



جامعة الكويت
مركز البحوث والدراسات والنشر



شرح التمهيد على الفيزياء الكلاسيكية

الجزء الثاني

أ.د. صبيح التميمي

مدير مركز البحوث والدراسات والنشر

جامعة الكويت

عضو المجمع العلمي العراقي / سابقا

بغداد ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر
جامعة الكوت



٤١٥ / ١

ت ٨٩٨ التميمي، صبيح.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك / صبيح التميمي. - ط ١.
بغداد. مطبعة جامعة الكوت، ٢٠٢٥.

ج ٢ (٦١٢ ص) : ٢٤ سم

١. اللغة العربية - النحو ٢. ابن مالك (لغوي) أ. العنوان

رقم الايداع

٢٠٢٥ / ٤٦١٤

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٤٦١٤ لسنة ٢٠٢٥ م

الرقم الدولي: ISBN: 978-9922-726-63-2

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في جامعة الكوت
غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب
والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ^ط ﴾

[النمل: ٥٩]

شَرْحُ التَّمِيمِيِّ
عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ

قال:

عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدِّي أَنْ تَصِلَ (ها) غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ: عَمِلَ

* * *

فَأَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ، إِنْ لَمْ يَنْبَ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

* * *

وَلَا زِمَ غَيْرُ المُعَدِّي، وَحُتِمَ كَذَا (أَفْعَلَّ) وَالْمُضَاهِي (أَقْعَسَسَا) أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ المُعَدِّي لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَـ (نَهَمَ) وَمَا اقْتَضَى: نَظَافَةً، أَوْ دَنَسَا لِوَاحِدٍ، كَمَدَّهُ فَأَمْتَدَّا

* * *

وَعَدَّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَقَالَ، وَفِي (أَنَّ) وَ (أَنْ) يَطْرُدُ وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَصَبُ لِلْمُنْجَرِّ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ: كَـ (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

* * *

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَـ (مَنْ) وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ، إِنْ عَلِمَا مِنْ (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنَ) وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

* * *

يُقَسَّمُ الفِعْلُ بِإِحَاطَةِ عَمَلِهِ عَلَى: مُتَعَدٍّ، وَلَا زِمَ، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ مَالِكٍ مِنْ دُونِ أَنْ يَحْدِثَهُمَا، مُكْتَفِيًا بِذِكْرِ بَعْضِ عِلَامَاتِهِمَا .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالفعل المتعدّي: هو ما يتعدّى أثره الفاعل إلى المفعول بغير حرف جرّ،
كالفعل (نَتَقَّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾ (الأعراف: ١٧١)، قد
تعدّى أثره، وتجاوزَ الفاعل الضمير (نا) إلى المفعول (الجبل)، فنصبه .
ويُسمّى أيضاً بـ(الواقع)؛ لوقوع أثره على المفعول، و(المُجاوز)؛ لمجاورته الفاعل
إلى المفعول، وبهذا نعرفُ أنّ الأفعال المتعدّية تُعبّر عن تخطّي الفاعل إلى المفعول،
والاتّصاف بالأشياء إلى التّأثير في ذوات خارجة عن ذاته؛ ولذا فجملة الفعل
المتعدّي تتركّب من: **فِعْلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ خارجٍ عن ذاته** .

* * *

علامته، قال:

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ (ها) غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ: عَمِلَ

أي: إنّ علامة الفعل المتعدّي بنفسه^(١) هي جواز اتّصاله بـ(هاء) عائدة على
المفعول به، وتُسمّى بـ(هاء) المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾
(النازعات: ٣٠)، وقوله تعالى: ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَنَهَا﴾ (النازعات: ٣٢)، قال(ها) في كلّ
من الفعلين: (دَحَاهَا) . و(أَرْسَاهَا)، عائدة إلى المفعول المتقدّم (الأرض، والجبال)؛
ولهذا يُمكن الحكم على هذين الفعلين بأنّهما متعدّيان^(٢)، واحترز بقوله: (ها غير
مصدر)، من (ها) المصدر التي تتصل بالفعل المتعدّي واللازم؛ ولذا فهي ليست
بعلامة لأحدهما، فمثال اتّصالها بالفعل المتعدّي: الضَرْبُ ضَرْبُهُ زَيْدًا .

ومثال اتّصالها بالفعل اللازم: الْقِيَامُ قِيَامُهُ، فـ(الهاء) في المثالين كليهما عائدة
على المصدر المتقدّم، في محلّ نصبٍ مفعول مطلق .

ومن النّاحية مَنْ أشار إلى (هاء) تعود على الظّرف، ولا تكون بنفسها علامة
على تعدّي الفعل، نحو قول الشّاعر:

(١) للاحتراز من المتعدي المحوّل من اللازم بنزع الخافض .

(٢) بخلاف اللازم نحو(قعد) فلا نقول فيه: الغرفة قعدتها، لِعَدَمِ سلامة الأسلوب؛ لأنّ اللازم لا تتصل به (ها) المفعول .

ويوم شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ
 فُ (الهاء) فِي (شَهِدْنَاهُ) تَعُودُ إِلَى الظَّرْفِ (يَوْمَ)، وَالْمَعْنَى: شَهِدْنَا فِيهِ، لَكِنَّ الشَّاعِرَ
 حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ، وَأَضْمَرَهُ، وَنَصَبَ ضَمِيرَ (يَوْمَ) بِالْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ، لَا
 مَفْعُولٌ بِهِ؛ اتَّسَاعًا، وَمَجَازًا .

وَلَعَلَّ ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْهَاءَ مَعَ هَاءِ الْمَصْدَرِ؛ بِسَبَبِ عَدَمِ اتِّصَالِ الْفِعْلِ
 بِـ (هَاءِ) الظَّرْفِ إِلَّا مِنْ بَابِ الْإِتْسَاعِ وَالْمَجَازِ.

وَعَلَى الْعُمُومِ، فَقَدْ اقْتَصَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى ذِكْرِ هَذِهِ الْعَلَامَةِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
 تَعَدِّي الْفِعْلِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ ^(١) عِلَامَةً ثَانِيَةً لَهُ، وَهِيَ: " أَنْ يُصَاحَ مِنْهُ اسْمٌ
 مَفْعُولٌ تَامٌّ، أَيْ: اسْمٌ مَفْعُولٌ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى حَرْفِ جَرٍّ، فَنَقُولُ فِي ضَرْبٍ:
 مَضْرُوبٌ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ مَنْ (مَرَّ) الْإِزْمَ، نَحْوُ: الدَّارُ مَمْزُورٌ بِهَا، فَاسْمُ
 الْمَفْعُولِ (مَمْزُورٌ) هُنَا غَيْرُ مُكْتَمَلِ الْمَعْنَى، وَيَفْتَقِرُ إِلَى حَرْفِ الْجَرِّ .

وَمِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ لِلْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بِـ (عَمِلَ)، وَمِنْهُ يُقَالُ: الْخَيْرُ عَمِلُهُ زَيْدٌ، فَهُوَ
 (مَعْمُولٌ) ^(٢).

* * *

حُكْمُهُ، قَالَ:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ، إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

أَيْ: إِنْ حُكِمَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي هُوَ نَصَبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ^(٣)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُخْلِفُ
 اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ (الرَّومُ: ٦)، فـ (وَعَدَ) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ (يُخْلِفُ)، وَمِنْهُ مِثَالُ

^(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٩١.

^(٢) هَذَا مَا ذَكَرَهُ النِّحَاةُ مِنْ ضَوَابِطٍ لِمَعْرِفَةِ الْمُتَعَدِّي مِنْ غَيْرِهِ، وَهُمَا ضَابِطَانِ لَيْسَا بِشَامِلَيْنِ لِكُلِّ الْأَفْعَالِ، فَهَنَّاكَ مِنَ الْأَفْعَالِ
 مَا أَصَابَهُ التَّطَوُّرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، فَاسْتَعْمَلَ لِأَزْمَا وَمُتَعَدِّيَا، مِثْلَ (دَخَلَ) الْإِزْمَ، فَقَدْ يُقَالُ: الدَّارُ دَخَلْتُهَا، وَيُقَالُ: الدَّارُ
 مَدْخُولَةٌ، فَصَيِّغَ مِنَ الْفِعْلِ دَخَلَ اسْمٌ مَفْعُولٌ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى حَرْفِ جَرٍّ، وَكَذَا الْفِعْلُ (جَاءَ) يُقَالُ: جَاءَ زَيْدٌ، وَجِئْتُ زَيْدًا .

^(٣) يُشَارِكُ الْمُتَعَدِّي فِي نَصَبِ الْمَفْعُولِ كُلٌّ مِنْ: الْوَصْفِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ (الطَّلَاقُ):

^(٣) . وَمَصْدَرِ الْمُتَعَدِّي فِي نَحْوِ: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ﴾ (البَقَرَةُ ٢٥١، وَالحَجُّ ٤٥) وَاسْمِ الْفِعْلِ النَّائِبِ لِفِعْلِ مُتَعَدٍّ نَحْوِ:

﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ (المَائِدَةُ: ١٠٣) أَمَّا الْمَفَاعِيلُ الْأُخْرَى فَيَنْصَبُهَا الْإِزْمَ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ابن مالك: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ؛ ولهذا النَّصْبِ شَرْطٌ حَدَّدَهُ، وهو عدمُ نيابةِ المفعول به عن الفاعل، فإنَّ تَمَّ هذا سُمِّيَ نَائِبًا عن الفاعل، ويأتي مرفوعاً لا منصوباً، ويكون الفعلُ حينئذٍ مَبْنِيًّا للمجهول، كقوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (الأنبياء: ٣٧)، فـ(الإنسان) مفعول به في الأصل، ولما ناب عن الفاعل في هذا التركيب النَّحْوِيِّ رُفِعَ .

أنواعه :

للمتعدّي ثلاثة أنواع^(١)، وهي:

١ - ما يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ ﴾ (الزمر: ٢٢)، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ (ق: ٤٢) .

٢ - ما يتعدّى إلى مفعولين، وهو ضربان:

أولهما: ما يتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي أفعال القلوب، وأفعال التّصيير أو التّحويل، كقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ ﴾ (النور: ١١)، وقوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ (الفرقان: ٢٣) .

والآخر: ما يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهي كثيرة منها: أعطى، وكسا، وألبس، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا آعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ (الكوثر: ١) . وهناك مجموعة من الأفعال قد تنصبُ مفعولين تارةً، وقد يأتي ثاني مفعوليها مجروراً بحرف الجرّ تارةً أُخرى، منها: (اختارَ، واستغفرَ، وأمرَ، ودعا، وزوّجَ، وسمّى، وصدّقَ، وكالَ، وكَتَى، ووَزَنَ) .

فمن استعمال (أمر) في نصب المفعولين قول عمرو بن معد يكرب:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

(١) أشرنا إليهما باختصار في باب أعلم، وأرى السابق.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي نَصَبِ الْأَوَّلِ، والوصول إلى الثاني بوساطة حرف الجرّ، قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٤٤) .

٣- ما يَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفاعيل: وهو باب (أَعْلَمَ) و(أَرَى) وقد تقدّم ذكره من هذا الكتاب، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ (البقرة: ١٦٧) .

* * *

الفعل اللازم، قال:

ولازمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى.....

يُرِيدُ أَنَّ مَا هُوَ لَيْسَ بِمَتَعَدٍّ يَكُونُ لَازِمًا أَصَالَةً^(١)، ولا ثالثَ لهما .
والفعل اللازم: هو ما لَزِمَ محلّه، ولم يتعدَّ أثره إلى المفعول بنفسه، بل يقتصر على الفاعل؛ لأنّه حديثٌ عنه، وعن أفعاله الدّائِية غير المؤثّرة في الآخرين .

ففي قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ (القصص: ٢٠) .
وهذا حديث عن ذات الرّجل من دون أن يكون لِفِعْلِهِ تأثيرٌ واقعٌ على ذاتٍ أُخْرَى .

ويُسَمَّى بالقاصر؛ لِقُصُورِ أثره على الفاعل، وكذا غير المتعدّي، وغير المجاوز، وغير الواقع، وكذا المتعدّي بحرف الجرّ، وهو اصطلاحٌ يُشير إلى وصول أثره إلى المفعول بصورة غير مباشرة، أي: بوساطة حَرْفِ الجرّ، وسيأتي الحديث عنه .
علامته، قال:

لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كـ(نَهَمَ)	 وَحُتِمَ
وَمَا اقْتَضَى: نَظَافَةً، أَوْ دَنَسَا	كَذَا (أَفْعَلَلَّ) وَالْمُضَاهِي (أَفْعَنْسَسَا)
لِوَاحِدٍ، كـ(مَدَّهُ فَاْمْتَدَّ)	أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى

^(١) وفي هذا احتراز من الأفعال المتعدّية التي تسلك سلوكاً لزومياً في أساليب معينة، سنذكرها إن شاء الله تعالى.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يتحدّث ابنُ مالك في هذه الأبيات عن أشهر أنواع الأفعال اللازمة، وذكر بعض القواعد العامة التي يُمكن من طريقها التّعرّف عليها^(١).

وما ذكره ضابطان، وهما:

أولاً: ما يُستدلُّ على لزوميّته من معناه .

ثانياً: ما يُستدلُّ على لزوميّته من صيغته .

وبيان هذين الضّابطين هو:

● ما يُستدلُّ عليه من معناه:

١ - دلالة الفعل اللازم على السّجايَا، أي: الطّبائع والصفّات الفطريّة الإنسانيّة التي تُلازم صاحبها، ولا تكاد تُفارقُه غالباً، نحو: جَبَنَ، وَجَشَعَ، وَحَمَقَ، وَشَجَعَ، وَشَرَفَ، وَشَرِهَ، وَطالَ، وَظُرِفَ، وَقُصِرَ، وَكُرِمَ، ومثّل ابنُ مالك لهذا النّوع بِ(نَهَمَ)^(٢)، إذا كان أَكُولاً لا يَشْبَعُ .

ومّا يُلحَظُ أنّ أغلب أفعال السّجايَا جاء على وزن (فَعَلَ) بفتحٍ وضمٍّ، وهي صيغة تكاد تقتصر على الفعل اللازم^(٣).

٢ - دلالة الفعل اللازم على عَرَضٍ، أي: على معنًى طارئٍ غير دائم، يزول بزوال سببِهِ، نحو: بَطَرَ، وَحَزَنَ، وَفَرِحَ، وَمَرَضَ، وَنَشِطَ .
ويندرج تحت هذا المعنى أيضاً: ما دلَّ على نظافةٍ، نحو: طَهَّرَ، وَنَظَّفَ، وَوَضُوَّ .
وما دلَّ على دَنَسٍ، نحو: دَنَسَ، وَرَجَسَ، وَقَدَّرَ، وَبَجَسَ، وَوَسَخَ .

وقد ذكر ابنُ مالك هذين البيتين بصورة منفصلة عمّا دلَّ على عَرَضٍ .
وواقع الأمر أنّ النظافة والدّنس من العَرَضِ، أي: من الصفّات غير الملازمة للإنسان، غير أنّه يُمكن أن يُقال: إنّهُ ذَكَرَ الخاصَّ ثُمَّ ذَكَرَ العامَّ .

^(١) لم يتحدّث ابن مالك عن القواعد العامة التي يمكن التّعرّف من طريقها على الأفعال المتعدية باستثناء ذكر كثرتها، وتعدّد معانيها .

^(٢) (نَهَمَ) بصيغة المبنّي للمفعول بمعنى ولع، ومنه: منهوم بكذا أي: مولع به.

^(٣) إذا حوّل الفعل المتعدي إلى (فَعَلَ) لغرض المبالغة والتعجب أصبح لازماً، نحو: فَهَمَ الرجل، أي: ما أفهمه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٣- ما كان مُطَاوَعاً^(١) لِفِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ^(٢)، نَحْوُ: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَأَزَعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، وَمَدَدْتُهُ فَامْتَدَّ .

فالأفعال: انْكَسَرَ، وَاَنْزَعَجَ، وَاَمْتَدَّ^(٣)، لازمة؛ لأنها طاوعت أفعالاً مُتَعَدِّية إلى واحدٍ، أي: إنَّ الفعلَ المطاوعَ هو: الفعلُ اللازمُ للمتعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ .
● أمّا ما يُسْتَدَلُّ عليه من صيغته، فقد أشار إليه بقوله:

كَذَا (افْعَلَّ) وَالْمُضَاهِي (افْعَنْسَسَا)

اقتصر ابنُ مالك على صيغتين اثنتين، يُمكن من طريقيهما تحديداً لزومية فعلٍ ما،

وهما:

١- افْعَلَّ:

نحو: اِسْمَأَزَّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ (الزمر: ٤٥) .

كذا اطمأنَّ، وَقَدْ جَاءَتْ مِنْهُ صِيغَةُ المضارع في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيَطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة: ٢٦٠) .

وكذا: افشعرَ، وَقَدْ جَاءَتْ مِنْهُ صِيغَةُ المضارع في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِّهًا مِثْقَالِي نَفْسٍ عَرُومَةٍ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ (الزمر: ٢٣) .
فالأفعال: (اِسْمَأَزَّ، وَيَطْمِئِنُّ، وَتَفْشَعِرُ)، جاءت لازمة؛ لأنها على وزن (افْعَلَّ يَفْعَلُّ).

٢- افْعَنْلَل:

وعبر عنه ابنُ مالك بقوله (والمُضَاهِي افْعَنْسَسَا)، أي: ما شابه ومائل في أحكامه الفعل (افْعَنْسَسَ)^(٤)، وهو كُلُّ فِعْلٍ في وَسْطِهِ نونٌ، بعدها حرفان؛ أحدهما

(١) يراد بالمطاوعة وجود فعلين يدل أحدهما على تأثير، ويدل الآخر على قبول ذلك التأثير، مع تلاقيهما في الاشتقاق .

(٢) أمّا المطاوع لمتعدٍّ إلى مفعولين، فلا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى واحد، مثل عَلَّمْتُهُ الحساب فتعلمه .

(٣) من أبرز صيغ المطاوعة: انفعَلَ، وافتعل، وتفاعل، وَتَفَعَّلَ .

(٤) افْعَنْسَسَ الجمل: أبى أن يقاد .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 زائدٌ للإلحاق بوزن (افْعَلَل)، أيضاً مع أصالة اللامين، نحو: اَحْرَنْجَمَ، وافرَنْقَعَ،
 واخْرَنْطَمَ^(١).

ومَّا يُلْحَظُ في حديث ابن مالك أَنَّهُ قد أشار إلى ما يُضَاهِي اقْعَنْسَسَ، وهو
 بناء مُلْحَق، ولم يُشَرِّ إلى الوزن الأصلي: (افْعَلَل)، مع أصالة اللامين، مثل: اَحْرَنْجَمَ.
 ويرى بعض الشُّرَّاح^(٢) أَنَّهُ أخذ الأمر بالأولوية، ومُفَادُهُ أَنَّهُ إذا كان المُلْحَقُ^(٣)
 لازماً، فَمِنَ الأخرى أَن يكون الوزن الأصلي داخلاً في اللزومية^(٤).
 تعديته، قال:

وَعَدَّ لازماً بحَرْفِ جَرٍّ

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّ تَأْثِيرَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي يَصِلُ إلى مَفْعُولِهِ مُبَاشَرَةً، فَيَنْصَبُهُ بِنَفْسِهِ
 مِنْ دُونِ وَسَاطَةٍ، أَمَّا الْفِعْلُ اللَّازِمُ فَلَا يَصِلُ تَأْثِيرُهُ إلى الْمَفْعُولِ بِهِ مُبَاشَرَةً، بَلْ يَفْتَقِرُ
 إلى وَسَاطَةٍ كَحَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي يَسْبِقُ مَفْعُولَهُ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكَادُ سَنَا
 بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ (النور: ٤٣) .

فَالْمَعْنَى -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ الْبَرْقَ يَكَادُ يُزِيلُ نُورَ الْبَصَرِ، فَالْأَبْصَارُ مَفْعُولُ
 مَعْنَوِيٍّ لِلْفِعْلِ (ذهب)، وَقَدْ وَصَلَ أَثَرُ هَذَا الْفِعْلِ إلى الْمَفْعُولِ بِوَسَاطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ
 (الباء)، إِلَّا أَنَّ الْمَفْعُولَ لَمْ يُنْصَبْ؛ لِكَوْنِ الْحَرْفِ عَامِلاً فِيهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿وَإِذَا مَرَأَتْهُمُ بُعَاثُ مَرْوَنَ﴾ (المطففين: ٣٠)، فَحَدَّثَ الْمُرُورُ وَقَعَ تَأْثِيرُهُ عَلَى الضَّمِيرِ
 بِوَسَاطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ أَيْضاً^(٥).

(١) احرنجم: تجمع، وافرنتع: تفرق، واخرنطم: غضب.

(٢) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١٤٤/١.

(٣) الإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفاً لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى، كي تجري مجرى الملحق
 به.

(٤) لم يقصد ابن مالك حصر أبنية الأفعال اللازمة فهناك صيغة فُعْل بضم العين وصيغتا (افعال، وافعل) نحو ابيض،
 وايض (المقتضب ٧٥/١، ١١٠/٢، والممتع في التصريف ١٩٥/١).

(٥) التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الفعل اللازم بل تشمل الفعل المتعدي لمفعول واحد، أو أكثر، فإنه يتعدى
 لغير هذين بالجار، كقوله تعالى: ﴿وَوَجَّهْتَهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ (الدخان: ٥٤).

حَذَفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ، قال:

وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا وَفِي (أَنْ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ مَعَ أَمِنْ لَبَسَ، كـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

قُلْنَا: إِنَّ تَأْثِيرَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ الْمَعْنَوِيِّ بِحَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي يُوقِعُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا الْمَفْعُولِ، وَيُؤَثِّرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ، وَهَذَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ الْأَحَقُّ بِالْفِعْلِ اللَّازِمِ، وَيُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، فَيُنْصَبُ الْأِسْمُ الْمَجْرُورُ سَابِقًا^(١)، مَعَ مَحَافِظَةِ اللَّغَةِ عَلَى الْاسْتِعْمَالِ الْأَسَاسِ لِلْفِعْلِ اللَّازِمِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ بِـ(النَّصَبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ) وَهَذَا الْحَذْفُ ضَرْبَانِ: سَمَاعِيٌّ، وَمُطَّرِدٌ، فَاَلْمَقْصُورُ عَلَى السَّمَاعِ وَهُوَ مَا عَبَّرَ عَنْهُ بِـ(النَّقْلِ) مَنْ دُونَ أَنْ يُمْتَلَّ لَهُ، وَقَدْ وَرَدَ عَلَى نَوْعَيْنِ، وَهُمَا:

الأَوَّلُ: سَمَاعِيٌّ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ فِيمَا آغَاوَيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّكُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الأعراف: ١٦)، وَالتَّقْدِيرُ: (عَلَى صِرَاطِكَ)، فَحُذِفَ الْجَارُ، وَنُصِبَ الْمَجْرُورُ فِي الْأَصْلِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ (البقرة: ٢٣٥)، وَالتَّقْدِيرُ: عَلَى سِرٍّ، فَلَمَّا حُذِفَ الْجَارُ نُصِبَ الْأِسْمُ .

وَمِنْهُ أَيْضًا مَجْمُوعَةُ أَفْعَالٍ وَرَدَتْ ضِمْنَ اسْتِعْمَالَيْنِ:

أ- وَصُولُ أَثَرِ كُلِّ مِنْهَا إِلَى الْمَفْعُولِ مُبَاشَرَةً.

ب- وَصُولُ أَثَرِ كُلِّ مِنْهَا إِلَى الْمَفْعُولِ بَوْسَاطَةِ حَرْفِ جَرٍّ .

مِنْ ذَلِكَ: شَكَرْتُ لَهُ، وَشَكَرْتُهُ، وَنَصَحْتُ لَهُ، وَنَصَحْتُهُ، وَالْأَكْثَرُ ذِكْرُ (اللَّازِمِ)،

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ (لقمان: ١٤) .

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ (الأعراف: ٧٩) .

^(١) نَاصِبُهُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ الْفِعْلُ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ إِسْقَاطُ الْجَارِ .

ومنه: خَشَنْتُ بَصْدْرِهِ، وَخَشَنْتُ صَدْرَهُ^(١).

ومنه أيضاً: كَلْتُ لَهُ كَذَا، وَكَلْتُهُ، وَوَزَنْتُ لَهُ، وَوَزَنْتُهُ.

والأصل دخول اللام؛ لأنَّ المفعول ليس الشَّخصَ، بل ما يُوزَنُ، فَحُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ، وتعدَّى الفعلُ إلى المفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوَّزْتُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين: ٣)، والمعنى (والله أعلم): كَالُوا لَهُمْ، أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ، وَلَمْ يُذَكَّرِ المَكِيلُ ولا الموزون .

فهذه الأفعالُ وغيرها مقصورةٌ على السَّماعِ، تُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليها^(٢).

والثاني سماعيٌّ خاصٌّ بالشَّعرِ، من ذلك قول: ساعدة الهذلي:

لَدُنْ بِهِزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه، كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^(٣)

فالأصل: كما عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ، فَحُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ؛ لاسْتِقَامَةِ الوَزنِ، فوَصَلَ تأثيرُ الفعلِ إلى الاسمِ، فنَصَبَ (الطَّرِيقَ)، وهذا أسلوبٌ حَذَفَ خاصٌّ بالشَّعرِ .
ومنه أيضاً قول المتلمس:

آلَيْتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ والحبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ^(٤)

أراد: آليت على حَبِّ العِراقِ؛ فَحَذَفَ الجَرَّ لِلضَّرورةِ، وَنَصَبَ الاسمَ المنجَرَّ سابقاً.
أمَّا ما يطرَدُ في القياس من هذا الحذف، فيمثله قوله:

..... وفي (أَنَّ) و(أَنَّ) يَطْرُدُ مع أَمِنْ لَبَسَ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا^(٥)

(١) المقتضب ١٥٣/٤ وللإطلاع يراجع معجم الأفعال المتمتعبة اللازمة، للدكتور هاشم طه شلاش الذي نشره في مجلة المورد العراقية في سبعة أقسام، نشر آخرها في المجلد (الثالث عشر) العدد ٢ عام ١٩٨٤ . وأغلبها أفعال شملها التطور في الاستعمال فهي تقف وسطاً بين اللازم والمتعدي.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٦١٦/١ وينظر: نتائج الفكر للسهيلى: ٣٥٣ والجمل للزجاجي: ٣١.

(٣) يصف الشاعر رُمحا لنا يضطرب ويهتز صدره كما يهتز متن الثعلب في أثناء جريه .

(٤) حلف الشاعر ألا يأكل حَبَّ العراق كناية عن عدم سكناه لِكُره ملك الحيرة له، مع أَنَّ الحبَّ أي الطعام موفور يأكله السُّوس (قمل القمح) .

(٥) أي: عجب من أن يعطوا الدية، وهي ما يأخذه المظلوم جزاء ما وقع عليه من الظلم .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: يطرُد حذفُ حرفِ الجرِّ قبل (أَنَّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون، ومع (أَنَّ) مفتوحة الهمزة ساكنة النون، بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ .

فمثالُ الحذفِ مع أَنَّ قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: ١٨)، والتَّقدير: بأنَّه؛ لأنَّ (شَهِدَ) يتعدَّى غالباً بـ(الباء) .
ومثالُ الحذفِ مع (أَنَّ) :

قوله تعالى: ﴿أَوْعِظُكُمْ أَن جَاءَ كُذِّبَ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: ٦٣) .
والتَّقدير: مِنْ أَنَّ جَاءَكُمْ .

ومثَّل لها ابنُ مالك بقوله: (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) ، أي: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا .
وزاد بعض النحاة على هاتين الأداتين (كَي) المصدرية، في مثل قوله تعالى:
﴿كَأَيُّ لَآيِكُنَّ دُولَةً﴾ (الحشر: ٧) .

في حالة تقدير (كَي) مصدرية بمنزلة (أَنَّ) ، وقبلها (لَمْ) مقدرة؛ لأنها هي التي تدخل على (كَي) ^(١)، والتَّقدير: لكَي لا يكون . إذاً ، الحذفُ القياسي يتم حين يكون المحرور مصدرًا مؤوَّلاً من أحد الأحرَفِ المصدرية: (أَنَّ، أَنْ، كَي)، مع صليته .
واشترط ابنُ مالك في هذا الحذفُ المُطرِد (الأَمْنُ مِنَ اللَّبْسِ)، ويُفهم من كلامه أنَّه لا يجوز الحذفُ إن حصل خلطٌ ولَبْسٌ، ولم يُمثَّلْ لهذه الحالة المُلبِسة، ومثَّل غيره بالفعل (رَغِبَ) الذي يتعدَّى بحرفين (في) و(عن)، ففي قولنا: (رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ)، لا يجوز حذفُ حرفِ الجرِّ، والقول: رَغِبْتُ أَنْ تَفْعَلَ؛ لئلاَّ يُوهَم أنَّ المراد: رَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ، ويقع الخلطُ بين المعاني المختلفة؛ لأنَّ بينهما فرقاً في المعنى ^(٢).

^(١) في مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَكُنَّا تَأْسَؤًا﴾ الحديد: ٢٣ . وقد أجاز بعضهم كَوْن (كَي) تعليلية جارة، ويجب حينئذٍ إضمار (أَنَّ) بعدها .

^(٢) أشكل ابن هشام على التمثيل بالفعل رَغِبَ في الآية الكريمة .: ﴿وَتَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: ١٢٧) فحذف حرف الجرِّ مع احتمال تعدِّي الفعل بـ(في) في حالة الإيجاب أو بـ(عن) في حالة السلب، ويؤكد هذا اختلاف المفسرين في تقدير حرف الجرِّ المحذوف . ورُدَّ هذا الأشكال بأمرين:
-أولهما: أنَّ هناك قرينة كانت زمن نزول الآية توضِّح المراد .
-والآخر: أنَّ الحذف مقصود به الإبهام على السامع، ليرتدع مَنْ يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ويرتدع أيضاً مَنْ يرغب عنهنَّ لفقرهن . ينظر: أوضح المسالك: ٩٧، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٧/١، وشرح المرادي ٥٤/٢ .

ترتيب مفعولي أعطى وأخواتها، قال:

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَ (مَنْ) مِنْ (أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ) وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرَكْ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

الحديث هنا عن الفعل المتعدي من غير بابي (ظَنَّ) ^(١) و (أَعْلَمَ)، فقد سبق الحديث عنهما، ثم إنَّه لم يكن أحدهما فاعلاً في المعنى، وخلاف باب ظنَّ نوعان: ١ - فعلٌ مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وقد تقدّم الحديث عن تَقَدُّمِهِ وتأخُّرِهِ، في باب الفاعل.

٢ - فعلٌ مُتَعَدٍّ إلى مفعولين من باب (أَعْطَى) وأخواتها، والأفعالُ ذي تنصبٍ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهي كثيرة منها: أَعْطَى، وَكَسَا، وَأَلْبَسَ، وَسَأَلَ، وَمَلَكَ، وَوَرَّثَ، وَحَرَّمَ، وَمَنَعَ، وَمَنَحَ ...

ففي مثل هذه الأفعال يكون المفعول الأول فاعلاً في المعنى، ففي قولنا: كَسَوْتُ الْفَقِيرَ ثوباً، يكون الفقير هو المفعول الأول، وهو الفاعل في المعنى؛ لأنَّه هو الآخذ واللابس للكسوة، أمَّا الثَّوبُ فهو المفعول الحقيقي الذي وقع عليه الفعل. وعن مثل هذه الأفعال جاء حديث ابن مالك في البيتين السابقين اللذين أوضحنا أنَّ لمفاعيلهما أحكاماً خاصَّةً في التَّرتيب، وهي:

١ - الْأَصْلُ فِي التَّرتيب، قال:

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَ (مَنْ) مِنْ: (أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ)

أي: إنَّ الأصلَ في ترتيب مفعولي (أَعْطَى وأخواتها) أن يتقدَّم ما هو فاعلٌ في المعنى على ما هو مفعول، ومثَّلَ لَهُ بِـ (أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ)، فَ (مَنْ) مفعول أول، والأصلُ فيه التَّقدُّم؛ لأنَّه الفاعلُ في المعنى؛ فهو اللَّابِسُ.

^(١) لم يتحدث ابن مالك عن ترتيب مفعولي (ظن وأخواتها)، كون أصلهما المبتدأ والخبر، ويخضعان في التقديم والتأخير لما يخضع له أصلهما. (الكتاب ١٨/١، والمقتضب ٩٥/٣).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

و(نَسَجَ): مفعول ثانٍ، والأصل فيه التَّأَخَّرُ؛ لأنَّه المفعول في المَعْنَى؛ فهو المَلْبُوسُ.

فالتَّرتيب الذي جاء به المثال هو الأصل والأساس، واستعمال هذا الأصل يأتي على ثلاثة أَصْرُبٍ: واجبٍ، وممتنعٍ، وجائزٍ، وإليك البيان.

* * *

وجوب تقديم ما هو فاعلٌ في المَعْنَى، قال:

و يَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى^(١)

أي: يجبُ التَّزامُ ترتيبِ الأصل، وهو تقدُّم ما هو فاعلٌ في المَعْنَى على ما هو مفعولٌ في المَعْنَى؛ لِسَبَبِ غَشِيَةٍ وَوُجِدَ فيه، ولم يَذْكُرِ ابنُ مالك هذا السَّبَبَ المُوجب، وهو يأتي في ثلاث مسائل هي^(٢):

١ - إذا خِيفَ التَّباسُ المفعول الأول بالمفعول الثاني؛ لِصِلَاحِيَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ فاعِلًا في المَعْنَى، كقولك: أُعْطِيتُ زَيْدًا خالِدًا، فيتعيَّن في هذا المثال، وما شابههُ أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمُ هو الفاعلُ في المَعْنَى؛ لِكَوْنِ المُتَقَدِّمِ هو الآخِذُ، والمُتَأَخَّرُ هو المَأْخُوذُ.

٢ - إذا حُصِرَ المفعول الثاني في المفعول الأول، كقولك: ما أُعْطِيتُ الطَّالِبَ إِلَّا كِتَابًا، فَلَوْ تَقَدَّمَ الثَّانِي لَفَسَدَ الحَصْرُ، وزال الغرضُ مِنْهُ .

٣ - إذا كان المفعول الأول ضميرًا مُتَّصِلًا، والمفعول الثاني اسمًا ظاهرًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر: ١)، فَلَوْ تَأَخَّرَ الضَّمِيرُ لَانْفَصَلَ .

* * *

^(١) الوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: (عَرَا)، ففي المعجمات: عَرَا يَغْرُو، مثل: (غزا يَغْزُو)، بمعنى: غَشِيَ وأصاب، أما (عَرَى) أو (عَرَى)، وهي اللُّغَةُ الْمُطْرَدَةُ فعلى معنى: خلا أو تجرَّد، ولا يصحُّ هنا .

^(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٩٧، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٥٠، وشرح المرادي: ٥٣/٢ .

وجوب تأخير ما هو فاعل في المَعْنَى، قال:

..... وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

- أي: يتحتم تأخير ما هو فاعل في المَعْنَى على عكس الأصل، ويلزم هذا الترتيب في مواضع ذكرها شَرَّاحُ الألفيّة، وهي:

١- إذا اتَّصَلَ ضميرُ بالمفعول الأول عائد على المفعول الثاني: كقولك: أُعْطِيتُ الكتابَ صَاحِبَهُ، فَلَوْ قُدِّمَ المفعول الأول (صَاحِبَهُ) وهو الفاعل في المَعْنَى، وتأخَّرَ المفعول الثاني (الكتاب)، لَعَادَ الضَّمِيرُ على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وهو غيرُ جائزٍ .

٢- إذا حُصِرَ المفعول الأول في المفعول الثاني، كقولك: ما أُعْطِيتُ المكافأةَ إِلَّا زَيْدًا، فيتعيّن تأخير (زيد) وهو المفعول الأول، والفاعل في المعنى؛ لأنَّ المحصورَ فيه واجب التَّأخير .

٣- إذا كان المفعول الثاني ضميرًا، والمفعول الأول اسمًا ظاهرًا، كقولك: الكتابُ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا، فَلَوْ قُدِّمَ الأول، وأُخِّرَ الثاني؛ لتعيّن انفصال الضمير، ومن أساليب العربيّة أنّه إذا أمكن أن يُؤْتَى بالضمير المُتَّصِلِ لم يُعَدَلْ عنه إلى المنفصل؛ لأنَّ الضمير وُضِعَ للاختصار والإيجاز، والمتّصل أكثر اختصاراً .

- أمّا الجائزُ، أي: ما يجوز فيه البقاء على الأصل بتقديم المفعول الأول (ما هو فاعل في المَعْنَى) على المفعول الثاني، فيكون فيما خلا من المسائل السابقة الذِّكْرُ.

ففي مثاله: أَلْبَسَنِي مَنْ زَارَكُم نَسِجَ الْيَمَنِ، تقول: أَلْبَسَ نَسِجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَكُم، ومنه أيضًا قولك: أُعْطِيتُ زَيْدًا كِتَابَهُ، وَأُعْطِيتُ كِتَابَهُ زَيْدًا .
فالضمير في القول الثاني، وإنْ عادَ على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا، فهو عائدٌ على مُتَقَدِّمٍ رُتْبَةً.

* * *

حَذْفُ الْمَفْعُولِ، قال:

وَحَذْفُ فَضْلَةٍ أَجْزٍ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ كَحَذْفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

الْفَضْلَةُ: اصطلاحٌ نحويٌّ يُراد به ما ليس زُكناً في الإسناد، بخلاف العُمدَة، كالفاعل، والفاعل، والمبتدأ والخبر، فما هو غير هذه الأربعة يكون من الفضلات، ولا يعني ذا أنَّ الفضلة يُمكن الاستغناء عنها دائماً، من دون أن تُؤثر في تركيب الجملة، بل قد يتوقف المعنى على وجودها، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا﴾ (النساء: ١٤٢)، ف(كُسَالِي): حال، وهو فضلة، ومع ذلك لا يُمكن الاستغناء عنه؛ لأنه هو المقصود في هذا التركيب .

أما المُراد بالفضلة في البيت السابق، فهو (المفعول به) في غير باب (ظن وأخواتها)^(١)، إذ يجوز حذفه، إن لم يضر هذا الحذف، أي: إذا لم يكن هو المقصود بالذكر، أو أن سياق الموقف هو الذي يتحكم بتركيب الجملة، ففي باب (أعطى وأخواتها) مثلاً: قد يُذكر المفعولان معاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر: ١)، وقد يُحذفان معاً، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَّى﴾^(٢) (الليل: ٥). وقد يُحذف أولهما، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ (توبة: ٢٩). والتقدير: يُعطوكم .

وقد يُحذف ثانيهما، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى: ٥)، والتقدير: يُعطيك ما تُريد .

(١) مفعولاً (ظن وأخواتها) أصلهما المبتدأ والخبر، فهما عمدتان، ويخضعان في أحكامهما إلى أحكام المبتدأ والخبر.

(٢) لم يعن النحاة ببيان سبب حذف المفعولين معاً، وهو أن التركيز يكون على مطلق الحدث .

وعدمُ تقييد الحذفِ بِقَيِّدٍ ما^(١) يُفْهَمُ مِنْهُ، أَنَّهُ أَرَادَ الحذفَ الشُّمُولِيَّ الذي يندرج تحته الحذفُ اختصارًا، أو اقتصارًا^(٢).

فالدَّلِيلُ في الاختصارِ قد يكونُ لفظيًا:

● كالمحافظة على تناسبِ الفواصل^(٣) ففي نحوِ قوله تعالى: ﴿ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ۖ (٢) إِلَّا نَذْكِرُكَ لِمَنْ يَخْشَى ۚ ﴾ (طه: ٢٣)، فحذفَ مفعول (يَخْشَى)، والتقدير: يَخْشَاهُ؛ فحذفَ المفعول من أجل المحافظة على التَّنَاسُبِ مع الفعل (تَشْقَى) التي انتهت به الآية الكريمة السابقة .

● أو الإيجاز، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ۚ ﴾ (البقرة: ٢٤)، والتقدير: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا الْإِتْيَانَ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ؛ فحذفَ المفعول على سبيل الإيجاز؛ اعتمادًا على الآية السابقة .

● وقد يكون الدَّلِيلُ معنويًا، كعدمِ التَّصريح به اختصارًا، كما في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾ (المجادلة: ٢١)، أي: لَأَغْلِبَنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ وحذفَ المفعول هنا لاختصاره، وقد يكون لاستهجانته؛ أو العِلْمُ به ؛ أو الجهلُ به؛ أو تعظيمه ؛ أو الخَوْفُ مِنْهُ .

● وبالجملية: يُحذفُ المفعولُ لِمَا يُحذفُ لَهُ الفاعل من الأغراض اللفظية، والمعنوية، وقد تقدَّم ذِكْرُهَا في بابِ نائِبِ الفاعلِ .

أَمَّا الحذفُ اقتصارًا:

فهو أَنْ يَصِيرَ المحذوفُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا، فلا يحتاجُ إلى دليلٍ يُستدلُّ به عليه، كتزليل المتعدّي منزلة اللازم بالتَّضْمينِ مثلاً .

(١) نظير ما فعله عند الحديث عن الحذف الجائر في مفعولي ظنَّ فقد قيدهما بالدليل، أي حذف الاختصار دون الاقتصار.

(٢) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/١٤٧، والاختصار حذف مع دليل، والاقتصار حذف من غير دليل .

(٣) الفواصل: نهايات الجمل المتصلة اتصالاً معنويًا، ومنها رؤوس الآيات الكريمة .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ففي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ (البقرة: ١٩٨)، فالفعل (أفاض) في الأصل مُتَعَدٍّ؛ لأنَّه بمعنى: كَثُرَ، وَصَبَّ، وَسَكَبَ، ولكنَّه هنا ضُمِّنَ مَعْنَى: (اِزْتَحَلَ)، فصار لازماً .

* * *

وبعد هذا الإيضاح نعوذُ إلى حديث ابنِ مالك في البيت السابق، فقال: إنَّ ضَرَ الحَذْفِ امتنع، فحذفُ المفعولِ مشروطٌ بآلَا يَضُرُّ .

وحَدَّد ابنُ مالك مَوْضِعَيْن لهذا الامتناع، وهُما:

١- إذا وقع المفعول به في جواب سؤال: كقولك: قَدَّمَ الطَّالِبُ بَحْثاً، في جواب: ماذا قَدَّمَ الطَّالِبُ ؟ ففي مثل هذا السِّياق لا يجوز حذفُ المفعولِ به؛ لأنَّه المقصود من السُّؤال .

٢- إذا وقع المفعول به محصوراً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ (النساء: ١٧١)، فلا يجوز في مثل هذا السِّياق حذفُ المفعولِ به، لأنَّه مُحْصُورٌ، والحذفُ يُنْأِي الحَصْرَ، ويُفْهَمُ من كلام ابنِ مالك أنَّه يجوز في غير هَذَيْنِ المَوْضِعَيْن حذفُ المفعولِ به كما مَثَّلْنَا سابقاً .

* * *

حَذْفُ الْفِعْلِ، قال:

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا^(١) إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِماً

أي: يُحَذَفُ نَاصِبُ الْفَضْلَةِ (المفعول به)، والمُرَاد هُنا (حَذْفُ الْفِعْلِ)^(٢) جوازاً، أو وجوباً.

(١) الضَّمِير يعود إلى (الفضلة) المذكورة في البيت السابق .

(٢) أشرنا في حُكْم الفعلِ المتعدي إلى أن وَصَفَه ومَصْدَرَه واسْمَ فعله يشاركه في نَصْبِ المفعول .

- فالحذف الجائز يقع (إنْ عَلِمَ)، أي: إذا دَلَّ عليه دليل؛ ذلك أَنَّهُ أَحَدُ رُكْنَيْ الإسناد، فلا يُسْتَعْنَى عَنْهُ مَنْ دُونَ قَرِينَةٍ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ (النحل: ٣٠)، فَ(خَيْرًا) مفعول به منصوب حُذِفَ ناصبُهُ مع الفاعل، والتقدير: أنزل ربُّنا خيرًا، وعُلِمَ ذلك بالقرينة اللفظية السابقة: ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟

● أَمَّا الْحَذْفُ الْوَاجِبُ:

- وهو ما عَبَّرَ عنه ابنُ مالكٍ بِ(الحذفِ المُلتزمِ)، فَلَهُ مواضعٌ حُدِّثَتْ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، وهي قسمان: سماعي وقياسي:
- فالسَّماعيُّ: ما ورد في تراكيب الأمثال، وما جَرَى مجراها من^(١) التي حُذِفَ عاملُها، وبَقِيَ مفعولُها، فَهِيَ نُصُوصٌ تُنْقَل، وتُقال كما هي، فلا تُغَيَّرُ بِذِكْرِ ما حُذِفَ منها، فَمِنَ الأمثال: الكِلَابَ على البَقَرِ، والأصل: أُرْسِلَ الكِلَابَ على البَقَرِ، وقولهم: أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ؟، والأصل: أَتَبِعُ حَشَفًا وَتَزِيدُ سُوءَ كَيْلٍ؟.
- ومِمَّا جَرَى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال، وحُسن الاختصار، قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (النساء: ١٧١)، أي: انْتَهُوا عن التَّثْلِيثِ وَأَثُوا خَيْرًا^(٢).
- ومثله: أَهْلًا وَسَهْلًا، أي: حَلَلْتَ أَهْلًا، وَنَزَلْتَ مَكَانًا سَهْلًا.

● أَمَّا الْحَذْفُ الْقِيَاسِيُّ:

فَيَرُدُّ فِي أَبْوَابِ نُحُوْيَةٍ مَعْرُوفَةٍ، وهي^(٣):

- ١- باب الاشتغال، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا﴾ (النحل: ٥).

(١) المثل هو ما تقدّم له سبب ضَرْبٍ لأجله في الأصل ثمّ استعمل في غيره للمشابهة، أمّا ما جَرَى مجراه فلا سبب له، لكن كثرة استعماله لما فيه من حُسن دلالة واختصار نزلته منزلة المثل.

(٢) هذا هو قول الخليل وسيبويه، وهناك آراء أخرى للكسائي، والفراء، وأبى عبيدة، (يُنظر: الكتاب ٢٨٤/١، والمقتضب ٢٨٣/٣، وإعراب النحاس ٤٧٥/١).

(٣) الكتاب ٢٣٣/١، والمقتضب ٣١٨/٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٢ - باب الإغراء، كقولك للمخاطب: المُرُوَّةَ والنَّجْدَةَ، ف(المُرُوَّةَ): مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (الرِّمُّ).

٣ - باب التحذير، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (الشمس: ١٣)، ف(ناقة): مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبًا، تقديره: احذروا.

٤ - باب الاختصاص، ومنه قول الشاعر الأنصاري:

لَنَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤْتَلٌّ بِأَرْضَانَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ أَحْمَدًا

ف(مَعْشَرَ): اسم ظاهر فُصِدَ تَخْصِيصُهُ بِحُكْمٍ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (أَخْصُ)، أَوْ مَا شَابَهَهُ، وما قبلها وما بعدها يُعْرَبُ بِحَسَبِ موقعه من الجملة .

٥ - باب النداء، كقوله تعالى: ﴿يَبْنَیْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (الأعراف: ٣١).

ف(يا) حَرْفُ نِدَاءٍ، و(يَبْنَیْ): مُنَادَى منصوب بعامل محذوف وجوبًا، تقديره: أُنَادِي، أَوْ: أَدْعُو، وَحَرْفُ النِّدَاءِ عَوَضٌ عَنْهُ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمُعَوَّضِ.

* * *

تدريب - ٢٦ -

س ١ / قال تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (الضحى: ٢٣).
بَيَّنَّ سَبَبَ حَذْفِ مَفْعُولِ (قَلَى). واذْكُرْ مَثَلًا مُّشَابِهًا .

* * *

س ٢ / فيما يأتي شواهد تُذكر في باب التعدّي والّلزوم، بَيِّنْ موضعَ الشّاهد:
كلُّ شيءٍ ولا شتيمةٌ حُرٌّ .

تمرّون الدّيارَ ولمْ تعوجّوا	كلامُكم عليّ إذا حرامٌ
فإنْ جَزَعْنَا فإنَّ الشرَّ أَجْزَعْنَا	وإنْ صَبَرْنَا فإنَّا مَعْشَرٌ صَبْرٌ
ولمّا أبى إلّا جَماحاً فُؤادُهُ	ولمْ يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلٍ
غَضِبْتُ أنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِساءٍ	ليس يَعْرِفَنِي مَرَزَنَ الطَّرِيقَا

* * *

س ٣ / قال تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾
(آل عمران: ٣). ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ (مريم: ٧٨).

الأفعال: نَزَلَ، وَأَنزَلَ، واطَّلَعَ، لازمة في الأصل، اسْتُعْمِلَتْ هنا استعمال الأفعال المتعدّية؛ فنَصَبَتْ مفاعيلها، بَيَّنَّ سَبَبَ التعدّي في كُلِّ منها .

* * *

س ٤ / قال تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ (الأحقاف: ١٥).
الفعل (أَصْلَحَ) مُتَعَدٍّ في الأصل، وسلَكْ هنا سلوكُ الفعل اللّازم، بَيَّنَّ سَبَبَ هذا التّحوّل.

* * *

س ٥ / اذْكُرْ خَمْسًا من صيغ الأفعال التي لا تكونُ إلّا لازمةً، مع التّمثيل لها .

* * *

س٦/ اشرح قول ابن مالك مع التمثيل بفصيح الكلام:

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ
وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا، إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِماً

* * *

التَّنازُعُ في العَمَلِ

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

قال:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

* * *

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ وَاعْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرِهِ
وَأَعْمَلَ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالتَّرَمَّ مَا التَّرَمَّا
كَيْحَسِنَانِ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَمَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَمَا

* * *

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ رَفِعُ أُوهَلَا
بَلْ حَذَفْهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

* * *

وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِيُغَيَّرَ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ، وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

* * *

عُرِفَ هَذَا الْبَابُ بِاسْمِ (التَّنَازُعِ)^(١)، وَالتَّنَازُعُ فِي اللَّغَةِ: التَّخَاصُّمُ، وَالتَّجَادُبُ .
وَأَمَّا فِي اصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ، فَهُوَ تَوَجُّهُ عَامِلَيْنِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَا
عَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

^(١) سَمَّاهُ سَيُوبِيه (بَابُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ الَّذِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ بِفَاعِلِهِ) .. (الْكِتَابُ ١/ ٧٣) . وَسَمَّاهُ الْمَبْرَدَ: (بَابُ
الْإِحْبَارِ فِي بَابِ الْفَاعِلِينَ الْمَعْطُوفِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ)، (الْمَقْتَضَبُ ٣/ ١١٢) . وَسَمَّاهُ الْكُوفِيُونَ بِ(بَابِ الْإِعْمَالِ)
(شرح التصريح ٣١٥/١)، وَسَمَّاهُ الزَّمْخَشَرِي: بِبَابِ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ (شرح المفصل ١/ ٧٧) وَسَمَّاهُ ابْنُ يَعِيشَ: بِبَابِ
أَعْمَالِ الْفَاعِلِينَ وَهُوَ بَابُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ (شرح المفصل ١/ ٧٧) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: إنَّ وُجِدَ عاملان تطلَّبا عملاً في اسم ظاهر^(١) بَعْدَهُمَا^(٢)، فإلَّوْاحِدٍ مِنْهُمَا العمل في ذلك الاسم، وهذان العاملان يُسَمَّيان (عاملي التنازع)، أمَّا الاسم المعمول، فهو (المتنازُع فيه)، ويبان هذا هو:

العامل في بابِ (التَّنازع) هو: الفعلُ المتصرَّف وما شابههُ في العمل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر واسمه، واسم الفعل^(٣)، وبهذا فالعاملان المتقدمان قد يكونان فِعْلَيْن مُتَصَرِّفَيْن، أو اسْمَيْن يشابهانهما في العمل .

فَمِثَالُ الْفَعْلَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ، قوله تعالى: ﴿أَتُوبِيْ أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: ٩٦).

فالفعالان: (أَتُوبِي) و(أَفْرَغْ)، تنازعا على معمول واحد بعدهما، وهو (قِطْرًا) .
فالأَوَّل يطلبه على أَنَّهُ مفعولٌ ثانٍ .

والثَّانِي يطلبه على أَنَّهُ مفعوله، فكلُّ (منهما طَالِبٌ إِيَّاهُ) .

ومِثَالُ الْأَسْمَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ قَوْلُ الشَّاعِر:

عُهِدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًّا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ اتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئِلاً

فالاسمان: (مُغِيثًا)، و(مُغْنِيًّا)، تنازعا على اسم الموصول (مَنْ)؛ مِنْ أَجْلِ نَصْبِهِ على المفعوليَّة؛ لأَنَّهما صالحان للعمل به .

ومِثَالُ الْعَامِلَيْنِ الْمُتَنَازِعَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ:

قوله تعالى: ﴿هَاقُمُ اقْرَءْ وَكُتِبَ﴾^(٤) (الحاقة: ١٩) .

(١) رُفِعَا كان أو نُصِبَا، أو طلب أحدهما رُفْعاً، والآخر نُصْباً .

(٢) أي: هما قبله، فلا تنازع في المعمول المتوسط بين العاملين، نحو: احترمت زيداً وأكرمت، ولا تنازع أيضاً في المعمول المتقدم عليهما نحو: زيداً احترمت وأكرمت (على الأشهر) .

(٣) ولأجل شمول هذه العوامل كلها، قال ابن مالك (إنَّ عاملان)، ولم يَقُلْ (فعلان)، ولم يرد التنازع بين فعلين جامدين .

(٤) هَاقُمُ: هاء: اسم فعل بمعنى (خُذ) والميم علامة جمع، ومن العرب من يقول: هَاكُم (اللسان: ها ٤٣٩٩/٦) . وكتابه: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، في محل جر مضاف إليه، والهاء: للسكت .

فالأول: اسم فعل .

والآخر: فعل، وقد تنازع الاثنان على (كِتَابِيَّة)؛ لِنَصْبِهِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

وَعَكْسُهُ قَوْلُ الْمَرَارِ الْأَسَدِيِّ:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فالشَّاهدُ فِي: لَقِيتُ ... الضَّرْبَ مِسْمَعًا، فأَوَّلُ الْعَامِلِينَ: فَعَلَ، وَالْآخَرُ: اسْمٌ؛

فَقَدْ تَنَازَعَا لِنَصْبِ (مِسْمَعًا) .

وقد يتنازع أكثر من عاملين على معمولٍ واحدٍ، كقول الشاعر:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَنَازُعُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ: أَرْجُو، وَأَخْشَى، وَأَدْعُو، عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ،

هُوَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ؛ لِنَصْبِهِ .

وكذا قد يتنازع أكثر من عاملين مع تعدد المتنازع فيه، كقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ):

(تُسَبِّحُونَ، وَتُحَمِّدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ، دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ)، فتنزع ثلاثة أفعالٍ

فِي اثْنَيْنِ، هُمَا: الظَّرْفُ (دُبُرُ)، وَالْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ (ثَلَاثًا).

ثم قال:

.....اقتضيا في اسمٍ عملٍ

أي: لا بد أن يكون لهذين العاملين حق في العمل بالاسم الظاهر، ويتم هذا

الحق، عندما يتوجه العاملان إلى الم معمول؛ ليكون مطلوبًا لكل منهما من حيث

المعنى، نحو: قَابَلْتُ، وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، فالعاملان مُتَوَجَّهَانِ إِلَى (زيد)، والمعنى

مستقيم. وبهذا: احتراز ابن مالك من دخول تراكيب تعدد فيها العامل، من دون أن

تكون من باب التنازع، من ذلك:

أ - أن يكون العامل الثاني توكيداً للأول ، كقول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاهُ بِيَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشاهد في قوله: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ)، فالأَوَّل عاملٌ في اللفظ، أمَّا الثاني فلم يُقَصَّد به الإسناد؛ بل جيء به لتقوية اللفظ وتوكيده، فلا فاعل له أصلاً؛ لأنه بمنزلة حرفٍ زيدٍ للتوكيد؛ وبهذا فلا تنازع في هذا التركيب^(١).

ب- أن يكون أحدهما لا يقتضي عملاً في المعمول، كقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فالشاهد في الشطر الثاني، إذ فيه عاملان، وهما: كفاً، وأطلب، ومعمول واحد: (قليل)، إلا أن الثاني لم يتوجه إلى هذا المعمول؛ لأنَّ تقدير الكلام: كفاني قليل من المال، ولم أطلب المُلْك، فـ(قليل) بالرفع فاعل (كفاني)، ومفعول (أطلب) محذوف، تقديره: (المُلْك)^(٢)؛ وحينئذٍ فلا تنازع بين العاملين.

وقوله (عَمَل)^(٣): يشمل على إطلاقه الرفع، والنصب، نحو: قام، وقعد زيد، وبه طلب العاملان مرفوعاً. و: رأيتُ، وأكرمتُ زيداً، وبه طلباً منصوباً. و: قام، وأكرمتُ زيداً، وبه طلب أحدهما مرفوعاً، والآخر منصوباً، وقد يكون العكس، نحو: أكرمتُ، وقام زيد.

وقوله: (قَبْل): إشارة إلى أن العاملين لا بد أن يكونا مُتَقَدِّمِينَ على المعمول، كالأمثلة السابقة، فإن تأخراً، نحو: زيد قام وقعد، خرج التركيب من باب التنازع؛ لأنَّ كلاً منهما يعمل في ضمير الاسم السابق^(٤).

^(١) ولو كان القول من باب التنازع، لأعمل أحدهما في اللفظ، وشغل الآخر بضمير ذلك اللفظ، فيقال: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ) على إعمال الأول، أو: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ) على إعمال الثاني.

^(٢) بدليل ما بعده وهو: وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وقد يدرك المجد المؤتَل أمثالي الكتاب ٧٩/١.

^(٣) القياس أن يقول: (اقتضيا في اسم عملاً)؛ لأنه مفعول به، أمَّا ابن مالك فقد وقف على المنصوب المنون بالسكون، وهي لهجة منسوبة لربيعة، ومثله قوله: (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْناسِ عِلْمٌ)، ينظر باب العلم من هذا الكتاب.

^(٤) ومع ذلك فهي من المسائل الخلافية في هذا الباب (شرح المرادي ٦٥/٢)

● الاختيارُ في إعمالِ أحدهما، قال:

إِنْ عَامِلَانِ افْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ، فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرِهِ

أي: إذا تنازعَ عاملان معمولًا واحدًا، كان لأحدهما العملُ فيه اتفاقًا، أمّا الآخر فيعمل في ضمير ذلك المعمول، أي: إنَّ أحدهما يُسلَّطُ على الاسمِ الظَّاهرِ، والآخر يُسلَّطُ على ضمير ذلك المعمول، وعملُ كُلِّ منهما مسموعٌ من العرب: فَمِنْ إعمالِ الأوَّل قول ذي الرُّمَّة:

حَتَّى إِذَا زَلَجَتْ عَنْ كُلِّ حَنْجَرَةٍ إِلَى الْغَلِيلِ وَلَمْ يَقْصَعْنَهُ نُعْبٌ^(١)

فهنا عاملان: زلجت، ويقصعنه، ومعمول واحد، (نُعْبٌ)، فأعمل الشَّاعر أولهما، وأخذ (نُعْبٌ) فاعلاً له، وأضمر الفاعل في الثَّاني (يَقْصَعْنَهُ)، الذي هو أيضًا يقتضي عملاً في: (نُعْبٌ) .

وَمِنْ إعمالِ الثَّاني، قولُ الفرزدق:

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدٍ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٢)

فأعمل الشَّاعرُ العاملَ الثَّاني (سَبَّيْتُ)، وأخذ (بَنُو) فاعلاً له، وأعمل الأوَّل في ضمير المعمول، ثمَّ حذفه؛ لأنَّه فَضْلَةٌ، ولو أعمل الأوَّل لقال: (سَبَيْتُ وَسَبَّوْنِي بَنِي عَبْدٍ شَمْسٍ).

وَمِنْهُ قَوْلُكَ: قاما وقعد أخواك، وقاما وأكرمتُ أخويك، وقاما واختفيتُ بأخويك.

ولكنَّ النُّحَاةَ اختلفُوا في اختيار ما يعمل في الاسمِ الظَّاهرِ، وقد أشارَ إلى ذلك قوله:

^(١) يصف الشَّاعرُ أثناءَ وردتِ الماء، وقد انحدرت لتروي ظمأها فرماها الصياد، وهي بعد لم تقتل العطش بجرات الماء .

^(٢) أي من الإنصاف أن أسبَّ أشراف قريش، وتسبَّني، ولا يريد أن يسبَّ ممَّا هو دونه حتى لا يسبُّوه، وهذا من اعتزاز الشَّاعر الفرزدق بشرفه ونسبه .

والثاني أولى عند أهل البصره واختار عكساً غيرهم ذا أسرَه

أي: إنَّ أهلَ البصره اختاروا إعمالَ الثاني؛ بحُجَّةِ قُرْبِ المجاورة، وكثرة ما ورد منه^(١) في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، من ذلك ما سبق ذكره من آي الذكر الحكيم، نحو: قوله تعالى: ﴿ثَوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ (الكهف: ٩٦) فأعملَ الثاني (أفْرِغْ) في (قَطْرًا)، وأعملَ الأول (أثَوْنِي) في ضميره، ثم حُذِفَ؛ لأنَّه فَضْلَةٌ^(٢)، ولو كان قد أعملَ الأول في (قَطْرًا) لَقِيلَ: أَفْرِغْهُ .

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَفْرَأْ وَأَكْنِي﴾ (الحاقة: ١٩)، إذ أعملَ الثاني (أفْرَأْوا) في المعمول (كِنِيَّةً)، أمَّا (هَآؤُمْ) فقد أعملَ في الضمير العائد على (كِنِيَّةً)، ولو كان العملُ للأول لأضمرَ في الثاني، وقيل: (أفْرَأْوه) .

أمَّا غيرهم وهم نُحَاهُ الكوفة فقد رجَّحوا عكسَ اختيار البصريين، وهو إعمال الأول؛ بحُجَّةِ سَبْقِهِ، وتقدُّمِهِ^(٣)؛ ولشواهد فصيحة وردت به وصفها الجرجاني^(٤)، والزَّخَشَرِيُّ^(٥)، بالقلَّة.

ورمى سيبويه بعض الأمثلة منها بالقُبْحِ^(٦)، ومَّا رواه سيبويه من هذا الاختيار قول عُمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تستكْ بعود أراكِ تُنخل، فاستاكْتْ به عودُ إسحِلِ^(٧)
إذ أعمل الشاعر العاملَ الأول (تُنخل) فرفع (عودا) به، والتقدير: (تُنخلُ عودُ إسحِلِ فاستاكْتْ به)، ولو أعملَ الثاني لَقَالَ: فاستاكْتْ بعودِ إسحِلِ .

(١) الكتاب ٧٤/١، والمقتضب ٧٣/٤ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٣٦/١ .

(٢) وسيأتي بيان هذا الأمر .

(٣) الكوفيون يولون التقدم أهمية لسلامة العامل من الإضممار قبل الذكر ومن حذف ضمير الرفع .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٨٨/١ .

(٥) شرح المفصل ٧٨/١ .

(٦) الكتاب ٧٨/١ .

(٧) يصف الشاعر امرأة تستعمل أعواد شجر معروف لأسنانها، فإذا هي لم تستك بها وهو مشهور من عود الأراك، اختارت عود إسحِل لتستاك به . والأسحِل شجر يشبه الأثل . والفعل (تُنخل) مبني للمجهول.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 أما ابنُ مالك فقد وصفَ اختيارَ الكُوفِيِّينَ بقوله (ذا أَسْرُهُ)^(١)، ولعلَّه كناية عن
 أنّه رأيي قال به جماعة موحّدة .

• **عملُ المُهْمَلِ في ضَمِيرِ المُتَنَازِعِ فيه، قال:**
وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
كَيْحَسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ

إذا تنازع عاملان معمولاً ظاهراً واحداً، فلا خلاف بين النُّحاة^(٢)، في عملِ
 أحدهما في المتنازع فيه، وقد تقدّم الحديثُ عنه، أمّا العامل الآخر، فيُهْمَلُ من التأثيرِ
 في هذا الاسمِ المتنازع فيه، مع كونه مُتَوَجِّهاً إليه في المَعْنَى؛ لِيَتَفَرَّغَ للعملِ في
 ضميره، فالإهمال في هذا الباب يَغْنِي به عدمُ تسليطِ عاملٍ ما على الاسمِ المتنازعِ
 فيه؛ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْمَلَ في ضميره^(٣)، وهذا هو قصدُ ابنِ مالك من قوله:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ،

ثم أتبع ذلك بقوله:

..... وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا

أي: لا بدّ لنا في مسائل الإعمال، والإهمال أن نلتزم الطُّرُقَ التي أشار إليها
 النُّحاة؛ وذلك لِمَعْرِفَتِهِم بِالْأَسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَصِيحَةِ، وَلَمْ يُوضَّحِ ابنُ مالك ما التَّزِمَ
 به النُّحاة مِنْ قَوَاعِدٍ^(٤)، وإِنَّمَا اكْتَفَى بِذِكْرِ مِثَالَيْنِ فِي الْبَيْتِ الْآتِي، وبعضِ القواعدِ
 بعدها:

كَيْحَسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ

(١) اختلف في ضبط همزة (أسره) بين الضم والفتح، فبالضم هي أسرة الرجل ورهطه وعشيرته وبالفتح: هي الجماعة القوية .

(٢) شرح المفصل ٧٧/١ .

(٣) يشترط في الضمير أن يكون مطابقاً للمتنازع فيه في الأفراد، والتذكير وفروعها، لأن المتنازع فيه هو المرجع للضمير .

(٤) من أبرزها: عدم حذف الضمير المرفوع لأنه عمدة، وحذفه إذا كان فضله، وكذا مطابقة الضمير للظاهر وكذا التقديم والتأخير، وسنذكر ذلك بشيء من البيان .

وبيان هذين المثالين هو: أَنَّ أصلَ المثالِ الأوَّل: يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ^(١)، فكلُّ من الفعلين متوجِّهٌ إلى الاسمِ المثنى؛ لرفعِهِ على الفاعليَّة .
فإنَّ أَعْمَلْتَ الثَّانِي في (المتنازع فيه) أَهْمَلْتَ الأوَّلَ، للعمل في ضمير المتنازع فيه، فتقول: يُحَسِّنَانِ^(٢) وَيُسِيءُ^(٣) ابْنَاكَ ، وهو المثال الأوَّل لابْنِ مالِك، أي جاء به على وَفْقِ المذهب البصريّ، فأَعْمَلِ الثَّانِي في المعمول، وأَعْمَلِ الأوَّلَ في ضميره؛ لِئَلَّا يَخْلُوَ من فاعِلٍ^(٤).

وإنَّ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ على وَفْقِ الرَّأْيِ الكوفيّ، قُلْتَ: يُحَسِّنُ وَيُسِيئَانِ ابْنَاكَ .
أي: بإِعْمَالِ الأوَّلَ في المعمول، وإِعْمَالِ الثَّانِي في ضميره، فرفعُهُ .
وهذا ما عمله ابنُ مالِك في مثاله الثَّانِي: (بَعَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ)، وإنَّ أَعْمَلْتَ الثَّانِي في المتنازع فيه، قُلْتَ: (بَغَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ).
ومَّا يُلْحَظُ في هذه الأمثلة أَنَّ الضَّمِيرَ المرفوعَ لَمْ يُحَذَفْ فيها، سواء في إعمالنا الأوَّلَ أم الثَّانِي، بل أضْمَرَ قبل المتنازع فيه.

* * *

الإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ :

إِعْمَالُ العاملِ الأوَّلَ في المعمول الظَّاهِر، وتَسْلِيْطُ العاملِ الثَّانِي على ضمير ذلك المعمول المتنازع فيه، أَمْرٌ اتَّفَقَ عَلَيْهِ النُّحَاةُ؛ لِأَنَّ الإِضْمَارَ في الثَّانِي جاء بعد ذِكْرِ الفاعل، وإنَّ تَأَخَّرَ لَفْظاً، أي: إِنَّهُ إِضْمَارٌ مُتَأَخَّرٌ، وَرُبُّنُهُ التَّقْدِيمُ، وَلَا شُبُهَةَ في ذلك بينهم .

(١) نُسِبَ للفراء إجازته لهذا التركيب على أَنَّ المثنى مرفوع بالفعلين معاً، وأجازه الكسائي على إعمال الأول وحذف الفاعل من الثَّانِي للدلالة عليه (المرادي ٦٨/٢) .

(٢) هذا العامل مهمل فأضمر فيه .

(٣) هذا العامل هو الذي عمل في المعمول، والمثال جيء به على وفق الرأي البصري .

(٤) كما يقول سيويه في الكتاب ٧٩/١ .

ومنه: يُحْسِنُ وَيُسَيِّئَانِ ابْنَاكَ، وَبَعَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ .

فالإضمارُ في (يسئان، واعتديا) جاء بعد إعمال: (يُحْسِنُ، وَبَعَى)، ورفعهما لفاعليهما: (ابنك وعبدك)، وإن تأخراً لفظاً، فهما مُتَقَدِّمان رُتْبَةً .

أما إذا قلنا بإعمال العامل الثاني في المعمول المتنازع فيه على وَفْقِ رأي أهل البصرة، فإن احتاج العامل الأول إلى مرفوع، فلا بد من الإضمار أو الحذف، فإذا أضمرنا الفاعل في العامل الأول قبل ذِكْرِ المَرَجِع الذي يعود عليه الضمير كان ما يُسَمَّى بـ(عَوْد الضمير على المُتَأَخِّر في اللَّفْظِ، والرُّتْبَةِ)، نحو: يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئَانِ ابْنَاكَ، وَبَعَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ، أي: أضمرنا في: (يُحْسِنَانِ، وَبَعَا)، ألفَ الاثنين العائدة على (ابنك، وعبدك) المتأخَّرين لفظاً ورُتْبَةً؛ لأنَّهما مرفوعا العاملين: (يُسَيِّئَانِ، وَاعْتَدَى)، وهذا ما يُسَمَّى بـ(الإضمار قبل الذِّكْر).

موقف التَّحْوِيلِ من هذا الإضمار:

أجاز نحاة البصرة، هذا الإضمار في باب التَّنَازُع^(١)؛ ومن حُجَجِهِم:

١- سماعه عن العرب بشواهد نثرية، وشعرية:

فَمِنْ النَّثْرِ: ما حكاه سيبويه: ضربوني وضربتُ قَوْمَكَ .

فأَعْمَلَ الثاني ونصب (قوم)، وأضمرَ الفاعل (الواو) العائد على المتنازع فيه (قَوْم) المنصوب على المفعولية، والمفعول رُتْبَتُهُ التَّأَخِيرُ، فعاد الضمير على مُتَأَخَّرٍ لفظاً ورُتْبَةً.

وَمِنْ الشَّعْرِ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٍ

فأَعْمَلَ الثاني، فَنَصَبَ الْأَخْلَاءَ مَفْعُولاً، وَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ فِي ضَمِيرِ الْأَخْلَاءِ (الواو) المرفوعة الموضع على الفاعلية، فعاد الضمير على (الأخلاء) المنصوب على المفعولية والمتأخَّر لفظاً، ورُتْبَةً، ومنه أيضاً:

(١) الكتاب ٧٩/١ .

هَوَيْنِي، وهَوَيْتُ الغانياتِ إلى أنْ شَبْتُ، فانصرفتْ عَنْهُنَّ آمالي

وفيه تنازعُ العاملان، (هَوَيْنِي، وهَوَيْتُ) على المعمول (الغانيات)، فأعمل الثاني في الغانياتِ ونُصِبْتُ على المفعوليَّة، وأُضْمِرَ في الأوَّل ضمير يعود على (الغانيات)؛ وبهذا عاد الضَّمير على المفعول المُتأخِّر لفظاً، ورُتِبَهُ .

٢- إنَّه إضمار على شريطة التفسير:

فأجيز للحاجة إليه، وقد ورد منه نظائر في أساليب أُخرى، منها:

أ- أن يكون فاعل (نعم) و(ويُس) ضميراً مستتراً مُفسَّراً بِنَكِرَةٍ بعده منصوبة على التَّمييز، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ الظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٠)، وتقدير الكلام: يَسْأَلُ هو، أي: (البَدَلُ) بَدَلًا، فالضَّمير المُستتر في محلِّ رُفْع عاد على مُتأخِّر لفظاً ورُتِبَهُ.

ب- أن يكون الضَّمير المحرور بلفظ (رُبَّ) مفرداً، مذكراً، مُفسَّراً بِنَكِرَةٍ بعده منصوبة على التَّمييز، نحو: رُبُّهُ أَخَا، فالضَّمير المحرور بـ(رُبَّ) في محلِّ جَرٍّ، عاد على التَّمييز الذي بعده، فهو عائد على مُتأخِّر لفظاً ورُتِبَهُ .

ت- أن يكون ضمير شأن، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ (طه: ٧٤)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: ٩٧) .

فكلُّ من الضَّمير المتصل بـ(إنَّ) في الآية الأولى، والضَّمير المنفصل في الآية الثانية مُفسَّرٌ بالجملة المُتأخِّرة عنه وجوباً، وتفسيره بجملة هو خلافة مع الحالتين السابقتين اللتين تُفسَّران بمفردٍ .

ولمَّا لُوْحِظَ ورود الضَّمير مُفسَّراً بما بعده، قالوا: إنَّه الإضمار على شريطة التفسير أولى من حذف شيءٍ رئيسٍ في الجملة، والمضمر بمنزلة المظهر وجارٍ مجراه في الحُكْم، والمحذوف ليس كذلك؛ فالفعل يقتضي فاعلاً، ولا يُمكن القول بأنَّ فِعْلاً ليس له فاعلٌ؛ ولذا كان الإضمارُ أولى من الحذف^(١).

(١) الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب ١٤٤/٢ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٣٧/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما نَحَاة الكوفة^(١) فَقَدْ مَنَعُوا هَذَا الْإِضْمَارَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَأَمَامَ الشَّوَاهِدِ السَّابِقَةِ، وَالَّتِي يَحْتَاجُ فِيهَا أَوَّلُ الْعَامِلِينَ إِلَى إِضْمَارِ مَرْفُوعِ حَالَةِ إِهْمَالِهِ، قَرَرُوا حَذْفَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَلَيْسَ إِضْمَارُهُ^(٢).
وَمِنْ حُجَجِهِمْ :

أَوَّلًا: تَجَنَّبُ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ، فَهَمْ لَا يُجِيزُونَ: يُحْسِنَانِ وَيُسِيئُ ابْنَاكَ؛ لِأَنَّ (ألف الاثنين) فِي الْعَامِلِ الْأَوَّلِ عَائِدَةٌ عَلَى مَذْكُورٍ بَعْدَهَا، وَجَازَ عِنْدَهُمْ: يُحْسِنُ وَيُسِيئُ ابْنَاكَ، وَهُوَ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ فِي الْمُنْتَازِعِ فِيهِ، وَعَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ مِنَ الْعَامِلِ الثَّانِي؛ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ أَصْلًا حَذْفَ الْفَاعِلِ.
● أَمَّا الْقَرَأَةُ فَيَرَى رَأْيَيْنِ:

أ- إِنَّ الْمُنْتَازِعَ فِيهِ: (ابْنَاكَ)، مَرْفُوعٌ بِالْفَعْلَيْنِ مَعًا؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا وَمَطْلُوبُهُمَا وَاحِدٌ؛ فَهُمَا كَالْعَامِلِ الْوَاحِدِ، وَالْعَمَلُ لُهُمَا مَعًا^(٣).

ب- جَوَازُ إِضْمَارِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ^(٤)، فَنَقُولُ: يُحْسِنُ وَيُسِيئُ ابْنَاكَ هُمَا، وَاحْتَرَمْنِي وَاحْتَرَمْتَ ابْنَيْكَ هُمَا .

ثَانِيًا: التَّمَسُّكُ بِظَاهِرِ قَوْلِ عُلُقَمَةَ بْنِ عَبْدِ:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِبُ^(٥)

(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ١٠٠/، وَابْتِهَاجَةُ الْمَرْضِيَّةِ ١٩٢/، وَشَرَحَ الْمَرَادَى ٦٨/٢.

(٢) أَي: إِنَّهُمْ أَجَازُوا أَعْمَالَ الثَّانِي كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ بِشَرَطِ حَذْفِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ، أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيَرُونَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِحَذْفِ الْفَاعِلِ أَصْلًا، إِذْ لَا فِعْلَ مِنْ دُونِ فَاعِلٍ، وَالْفَاعِلُ مُلْتَزِمُ الذِّكْرِ (الْمَقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٣٣٧/١).

(٣) وَعَمِلَ عَامِلِينَ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ غَيْرِ جَائِزٍ عِنْدَ أَغْلَبِ النَّحَاةِ.

(٤) أَي: كَطَلَبَ أَوَّلَ الْعَامِلِينَ مَرْفُوعًا وَطَلَبَ الْآخَرَ غَيْرَهُ.

(٥) أَي: اسْتَرْتَرَّ هَذَا الصَّائِدُ بِشَجَرِ الْأَرْطَى لِصَيْدِ بَقْرَةٍ وَحْشِيَّةٍ، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ أَرَادَ رِجَالٌ غَيْرَهُ اصْطِيَادَهَا بِالْنبَالِ وَكِلَابِ الصَّيْدِ، فَغَلِبَتْهُمْ وَفَزَتْ عَنْهُمْ جَمِيعًا.

وفسّروه بأنّ الشّاعر أعملَ الثّاني (أراد) في (رجال)، وهو المتنازع فيه، لكنّه لم يُعملِ الأوّل بضميره المرفوع، فلم يُقل: تَعَقَّقُوا، بل حَذَفَهُ مع كَوْنِهِ فاعِلًا^(١)، ولا يُمكن القول بأنّ الشّاعر أعملَ العامل الأوّل؛ لأنّه لو صحَّ هذا لقال: أرادوا، أي: أعمله في ضمير المتنازع فيه .

* * *

الحذف والإضمار في العامل المُهْمَل، قال:

ولا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرِ رَفَعٍ أَوْهَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

يُواصل ابنُ مالك حديثه عن إضمار (غير المرفوع) حالة إهمال العامل الأوّل، وهو مُرادُه من هَذَيْنِ البيَتَيْنِ، ومُفادُهُما هو: إذا أَهْمِلَ العاملُ الأوّلَ وطلبَ ضميراً (غير الرّفع)^(٢) لم يُؤتَ معه بضمير المتنازع فيه مذكوراً، ويُريد هنا بضمير غير الرّفع ضمير النّصب، وهذا هو قصده من قوله:

ولا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرِ رَفَعٍ أَوْهَلَا^(٣)

أمّا حُكْمُهُ فمتوقّف على ما يشتمل عليه المنصوب، وهو نوعان:

أولهما: ما كان فَضْلَةً، وعَبَّرَ عنه بـ (غَيْرِ خَبَرٍ) .

والآخر: ما كان أَصْلُهُ عُمْدَةً، وعَبَّرَ عنه (بِالْخَبَرِ) .

وبيان ذلك:

الأوّل: إذا كان الضمير غَيْرَ خَبَرٍ:

وغَيْرُ الْخَبَرِ هو (المنصوب الفضلة)^(٤)، وهذا التّعيين يُفهِمُ من تصريحه في البيت

السّابق .

^(١) أوّل البصريون في (تعقّق) ضميراً مستتراً يعود إلى (رجال)، وهو وإن كان جمعاً فهو في تأويل المفرد فصَحَّ استتار ضميره مفرداً .

^(٢) بخلاف المرفوع الذي لابدّ من إضماره في مكانه؛ لعدم صحّة حذفه؛ لأنّه عمدة .

^(٣) أي: جُعِلَ أهلاً للنصب .

^(٤) أي: المنصوب في غير بابي (كان، وظنّ وأخواتها) باستثناء الجامد منهما .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَحُكْمُهُ لَزُومُ الحَذْفِ؛ لَأَنَّهُ فَضْلَةٌ، قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِضْمَارِهِ
قَبْلَ الذِّكْرِ، نَحْوُ: اخْتَرَمْتُ وَاخْتَرَمَنِي زَيْدٌ، فَقَدْ أَعْمَلْنَا الثَّانِي، وَرَفَعْنَا (زَيْدًا) عَلَى
الْفَاعِلِيَّةِ، وَأَهْمَلْنَا الْأَوَّلَ، وَإِهْمَالُهُ يَعْنِي إِعْمَالَهُ فِي ضَمِيرِ (زَيْدٍ)، وَلَكِنَّا لَمْ نَعْمَلْهُ، بَلْ
حَذَفْنَاهُ مِنْهُ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ الْمُفْتَرَضُ: اخْتَرَمْتُهُ وَاخْتَرَمَنِي زَيْدٌ^(١).

فَحُكْمُ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ أَيُّ: (غَيْرِ الْعُمْدَةِ)، وَجَوْبُ الحَذْفِ، وَهَذَا قَصْدُهُ مِنْ:

بَلْ حَذْفُهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ

وَالْآخَرُ: إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ (خَبَرًا):

وَالْمُرَادُ بِالْخَبَرِ هُنَا هُوَ مَنْصُوبُ بَابِ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)^(٢)، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي لَ(ظَنَّ)
وَأَخَوَاتِهَا؛ يُلْحَظُ أَنَّ أَصْلَ كُلِّ مِنْهُمَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ (عُمْدَةٌ) فِي الْأَصْلِ.

وَقَدْ اقْتَضَتْ حَالُهُ هَذَا الْمَنْصُوبِ الْعُمْدَةُ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا:

أ- عَدَمُ جَوَازِ الحَذْفِ؛ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فِي الْأَصْلِ .

ب- عَدَمُ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ كَالْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ .

وَلَأَجْلَ هَذَا وَذَاكَ حُكِمَ لَهُ: بِالْإِضْمَارِ، وَالتَّأْخِيرِ عَنِ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ^(٣) .

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقًا (إِيَّاهُ)، إِذْ تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ التَّاقِصَانِ (كَانَ)
الْمُتَّصِلُ بِالضَّمِيرِ، وَكَانَ الثَّانِي لَفْظَةً: (صَدِيقًا)، عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، فَأَعْمَلَ الثَّانِي، وَهُوَ
وَاضِحٌ مِنَ التَّرْكِيبِ، وَأَهْمَلِ الْأَوَّلَ، فَأَعْمَلْنَاهُ فِي ضَمِيرِ: (صَدِيقًا) الْمَنْصُوبِ، وَلَمْ
نَحْذِفْهُ؛ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فِي الْأَصْلِ؛ وَأَخَّرْنَاهُ لِلْأَمْنِ مِنَ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ^(٤) .

^(١) يظهر هذا الأصل في بيت شعر أهمل فيه العامل الأول أيضا، ولم يحذف الضمير المنصوب، أي: على خلاف ما ذكرناه، وفسر بالضرورة، وهو:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ جهارا، فكن في الغيب أحفظَ للودِّ

والشاهد في: ترضيه بالهاء، والقياس حذفها .

^(٢) يُسْتَعْنَى (الجامد) منها .

^(٣) ومع ذلك فهي مسألة خلافية، فمنهم من يضمن متقدماً، ومنهم من يحذف .

^(٤) أجازوه البصريون في المرفوع، ومنعه الكوفيون مطلقاً .

ومثله: ظَنِّي وظَنَنْتُ (زيدًا قائمًا)، فَقَدْ تنازع (ظَنِّي، وظَنَنْتُ في: (زيدًا قائمًا).
فالأَوَّل يطلب: (زيدًا قائمًا) فاعِلًا، ومفعولًا ثانيًا، والثَّانِي يطلبهما مفعولين،
فأَعْمِلَ الثَّانِي، وأَهْمِلَ الأوَّل، فأَضْمِرَ فيه الفاعل مُسْتَتِرًا مُقَدِّمًا، وأُضْمِرَ المفعول الثَّانِي
مُؤَخَّرًا، كالقول الأوَّل.

* * *

• العدول عن الإضمار إلى الإظهار في مفعول المهمّل، قال:

وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لَعَيْرٍ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرًا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

هذه هي المسألة الثَّانِيَةُ في باب التَّنَازُعِ التي تخصُّ مفعولي (ظَنُّ)، وإذا كانت
المسألة الأولى نوعًا من التَّوَجُّهِ إلى التَّخِيلِ والاصطناعِ في التَّمارينِ اللُّغَوِيَّةِ، فإنَّ هذه
المسألة رَكَزَتْ هذا التَّوَجُّهَ، والتزمت شكلاً واضحاً من التَّمارينِ غيرِ العمليَّةِ، ممَّا لم
تُبْنَ على كلامٍ فصيحٍ مأثور .

ونظرة عَجَلَى إلى المثال الذي استشهد به ابنُ مالك في البيت الثَّانِي كافية
للتَّدليل على ما نقول، فضلاً عن أنَّنا بحدود اطلّاعنا لم نَقِفْ على غير هذا المثال
المصطنع في كُتُب النُّحُو سوى ما غُيِّرَ به قليلاً.

وكان من الأفضل تركُ شرح هذين البيتين لولا التزامنا بشرحِ نصوصِ ألفية ابن
مالك وبيانها كاملةً؛ ممَّا يضطرُّني إلى إيجاز شرحها .

ومعنى البيتين السَّابِقين هو: إذا حصلَ تنازعٌ في عاملين من باب (ظَنُّ
وأخواتِها)، واحتاج العاملُ المهمّلُ منهما إلى (ضميرٍ)، وكان هذا الضَّمِيرُ خَبَرًا
عن اسمٍ مخالفٍ للمتنازع فيه من حيث الإفراد والتذكير وفروعهما، فيجب
العدولُ عن الإضمارِ إلى الإظهارِ .

وبذلك تخرج المسألة من باب التَّنَازُعِ؛ لأنَّ كلاً من العاملين عَمِلَ في الظَّاهر.

وما تمثّل به ابنُ مالك هو :

.....أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ...

فتنازع أَظُنُّ، وَيُظَنُّ، الأوّل: يطلب (زيداً وعمراً^(١) أخوين) مفعولين له .
والثاني: يطلبُ (الياء) مفعوله الأوّل، ويحتاج إلى مفعولٍ ثانٍ، وهو خبرٌ في الأصل عن (الياء)، وهو محلُّ الاستشهاد.

- فلو أضمرنا المفعول الثاني، وقُلنا: أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي (إِيَّاهُ) زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ، لكان إِيَّاهُ مُطابِقاً للياء المفعول الأوّل لكونَهُما مفردَيْنِ، وفي الوقتِ نفسه يكون مخالفاً لما يعود عليه، وهو (أَخَوَيْنِ)؛ لأنّه مفردٌ، وهذا مُثَنَّى.
- وإذا أضمرنا المفعول الثاني أيضاً، وقُلنا " (أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي (إِيَّاهُما) زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ، لطابق هذا الضّمير (أَخَوَيْنِ)، وخالف (الياء)، وهي مبتدأٌ في الأصل، ولا بُدّ من المطابقة بينه وبين الخبر .

فالإضمار إذاً إمّا أَنْ يُطابق المفعول الأوّل، وإمّا أَنْ يُطابق الاسم المُفسّر له، فلمّا تعذّرت المطابقة بين الضّمير والمُفسّر؛ وجب العدولُ عن الإضمار إلى الإظهار .

* * *

(١) (عمراً): معطوف على المفعول الأوّل .

تدريب - ٢٧ -

س ١ / ما المقصود بالتنازع ؟، مثَّلْ لِمَا تقول بفصيح الكلام .

* * *

س ٢ / يردُّ في باب التَّنازع مصطلح (الإضمار قبل الذكر)، وَضَّح المُرَاد منه، مع بيان رأي البصريين والكوفيِّين فيه .

* * *

س ٣ / إ إذا أعملتَ أحدَ العاملين في المتنازع فيه، فما حُكْم العاملِ الثَّاني ؟، في ضوء قول ابن مالك:

كَيْحَسَنَانَ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ

* * *

س ٤ / لم يَقُلِ التُّحَاةُ بالتَّنازُعِ في مثل :

فَهِهَاتَ هِيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهِهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

يَبَيِّنُ سببَ ذَلِكَ .

* * *

س ٥ / في الأبيات الآتية تنازع فيها عاملان أو أكثر، مَيِّزِ العاملَ مِنْهُمَا من الْمُهِمَلِ، مع ذِكر الدَّلِيلِ على ما تقول:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرْ لَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ
جِيءَ ثُمَّ حَالِفٌ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لَمَنْ أَجَارُوا ذُوو عِزٍّ بِلَا هُونِ
وَكُمْتَا مُدَمَّاهُ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبِ

* * *

المنصوبات

يتابع ابنُ مالك حديثَهُ عن مباحثِ الجُملةِ الفعليةِ، ويصلُ إلى بيان المنصوبات، وهي:

١- المفاعيل:

أ- المفعول به: وقد تفرقتُ مباحثه في أبواب: ظنٍّ، وأعلمَ وأخواتهما والفاعل، ونائبه، وتعدّي الفعل ولزومه .

ب- المفعول المطلق

ت- المفعول لَهُ .

ث- المفعول فيه (الظرف) .

ج- المفعول معه .

٢- المُشَبَّهَاتُ بالمفاعيل^(١):

أ- الاستثناء

ب- الحال

ت- التَّمييز

وسنبدأ بعونِ الله تعالى بالمفعولِ المطلق .

* * *

^(١) التسمية للمبرّد في المقتضب: ٢٩٩/٤ ولابن السراج في الأصول ٢١٢/١ ولابن جني في اللمع: ١١٦.

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

قال :

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ كـ(أَمِنَ) مِنْ أَمِنْ

* * *

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ

* * *

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ، أَوْ عَدَدَ كـ(سَرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ)

* * *

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كـ(جَدَّ كُلَّ الْجَدِّ، وَأَفْرَحَ الْجَذْلُ)

* * *

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْشٌ أَبَدًا وَثَنٌ، وَاجْمَعْ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا

* * *

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسَعٍ

وَالْحَذَفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، كـ(نَدَلًا اللَّذْكَانِدَلًا)

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كـ(إِمَّا مَنَّا) عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

نَائِبِ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَدَ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَّ

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ

نَحْوُ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا) وَالثَّانِي كـ(ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كـ(لِي بُكَاءٌ ذَاتَ عُضْلَةٍ)

* * *

المفعول المطلق:

هو المَصْدَرُ^(١) المنصوب أو مَا يَنْوِبُ عَنْهُ توكيداً لِعَامِلِهِ، أو بياناً لنوعِهِ، أو عَدَدِهِ.

والتَّسْمِيَةُ هذه غيرُ معروفةٍ في بداية التَّأْلِيفِ النَّحْوِيِّ، بَلْ كَانَ يُعْرَفُ بِالمَصْدَرِ^(٢) أو الحَدَث، أو الحَدَثَانِ، أو المفعول، أو اسْمُ الفِعْلِ^(٣)، أمَّا تَسْمِيَتُهُ بِ(المفعول المطلق)، فَيَدُو أَنَّهَا اسْتَقَرَّتْ فِي نِهَايَةِ القَرْنِ الثَّالِثِ، وبداية القَرْنِ الرَّابِعِ المِجْرِيَّيْنِ^(٤)؛ وَعَلَّتْهَا : صِحَّةُ إِطْلَاقِ مُصْطَلَحِ (المفعول) عَلَيْهِ بِلَا قَيْدٍ .

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ المفعولُ المطلقُ مُصْدَرًا، وَمَا يُرَادُ بِهِ (المَصْدَرُ) أَوْضَحَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ:

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ ك(أَمِنْ) مِنْ أَمِنْ

أَيُّ: إِنَّ لِلْفِعْلِ مَدْلُولَيْنِ، وَهُمَا: الحَدَثُ، وَالزَّمَانُ^(٥)، فَ(مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ) هُوَ: الحَدَثُ؛ وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ المَصْدَرَ هُوَ مَا دَلَّ عَلَى (الحَدَثِ)، أَيُّ: مَفْهُومُ الفِعْلِ المَجْرَدِ عَنِ الزَّمَانِ، وَقِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ^(٦)، وَمِثْلُ لَهُ بِالمَصْدَرِ (أَمِنْ) الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ فَقَطْ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ^(٧) المَاضِي (أَمِنْ)، وَكَذَا (فَهُمْ) مِنَ الفِعْلِ المَاضِي (فَهُمْ).

(١) أي المصدر الصريح لا المؤول، ومن النحاة من يصرح بأنه المصدر الفضلة ليميزه عن المصدر العمدة، نحو: سجود الطفل سجوداً هادئاً، ف(سجود) الثانية عمدة، لأنه خبر المصدر الأول.

(٢) من عبارات القدامى (المنصوب على المصدرية) أي: منصوب على أنه مفعول مطلق.

(٣) الكتاب ٣٤١/١، ٣٣١، ٣١٨، ٣٧٨، ١٢/٤، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢، والمقتضب ٢٢٨/٣، والأصول ١٥٩/١، والواضح للزبيدي ٥١/.

(٤) كما عند ابن السراج (ت ٣١٦ هجرية) في الأصول ١٥٩/١، والزجاجي (ت ٣٤٠ هجرية) في الجمل / ٣١٦.

(٥) أي: بصيغته الصرفية غالباً، وهناك أفعال لا زمن فيها، نحو: نغم، وبئس.

(٦) يشترط في المصدر أن يكون مشتملاً على حروف فعله، أما إذا نقصت فهو اسم مصدر نحو: اغتسال مصدر الفعل، اغتسل، وأما الغسل فهو اسم المصدر.

(٧) المدلول الثاني هو (الزمان).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ولا يعني هذا أنَّ المفعول المطلق والمصدر مترادفان؛ لأنَّ المفعولَ المطلق قد يأتي غيرَ مصدرٍ، نحو: جَدَّ كُلَّ الْجِدِّ، والمصدر أيضاً قد يأتي غيرَ مفعولٍ مطلق، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: ٢٥١) .

* * *

أنواعه، قال:

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ، أَوْ عَدَدٌ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ

المفعول المطلق يَرِدُ مع عامله لِثَلَاثِ فَوَائِدَ، كما يَتَبَيَّنُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ:

تَوْكِيداً، أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ، أَوْ عَدَدٌ

وبيان هذه الفوائد هو:

الأولى: توكيد عامله:

أي: يُفِيدُ هذا المفعولُ المُطلق ما يُفِيدُهُ العاملُ من الحَدَثِ لا غَيْرُ، فوظيفته تأكيدُ مضمونِ عامله^(١)؛ ولِذَا سُمِّيَ بِـ(المُبْهَمِ)، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾

(النساء: ٦١) .

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، فَـ(صُدُوداً)

و(تَكْلِيمًا) لا يُفِيدَانِ فائدةً جَدِيدَةً على ما أفاد به عاملاهُما، سِوَى تأكيدِ مضمونِهما، وَلَمْ يُثَلِّ ابنُ مالكَ لهذا النوعِ، بل اِكْتَفَى بِالتَّمْثِيلِ لِلنَّوعَيْنِ الْآتِيَيْنِ.

الثانية: بيان نوع عامله:

ويُسَمَّى بِـ(المختصِّ)، ويُراد به المقيّدُ بكلمةٍ بعده مباشرة تكشفُ عن نوعِ

الحَدَثِ، أي: فيه معنى زائدٌ على فعله، وهذا الاختصاص يتِمُّ بِأَمْرَيْنِ، وهما:

(١) أي: تأكيد (الحديث) الذي هو أحد عنصري الفعل .

أ- الإضافة، كقوله تعالى: ﴿فَاخْذَنَّهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْدِرٌ﴾ (القمر: ٤٢)، ومثّل ابن مالك له بقوله: سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ .

ب- الوصف، كقوله تعالى: ﴿وَعَتَوْعُوا كَيْبَرًا﴾ (الفرقان: ٢١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ (المزمل: ١٠) .
الثالثة: بيان عدد عامله:

ويُسمّى بِ(المَعْدُود)، ويُراد به المَفْعُول المُطْلَق الذي يكشف عن عدد مرّات وقوع الحدث، كقوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكْنًا دُكَّةً وَاحِدَةً﴾ (الحاقة: ١٤)، فدُكَّةً واحدةً) أوضحت أنّ حدث الدُّكِّ للأرض والجبال يقع مرّةً واحدةً، فضلًا عن التوكيد الذي يُفهم من السياق العام .

وقد يكون هذا النوع من المفعول المطلق مُثَنًّى، أو مجموعاً، كقولك: سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وركَعَ رَكَعَاتٍ، ومثّل له ابن مالك بقوله: سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ.

● عاملُ المفعولِ المطلق، قال:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ

الذي يؤثّر في المفعولِ المطلق، وينصبّه عواملُ عدّة، هي:

١- المَصْدَرُ مِثْلُهُ :

سواء أكانَ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّجَهْتُمْ جَزَاءً وَكَرَّجَتْكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٣)، فانتصبَ ﴿جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ وهو مفعولٌ مطلقٌ مبينٌ لِلنَّوعِ بالمصدرِ السَّابِقِ (جَزَاءٍ) وهو مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، ومِثْلُهُ قَوْلُكَ: اجتهداك الاجتهادَ المتواصلَ رائجٌ .

أَمْ مِنْ مَعْنَاهُ، كقولك: يُعْجِبُنِي إيمانُكَ تصديقاً، انتصبَ (تصديقاً) وهو مفعولٌ مطلقٌ مُؤكِّدٌ لِعَامِلِهِ بمصدرٍ مِنْ مَعْنَاهُ، وليس من لَفْظِهِ، ومنهُ قولُ الحصين زيد الفوارس:

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

قال: تَأَلَّى..... حَلْفَةً، ف(تَأَلَّى) ليس من لَفِظِ (حَلْفَةً) بل من مَعْنَاهُ، وَنَصَبَهُ.

٢- الفِعْلُ:

وهو أكثر العوامل نَصَباً للمفعول المطلق، ويستوي: إذا كان مُتَعَدِّياً، كقوله

تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، أو لازماً، كقولك: طَعَى

الحاكم طُعْيَانًا كبيرًا ، ويستوي أيضاً: إذا كان مَبْنِيًّا للمعلوم كالأمثلة السابقة ، أو

مَبْنِيًّا للمجهول، كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ (الزلزلة: ١)، ومثله قَوْلُنَا:

يُكْرَمُ الْمُجْتَهِدُ تَكْرِيماً لَائِقاً .

٣- الوَصْفُ:

والمراد به: اسْمُ الفاعل، واسْمُ المفعول، وأمثلة المبالغة ، فمثالُ عَمَلِ اسْمِ

الفاعل في المفعول المطلق قوله تعالى: ﴿لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهِلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا

شَدِيدًا﴾ (الأعراف: ١٦٤)، فَ(عَذَابًا): مفعولٌ مطلق مَبْنِيٌّ لِلنَّوعِ نُصِبَ بِاسْمِ

الفاعل (مُعَذِّبٍ)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ (الذاريات ١)، وكذا قوله

تعالى: ﴿فَالْمُورِبَتِ قَدَحًا﴾ (العاديات: ٢) .

ومثالُ عَمَلِ اسْمِ المفعول في المفعول المطلق قولك: المجتهدُ مُكْرَمٌ تَكْرِيماً لَائِقاً

بين أصدقائه، ف(تكريماً): مفعول مطلق نُصِبَ بِاسْمِ المفعول (مُكْرَمٍ).

ومثالُ عَمَلِ أمثلة المبالغة في المفعول المطلق، قولك: زيدٌ سَمَاعُ النَّصِيحَةِ سَمْعاً

جَيِّداً، ف(سَمْعاً): مفعول مطلق، نُصِبَ بِصِغَةِ المبالغة (سَمَاعٍ) .

أما قوله:

وَكُونُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فهي إشارة إلى أنّ النُّحَاةَ لم يكتفوا برصدِ العلاقات بين الألفاظ، بل عَمِلُوا أيضاً على تعيين (أصل) واحدٍ لها، على وَفْقِ فِكْرَةِ (الأصل والفرع)، وهي مسألة خلاقيّة بينهم^(١)، وهناك رأيان مشهوران فيها، وهما:

١ - الرّأي الكوفي: ومُفَادُهُ أنّ (الفعل) هو الأصل، والمصدر مشتقّ منه^(٢)، وقد ركّز الكوفيون على إثبات فرعيّة المصدر؛ للردّ على الرّأي البصريّ الذي قال بأصاليّته.

٢ - الرّأي البصريّ: ومُفَادُهُ أنّ (المصدر) أصلٌ لِلْفِعْلِ وَلِلْوَصْفِ، أي: هما مشتقان منه^(٣)، وهو الرّأي الذي اختاره ابنُ مالك، بقوله:

وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ

أي: كَوْنُ المصدر أصلًا لِلْفِعْلِ، وَلِلْوَصْفِ وهو الرّأي المُخْتَارُ^(٤).

أمّا الدّراسات اللُّغويّة الحديثة، فلا تنظر إلى الألفاظ بنظرة الأصل والفرع، بل نظرت إليها من طريق العلاقات التي تربط بينها، ومقدار اشتراكها في الحروف المؤلّفة لمبانيها، فما بين الكلمات: دَرَسَ، يَدْرُسُ، اذْرُسْ، دِرَاسَةٌ، دَارَسَ، مَدْرُسٌ، دَرَسَ، قَدَرٌ مشتركٌ من الحروف الأصليّة للبنية الصّرفيّة لِكُلِّ منها، وهي: (الدّال،

(١) أقوال النحاة وردودهم في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري مسألة ٢٨، ٢٢٨/١، وكذا في شرح المفصل، ١١٠/١.

(٢) وافقهم بعض المستشرقين الباحثين في اللغات السامية (تاريخ اللغات السامية لولفسون ١٤/ وأبرز حججهم: أنّ المصدر يصحّ لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، وإنّه معمول للفعل، وإنّه يذكر توكيداً له، ولا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، فهذه الأدلة أثبتت عندهم تقديم رتبة الفعل على المصدر، ومن ثمّ أصالته، وفرعيّة المصدر.

(٣) وأبرز حججهم: أنّ المصدر يدلّ على الحدث، والفعل يدلّ على الحدث والزمان، والواحد أصلٌ للآخرين، وإنّه يقوم بنفسه، والفعل مفتقر إلى الاسم، وهو أي المصدر يدلّ على الزمان المطلق، والفعل يدلّ على زمان مقيد، والمطلق أصلٌ للمقيد، وبهذا رجح عندهم أصالة المصدر وفرعيّة غيره. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى قول البصريين، في أنّ المصدر زماناً مطلقاً، يُناقض ما أثبتوه في كتبهم من أنّه يدلّ على الحدث فقط دون الزمان.

(٤) هنا آراء أخرى منها: ما عُزِيَ إلى أبي عليّ الفارسيّ وهو أنّ المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للمشتق (المقتصد في شرح الإيضاح ٣٠٨/١، وشرح التصريح ٣٢٣/١)، وما عُزِيَ إلى ابن طلحة الاشيليّ (ت ٦١٨هـ) من أنّ كلّاً من الفعل والمصدر أصل قائم برأسه، وليس أحدهما مُشتقّاً من الآخر.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والرَّاءِ، والسَّينِ)، ويُمكن أن يُسمَّى هذا المشترك بالجذر اللُّغويِّ، وهو الذي يقرب الألفاظ بَعْضُهَا من بَعْضٍ، والالتفات إلى هذا الجذر ليس بالأمر المُستَحْدَث.

● فالمعجميون العرب القدماء فطنوا إليه، وإلى ما يُؤخَذ مِنْهُ اشتقاقات المادّة الواحدة كُلِّهَا، ورَتَّبُوا معجماتهم على وَفْقِهِ، وكذا ما صرَّحَ بِهِ بعضُ علماء الأصول المُتأخِّرين، كما أنَّا لا نعدُّ تأكيد هذا الأمر، ورفض فكرة الأصل، والفرع في أقوال بعض القدماء والمُتأخِّرين من اللُّغويِّين الإسلاميِّين، فيما نقلَ لنا السُّيوطيُّ، منها: (قالت طائفة من النُّظَّار: الكَلِمُ كُلُّهُ أَصْلٌ) و" قالت طائفة من المُتأخِّرين اللُّغويِّين: كُلُّ الكَلِمِ مُشْتَقٌّ"^(١)، وعلى الرِّغم من تناقض القَوْلَيْنِ فهما يبيِّنان لنا أنَّ هناك مَنْ رفض فكرة (الأصل، والفرع) من علماء العربيَّة .

* * *

ما ينبو عن المَصْدَرِ، قال:

وَقَدْ يَنْبُو عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ ك(جَدَّ كُلِّ الْجِدِّ وَاْفَرَحَ الْجَدَلُ)

قُلْنَا: إنَّ أكثرَ ما يردُّ المفعولُ المطلقُ مصدرًا، والأصل في هذا المصدر أن يكونَ من لفظ العامل فيه، ومن مَعْنَاهُ، نحو: استقبلتُهُ استقبالا حافِلاً، ولكنَّه قد^(٢) ينبو عَنْهُ ما يدلُّ عليه عند حَدْفِهِ، وهو أنواع كثيرة، غير أنَّ ابنَ مالك أشار إلى اثنين، وهما :

١- (كُلُّ) المضافة إلى المَصْدَرِ نَفْسِهِ.

٢- المَصْدَرُ المُرادِفُ .

وسنذكر ما ورد من أنواع النِّياية في أساليب اللُّغة العربيَّة بصورة عامَّة، وهو:

^(١) المزهر في علوم اللغة ٢٠٢/١ .

^(٢) (قد) هنا للتحقيق، لكثرة ورود النيابة عن المفعول .

- ١ - لفظنا (كلّ) و (بعض)^(١)، مضافتان إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ (النساء: ١٢٩)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ (الإسراء: ٢٩)، وقول ابن مالك: جَدَّ كُلِّ الْجَدِّ، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ (الحاقة: ٤٤)، وقولك: وَضَحَ الأمرُ بَعْضَ الوُضُوحِ .
 ف(كلّ) و (بعض) فيما تقدّم مفعولٌ مطلق نائبٌ عن مصدرٍ محذوفٍ قدره ب: (جَدَّ جَدًّا كُلَّ الْجَدِّ) ، و (وَضَحَ الأمرُ وُضُوحًا بَعْضَ الوُضُوحِ) ، وهكذا .
 ٢ - المصدرُ المرادفُ للمحذوف، ومنه قولُ رُبُوبَةٍ:

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ

وَالْتَمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

فُنُصِبَ (حُبًّا) بـ (يُعْجِبُهُ) ، والأصلُ المفترضُ: يُعْجِبُهُ عَجَبًا، فنابَ عَنْهُ (حُبًّا) .
 ومثله قولُ ابنِ مالك: افْرَحْ جَدًّا ، وكذا: قَعَدْتُ جُلُوسًا^(٢) .

- ٣ - مصدر لِفِعْلٍ آخر مُشارك له في الجذر اللُّغَوِيّ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتُ كُرْمٍ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: ١٧)، فمصدرُ (أَنْبَتَ) هو (إِنْبَاتًا)، ونابَ عَنْهُ (نَبَاتًا)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨)، فمصدر: (تَبَتَّلَ) هو: (تَبْتِيلًا)، ونابَ عَنْهُ تَبْتِيلًا^(٣)، ومثله قولك: أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً، واغْتَسَلْتُ غُسْلًا، وَتَوَضَّأْتُ وُضُوءًا .

ومنهُ قولُ القطامي:

(١) قد يلحق بهما ما يؤدي معنى العموم نحو: جميع، وعامة، أو البعضية، نحو: نصف واطر . وفي كلّ هذه وغيرها ممّا ينوب تنوّع فيه المعاني المقصودة، لسنا بصدد ذكرها .

(٢) للنحاة في إعراب هذا المنصوب بفعل من معناه أقوال: فمنهم مَنْ يعربه مفعولاً مطلقاً بالعامل المذكور، ومنهم مَنْ يقول: إنّ عامله محذوف دلّ عليه المذكور، ومنهم مَنْ يعربه حالاً بتأويل المشتق .

(٣) لا نقول هنا (تبتيلًا) اسم مصدر لفعل (تبّتل)؛ لأنّ حروفه زادت على حروف الفعل، واسم المصدر على الأشهر تقلّ حروفه عن مصدر الفعل .

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعًا^(١)

قال: اتِّبَاعًا، والقياسُ: (تَتَّبِعًا)، وجازَ ذلك؛ لأنَّ مَعْنَاهُمَا واحدٌ .

٤ - العدد المُمَيِّزُ بِمَصْدَرٍ، كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (النور: ٤)،
(ثمانين) مفعول مطلق نائب عن المصدر، وأصلُ الكلام كما يقدره النُّحَاة:
(فاجلدوهم جلدًا ثمانين جلدَةً)، فحُذِفَ المصدر، وناب عنه عَدَدُهُ، ومنه قوله

تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ (النور: ٦)، على قراءة نَصَبٍ (أربع)^(٢).

٥ - ما يدلُّ على نوعِ المصدر، كقولهم: قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى، وَمَشَى
الْحَيْزَلَى، وسار الهَيْدَبَى^(٣)، فكلُّ من (القرفصاء) و(القَهْقَرَى) و(الحيزلى)
و(الهيدبى): مفعول مطلق، نائب عن المصدر؛ لدلالته على نوعٍ من القُعود،
والرُّجوع، والمشي، والسَّير، الذي يفترض أن تكون هي المفاعيل المطلقة؛ لأنَّ
أصلَ الكلامِ المقدَّر هو: قَعَدَ قُعودَ الْقُرْفُصَاءِ، وَرَجَعَ رُجوعَ الْقَهْقَرَى

٦ - ما يدلُّ على آلةِ المصدر: ويُراد بها اسمُ الآلةِ التي تُستعملُ لإيجاد معنى ذلك
المصدر المحذوف، كقولك: رَمَيْتُ الظَّبْيَ سَهْمًا، فأصلُ الكلام: رَمَيْتُ الظَّبْيَ رَمِي
سَهْمٍ، فحُذِفَ المصدر المضاف، ونابَ المضافُ إليه عنه، ومنه قولك: سَقَيْتُ
العطشانَ كُوبًا .

^(١) أي: خير الأمور ما تدبرت أوله فعرفت عاقبته، وشره ما ترك النظر في أوله، وبقي يتتبع أواخره، وهي من شواهد الكتاب ٨٢/٤، والمقتضب ٢٠٥/٣.

^(٢) قرأ حفص وحزمة والكسائي وخلف برفع (أربع) على أنها خبر (شهادة)، وقرأ الباقر والنصب على أنها مفعول مطلق، أما (شهادة) فهي مبتدأ لخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف . (النشر في القراءات العشر ٣١٧/٢، ومشكل أعراب القرآن ١١٧/٢).

^(٣) القرفصاء: جلوس على الألتنين، مع لصق الفخذين على البطن . والقَهْقَرَى: رجوع إلى الخلف على العقبين .
والحيزلى: مشية فيها تناقل وتبختر، والهيدبى: مشية تشبه مشي الخيل.

٧- صفه المصدر ، كقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الشعراء: ٢٢٧)، أي: ذكراً كثيراً^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ (المؤمنون: ٥١)، أي: عملاً صالحاً . فكلٌّ من (كثيراً) و(صالحاً)، مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، أي بَعْدَ حَذْفِ الموصوف نَابَتِ الصِّفَةُ عَنْهُ.

٨- الضمير العائد على المصدر المحذوف: ويُرَادُ به الضميرُ المُتَّصِلُ المنصوبُ العائد على مثل المصدر المحذوف، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة: ١١٥) .

فالضمير (الهاء) المتَّصِلُ بـ(أُعَذِّبُهُ) الثانية نائبٌ عن المصدر، في محلِّ نَصْبٍ مفعول مطلق؛ لأنَّه عائدٌ على المصدر المحذوف (التَّعْذِيبُ) وتقديرُ الكلام، والله أعلمُ: لَا أُعَذِّبُهُ هَذَا التَّعْذِيبَ أَحَدًا .

ومنهُ قولُ فرعان بن الأعرف في ابْنِهِ:

وَإِنِّي لَدَاعٍ، دَعْوَةٌ لَوْ دَعَوْتُهَا عَلَى جَبَلِ الرَّيَّانِ، لَانْقَضَ جَانِبُهُ

فالضمير (الهاء) في (دَعَوْتُهَا) نائب عن المصدر، في محلِّ نَصْبٍ مفعول مطلق، والتقدير: لو دَعَوْتُ دَعْوَةً عَلَى جَبَلِ الرَّيَّانِ

ومنهُ قولُهُم: عَبَدَ اللَّهُ أَظْنُهُ جَالِسًا، فـ(عبد الله): مفعولٌ أوَّل، لـ(أَظْنُ) و(جالسًا): مفعولٌ ثانٍ، والهاء المتَّصلة بالفعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل، أي: (الظَّنُّ)، إِذَا فالضمير مفعولٌ مطلق نائبٌ عن المصدر، وتقدير الكلام: أَظْنُ ظَنًّا عَبَدَ اللَّهُ جَالِسًا .

٩- اسمُ الإشارة: ويغلب أن يلي اسمَ الإشارة مصدرٌ كالمحذوف، كقولك: احترَمْتُهُ ذَلِكَ الاحترَامَ .

* * *

(١) وقد ورد المصدر بذاته في قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: ٤١) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

تشبيه المصدر وجمعه، قال:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدٍ أَبَدًا وَثَنٍّ، وَاجْمَعُ غَيْرُهُ، وَأَفْرَدًا

سبق أن ذكرنا أن المفعول المطلق يأتي إما لتوكيد عامله، وإما لغير توكيد .
فإن كان للتوكيد: فلا تجوز تشبيته، ولا جمعه، بل يجب إفراده؛ وذلك أن معناه يشمل القليل والكثير، كمعنى الجنس، كالماء والهواء، والجنس لا يتناهى، فتقول: احترمته احتراماً، ولا يصح: احترامين أو احترامات؛ لأن المصدر: (احتراماً)، بمنزلة التكرير لفعله، والفعل لا يثنى، ولا يجمع. وهذا قصد من:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدٍ أَبَدًا

وإن كان لغير توكيد، أي: ما يبين به العدد، أو النوع، فتجوز تشبيته، وجمعه، كما هو ظاهر من كلامه:

وَتَن، وَاجْمَعُ غَيْرُهُ، وَأَفْرَدًا

غير أن النحاة ميزوا بين النوعين على النحو الآتي:
أ- لا خلاف في جواز تشبيه المبين للعدد، وجمعه؛ لأن اقترانه بالتاء جعله يدل على معنى المرة الواحدة من ذلك المصدر؛ وبهذا جازت تشبيته وجمعه، تقول: سافرت سفرًا واحدةً، وسفرتين، وسفرات.

ب- أما المبين للنوع فالمشهور جواز تشبيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ (الأحزاب: ١٠) .

فقد جمع (الظن) لتعدد أنواعه؛ لأن الخطاب موجّه يوم حرب الخندق إلى متعدّد، فالمؤمنون ظنوا أن المسلمين يستأصلون، وأما ضعاف القلوب فقد ظنوا ظنوناً مختلفة^(١).

ومنّه أيضاً قولك: سلكت مع الناس سلوكي العاقل: الشدة والملاينة .

(١) تفسير الكشاف ٣٦/٥، ومما جاء في الشعر من جمع المصدر النوعي إذا تعددت أنواعه قول الشاعر:

ثلاثة أحباب: فحبّ علاقةً وحبّ تملّاقً، وحبّ هو القتلُ

حَذَفُ عَامِلِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، قال:

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ	وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ
وَالْحَذَفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلَا	مِنْ فِعْلِهِ كـ (نَدَلَا اللَّذْكَانِدُلَا)
وَمَا لِتَفْصِيلٍ كـ (إِمَّا مَنَّا)	عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا
كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدٌ	نَائِبُ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَدَ
وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدَا	لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا)	وَالثَّانِ كـ (ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)
كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ	كـ (لِي بُكَاءٌ ذَاتِ عُضْلَةٍ)

حَذَفُ عَامِلِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ يَتَوَقَّفُ عَلَى نَوْعِ هَذَا الْمَفْعُولِ، وَإِلَيْكَ بَيَانُهُ:

١- عَامِلُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ الْمُؤَكَّدِ لِعَامِلِهِ، قال:

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ

أَيُّ: لَا يَجُوزُ حَذَفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ؛ لِأَنَّهُ جِيءَ بِالْمَصْدَرِ لِتَقْوِيَةِ الْعَامِلِ،
وَتَقْرِيرِ مَعْنَاهُ، وَالْحَذَفُ مُنَافٍ لِلتَّقْوِيَةِ وَالتَّأَكِيدِ^(١).

٢- عَامِلُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ، قال:

وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعٍ

أَيُّ: هُنَاكَ اتِّسَاعٌ فِي حَذَفِ عَامِلِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ وَهُوَ الْمُبَيِّنُ لِلنَّوْعِ، أَوْ لِلْعَدَدِ؛
لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَحذُوفِ جَوَازًا، أَوْ وَجُوبًا.

^(١) وقد خالف ابن مالك ابنه بدر الدين، إذ رأى جواز حذف عامل المؤكَّد جوازاً في مثل: أنت سيرا، ووجوباً في مثل: سقياً ورغباً، وسيأتي ذكرهما (شرح ابن الناطم ٢٦٦) وقد رده ابن عقيل في شرحه ١٨٢/٢، بأن ما ذكره من الأمثلة ليست من باب التأكيد؛ لأن المصدر فيه نائب مناب العامل، دالٌّ على ما يدلُّ عليه، وهو عوضٌ منه، ولا يجوز الجمع بينهما، نحو: ضرباً زيداً، فالمصدر هنا خالٍ من التأكيد؛ لأنه وقع موقع الفعل ومعناه: اضرب، وحينئذ لا تأكيد فيه.

أ- الحذف الجائز:

يجوز حذف عامل المفعول المطلق غير المؤكّد إذا دلّ عليه دليل، ومنه إذا قيل لك: أما سافرت؟، فتجيب: بلى، سَفَرًا طويلاً، أو: بلى، سَفَرَتَيْنِ، ف(سَفَرًا طويلاً): مفعول مطلق نوعي؛ حُذِفَ عامله لدليل لفظي، وتقدير الكلام: بلى، سافرت سَفَرًا طويلاً.

و(سَفَرَتَيْنِ): مفعول مطلق عَدَدِيّ؛ حُذِفَ عامله لدليل لفظي، والتقدير: بلى، سافرت سَفَرَتَيْنِ .

وكذا قولك لمن قَدِمَ من سَفَرٍ: قُدُومًا مُباركًا، وهذا مفعول مطلق نوعي؛ حُذِفَ عامله لدليل حاليّ، وهي حالة المشاهدة، والتقدير: قَدِمْتَ قُدُومًا مُباركًا .

ب- الحذف الواجب:

يُحذف عامل المفعول المطلق غير المؤكّد وجوبًا في أساليب طلبية، وأساليب خبرية، أبرزها:

أولًا: إذا وقع المصدر بدلًا من فعله في سياق الطلب، قال:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ك(نَدَلًا اللَّذْكَ كَانَدَلًا)

أي: يُحذف عامل المصدر وجوبًا، إذا جاء المصدر بدلًا من فعله؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين البدل والمُبدل منه.

● فَمِنْ الْأَمْرِ : ما تمثّل به ابنُ مالك لفظ (نَدَلًا) الذي ورد في بيت أنشده سيبويه^(١) لأعشى همدان، وهو:

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ^(٢)

(١) الكتاب ١١٦/١ .

(٢) يصف الشاعر لصوصا ينتهزون فرصة اشتغال الناس بمهامهم، فينادى بعضهم بعضا: اخطف يازريق المال بخفة وحيلة كخطف الثعالب .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالشَّاهد في (نَدَلًا)، إِذْ نَابَ مَنَابَ فِعْلِ الأَمْرِ؛ ولذلك قال: (نَدَلًا اللَّذْ كَانْدُلًا)^(١)، أي نَدَلًا الذي نَابَ مَنَابَ فِعْلِ الأَمْرِ (انْدُل)، والتَّقدير في البيت: انْدُلْ يا زُرَيْقُ .

ولهذا نقول: إِنَّ (نَدَلًا) مفعول مطلق، وعامله محذوفٌ وجوباً؛ لأنَّ المصدرَ نَابَ عَنْهُ، وهو واقع في الطَّلَبِ؛ لأنَّ معناه: انْدُلْ، أي: اخطِفْ .

• وَمِنَ الأَمْرِ أيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد: ٤)، فَ(ضَرْبَ) مفعول مطلق، حُذِفَ عامله وجوباً؛ لنيابته عَنْهُ، والتَّقدير: ((فاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْباً)).

• وَمِنَ النَّهْيِ: قولهم: قياماً لا قُعوداً، أي: قُمْ قياماً، ولا تَقْعُدْ قُعوداً . وكذلك شُكراً لا كُفراً، أي: اشْكُرِ النِّعْمَةَ شُكراً، ولا تَكْفُرْ بها كُفراً.

• وَمِنَ الدُّعَاءِ: قولهم: سَقِياً لَكَ، ورَعِياً، في دُعَاءِ الخير، أي: سَقَاكَ اللهُ سَقِياً، ورَعَاكَ رَعِياً، وكذلك: بُعْداً وسُحْقاً، في دُعَاءِ الشَّرِّ، أي: أَبْعَدَكَ اللهُ بُعْداً .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمُ﴾ (محمد: ٨) .

وقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (هود: ٤٤) .

فهذه المصادرُ كلّها منصوبة بأفعالٍ محذوفةٍ قُصِدَ بِهَا الدُّعَاءُ، وهي داخلة في الطَّلَبِ .

• وَمِنَ الاستفهام التَّوْيِيحِي:

قولك للمتأني: أَتَوَانِيَا، وقد جَدَّ قُرْنَاؤُكَ^(٢)، أي: أَتَتَوَانِي تَوَانِيَا
ومنه قول جرير:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُومًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَابًا؟

(١) (اللَّذ) اسمٌ موصول لهجة في (الذي) .

(٢) الكتاب ٣٣٨ / ١ والمقتضب ٢٢٨ / ٣ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والشاهد فيه: (الْؤْمَاً وَاعْتِرَاباً؟)، إذ وقع المصدرُ بدلاً من فِعْلِهِ بعد الاستفهام التَّوْبِيخِيّ، والفعل حُذِفَ وجوباً، وهو من قبيل الطَّلَب، والتَّقدير: أَتَلُؤْمُ لُؤْمَاً، وتَعْتَرِبُ اعْتِرَاباً؟، فَحُذِفَ الْفِعْلَانِ؛ لأنَّ مصدريهما نابا عنهما .

ومنه قول العجاج: أَطْرَباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٍّ^(١)

أي: أَتَطْرَبُ طَرَباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٍّ، فَنَصَبَ (طَرَباً)؛ لأنَّه مفعول مطلق ناب عن فِعْلِهِ .

* * *

ثانياً: إذا وقع المصدرُ بدلاً من فِعْلِهِ في سياق الخبر:

وهو نوعان: مسموعٌ، ومقيسٌ .

فأما المسموع فهو: ما كَثُرَ استعمالُهُ في غير الدِّعاء، إذ وردت مصادر بدلاً من أفعالها مع وجود القرائن على ذلك، ويقتصر في مثل هذه التراكيب على ما سُمِعَ منها .

كقولهم: عند تذكّر النِّعمة: حَمْدًا وشُكْرًا، لا كُفْرًا .

وعند تذكّر الشَّدَّة: صَبْرًا، لا جَزَعًا .

وعند الامتثال: سَمْعًا، وطَاعَةً .

وعند التَّعَجُّب: عَجَبًا .

وعند الرِّضا: أَفْعَلُ ذلك كَرَامَةً، وَمَسَرَّةً .

وعند عَدَمِ الرِّضا: لا أَفْعَلُ ذلك، ولا كَيْدًا، ولا هَمًّا .

^(١) القِنْسَرِيّ: الشَّيْخُ الْمَسْنُونُ، وَالْأَمثلة السَّابِقَةُ فِي الاسْتِفْهَامِ التَّوْبِيخِيّ جَاءَتْ مَسْبُوقَةً بِالْهَمْزَةِ، وَوَرَدَتْ أَيْضًا بِغَيْرِهَا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

خُمُولًا وَإِهْمَالًا وَغَيْرُكَ مُؤَلَّعٌ بِتَثْبِيتِ أَسْبَابِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ

فَاخْتَزَلَتْ الْأَفْعَالُ فِي هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَصَادِرَ بَدَلًا مِنْ أَعْمَالِهَا، وَفِي جُمْلَةِ الْأَمْرِ هِيَ تَرَاكِيِبُ خَبَرِيَّةٌ يُخْبِرُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَيْسَتْ بِدَعَاءٍ لِأَحَدٍ، أَوْ عَلَيْهِ .

والتَّقدير فيها: أَحْمَدُ اللَّهِ حَمْدًا، وَأَشْكُرُهُ شُكْرًا، وَأَصْبِرُ صَبْرًا، وَأَسْمَعُكَ سَمْعًا، وَأَعْجِبُ عَجَبًا، وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً، وَلَا أَكَاذُ كَيْدًا أَنْ أَفْعَلَ، وَلَا أَهْمُ بِهِ هَمًّا، مِنَ الْهِمَّةِ لَا مِنَ الْهَمِّ .

وجعلوا من هذا الباب مسموعات أخرى مثل: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَدَوَالِيكَ، وَحَنَانِيكَ، وَلَبَّيْكَ، وَسَعْدِيكَ، وَوَيْحُكَ، وَوَيْلَكَ^(١) .

* * *

● أَمَّا الْحَذْفُ الْمُقَيِّسُ فَلَهُ مَوَاضِعٌ، وَهِيَ:

أ- إِذَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْجُمْلِ، قَالَ:

وَمَا لِتَفْصِيلِ ك(إِمَّا مَنَّا) عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

أي: يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا أَيْنَمَا عَرَضَ إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلًا لِأَمْرِ مُجْمَلٍ بِجُمْلَةٍ سَابِقَةٍ، طَلِبِيَّةٌ كَانَتْ، أَمْ خَبَرِيَّةٌ .

- فَالطَّلِبِيَّةُ:

كقوله تعالى: ﴿حَقٌّ إِذَا اتَّخَضْتُمُوهُمُ فَشَدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾ (محمد: ٤)، فَ(مَنَّا،

وَفِدَاءً): مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفَعْلَيْنِ مُحْذُوفَيْنِ وَجُوبًا، وَالتَّقديرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: فَإِمَّا تَمْنُونُ مَنَّا، وَإِمَّا تَفْدُونُ فِدَاءً؛ وَالْمَصْدَرَانِ ذُكِرَا تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ الْأَمْرِ بِشَدِّ الْوَثَاقِ وَالْأَسْرِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَمَا لِتَفْصِيلِ ك(إِمَّا مَنَّا)

(١) يراجع الكتاب ٣١٨/١ وما بعدها، والمقضب ٢٢٦/٣، وشرح المفصل ١١٤/١ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فتمثيله اقتباس من الآية الكريمة السابقة الذكر، فشروط الحذف في هذا السياق هو (كون المصدر جيء به لتفصيل أمرٍ مجملٍ بجُملةٍ متقدمة الذكر) .

وأما الخبرية: فنحو قول الشاعر:

لَأَجْهَدَنَّ فَإِذَا دَرَّةٌ وَاقِعَةٌ تُخْشَى، وَإِذَا بُلُوعُ السُّؤْلِ، وَالْأَمَلِ

قوله: (إِذَا دَرَّةٌ وَإِذَا بُلُوعٌ.....): مصدران ذُكِرَا تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةِ الْجُهْدِ

الوارد في الجملة الخبرية (لأجهدن)، وقد حُذِفَ فِعْلَاهُمَا وَجُوبًا .

ب- إذا ناب المصدر عن خبر اسم عَيْنٍ، وكان مكرراً أو محصوراً، قال:

كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبٌ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدر وجوباً، إذا ناب المصدر عن فعلٍ وقع خبراً عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ، وكان المصدر مكرراً، أو محصوراً .

- فَمِثَالُ الْمُكْرَرِ: زَيْدٌ سَيِّراً سَيِّراً، وتقديره: زَيْدٌ يَسِيرُ سَيِّراً .

فَحُذِفَ (يَسِيرُ، وهو خبرٌ عَنْ اسْمِ الْعَيْنِ (زيد)، وناب المصدر بعد تكريره منابه.

- وَمِثَالُ الْمَحْصُورِ: مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً .

وتقديره: مَا زَيْدٌ إِلَّا يَسِيرُ سَيِّراً، فَحُذِفَ (يَسِيرُ) وجوباً؛ لِمَا فِي الْحَصْرِ مِنْ

التَّأْكِيدِ الْقَائِمِ مَقَامَ التَّكْرِيرِ، ومثله في الحصر: إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَبَرًا عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ، كمجيئه خبراً عن اسمٍ مَعْنَى، نحو: أَمْرُكَ سَيِّرٌ

سَيِّرٌ، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ يُرْفَعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ اسْمٍ مَعْنَى.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْرَرًا، وَلَا مُحْصُورًا، نحو: زَيْدٌ سَيِّراً، جَازَ الْإِضْمَارُ كَالْقَوْلِ

السَّابِقِ، وَالْإِظْهَارِ، فنقول: زَيْدٌ يَسِيرُ سَيِّراً.

وَمِنْ كَلَامِهِمُ الْمَحْصُورِ: إِنَّمَا أَنْتَ خِلَافَ الضَّبْعِ الرَّكِيبِ^(١)، وتقديره: إِنَّمَا أَنْتَ

تُخَالِفُ خِلَافَ الضَّبْعِ الرَّكِيبِ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ وَجُوبًا، وَنَابَ الْمَصْدَرُ (خِلَافَ) مَنَابَهُ.

^(١) مجمع الأمثال ٣٨/١، ومعناه أن الضبع إذا رأت ركباً خالفته، وأخذت في ناحية أخرى هرباً منه، ويُضْرَبُ المثل لمن يخالف الناس فيما يصنعون .

ت- المَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ^(١)، قال:

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ
نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا) وَالثَّانِي كَ (ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)

أي: من المصدر المحذوف عامله وجوباً، قَسَمُ يُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ بِـ(المُؤَكَّدِ)، وهو نوعان:

١- مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ:

وهو المصدر الواقع بعد جملة، هي نصٌّ في معناه ومضمونه، ولا تحمل غيره، وسمِّيَ (مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ)؛ لأنَّه بمنزلة إعادة الجملة، فكأنَّه نفسُها، ومثَّل له ابنُ مالك، وسمَّاه بـ(المبتدأ)، لأنَّه الأول، بقوله:

..... لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا

أي: اعترافاً، فالجملة: له عليَّ ألفٌ، هي الاعترافُ بنفسه، فمدلول الجملة هو مدلول المصدر، فما يؤكِّده المصدر، هو معنى ذاته، وَ (عُرْفًا): مصدر منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، تقديره أَعْتَرَفُ اعْتِرَافاً .

ومن المُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ قوله تعالى: ﴿ وَرَى الْجِبَالِ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ^(٢) ﴾ (النمل: ٨٨)، فَ(صُنِعَ اللَّهُ) مصدرٌ مُؤَكَّدٌ منصوب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، وهو مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ؛ لأنَّ الجملة السَّابِقَةَ تحملُ مضمونَهُ، فهي في حقيقتها(صُنِعَ اللَّهُ).
٢- مُؤَكَّدٌ لِغَيْرِهِ :

وهو المصدر الواقع بعد جملة ليست نصّاً في معناه، بل تحمل مضمونَهُ، ومضمونَ غيره؛ ولذلك سُمِّيَ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ، أي لِصِلَاحِيَّةِ الجملة السَّابِقَةِ لِغَيْرِهِ، وهي لا تكون نصّاً في معناه إلَّا به، كقول ابن مالك:

(١) حقّ هذا النوع أن يجمع مع المصدر المُؤَكَّدَ لعامله تحت عنوان (المصدر المُؤَكَّد) ثم يشار إلى الفرق بينهما.

(٢) المقتضب ٢٠٣/٣، وشرح المفصل ١١٧/١.

والثاني: ك(ابني أنت حقاً صرفاً)

ف(حقاً) مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير: أحقُّهُ حقاً، وجملة: (ابني أنت) فقط، تحمل أن تكون حقيقة في البُنية، وأن تكون مجازاً على معنى: أنت عندي بمنزلة ابني في العطف والحنو، فلمَّا قال: (حقاً) أُزيل الشكُّ، وُرفِعَ الجاز، وتعيّنت الحقيقةُ به نصّاً، أي: إنّ المراد بعد دخول المصدر (حقاً) هي البُنية الحقيقية؛ فالجملةُ تأثرت بالمصدر، فبعد أن كانت محتملةً لوجهين، أصبحت نصّاً فيه؛ ومن هذا عرفنا أنّ مضمونَ المصدرِ هو غيرُ مضمونِ الجملةِ؛ لأنّها تأثرت به بعد دخوله .

ومنه أيضاً: قولهم: لا أفعلُ كذا البتّة^(١)، فجملة (لا أفعلُ كذا)، تحمل استمرار النفي وانقطاعه، ولكنّ دخول (البتّة) رَفَعَ احتمالَ الانقطاع، وأكّد استمرار النفي، ف(البتّة): مفعول مطلق منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً معناه: القطع .

* * *

ث - المصدرُ المقصودُ به التشبيه، قال:

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ ك(لي بُكَاءُ ذاتِ عُضْلَةٍ)

أي: كذلك يُحذفُ عاملُ المصدر، إذا أتى به بعدَ جملةٍ على وجهِ التشبيه، بشروط أبرزها:

١ - أن يكونَ المصدرُ المقصودُ به التشبيه بعد جملة، وهو ما صرّح به ابنُ مالك في تمثيله .

٢ - أن تكونَ الجملةُ مشتملةً على معناه .

٣ - أن تكونَ الجملةُ مشتملةً على فاعله المعنوي .

٤ - ألا يكونَ في الجملة ما يصلحُ للعمل به، نظير ما تمثّل به ابنُ مالك بقوله:

(١) البتّة: القطع، والألف لازمة .

لي بُكَاءٌ ذاتِ عُضْلَةٍ

فـ(بُكَاء): مصدر تشبيهيّ فعْلُهُ عِلَاجِيّ منصوب بفِعْلٍ محذوفٍ وجوباً، والتَّقْدِير: أَبْكَى بُكَاءَ ذاتِ مصيبة، فـ(بُكَاء): مصدر لفِعْلٍ عِلَاجِيّ قُصِدَ به التَّشْبِيهُ، جاء بعد جملة مشتملة على اسمٍ بمعناه، وهو(بُكَاء)، وكذا مشتملة على فاعله المعنوي^(١) وهو: ياء المتكلم، وليس فيها ما يصلح للعمل في (بُكَاء)؛ لأنَّ المصدرَ الأوَّل (بُكَاء) ليس نائياً عن الفعل حتى يعمل، فتعيَّن أن يكون المصدرُ الثاني (بُكَاء) منصوباً بفِعْلٍ محذوفٍ وجوباً؛ لاستقامة تقدير الفعل في موضعه .
ومثله قولُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّةِ:

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِزُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ^(٢)

نصبُ الشَّاعِرُ: لفظة: (صريف)؛ لأنَّها مصدر تشبيهيّ، لفِعْلٍ محذوفٍ وجوباً دَلَّ عليه ما قبله، والتَّقْدِير: يَصْرِفُ صَرِيفَ الْقَعْوِ .

أما إذا كان الفعلُ معنويّاً وليس علاجياً، فيجب الرَّفْعُ، نحو: لَهُ ذُكَاءٌ ذُكَاءُ الْحُكَمَاءِ، والمعنى: أَنَّهُ ذُو ذُكَاءٍ، وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئاً؛ ولهذا لا يستقيم تقديرُ الفعل في موضعه حتَّى يُنْصَبَ، وكذا يجب الرَّفْعُ إذا تقدَّم المفردُ بَدَلِ الجملةِ نحو: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، فالأول مبتدأ، والثاني خبر .

ومثله أيضاً إذا لم تشتملِ الجُمْلَةُ على فاعله المعنويّ، نحو: هذا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكَلَى، فالمصدر الثاني بدلٌ ممَّا قبله، أو صفةٌ بتقدير (مثل) .

* * *

^(١) نقصد هنا الفاعل المعنوي وليس النحوي، وهو مَنْ فَعَلَ الشَّيْءَ حقيقة، حتى وإن لم تنطبق عليه شروط الفاعل النحوية فقولنا: للطفل صوتُ صوتِ الليل، نجد أن الفاعل المعنوي هو (الطفل) .

^(٢) يصف الشَّاعِرُ ناقةً بالقوة والنشاط، فكأنَّ اللحم قُذِفَ عليها، ودخيس النحض: ما تراكب وتداخل من اللحم، والصريف: صوت الأنياب إذا حَكَتْ بعضها ببعض، والقعو: ما تدور عليه البكرة الخشبية للبئر، والمسَد: جبل، فشبهه صوت أنيابها بصوت الجبل الذي يدور على البكرة .

تدريب - ٢٨ -

س ١ / تدبّر النُصُوصَ الآتيةَ، وحدّدِ المفعولَ المُطْلَقَ ونَوْعَهُ، وعَامِلَهُ ونَوْعَهُ:
قال تعالى:

- ﴿ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (النساء: ٦٠) .
﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ۚ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ (النمل: ٨٨) .
﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ (الأحزاب: ١١) .
﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٥٦) .
﴿ وَالصَّافَاتِ صَفًا ﴾ (الصفات: ١) .
﴿ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴾ (المعارج: ٥) .

قال الشاعر :

وقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا
يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
ومن أقوالهم:

لَا تَخْبِطُ خَبْطَ عَشَوَاءَ .
أعجبني تقديرُكَ للمجدِّين تقديرًا كبيرًا .
ماتَ حَتَفَ أَنْفِهِ .

* * *

س ٢ / اذكّرِ العاملَ في المفعولِ المُطْلَقِ ونَوْعَهُ، فيما يأتي:
قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿٤﴾ يَنْصُرُ اللهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعَدَ اللهُ ﴿ (الروم: ٤٦) .
﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ (الإسراء: ١) .
﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾ (يوسف: ٢٣) .

قال الشاعر:

أَذْلاً إِذَا شَبَّ الْعِدَى نَارَ حَرْبِهِمْ وَزَهْواً إِذَا مَا يَجْنَحُونَ إِلَى السَّلَمِ
فَصَبْراً فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْراً فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ
وَيْحَ الشَّبَابِ مِنَ التُّعُومَةِ إِنَّهَا أَعْرَاضُ سُمِّ لِلشَّبَابِ وَشَيْكُ
أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

* * *

س ٣/ اذْكُرِ الْفَرْقَ فِي الْحَالَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِلْمَصْدَرِ الثَّانِي فِي الْأَسْلُوبَيْنِ الْآتِيَيْنِ، مَعَ

بَيَانِ السَّبَبِ فِي ضَوْءِ دِرَاسَتِكَ:

لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ

لَهُ هَدِيرٌ هَدِيرِ الثَّوَرِ

* * *

س ٤/ اشرح قول ابن مالك مع التمثيل:

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كـ (إِمَّا مَنَّا) عَامِلُهُ يُحْدَفُ حَيْثُ عَنَّا

* * *

س ٥/ حَدِّدِ النَّائِبَ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، وَبَيِّنْ نَوْعَهُ فِيمَا يَأْتِي:

قال الرَّاجِزُ: وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ^(١).

قالوا:

* رَجَعَ الْقَهْقَرَى. * أَعْطَاهُ عَطَاءً وَفِيْرًا. * سَارَ وَلَمْ يَتَوَانَ بَعْضَ التَّوَانِي.

* مَشَى الْهُوَيْنَى. * اجْتَهَدَ أَفْضَلَ اجْتِهَادٍ. * اهْجُرْ جَمِيْلًا.

* ضَرَبَهُ عَصًا. * شَنَنْتُهُ بُغْضًا.

* * *

(١) الْحِضْبُ: وَتَرِ الْقَوْسِ، أَوْ الْحَيَّةِ.

المَفْعُولُ لَهُ

المَفْعُولُ لَهُ

قال:

يُنْصَبُ (مَفْعُولًا لَهُ) الْمَصْدَرُ، إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيًّا، كـ (جُدْ شُكْرًا وَدِنْ) وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرُطُ فَقَدْ فَاجِرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ، كـ (لِزْهَدْ ذَا قَبِغْ) وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زَمَرُ الْأَعْدَاءِ)

المَفْعُولُ لَهُ:

هكذا سَمَّاهُ ابنُ مالك، وهي تسميةٌ في الأصل لسيبويه^(١)، أمَّا التَّسمية المشهورة الثانية فهي: (المفعول لأجله، أو مِنْ أَجْلِهِ)، ويبدو أنَّها متأخرة عن الأولى، ومع ذلك نجدُ لها أصلًا ضَمِنَ كلامَ لسيبويه عند شرحه له، إذ قال: "وَفَعَلْتُ ذَاكَ مِنْ أَجْلِ كَذَا وَكَذَا"^(٢)، وقبل أن نعرِّفَ بالمفعولِ لَهُ نذكرُ كلامَ ابنِ مالك في شروطِ نَصْبِهِ، لأنَّه ابتداءً بها، وقال:

يُنْصَبُ (مَفْعُولًا لَهُ) الْمَصْدَرُ، إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيًّا كـ (جُدْ شُكْرًا وَدِنْ) وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا، وَفَاعِلًا،

فالمفعول لَهُ، كما يتَّضح من الكلام السَّابِق: يَتَمَيَّزُ بِشُرُوطٍ إِذَا اجْتَمَعَتْ جازَ

نَصْبُهُ، وهي:

١ - كَوْنُهُ مَصْدَرًا قَلْبِيًّا، كقولك: جِئْتُكَ طَمَعًا فِي بَرِّكَ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرِفِكَ، (فَطَمَعًا) و(ابْتِغَاءَ) مَفْعُولَانِ لَهُ، وهما مصدران .

^(١) الكتاب ٣٦٩/١، ولانعدم وجود تسميات أخرى وهي أقرب إلى الشروح منها إلى الأسماء نحو: العذر (الكتاب ٣٦٧/١، والأصول لأبن السراج ٢٠٥/١) ومعاني القرآن للفراء ١٧/١ .

^(٢) الكتاب ٣٦٩/١ ..

ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ (آل عمران: ٧) .
ولا يجوز أن يقع غير مصدر؛ لأنَّ المصدر يُشْعِرُ بِالْعِلِّيَّةِ، أمَّا الذَّوَاتُ فلا تكون في
الغالب عِللاً للأفعال، فلا يُقال: جِئْتُكَ الْمَالَ، بِالنَّصَبِ؛ بِقَصْدٍ: من أجل المال.
ويُشترط في هذا المصدر أن يكون قلبياً، أي: من أفعال النَّفْسِ، نظير:
الْحَشْيَةِ، والرَّغْبَةِ، والرَّهْبَةِ، والاحترام، والخَوْفِ، والْحُبِّ، والبُغْضِ، والطَّمَعِ، والرُّهْدِ؛
وذلك لأنَّ التعليل غالباً ما يكونُ بأمورٍ قلبيةٍ، وعقليةٍ، ومعنويةٍ، لا بأمورٍ حسيَّةٍ
من أفعال الجوارح .

ومن المصدر القلبي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ (الإسراء: ٣١).
ف(خَشْيَةً) مصدر قلبي؛ وهو عِلَّةٌ وقوع حَدَثِ القَتْلِ .
٢- كَوْنُهُ عِلَّةً^(١):

أي: يُبيِّنُ سببَ وقوعِ الحِذْثِ؛ ولذلك يصحَّ وقوعُهُ جواباً عن سؤال: لمَ
فَعَلْتَ؟ وهو قصدُ ابنِ مالك من قوله: (إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً)، ومثَّلَ له بـ (جُدَّ شُكْرًا)،
ف(شُكْرًا) مصدر قلبي مُعَلَّلٌ لِحَدَثِ (الجُودِ)، والمعنى: جُدَّ لأجلِ الشُّكْرِ، أو: مِنْ
أجله؛ ولهذا يصحُّ القول: إِنَّ الفِعْلَ يُفْعَلُ لأجلِهِ .

٣- كَوْنُهُ مَقَارِنًا لِعَامِلِهِ فِي الوجود:

أي: اتِّحَادُ وَقْتِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ، ووقتِ المصدرِ المُعَلَّلِ، فزَمْنُ (الشُّكْرِ) في مثالِ
ابنِ مالك السَّابِقِ هو زَمْنُ الجُودِ نَفْسُهُ .

٤- كَوْنُهُ مَقَارِنًا لِعَامِلِهِ فِي الفاعل:

أي: كَوْنُ فاعِلِ الفِعْلِ، وفاعلِ المصدرِ المُعَلَّلِ لذلكِ الفِعْلِ واحداً، ففاعلُ
الشُّكْرِ في مثالِ ابنِ مالك: جُدَّ شُكْرًا هو فاعِلُ الجُودِ، وكلاهما يُرادُ به المخاطَبُ.

^(١) من النحاة مَنْ لم يذكر (العِلَّةَ) مع شروط المفعول له، باعتبارها محل الشروط، وأجيب هؤلاء بأنَّ هذه شروط نصبه،
لا لتحقيق ما هيته (شرح التصريح ٣٢٥/١).

والشرطان: الثالث، والرابع يُفهمان من قوله:

وهو بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِدٌ وَقْتاً، وَفَاعِلاً،

أي: إنّ هذا المصدر إذا كان مفعولاً له، يُشترط فيه أن يكون مُتَّحِداً مع الذي يَعْمَلُ فيه النَّصَبُ في الوقت، والفاعل .

وبهذا يكون معنى البيتين السابقين:

يُنْصَبُ المصدرُ على أنّه مفعولٌ له بشرط أن يُبيّنَ علّةَ الحَدَثِ، نحو: جُدْ شُكْراً، أي: من أجله، و(دِنْ)، أي: دأب الناس بجودك وفضلك؛ ليَشْكُوكَ، وهو فعلٌ أمرٌ مِنْ: (دان) الرَّجُلُ غَيْرُهُ، أي: أصبح دائماً له، ويصحّ أن يكون مِنْ (دان) بمعنى: صار صاحب دينٍ -بِكَسْرِ الدّال-، وعلى المعنيين يصحّ أن يكونَ للفعل مفعولٌ له محذوفٌ تقديره (شُكْراً)، وأصلُ الكلام: جُدْ شُكْراً، ودِنْ شُكْراً، ويُشترط في هذا المفعول أن يتحدَّ مع عامله في الوقت، والفاعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَمْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة: ١٩)، ف(حَذَرَ) مصدرٌ قلبيٌّ؛ ذُكِرَ علّةُ لجعل الأصابع في الآذان، وفاعلُ الجعلِ والحذرِ واحد، وهُمُ الْكُفَّارُ، فإذا اكتملت هذه الشُّروط جازَ نَصَبُ المفعولِ له، وجاز جَرُّه بِحَرْفِ جَرٍّ يُفِيدُ التَّعْلِيلَ .

* * *

وبعد شرح ما أراد ابن مالك بيانه من شروطِ نصبِ المصدرِ إذا جاء مفعولاً له، نقول: إنّ المفعولَ له هو المصدرُ القلبيُّ المُعَلَّلُ لحدَثٍ شارِكُهُ وقتاً، وفاعلاً).

ومن النُّحَاةِ مَنْ التَّفَتَ إلى أنّ هذه الشُّروطُ ضِمَّنَ هذا التَّعْرِيفَ هي شروطُ مُسَوَّغَةٌ لِلنَّصَبِ، ولم تُشَرِّ لمَاهِيَةِ المفعولِ له التي تتجسّد فيما:

أ- صلاحيته أن يكونَ جواباً لِ(لَمْ) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- صلاحيته للتقدير بـ (اللام) .

ج- كون عامله فعلاً من غير لفظه ، وهو واضح من تمثيل ابن مالك (جُدْ شُكْرًا).

* * *

فَقَدْ أَحَدَ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، قال:

..... وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ

فاجزؤه بالحرف، وليس يمتنع مع الشُّروطِ، كـ (لِزْهَدٍ ذَا قِنَعٍ)

قلنا في شرح البيتين السابقين: إنَّ المفعولُ له المكتمل الشُّروطِ جائز النَّصْبُ، وواصل ابنُ مالك حديثه، فقال: إذا فُقدَ أحدُ الشُّروطِ، أو فُقدتْ كُلُّها^(١)، خرج عن أن يكون مفعولاً له، ووجب جرُّه بحرفٍ دالٍّ على التَّعليلِ كـ (اللام)^(٢)، أو ما يقوم مقامها مثل: (مِنْ)^(٣)، أو (فِي)^(٤)، أو (الباء)^(٥).

فَمَثَالُ فَقْدِ الْمَصْدَرِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ (الرحمن: ١٠) .

وكذا قول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فكَلَّ مِنَ (الأنام) و(أَدْنَى) عِلَّةٌ لَوُقُوعِ الْحَدَثِ، ولكنَّهما ليسا بمصدرين؛ ولذلك جُرَّ باللام.

ومثالُ فَقْدِ الْمَصْدَرِيَّةِ الْقَلْبِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾

(الأنعام: ١٥١)، فالإملاقُ عِلَّةُ الْقَتْلِ، وليس قلبياً؛ ولذلك جُرَّ بـ(مِنْ)، وهي تُفيد التَّعليلَ هنا^(٦).

(١) وهي كونه مصدراً قلبياً معللاً، متّحداً مع عامله في الوقت والفاعل .

(٢) اقتصر ابن مالك على (اللام) لكثرة استخدامها في التعليل .

(٣) سيأتي التمثيل لها .

(٤) ومنه قوله (ﷺ): (دخلت امرأة النار في هرة حبستها أي: بسبب هرة .

(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمٍ مِّنَ اللَّيْلِ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتِ﴾ (النساء: ١٦٠) .

(٦) بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ (الإسراء: ٣١) فالخشية مصدر قلبي لذا جاز نصبه .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وحاصلُ كلامِ ابنِ مالك هو: إذا فُقدَ شَرْطُ من شروطِ المفعولِ له المذكورة سابقاً خرج من هذا الباب، ولا بُدَّ من جَرِّه بالحَرْفِ الدَّالِّ على التَّغْلِيلِ، ولا يُسمَّى حينئذٍ (مفعولاً له اصطلاحاً).

* * *

المفعول له المستوفي للشُّروط بين النَّصْبِ والجَرِّ:

قلُّنا في بياننا لكلام ابن مالك السابق: إنَّ المفعول له منصوب بشروط ذكرناها، فإنِ اختلَّ شَرْطُ، أو أكثرُ وجبَ جَرُّه بالحَرْفِ، ثمَّ أضاف:

..... وليس يَمْتَنِعُ مع الشُّروطِ: كـ(لِزُهْدٍ ذا قَنَعٍ)

أي: لا يمتنع الجرُّ أيضاً مع استيفاء المفعول له لشُّروطِ نصبه كُلِّها، ويعني هذا أنَّ اجتماع الشُّروطِ ليس مُوجِباً لِلنَّصْبِ، بل هو مُسَوِّغٌ لجوازه، وتمثِّلَ بِـ(لِزُهْدٍ ذا قَنَعٍ)^(١). فأصلُ (لِزُهْدٍ) مفعول له، استوفى الشُّروطَ، من حيث كَوْنُهُ مصدرًا، قلبًا، مُعْلَلًا لعامله، ومُتَّحِدًا معه في الوقتِ والفاعلِ، ومع ذلك جاء مجرورًا، ومن هذا نعرفُ ما يأتي:

أ- إنَّ المفعولَ له المستوفي للشُّروطِ يجوزُ فيه النَّصْبُ والجرُّ .

ب- إنَّ المفعولَ له غير المستوفي للشُّروطِ يجبُ فيه الجرُّ .

* * *

رُجْحَانُ نَصْبِ المفعولِ له أو جَرِّه، قال:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا:

(لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

واصلَ ابنُ مالك حديثه عن المفعول له المستوفي للشُّروطِ من حيثِ رُجْحَانُ النَّصْبِ، أو رُجْحَانُ الجَرِّ، وذكر حالتين هُما:

(١) وأصله: قنع هذا زُهْدًا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

١- أن يكون المفعول له مجرداً من (أل) و(الإضافة) .

٢- أن يكون مُعَرَّفاً بـ (أل) .

فأشار إلى الحالة الأولى بقوله:

وَقَالَ أَنْ يَصْحَبَهَا ^(١) الْمَجْرَدُ

أي: قَالَ أَنْ يَصْحَبَ حَرْفُ الْجَرِّ الْمَفْعُولَ لَهُ الْمَجْرَدُ مِنْ (أل) و(الإضافة) .

كقوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (السجدة: ١٦) .

فكلُّ مَنْ (خَوْفًا) و(طمعاً) مفعول له مجرد، رَجَحَ فِيهِ النِّصْبُ، وكذا قولك:

قُمتُ احتراماً، بالنصب، إذ إِنَّهُ أَرْجَحُ وَأَكْثَرُ مِنْ (قُمتُ لاخترام)، فالجَرْدُ المنصوب

كثير، أما المجَرْدُ المجرور فقليل .

ومن هذا القليل قول الشاعر :

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُفُّ جُبْرَ

والشاهد في (لِرَغْبَةٍ)، فهو في الأصل مفعولٌ لَهُ، مجرَّدٌ مِنْ (أل) و(الإضافة)

وقد جُرَّ ^(٢) بحرفِ التَّعْلِيلِ، وهو قليلٌ، ونصبه كثيرٌ .

وأشار إلى الحالة الثَّانِيَةِ بقوله:

..... والعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أل).....

أي: إِنَّ مَا اقْتَرَنَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ هُوَ بَعْكَسُ الْمَجْرَدِ يَكْثُرُ اصْطِحَابُ الْحَرْفِ لَهُ،

أي: يَكْثُرُ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ، مَعَ جَوَازِ نَصْبِهِ، نَحْوُ: قُمتُ للاحترام، يَجُرُّ هَذَا الْمَفْعُولُ

لَهُ الْمَحَلِّي بِأَلٍ، وَهُوَ أَرْجَحُ، وَأَكْثَرُ مِنْ قَوْلِنَا: قُمتُ الاحترام .

وتمثّل ابنُ مالكٍ بشاهدٍ شعريٍّ على المنصوب القليل، وهو:

^(١) أنث ابن مالك (حرف الجر) بإعادة الضمير عليه مؤنثاً، فقال: يصحبها باعتبار أن الحرف كلمة، مع جواز تذكيره، لأنه حرف .

^(٢) نوّكد أن المفعول له إذا جُرَّ لم يُعَرَّب اصطلاحاً مفعولاً له، وإنما يكون جاراً ومجروراً على الرغم من استيفائه شروط المفعول له .

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

ف(الْجُبْنَ) جاء مفعولاً له، ونُصِبَ مع كونه مقروناً بـ(أَلْ)، وهو ممَّا يكثر جرُّه بالحرَفِ، وَيَقِلُّ نَصْبُهُ .

* * *

وسكت ابنُ مالك عن حالة ثالثة، ذكرها في كتابه شرح عُمْدَةِ الحافظ، وهي:

المفعول له المضاف^(١) :

فلم يَعِزُّهُ إِلَى رَاحِجِ النَّصَبِ، أَوْ إِلَى رَاحِجِ الْجَرِّ، وَيُقْفَهُمُ مِنْ سُكُوتِهِ (استواء الأمرين) فيه .

فَمِنَ النَّصَبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٦٥)
ف(ابتغاء) مفعول له مضاف إلى ما بعده، وهو منصوب .

وَمِنَ الْجَرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ مِنْهَا لَمَا يَهِيْطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٧٤)،
ف(خَشْيَةِ) مفعولٌ له مضاف إلى ما بعده، وهو مجرور .

ونقول: جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ

وَجِئْتُكَ لَابْتِغَاءِ مَعْرُوفِكَ

* * *

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٧/١ .

تدريب - ٢٩ -

س ١/ بَيِّنْ وَجْهَ الاستشهاد فيما يأتي في باب المفعول له:

قال تعالى: ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام: ١٤٠)
وقال الشعراء:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ	وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا
فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَجْبَهُ فِيهِمْ	طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمِ مُفْسِدِ
وَاخْتَرْتُ قَرِينَكَ وَاصْطَفِيَهُ تَفَاهُراً	إِنَّ الْقَرِينَ إِلَى الْمُقَارِنِ يُنْسَبُ
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ	فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ
كَرِيمٌ يَغْضُ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ	وَيَذْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَالِي

* * *

س ٢/ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَكُمْ ﴾ (الإسراء: ٣١) .

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمَّا لَكُمْ ﴾ (الأنعام: ١٥١) .

ما الفرقُ في عِلَّةِ الْحَدَثِ فِي كُلِّ مِنَ الْآيَتَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ ؟

* * *

س ٣/ عَلَامَ اسْتَشْهَدَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

* * *

س ٤/ ما الشُّرُوطُ اللَّازِمَةُ لَجَوَازِ نَصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ ؟، وما حُكْمُ فَاقِدِ أَحَدِ هَذِهِ الشُّرُوطِ ؟، اذْكُرْ مَثَالًا لِكُلِّ مِنْهَا .

* * *

س ٥/ هل حركة الجرِّ في (نَدِمَ) واجبة أو جائزة؟، في قول تَابَّطُ شَرًّا:

لَتَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السَّنُّ مِنْ نَدِمٍ إِذَا تَذَكَّرْتُ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي

* * *

س ٨/ ما حُكْمُ نَصْبِ (بَطَرًا) مِنْ حَيْثُ الْوُجُوبُ أَوْ الْجَوَازُ؟، في قوله تعالى: ﴿ وَلَا

تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ ﴾ (الأنفال: ٤٧)

الظَّرْفُ (المَفْعُولُ فِيهِ)

الظَرْفُ (المفعول فيه)

قال:

الظَرْفُ وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضَمَّنَا (في) باطِرَادٍ، كَ(هنا أمكث أزمنا)

* * *

فَانْصَبَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانَ، وَإِلَّا فَاَنوَهُ مُقَدَّرًا

* * *

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَرَمَى) مِنْ رَمَى

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

* * *

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً، أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

* * *

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

* * *

الظَرْفُ أَوْ (المفعول فيه):

والمصطلح الأول: تسمية مجازية بصريّة^(١)؛ لأنَّ الظَرْفَ في اللغة هو: الوعاء

الذي يُوضَعُ فِي دَاخِلِهِ الشَّيْءُ، وكذا الظَرْفُ النَّحْوِي فَقَدْ شَبَّهَ بِهَذَا الْوَعَاءِ؛ لِأَنَّهُ

يَحْتَوِي الْحَدَثَ، فـ(عِشَاءً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾

(١) الكتاب ٢١٦/١، والمقتضب ٣٢٨/٤، والأصول ١٩٠/١. وقد تُسَبَّحُ لِلْكَسَائِيِّ تسميتها بـ (الصفات)، وللغراء تسميتها بـ (المحال) (مختصر المذكر والمؤنث لابن سلمة: ٣٣٥، والأصول ٢٠٤/١).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(يوسف: ١٦) هو الوعاء الزمّي الذي حدث فيه البكاء، أما المصطلح الآخر (المفعول فيه)، فقد شاع على لسان النحويين بعد سيبويه، وكبار الكوفيّين .

وقد افتتح ابنُ مالك هذا الباب بتعريف (الظرف) كما في عُزفِ الثّحاة، فقال:

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا (في) بِاطْرَادٍ كَ (هنا امْكُثْ أَرْمُنَا)

يُريد أنّ الظَّرْفَ^(١): اسمٌ ضُمِّنَ معنى الحرف (في) بتتابع دائمٍ، ويَدُلُّ على زمانٍ وقوع الحدث، أو مكانه، ومثّل له بقوله: امْكُثْ هنا أَرْمُنَا، ولكنه قدّم وأخّر، فـ (هنا): ظرف مكان^(٢) .

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (المائدة: ٢٤)، و(أَرْمُنَا) جمْعُ زَمَنٍ: وهو اسمُ زمانٍ، وقد ضُمِّنَ هذان الظرفان معنى الحرف (في)، والتقدير: امْكُثْ في هذا الموضع في أَرْمُنٍ .

واشترط ابنُ مالك أن يكون تَضَمَّنَ الظرف مُطَرِّداً، مُلازماً له، لا يتخلف في حالٍ من الأحوال، ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ (الإسراء: ١) أي: في الليل ، وبذلك احترز من:

أ- ما تَضَمَّنَ معنى (في) وهو ليس (بِزَمَانٍ) أو (مَكَانٍ)، كقولهم: رَغِبَ المَتَّقُونَ أن يفعلوا خَيْرًا، والتقدير: رَغِبُوا في أن يفعلوا خَيْرًا، فتَضَمَّنَ الفعلُ الحرفَ (في)، ولكنه ليس بظرفٍ، ومنه أيضاً أحدُ الوجهين في تخريج قوله تعالى: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: ١٢٧)، أي: في نِكَاحِهِنَّ، والنِّكَاحُ ليس بزمانٍ أو مكانٍ^(٣) .

(١) الظرف من الفضلات لمجيئه بعد ركني الجملة.

(٢) وقد يُشار بها الى الزمان كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا لَكُم مَّا أَصْلَفْتُمْ﴾ (يونس/ ٣٠).

(٣) أمّا الوجه الآخر فهو تقدير (عن) وبذلك تخرج المسألة عما نحن فيه .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- ما تَضَمَّن معنى (في) من الظُّرُوفِ بغير اطرادٍ، كقولك: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ^(١)، فَهُنَا تَضَمَّن اسْمُ الْمَكَانِ (المسجد) و(الدار) معنى (في)، وَلَكِنْ هَذَا التَّضَمَّنُ غَيْرُ مَطْرُودٍ مَعَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُخْتَصَّةٌ^(٢)، فَلَا يَصَحُّ قَوْلُكَ: صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ، وَنَمْتُ الدَّارَ، عَلَى أَتَمِّهَا مَنْصُوبَانِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ لِإِعْدَمِ صَحَّةِ التَّضَمَّنِ فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ حَذْفُ (في) مَعَهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ.

* * *

عامل الظرف، قال:

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرًا

حُكْمُ الظَّرْفِ الْمُتَضَمَّنِ معنى (في) بِاطْرَادٍ، زَمَانًا كَانَ أَوْ مَكَانًا، هُوَ النَّصْبُ (لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا)، وَالنَّاصِبُ لَهُ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ هُوَ (الواقع فيه)^(٣)، أَيُّ: الَّذِي وَقَعَ (مَعْنَاهُ) فِي هَذَا الظَّرْفِ، وَيُرَادُ بِهِ (الْفِعْلُ) أَوْ (مَا فِي مَعْنَاهُ)، مِنْ مُصْدَرٍ أَوْ وَصْفٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَيَا مَاءً﴾ (سبأ: ١٨).
وقولك: صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فَكُلُّ مَنْ ظَرَفِي الزَّمَانِ (ليالي) و(يوم) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ السَّابِقِ لَهُ .

(١) النصب في المسجد والدار هنا على إسقاط الخافض، لا على الظرفية .

(٢) من النحاة من لا يرى حاجة إلى قيد (الاطراد) في كلام ابن مالك، وبيان ذلك: أنَّ في نصب اسم المكان المختص نحو: (دخلت المسجد) ثلاثة أقوال:

أولها: أنه نُصِبَ نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز، وهو رأي ابن مالك.

وثانها: أنه نُصِبَ نصب المفعول به حقيقة .

وثالثها: أنه نُصِبَ نصب الظرف .

فعلى القولين الثاني والثالث لا يحتاج إلى قيد الاطراد، لأنه إن كان مفعولاً به، لا يتضمَّن معنى (في) وإن كان ظرفاً فهو داخل في هذا الباب . أمَّا على القول الأول فيحتاج إلى قيد (الاطراد) .

(٣) فهم بعض شراح الألفية أنَّ عبارة ابن مالك (الواقع فيه) قاصرة على الحدث الذي يعبر عنه بالمصدر؛ لأنه الواقع في الظرف، وبهذا يكون قد قَصُرَ نصب الظرف على المصدر فحسب، وَرُدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ (الواقع فيه معناه)، وبهذا يشمل الفعل، وما في معناه كالمصدر والوصف.

وكذا قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحَنُّكَ سِرًّا﴾ (مریم: ٢٤) .

أما قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾^(١) (الأعراف: ٨)، وقولك: إنشادُك الشَّعْرَ أَمَامَ الْمُحْتَفِلِينَ رَائِعٌ، ففيهما (يوم) و(أمام) ظرفان منصوبان، والنَّاصِبُ لهما المصدران السَّابِقَانِ لهما: (الْوَزْنُ) و(إنشادُ).

وأما قولك: أنا صائِئٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وأنا سائِئٌ أَمَامَكَ. ففيهما (يوم) و(أمام) ظرفان منصوبان، والنَّاصِبُ لهما اسْمَا الْفَاعِلِ الْمُتَقَدِّمَانِ عليهما: (صائِئٌ) و(سائِئٌ).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ (العاديات: ٣)، ف(صُبْحًا): ظرف زمان، عمل فيه اسْمُ الْفَاعِلِ المجموع، ومنه قولك: أخوك مَطْرُوحٌ أَرْضًا، ف(أرضًا) ظرف مكان نُصِبَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ: (مَطْرُوحٌ)^(٢).

* * *

حَذْفُ عَامِلِ الظَّرْفِ:

أَشْرَفْنَا فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ إِلَى أَنَّ نَاصِبَ الظَّرْفِ هُوَ (الْوَاقِعُ فِيهِ) مِنْ (الْفِعْلِ) أَوْ (مِمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ)، وَأَرَدَفَ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَيْتِهِ السَّابِقِ أَنَّ هَذَا الْعَامِلَ النَّاصِبَ لِلظَّرْفِ: قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا مَذْكُورًا فِي الْجُمْلَةِ، وَهُوَ الْأَصْلُ كَالْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ، وَمِنْهَا مِثَالُ ابْنِ مَالِكٍ: (امْكُثْ هُنَا أَرْمُنَا).

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (الكهف: ١٩)، وقد يكون مُقَدَّرًا، وَهُوَ أَمْرٌ لَيْسَ بِمُسْتَعْرَبٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ أَحَدَ الْمَفْعُولَاتِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ (المفعول به) المنصوبِ بعاملٍ مُضْمَرٍ .

^(١) الوزن: مبتدأ، و(يومئذ) ظرف فيه الخبر، والحق: نعت للوزن (وهناك وجه إعرابي آخر، ينظر مشكل إعراب القرآن ٣٠٥/١).

^(٢) وللنحاة تعبير آخر، وهو أن يقال: إن الظرف يتعلّق بالفعل أو شبهه، ولذا يجوز هنا أن تقول (أرضاً) ظرف تعلّق باسم المفعول.

وَحَذَفُ عَامِلِ الظَّرْفِ عَلَى نَوْعَيْنِ، وَهُمَا:

١- الحَذْفُ الْجَائِزُ: وَيَصْدُقُ هَذَا عَلَى الْحَذْفِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلُ مَقَالِي:
كَقَوْلِكَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لِمَنْ سَأَلَكَ: مَتَى وَصَلْتَ؟، وَتَقْدِيرُ الْجَوَابِ: وَصَلْتُ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: مِثْلَيْنِ، لِمَنْ سَأَلَكَ: كَمْ سِرْتُ؟، وَتَقْدِيرُ الْجَوَابِ: سِرْتُ مِثْلَيْنِ.

٢- الحَذْفُ الْوَاجِبُ: وَيَتِمُّ حَذْفُ عَامِلِ الظَّرْفِ وَجُوباً فِي الْأَحْوَالِ الْآتِيَةِ:

أ- إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ خَبَرًا، تَقُولُ: الصَّوْمُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَالرَّكْبَ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٢)، فَالْخَبَرُ فِي الْمَثَالَيْنِ لَيْسَ ظَرْفًا، بَلْ
هُوَ مَحْذُوفٌ، وَالظَّرْفُ مَعْمُولٌ لَذَلِكَ الْمَحْذُوفِ، وَتَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ (اسْتَقَرَّ) أَوْ
(مُسْتَقَرَّ)، وَهَذَا الْمَحْذُوفُ وَاجِبُ الْحَذْفِ .

ب- إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ صِفَةً، تَقُولُ: لَنَا اجْتِمَاعٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَنَظَرْتُ إِلَى طِفْلِ
أُمَامِ الْبَيْتِ، فَكُلُّ مَنْ (يَوْمَ) وَ(أُمَامَ) ظَرْفٌ صِفَةٌ لِلْأَسْمِ السَّابِقِ لَهُ، وَعَامِلُ
الظَّرْفِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (اسْتَقَرَّ)، أَوْ (مُسْتَقَرَّ) .

ت- إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ حَالًا، تَقُولُ: وَقَفَ الْخَطِيبُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ، فَ(فَوْقَ) ظَرْفٌ
مَكَانٌ مَنْصُوبٌ (حَالٌ) مِنَ الْخَطِيبِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (اسْتَقَرَّ)، أَوْ
(مُسْتَقَرَّ) .

ث- إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ صِلَةً الْمَوْصُولِ، تَقُولُ: جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ، فَ(عِنْدَكَ): ظَرْفٌ
مَنْصُوبٌ، وَهُوَ صِلَةٌ لِأَسْمِ الْمَوْصُولِ، وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (اسْتَقَرَّ
عِنْدَكَ)، وَلَا يَصِحُّ التَّقْدِيرُ الْآخَرُ: (مُسْتَقَرَّ)، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ
السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّ صِلَةَ الْمَوْصُولِ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَرَافِعُهُ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ .

ج- إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ مَشْغُولًا عَنْهُنَّ تَقُولُ: يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ، فَ(يَوْمَ):
ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: صُمْتُ يَوْمَ
الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ، وَمِثْلُهُ: سَاعَةَ الْعَمَلِ أَتَفَانِي فِيهَا .

ح- إذا وَقَعَ الظَّرْفُ في تراكيب مسموعةٍ بِحَذْفِ العاملِ، وَمِنْهُ قولهم: حينئذٍ الآنَ، ف(حينَ) منصوب لفظاً بفعلٍ محذوفٍ، وهي مضافة إلى (إذْ)، و(الآنَ) ظرف زمان مبني على الفتح في محلٍ نصبٍ بفعلٍ محذوف آخر، والتقدير العام: كان ذلك حينئذٍ، واسمِعِ الآنَ .

* * *

ما يَصْلُحُ للظَّرْفِيَّةِ، قال:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا	يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهِمًا
نَحْوُ الْجِهَاتِ، وَمَا	صِغَ مِنَ الْفِعْلِ كـ(مَرَمَى) مِنْ رَمَى
وَشَرَطٌ كَوْنٌ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ	ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ

بيانُ كلامِ ابنِ مالك هو:

أَوَّلًا: قوله:

..... وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ

أي: كلُّ أسماءِ الزَّمانِ صالحةٌ للنَّصْبِ على الظَّرْفِيَّةِ: المُبْهِمِ مِنْهَا، والمحدود (المُختَصِّ).

فالظَّرْفُ المُبْهِمُ: ما لمْ يَدُلَّ على وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الزَّمانِ، نحو: حينَ، ودَهرَ، وزمانَ، ولَحْظَةً، ومُدَّةً، ووَقْتًا، تقول: سِرْتُ حِينًا، وصَبَرْتُ دَهرًا، وأَقَمْتُ زَمَانًا، ووَقَفْتُ لَحْظَةً^(١)، وَغَبْتُ عَنْهُ مُدَّةً، وَجَلَسْتُ وَقْتًا .

أَمَّا الظَّرْفُ المحدودُ فهو: ما دَلَّ على قَدَرٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الزَّمانِ، نحو:

أ- ما كان مُعَرَّفًا بِالْعَلَمِيَّةِ، نحو: رَمَضَانَ، وأَسْماءُ الشُّهُورِ الأُخْرَى، تقول: صُمْتُ رَمَضَانَ .

(١) المراد باللحظة هنا مطلق الزمن، لا اللحظة المقدرة بِطَرَفَةِ عَيْنٍ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- ما كان مُعَرَّفًا بأل: نحو: اليوم، العام، السنة، تقول: استرختُ اليومَ، وأَقَمْتُ العامَ.

ت- ما كان مُخَصَّصًا بإضافة، مثل: يوم الخميس، ليلة الجمعة، وزمن الشتاء، تقول: جِئْتُ يَوْمَ الخميسِ، أو بَوْصَفٍ، مثل: يَوْمًا طويلاً، زَمَنًا صَعْبًا، سَحَرًا رائعًا، تقول: سِرْتُ يَوْمًا طويلاً، أو بَعْدَ، مثل سِرْتُ يَوْمَيْنِ، وَمَكَّثْتُ أُسْبُوعَيْنِ.

ثانياً: قوله:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا
صِغَ مِنْ الْفِعْلِ كـ(مَرَمَى) مِنْ رَمَى

أي: ما يصلح للنصب على الظرفية من أسماء المكان (المُبْهَم مِنْهُ) لا المحدود، وذكر ثلاثة أنواع، وهي:

١- أسماء الجهات : نحو: فَوْقَ، وَتَحْتَ، وَبَيْنَ، وَشَمَالًا، وَأَمَامَ، وَخَلْفَ، مِنْهَا

قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: ٧٦) .

وقوله تعالى: ﴿إِذْ يَأْيُؤُنْكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: ١٨) .

ومثلها: ذات اليمين، وذات الشمال .

قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ (الكهف: ١٨)، فـ(ذات اليمين): ظرف مكان منصوب ، ويلحق بها أيضاً:

أ- مرادفاتهما، نحو: أَسْفَلَ، وَوَرَاءَ، وَيَسَارَ، وَفُدَّامَ ، قال تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ

مِنْكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٢)، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ (الكهف: ٧٩).

ب - ما شابهها في شدة الإبهام، نحو: أَرْضَ، وَمَكَانَ، وَتَلْقَاءَ، وَنَاحِيَةَ، وَجَانِبَ، وَحَوْلَ، وَبَيْنَ، وَوَسَطَ، وَعِنْدَ، وَلَدَى .

- قال تعالى: ﴿ أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ طَرْحُوهُ أَرْضًا ﴾ (يوسف: ٩) .
 وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا الْقَوَارِئُ مَكَانًا ضَبِقًا ﴾ (الفرقان: ١٣) .
 وقال تعالى: ﴿ يَلْقَاهُ أَحْمَدُ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (الأعراف: ٤٧) .
 وتقول: جَلَسْتُ ناحية زيدٍ، وجانبه ..

٢- أسماء المقادير الدالة على (المساحة):

نحو: ذراع، وباع، ومتر، وميل، وفرسخ، وبريد^(١).
 وعدَّ هذه الأسماء من (المُبْهَم)، على الرغم من دلالتها على مقدار مُعَيَّن من المساحة، وهو رأي أكثر النحاة، وتابعَهُم ابنُ مالكٍ، وقصَّدهم من ذلك أنَّ فيها إجمالاً من جهة الاستعمال؛ لأنها مجهولة الصِّفَة؛ فهي تصدق على أشياء كثيرة، ويمكن استعمالها في أيِّ مكان، وإذا كان هذا قصدهم فالأفضل وصفها بشبه المُبْهَم^(٢)، ومنه تقول: سِرْتُ ميلاً .
 ٣- ما اتَّحدَتْ مادَّتُهُ ومادَّةُ عامِلِهِ:

ويُراد به اسمُ المكانِ القياسيِّ المصوغ للدلالة على المكان، نحو: جَلَسْتُ مَجْلِسَ زيدٍ ، وَرَمَيْتُ مَرْمَى خالدٍ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عليٍّ (عليه السلام) .
 ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ اللَّسَمِ ﴾ (الجن: ٩)، فكلُّ من: (مَجْلِسٍ)، و(مَرْمَى)، و(مَذْهَبٍ)، و(مَقَاعِدٍ)، منصوب على الظرفيَّة؛ لأنَّ جَذْرَهُ اللُّغَوِيَّ وَجَذَرَ عامِلِهِ واحدٌ؛ وَصِيغٌ للدلالة على المكان، وهذا هو قَصْدُ ابنِ مالكٍ من قوله:

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيْسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ

(١) البريد: أربعة فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والباع: ما بين أصابع يديك إذا مددتها محاذيتين لصدرك.

(٢) يلاحظ على هذه الأسماء شيء آخر هو: عدم تضمينها معنى (في) باطراد، لأنَّ ناصبها لا بدَّ أن يكون من أفعال السير وما شابها .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: شرطُ قياسِ النَّصْبِ في هذه المُشْتَقَّاتِ، فَضْلاً عَنْ تَضَمُّنِهَا معنى الحرف (في)، أَنْ يَنْصَبَهَا عاملٌ اجْتَمَعَ معها في الأصل المشتق، كاجتماع: (رَمَى) و(مَرَمَى)^(١)، الذي تمثّل به في بيته السّابق .

أمّا إذا اختلفت مادّة العامل عن مادّة المشتق الذي جاء ظرفاً، وجب جرُّ هذا المشتق بالحرف (في)، نحو: وَقَفْتُ في مَجْلِسِ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ في مَرْمَى خَالِدٍ ، وَانْتَظَرْتُ في مَوْقِفِ السَّيَّارَاتِ .

ولا يصحّ قولك: وَقَفْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ .. أمّا ما سُمِعَ عن العرب من أقوال تُفيد ذلك، نحو: هو مَيِّ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ^(٢)، وهو مَيِّ مَزْجَرِ الْكَلْبِ ، وهو مَيِّ مَنَاطِ الثُّرَيَّا^(٣)، فهذه التّراكيب جاءت على خلافِ القواعدِ المطّردة، والقياس فيها: هو مَيِّ في مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ؛ لأنّ مادّة الاشتقاق مختلفة، والتّقدير: هو مَيِّ مُسْتَقَرٌّ في مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، والاستقرار أو الكينونة مخالفٌ للموادّ (مَقْعَد، وَمَزْجَر، وَمَنَاط)؛ ولذا يُقتصر فيها على السّماع^(٤).

ولم يتحدّث ابنُ مالكٍ عن النّوع الثّاني من أسماء المكان، وهو (المكان المحدود)؛ اكتفاءً بقوله: وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْنَاهُما ، أي: إنّ أسماء المكان التي تصلح للنّصب على الظّرْفِيّة هي الأسماء المبنهمة فحسب، أمّا المحدودة فلا ، وهي ما كان لها حدود، نحو: الدّار، والمسجد، والطّريق، والحديقة، فهذه ونظائرها لا تصلح للنّصب على الظّرْفِيّة؛ لأنّها لا تتضمّن معنى (في)، باطرادٍ، فإنّ صَحّ قولنا:

(١) ظاهر قول ابن مالك (كَرَمَى مِنْ رَمَى) أنّ (مرمى) مشتق من الفعل (رَمَى) وهو رأي كوفي، أمّا البصريون فقالوا العكس، وأول بعض النحاة كلام ابن مالك، فقالوا: إنه يقصد الفعل اللغوي أي: المصدر .

(٢) أي: مقعد القابلة عند الولادة ويراد به القُرب .

(٣) مزجر الكلب، ومناطق الثريا يراد بهما البعد، وثانيهما أكثر بُعداً .

(٤) إذا قُدر لكل منصوب عامل من لفظه لم يكن شاذاً .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

دخلتُ المسجد^(١)، وسَكَنْتُ الدَّارَ، وَمَعَ تَضَمَّنَ (في)، فلا يصحُّ قولنا: صَلَّيْتُ
المَسْجِدَ، وجَلَسْتُ الدَّارَ؛ لأنَّها لا تتضمَّنُ معنى (في) باطرادٍ، وبهذا لم تُكُنْ
منصوبةً على الظرفية .

* * *

تَصَرَّفُ الظَّرْفِ وَعَدَمُهُ، قال:

وما يُرى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فذاك ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ
وغيرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً، أو شَبَّهَهَا مِنَ الكَلِمِ

الظرفُ بِنَوْعِهِ ينقسمُ على قِسْمَيْنِ: مُتَصَرِّفٍ، وغيرُ مُتَصَرِّفٍ
● فالْمُتَصَرِّفُ في العُرْفِ التَّحْوِيّ: ما لا يلزم الظرفية، بل يُفَارِقُها إلى حالات
أُخْرَى، فيُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا تَارَةً، وَغَيْرَ ظَرْفٍ تَارَةً أُخْرَى . نحو: يوم، وليلة،
وشهر... وبعين، وشمال، ومكان، فكلُّ من هذه الظُّرُوفِ يُسْتَعْمَلُ: مبتدأً، أو
خبراً، أو فاعلاً، أو نائبِ فاعلٍ، أو مفعولاً، ولا تُقَدَّرُ مَعَهُ (في)^(٢).

قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، وتقول: يَوْمَ الجمعةِ
عيدٌ للمسلمين .

قال تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾ (الصافات: ٢١)، وتقول: حلَّ يَوْمَ الامتحانِ ،
وتقول: يُصَامُ يَوْمُ الخميسِ .

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنا يَوْمَ عَبُوسًا قَطَطٍ﴾ (الإنسان: ١٠) .

قال تعالى: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (الأعراف: ١٤) .

وتقول: سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ .

^(١) جاء أغلب هذا الاتساع مع الفعل (دخل) و(سكن) لكثرة استعماله، ونصبهما هنا على أشهر الآراء بإسقاط حرف
الجر .

^(٢) المقتضب ٣٣٢/٤، والأصول ١٩٢/١ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ف(يوم) ظرفٌ مُتَصَرِّفٌ، جاء في التراكيب السابقة على ترتيب ورودها: ظَرْفًا، ومبتدأً، وخبراً، وفاعلاً، ونائب فاعلٍ، ومفعولاً، ومجروراً بالحرَفِ، ومضافاً إليه، وهذا هو قصدُ ابنِ مالك من قوله:

وما يُرى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فذاك ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

أي: ما استعملَ ظَرْفًا تارةً، وَغَيْرَ ظَرْفٍ تارةً أُخْرَى، هو المُتَصَرِّفُ فِي الْعُرْفِ النَّحْوِيِّ.

● أما غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ فهو: ما يلزم الظَّرْفِيَّةَ، ويأتي على نَوْعَيْنِ:
أولهما: ما لا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ أَصْلًا: ويأتي مَبْنِيًّا في محلِّ نَصْبٍ، وهي ألفاظٌ مسموعةٌ عن العرب بهذا الاستعمال دونَ غَيْرِهِ، نحو: قَطُّ^(١)، تقول: ما فَعَلْتُهُ قَطُّ، وَعَوُضُ^(٢)، تقول: لا أَفَعَلُهُ عَوُضُ، ومنها الظُّرُوفُ المُركَّبة: صباح مساءً، وَبَيْنَ بَيْنَ.

والآخر: ما يُلَازِمُ الظَّرْفِيَّةَ، ولا يَخْرُجُ عنها إِلَّا إلى حالة مشابهة، ويُراد به الظُّرُوفُ التي قد تُجْرَى بـ(من)، وهي حالة مشابهة؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور شَبُهَ الظَّرْفِ^(٣)، نحو: قَبْلَ، وَبَعْدَ، لِلزَّمانِ، وَعِنْدَ، وَلَدُنْ^(٤): للمكانِ .

ومن أمثلتها، قوله تعالى: ﴿وَسَيِّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ (طه: ١٣٠).

﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٧) .

* * *

﴿قَالَ أَنَّى يُعْمَى هَٰذَا ۖ إِنَّ اللَّهَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩) .

(١) قَطُّ: ظرف لاستغراق الماضي، وهو مبني على الضمّ.

(٢) عوض: ظرف لاستغراق المستقبل، مثل أبداً، ورؤي بناؤه على الحركات الثلاث إذا لم يُضَفْ .

(٣) في التوسّع، والتعلّق بالاستقرار، والوقوع خبراً، وصلة، وحالاً، وصفة .

(٤) معناها (عند) وقد تستعمل في الزمان أيضاً، تقول: انتظرتُ من لَدُنْ طلوع الشمس إلى غروبها .

﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ (البقرة: ٥٢) .

* * *

﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَاسِلِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (الأنعام: ١٢٧) .

﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (أل عمران: ١٢٦) .

* * *

وتقول: خالدٌ مجِدُّ لَدُنْ^(١) بَدءِ عَمَلِهِ .

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ (النمل: ٦) .

* * *

ففي النُّصُوصِ السَّابِقَةِ اسْتُعْمِلَتْ كُلُّ مِنْ: (قبل، وبعد، وعند، وَلَدُنْ) استعمالَيْن: **أَوَّلُهُما: ظَرْفِيَّةٌ، وَالْآخَرُ: خُرُوجُهُما عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَى حَالَةٍ مَشَابِهَةٍ، وَهِيَ الْجُرُّ بِالْحَرْفِ (مِنْ) .**

* * *

ما يَنْتُوبُ عَنِ الظَّرْفِ، قال:

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٍ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

أي: ينتوبُ المصدرُ عَنِ الظَّرْفِ إِذَا أُضِيفَ الظَّرْفُ إِلَيْهِ، فَبَعْدَ حَذْفِ الْمُضَافِ (الظَّرْفِ) يُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ (المَصْدَرُ) مُقَامَهُ .

فالنِّيَابَةُ تَكُونُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَهُوَ بَابٌ معروف، وهذه النِّيَابَةُ كَمَا ذُكِرَ فِي الْبَيْتِ نَوْعَانِ:

أَوَّلُهُما: نِيَابَةُ الْمَصْدَرِ عَنِ ظَرْفِ الْمَكَانِ:

وهي نِيَابَةُ تُسْتَعْمَلُ بِقَلَّةٍ، وَيُفْهَمُ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ الْقَلِيلُ مِنْ أَمْرَيْنِ:

أ- قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَنْتُوبُ); فَالْحَرْفُ (قَدْ) هُنَا يُغَيِّدُ الْقِلَّةَ .

(١) لَدُنْ: ظَرْفُ زَمَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَعَامِلُهُ اسْمُ الْفَاعِلِ (مُجَدِّ) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- قوله: (وذاك في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ)، أي: إِنَّه قَصَرَ الكَثْرَةُ على النَّوعِ الثَّاني، وهو نيابةُ المصدرِ عن ظَرْفِ الزَّمانِ؛ وبهذا نعرف قِلَّةَ نيابةِ المصدرِ عن ظَرْفِ المكانِ، من ذلك قولك: وَقَفْتُ قُرْبَ زَيْدٍ وَقَصَدَهُ، أي: مكانَ قُرْبِهِ، ومكانَ قَصْدِهِ، فبعدَ حذفِ المضافِ (مكان) أُقيمَ المضافُ إليه (المصدر) مُقَامَهُ؛ فنُصِبَ على الظَّرْفِيَّةِ .

وثانيهما: نيابةُ المصدرِ عن ظَرْفِ الزَّمانِ.

وُتَّسَعَمَلُ هذه النِّبَاةُ بِكَثْرَةٍ، كما ذكر في بيته السَّابِق، تقول:

آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَجِئْتُكَ صَلَاةَ الظُّهْرِ .

سَافَرْتُ بُزُوعَ الثُّرَيَّا وَاحْتَفَلْنَا قُدُومَ الْحَاجِّ .

والأَصْلُ في هذه التَّرَاكِبِ حَذْفُ الْمُضَافِ الْمُقَدَّرِ بـ (وَقْتُ)، أي: وَقْتُ^(١) طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ.....، فحذفَ المُضَافُ، وأُقيمَ المُضَافُ إليه مُقَامَهُ^(٢).

إذاً، فالمصادر: طلوع، وصلاة، وبزوغ، وقُدوم، منصوبةٌ بالنيابة عن ظَرْفِ الزَّمانِ؛ وكثرةُ هذه النِّبَاةِ افْتَضَتْ القِيَّاسَ عليها .

* * *

● ومَّا يُنْصَبُ على الظَّرْفِيَّةِ أَيْضاً، ولم يُشْرَ إليه ابنُ مالك^(٣)، ما جاء ظَرْفًا عَرَضًا، من ذلك:

١- أسماء العدد المُمَيِّزة بالظَّرْفِ:

كقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (المائدة:

٢٦)، وتقول: (سِرْتُ ثَلَاثِينَ مِيلاً)، ف(أربعين): منصوب على الظَّرْفِيَّةِ في هذا

^(١) أو (زمن) ولذلك قَيَّدَ بعض النحاة هذه النِّبَاةَ بشرطِ إفهامِ تعيينِ (وقت).

^(٢) المقتضب ٣٤٣/٤.

^(٣) شرح الأشموني ١٣٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٣٨/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

السِّيَاقِ وَقَدْ عَرَضْتُ لَهُ النَّيَابَةَ عَنْ اسْمِيَّةِ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ مُمَيَّزٌ بِهَا ، مَعَ اسْتِيفَائِهِ شُرُوطِ الظَّرْفِ. وَ(ثَلَاثِينَ): مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ ، وَقَدْ عَرَضْتُ لَهُ النَّيَابَةَ عَنْ اسْمِيَّةِ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ مُمَيَّزٌ بِهَا ، مَعَ اسْتِيفَائِهِ شُرُوطِ الظَّرْفِ .

وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ (الحاقة: ٧)

فَالْعِدْدَانِ (سَبْعَ ، وَثَمَانِيَةً) نُصِبَا؛ لِأَنَّهُمَا نَائِبَانِ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ.

٢- الْأَسْمَاءُ الدَّالَّةُ عَلَى كُلِّيَّةِ الظَّرْفِ، أَوْ جُزْئِيَّتِهِ:

نَحْوُ: كُلِّ، وَجَمِيعٍ، وَبَعْضٍ، وَنِصْفٍ، مِضَافَةً إِلَى الظَّرْفِ، تَقُولُ: سَرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ، أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ ، وَرَكُضْتُ جَمِيعَ الْمِيلِ، أَوْ نِصْفَ الْمِيلِ، فِ (كُلِّ) وَ(بَعْضٍ) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مَنْصُوبَانِ؛ لِنَيَابَتِهِمَا عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ ، وَ(جَمِيعٍ) وَ(نِصْفٍ) فِي الْمَثَالِ الثَّانِي مَنْصُوبَانِ؛ لِنَيَابَتِهِمَا عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، (فَالظَّرْفِيَّةُ عَرَضَتْ لِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَرَضًا).

٣- صِفَةُ الظَّرْفِ:

تَقُولُ: جَلَسْتُ طَوِيلًا غَرِيًّا الدَّارِ، وَالتَّقْدِيرُ: جَلَسْتُ وَقْتًا طَوِيلًا مَكَانًا غَرِيًّا الدَّارِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ (البقرة: ١٢٦)، وَالتَّقْدِيرُ: زَمَنًا قَلِيلًا^(١)، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ (وَقْتًا) وَ(مَكَانًا) وَ(زَمَنًا)، وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مُقَامَهُ، فَنُصِبَتْ عَلَى أَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الظَّرْفِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ خَرَجَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٢)، عَلَى هَذَا، وَأَعْرَبَ (أَسْفَلَ) عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لظَرْفٍ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ: فَالرَّكْبُ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْكُمْ^(٢)، وَيُمْكِنُ تَقْدِيرُ (كَائِنْ) أَوْ (يَقَعُ) أَيْضًا.

* * *

(١) قليلاً: صفة لظرف محذوف، أو لمصدر محذوف .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٤٧/١ .

تدريب - ٣٠ -

س ١ / استخرج الظُّرُوفَ من النُّصُوصِ الآتية، وبيِّنْ نَوْعَهَا، مع ذِكرِ العاملِ في كُلِّ منها ، قال تعالى :

﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (الطور: ١١) .

﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ ﴾ (غافر: ١٨) .

﴿ بَلْ هُمْ أَیَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ ﴾ (الصافات: ٢٦) .

﴿ وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾ (الحاقة: ١٦) .

﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ (الحاقة: ٧) .

وتقول :

أَبْصَرْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ .

سَافَرْتُ خُفُوقَ النَّجْمِ .

دَخَلْتُ شَرْقِيَّ الْمَسْجِدِ، وَاسْتَرْخْتُ قَلِيلًا .

ذَهَبْتُ بِیِ الْافْكَارِ كُلِّ مَذْهَبٍ .

* * *

س ٢ / اذكر قول ابن مالك في الظُّرُفِ الْمُتَصَرِّفِ وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ، وما الْفَرْقُ بينهما، مستعيناً بالنُّصُوصِ الآتية :

قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (النساء: ٨٢) .

﴿ وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزَلَ أَخْرَى ۖ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ (النجم: ١٣ ١٤) .

﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ (آل عمران: ٧٧) .

﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ (البقرة: ٢ ٥٤) .

﴿ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ ﴾ (ق: ٤٢) .

﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ﴾ (لقمان: ٣٣).

﴿ الرِّكَابُ أَهْكَمَتْ أَيْنَهُ ثُمَّ فَصَلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴾ (هود: ١).

قال الشاعر:

ما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

* * *

س ٣/ ضَعُ تعريفاً كاملاً للظَرْفِ (قَطُّ) في ضوء المثال الآتي:

(ما قَصَّرْتُ في عملي قَطُّ) .

* * *

س ٤/ عَلَّلَ عدم كون (يوماً) في الآية الكريمة الآتية منصوباً على الظَرْفِيَّة:

قال تعالى: ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ (النور: ٣٧) .

* * *

س ٥/ اذْكُرِ الأسماء التي تنوبُ عن الظُرُوفِ، مع التَّمثيل لها .

* * *

س ٦/ متى يُحذفُ عاملُ النَّصْبِ في الظَرْفِ حذفاً واجباً، اذْكُرِ مع التَّمثيل لكلِّ نوعٍ.

* * *

س ٧/ أَعْرِبْ قول ابن مالك، وَاتَّبِعْهُ بِشَرْحٍ مُوجِزٍ:

وقد يُنوبُ عن مكانٍ مَصْدَرٌ وذاك في ظَرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

* * *

المَفْعُولُ مَعَهُ

المفعول معه

قال:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَإِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ
وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبٌ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ
وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ

المفعول معه:

لم يذكر ابن مالك تعريفاً تاماً له، بل اكتفى بذكر بعضه مع التمثيل له، وقد عرّفه ابن هشام^(١) بقوله: "هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل، أو ما فيه معناه". وبيان الحد هو :

١- أن يكون اسماً، نحو: سِرْتُ وَسُورَ الجامعة ، ف(سُورَ) مفعول معه، وهو اسم مفرد، أي: كلمة واحدة؛ ولذلك فليس منه قولك: خَرَجْتُ وَالْجُمُوعُ محتشدة؛ لأنّ ما بعد الواو ليس اسماً مفرداً، بل جملة اسمية في محلّ نصب حال، والواو حالية ، وليس منه أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

لأنّ ما بعد الواو ، وإنّ دَلَّتْ عَلَى الْمَعْيَةِ ، فَعَلْ مَضَارِعَ ، وَلَيْسَ اسْمًا.

٢- أن يكون فضلةً، نحو: أنا سائرٌ وَسُورَ الجامعة، فما بعد الواو فضلة؛ لأنّه جاء بعد رُكْنِي الجملة الرئيسين، فليس من المفعول معه قولك: تَحَاوَرَ زَيْدٌ وَخَالِدٌ؛ لأنّ خَالِدًا هنا عُمْدَةٌ، لا يستغني الفعل (تَحَاوَرَ) عَنْهُ؛ لأنّه يقتضي التشريك^(٢)، والتشريك لا يتأتّى إِلَّا مِنْ مُتَعَدِّدٍ .

(١) شرح شذور الذهب: ٢٣٧ .

(٢) ومما يقتضي التشريك: اشترك، وافق، وتخاصم، واختلط.

٣- أن يكون واقعاً بلا فصلٍ بعدَ (واو) دالةً على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، نحو: ذَاكَرْتُ وَطُلُوغَ الْفَجْرِ، فليس من المفعول معه، إذا كانت الواو تُفيد العطف^(١)، أو الحال^(٢)، وكذا ليس منه ما جاء بعد حرف آخر غير (الواو)، وإن أفاد المصاحبة، كـ(الباء) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَوْا بِأَلْكَفْرِ﴾ (المائدة: ٦١).

٤- أن تكون (الواو) مسبوقاً بجملة ذات (فعل) أو (ما يُشبهه في العمل) مما ينصب المفعول، كاسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: ٧١)، فـ(شركاءكم) اسم، فضلة، تالٍ لـ(واو) تُفيد المصاحبة، وقد سبق بفعل عامل فيه؛ ولذا أُعرب (مفعولاً معه)، وتقدير الكلام: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ^(٣).

وأما تحديده لما قبل الواو بالفعل، أو المُتضمّن معناه، فالفعل السابق نحو: دَعَا وَشَأْنَهُ.

وأما المسبوق بالمُتضمّن معنى الفعل فنحو قولنا: عَلِمَ اسْتِواءُ الْمَاءِ وَالْحَشَبَةِ، فَ (استواء) مصدر تضمّن معنى الفعل، وَعَمِلَ عَمَلَهُ.

ولهذه الشروط المُكَمِّلة للمفعول معه أشار ابنُ مالك إليها مُتمثلاً بقوله:

..... فِي نَحْوِ: سِيرِي وَالطَّرِيقَ

* * *

^(١) في العطف يتقضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحدث من دون النظر إلى المشاركة الزمنية حدث أم لم تحدث، نحو جاء زيد وخالد قبله . بينما في المعية تقتضي المشاركة الزمنية أولاً، دون النظر إلى المشاركة المعنوية حدثت أم لم تحدث .

^(٢) كقول الشاعر: وتذكر أخلاق الفتى، وعظامه مغيبة في اللحد، بال رسمها فالواو في (وعظامه) حالية .

^(٣) أجاز بعض النحاة أن يكون (شركاءكم) منصوب بإضمار فعل يناسبه (المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢/١)، وقد قرأ يعقوب برقع الهمزة عطفاً على الضمير المرفوع في (أجمعوا)، وقوى العطف، وحسنه الفصل بالمفعول (النشر في القراءات العشر ٢٨٦/٢) .

ناصبُ المفعولِ معه، قال:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَائِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ

يُريد أنَّ المفعولَ معه هو الاسمُ التَّالِي للواو ، يعني واو المصاحبة ، نحو: سيري والطَّرِيقَ، أي: مع الطَّرِيقَ، واكتفى ابنُ مالكٍ بالمثل، عن بيان شروط هذا الاسم المنصوب .

● أَمَّا نَاصِبُهُ، فهو أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ، ذَكَرَ مِنْهَا ابْنُ مَالِكٍ قَوْلَيْنِ، وَهَما:

أَوَّلًا: أَنَّ النَّاصِبَ هُوَ مَا سَبَقَهُ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ مَا شَابَهَهُ فِي الْعَمَلِ:

فـ(الطَّرِيقَ) فِي مِثَالِ ابْنِ مَالِكٍ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ)، مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ السَّابِقِ (سِيرِي)، وَمِثْلُهُ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَشَفِيرَ الْوَادِي .

وَكَذَا قَوْلُهُمْ : لَوْ تُرِكَتِ النَّافَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضَعَهَا .

فَكُلٌّ مِنْ (شَفِيرَ)، وَ(فَصِيلَ) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ السَّابِقِ لَهُ .

أَمَّا الْمَنْصُوبُ بِشِبْهِ الْفِعْلِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: أَنْتَ مُسَافِرٌ وَطَرِيقَ السَّلَامَةِ، فَـ(طَرِيقَ): مَفْعُولٌ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِـ(اسْمِ الْفَاعِلِ): مُسَافِرٍ .

وَكَذَا قَوْلُنَا: أَنْتَ مُكْرَمٌ وَأَخَاكَ، فَـ(أَخَاكَ): مَفْعُولٌ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِـ(اسْمِ الْمَفْعُولِ): مُكْرَمٍ .

وَكَذَا: أَدهَشَنِي اسْتِواءُ الْمَاءِ وَشَفِيرَ الْوَادِي، فَـ(شَفِيرَ): مَفْعُولٌ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِـ(المصدر): اسْتِواءٍ .

وهذا هو مُراد ابن مالك من قوله:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومّا يُفهم أيضاً من عبارة ابن مالك (من الفعل وشبهه سَبَقَ): لزوم تقدّم العامل على المفعول معه، ولا يجوز العكس؛ إذ لم يردّ عن العرب نحو: والحائط سِرْتُ؛ وعَلَلَهُ النُّحَاةُ بأنّ أصلَ الواوِ العَطْفُ، فكما لا يتقدّم المعطوف على العامل، فكذلك لا يتقدّم المفعول معه على العامل .

ثانياً: أنّ النَّاصِبَ هو (واوِ المَعِيَّةِ):

وهو رأيُ عبد القاهر الجُرْجانيّ أشار إليه ابنُ مالكٍ عَرَضاً في معرض الرَّدِّ عليه، إذ قال:

..... لا بـ(الواوِ) في القولِ الأَحَقُّ

يُريد ابنُ مالكٍ أنّ المفعولَ معه يُنْصَبُ بِالْفِعْلِ، وشَبَّهَهُ السَّابِقِينَ له، ولا يُنْصَبُ بـ(واوِ المَعِيَّةِ)، على وَفْقِ الرَّأْيِ الأَحَقِّ بالاتباع .

أمّا رأيُ الجُرْجانيّ فقد جاء مُقَيِّداً، فقد قال: "ولا تَنْصِبُ الواوُ بمعنى (مَعَ) إلّا وقبلها (فِعْلٌ)، نحو: (استوى) من قولك: "استوى الماء والحَشَبَةُ" ^(١)، فالواو على وَفْقِ هذا القَيِّدِ، ليست هي النَّاصِبَةُ للمفعول معه بمفردها، بل لا بُدَّ أن تكون مسبوقَةً بِفِعْلٍ .

والجُرْجانيّ هنا قد عكس تعبير قدماء البصريّين الذين قالوا: "إنّ العامل هو الفعل بتوسّط الواو" ^(٢)....

وتركّزت أنظارُ المُتأخّرين من النُّحَاةِ على (الواوِ) في قول الجُرْجانيّ، من دون النَّظَرِ إلى اشتراطه سَبْقُها بِفِعْلٍ .

وابنُ مالكٍ لا يَرى أنّ (الواوِ) هي العاملة في المفعول معه، بل هو الفِعْلُ أو شَبَّهُهُ.

(١) الجمل، للجرجاني، تحقيق على حيدر (دمشق، ١٩٧٥) ص ٢٠.

(٢) الكتاب ٢٩٧/١، والأصول ٢٠٩/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ولكننا نجد في ردّه على الجرجاني تلطّفاً كبيراً؛ ولعلّه عائدٌ في أكبر الظنّ إلى أحدٍ أمرين:

أولهما: مكانة الشيخ الجرجاني العلميّة .

وثانيهما: اعتدال قول الجرجاني الذي لم يُفرد (الواو) لأعمال النَّصْب، بل ربطها بسبقِ الفعل لها، وهو ما يُقرّبه من رأي جمهور النحاة .

ويُتقوَّى هذا ويدعّمه ما جاء في كتابه (المقتصد في شرح إيضاح أبي عليّ الفارسي)، إذ تبَيّ رأي البصريين بتمامه، إذ قال: " اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا صَنَعْتَ وَزِيداً؟، فَإِنَّ (زِيداً) يَنْصَبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (صَنَعْتَ)، بِوَسَاطَةِ (الْوَاوِ) " (١).

* * *

نَاصِبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بَعْدَ (مَا) وَ(كَيْفَ)، قال:

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبٍ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

ذكرنا فيما تقدّم أنّ المفعول معه يُنصبُ بعاملٍ مذكورٍ مُتقدّم، سواء أكان فعلاً أم ما شابهه، وهنا أشار ابنُ مالكٍ إلى أسلوبٍ سُمِعَ عن بعض العرب، وهو نَصَبُ المفعول معه بَعْدَ أدائي الاستفهام: (ما) و(كيف) أي: مَنْ غيرُ أَنْ يَتقدّمه فعلٌ أَوْ شِبْهَهُ، كَقَوْلِهِمْ: مَا أَنْتَ وَزِيداً؟.

فأولُّ النحاة هذا النَّصَبُ بأنّه على المعية بفعل كَوْنٍ مُضْمَرٍ وجوباً، والتّقدير: ما تكون وزيداً، على أنّ اسمَ (كان) مُستترٌ، وخبرها (ما) الاستفهاميّة المُتقدّمة عليها، ولما حُذِفَ الفعلُ مِنَ اللَّفْظِ صار الضميرُ مُنفصلاً بارزاً، بعد أن كان مُستتراً مُتّصلاً.

ومنه قولُ أسامة الهذلي:

فَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الصَّابِطِ (٢)

(١) المقتصد للجرجاني ٦٥٩/١ وقارن بكتاب الأصول ٢٥٩/١.

(٢) أي: مالكٌ وتجنّش المشاق بالسير في الفلوات المتلفة التي تشقّ وتجهّد ذكر الإبل القوي؟

فُنْصِبَ (السَّيْر) على المعية، ولم يتقدّمه فعلٌ مذكورٌ، فقليل: إِنَّ النَّاصِبَ لَهُ
فِعْلٌ كَوْنٍ مُضْمَرٍ، والتَّقدير: فَمَا كُنْتَ وَالسَّيْر .

وكذا سُمِعَ النَّصْبُ على المعية بعد (كيف)، ومنه قولهم: كيف أنت وزيداً؟
وأصلُ الكلام: كيف تكونُ أو تَصْنَعُ وزيداً؟

ويُفْهَمُ من عبارة ابنِ مالك: (بعضُ العرب)، أَنَّ نُطْقَ أَغْلِبِ العربِ في مثل هذا
الأسلوبِ هو (يَرْفَعُ ما بعد الواو) بالعطفِ على ما قبل الواو، وهو: (أنت)، ولا
إشكالَ هنا في العطف على الضمير المرفوع المُنفصل؛ فَإِنَّهُ يَجْرِي مجرى الظاهر
في جوازِ العطفِ عليه .

وقَدْ وصف سيبويه أسلوبَ النَّصْبِ (بالقليل) في كلام العرب، أمّا الرَّفْعُ فهو
الكثيرُ الجيّد^(١)، ومن اختيار الرَّفْعِ قول المخبل السَّعديّ:

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبُ أَيُّكَ^(٢) وَالْفَخْرُ

والشَّاهد في عبارة: ما أنتَ وَالْفَخْرُ؟، إذ رُفِعَ (الْفَخْرُ) بالعطف على (أنتَ)،
مع ما في الواو من مَعْنَى المَعِيَّةِ .

وعلى العموم فاختيار النَّصْبِ على المعية بعدَ (ما) و(كيف) الاستفهاميتين
على قِلَّتِهِ لا يَنْقُضُ شَرْطَ تَقَدُّمِ الفعلِ عليه؛ وذلك لتقدير وجوده قبل الواو .

* * *

حالات الاسم بعد (الواو)، قال:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بَلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

تحدّث ابنُ مالك هنا عن حالات الاسم بعد (الواو)، إذا كان صالحاً لأنَّ
يكون مفعولاً مَعَهُ، وذكر ثلاثة أقسامٍ، وهي:

^(١) الكتاب ٣٠٣/١، وينظر: الجمل للجرجاني ٣١٨، وشرح المفصل ٥١/٢ .

^(٢) ويبُ أَيُّكَ: تحقير، والويب مثل الويل . تُنْصَبُ نصب المصادر، أمّا إذا جيء باللام بعدها نحو: ويبُ لأبيك، فالرفع
فيها على الابتداء أجود، والنصب في الإضافة أجود .

قسم: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح .

قسم: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والنصب على المعية أرجح .

قسم: يجب فيه النصب بعد امتناع العطف .

- فالأول: ما يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح، قال:

والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ أحقُّ

أي: يُختار العطف على النصب، إذا أمكن فيه العطف بلا ضعفٍ، لا من جهة

اللفظ، ولا من جهة المعنى، نحو: جئتُ أنا وزيدٌ، فـ (زيد) يجوز فيه أمران:

العطف بالرفع على الضمير المستتر في: (جاء)، والنصب على المعية .

ولكن العطف بالرفع هنا أولى من نصبه على المعية؛ لأنه يمكن بلا ضعفٍ، لا

من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، وبيان هذا هو: أن الرجحان والأولوية تأتيا

من أن العطف هنا تركيب لا يعتره ضعف من حيث الصناعة الإعرابية؛ لأنه عطف

على الضمير المرفوع المتصل المستتر بعد توكيده بضمير منفصل^(١)، أما من حيث

المعنى فيراد به قوة الدلالة المعنوية على المشاركة بحدث المجيء، ولا شيء يعيب هذه

المشاركة .

ومن هذا الأسلوب قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ يَرْتَكِبُونَ ذُنُوبًا وَمِنْ آلِهِمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ (الأعراف: ٢٧)، وقوله

تعالى: ﴿فَإِذْ هَبَّتْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَفَقَنْتَ﴾ (المائدة: ٢٤) .

- الثاني: ما يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والنصب أرجح، قال:

والنصب مختارٌ لدى ضعفِ النسق

أي: في حالة جواز الأمرين في تركيب ما، يُختار النصب إذا كان العطف ضعيفاً،

كقولك: ذهبْتُ وزيداً، فـ (زيداً) يجوز فيه الأمران: العطف بالرفع على الضمير

المتصل، والنصب على المعية .

^(١) قال ابن مالك:

عطف فافصل بالضمير المنفصل
في النظم فاشيا، وضعفه اعتقد

وإن على ضمير رفع متصل
أو فاصل ما، وبلا فصل يرد

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ولكنَّ العطفَ هنا ضعيفٌ من جهة الصَّنَاعَةِ الإِعْرَابِيَّةِ؛ لأنَّ العطفَ على الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ المرفوع من دون فاصلٍ ضعيفٌ، كما أشرنا سابقاً؛ ولا فاصلَ هنا؛ ولذا ترجَّحَ اختيارُ النَّصْبِ ، وقد يكون الضَّعْفُ من حيث المَعْنَى؛ إذ إنَّ العطفَ يقتضي التَّشْرِيكَ في الحُكْمِ، وقد يتعذَّر هذا التَّشْرِيكَ في جملةٍ من الأساليبِ؛ منها ما أنشده سيبويه^(١):

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

والشَّاهدُ في صَدْرِ البيتِ، إذ اختار النَّصْبَ في: (بني أبيكم) على المعية، وهو الرَّاجِحُ؛ لأنَّ العطفَ مع قوَّته من حيث اللَّفْظِ لوجود الفاصل (أنتم) لا يصحُّ؛ لأنَّه يقتضي كَوْنُ الأَمْرِ مُوجَّهًا إلى الجِهَتَيْنِ: المُخاطَبَيْنِ، وبني الأب الغائبين، وهو غير المُراد؛ لأنَّ الشَّاعِرَ توجَّهَ بالنَّصِيحَةِ إلى المُخاطَبَيْنِ وَحَدَّهْمَ دُونَ الغائبين، وحَثَّهم على أن يكونوا مع بني أبيهم مُتَحَايَيْنِ، فترجَّح النَّصْبُ على العطفِ؛ ليدلَّ على المَعْنَى المُراد .

ومنه أيضًا قولهم: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ^(٢)، فَعُطِفَ زَيْدٌ عَلَى الضَّمِيرِ في: (كُنْ) جائزٌ؛ لوجود الفاصل، ولكنَّ العطفَ يلزِمُ أن يكون (زيدٌ) مأمورًا، وهو معنًى غير المُراد؛ لأنَّ المأمور هو المُخاطَبُ بأن يكون مع زَيْدٍ كَالْأَخِ .
الثَّالثُ: ما يجبُ نَصْبُهُ، قال:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعُطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُ

أي: في حال امتناع العطف يجبُ النَّصْبُ: إمَّا على المَعْيَةِ، وإمَّا على أَنَّهُ مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، وامتناع العطف يكون على نَوْعَيْنِ:
١ - إمَّا لِإِمْنَاعِ لَفْظِيٍّ ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا.

^(١) الكتاب ٢٩٨/١ .

^(٢) في كثير من كتب النحو يُذكر المثل بعبارة (كالأخوين) بدل (كالأخ)، ولكن ابن هشام يرى أن (كالأخ) هو الصحيح، لأنَّ ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا حسبهما (شرح قطر الندى ٢٣٣) .

فَلَمَّا كَثُرَ عَطْفُ الاسْمِ الظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ بَعْدَ إِعَادَةِ الجَارِّ مَعَ المَعْطُوفِ فِي أسَالِيبِ فصِيحَةٍ، اشْتَرَطَهُ جُمْهُورُ النُّحَاةِ البَصْرِيِّينَ فِي غيرِ الشَّعْرِ^(١)، سِوَاءِ أَكَانَ الجَارُّ حَرْفًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ مَُتَمَلِّكُونَ﴾ (المؤمنون: ٢٢). أَمْ كَانَ الجَارُّ اسْمًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة: ١٣٣). فَعَلَى وَفْقِ رَأْيِ البَصْرِيِّينَ يَمْتَنَعُ العَطْفُ فِي مِثْلِ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا. أَمَّا الَّذِينَ يُجِيزُونَ العَطْفَ مِنْ دُونِ إِعَادَةِ الجَارِّ، فَالْعَطْفُ عِنْدَهُمْ جَائِزٌ.

٢- وَإِنَّمَا لِإِخْلَالٍ بِالمَعْنَى، نَحْوُ: سِرْتُ والحَائِطُ.

فَلَوْ عَطَفْنَا (الحَائِطُ) عَلَى الضَّمِيرِ لَكَانَ المَعْنَى: سَارَ الحَائِطُ أَيْضًا، وَهُوَ مَعْنَى غَيْرُ مَقْصُودٍ وَفَاسِدٌ؛ وَلِذَا امْتَنَعَ العَطْفُ؛ لِإِعْدَمِ مِشَارَكَةِ مَا بَعْدَ الواوِ لِمَا قَبْلَهَا فِي الحُكْمِ. فَلَمَّا امْتَنَعَ العَطْفُ، وَجَبَ النَّصْبُ: عَلَى المَعْنَى، فِي نَحْوِ: مَاتَ المَرِيضُ وَأَذَانَ المَغْرِبِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمِ المَعْنَى عَلَى المَعْنَى، تَعَيَّنَ النُّوعُ الثَّانِي الَّذِي قَالَ فِيهِ:

أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

أَيُّ: يُنْصَبُ الاسْمُ بَعْدَ الواوِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ مُنَاسِبٍ لِلسِّيَاقِ فِي التَّرْكِيبِ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ العَطْفُ؛ لِإِعْدَمِ المِشَارَكَةِ فِي الحَدِثِ السَّابِقِ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى المَعْنَى؛ لِإِعْدَمِ المِصَاحَبَةِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

ف(ماء) يَمْتَنَعُ فِيهِ العَطْفُ؛ لِإِعْدَمِ صَحَّةِ المِشَارَكَةِ فِي الفِعْلِ السَّابِقِ؛ إِذْ لَا يَصَحُّ أَنْ نَقُولَ: عَلَفْتُهَا مَاءً، وَيَمْتَنَعُ فِيهَا النَّصْبُ عَلَى المَعْنَى أَيْضًا؛ لِإِعْدَمِ وَقُوعِ المِصَاحَبَةِ الزَّمْنِيَةِ فِي العَلْفِ، وَسَقَمِي المَاءِ؛ وَلِذَا قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ النَّاصِبَ لَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُنَاسِبٌ لِلسِّيَاقِ، وَهُوَ: عَلَفْتُهَا تَبْنًا، وَسَقَمِيهَا مَاءً؛ وَبِهَذَا يَكُونُ الاسْمُ المَنْصُوبُ مَفْعُولًا بِهِ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ، لَا مَفْعُولًا مَعَهُ.

^(١) الكتاب ٣٨١/٢، والأصول ٧٩/٢، وكذا بعض الكوفيين، ينظر (الإنصاف في مسائل الخلاف) (مسألة ٦٥) ٤٦٣/٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه قول الشاعر مسكين الدارمي في إحدى روايات بيته، لرجلٍ يترددُ على
نَجْدٍ مع جدِّها:

فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرِّجَالِ
فَنَصَبَ (التَّلَدُّدَ) بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، تقديره: (مَا تَصْنَعُ) فِي هَذَا التَّرَدُّدِ، وَالْإِقَامَةِ فِي
نَجْدٍ.

أما قول ابن مالك:

وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

فيحتمل تفسيرين:

أولهما: التَّنْوِيعُ، أي: مَا امْتَنَعَ فِيهِ الْعَطْفُ نَوْعَانِ:

نوعٌ: يَجِبُ فِيهِ النَّصَبُ عَلَى الْمَعْيَةِ .

ونوعٌ: يُضْمَرُ لَهُ عَامِلٌ، يَلِيقُ بِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ الْمَعْيَةِ فِيهِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ شُرَاحِ الْأَلْفِيَّةِ.

وَالْآخَرُ: التَّخْيِيرُ^(١)، أي: مَا امْتَنَعَ فِيهِ الْعَطْفُ جَازَ لَكَ فِيهِ: النَّصَبُ عَلَى الْمَعْيَةِ ،
أَوْ النَّصَبُ عَلَى إِضْمَارِ عَامِلٍ .

* * *

(١) وهو ما اقتصر عليه ابن عقيل في شرحه (٢٠٨/٢).

تدريب - ٣١ -

س١/ أعرب ما بعد الواو من الأسماء، مع ذكر عَواملها، وأنواع هذه العوامل:
 إذا أعجبك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليالي
 إذا كانت الهجاء وأنشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهتد
 فما لك والتلدد حول نجد وقد عصت تهماء بالرجال
 لا تحسبك أثوابي وقد جمعت هذا ردائي مطويًا وسربالا
 إذا ما الغنيات برزن يومًا وزججن الحواجب والعيونا

* * *

س٢/ فيما بعد الواو من الأسماء المذكورة في البيتین الآتین، تجوز فيها أكثر من حالة إعرابية، بيّن هذه الحالات، مع الإشارة إلى أقوال ابن مالك فيها:

وكنْتَ هناك أنت كريم قيس فما القيسي بعذك والفخار
 قلتُ إذ أقبلت وزهر تهادي كعاج الفلا تعسفن رملًا

* * *

س٣/ أعرب البيت الآتي:

والنصب إن لم يجز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب

* * *

س٤/ أ- هل يجوز العطف فيما بعد الواو من القول الآتي؟، ولماذا :

سافر زيد وطلوع الشمس؟

ب - هل يجوز النصب على المعية فيما بعد الواو من القول الآتي؟، ولماذا؟
 تحاور الأستاذ والطالب .

* * *

س٥/ اذكر بإيجاز الأقوال في تحديد عامل المفعول معه، مع التمثيل لما تقول؟

* * *

س٦/ هات مثالين لاسم واجب النصب على المعية .

المُستثنى

المُسْتَشْنَى

قال:

مَا اسْتَشْنَتْ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتِخَبَ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

* * *

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

* * *

وإنْ يُفَرِّغْ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ، يَكُنْ كَمَا لَوْ (آلَا) عُدِمَا

* * *

وَأَلِغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ: كـ (لَا) تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
وإنْ تُكْرَرْ (لَا) لِتَوْكِيدٍ، فَمَعَ تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعِ
فِي وَاحِدٍ مِّمَّا بِلَا اسْتِشْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنَى
وَدُونَ تَفْرِيعٍ: مَعَ التَّقْدُمِ نَصْبِ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمِ
وَانْصَبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا، كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كـ (لَمْ يَفُؤُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلَيَّ) وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

* * *

وَاسْتَشْنَى مَجْرُورًا بـ (غَيْرِ) مُغْرَبًا بِمَا لِمُسْتَشْنَى بـ (إِلَّا) نُسَبَا
وَلـ (سَوَى، سَوَى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لـ (غَيْرِ) جُعَلَا

* * *

وَاسْتَشْنَى نَاصِبًا بـ (لَيْسَ) وَ (خَلَا) وَبـ (عَدَا) وَبـ (يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
وَاجْرُرْ بِسَابِقِي يَكُونُ، إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) انْصَبَ، وَانْجِرَّزْ قَدْ يَرِدْ

* * *

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
وَكـ(خَلَا)(حَاشَا)وَلَا تَصْحَبُ(مَا) وَقِيلَ: حَاشَ، وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

الاستثناء:

في اصطلاح النحاة هو: (إخراج ما بعد أداة الاستثناء مما دخل فيه ما قبلها)، كقوله تعالى: ﴿فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (البقرة: ٢٤٩)، فـ(قليلاً): مُسْتَثْنَى؛ لأنه مُخْرَجٌ مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ الجماعة قبل الأداة (إلا)، ويُسمَّى هذا التركيب بـ(الاستثناء)، وأركائؤه هي:

- ١ - المُسْتَثْنَى مِنْهُ: ومَوْقِعُهُ قبل الأداة، كـ (واو الجماعة) في الآية الكريمة السابقة .
 - ٢ - أداة الاستثناء: وهي أداة تُفيد إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها، كـ(إلا) في الآية الكريمة السابقة.
 - ٣ - المُسْتَثْنَى: هو الاسم الذي يُذكر بعد الأداة، ويخرج مما دخل فيه ما قبلها، كلفظة (قليلاً) في الآية الكريمة السابقة.
- أَمَّا (الحُكْمُ) فهو لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وقد يدخل فيه أيضاً المُسْتَثْنَى، أو يخرج مِنْهُ، كـ(الشُّرْبِ) في الآية الكريمة السابقة.

أدوات الاستثناء:

الأداة الأصل في هذا الباب هي (إلا)، وهناك ألفاظ تَضَمَّنَتْ معناها؛ فَأُلْحِقَتْ بها، واستعملت استعمالها، وهي: غير، وسوى، وليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا.

* * *

مُصْطَلَحَاتُ الاستثناء:

التَّامُّ	ويُقابِلُهُ	المُفَرَّغُ .
الْمُتَّصِلُ	ويُقابِلُهُ	الْمُنْقَطِعُ .
المُوجِبُ	ويُقابِلُهُ	الْمَنْفِيُّ .

وبيانها هو :

- **التَّامُّ**: وهو أسلوب استثنائي استوفى أركانه الثلاثة، أي: ما ذُكر فيه (المُستثنى منه) كأسلوب الآية الكريمة السابقة .
- **أَمَّا الْمُفْرَعُ**: فهو ما لم يُذكر فيه (المُستثنى منه)، ويُسمَّى: النَّاقِصَ أيضاً، وهو عند البلاغيين من صُور الحَصْر، والتَّوكيد ، ويردُّ غالباً في أسلوب (منفي ما قبل إلّا)؛ لِعَدَم وجود ما يعملُ به غيره.
- **أَمَّا ما يُراد بالنَّقْصِ**، فهو نُقصانُ أحدِ أركان أسلوب الاستثناء، وهو (المُستثنى منه)، ويكون الأسلوب حَصْراً، وليس استثناءً حقيقةً، والأداة لا عملَ لها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: ١٤٤)، وتقديرُ الكلام: وما مُحَمَّدٌ من النَّاسِ إِلَّا رسولٌ .
- **الْمُتَّصِلُ**: وهو أسلوب استثنائي يكون فيه المُستثنى من جنس المُستثنى منه؛ فهو أحد أفرادهِ، أو جزءٌ من أجزائه، كقولك: أَدَّيْتُ الصَّلَواتِ اليَوْمَ في أوقاتها إلّا صلاةَ الفَجْرِ، ف (صلاة الفجر) هي إحدى الصَّلَواتِ .
- **أَمَّا الْمُنْقَطِعُ**: فهو ما كان المُستثنى فيه من غير جنس المُستثنى منه غالباً^(١)، فصِلَةُ البَعْضِيَّةِ بينهما منقطعةٌ، مع المحافظة على صِلَةٍ معنويَّةٍ تربطُ بينهما؛ حتّى يصحَّ أسلوب الاستثناء ، كقولك: وصلَ المسافرون إلّا أمتعتهم .
- وفائدةُ هذا الأسلوب الاستثنائي هو دَفْعُ تَوَهُّمِ وصول المسافرين مع أمتعتهم؛ استصْحاباً للأصلِ .
- **المُوجِبُ**: وهو أسلوب استثنائي خالٍ من النَّفي وشِبْهِهِ، أي: ما حَدَثَ فِعْلُهُ ووَقَعَ، كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرًا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْفَارِيسِ﴾ (الأعراف: ٨٣)
- **أَمَّا الْمَنفِيُّ**: فهو ما كان مُشْتَمِلاً على نَفْيٍ أو شِبْهِهِ، وسيأتي بيانهُ .

(١) " غالباً " قيدٌ يُتفادى به نوع من المنقطع إذا كانا من جنس واحد نحو: (جاءك بنوك إلّا بني زيد) .

ناصبُ المُسْتَشْنَى :

لِلنُّحَاةِ فِي نَاصِبِ الْمُسْتَشْنَى أَقْوَالٌ، أَشْهَرُهَا مَا يَأْتِي^(١):

١ - إِنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْفِعْلُ السَّابِقُ لِلأَدَاةِ بوساطة (إِلَّا) .

٢ - إِنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْفِعْلُ السَّابِقُ لِلأَدَاةِ وَحْدَهُ .

٣ - إِنَّ الْعَامِلَ هُوَ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ بِ(أَسْثَنِي) .

٤ - إِنَّ الْعَامِلَ هُوَ (إِلَّا) .

والأوّل هو المشهور بين النحاة، والرّابع اختيار ابن مالك، وتبعه ابنه فيه^(٢)،

ويُفْهَمُ رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ هَذَا مِنْ عِبَارَتَيْنِ لَهُ، وَهُمَا:

١ - قوله: (مَا اسْتَشْنَيْتُ إِلَّا) .

٢ - قوله: (وَأَلْغِ إِلَّا)، أَي: عَنْ الْعَمَلِ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْاِخْتِيَارُ يُفْهَمُ ضِمْنًا مِنْ عِبَارَتَيْهِ هَاتَيْنِ، فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِهِ تَصْرِيحًا فِي

كِتَابِهِ (التَّسْهِيلِ)^(٣) .

* * *

إِعْرَابُ الْمُسْتَشْنَى:

أَوَّلًا: الْمُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا):

أ - إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُوجِبًا، قَالَ:

مَا اسْتَشْنَيْتُ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ

.....

أَي: إِذَا كَانَ أَسْلُوبُ الِاسْتِثْنَاءِ بِ(إِلَّا) تَامًا مُوجِبًا، فَحُكْمُهُ النَّصْبُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ

مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ هَذَا شَرْطُ (الإيجاب) مَعَ التَّمَامِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْمُقَابَلَةِ الَّتِي أَشَارَ

(١) الكتاب ٣٣٠/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤، والخصائص ٢٧٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٠/١، وشرح المفصل ٧٦/٢ .

(٢) شرح ابن النازم ٢٩٢/ وفيه الاعتراضات المحتملة على رأييهما والردود عليها .

(٣) عن شرحه المسمّى شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلة ٤٩٩/١ .

إليها في الشطر الثاني من البيت نفسه، وهي حالة النفي، وشبهه؛ ففهم شرط الإيجاب للشطر الأول.

فحكم هذا المستثنى هو النصب بالأداة (إلا) كما يرى ابن مالك، سواء أكان متصلاً كما في الآية السابقة، أم منقطعاً، ومنه أحد القولين^(١) في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ (الكهف: ٥٠).

ومنه أيضاً قولك: وصل الحجاج إلا امتعتهم .

وكذلك سواء أكان متأخراً كما في الآية السابقة، أم متقدماً، نحو: قام إلا زيداً الرجال، وكذا حكمه النصب، سواء أكان المستثنى منه: مرفوعاً، كقوله تعالى:

﴿فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (البقرة: ٢٤٩)، أم منصوباً، كقوله تعالى: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ

وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَاتَهُ﴾ (العنكبوت: ٣٢)، أم مجروراً، كقولك: نظرت إلى الأماكن إلا مكاناً .

ومثله: سلمت على الطلاب إلا طالباً.

ب- إذا كان الكلام تاماً غير موجب، قال:

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي انْتِخِبَ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعَ

قلنا: إذا كان أسلوب الاستثناء (إلا) تاماً موجباً، تعين نصب المستثنى، وهو ما أشار إليه في صدر البيت الأول، وأكمل حديثه هنا في الشطر الثاني عن أسلوب الاستثناء إذا كان تاماً غير موجب، أي: التام المسبوق بنفي أو شبهه كالنهي، والاستفهام الإنكاري^(٢)، ويفهم قيد (التام) الذي لم يذكره هنا من استرسال حديثه بدءاً من الشطر الأول وتكملته في الشطر الثاني.

^(١) على مذهب من رأى أن إبليس لم يكن من الملائكة، وهناك من يرى أنه استثناء متصل لأنه كان من الملائكة (مشكل إعراب القرآن ٤٤/٢).

^(٢) الاستفهام الإنكاري هو الاستفهام المؤول بالنفي .

وأسلوب الاستثناء التام غير المؤجّب على نوعين:

أولهما: المتّصل .

والآخر: المنقطع .

فإن كان تاماً غير مؤجّب متّصلاً، جاز فيما بعد (إلا) إعرابان، وهما:

النّصب على الاستثناء:

ويُفهمُ هذا النّصب من عبارته (أُنْتَحِبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ)، فكلّمة (أُنْتَحِبَ) تدلُّ على أنّ هناك أكثر من حالة، ولا يوجد غيرُ الإِتْباعِ إلّا النّصب .

والإِتْباعُ للمُستثنى منه في رفعه، ونصبه، وجَرّه هو الحُكْمُ المُنتخَبُ، أي: المُختارُ، وهذا الإِتْباعُ عند البصريّين بدّلُ بعضٍ من المُستثنى منه، وعند الكوفيّين عَطَفُ نَسَقٍ^(١)، نحو:

ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ.

وما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا.

وما احتَفَيْتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ .

فَ(زيد) في هذه الأمثلة تابعٌ لِمَا قَبْلَ (إلا)، مع جواز النّصب على الاستثناء، وقد نصَّ ابنُ مالِكٍ على (النّفي وشبّهه) .

• فمثال المنفي^(٢) قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٦٦)، (برفع قليل) على الإِتْباع، أي: البدليّة من واو الجماعة في (فَعَلُوهُ)، وهو الوجه، مع

جواز النّصب أيضًا على الاستثناء، وقرأ به ابنُ عامرٍ، وعيسى بن عمر^(٣).

(١) (إلا) عند الكوفيين من حروف العطف في باب الاستثناء خاصّة بمنزلة (لا) العاطفة، لأنّ ما بعدها يخالف ما قبلها . (ينظر: شرح الرضى على الكافية ٩٦/٢، وحاشية الصبان ١٤٨/٢) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١، الكشف عن وجوه القراءات ٣٩٢/١، ومشكل إعراب القرآن ١٩٦/١، النشر ٢٥٠/٢ .

(٣) النشر ٢٩٠/٢، والإتحاف: ٢٥٩ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (النور: ٦)، (فَأَنْفُسُهُمْ) بِالرَّفْعِ، بَدَلٌ مِنْ (شُهَدَاءِ)، وَهُوَ اسْمٌ يَكُنْ مُؤَخَّرٌ، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

• مِثَالُ شِبْهِ النَّفْيِ: كَالنَّهْيِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنْ آيَلٍ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ﴾ (هود: ٨١) . فَقَدْ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِنِ الْعِلَاءِ، وَابْنُ كَثِيرٍ يَرْفَعُ (امْرَأَتَكَ)^(١)، عَلَى أَهْلِهَا بَدَلٌ مِنْ: (أَحَدٌ)، وَهُوَ الرَّاجِعُ كَمَا يَرَى ابْنُ مَالِكٍ، مَعَ جَوَازِ النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ لِسَائِرِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ.

وَالِاسْتِفْهَامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (الحجر: ٥٦)، (فَالضَّالُّونَ) بِالرَّفْعِ - وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجَمِيعِ - بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي: (يَقْنَطُ)، وَالْعَائِدِ عَلَى (مَنْ).

وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ^(٢) أَنَّهُ لَوْ قُرِئَ (الضَّالِّينَ) أَيُّ: بِالنَّصْبِ لَكَانَ جَائِزاً، وَلَكِنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَكُلٌّ مِنْ: (قَلِيلٌ، وَامْرَأَتُكَ، وَالضَّالُّونَ) بِالرَّفْعِ بَدَلٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٣)، وَعَظْفُ نَسَقٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، مَعَ جَوَازِ النَّصْبِ .
إِذَا ، فَمَا جَازَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَا يُعْكَسُ ذَلِكَ، وَالِإِتْبَاعُ هُوَ الْمُخْتَارُ، وَهَذَا هُوَ قَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ:

وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتِخَبَ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ،
.....

(١) أَشْكَلُ بَعْضِهِمْ اجْتِمَاعُ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ عَلَى الْوَجْهِ غَيْرِ الرَّاجِعِ وَجَعَلَهُ مُسْتَثْنَى مِنْ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ مُسْتَثْنَى مِنْ (أَحَدٍ)، يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢/٢٤، إِعْرَابُ النَّحَّاسِ ٢/٢٩٦، شَرْحُ الْمِفْصَلِ ٢/٨٢) .

(٢) مِنْهُمْ ابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى ٢٤٥/، وَشَرْحُ الْمِلْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ ٢/١٧٤ .

(٣) إِذَا تَعَدَّى الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ أَبْدَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ، نَحْوُ: (مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ) (فَزَيْدٌ) بَدَلٌ مِنْ (أَحَدٍ) الْمَجْرُورِ بِ(مِنْ) الزَّائِدَةِ .

ثم واصل ابن مالك حديثه فقال:

.....وَانْصَبْ مَا انْقَطَعَ وعن تميم فيه إبدالٌ وَقَعَ

أي: إذا كان الاستثناء تاماً غير مُوجِبٍ مُنْقَطِعاً، فالغالب فيه نَصَبٌ ما بعد (إلا) عند جمهور العرب؛ لِعَدَمِ جواز الإتيان على البدلية حقيقة؛ لأنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، أما بنو تميم فقد ورد في كلامهم أيضاً هذا الإتيان^(١).

ومن النَّصَبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (النساء: ١٥٧)، بنصب (إتباع)، مع أَنَّ الأسلوب مُنْقَطِعٌ؛ لأنَّ إِتِّبَاعَ الظَّنِّ ليس من جنس العِلْمِ^(٢)، فالحجازيون لا ينطقون بغير النَّصَبِ في هذا، وبه قُرِئَتِ الآيةُ الكريمةُ، أما بنو تميم فيرفعون على الإبدال أيضاً؛ فكأنهم يجعلون (إتباع الظن) عِلْمَ الذين وَصَفَتْهُمُ الآيةُ الكريمةُ؛ وعليه جاز عندهم (إلا أتباع) بالرفع، على أنه بدلٌ من محلِّ العِلْمِ^(٣) المجرور بِ(من) الرَّائِدَةِ.

ومن النَّصَبِ أيضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى﴾ (الليل: ١٩-٢٠)، فالقراءة المشهورة نصب (ابتغاء)، وأجاز بعضهم الرفع على البدلية من موضع نِعْمَةٍ^(٤)، بجعل الابتغاء نِعْمَةً هُمْ.

ومن هُجَّةِ تميم أيضاً قول الشاعر:

لَمْ يَغْذُهَا الرَّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ وَاسْتِجْزَارُهَا^(٥)

فأبدل (طري) من (الرسل)، مع كونه استثناءً مُنْقَطِعاً.

(١) بشرط إمكان تسليط العامل على المستثنى. وأنَّ لم يمكن تسليطه على المستثنى وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلّا ما نقص. فلا يقال: زاد النقص، ومنه: ما نفع زيد إلّا ما ضرّ، فلا يقال: نفع الضرر: فإذا وجد شرط جواز الإبدال وهو إمكان تسليط العامل جاز الإبدال، مع جواز النصب أيضاً.

(٢) الكتاب ٣١٩/٢.

(٣) محلّه الرفع على الابتداء (مشكل إعراب القرآن ٢١١/١).

(٤) إعراب ثلاثين سورة ١٣١/، ومشكل إعراب القرآن ٤٨٠/٢.

(٥) يصف الشاعر امرأة ذات غنى، فنفى عنها التغذي بالرسل أي: اللبن، ولا لحم الميسر الذي يطعم به الفقراء.

ومنه قول النابغة الذباني:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أَسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأَيَّاماً أَبَيَّنْهَا وَالنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ^(١)

بَنَصَب (الأواري) على الاستثناء المنقطع من (أحد) ؛ لأنه من غير جنسه،
وبرفعها على البدل من موضعه .

وَحَمَلَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ^(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، فَرَفَعَ لَفْظَ الْجَلَالَةِ مَعَ تَعَالِيهِ (تَعَالَى) أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنَ الْفَاعِلِ (مَنْ)، عَلَى وَفْقٍ لَهْجَةِ بَنِي تَمِيمٍ .
وَمِنْ أَقْوَالِ بَنِي تَمِيمٍ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ: مَا فِيهَا إِنْسَانٌ إِلَّا وَتَدَّ .
أَمَّا تَمَثِيلُ النَّحَاةِ الْمَشْهُورِ لِهَذَا الْأَسْلُوبِ فَهُوَ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، وَعَلَيْهِ يَجُوزُ
فِي (وَتَدَّ) وَ(حِمَارٍ) النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالِإِتْبَاعُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ .
وَمِثْلُهُ: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا الْحَيَامُ .

* * *

تَقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، قَالَ:

وَعَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

تَعَرَّضَ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْقَوْلِ لِلْأَسْلُوبِ الَّذِي يَتَقَدَّمُ فِيهِ الْمُسْتَشْنَى عَلَى
الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَيُرَدُّ عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: كَوْنُ الْكَلَامِ مُوجِبًا .
وَالْآخَرُ: كَوْنُ الْكَلَامِ عَيْرٍ مُوجِبٍ .

^(١) الأصيلان: تصغير الأصيل، والأواري: جمع آري، وهو الحبل الذي تُشَدُّ بِهِ الدابة، لأيا: بطنًا، ما أبيتها: ما أميزها،
والنؤي: حاجز حول الخباء، والمظلومة: الأرض التي حُفِرَ فِيهَا حَوْضٌ وَلَمْ تَسْتَحَقْ ذَلِكَ، والجلد: الأرض الصلبة .

^(٢) مشكل إعراب القرآن ١٥٣/٢، والكشاف للزمخشري ٢٠٦/٤، ويجوز أن يعرب (مَنْ) مفعولًا به ليعلم، والغيب بدل،
ولفظ الجلالة فاعل، ويكون تقدير الكلام لا يعلم الغيب إلا الله، ويصبح الاستثناء مفرغًا .

فإن كَانَ غيرَ مُوجِبٍ، فهو الذي عَنَاه في البيت السَّابِق، ومعناه: قد يَرِدُ غيرُ النَّصْبِ، أي: الإِتْبَاعُ في المُسْتَنَى السَّابِق للمُسْتَنَى مِنْهُ في أُسْلُوب النَّفْيِ، والمُخْتَارُ فيه النَّصْبُ على الاستثناء .

ومنْ هنا نعرفُ أَنَّ لهذا المُسْتَنَى المُتَقَدِّمَ وَجْهَيْنِ إعرَابِيَيْنِ، هُما:

١ - النَّصْبُ على الاستثناء:

وهو المُخْتَارُ؛ لأنَّه الفَصِيحُ الشَّائِعُ، وَمِنْهُ قولُ الشَّاعر:

ومالي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً ومالي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فَنُصِبَ المُسْتَنَى المُتَقَدِّمُ (آل)، وكذا (مَذْهَب) بِأُسْلُوبِ اسْتِثْنَائِيٍّ مَنُفِيٍّ، وأَصْلُ الكلام: ومالي شِيعَةً إِلَّا آلَ أَحْمَدَ، وَمِنْهُ أيضاً قولُ كَعْبِ بْنِ مالِك:

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُّ

فَنُصِبَ المُسْتَنَى المُتَقَدِّمُ (السُّيُوفُ)، وأَصْلُ الكلام: لَيْسَ وَزَرُّ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ.

٢ - الإِتْبَاعُ، وَمِنْهُ قول حَسَّان:

لَأَنْهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

عبارة: (لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ)، أُسْلُوبُ اسْتِثْنَاءٍ تَامٍّ غيرَ مُوجِبٍ، تقدَّم فيه

المُسْتَنَى (النَّبِيُّونَ) على المُسْتَنَى مِنْهُ (شَافِعُ)، فَرُفِعَ المُسْتَنَى في هذه الرِّوَايَةِ^(١) على البَدَلِيَّةِ من (شَافِعُ)، و(يَكُنْ) هنا تَامَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا النَّبِيُّونَ . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ^(٢) : مَالِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ .

وقيدُ ابنِ مالِك (في النَّفْيِ)؛ احترازٌ من أنْ يَكُونَ المُتَقَدِّمُ في أُسْلُوبِ مُوجِبٍ؛ وبهذا يتعيَّنُ نَصْبُهُ، وَمِنْهُ قولنا: قامَ إِلَّا خالداً الطُّلَّابُ، ف(خالداً) منصوب، ويمتنعُ إبداله؛ لِأَنَّ جَوَازَ الإِبْدَالِ يلزِمُ تأخُّرَ البَدَلِ؛ لكونه تابعاً للمبْدَل مِنْهُ، فهو كالصِّفَةِ التي لا تتقدَّمُ على مَوْصُوفِهَا، ولَمَّا بَطَلَ كونه بَدَلاً، تعيَّنَ النَّصْبُ على الاستثناء .

(١) للبيت رواية أخرى بنصب النبيين .

(٢) الكتاب ٣٣٧/٢ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

من هذا نعرف أن وُرُودَ وَجْهَيْنِ حال تقدّم المُستثنى خاصٌّ بالمنفَى من الكلام فحسب .

وعلى العموم فهو أسلوبٌ قليلُ الورد، وتُفهمُ هذه القلّة من قوله (قد يأتِي) .

* * *

ت - الاستثناء المُفرَّغ، قال:

وإن يُفَرِّغْ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا بَعْدُ، يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا

بعد تمام حديثه عن الاستثناء التام الذي بدأه بقوله: (ما اسْتَثْنَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ).
أردف الحديث عن الاستثناء المُفَرَّغ، فأفاد بما يأتي: إن فُرِّغَ العاملُ (إِلَّا) للعمل فيما بعدها، بعد حذف المُستثنى مِنْهُ، فحُكِّمَ ما بعد (إِلَّا) الإعرابيَّ حُكْمَ ما قُدِّرَتْ مَعَهُ (إِلَّا)، فتُعَرَّبُ بما يقتضيه العامل السابق لـ(إِلَّا) التي لا عملَ لها .
والتَّسميَةُ بـ(المُفَرَّغِ) مُتَأَنِّيَةٌ مِنْ تَفَرُّغٍ ما قبل (إِلَّا) للعمل فيما بعدها، وهو أسلوب استثنائي شكلاً لا حقيقةً؛ لِعَدَمِ وجود المُستثنى مِنْهُ، وإلغاء عملِ الأداة، وإعراب ما بعدها بحسب موقعه من الجملة قبل دخول أداة الاستثناء، وأغلبُ جُمَلٍ هذا النوع من الاستثناء جاءت بسياق النَّفي، وشَبَّهَهُ .

- فمّا جاء في سياق النَّفي قوله تعالى:

﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ (غافر: ٥٦).

﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ﴾ (آل عمران: ١٨٥).

﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ (البقرة: ٩٩).

﴿وَلَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الْأَضْمِرُوتُ﴾ (القصص: ٨٠).

﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَّةً ظَهَرًا﴾ (الكهف: ٢٢).

فـ(كِبْرُ): مبتدأ، و(متاع): خبر، و(الفاسيقون): فاعل، و(الصّابرون): نائب فاعل، و(مرأ): مفعول مطلق.....

- وَمَا جَاءَ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ (النساء: ١٧١). ﴿وَلَا تَجِدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: ٤٦) .
 (فَالْحَقُّ): مفعول به، و(بِالَّتِي): جازٌّ واسمٌ في محلِّ جرٍّ .
 وَمَا جَاءَ فِي سِيَاقِ الاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الأنعام: ٤٧) . ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ (الإسراء: ٩٣) .
 (الْقَوْمُ): نائبُ فاعلٍ، و(بَشَرًا): خبر كان .

فائدة :

هذا النَّوعُ مِنَ التَّرَاكِبِ الَّتِي اصْطَلَحَ عَلَيْهَا النُّحَاةُ بِالِاسْتِثْنَاءِ الْمُفْرَغِ، لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ حَقِيقَةً؛ لِقُدْرَانِهَا أَحَدَ أَرْكَانِ الْإِسْتِثْنَاءِ (الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ)، وَهُوَ فِي عُمُومِهِ أَقْرَبُ إِلَى أَسَالِيبِ الْحَضَرِ وَالتَّوَكِيدِ، وَالْأَدَاةُ فِيهِ هِيَ لِلْحَضَرِ، لَا لِلِاسْتِثْنَاءِ .
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنَزِّلَ نُورَهُ﴾ ^(١) (التوبة: ٣٢).
 قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّهَا بِمَعْنَى: لَا يُرِيدُ اللَّهُ إِلَّا إِمَامَ نُورِهِ .
 وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ:
 وَالْعَفْوُ إِلَّا عَنِ الْأَكْفَاءِ مَكْرَمَةٌ مِنْ قَالَ غَيْرَ الَّذِي قَدْ قُلْتُهُ كَذِبًا
 فَمِثْلُ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ الْفَصِيحَةِ تُوجِبُ إِعَادَةَ النَّظَرِ فِي مَسْأَلَةِ تَقْيِيدِ أَسْلُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُفْرَغِ بِالتَّنْفِي وَشَبْهِهِ .

* * *

^(١) وكذا في البقرة: ٤٥، والأنفال: ١٦، ويوسف: ٦٦، والحج: ٦٥، المؤمنون: ٥-٦ .

تكرار (إلا): قال:

وَأَلْعَ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ، كـ (لا) تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
وَأِنْ تُكْرَرُ (لا) لِتَوْكِيدٍ فَمَعٌ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِلَا اسْتِثْنَاءٍ
وَدُونَ تَفْرِيعٍ: مَعَ التَّقْدِيمِ وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ، وَجِءَ بِوَاحِدٍ
كَ (لَمْ يَفْعُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَيَّ) وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

تُكْرَرُ (إِلَّا) فِي أَسْلُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَمْرَيْنِ، وَهُمَا: تَكَرُّرٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَتَكَرُّرٌ لغيره،
وبياهما هو:

١- التَّكَرُّرُ لِلتَّوْكِيدِ ، قال:

وَأَلْعَ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ، كـ (لا) تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

أي: قَدْ تُكْرَرُ (إِلَّا) قَصْدُ التَّوْكِيدِ، وَالْمُؤَكَّدَةُ: هِيَ الَّتِي يَصَحُّ طَرَحُهَا،
وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ؛ لِيَكُونَ مَا بَعْدَهَا تَابِعًا لِمَا بَعْدَ (إِلَّا) السَّابِقَةِ
لَهَا، فَهِيَ غَيْرُ عَامِلَةٍ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُفِدْ غَيْرَ تَوْكِيدِ الْأُولَى.
- فما بعدها يكون تابعاً لما بعد (إِلَّا) الأولى:

● إِمَّا عَلَى سَبِيلِ (الْبَدَلِ) إِنْ تَوَافَقَا فِي الْمَعْنَى^(١)، كَقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا..... لا

فَ(الْفَتَى) مُسْتَثْنَى مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِ(الباءِ)، وَ(إِلَّا) الثَّانِيَةُ مُؤَكَّدَةٌ لَا عَمَلُ لَهَا،
وَ(الْعَلَا) بَدَلٌ مِنَ (الْفَتَى)؛ لِأَنَّهُمَا لِمُسَمًّى وَاحِدٍ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا
الْفَتَى الْعَلَا .

● وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ (الْعَطْفِ) إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَعْنَى وَتَغَايَرَا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

^(١) أي: متفق مع ما قبله في المعنى والمدلول على الرغم من اختلاف الألفاظ .

لَا يَمْنَحُ النَّفْسَ مَا تَرْجُوهُ مِنْ أَرْبٍ إِلَّا الطُّمُوحُ وَإِلَّا الْجَدُّ وَالْعَمَلُ
فَ(إِلَّا) مكررة بعد عاطف؛ وبهذا تكون:

الواو: عاطفة

وإِلَّا: ملغاة لا عمل لها، والجدُّ: معطوف على الطُّمُوح، وتقدير الكلام: إِلَّا الطُّمُوحُ
والجدُّ .

ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا ؟

وتقدير الكلام: هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا .
ومنه قولنا: دَخَلَ الطُّلَابُ إِلَّا سَعِيداً وَإِلَّا خَالِداً، أَي: دَخَلَ الطُّلَابُ إِلَّا
سَعِيداً وَخَالِداً.

وقد اجْتَمَعَ البدل، والعطف، في قول الرّاجز:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ

إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ^(١)

فتكررت (إِلَّا)، والأولى ملغاة؛ لأنَّ الأسلوب مُفَرَّغٌ .

و(عَمَلُهُ): مبتدأ مُؤَخَّرٌ، للخبر المُتَقَدِّم (لَكَ) .

و(إِلَّا) الثانية: مُؤَكِّدة للتي قبلها .

و(رَسِيمُهُ): بدلٌ من (عَمَلُهُ) ؛ لأنَّهما مُتَوَافِقَانِ فِي الْمَعْنَى .

و(إِلَّا) الثالثة: مُؤَكِّدة .

و(رَمْلُهُ): معطوف على (رَسِيمُهُ)، لأنَّهما مُخْتَلِفَانِ فِي الْمَعْنَى .

^(١) الكتاب ٣٤١/٢، (شيخك) تروي أيضاً: شنجك بالنون والجيم وهما بمعنى الجمل، والرسيم والرمل: ضربان من سير الإبل، وهو مثل يضرب للرجل الكبير الذي لا يصلح أن يكلف إلّا بما كان قد اعتاده، وقدر عليه قبل هرمه .

٢- التَّكْرَارُ لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ:

تحدّث ابنُ مالك عن هذا النَّوع في خمسةِ أبياتٍ، وهو تكررٌ يعني به استثناءٌ بعد استثناءٍ، فإذا أُسْقِطَتْ (إِلَّا) اختلَّ المعنى، وله حالات:

• أُولَاهَا: تكرر (إِلَّا) في أسلوب الاستثناء المُفَرَّغ، قال:

وإنْ تُكْرَرْ (إِلَّا) لِتَوْكِيدٍ، فَمَعَ تَفْرِيعُ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعٍ
فِي وَاحِدٍ مِّمَّا بِلَا اسْتِثْنَاءٍ وَلَيْسَ عَنْ نَصَبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

أي: إذا تكررَت (إِلَّا) لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ^(١)، فَلَا يَحُلُو أَنْ يَكُونَ الْأَسْلُوبُ مُفَرَّغاً أَوْ تَاماً، فَمَعَ الْأَسْلُوبُ الْمُفَرَّغُ يُتْرَكُ الْعَامِلُ يُؤَثَّرُ فِي أَحَدِ الْمُسْتَثْنَيْنِ أَوْ الْمُسْتَثْنِيَّاتِ عَلَى وَفْقِ مَا يُطْلَبُ مِنْ رَفْعٍ، أَوْ نَصَبٍ، أَوْ جَرٍّ، وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ نَصَباً لَا غِنَى عَنْهُ .

تقول: مَا قَامَ إِلَّا عَلَيَّ، إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا خَالِدًا، رُفِعَ (عَلَيَّ) بِالْفِعْلِ، وَنُصِبَ الْمُتَبَقِّي عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِمُحَمَّدٍ، إِلَّا سَعِيدًا إِلَّا خَالِدًا، جُرَّ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلُ بِالْحَرْفِ، وَنُصِبَ مَا سِوَاهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَلَمْ يُحَدِّدِ ابْنُ مَالِكٍ تَأْثِيرَ الْعَامِلِ فِي مَعْمُولٍ مَعَيَّنٍ، بَلْ تَرَكَ الْأَمْرَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، أَي: يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ بِأَيٍّ مِنَ الْمُسْتَثْنِيَّاتِ، وَلَكِنَّ الْعَمَلَ فِي الْأَوَّلِ أَوْلَى عِنْدَ النُّحَاةِ .

* * *

• وَثَانِيهَا: تكرر (إِلَّا) فِي غَيْرِ الْأَسْلُوبِ الْمُفَرَّغِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أ- تكررٌ مَعَ تَقْدُّمِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، قَالَ:

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُّمِ نَصَبُ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمِ

^(١) أي: فِي غَيْرِ بَابِي الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: إذا كُرِّرَتْ (إِلَّا) لِعَيْرِ توكيدٍ في أسلوبٍ غَيْرِ مُقَرَّغٍ، تامٍّ، مع تقدُّمِ المستثنى على المستثنى منه، وجب نَصْبُ المُسْتَثْنِيَّاتِ كُلِّهَا، ولم يُحَدِّدْ ابنُ مالِكٍ نوعَ الأسلوب من حيث كَوْنُهُ مُوجِبًا أو منفيًا.

ومنه قولك: قامَ إِلَّا عَلِيًّا، إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ.

وما قامَ إِلَّا عَلِيًّا، إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ.

والذي يُوَضِّحُ هذا النَّصْبَ قولُ الكُمَيْتِ^(١) :

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ

فقد كرّر الشاعر المُسْتَثْنَى مع التقديم في عَجَزِ البيتِ مَرَّةً بـ(إِلَّا)، ومَرَّةً بـ(غَيْرِ)، وتقدير كلامه: (وما لي ناصرٌ إِلَّا اللهُ غَيْرُكَ)، وحقُّ لفظ الجلالة الرَّفْعُ ؛ لأنَّه بدلٌ من (ناصر) المرفوع، ولما قُدِّمَ لفظُ الجلالة، والمُستثنى الآخر (غَيْرُكَ) على المُستثنى مِنْهُ (ناصرٌ)، وجب نَصْبُهُمَا .

* * *

ب- تَكَرَّارُ (إِلَّا) مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ المُسْتَثْنَى، قال:

وَانْصَبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا، كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
(كَلِمَةُ) لَمْ يَفُؤُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلِيٍّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أي: إذا كُرِّرَتْ (إِلَّا) لِعَيْرِ توكيدٍ في أسلوب تامٍّ مع تأخُّرِ المُسْتَثْنَى عن المُستثنى مِنْهُ، فلا يَحُلُو الكلامُ من أن يكونَ مُوجِبًا، أو غَيْرَ مُوجِبٍ .

فإن كانَ مُوجِبًا نَصَبَتِ المُسْتَثْنِيَّاتُ كُلُّهَا، نحو: (قامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَلِيًّا، إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا خَالِدًا)، وإن كانَ غَيْرَ مُوجِبٍ وهو ما قَصَدَهُ ابنُ مالِكٍ في البيتين السَّابِقَيْنِ عُمَلِ أَحَدُ المُسْتَثْنِيَّاتِ بما كانَ يُعَامَلُ به، لو لم تَتَكَرَّرْ (إِلَّا)^(٢)، ونَصِبَ ما سِوَاهُ. تقول: ما قامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَلِيًّا، إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا خَالِدًا .

(١) الكتاب ٣٣٩/٢.

(٢) ويستحقُّ الإتيانَ أو النصب، لأنَّ أسلوبه تام منفي.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَيَرْفَعُ لَفْظُ (عَلِيٍّ) عَلَى الْإِتْبَاعِ لِمَا قَبْلَهُ عَلَى وَفْقِ الرَّأْيِ الْمُتَخَبِّ، وَتُنْصَبُ
الْمُسْتَثْنَايَا الْبَاقِيَّةُ، وَمِثْلُ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ: لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٍّ .
فَيَجُوزُ فِي (امْرِي) الرَّفْعُ عَلَى الْإِتْبَاعِ لَضَمِيرِ (يَفُوا)، وَهُوَ الرَّأْيُ الْمُخْتَارُ، أَوْ
النَّصَبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ تَامٌّ غَيْرُ مُوجِبٍ .

أَمَّا لَفْظُ (عَلِيٍّ) فِي مِثَالِ ابْنِ مَالِكٍ فَحُكْمُهُ النَّصَبُ، فَأَصْلُ قَوْلِهِ هُوَ:

..... لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيًّا

وَلَكِنَّهُ وَقَفَ عَلَى لَفْظِ (عَلِيٍّ) بِالسَّكُونِ عَلَى وَفْقِ لَهْجَةِ (قَبِيلَةِ رِبْعَةٍ) الَّتِي
تَحْذِفُ تَنْوِينَ الْمَنْصُوبِ عِنْدَ الْوَقْفِ^(١)، وَأَمَّا مُرَادُهُ مِنْ قَوْلِهِ:

..... كَ(لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٍّ)

وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

فَهُوَ أَنَّ مَا يَتَكَرَّرُ مِنَ الْمُسْتَثْنَايَا فِي غَيْرِ التَّوَكِيدِ، فَحُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ
الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ، فَيُثَبِّتُ لَهُ مَا ثَبَتَ لِلأَوَّلِ مِنْ حُكْمٍ، أَيْ: الدُّخُولُ فِي الْحُكْمِ إِنْ
كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مَنْفِيًّا، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَلِيٍّ، إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا خَالِدًا، فَجَمِيعُ
الْمُسْتَثْنَايَا دَاخِلَةٌ فِي حُكْمِ الْقِيَامِ .

وَكَذَا الْخُرُوجُ مِنَ الْحُكْمِ إِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُوجِبًا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَلِيًّا، إِلَّا
زَيْدًا، إِلَّا خَالِدًا، فَجَمِيعُ الْمُسْتَثْنَايَا خَارِجَةٌ عَنْ حُكْمِ الْقِيَامِ .

* * *

وَمِنْخْتَصَرُ حُكْمِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) الْمَكْرَرَةِ هُوَ:

١ - إِذَا تَكَرَّرَتْ لِلتَّوَكِيدِ أَلْغِيَ عَمَلُ الثَّانِيَةِ، وَأُعْرِبَ مَا بَعْدَهَا بَدَلًا، أَوْ مَعْطُوفًا مَعَ
حَرْفِ الْعَطْفِ .

٢ - إِذَا تَكَرَّرَتْ لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ:

(١) وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ فِي بَابِ الْعَلَمِ: (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- مع الْمُفَرَّغِ يُعامل أَحَدَ المُسْتَشْنِياتِ بحسبِ حاجةِ العاملِ الذي قبل (إِلَّا) الأولى، وتُنصَبُ المُسْتَشْنِياتُ الأُخْرَى.

ب- مع التَّامِّ وتَقْدُمُ المُسْتَشْنِياتُ، تُنصَبُ المُسْتَشْنِياتُ كُلُّهَا، ومع تأخُّرِ تُنصَبُ المُسْتَشْنِياتُ كُلُّهَا مع المُوجِبِ، ويُعامل أحدهما كما لو كان مُنفَرِداً، ويُنصَبُ ما سواه مع غير المُوجِبِ .

* * *

حَمَلُ (إِلَّا) على (غَيْرِ) ^(١)؛ لِلْوَصْفِ بِهَا:

قَدْ تَخْرُجُ (إِلَّا) عن حَرْفَيْتِهَا، وعن كَوْنِهَا أَدَاءً للاستثناء؛ لتكونَ بمعنى (غَيْرِ)، وتُسْتَعْمَلُ استعمالَهَا في الوَصْفِيَّةِ ، ويكون إعرابُ ما بعدها تابعاً لإعرابِ ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢):

ف(إِلَّا) هنا لَيْسَتْ للاستثناء؛ لِفَسَادِ المعنى مع الاستثناء، فالْمَعْنَى مَعَهُ هو: لو كان فيهما آلهةٌ لَيْسَ فِيهِمُ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ؛ وهذا يعني: أَنَّهُ لو كان معها اللَّهُ لَمْ تَفْسُدَا، وهو باطل؛ لِإِثْبَاتِ آلهةٍ مع اللَّهِ، ومع بُطْلَانِ هذا التَّقْدِيرِ، تكون (إِلَّا) بمعنى (غَيْرِ)، ويكونُ قَوْلُهُ تعالى: (إِلَّا اللَّهُ) مَعاً صِفَةً لِلآلهةِ؛ وبذلك يكون الْمَعْنَى: لو كان فيهما آلهةٌ غَيْرُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا، وهو الصَّحِيحُ، ومنه قولُ ذي الرُّمَّةِ:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا ^(٢)

فالشَّاعِرُ وصف الأصوات بقوله: (إِلَّا بُغَامُهَا)، والتَّقْدِيرُ: قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ غَيْرُ ^(٣) بُغَامِهَا، فَ(إِلَّا) وَقَعَتْ مَوْجَعٌ (غير) ، ومنه أيضاً قولُ عَمْرِو بنِ مَعْدِي كَرَب:

^(١) الكتاب ٣٣٢/٢، وإعراب النحاس ٦٧/٣ ومشكل إعراب القرآن ٨٢/٢.

^(٢) الكتاب ٣٣٢/٢، والشاعر يذكر ناقةً أناخها في فلاة لا يسمع فيها صوت إلّا صوت هذه الناقة، والبلدة الأولى: ما يقع على الأرض من صدر الناقة إذا بركت، والبلدة الثانية: الفلاة. والبغام صوت الطي استعاره الشاعر للناقة

^(٣) (غير) هنا ليست للاستثناء، تراجع (إلّا) الوصفية والاختلاف فيها (في شرح المفصل ٩٠/٢ وهمع الهوامع للسيوطي ٢٢٩/١).

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
وَالْتَّقْدِيرُ: وَكُلُّ أَخٍ (غَيْرُ الْفَرَقْدَيْنِ) مُفَارِقُهُ أَخُوهُ .

* * *

ثانياً: المُسْتَشْنَى بِـ (غَيْرٍ) وَ (سَوَى)، قال:

وَاسْتَشْنَى مَجْرُوراً بِـ (غَيْرٍ) مُعْرَباً بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِـ (إِلَّا) نُسَبّاً
وَلـ (سَوَى، سَوَى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لـ (غَيْرٍ) جُعَلَا

(غَيْرٍ) وَ (سَوَى): اسْمَانِ قَدْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِحَسَبِ الْبَيَانِ الْآتِي:

١ - غَيْرُ:

- أَصْلُ (غَيْرٍ) أَنْ يُوصَفَ بِهَا^(١)، وَتَكُونُ تَابِعَةً لِلْمَوْصُوفِ:

- إِمَّا نَكْرَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَعْمَلْ صَاحِبًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (فاطر: ٣٧).
- فـ (غَيْرٍ) صِفَةٌ لِـ (صَالِحًا) .

وَقَوْلُ الشَّمَاخِ:

وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لَوْصَلِ خَلِيلٍ صَارِمٍ أَوْ مَعَارِزٍ^(٢)

فـ (غَيْرٍ) صِفَةٌ لِـ (كُلِّ)، وَ (صَارِمٍ): خَبَرُهَا .

- وَإِمَّا مَعْرِفَةً كَالنَّكْرَةِ^(٣)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاحة: ٧)، فـ (غَيْرٍ) مَجْرُورَةٌ صِفَةٌ لِـ (الَّذِينَ)، وَهُمْ جِنْسٌ لَا قَوْمٌ
بَأَعْيَانِهِمْ، وَالْجِنْسُ قَرِيبٌ مِنَ النَّكْرَةِ، وَاسْمُ الْمَوْصُولِ مُبْهَمٌ مِنْ غَيْرِ صِلَتِهِ .

وَ (غَيْرٍ) فِي عُمُومِهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ مَجْرُورَهَا مُغَايِرٌ، وَتُخَالَفٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي الْحُكْمِ
الَّذِي يَنْبَغُ لَهُ إِبْجَابًا أَوْ سَلْبًا.

^(١) فِي حَالَةِ عَدَمِ صَحَّةِ وَضْعِ (إِلَّا) مَوْضِعَهَا .

^(٢) أَي: كُلُّ خَلِيلٍ لَا يَهْضُمُ نَفْسَهُ مِنْ أَجْلِ خَلِيلِهِ فَهُوَ قَاطِعٌ لَوْصَلِهِ، أَوْ مَنْقُبُضٌ عَنْهُ .

^(٣) أَمَّا بِالرَّفْعِ فَعَلَى النِّعَةِ لِلْقَاعِدِينَ (إِعْرَابُ النُّحَاسِ ٤٨٣/١) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَقَدْ تَتَضَمَّنُ (غَيْرُ) مَعْنَى (إِلَّا) فَيُسْتَشْنَى بِهَا اسْمٌ مَفْرُودٌ، مجرور بالإضافة إليها دائماً، وهذا هو المراد من قوله:

وَاسْتَشْنَى مَجْرُوراً بِ(غَيْرِ)

أي: استثنى بكلمة (غَيْرِ) اسماً مجروراً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (النساء: ٩٥)، ف(غَيْرُ) صفة، و(أولي) مجرور بالإضافة إلى غَيْر .

● أما إعراب (غَيْرِ) نفسها، فقد أوضحه بقوله:

.....مُعَرَّباً بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا) نُسَبّاً

أي: تُعَرَّبُ (غَيْرُ) نفسها، بما يستحقه المُسْتَشْنَى بِ(إِلَّا)، وبالأسلوب نفسه^(١)؛ وذلك لأنَّ (إِلَّا) حرفٌ لا يعمل فيه عاملٌ، وما قبلها مُقتَضٍ لِمَا بعدها؛ فتخطى عملٌ ما قبلها إلى ما بعدها، فعَمِلَ فيه، نحو: ما قام إلا زيدٌ، فعَمِلَ الفعلُ (قامَ) في (زيد) الواقع بعد (إِلَّا) .

أما (غَيْرُ) فهو اسمٌ تعمل فيه العوامل، وما بعدها لا يَعْمَلُ فيه سِوَاهَا؛ لأنَّ إضافتها إليه لازمةٌ؛ فصار الإعرابُ الواجبُ للاسم الواقع بعد (إِلَّا) حاصلاً في (غَيْرِ) نفسها^(٢)، مِنْ حَيْثُ:

أ- وجوبُ النَّصْبِ عَلَى الاستثناءِ، إذا كان الكلامُ تامّاً مُثَبَّتاً، في نحو: قامَ القَوْمُ (غَيْرِ) خالدٍ، كما تقول: قامَ القَوْمُ إلا خالداً، وكذا في المنقطع عند أغلب العرب، نحو: جاءَ الحُجَّاجُ غَيْرَ أمتعتهم .

ب- جوازُ النَّصْبِ عَلَى الاستثناءِ، والإتباعِ عَلَى البدليَّةِ، إذا كان الكلامُ تامّاً غيرَ مُوجِبٍ، كما تقول: ما حَضَرَ الطُّلَّابُ (غَيْرِ) زيدٍ، أو غيرُ زيدٍ، وما حَضَرَ الطُّلَّابُ إلا زيداً، أو إلا زيدٌ .

(١) شرط ألا تكون نعتاً فتعرب تابِعاً للمنعوت .

(٢) شرح المفصل ٨٧/٢ .

ومنه قولُ عمرو بنِ الأيهم:

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرَ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

فيحوز في (عَيَّر) أمران: النَّصَبُ على الاستثناء، والرَّفْعُ على البدل من: (عتاب).

ت - الإعرابُ بحسبِ ما يقتضيه الموقع الإعرابي، إذا كان الاستثناء مُفَرَّغاً،
نحو: لا يَنْفَعُ الْمَرْءَ غَيْرُ عَمَلِهِ. وما أَتْبَعَ غَيْرَ الْحَقِّ، وما مَرَّزْتُ بَعِيرَ زَيْدٍ، ف(غَيْر) في الجملة الأولى: (فاعل)، وفي الثانية: (مفعول به)، وفي الثالثة: (اسم مجرور).

* * *

فائدة:

أ - قَدْ يُحْذَفُ الْمُسْتَشْنَى تَخْفِيفاً بَعْدَ (إِلَّا) و(غَيْر)، بِشَرْطِ كَوْنِهِمَا بَعْدَ (لَيْسَ)،

مع وضوح المعنى لدى المُخاطَب، تقول:

جاءني زيدٌ لَيْسَ إِلَّا.

وجاءني زيدٌ لَيْسَ غَيْرُ.

وقد كَثُرَتِ الآراءُ في حركةِ (عَيَّر)، أبرزُها البناءُ على الضَّمِّ، على أنَّها خبرٌ (ليس)، والاسمُ محذوفٌ، والتقدير: ليس الجائي غيره (بالنَّصَبِ)، ولما حُذِفَ مِنْهَا ما أُضِيفَتْ إليه قُطِعَتْ عن الإضافة، وُئِنِّيتْ على الضَّمِّ؛ تشبيهاً لها ببناء (قَبْلُ)، وبعْدُ) إذا قُطِعَا عن الإضافة^(١).

ب - وَقَدْ تَفِيدُ (بَيِّدَ) مَعْنَى غَيْرٍ^(٢) فِي أَسْلُوبِ شِبْهِ اسْتِثْنَائِي .

^(١) شرح المفصل ٩٦/٢، وشرح الرضي ١٣٤/٢

^(٢) ممَّا يَقْرَبُ مِنْ أَسْلُوبِ الِاسْتِثْنَاءِ تَرْكِيبُ (بَيِّدَ) وَمَا تَضَافُ إِلَيْهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ كَثِيرُ الْمَالِ بَيِّدٌ أَنَّهُ بَخِيلٌ . ف (بَيِّدَ) اسْمٌ مَنْصُوبٌ مضافٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ بَعْدَهَا . . وَهِيَ فِي مَعْنَى (غَيْرِ) فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ، وَفِي قَوْلِهِ (ﷺ): (نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيِّدٌ أَنَّهُمْ أَتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُنَا). وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى (غَيْرِ) أَوْ بِمَعْنَى (مَنْ أَجَلُ) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ (ﷺ) (أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيِّدٌ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ).

٢- سَوَى، قال:

وَلِ (سَوَى، سَوَى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِ (غَيْرِ) جُعَلَا
وَأَسْتَتْنِ نَاصِبًا بِ (لَيْسَ وَخَلَا) وَبِ (عَدَا) وَبِ (يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ، إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) انْصَبْ، وَانْجَرَّزْ قَدْ يَرِدْ

أي: إذا تماثلَ لفظُ (سَوَى) مع لفظِ (غَيْرِ) في المعنى والإعراب، نحو: قَامُوا سَوَاكَ، وَقَامُوا غَيْرَكَ، والمعنى واحد، فَيُسْتَتْنِ بِهَا كَمَا يُسْتَتْنِ بِ (غَيْرِ).

وفي (سَوَى) ثلاثُ صَيَغٍ لُغَوِيَّةٍ، وهي:

سَوَى: بِكَسْرِ السَّيْنِ، وَالْقَصْرِ، وهي الأشهر.

وسَوَى: بِضَمِّ السَّيْنِ، وَالْقَصْرِ.

وسَوَاء: بِفَتْحِ السَّيْنِ، وَالْمَدِّ.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالك أَنَّهُ يُسْتَتْنِ بِهَذِهِ الصَّيَغِ جَمِيعًا، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّأْيَ الْأَصَحَّ عِنْدَهُ، وَهُوَ إِبْثَاتُ لِ (سَوَى) مَا ذَكَرَهُ لِ (غَيْرِ)، فِي أَسْلُوبِ الِاسْتِثْنَاءِ، فَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ دَائِمًا.

أَمَّا هِيَ ذَاتُهَا، فَتُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي إِعْرَابِ (غَيْرِ)^(١):
مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ النَّصْبِ، إِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ تَأْمًا مُوْجِبًا مُتَّصِلًا، نَحْوُ: حَضَرَتْ
النِّسَاءُ سِوَى فَاطِمَةَ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ، إِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ تَأْمًا غَيْرَ مُوْجِبٍ، نَحْوُ:
مَا حَضَرَتْ الطَّالِبَاتُ سِوَى فَاطِمَةَ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الإِعْرَابُ بِحَسَبِ الْمَوْقِعِ، إِذَا كَانَ
الِاسْتِثْنَاءُ مُفَرَّغًا، نَحْوُ: مَا قَامَ سِوَى زَيْدٍ، بِالرَّفْعِ الْمُقَدَّرِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَمَا رَأَيْتُ
سِوَى زَيْدٍ، بِالنَّصْبِ الْمُقَدَّرِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

^(١) تَفْتَرِقُ سَوَى عَنْ غَيْرِ، بِأُمُورٍ مِنْهَا:

أ- أَنَّهُ الْمُسْتَتْنِ بِغَيْرِ قَدْ يَحْذَفُ إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى، بِخِلَافِ (سَوَى).

ب- أَنَّهُ (سَوَى) تَقَعُ صِلَةٌ لِلْمَوْصُولِ وَحْدَهَا، بِخِلَافِ (غَيْرِ).

ت- أَنَّهُ (سَوَى) قَدْ لَا يَصِحُّ وَقُوعُهَا مَوْقِعَ غَيْرِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَزَلَفْتُمُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ (ق: ٣١)، فَفِي مِثْلِ هَذَا الْأَسْلُوبِ لَا يَصِحُّ حُلُولُ (سَوَى) مَحَلَّ (غَيْرِ).

ومنه أيضا كلام ابن مالك نفسه في باب العلم:

وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا

.....

إِذْ جَعَلَ (سَوَى) مَفْعُولًا مُقَدَّمًا لِلْفِعْلِ (صَحَبَ) .

وَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ ابْنِ مَالِكٍ (عَلَى الْأَصَحِّ) مِنْ قَوْلِهِ:

عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَمْ (غَيْرِ) جُعِلَا

.....

أَنَّ هُنَاكَ رَأْيًا آخَرَ فِي إِعْرَابِ (سَوَى) الِاسْتِثْنَائِيَّةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَسَيَبُوه وَجْمُهُورِ
الْبَصْرِيِّينَ يَرَوْنَ أَنَّ (سَوَى) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَائِيَّةِ، وَلَا تَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ
إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ^(١).

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) فَقَدْ أَجَازُوا خُرُوجَهَا عَنْ الظَّرْفِيَّةِ، وَالتَّصَرُّفِ
فِيهَا رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَجَرًّا كـ (غَيْرِ)؛ وَذَلِكَ لَخُرُوجِهَا عَنْ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَى مَعْنَى
الِاسْتِثْنَاءِ .

وَمِنْ شَوَاهِدِ تَصَرُّفِ (سَوَى): اسْتِعْمَالُهَا مُبْتَدَأً فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَدِينِيِّ:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ^(٣) بَائِعُهَا، وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وَاسْتِعْمَالُهَا فَاعِلًا فِي قَوْلِ الْفَنَدِ الرِّمَانِيِّ:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَا

نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: أَتَانِي سِوَاكَ^(٤) .

وَاسْتِعْمَالُهَا اسْمًا لِ(أَنَّ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

^(١) الكتاب ٣١/١، ٤٠٧، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣١٣/١، وشرح المفصل ٤٤/٢، ٨٤ والبصريون يرون أنَّ الأصل في

(سَوَى) أَنَّهَا صِفَةُ ظَرْفٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ (طه: ٥٨)، وَالْأَوَّلَى فِي صِفَاتِ الظُرُوفِ إِذَا حُذِفَتْ مَوْصُوفَاتُهَا
النَّصْبُ .

^(٢) شرح الرضيِّ على الكافية ١٣٢/٢، والانصاف ٢٩٤/١ . وَمِنْ الْبَصْرِيِّينَ الرِّمَانِيُّ وَأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ (هَمْعُ الْهَوَامِعِ
٢٠٢/١) .

^(٣) وَيَحْتَمِلُ فِيهَا كَوْنَهَا خَبَرًا مُقَدَّمًا .

^(٤) حِكَاةُ الْفَرَاءِ كَمَا فِي (شرح المرادي ١١٨/٢) .

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤْمِلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى
واستعمالها مجرورةً بالإضافة في قول الشاعر:

ذِكْرُكَ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارِفٌ عَنْ فَوَادِكِ الْعَفَلَاتِ
وكذا مجرورةً بالحرف في قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا
مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا) .

* * *

ولهذه الشواهد^(١)؛ ولأنها قد تكون بمعنى (غير) رأى ابن مالك أن (الأصح) في (سِوَى) هو عدم الملازمة للنصب على الظرفية، بل إنها قد تفارق ذلك، وتُستعمل استعمال (غير) .

ثالثاً: المُستثنى بِ(لَيْسَ) و(لَا يَكُونُ)، قال:

وَاسْتَشْنِ نَاصِباً بِ(لَيْسَ)..... وَبِ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

(ليس) و(لا يكون) فعلان ناقضان رافعان لاسميها وناصبان لحبريهما، فقد يُستعملان بصيغتيهما أيضاً أدائي استثناء في وسط الكلام في أسلوب استثنائي تام، مُتَّصِلٌ، مُوجِبٌ أَوْ مُنْفِي، فَيُضْمَرُ اسْمُ كُلِّ مِنْهُمَا وَجوباً^(٢)، ويكون المُستثنى خَبَرُهُمَا منصوباً، وهذا التركيب أخرجَهُمَا عن أَصْلِيهِمَا؛ لَأَنَّ الاسْمَ لَوْ ظَهَرَ لَمَّا كَانَ هُنَاكَ استثناءً .

فَمِنْ شَوَاهِدِ (لَيْسَ) فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ: قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي حَدِيثِ حُكْمِ الذَّبَائِحِ: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ) .
فَ(السِّنَّ) خَبَرٌ لَيْسَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ (فَاعِلٌ أَنْهَرَ)، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجوباً عَائِداً عَلَى بَعْضِهَا الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) .

^(١) مثل هذه الشواهد الشعرية عند سيبويه من الضرورات الشعرية، أما المنشور فهو، عنده من الشاذ (الكتاب ٣٢/١، ٤٠٧، وشرح الرضي على الكافية ١٣٣/٢) .

^(٢) يضمّر الاسم بعدهما، لأنهما حُجِلَا عَلَى (إِلَّا) الاستثنائية، فكما لا يكون بعدها إلا اسم واحد، فكذلك لا يكون بعدهما إلا اسم واحد .

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ): (يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ) ^(١).
وتقول: قَامَ الطَّلَبَةُ لَيْسَ زِيدًا .

وفي غيرِ الْمُوجِبِ تقول: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ لَيْسَ أَخَاكَ

* * *

● أَمَّا (لَا يَكُونُ): فَهِيَ أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ مُرَكَّبَةٌ مِنْ: لَا النَّافِيَةِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْغَائِبِ لِـ(كَانَ)، وَ(لَا) قَيْدٌ فِي (يَكُونُ)، عَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ: (يَكُونُ بَعْدَ لَا)؛ وَهُوَ احْتِرَازٌ مِنْ تَقَدُّمِ أَحَدِ أَدَوَاتِ النَّفْيِ الْآخَرِ عَلَى (يَكُونُ)؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِغَيْرِ الْأَدَاةِ (لَا يَكُونُ) ^(٢).

تقول: سَافَرَ الطَّلَبَةُ لَا يَكُونُ خَالِدًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ خَالِدًا، أَوْ لَا يَكُونُ الْمَسَافِرُ خَالِدًا . وفي غيرِ الْمُوجِبِ، تقول: مَا فِيهَا أَحَدٌ لَا يَكُونُ أَخَاكَ .

* * *

وَبِتَرْكِيبِ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) وَمِنْصُوبِيهِمَا يَحْصُلُ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا نَخْرُجُ مَا بَعْدَهُمَا مِنْ حُكْمٍ مَا قَبْلَهُمَا، وَهَذَا هُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ .

* * *

رَابِعًا: الْمُسْتَشْنَى بِ(خَلَا) وَ(عَدَا)، قَالَ:

وَاسْتَشْنَى نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ) وَخَلَا	وَبِـ(عَدَا) وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
وَاجْرُرْ بِسَاقِي يَكُونُ، إِنْ تُرِدْ	وَبَعْدَ (مَا) انْصَبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ	كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
وَكـ(خَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصَحَّبْ (مَا)	وَقِيلَ: حَاشَ، وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

^(١) ولصدر الحديث رواية أخرى .

^(٢) يجوز فيما بعد تركيب (إلا أن يكون) الرفع والنصب، تقول: ما سافر الطلبة إلا أن يكون خالدًا أو خالدًا وقد قرئ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ (البقرة: ٢٨٢)، على أن: تجارة مرفوع كان التامة، والنصب قراءة عاصم على أن تجارة خبر تكون، والاسم محذوف والتقدير: إلا أن تكون المبيعة تجارة .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

تحدّث ابنُ مالك في هذه الأبيات الثلاثة الأولى عن أدوات الاستثناء (ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا)^(١)، وهي أفعال تشترك في تضمينها معنى الاستثناء، أي: إنّ ما بعدها مُخَرَّجٌ ممّا قبلها، وكذا تشترك في إضمار مرفوعاتها، وقد سبق الحديث عن الأولى والثانية، ونواصل الحديث عن (خلا) و(عدا) اللّتين وصفَهُما بِعبارة: (سَابِقِي يَكُونُ)، أي: يُريد السّابِقين في الذّكر من بين ألفاظ البيت الشعريّ الأوّل، وحاصل ما ذكّرهُ أنّ للمستثنى بـ(خلا) و(عدا) وَجْهَيْنِ:

• أولهما: جوازُ جرّه، ونصبه، ويُفهم هذا الجواز من قوله :

وَاجْرُزُ إِنْ تُرْدُ

أي: اجرزُ المُستثنى بهما، إِنْ أَرَدْتَ، وإلّا فأنصبه .

فمن شواهد الجرّ قولُ الأخطَل:

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وقولُ الآخر:

أَبْخَنَا حَيْهَمُ قَتْلًا وَأَسْرًا عدا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

فكُلٌّ من: (لفظ الجلالة) في البيت الأوّل، و(لفظة الشَّمْطاء) في الثّاني جرّ؛

لوقوعهما بعد حَرْفِي الجرّ (خلا) و(عدا)، وهذا هو قَصْدُ ابنِ مالك من قوله:

وَاجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ

أي: اجرزُ بالأداتين السّابقتين في الذّكر لِ (يَكُونُ)، وهما: (خلا، وعدا) .

ثمّ قال:

وَحَيْثُ جَرًّا فَهَمَّا حَرْفَانِ

أي: إنّهما (حرفا جرّ)^(٢) في حالة جرّهما لِلْمُسْتثنى بهما، وفي هذه الحالة

يُخَرَّجُ المجرورُ بهما من بابِ الاستثناء .

(١) لم ترد هذه الأدوات الفعلية في الاستثناء المفرغ .

(٢) لم يرد عن سيبويه والمبرد حرفيّة (عدا)، وإنما غُزِيَ هذا الرأى إلى أبي الحسن الأخفش (شرح المفصل ٧٨/٢) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 ويجوز في المُسْتثْنَى بهما (النَّصْبُ) على أَكْثَرِ (فِعْلَانِ)، اسْتَرِ فاعِلَاهُمَا وجوباً،
 وفيهما قال:

..... كما هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

أَيُّ: هما إذا تَجَرَّدَا مِنْ (مَا) أَوْ اقْتَرَنَا بهما، وَنَصَبَا المُسْتَثْنَى فهُمَا فِعْلَانِ، اسْتَرِ
 فاعِلَاهُمَا وَجوباً، وَنُصِبَ المُسْتَثْنَى بعدهما على أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ^(١).
 تقول: قَامَ الطُّلَّابُ خَلاً زَيْدًا، وَخَلاً زَيْدٍ .
 وما قَامَ الطُّلَّابُ عَدَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدٍ .
 فَالمُسْتَثْنَى بِـ(خَلا)، (عَدَا) يَجُوزُ فِيهِ (الْجُرْ)؛ لِكُونِهِمَا حَرْفِي جَرٍّ، وَكَذَا(النَّصْبُ)؛
 لِكُونِهِمَا فِعْلَيْنِ .
 • وَالْآخِرُ: وَجُوبُ نَصْبِهِ بِهِمَا بَعْدَ (مَا)، قال:

..... وَبَعْدَ (مَا) انْصَبَ
 وَبَعْدَ (مَا) انْصَبَ

أَيُّ: يَجِبُ نَصْبُ المُسْتَثْنَى بِـ(خَلا) وَ(عَدَا) إِذَا تَصَدَّرَتْهُمَا (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ؛
 وَذَلِكَ لِتَعَيَّنِ فِعْلَيْتَهُمَا، فَ(مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ لَا يَلِيهَا حَرْفُ جَرٍّ، وَإِنَّمَا تُوصَلُ بِجُمْلَةٍ
 فِعْلِيَّةٍ^(٢)، فَحُكْمُ المُسْتَثْنَى بِـ(مَاخَلا)، وَ(مَاَعَدَا) هُوَ النَّصْبُ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ
 لِفِعْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوباً، تَقْدِيرُهُ: (هُوَ)، يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ
 الْمَفْهُومِ مِنْ كَلَامٍ سَابِقٍ. وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

فَ (لفظ الجلالة): مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ (مَا خَلا) أَيَّ خَلا الْمَذْكُورُ بَعْدَ
 (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ.

وقول الآخر:

^(١) قد يقال: تصح المفعولية مع (عدا)؛ لأنه متعلِّقٌ فِي أَصْلِهِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: عَدَا فُلَانٌ طَوْرَهُ: أَيُّ تَجَاوَزَهُ . وَلَمْ يَصَحَّ
 هَذَا مَعَ (خَلا) لِكُونِهِ قَاصِراً، وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ (الفعل خلا) ضَمَّنَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مَعْنَى (جَاوَزَ) فَتَعَلَّى بِنَفْسِهِ .
^(٢) الْكِتَابُ ٣٥٠/٢ .

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُؤَلِّغٌ
فَإِذَا (المتكلم): في محلِّ نَصْبٍ مفعولٌ به للفعل (ماعدًا)؛ ولهذا لحقته نون الوقاية
للفصل بينه وبين ياء النَّفْسِ .

ووجوبِ نصبِ المُسْتَشْنَى بعد (ماخلا)، و(ماعدًا) هو مذهبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ،
إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَشَارَ إِلَى لَهْجَةٍ قَلِيلَةٍ الِاسْتِعْمَالِ فِي هَذَا المُسْتَشْنَى، فَقَالَ:

.....
وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرُدُّ

فعبارته هذه إشارةٌ إلى ما رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١) الَّذِينَ يَجْرُونَ المُسْتَشْنَى بَعْدَ
(ماخلا) و(ماعدًا)، وَهِيَ لَهْجَةٌ نَادِرَةٌ الِاسْتِعْمَالِ كَمَا يَتَّبَعُ مِنْ عِبَارَتِهِ: (قَدْ يَرُدُّ)؛
و(قَدْ) هُنَا تَفِيدُ التَّغْلِيلَ، وَأَوَّلُ الْجُرِّ بَعْدَهُمَا عَلَى أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ، لَا مَصْدَرِيَّةٌ .
وَقَدْ رَدَّ ابْنُ هِشَامٍ^(٢) هَذَا الْجُرَّ وَتَأْوِيلَهُ؛ بِحِجَّةٍ أَنَّ زِيَادَةَ (مَا) مَعَ حَرْفِ الْجُرِّ لَا
تَكُونُ قَبْلَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، بَلْ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿عَمَّا قَلِيلٍ.....﴾ (المؤمنون: ٤٠).

﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ.....﴾ (المائدة: ١٣).

﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ.....﴾ (نوح: ٢٥).

فَفِي الْآيَاتِ الثَّلَاثِ زِيدَتْ (مَا) بَيْنَ حَرْفِ الْجُرِّ وَالْإِسْمِ الْمَجْرُورِ بِهِ؛ وَعَلَيْهِ
يَكُونُ الْجُرُّ بَعْدَ (ماخلا، وماعدًا) وَإِنْ سُمِعَ مِمَّا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

* * *

خَامِسًا: المُسْتَشْنَى بِ(حاشا)، قَالَ:

وَك(خلا)، (حاشا) وَلَا تَصَحَّبُ (مَا) وَقِيلَ: حَاشَ، وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

أَيُّ: تُسْتَعْمَلُ (حاشا) اسْتِعْمَالَ (خلا) فِي أَسْلُوبِ الِاسْتِثْنَاءِ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهَا،
فَيُنْصَبُ المُسْتَشْنَى بِهَا، وَيُجَرُّ .

^(١) رَوَاهُ أَبُو عَمْرِو الْجَرْمِيُّ (ت ٢٢٥هـ) وَجَمَاعَةٌ (شرح المَرَادِي ١٢٣/٢، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢٣٣/١).

^(٢) شَرَحَ شَذُورُ الذَّهَبِ ٢٦٣.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فإن نُصِبَ المُسْتَشْنَى بها فهي فِعْلٌ ماضٍ، ومنهُ سَمَاعُ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ
أَعْرَابِيٍّ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ)^(١)، فَ(الشَّيْطَانَ)
مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ (حَاشَا)، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ^(٢) إِنَّ أَبَا
ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُمَةِ فَدَمِ

نَصَبَ الشَّاعِرُ (أَبَا) بِالْفِعْلِ حَاشَا .

وَكَذَا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِّينِ
وَإِنَّ جُرَّ بِهَا فَهِيَ حَرْفُ جَرٍّ، وَهُوَ اسْتِعْمَالُ شَائِعٍ؛ لِذَا التَّزَمَ سَيَبُوه حَرْفَيْتَهَا
الْمُتَضَمَّنَةُ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ^(٣).

وَمِنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى لِلْبَيْتِ السَّابِقِ بِالْجَرِّ:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ.....
(٤)

وَتَقُولُ: أَتَانِي الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وَمَا أَتَانِي الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، أَي: سِوَى زَيْدٍ^(٥).

* * *

ثُمَّ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى مَا تَخْتَلَفُ فِيهِ (حَاشَا) عَنْ سَابِقِيهَا: خَلَا، وَعَدَا، مِنْ
حَيْثُ عَدَمُ دُخُولِ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ عَلَيْهَا، فَقَالَ:

..... وَلَا تَصْحَبُ (مَا)

وَقَدْ سَبَقَ سَيَبُوه إِلَى الْقَوْلِ: "أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أَتَوْنِي مَا حَاشَا زَيْدًا، لَمْ
يَكُنْ كَلَامًا"^(٦)، وَقَدْ نُقِلَ جَوَازُ دُخُولِ (مَا) عَلَى (حَاشَا) كـ(خَلَا)، وَ(عَدَا) عَلَى

(١) وَيُرْوَى (ابن الأصْبَغِ) وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ رُمِيَ بِقُبْحِ الْأَفْعَالِ حَتَّى جُعِلَ قَرِينًا لِلشَّيْطَانِ .

(٢) وَيُرْوَى الْبَيْتُ بِالْجَرِّ أَيْضًا (حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ) كَمَا فِي (لَمَعَ ابْنِ جَنِّي: ١٢٦) وَيُرْوَى عَجْزُهُ أَيْضًا مُلَفَّقًا مَعَ عَجْزِ بَيْتِ
آخَرٍ (شرح المفصل ٨٤/٢) .

(٣) الْكِتَابُ ٣٤٩/٢ وَقِيلَ: إِنَّ سَيَبُوه لَمْ يَحْفَظِ النَّصْبَ بِهَا (مَعَ الْهُوَامِعِ ٢٣٣/١) .

(٤) اللَّمْعُ، لابن جَنِّي ١٢٦، وَشرح المفصل ٨٤/٢ .

(٥) شرح المفصل ٨٤/٢ .

(٦) الْكِتَابُ ٣٥٠/٢ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

قِلَّة، فنقول: (ما حاشا)؛ استئناساً بقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ) (عليها السلام). وكذا قول الشاعر في رواية الأخفش^(١):

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

فدخلت (ما) المصدرية على (حاشا) في النصين، وهذا قليل، والأكثر أن تتجرّد منها .

وختّم ابنُ مالكٍ بقوله:

..... وقيل، حاش، وحشاً فاحفظهما

وهو إشارة إلى أن هناك لهجتين أُخْرَيَيْنِ في (حاشا) التي يُستثنى بها، كما يتبادر من ظاهر كلامه، وهما: حاش، وحشاً، والأولى أكثر استعمالاً؛ لأنّ الحذف في الأطراف أكثر، وقد سُبِعَ الاستثناء بِـ(حشاً) في قول الشاعر:

حَشَا رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بُحُوراً لَا تَكْدَرُهَا الدَّلَاءُ

وقيل: إنّ هاتين اللَّهجتين في (حاشا) التي لِلتَّنْزِيهِ خاصّةً^(٢).

* * *

● وملخصُ الحكمِ الإعرابي للمستثنى هو :

أولاً: وجوب النَّصب في الأحوال الآتية:

أ- بعد (إلا) في استثناء تامٍّ مُتَّصِلٍ مُوجِبٍ، أو في استثناء تامٍّ مُوجِبٍ^(٣)، تقدّم فيه المُستثنى على المُستثنى منه .

ب- بعد الأدوات: (لَيْسَ، ولا يكون، وما خلا، وما عدا)^(٤).

^(١) شرح الرضيّ على الكافية ١٢٣/٢ .

^(٢) من أوجه استعمالات (حاشا) أن تكون للتنزيه، وحُمل عليه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١)، فـ(حاش) هنا اسم مرداف للتنزيه مصدر (نزّه) وهو منصوب على المصدرية محذوف وجوباً، والتقدير تنزيهاً لله .

^(٣) لم يقيد ابن مالك (غير) بالموجب، بل أطلقه فشمّل غير الموجب أيضاً .

^(٤) أضاف: بعضهم (ما حاشا) .

ثانياً: جواز النَّصْب في الأحوال الآتية :

- أ- بعد (إلا) في استثناء تامٍّ مُتَّصِل غير مُوجِب، ويُرجَّحُ الإِتِّبَاعُ على البَدَلِ من المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وتُعْرَبُ: (غَيْرٌ، وَسِوَى)، الإعراب نفسه إنَّ أفادت الاستثناء .
- ب- بعد (إلا) في استثناء تامٍّ مُنْقَطِع غير مُوجِب، على وَفْق هُجَّة أهل الحجاز، وأجاز بنو تميم الإِتِّبَاعَ أيضاً على البَدَلِ من المُسْتَثْنَى مِنْهُ .
- ت- بعد (إلا) في استثناء تامٍّ غير مُوجِب تقدَّم فيه المُسْتَثْنَى، وبعض العرب أجاز الإِتِّبَاعَ على البَدَلِ من (المُسْتَثْنَى مِنْهُ) المُتَأَخَّر .
- ث- بعد: (خلا، وعدا، وحاشا مجرّداً مِنْ (ما) المصدرية)، مع جواز الجرِّ بعدها.
- ثالثاً: وجوب الجرّ:

وذلك بعدَ (غَيْرٍ) و(سِوَى) بالإضافة إليهما، أمّا هما فيُعْرَبان إعرابَ ما بعد (إلا).

رابعاً: وجوب الإعراب بحسب الموقع:

وذلك في أسلوب الاستثناء المُفَرَّغ .

* * *

تدريب - ٣٢ -

س ١ / أعط تعريفًا وافياً للمستثنى، وأدواته المشهورة .

* * *

س ٢ / اذكر الفرق فيما يأتي من اصطلاحات الاستثناء مع التمثيل :

الاستثناء المتصل، والمنقطع .

الاستثناء التام، والمفرغ .

الاستثناء الموجب، وغير الموجب .

* * *

س ٣ / متى يجب نصب المستثنى ؟، ومتى يجوز ؟، مع التمثيل بفصيح الكلام .

* * *

س ٤ / هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ؟، وما قول ابن مالك فيه ؟

* * *

س ٥ / ما إعراب ما بعد (إلا) في حالة تكرارها للتوكيد ؟

* * *

س ٦ / ما إعراب ما بعد (غير) في الاستثناء ؟، وما إعرابها هي ؟ مثل لما تقول .

* * *

س ٧ / متى يجب نصب المستثنى بعد (خلا، وعدا) ؟ مثل لما تقول .

* * *

س ٨ / ما حكم المستثنى بـ (حاشا) ؟، مع التمثيل .

* * *

س ٩ / اشرح قول ابن مالك شرحاً وافياً مع التمثيل :

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي، ولكن نصبه اختار إن ورد

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س ١٠ / فيما يأتي شواهد لبعض مسائل الاستثناء، اذكر موضع الشاهد، ووجه الاستشهاد، وحكمه الإعرابي، قال تعالى :

﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَّغُ الْمَعِيتُ ﴾ (النور: ٥٤).

﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحْدَةً ﴾ (القمر: ٥٠).

﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

﴿ لَا يَكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ ﴾ (البقرة: ٨٣).

﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾ (مريم: ٦٢).

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (النساء: ٨٣).

قال الشاعر:

وَبُنْتَ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ	لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ
وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ	إِلَّا الْيَعْفَا فِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
أَضَحَتْ خَلَاءً قِفَارًا لَا يَعِيشُ بِهَا	إِلَّا الْجَاذِرُ وَالظُّلْمَانُ تَخْتَلِفُ
لَا يَكْتُمُ السَّرَّ إِلَّا كُلُّ ذِي شَرَفٍ	وَالسَّرُّ عِنْدَ كِرَامِ النَّاسِ مَكْتُومُ
أَتَرَكْ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا	سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ	إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

* * *

س ١١ / في البيتين الآتين ظاهرة مشتركة من ظواهر أسلوب الاستثناء، اذكر اسم هذه الظاهرة، مع بيان الحكم الإعرابي لما بعد (إلا) فيهما .

ما لي سوى قرعي لبابك حاجة	فإذا مُنِعْتُ فأنيّ بابٍ أقرعُ ؟
إذا الخُلُ لم يَهْجُرْك إِلَّا ملالة	فليس له إِلَّا الفِراقُ عتابُ

الحَال

الحال

قال :

الحَالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ: كَ (فَرْدًا أَذْهَبُ)

* * *

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ، وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ، ب - لا - تَكْلُفٍ
كَيْفُهُ مُدًّا بَكْدًا، يَدًّا يَيْدُ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا، أَي: كَأَسَدٍ
وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا، فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى، كَ (وَحَدَّكَ اجْتَهِدْ)
وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَفْعُ بكَثْرَةٍ، كَ (بَعْتَهُ زَيْدٌ طَلَعَ)

* * *

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ، إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبْنِ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ كَ (لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُسْتَسْهِلًا)

* * *

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ
وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَصَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءًا مَالَهُ أَضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

* * *

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبَ بِفِعْلِ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ: كَ (مُسْرَعَا ذَا رَاحِلٍ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)
وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرَا لَنْ يَعْمَلَا
كَ (تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ) وَنَدَرُ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجْرٍ)
وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمَرٍ مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنُ

* * *

والحالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

* * *

وعاملُ الحالِ بها قَدْ أُكِّدَا
وإنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ
في نحو: لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا
عَامِلَهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

* * *

ومَوْضِعُ الحالِ تَجِيءُ جُمْلَةً
وذا تُبَدِّلُ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ
وذا تُوَاوِ بَعْدَهَا اِنْوِ مُبْتَدَاً
وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى مَا قُدِّمَ
كـ(جاءَ زيدٌ، وهو ناوٍ رِخْلُهُ)
حَوَتْ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ
لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا
بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا

* * *

والحالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ
وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ

الحال^(١):

مِمَّا يُرَادُ بِالحَالِ فِي اللُّغَةِ: كَيْفَةُ^(٢) الْإِنْسَانِ، أَيْ: مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَمَا هُوَ فِيهِ، وَكَذَا:
الْوَقْتُ الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَهُوَ مِمَّا يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، يُقَالُ: حَالُ فُلَانٍ حَسَنَةٌ، وَحَسَنٌ،
وَالْأَفْصَحُ فِي لَفْظِهِ التَّذْكِيرُ، وَفِي وَصْفِهِ، وَضَمِيرِهِ التَّأْنِيثُ .

وَمِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ اللَّغَوِيَّيْنِ أُخِذَ تَعْرِيفُ الْحَالِ الْإِصْطِلَاحِيُّ، ثُمَّ أُضِيفَ إِلَيْهِ
ذِكْرُ الْحَالِ الْإِعْرَابِيَّةِ مَعَ شَكْلِ صَيغَتِهِ، وَفِي هَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

الحالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُنْتَصِبٌ
مُفْهِمٌ فِي حَالٍ: كـ(فَرَدًا أَذْهَبُ)

أَيْ: هُوَ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مَنْصُوبٌ، مُبَيِّنٌ هَيَاةَ صَاحِبِهِ وَقْتَ مُلَابَسَةِ الْفِعْلِ^(٣)

(١) مِنْ مَسْمِيَّاتِهِ الْقَدِيمَةِ: الْخَبَرُ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ (الْكِتَابُ ٥٠/٢، ٨٧، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٩٩/٤).

(٢) أَيْ: حَالَتِهِ .

(٣) أَيْ: وَقْتُ تَحَقُّقِ مَضْمُونِ الْفِعْلِ وَهُوَ الْغَالِبُ وَتَسْمَى بِالْحَالِ الْمَقَارَنَةِ . أَمَّا الَّتِي تَتَحَقَّقُ بَعْدَ زَمَنِ عَامِلِهَا فَهِيَ الْحَالُ

الْمَقْدَّرَةُ أَوِ الْمُسْتَقْبَلَةُ نَحْوُ: ﴿فَادْخُلُوا خِلَابِينَ﴾ (الزمر: ٧٣).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

منه^(١)، أو عليه^(٢)...^(٣). وبيان هذا التعريف هو:

كُونُهُ وَصْفًا: ويُراد بالوصف: الاسم المشتق الذي يدل على معنى، وذات مُتَّصِفَةٌ بِهِ، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المُشَبَّهَة، وأفعَل التَّفْضِيل، وقوله: (وصف) يشمل: المشتقات وهي الغالية، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا﴾ (الجاثية: ٨). ف(مستكبراً) حال مشتقة، وهي اسم فاعلٍ من غير الثلاثي . وكذا المؤول بالمشتق^(٤)، كقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ (النساء: ٧١)، ف(ثبات) حال، ليس بوصفٍ، لكنّه مؤول ب(مُتَفَرِّقِينَ) .

ومصطلح (الوصف) يشمل: الخبر، والنعت أيضاً، ولكنه أخرجهما ببقية تعريفه. وقوله: **فَضْلَةٌ**^(٥) صفة للوصف، وبها أخرج الوصف العُمدة، كالمبتدأ، في: أقالم الرّيدان، والخبر في: زيد قائم، فكلُّ منهما وصفٌ عُمدة؛ لأنه زُكِّن في إسناده الجملة. وقوله: **مُنْتَصِبٌ**، أي: منصوب وجوباً، وهو القيد الذي أخرج به النعت عموماً؛ لأنه لا يلزم النصب، بل هو تابع^(٦).

ونصب الحال قد يكون ظاهراً، وهو الغالب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْمُورًا﴾ (الأعراف: ١٨)، وقد يكون مُقَدَّرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَى﴾ (النساء: ١٤٢) . وقد يكون محلّه النصب، كما في قول الشاعر:

(١) نحو: جاء زيد مستبشراً .

(٢) نحو: أكرمتُ زيدا مسرعاً .

(٣) التعريف للقسم الغالب من الحال وهي الميّنة للهيئة، المؤكدة التي تفيد تبيان هيئة، نحو: ولّى الرجل منصرفاً .

(٤) وكذا يشمل الحال الجملة وشبهها، والحال الجامدة لتأولها بالوصف المشتق .

(٥) الفضلة: هي ما ليس ركناً في الإسناد، أي ما ذكر بعد تمام ركني الإسناد، لا ما يصح الاستغناء منه كما هو مشهور

فهناك أحوال يتوقف تمام معنى التركيب على وجودها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرْمًا﴾ (الإسراء: ٣٧) وبعضها بمنزلة العمد في نحو: عودي الصديق مريضاً، فالحال سدت مسد الخبر العمد المحذوف، وحذفها هنا ممتنع.

(٦) قد يكون منصوباً في نحو: أكرمت رجلاً فقيراً . فالنعت هنا لم يكن مبيّناً للهيئة بل هو مخصص للنكرة .

كُنَّا ثَمَانِيَةً وَكَانُوا جَحْفَلًا لَجِبَا فَشَلُّوا بِالرِّمَاحِ بَدَادٍ^(١)

بداد، أي: مُتَبَدِّدِينَ، وهي حال في محلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّ الصَّيْغَةَ مَبْنِيَّةٌ .

أَمَّا قَوْلُهُ: (مُفْهِمٌ فِي حَالٍ) كَذَا، أي: مَبِينٌ هَيَاةَ صَاحِبِهِ وَصَفَتِهِ وَقَتَّ

مَلَابَسَتِهِ لِلْفَعْلِ؛ وَلَعَلَّ فِي هَذَا مَا يُفِيدُ فِي بَيَانِ تَسْمِيَّتِهِ بِ(الْحَالِ).

وَأَتَمَّ ابْنُ مَالِكٍ تَعْرِيفَهُ بِالتَّمْثِيلِ لِلْحَالِ بِقَوْلِهِ: فَرَدَا أَذْهَبُ، فَ(فَرَدَا): حَالٌ مِنْ

فَاعِلٍ (أَذْهَبُ) ، بِمَعْنَى: مَنْفَرَدًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ .

وَمِنْ هَذَا التَّمْثِيلِ يُفْهَمُ جَوَازُ تَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

* * *

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ شَرْطًا آخَرَ^(٢)، وَهُوَ: أَنَّ تَكُونَ الْحَالُ صَالِحَةً لِلْوُقُوعِ فِي

جَوَابِ (كَيْفٍ)، وَبِهَذَا تَكُونُ الشُّرُوطُ الْغَالِبَةُ عَلَى (الْحَالِ):

١- أَنْ تَكُونَ وَصْفًا .

٢- أَنْ تَكُونَ فَضْلَةً .

٣- أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لِلْوُقُوعِ فِي جَوَابِ (كَيْفٍ) .

* * *

^(١) شرح المفصل ٥٤/٤ .

^(٢) الكتاب ٣٧٢/١، والأصول لابن السراج ٢١٣/١، وشرح المفصل ٥٥/٢ وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان ٣٣٤/٢ .

صفات الحال، قال:

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ، وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ، بِلا تَكْلُفٍ
كَ(بَعُهُ مُدًّا بَكْذَا)، يَدًّا يَبْدُ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا، أَيُّ: كَأَسَدٍ
وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا، فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى، كـ(وَخَدَكَ اجْتَهِدْ)
وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ، كـ(بَعْتَهُ زَيْدٌ طَلَعُ)

يُرِيدُ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْحَالِ أَنْ تَتَّصِفَ بِصِفَاتٍ، هِيَ:

أَوَّلًا: كَوْنُهَا مُنْتَقِلَةً:

وبيانُ هذه الصِّفَةِ هُوَ أَنَّ الْحَالَ تُقَسَّمُ مِنْ حَيْثُ لَزُومُ مَعْنَاهَا، أَوْ تَغْيِيرُهُ عَلَى مُنْتَقِلَةٍ، وَثَابِتَةٍ (لازمة)، والأولى هي الغالبة .

وَيُقْصَدُ بِالْإِنْتِقَالِ: أَنَّ تَكُونَ الْحَالَ عَارِضَةً، غَيْرَ مُلَازِمَةٍ لِلْمُتَّصِفِ بِهَا، وَمُفَارَقَةً لَهُ بَعْدَ وَقْتٍ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحَالِ، أَيُّ: أَنَّ تَكُونَ مِمَّا تَتَحَوَّلُ وَتَنْتَقِلُ، كَالْمَشِيِّ، وَالرُّكُوبِ، وَالضَّحْكِ، وَالْبُكَاءِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، فَالْأَحْوَالُ فِي هَذَا النَّوعِ لَيْسَتْ مُلَازِمَةً لِأَصْحَابِهَا، بَلْ هِيَ مُنْتَقِلَةٌ عَنْهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ (البقرة: ٢٣٩) .

فـ(رِجَالًا): حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ فِعْلٍ مُحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: (فَصَلُّوا رِجَالًا)، وَهِيَ حَالٌ طَارِئَةٌ مُنْتَقِلَةٌ عَنْ صَاحِبِهَا بَعْدَ زَوَالِ الْخَوْفِ .

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ آبَاؤَهُمْ عَسَاءً يَبْكُونَ﴾ (يوسف: ١٦)، فَجَمَلُهُ (يَبْكُونَ): حَالٌ مُنْتَقِلَةٌ، وَلَيْسَتْ دَالَّةً عَلَى الثَّبَاتِ .

أَمَّا الثَّبَاتُ وَاللُّزُومُ:

فَيَعْنِي أَنَّ الْحَالَ مُلَازِمَةٌ لِصَاحِبِهَا، وَلَيْسَتْ بِمُفَارَقَةٍ لَهُ، كَالطُّوْلِ، وَالْقَصْرِ، وَاللَّوْنِ؛ وَلِذَا لَمْ يَسْتَحْسِنِ النَّحَاةُ الْقَوْلَ: جَاءَ زَيْدٌ طَوِيلًا، وَجَاءَ خَالِدٌ أَبْيَضَ؛ لِأَنَّ الْحَالَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

تكون في مثل هاتين العبارتين دالة على صفات ملازمة لأصحابها، والإخبار بها ليست بذي فائدة، بل قد يكون مستحيلاً، ففي قولنا: جاء زيد طويلاً، نكون قد عزّونا الطول إليه حالة المجيء^(١)، وهذا يعني أنه قصير في غير هذه الحال .

ومع هذا فقد جاءت أحوال ثابتة في فصيح الكلام من ذلك قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨)، فالضعف صفة ملازمة لهذا المخلوق .
ومنه أيضاً: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (البقرة: ٩١) ، والحق لا يزول عن التصديق .
ومنه ما تمثل به النحاة من قول الشاعر:

فجاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء^(٢)
وكذلك: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ف(الحالان): سبط العظام، وأطول: صفتان ملازمتان لصاحبيهما .
وإلى صفة الانتقال أشار بقوله:

وكونه منتقلاً يغلب، لكن ليس مستحقاً

أي: إنَّ الغالب في الحال أن تكون منتقلة غير ملازمة لصاحبها، وليس هذا واجباً، بل هو كثير غالب .
ثانياً: كونها مشتقة، قال:

وكونه مشتقاً	يغلب، لكن ليس مستحقاً
ويكثر الجمود في سحر، وفي	مبدي تأول، بلا تكلف
ك(بغّه مدّاً بكذا، يداً بيد	وكرّ زيداً أسداً، أي: كآسد

وبيان هذا أن الحال تُقسّم من حيث أصالة صيغتها على فرعين، وهما :

(١) يصح القول: جاء متداولاً، لأن التناول صفة متغيرة .

(٢) أي: ولدته أمه سوي الخلق، حسن القامة، حتى أصبحت عمامته كالراية في الارتفاع .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- مشتقة: وهي الغالبة؛ لأنَّ العَرَضَ من الحال بيانٌ لصفةٍ هيأةٍ معيّنة، وهذا البيان لا يُعبَّرُ عنه، ولا يُجسَّدُ إلَّا باستعمال الوصف المُشتقَّ، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشبَّهة لأنَّ هذا الوصف تعبيرٌ عن ذات موصوفة بحالة ما، وهذا النوع من الحال هو الغالب، والأكثر وروداً، ولكنها ليست بصفةٍ لازمةٍ لها، وإليه أشار بقوله:

وَكُونُهُ مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

فَمِنْ ورودها مُشْتَقَّةٌ بِصِيغَةِ (اسم فاعل)، قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْيَمِينُ وَاصِبًا﴾ (النحل: ٥٢).
وَمِنْ ورودها مُشْتَقَّةٌ بِصِيغَةِ (اسم المفعول)، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَحُهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ (الإسراء: ١٨) .

وَمِنْ ورودها مُشْتَقَّةٌ بِصِيغَةِ الصِّفَةِ المُشبَّهةِ بِاسْمِ الفاعل، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَرْنَكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾ (هود: ٩١) .
وَمِنْ ورودها مُشْتَقَّةٌ بِصِيغَةِ المبالغة، قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾ (الأنعام: ٦) .

* * *

ثمَّ أشار ابنُ مالك إلى النوع الثَّاني، أي: (الحال الجامدة)، ودَكَرَ ثلاثةَ مواضعٍ يكثرُ فيها مجيءُ الحال جامدةً مؤوَّلةً بالمُشتقِّ^(١) تأويلاً يسيراً مِنْ دونِ تكلُّفٍ، إذ قال:

.....وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ، بَلَا تَكْلُفٍ

والمواضعُ هي:

(١) المقتضب ٢٥٩/٣ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أ- أن تكون الحال دالة على سِعَرٍ، قال:

ويكثر الجُمُودُ في سِعَرٍ

ك (بَعُهُ مُدًّا بِكَذَا)،

أي: يكثر مجيء الحال جامدة في الأشياء التي يمكن تسعيرها، ومثل ابن مالك له بقوله: (بَعُهُ مُدًّا بِكَذَا)، ف(مُدًّا)^(١): حال جامدة، مؤولة بمشتق؛ لأنها موضوعة في مَوْضِع (مُسَعَّرَا)^(٢). والتقدير: بَعُهُ (مُسَعَّرَا) كلُّ مُدٍّ بِكَذَا .
ومثله: بَعْتُ الشَّاءَ شَاءً بَدْرَهُمْ .
وبع الدَّقِيقَ كَيْلَةً بِكَذَا .

واشترِيتُ القِمَاشَ مِثْرًا بِكَذَا ، والتقدير ماثِلٌ للسَّابِقِ .

ب- أن تكون الحال دالة على مُفاعلة^(٣)، قال:

ويكثر الجُمُودُ، وفي مُبْدِي تَأُولٍ

ك (بَعُهُ يَدًا يَبْدُ

أي: يكثر مجيء الحال جامدة في التراكيب الدالة على المُفاعلة، نحو: بَعُهُ يَدًا يَبْدُ^(٤)، فمجموع تركيب (يَدًا يَبْدُ) يدلُّ على المُفاعلة، بيد أننا نُعَرِّبُ أولهما حالًا، فنقول: يَدًا: حال جامدة مؤولة بمشتق، تقديره: بَعُهُ نَقْدًا، أو: بَعُهُ مُتَقَابِضِينَ .
ومثله: بَعُهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ، وتأويله: بَعُهُ مُمَاطِلَةً .
وكَلَمَتُهُ وَجْهًا لَوَجْهِهِ، وتأويله: كَلَمَتُهُ مُوَاجِهَةً .
وَحَدَّثَتْهُ فَاهُ^(٥) إِلَى فِيٍّ، وتأويله: حَدَّثَتْهُ مُشَافَهَةً .

(١) أجازوا فيه الرفع على الابتداء وما بعده خبر والجملة حال . (الكتاب ٣٩٦/١) .

(٢) المقتضب ٢٥٨/٣ وقارن بالكتاب ٣٩٥/١ .

(٣) صيغة المفاعلة تدلُّ غالباً على المشاركة في أداء الفعل، كالمشاهدة، والمناظرة، والمخالفة . وقد لا تتطلب هذه الصيغة أكثر من طرف كالمعاينة، والمحافظة (الكتاب ٦٨/٤) والحديث هنا على التراكيب التي تدل على المفاعلة .

(٤) الكتاب ٣٩١/١، والمقتضب ٢٣٦/٣، (يَبْدُ) صفة للحال، وهناك مَنْ يرى أن الحال مجموع الكلمتين، لأن تركيبهما دال على المفاعلة .

(٥) فاه: منصوب على الحال، وعلامة نصبه الألف .

ت- أن تكون الحال دالة على تشبيهه، قال:

ويكثر الجمود وفي مبدئي تأؤل

ك وكَرَّ زيدُ أسداً، أي: كَأَسَدَ

أي: يكثر مجيء الحال جامدة، إذا دلت على تشبيه ضمني، نحو: كَرَّ زيدُ أسداً، وأوضح هذا التشبيه الضمني بقوله: (أي: كَأَسَدَ)، ف(أسداً): حال جامدة مؤولة بمشتق تأويلاً غير متكلف فيه، تقديره: كَرَّ زيدُ مُشَبَّهاً أسداً، أو: مِثْلَ أسدٍ، أو شجاعاً .

ومنه: بدت الجارية قمرًا^(١)، أي: منيرة .

وتشنت البنت غصناً، أي: معتدلة .

ومنه: المثل العربي: (وَقَعَ الْمُصْطَرَعَانِ عِذِّي عَيْرٍ)، أي: مُصْطَحِبَيْنِ معاً .

فالأحوال جميعاً تُعدُّ بمنزلة المشبه به غير المقصود، أي: كالأسد، وكالقمر، وكالغصن، وكعِذِّي عَيْرٍ، فالذي يُراد هنا معناه عند التأويل بالمشتق .

* * *

هذه هي المواضع الثلاثة التي ذكرها ابنُ مالك من مواضع ورود الحال جامدة،

في البيتين السابقين، وفي قوله:

ويكثر الجمود في سغرٍ، وفي مبدئي تأؤل، بلا تكلفٍ

نلاحظُ أيضاً أمرين:

أولهما: أنه أفردَ ذكرَ الحال الدالة على (سغرٍ) أولاً، ثم عطفَ عليها ما يؤول بمشتق، وكأَنَّها غيرُ مؤولة، فاحتُمِلَ فيه احتمالان:

(١) يمكن الاستئناس بقول المتنبي: بدت قمرًا ومالت خُوط بانٍ وفاحتُ عنبراً، ورنت غزالاً

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- أ- إِنَّ الْحَالَ الدَّالَّةَ عَلَى سِعْرِ خَاصَّةٍ مُنْدرَجَةٌ تَحْتَ عُمُومٍ مُمَثِّلٍ بِقَوْلِهِ: (مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ)؛ لِأَنَّ الْحَالَ الدَّالَّةَ عَلَى (سِعْرِ) مِنَ الْمُؤَوَّلِ بِلَا تَكْلُفٍ عِنْدَ أَغْلَبِ النُّحَاةِ^(١)، وَالْعَطْفُ فِي أَسْلُوبِ ابْنِ مَالِكٍ عَطْفٌ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ^(٢).
- ب- إِنَّ الْحَالَ الدَّالَّةَ عَلَى سِعْرِ غَيْرُ مُنْدرَجَةٍ تَحْتَ مَا يُؤَوَّلُ^(٣)، وَالْعَطْفُ هُنَا عَطْفٌ مُغَايِرَةٌ.

وبذلك يكون ابنُ مالك قد عَرَضَ لِلْقَسَمَيْنِ: مَا لَا يُؤَوَّلُ، وَمَا يُؤَوَّلُ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا مُردودٌ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَ مَا دَلَّتْ عَلَى سِعْرِ أَمْرٌ ظَاهِرٌ، وَلَا تَكْلُفَ فِيهِ؛ وَبِهَذَا يَبْقَى الاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَوَّلَى.

* * *

- والثاني:** مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ)، أَنَّ هُنَاكَ مَوَاضِعَ أُخَرَ يُمَكِّنُ تَأْوِيلَهَا مَعَ التَّكْلُفِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُشِرْ إِلَيْهَا.
- وَأَمْرُ التَّأْوِيلِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ بَيْنَ النُّحَاةِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَابْنُ النَّازِمِ وَالْمُرَادِي^(٤) مَثَلًا ذَكَرَا أَنْوَاعًا ثَمَانِيَّةً، وَجَعَلَاهَا جَمِيعًا مَّا يُؤَوَّلُ؛ وَلَعَلَّهُمَا يُمَثِّلَانِ رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِي صَدَدِ الْحَصْرِ لَهَا. وَعَدَّ ابْنُ هِشَامٍ^(٥) هَذَا الرَّأْيَ مُتَّكِلَفًا، وَرَأَى أَنَّ مَا يُؤَوَّلُ بِالْمُشْتَقِّ يَقَعُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ، وَهِيَ:
- ١- أَنَّ تَدَلُّ الْحَالِ عَلَى تَشْبِيهِهِ.
- ٢- أَنَّ تَدَلُّ الْحَالِ عَلَى مُفَاعَلَةٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا ابْنُ مَالِكٍ.

(١) الكتاب ٣٩٤/١، والمقتضب ٢٩٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٢/٢، وشرح المفصل ٦٢/٢.

(٢) شرح المرادي ١٣٥/٢.

(٣) أوضح المسالك ١١٧.

(٤) شرح ابن النازم ٣١٣/٢، وشرح المرادي ١٣٥/٢.

(٥) أوضح المسالك ١١٧-١١٨.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 ٣- أَنْ تَدَلَ عَلَى تَرْتِيبٍ^(١)، نَحْوُ: ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا، وَرَأَى أَنْ تَأْوِيلَهُ هُوَ: مُتَرْتِّبِينَ^(٢).

* * *

أَمَّا أَشْهُرُ الْمَوَاضِعِ الْآخَرَى الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا الْحَالُ جَامِدَةً غَيْرَ مَوْوَلَةٍ بِالْمُشْتَقِّ، فَهِيَ:

١- مُشْتَقَّةٌ: وَهِيَ الْغَالِبَةُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْحَالِ بَيَانُ لِصِفَةِ هَيَاةٍ مَعِيْنَةٍ، وَهَذَا الْبَيَانُ لَا يُعْبَرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (مريم: ١٧)، فَكُلُّ مَنْ (قَرَأَ) وَ(بَشَرَ): حَالُ جَامِدَةٍ لَمْ يُؤْوَلَوْهَا؛ لِأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ بِمُشْتَقِّ (عَرَبِيًّا) وَ(سَوِيًّا)^(٣).

٢- أَنْ تَكُونَ الْحَالُ دَالَّةً عَلَى عَدَدٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف: ١٤٢). فَ(أَرْبَعِينَ): حَالٌ^(٤)، وَمَا بَعْدَهَا تَمْيِيزٌ.

٣- أَنْ تَكُونَ الْحَالُ دَالَّةً عَلَى طَوْرِ وَاقِعٍ فِيهِ تَفْضِيلٌ، أَيْ: أَنْ يُفْضَلَ الشَّيْءُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ بِاعْتِبَارِ طَوْرَيْنِ، وَمَثَلُوا لَهُ بِمَثَالٍ مَشْهُورٍ: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا، بُسْرًا: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (أَطْيَبَ) الْمُسْتَتِرِ فِيهِ، وَ(رُطْبًا): حَالٌ مِنَ الْمَاءِ فِي (مِنْهُ)، فَلِلَّتَّمَرِ أَطْوَارٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَهُوَ فِي طَوْرِ (البُسْرِ) مُفْضَلٌ عَلَى نَفْسِهِ فِي طَوْرِ (الرُّطْبِ).

(١) بعد أن أسقط ما دلّت على (سِغَرٍ) مع ما فيها من يُسَرِّ في التأويل.

(٢) لم يذكر المبرد هذه الكلمة بل أولها بقوله: (واحدًا بعد واحد).

(٣) تسمّى هذه الحال الجامدة الموصوفة بالمشتق نحو (بشرا سويّا) حالا موطئة، أي الممهّدة لما بعدها، لأنّه هو المقصود، بخلاف النوع الثّاني والغالب الذي يقصد فيه (الحال بذاتها) وتسمى الحال المقصودة. وهناك فرق بين هذه الحال الموصوفة، وبين الحال (مداً بكذا) و(بدأً بيد) فهذه موصوفة أيضاً، والفرق يتمثل في أنّ الأولى قُصِدَ فيها صفتها، والحال مميّهة وموطئة لها، أمّا الثّانية فالمقصود مجموعها.

(٤) (أربعين) هنا تختلف عن العدد المنسوب على الظرفية في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ (المائدة: ٢٦). وذلك لإمكان تقدير معنى (في) في الظرف وعدم صحته مع الحال.

- ٤- أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (الإسراء: ٦١)، طيناً: حال، وهو أصل للمخلوق المعبر عنه بضمير محذوف في (خَلَقْتَ)، ومنه أيضاً: هذا خاتمك ذهباً، والذهب أصل للخاتم.
- ٥- أن تكون الحال فرعاً لصاحبها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نَحْنُ الْجِبَالُ يُؤْتَا﴾ (الأعراف: ٧٤)، يؤتاً: حال من الجبال، وهي فرع الأصل الذي هو الجبال، ومنه أيضاً: هذا ذهبك خاتماً، والخاتم فرع من الذهب الأصل.
- ٦- أن تكون الحال نوعاً لصاحبها، أي: أن يكون لصاحبها أنواع متعددة، وجاءت الحال بنوع منها: ومنه: هذا مالك ذهباً، فالذهب نوع من المال، وكذا: هذا العلم نحواً.

* * *

هذه هي أشهر المواضع التي وردت فيها الأحوال جامدة، والثلاثة التي ذكرها ابن مالك، وكذا الدالة على الترتيب التي ذكرها ابن هشام قد سهل تأويلها، وكثر وقوعها؛ لأنها استعملت في غير معانيها الحقيقية، أما المواضع الأخرى فلم تؤوّل من غير تكلف؛ لاستعمالها في معانيها الحقيقية.

ومن يرى أنّ هذه المواضع تدرج كلها تحت ما يؤوّل بالمشتق فقد قدّرت المواضع الستة الأخيرة بـ (مقروءاً عربياً، ومُتَّصفاً بصفات البشر، ومعدوداً، ومُطَوّراً بطور البشر والرطب، ومُتَّصلاً، ومُصنوعاً، ومُنوعاً)، وفي التأويل ذا تكلف واضح.

وعلى عكس هذا يرى ابن الحاجب في (الكافية) رأياً مُعتدلاً مفادته: " أن كلّ ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً " .

وعقب الرضي شارح الكافية بقوله: " هذا ردّ على النحاة؛ فإنّ جمهورهم اشتروا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا ردّه بالتأويل إلى المشتق ...

[و] لا حاجة إلى هذا التَّكْلُف؛ لأنَّ الحالَ هو المُبَيَّنُّ لِلهَيَاةِ ... وكُلُّ ما قام بهذه الفائدة، فَقَدْ حَصَلَ فِيهِ المَطْلُوبُ ... فلا يُتَكَلَّفُ تأويلُهُ بالمُشْتَقِّ "(١) .
ويدعم ذلك ورودُ عَشْرَاتِ الآياتِ القرآنية التي تتضمنُ أحوالاً جامدةً.

* * *

ثالثاً: كَوْنُهَا نَكِرَةً، قال:

والحالُ إنَّ عُرِفَ لَفْظاً، فاعْتَقِدْ تنكيره مَعْنَى، ك(وَحَدَّكَ اجْتَهِدْ)

كونُ الحالِ نَكِرَةً، هو رأيُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ (٢)، وهو أمرٌ لازمٌ عندهم لا غالب كما في اشتقاقها؛ وقالوا بالتَّنْكِيرِ لأمرٍ منها:

١ - لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ في حالة تعريفها كونها نَعْتاً لصاحبها المعرفة عند نَصْبِهِ أو خفاء إعرابه، ثُمَّ حُمِلَ غير المنصوب على هذه العِلَّةِ .

٢ - لِأَنَّهَا خَبَرٌ في المَعْنَى ، ففي قولك: (جاء زيدٌ راکباً)، فقد أَخْبَرْتَ عن مجيء زيدٍ، وكذا عن حالِ مجيئه، وأصلُ الخبرِ أن يكون نَكِرَةً لِيُفِيدَ .

٣ - صَحَّةُ وقوعها في جواب (كيفَ)، و(كيفَ) سؤال عن نَكِرَةٍ .

وتنكير الحال أمرٌ واضحٌ، لم يُرَكِّزْ عليه ابنُ مالك في حديثه، بل عَرَضَ ما يأتي خلافه، وهو: كونُ الحالِ معرفةً لَفْظاً، كما ورد في بعض الأمثلة المسموعة الفصيحة، ومعنى قوله السَّابِق هو : إنَّ جاءتِ الحالُ معرفةً في اللَّفْظِ، فهي نَكِرَةٌ في المعنى؛ وذلك لِلزُّومِ تنكيرها؛ ولذا لا بُدَّ من تأويل لفظها بالنَّكِرَةِ، وتمثِّل بِ(وَحَدَّكَ اجْتَهِدْ)، ف(وَحَدَّكَ): حالٌ متقدِّمةٌ من فاعل (اجْتَهِدْ) المُسْتَرِ، وهي مُعَرَّفةٌ بالإضافة، والتَّقدير: اجْتَهِدْ مُنْفَرِداً.

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٧/١، ١١٤/٢، والمقتضب ١٦٨/٤، والمقتصد ٦٧٥/١، وشرح الرضي ١٥/٢ ونُقل عن يونس جواز تعريف الحال، وكذا عن الكوفيين بقيد تضمَّن معنى الشرط (مشكل إعراب القرآن ٣٨١/٢، وشرح المرادي ١٣٧/٢) .

وما سُمِعَ من الأحوال المُعرَّفة أنواع:

أ- كَوْنُهَا مُعرَّفةً بالألف واللام ، نحو: (العراك)، في قول الشاعر :

فأرسلها العِراكَ ولم يذذها ولم يُشفيقْ على نَعصِ الدَّخَالِ^(١)

ف(العِراك): مصدر وقع حالاً، مُعرَّفاً بالألف واللام، ومؤوَّلاً بالنكرة: مُعْتَزَّةٌ .

ومِنْهُ (الأذَل) في قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَ الْأَعْمَىٰ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾ (المنافقون : ٨) .

والقراءة المشهورة (لِيُخْرِجَنَّ) بضم الياء وكسر الراء؛ لأنَّه مضارع (أَخْرَجَ) المُتعدِّي إلى مفعول (الأذَل)، أمَّا مَنْ قرأها: (لِيُخْرِجَنَّ)^(٢) بفتح الياء وضم الراء على أنَّها مضارع (خَرَجَ) اللازم، فيُنصَبُ (الأذَل) على الحال، مع ما فيه من الألف واللام، بتأويل: ذليلاً .

ومِنْهُ قولهم: جاءوا الجَمَاءَ^(٣) الغفير.

الجَمَاء: حال مُعرَّفة بالألف واللام، وما بعدها نعتٌ لها، بتأويل: مجتمعين كثيرين. وكذا قولهم: ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ .

ومنْ هذا قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ): (يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ أَسْلَافاً الأوَّلَ فالأوَّلَ)، فالأوَّل:

حال مُعرَّفة بالألف واللام، وما بعدها معطوف عليها . وهما بتأويل: مُتَرَتِّبين .

ب- كَوْنُهَا مُعرَّفةً بالإضافة، كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ (الزمر : ٤٥).

وَحْدَهُ: نُصِبَ على الحال^(٤)، مع كَوْنِهَا مُعرَّفةً بالإضافة، بتأويل: مُنفرداً .

وبمِثَالِ أسلوب الآية الكريمة أقوالهم: افعلْهُ جَهْدَكَ، واطْلُبْهُ طاقَتَكَ، وَرَجِعْ عَوْدَهُ

على بَدْئِهِ، وَكَلِّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ .

^(١) يصف الشاعر غيراً أورد أتنه الماء مزدحمة، ولم يجسها عنه، ولم يخف أن ينغص عليها شربها نتيجة مزاحمتها في الدخول .

^(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٨١/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٢٤/٢ .

^(٣) الجَمَاء من الجَم وهو الكثير، والغفير من (غفر) بمعنى (سَتر)، والمعنى جاءوا جميعاً، ولكثرتهم ستروا الأرض التي يسرون عليها .

^(٤) مشتقة وهي الغالبة: لأن الغرض من الحال بيانٌ لصفة حياة معينة، وهذا البيان لا يعبر في أحد الأوجه الإعرابية (مشكل إعراب القرآن ٢٥٩/٢) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 فالأحوال جميعاً مُعَرَّفَةٌ بالإضافة إلى الضمير، وأُولَتْ بِنَكِرَاتٍ تقديرها: مُجْتَهِدًا،
 ومُطِيقًا، وعائداً، ومُشافهًا .

ومن هذا أيضاً قولهم: قَضَّهْم بِقَضِيضِهِمْ، وَقَدْ قَالَ الشَّمَاخُ :
 أَتَنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا^(١)
 قَضَّهَا: نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، مَعَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، لَكِنَّهُ مَوْوَلٌ بِ(انْقِضَاضٍ) .

وكذا العدد المضاف إلى ضمير المعداد:

نحو: جَاءَ الرِّجَالُ ثَلَاثَتَهُمْ^(٢)، بتأويل: مجتمعين، ويندرج تحت هذه الإضافة
 القول المشهور: (تَفَرَّقُوا أَيَدِي سَبَأَ)، فَ(أَيَدِي سَبَأَ): حَالٌ مَوْوَلَةٌ بِ(مُشْتَتَتِينَ....)^(٣)

* * *

وعلى العموم فإنَّ قِلَّةَ شواهد مجيء الحال معرفةً مع فصاحتها، جعلت أغلب
 النُّحَاة يُوجِبُونَ تنكيرها، وَحَفِظَ مَا سُمِعَ بِخِلَافِهَا فِي بَابِهِ مِنْ دُونِ الْقِيَاسِ عَلَيْهَا،
 بِاسْتِنَاءِ يُونُسَ الْبَصْرِيِّ وَجُمْلَةٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

ولابن يعيش^(٤) رأيٌ معتدلٌ في ذلك، وهو: جواز مجيء الحال معرفةً، إذا كانت
 مصدرًا، ومثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: فَعَلَّتُهُ جَهْدَكَ، وَكَأَنَّهُ قَاسَ هَذَا الرَّأْيَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ (الزمر: ٤٥)، وأمثالها.

* * *

(١) يصف الشاعر رجال قبيلة امرأته وانقضاضهم عليه بعد أن كسر يدها، فجاءوا إليه متوعدين في بقيع المدينة المنورة،
 وكانوا إذا أرادوا الحديث مسحوا لحاهم .

(٢) الكتاب ٣٧٣/١ في لهجة أهل الحجاز، أما بنو تميم فيرفعون على أنه توكيد ويصلون بالعدد إلى عشرة.

(٣) وردت الحال على قلة بكلمة (بداد) وهو غلم جنس للتفرقة، تقول: (عادوا بداد)، أي: متفرقين، وينظر شاهده الشعري
 المذكور سابقاً عند نصب الحال.

(٤) شرح المفصل ٥٥/٤ .

رابعاً^(١): كَوْنُهَا نَفْسَ صَاحِبِهَا فِي الْمَعْنَى^(٢):

وهي صفةٌ أبرزها النُّحَاةُ الْمُتَأَخَّرُونَ، ولمْ يَتَعَرَّضْ لها ابنُ مالكٍ، وكأَنَّها صفةٌ لا محالةٌ واقعةٌ؛ لأنَّ الأَصْلَ في الحال أن تكون (وَصَفًا) ليدُلَّ على ذاتٍ موصوفةٍ بِصفةٍ ما، والذَّاتُ هي صاحبُ الحال، ففي قولنا: جاء زيدٌ مُسْتَبَشِّرًا، فالمُسْتَبَشِّرُ وُصِفَ، وهو زيدٌ نَفْسُهُ، وعبارة: (كونُ الحال نفس صاحبها في المعنى)، تتحقَّقُ إذا كانت الحال وَصَفًا مُشْتَقًّا. وقيل: إنَّ نسبةَ الحال إلى صاحبها، كِنِسْبَةِ الخبرِ إلى المبتدأ .

ولوضوح هذا الأمرِ كما قُلْنَا تَرَكْنَاهُ ابنُ مالكٍ وتعرَّضَ للحالِ غير الغالبة، وهي أن تكونَ ليستَ بِوَصْفٍ، كأن تقعَ مصدرًا، فقال:

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ، ك(بَغْتَةٌ زَيْدٌ طَلَعُ)

وبيان هذا هو أن مِنْ حَقِّ الحالِ ألا تقعَ مصدرًا؛ لِعدمِ دلالةِ المصدرِ على ذاتٍ موصوفةٍ، فلا يصحَّ قولنا: جاء خالدٌ ضِحْكًا؛ لأنَّ الضَّحْكَ^(٣) مصدرٌ، وخالدٌ (ذات)، والمصدرُ يُباينُ الذَّاتَ، لكنْ يصحُّ قولنا: جاء خالدٌ ضاحكًا؛ لأنَّ (ضاحكًا) يدلُّ على ذاتِ خالدٍ الموصوفةِ بالضَّحْكِ .

ومن هذا فقَدْ وردَ (المصدر) حَالًا بِكَثْرَةٍ، على خلافِ الأَصْلِ، ومؤوَّلًا بالمُشْتَقِّ؛ ليدُلَّ على صاحبه، وأصلُّ هذا الاستعمال هو الاتِّساعُ في دلالةِ المصدرِ؛ لِيُعْبَرَّ عن الذَّواتِ، والاتِّساعُ في استعماله للحالِ بدلَ المُشْتَقِّ، وإِنَّمَا خَصَّ (المصدر) النَّكِرَةَ بالحديثِ عَنْهُ^(٤)؛ لِكثْرَةِ وقوعه موقعِ الحال، وسَدِّهِ مَسَدَّهُ .

وَمِنْ عبارةِ ابنِ مالكٍ عن كَثْرَةِ وقوعِ المصدرِ النَّكِرَةِ حَالًا، يُفْهَمُ أَنَّ وقوعَ المصدرِ المعرفةِ حَالًا قليلٌ .

(١) الرابع من صفات الحال .

(٢) المقتضب ١٧١/٤، وأوضح المسالك ١١٨ .

(٣) الضَّحْكَ، والضَّحْكُ، والضَّحِكُ: مصادرٌ ثلاثٌ للفعل (ضَحِكَ).

(٤) أمَّا المصدرُ المعرفة فقد سبق الحديث عنه سواء أكان معرفًا بأل كالعراك، أم معرفًا بالإضافة ك(وَحْدَهُ) أم كان: عَلِمَ جُنُسَ ك(بَدَا). .

وَمِنْ وَقُوعِ الْمَصْدَرِ النَّكِرَةِ حَالًا، قوله تعالى: ﴿حَقَّقْ نَزَى اللَّهِ جَهْرَةً﴾ (البقرة: ٥٥).
 ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالْتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ (البقرة: ٢٧٤).
 ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الأعراف: ٥٦).
 ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا﴾ (الأنفال: ٤٧).
 ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا^(١)﴾ (الإسراء: ١٠٤).
 ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ (الأحقاف: ١٥).
 ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ (نوح: ٨).
 فالألفاظ الكريمة: (جَهْرَةً، وَسِرًّا، وَخَوْفًا، وَبَطْرًا، وَلَفِيفًا، وَكُرْهًا، وَجِهَارًا)،
 مصادر نَكِرَات، وقعت أحوالًا بتقدير: (مُجَاهِرِينَ، وَمُسَارِّينَ، وَخَائِفِينَ، وَبَطْرِينَ،
 وَمُجْتَمِعِينَ، وَكَارِهَةً^(٢)، وَمُجَاهِرًا).
 ومما ذكر سيبويه من أمثلة^(٣) هذه المصادر المُنْكَرَةُ: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وَلَقِيْتُهُ كِفَاحًا،
 وقول نقادة الأسدي:

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتُهُ التَّقَاطَا^(٤)

فالمصادر: صَبْرًا، وَكِفَاحًا، وَالتَّقَاطَا، نَكَرَات جاءت أحوالًا بتقدير: مَصْبُورًا^(٥)
 وَمُكَافِحًا، وَمُفَاجِئًا.

ومن ذلك أيضاً ما تمثّل به ابنُ مالك : طَلَعَ زَيْدٌ بَعْتَةً، أَي: مُبَاغِتًا.

* * *

(١) هناك مَنْ لَا يَرَى مُصْدَرِيته، بل يَرَى أَنَّهُ اسْمٌ بِمَعْنَى جَمِيعًا مَعَ الْبَقَاءِ عَلَى الْحَالِ .

(٢) أَوْ: ذَاتُ كُرْهٍ . وَفِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَنْصُوبَاتِ يَتَحَمَّلُ النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَي: بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ .

(٣) الْكِتَابُ ٣٧٠/١، وَيَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ ٢٣٤/٣ .

(٤) أَي: فَجَاءَةً، لَمْ أَقْصِدْهُ قَصْدًا، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ .

(٥) إِذَا كَانَتِ الْحَالُ مِنَ الْمَفْعُولِ . وَ(صَابِرًا) إِذَا كَانَتِ الْحَالُ مِنْ فَاعِلٍ .

صاحب الحال:

أولاً: تعريف صاحب الحال وتنكيره، قال:

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ، إِنَّ
لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبْنِ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ كَرَأَى

ذو الحال (صاحب الحال): هو ما بينت الحال هيأته، كالفاعل، ونائبه، والمفعول... وحقه أن يكون معرفة؛ لأنه موصوف بالحال، وحق الموصوف أن يكون معرفة؛ ليتيم بها الفائدة، وجاء صاحب الحال بمعارف متنوعة:

فقد جاء علماً، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنُعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ﴾ (الأعراف: ٧٠).
وَحْدَهُ: حال من لفظه الجلالة .

وجاء ضميراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ (البقرة: ١١٩).
بشيراً: حال من الضمير (الكاف) .

وجاء اسم إشارة، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ
مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ (الحجر: ٦٦). مُصْبِحِينَ: حال من اسم الإشارة (هؤلاء) .

وجاء اسم موصول: كقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (آل عمران: ٣٥).
مُحَرَّرًا: حال من الاسم الموصول (ما) .

وجاء معرفاً بأل، كقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ ^(١) (طه: ١٠٢) .
زُرْقًا: حال من (المجرمين) .

وجاء معرفاً بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبْتُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ (هود: ١٧) . إِمَامًا: حال من المُعَرَّف بالإضافة (كتاب موسى) .

ولكثر وقوع صاحب الحال معرفة قال ابن مالك:

^(١) قيل: عطاشا، وقيل: غميا .

وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ

أي: لا يأتي صاحب الحال نكرةً، وهو الغالب .

* * *

وقد استُثني من هذا الغالب مواضع جاء فيها صاحبُ الحال نكرةً؛ لوجود
مُسَوِّغات لهذا التَّنْكِير، كما هي الحال في المبتدأ، وبيانها هو:

١- أن تكون الحال مُتَقَدِّمةً على صاحبها، قال:

وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ، إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ.....

يُريد: أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرةً، إلا إذا تأخَّر عن الحال ،
كقول كثير عزة:

لِعَزَّةٍ مُوَحِّشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ^(١)

ف(مُوحِّشاً): حال مُتَقَدِّمة على صاحبها المبتدأ المُتَأَخَّر (طلَل)؛ وَسَوَّغَ تنكير
الصاحب تقدُّمُ الحال عليه، وأصل التعبير هو: لِعَزَّةٍ طَلَلٌ مُوَحِّشٌ، ف(موحش) هنا
وصفٌ للنكرة، وَوَصَفَ النِّكْرَةَ لَوْ تَقَدَّمَ على الموصوف صار حالاً؛ لامتِناع جواز
تقديم الصِّفة على الموصوف .

وَمِنْهُ أيضاً قول ذي الرُّمَّة:

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(٢)

مُسْتَظَلَّةٌ: حال من صاحبها المبتدأ النِّكْرَةُ المُؤَخَّر (ظباء)، وأصلُ الحال وصفٌ
لِلنِّكْرَةِ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ صار حالاً ، وقد تمثَّل سيبويه أيضاً بقولهم: هذا قائماً رَجُلٌ^(٣).

^(١) الطلل ما شُخِّص من آثار الديار، والخلل: جمع خلة وهي بطانة غمد السيوف .

^(٢) يصف الشاعر نسوة سُبَيْنَ، فصرن تحت عوالي الرماح مُسْتَظَلَّةً بها، وعيونها كعيون الجاذر أولاد البقرة الوحشي
لأنَّساعها .

^(٣) الكتاب ١٢٢/٢ .

٢- أن يكون صاحب الحال مُخَصَّصاً:

..... أو يُخَصَّصُ

والتخصيصُ تقريبُ النكرة من المعرفة، ويتمُّ بوصفٍ، أو بإضافة .

وبيانهما هو:

أ- التَّخْصِصُ بِالْوَصْفِ:

كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا﴾ (الأحقاف: ١٢) .

لساناً: حال^(١) من (كِتَابٌ) الموصوف بـ(مُصَدِّقٌ)؛ فَتَقَرَّبَ بعد الوصفِ من المعرفة.

ومنه قولُ الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا رَبَّ نُوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيَّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

والشَّاهد في قوله: (مَشْحُونَا)، فهي حال من النكرة المُخَصَّصة بالوصف (فُلِّكَ مَاخِرٍ) .

ومنه ما جاء في الخبر: (سابق رسول الله ﷺ) بين الخيلِ فأتى فرسٌ له سابقاً، (ف سابقاً): حال من النكرة (فرسٌ)؛ بعد وصفها بالجارِّ والمجرور .
ومنه قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَمِيمِيٍّ مُسْتَبْشِرًا .
وكذا: أَنشَدَ الْقَصِيدَةَ طِفْلٌ صَغِيرٌ بَارِعًا .

ب- التَّخْصِصُ بِالْإِضَافَةِ :

كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ (فصلت: ١٠).

ف(سواءً): حالٌ من النكرة (أربعة)؛ بعد تخصيصها بالإضافة إلى (أيام) .

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ (الأنعام: ١١١) .

(١) في أحد أوجه الإعرابية (التيبان ١١٥٥/٢) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ففي قراءة^(١) (قَبْلًا) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْبَاءِ هِيَ حَالٌ^(٢) مِنَ الْمَفْعُولِ النَّكِرَةِ (كُلِّ) الْمَخْصَصَةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى (شَيْءٍ) ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ: شَرَبْتُ مَاءً نَهَرٍ عَذْبًا، وَحَافِظْتُ عَلَى شَكْلِ مَلَابِسِي جَمِيلًا .

٣- أَنْ يَقَعَ صَاحِبُ الْحَالِ بَعْدَ (نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ)، قَالَ:

..... أَوْ يَبْنِ^(٣)

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ كَدَلَا يَنْغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا

يُرِيدُ: أَنَّهُ يَجُوزُ مَجِيءُ صَاحِبِ الْحَالِ نَكْرَةً، إِذَا جَاءَ بَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ مَا يُضَاهِيهِ (يُشَاهِيهِ)، وَيَقْصِدُ بِالْمُشَابَهَةِ: النَّهْيَ، وَالِاسْتِفْهَامَ .

• فَمِنْ سَبْقِ النَّفْيِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(٤) (الحجر: ٤) .

فَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ: (وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) ، حَالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (قَرْيَةٍ)؛ وَسَوَّغَ هَذَا تَقَدُّمُ النَّفْيِ عَلَى الصَّاحِبِ (قَرْيَةٍ) .
وَمِنْهُ أَيْضًا، قَوْلُ الْمُنْقَرِي:

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيبًا بِلَدَةٍ فَيُنْسَبُ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ^(٥)

غَرِيبًا: حَالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (سَعْدِيٍّ) الْمَسْبُوقَةِ بِ(النَّفْيِ) .
وَمِنْهُ قَوْلُكَ: مَا جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبًا .

وَمَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا مُسْتَبْشِرًا .
وَمَا تَأَخَّرَ طَالِبٌ مُجِدًّا .

(١) هِيَ قِرَاءَةُ (نَافِعٍ) وَ(ابْنِ عَامِرٍ)، النُّشْرُ ٢/٢٥٢ .

(٢) بِمَعْنَى مَعَابِنَةٍ أَوْ عِيَانًا . وَيَنْظُرُ الْأَوْجُهَ الْإِعْرَابِيَّةَ فِي التَّبْيَانِ ١/٥١٢ .

(٣) أَيُّ: يَظْهَرُ، أَوْ يَأْتِي .

(٤) فِي أَسْلُوبِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَسْوَعَانِ آخِرَانِ لِمَجِيءِ صَاحِبِ الْحَالِ نَكْرَةً وَهِيَ اقْتِرَانُ جُمْلَةِ الْحَالِ بِالْوَاوِ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ تَوَهُّمَ كَوْنِهَا نَعْتًا، وَكَذَا وَجُودَ (إِلَّا) الَّتِي لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ .

(٥) الشَّاعِرُ يَمْدَحُ الزَّبْرَقَانَ بْنَ بَدْرٍ، وَكَانَ سَيِّدًا فِي قَوْمِهِ، يَتَشَرَّفُ كُلُّ أَحَدٍ بِالِانْتِسَابِ إِلَيْهِ .

- ومن سَبَق النَّهْيُ، مثالُ ابنِ مالك: لا يَنْبَغُ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلاً .
فَ(مُسْتَسْهِلاً): حال، وصاحبه (امرؤ) الأول، وهو نكرة؛ والمُسَوِّغُ سَبَقُ النَّهْيِ .
ومِنْهُ أيضاً قول قَطْرِيّ بن الفُجاءة:

لا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ^(١) يَوْمَ الْوَعَى، مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ
فَ(مُتَخَوِّفاً): حال من النِّكْرَةِ: (أَحَدٌ)؛ وَسَوَّغَ هَذَا سَبَقُ النَّهْيِ لِلنِّكْرَةِ؛ وَالنَّهْيُ
شَبِيهٌ بِالنَّفْيِ .
وتقول: لا تَأْكُلْ مِنْ طَعَامٍ مَكْشُوفاً ، ولا تَعْتَبْ عَلَى صَدِيقٍ غَائِباً .

* * *

- ومن سَبَقُ الاستفهام:

قول الشَّاعِرِ الطَّائِي:

يا صاحِ هلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمْلَا^(٢)
بَاقِياً: حال مِنْ (عَيْشٌ) النِّكْرَةُ الْمَسْبُوقَةُ بِالِاسْتِفْهَامِ الشَّبِيهَ بِالنَّفْيِ .
وتقول: هلْ جَاءَ أَحَدٌ ضَاحِكاً .

* * *

فمجموع ما ذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ مِنْ مُسَوِّغَاتٍ كَمَا ذَكَرْنَا سِتَّةً، وَمِثْلَ لِسَبَقِ
النَّهْيِ، وَقَدْ زِيدَتْ مُسَوِّغَاتٌ أُخْرَى أَشْهَرُهَا:

أَنْ تَكُونَ الْحَالُ جَمْلَةً مَقْرُونَةً بِالْوَاوِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ
خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ ، (البقرة: ٢٥٩) فجملة (وهي خَاوِيَةٌ)، حال من النِّكْرَةِ
(قَرْيَةٍ)؛ لِاقْتِرَانِهَا بِوَاوِ الْحَالِ، وَذَلِكَ يَرْفَعُ تَوْهَمَ النِّعْتَةِ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٦) .

(١) الإِحْجَامُ: ضِدُّ الإِقْدَامِ، وَهُوَ الْكَفُّ، وَالنَّكَوْصُ وَالتَّأَخُّرُ .

(٢) يَقُولُ لِصَاحِبِهِ مُسْتَنْكَراً: هَلْ قُدِّرَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ تَدُومَ لَهُ الدُّنْيَا، فَيَكُونُ لَكَ الْعُذْرُ فِي الْأَمَالِ الْبَعِيدَةِ وَالتَّكَالِبِ عَلَى حِطَامِ
الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ثم إنَّ لفظَ (غالباً) في عبارة ابن مالك: (وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ)، احتراز من مجيء صاحب الحال نكرةً بغيرِ مُسَوَّغٍ، من ذلك :
ما جاء في الخبر: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا،
ف(قيامًا): حال من: (رِجَالٌ)، وهي نكرةٌ .
ومنه أيضاً قولهم: عليه مائةٌ بيضاءَ .
ف(بيضاءً): حال من (مائةً)، وهي نكرةٌ .
وكذا: (فيها رَجُلٌ قائماً) .
فكُلُّ من الألفاظ: (رِجَالٌ، مائةً، رَجُلٌ)، صاحب حال نكرة، من دون أن يكون هناك مُسَوَّغٌ لِمَجِيئِهِ نكرةً .

* * *

ثانياً: ترتيب صاحب الحال، قال:

أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ	وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جُرِّ قَدْ
إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ	وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ
أَوْ مِثْلُ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا	أَوْ كَانَ جُزْءًا مَالَهُ أَضِيفَا

وبيان هذا هو: أن صاحبَ الحال يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً.

- فَمِنَ المرفوع، قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ (النصر: ٢)، فأفواجاً: حال من فاعل يَدْخُلُونَ .

- ومن المنصوب، قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوهُ بِضَعَّةٍ﴾ (يوسف: ١٩)، بِضَاعَةً: حال من مفعول (أَسْرُوهُ) العائد إلى يوسف (عليه السلام)، فإذا كان صاحب الحال مرفوعاً، أو منصوباً جاز فيه التّقديم والتّأخيرُ على حاله، ما لم يَمْنَعَهُ مانعٌ كالخَصَرِ، وسيأتي بيانه، وقد يتأخراً عن الحال:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَمِنْ تَأَخَّرَ الصَّاحِبُ الْمَرْفُوعُ عَنْ حَالِهِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ
الْأَجْدَاثِ﴾ (القمر: ٧)، خُشَّعًا: حال لصاحبها المُتَأَخَّرُ فاعل: (يَخْرُجُونَ) ^(١).
ومنه قولُ سَوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ:

مُزِيدًا ^(٢) يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرْنِي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ
مُزِيدًا: حال مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى صَاحِبِهَا فاعل (يَخْطِرُ). ومن تأخَّرَ الصَّاحِبُ الْمَنْصُوبُ،
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوا أَشْرَكْنَا مِمَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ (القمر: ٢٤) .
وَاحِدًا: حال لصاحبها مفعول (نَتَّبِعُهُ).

وَلَمْ يَتَحَدَّثِ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ صَاحِبِ الْحَالِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ؛ لَجَوَازِ تَقْدِيمِهِمَا
وَتَأْخِيرِهِمَا، وَإِنَّمَا قَصَرَ حَدِيثَهُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ الْمَجْرُورِ، فَقَالَ:
وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ
● أَيُّ: إِنَّ الصَّاحِبَ الْمَجْرُورَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

—مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ:

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْا بِهِ مُتَشَبِّهًا﴾ (البقرة: ٢٥)، مُتَشَبِّهًا: حال من الضَّمِيرِ
فِي (بِهِ).

وَمِثْلُهُ: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا﴾ (المائدة: ٤٦)، (مُصَدِّقًا): حال
من عِيسَى (عليه السلام).

—وَمَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ:

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ بَلْ مَلَكٌ بَرَكْنَا فِيهِ خَبِيرًا﴾ (البقرة: ١٣٥)، (خَبِيرًا): حال من
الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) ^(٣).

^(١) المقتضب ١٦٩/٤، وقد تكون (خشعا) حالا لضمير متقدم في الآية السابقة

^(٢) ويروي البيت برفع (مُزِيد)، وتزبد الإنسان: إذا غضب وظهر على ملتقى شفتيه زبدتان. وقيل أن البيت ملفق من بيتين.

^(٣) (خفيفا) منصوب بفعل مضمّر تقديره (أعني) عند من لا يرى وقوع الحال من المضاف إليه (التيان) في إعراب القرآن
١٢٠/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٤٨)، (جميعاً): حال من المضاف إليه، الضمير (كُمْ) .

● وبعد هذا قالوا: إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة إليه كآلية الكريمة السابقة ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبراهيمَ حَنِيفًا﴾، لم تتقدّم عليه الحال عند أكثر النحويين^(١)، فلا يجوز مثلاً تقديم الحال (مُسْرِعاً)، في قولك: عَرَفْتُ قيامَ زيدٍ مُسْرِعاً .
أمّا إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جرّ، وهو ما قصر ابنُ مالك حديثه عليه، فقال:

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدَ

أي: إنّ صاحبَ الحال إذا كان مجروراً بحرف جرّ لا يجوز عند أغلب النحاة^(٢) تقدّم الحال عليه، ففي: نحو: مَرَرْتُ بِفاطمةَ مُسْتَبْشِرَةً، لا يجوز تقديم الحال على لفظ (فاطمة)؛ لأنّ اللفظَ مجرورٌ بالباء، أي: لا يصحّ أن تقول: مررتُ مُسْتَبْشِرَةً بفاطمةَ.

* * *

ثمّ أضاف ابنُ مالك، فقال: وهذا الذي أباه أغلب النحاة، لا أمنعه أنا؛ لوروده في كلام العرب الفصيح، وممّا يؤيّد إجازة ابن مالك لتقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ (سبأ: ٢٨)، فد(كافّةً)، وهي بمعنى (جميعاً): حال مُتقدّمة على صاحبها المجرور بالحرف (للناس)^(٣). وورد هذا الاستعمال أيضاً في الشّعْر كثيراً:

^(١) شرح الرضي ٣٠/٢، وشرح المرادي ١٤٧/٢ وحجتهم أنّ الحال تابع وفرع لصاحبه، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف، فلا يتقدّم تابعه أيضاً.

^(٢) الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ١٧١/٤، والأصول ٢١٩/١.

^(٣) المانعون لتقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف يرون أنّ (كافّةً) حال من المفعول في (أرسلناك) والهاء للمبالغة، والتقدير: إلّا جامعا للناس، وهو تأويل متكلّف (شرح الرضي ٣٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٦٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٩/٢).

فمنه قولُ الشَّاعر:

تَسَالَيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذُكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(١)

(طَرًّا)، بمعنى (جميعاً): حال مُتَقَدِّمة على صاحبها، وهو مجرور محلاً بـ(عن). .

وكذا قول المحبِّل السَّعدي:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

كَهَلًا: حال مُتَقَدِّمة على صاحبها الضَّمير المجرور محلاً بـ(على). .

وقولُ مجنون ليلى:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا^(٢) إِلَيَّ حَبِيبًا، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

فـ(هيمانَ صاديًا): حالان مترادفان من الضَّمير المجرور محلاً بـ(إلى)، وهو الياء، وقد تقدَّما عليه .

وقول طُلَيْحَةَ الْأَسدي:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْعًا يَقْتُلُ حِبَالِ^(٣)

فَرْعًا: حال مُتَقَدِّمة على صاحبها المجرور (يَقْتُلُ). .

وقول الآخر:

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ ۚ فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِبَاءِ

غَافِلًا: حال مُتَقَدِّمة على صاحبها المجرور (لِلْمَرْءِ). .

وقول الآخر:

مَشْغُوفَةٌ بِكَ، قَدْ شَغَفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

مَشْغُوفَةٌ: حال من المجرور محلاً في (بك)، وقد تقدَّمت الحال عليه .

* * *

^(١) أي: تصبَّرت عنكم جميعاً بعد فراقكم بذكراكم الطيبة، وكأنكم مائلون أمامي .

^(٢) هيمانَ صادياً: كلاهما بمعنى عطشان .

^(٣) أي: لئن أصابوا بعض الإبل، وسبوا جماعة من النسوة، فلم يذهبوا يَقْتُلُ حبال ابن أخي الشَّاعر ولن يضيع دمه فَرْعًا، أي: هدرًا .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَكُلُّ هَذَا عِنْدَ الْمَانِعِينَ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ؛ لِأَنَّهُ يَسُوغُ فِيهِ مَا لَا يَسُوغُ فِي غَيْرِهِ،
أَمَّا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: (إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) فَقَدْ تَأَوَّلُوهَا أَيْضًا؛ هَرَبًا مِنْ وَقُوعِ الْحَالِ مِنَ
الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ مُتَقَدِّمَةً .

* * *

وَمِمَّا يَجْدُرُ ذِكْرُهُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ قَصَرَ حَدِيثَهُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ الْمَجْرُورِ
بِالْحَرْفِ خَاصَّةً؛ لِلخِلَافِ الْمَشْهُورِ فِيهِ بَيْنَ التَّحْوِيلَيْنِ .
أَمَّا غَيْرُهُ وَهُوَ الْمَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ، فَقَدْ حُكِيَ الإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِ تَقْدِيمِهِ .
وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ، فَلَا مَنْعَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِمَا .
ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: (وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ)، يُوحِي بِإِنْفِرَادِهِ بِالْجَوَازِ، وَالْحَقُّ غَيْرُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ
لِغَيْرِهِ مِمَّنْ سَبَقُوهُ فِي هَذَا الْجَوَازِ، وَأَبْرَزَهُمْ:

ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وأبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)؛ وَحَجَّتُهُمَا أَنَّ
الْمَجْرُورَ بِالْحَرْفِ مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى، وَالْمَفْعُولُ لَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمَ حَالِهِ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ لَا
يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ حَالِ الْمَجْرُورِ عَلَيْهِ؛ وَاسْتَدْلًا أَيْضًا بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ .

وبهذا يكون الضمير في قول ابن مالك: (أَبَوَا)، لأكثر النحاة لا كُلّهم؛ لوجود
المُخَالَفِ، وَقَدْ أُخِذَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ إِطْلَاقُهُ الْجَرَّ (بِالْحَرْفِ)، مِنْ دُونِ أَنْ يُقَيَّدَ
الْحَرْفُ بِغَيْرِ الرَّائِدِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْخِلَافِ .

أي: إِنَّ الْخِلَافَ يَدُورُ حَوْلَ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيِّ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا، أَمَّا
الرَّائِدُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِهِ، نَحْوُ: مَا جَاءَ رَاكِبًا مِنْ رَجُلٍ .
وَرَدَّ هَذَا الْمَأْخُذُ بِأَنَّ الرَّائِدَ لَا يُقَيَّدُ بِهِ؛ فَصَاحِبُهُ جَائِزُ التَّقْدِيمِ اتِّفَاقًا؛ وَلِذَلِكَ
أَهْمَلُ ابْنُ مَالِكٍ التَّنْبِيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِوُضُوحِهِ .

* * *

ثالثاً: كونُ صاحب الحال مجروراً بإضافة، قال:

وَلَا تُجْزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

قَدْ مَرَّ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ قَدْ يَكُونُ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ أَوْ
بِإِضَافَةٍ، وَأَرَادَ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْحَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ
صَاحِبِهِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ:

● **أَوَّلُهُمَا:** أَنْ يَقْتَضِيَ الْمُضَافُ الْعَمَلَ فِي الْحَالِ : وَمَعْنَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ
جَارِيًا يَجْرَى الْفِعْلُ فِي الْعَمَلِ، أَيْ: مِمَّا يَصِحُّ عَمَلُهُ فِي الْحَالِ، كَأَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا،
أَوْ وَصَفًا عَامِلًا، كَاسْمِ الْفَاعِلِ، ثُمَّ أُضِيفَ إِلَى مَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ،
فَهُوَ عَامِلٌ فِي الْحَالِ وَصَاحِبِهِ .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٤٨) ، فـ(جميعاً):
حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ (كُمُ)، الْمَخْفُوضَةُ بِإِضَافَةِ (الْمَرْجِعِ) .

وَهَذَا (الْمُضَافُ) مُصَدَّرٌ عَامِلٌ فِي الْحَالِ، وَصَحَّ أَنْ يَعْمَلَ؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ جَاءَ
بِمَعْنَى الْفِعْلِ، فَلَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: إِلَيْهِ تَرْجِعُونَ جَمِيعًا، لَكَانَ الْعَامِلُ هُوَ
الْفِعْلُ الَّذِي جَاءَ الْمَصَدَّرُ بِمَعْنَاهُ؛ وَبِهَذَا أَصْبَحَ الْمُضَافُ عَامِلًا فِي الْحَالِ وَصَاحِبِهِ.
وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ مَالِكِ بْنِ الرَّيْبِ:

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا

وَاحِدًا: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ: (الْكَافِ) الْمَخْفُوضُ بِإِضَافَةِ (انْطِلَاقِ) إِلَيْهِ، وَهَذَا مُصَدَّرٌ
عَمَلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَعَمَلُ النَّصْبِ فِي الْحَالِ أَيْضًا .

فَصَاحِبُ الْحَالِ (الْمُضَافُ إِلَيْهِ) فِي كُلِّ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَالشَّاهِدِ الشُّعْرِيِّ، هُوَ
فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى؛ وَلِذَا حَسُنَ كَوْنُهُ صَاحِبَ حَالٍ .

وَمِنْهُ قَوْلُ النُّحَاةِ الْمَشْهُورِ: هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتَوَتًا .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَمَلُتُوتًا: حال من المضاف إليه (السَّوِيْقِ)، وَسَوَّغَ مجيء الحال من المضاف إليه
كونُ المضاف (شارب) اسمُ فاعل، عملَ النَّصَبِ في الحال .
وصاحبُ الحال في هذا المثال هو مفعولٌ في المَعْنَى؛ ولذا حَسُنَ وَقُوعُهُ صاحبُ
حالٍ أيضًا، وفي هذا قال ابنُ مالك :

ولا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

* * *

والآخِر: أَنْ يَصَحَّ وَضْعُ المضافِ إليه موضعَ المضاف، قال:

أَوْ كَانَ جُزْءٌ مَّا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا

ويتمُّ هذا الوضعُ في حالتين:

إحدهما: أَنْ يَكُونَ المضافُ جُزْءًا من المضافِ إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا
فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ (الحجر: ٤٧)، إِخْوَانًا: حال من المضافِ إليه (هم)،
وقد أُضيف إلى (صدور)، والصدور بعض ما أُضيف إليه .

وكذا قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (الحجرات: ١٢)،
مَيْتًا: حال من المضافِ إليه: (أخيه) المضاف إلى (لَحْمٍ)، وهو بعضُ الآخر .

والأخرى: أَنْ يَكُونَ المضافُ مِثْلَ جُزْءِ المضافِ إليه في صِحَّةِ الاستغناء عنه
بالمضافِ إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾
(النحل: ١٢٣)، فَ(حنيفاً) : حالٌ من المضافِ إليه (إبراهيم)، وليست (مِلَّةً) بعضُ
المضافِ إليه، ولكنها كبعضِهِ في صِحَّةِ الإسقاط، والاستغناء عنه، بالمضافِ إليه .
ومنهُ قولك: أَفَرَحَنِي نَجَاحُ مُحَمَّدٍ مُتَفَوِّقًا.

ففي مثل هذه الأساليب نجد أنَّ المضافَ جُزْءًا من المضافِ إليه أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ؛
ولذا يصحُّ الاستغناء عن المضاف، وإقامة المضافِ إليه مقامَهُ مِنْ دُونِ أَنْ تَحْتَثَّ
دلالةُ التَّركيبِ، وكأنَّ المُضافَ إليه هو صاحبُ الحالِ حقيقةً .

فيمكن القول في غير أسلوب القرآن الكريم:

ونزعنا ما فيهم من غلٍّ إخواناً .

أَجِبْتُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ أَخَاهُ مَيْتاً .

أَنْ أَتَّبِعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً .

أفرحني مُحَمَّدٌ مُتَفَوِّقاً .

وبصلاحية سقوط المضاف يكون المضاف إليه في موقع معمول الفعل العامل في

الحال، فيتَّحد العامل في الحال، وفي صاحبه .

وعلى العموم فلا يصحُّ مجيء الحال من المضاف إليه:

إِنْ لَمْ يَكُنْ عاملاً فِي الْحَالِ .

أَوْ جُزْءاً مِنَ الْمُضَافِ .

أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فِي صَحَّةِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ .

ولذا لا يصح قولنا: أَكْرَمْتُ ابْنَ فَاطِمَةَ جَالِسَةً، على أَنَّ (جالسةً) حال من

(فاطمة)؛ وذلك لعدم صحة الاستغناء عن المضاف، فلا يصح القول فيه: أَكْرَمْتُ

فاطمة جالسة؛ لاختلال الدلالة؛ فليست هي المُكْرَمَةُ بل ابنها .

* * *

هذه هي شروط مجيء الحال من المضاف إليه، كما يراها ابنُ مالك، وقد ختم

ذكرها بقوله: (فلا تحيفاً)، أي: لا تَمَلِّ في حُكمك بمخالفتك هذه الشُّروط .

وأساس الالتزام بهذه الشُّروط هو القولُ بوجوب اتِّحاد عامل الحال وصاحبها،

وهو الرَّأي المشهور عند النُّحاة .

أما مَنْ لا يرى ضرورةَ هذا الاتِّحاد^(١)، فلا يُقَيِّدُ مجيء الحال من المضاف إليه

بهذه القيود .

* * *

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٣، مغني اللبيب ٨٦٥.

وقولُ زهير:

فَلَأَيًّا بِلَأَيٍّ مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهُ^(١)
لَأَيًّا: مصدرٌ، وهو حالٌ مُتَقَدِّمَةٌ على عاملها المُتَصَرِّف (حَمَلَ).

وقولك: جاء زيدٌ راكباً، وراكباً جاء زيدٌ، وجاء راكباً زيدٌ^(٢)، ويُشترط في الفعل المُتَصَرِّف الذي يجوز معه تقدُّمُ الحالِ عليه ألاَّ يعرضَ لَهُ ما يمنعُ تقدِّمَ الحالِ عليه، كاقترانه بما لَهُ الصِّدَارَةُ في الكلام، نحو: لام الابتداء، أو لام القسم .

كقولك: لأَصْبِرَنَّ مُحْتَسِباً، ولَأَقُومَنَّ طَائِعاً، فحينئذٍ لا تقدِّمُ للحالِ عليه .

ب- إذا كان عامل الحال وَصْفاً يُشَبِّهُ الفعل المُتَصَرِّف^(٣):

وإليه أشار بقوله:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِ..... صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفاً

فجاءتْ تَقْدِيمُهُ: ك (مُسْرِعاً) ذَا رَاحِلٍ

ويُريد ابنُ مالك بالصِّفَةِ التي تشبه الفعل المُتَصَرِّف: اسمُ الفاعل، أو اسمُ المفعول، أو الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، ومثَّل للفاعل إذا كان اسمُ فاعلٍ، فقال: مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ، فَ(مُسْرِعاً): حالٌ تَقَدَّمَتْ على عاملها (اسمُ الفاعل راحِل)، وهو وَصْفٌ جارٍ مَجْرَى الفعلِ .

وتقول: زيدٌ مَظْلُوماً مَضْرُوبٌ، فَ(مَظْلُوماً): حالٌ تَقَدَّمَتْ على عاملها الوصف

(اسمُ المفعول) .

ومنه قولُ يزيد الحِمَيرِيّ:

(١) يصف الشاعر فرسا شديدة الخلق نشيطة فيقول: لم تستطع حمل وليدنا عليه ليصيد إلّا بعد لأَيٍّ (بطء) لشدة نشاطه، وقد تميّز بظهور قليل اللحم شديد الخلق .

(٢) المقتضب ٣٠٠/٤ .

(٣) الوصف المشبه للفعل المتصرف هو: ما تضمن معنى الفعل وحروفه وشابهه في قبول علامات التأنيث، والتثنية، والجمع كاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة .

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(١)
 تحمّلين: جملة في محلّ نصبٍ حالٍ من الضّمير المُستتر في (طليق)، وهي صفةٌ
 مُشَبَّهة عاملةٌ في الحال المُتقدّمة عليها، وتقديرُ الكلام: هذا طَلِيقٌ مُحْمُولًا .
 وعلى العموم ففي أساليب الشّواهد السّابقة ومثيلاهما، سواء أكان العاملُ فعلاً
 مُتصرِّفاً، أم صفةً تُشَبَّهه، يجوزُ تقديمُ الحال عليه، وكذا تأخيرها .
 وتقييدُ ابنِ مالكٍ للفعل بِ(صُرِّفاً) احترازٌ من الفعلِ غيرِ المُتصرِّف، وتقييده
 للصفة بِ(أشَبَّهتِ المُصرِّفاً) احترازٌ من أفعال التفضيل، وسيأتي بياهما .
 وكما أشرنا في موضع سابق أنّ جوازَ تقديمِ الحالِ على العاملِ المُتصرِّف
 مشروطٌ بعدمِ وجودِ المانع .

الثّاني: وجوب تأخّر الحال عن عاملها :

يُفْهَمُ من أبيات ابنِ مالك السّابقة حَوْلَ جوازِ تقديمِ الحال على عاملها:
 أنّ هناك مواضع يُمنع فيها تقديم الحال على عاملها، من ذلك:
 أ- إذا كان عامل الحال فعلاً غيرَ مُتصرِّفٍ:
 ويُفْهَمُ هذا من تخصيصه جوازَ تقديمِ الحالِ بالفعلِ المُتصرِّف، فَمَعَ غيره لا
 يجوزُ التّقديم، ومن غيرِ المُتصرِّف (فعلُ التّعجّب)، نحو: ما أَحْسَنَهُ مُسْتَبْشِراً ،
 وما أَطْيَبَ الهَوَاءَ بارداً.
 فكلُّ من (مُسْتَبْشِراً) و(بارداً): حالٌ مُتأخِّرةٌ عن عاملها فعلُ التّعجّب
 (أَحْسَنَ) و(أَطْيَبَ)، ولا يجوزُ تقديمُ هذه الحال على فعلِ التّعجّب؛ لِعَدمِ ورودِ
 السّماعِ بتقديمه^(٢).

^(١) يخاطب الشاعر بغلته فيقول: قفي ولا تخافي فليس لعباد - وال أموي - عليك حكم ولا سلطان، وأنت الآن في آمان،
 والذي تحمّلينه طليق بعد أن خرج من سجنه.

^(٢) يرى النحاة أنّ فعلَ التعجب ضعيف في العمل بحجّة أنّه غير متصرف في نفسه، أي يلزم صيغة لا تتغير في الاستعمال،
 ومن الأولى إلّا يتصرف في معموله متقدّماً عليه سواء أكان حالاً أو مفعولاً .

ب- إذا كان عامل الحال صفة لا تُشبه الفعل المُتصرف:

وَيُفْهَمُ هذا من تخصيصه جواز تقديم الحال على الصفة المُشبهة بالفعل المُتصرف، وفي هذا كما أشرنا احتراز من (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ)، وهي صفة تُشبه الفعل الجامد في ثبات صيغتها غالباً^(١)؛ وهذا الثبات أضعف الشبه بالمشتقات الأخرى، فلم تتصرف في معمولها مُتقدِّمة؛ فَمُنِعَ تقديم الحال عليها .

تقول: زيدٌ أفضل من خالدٍ مُجِداً .

وهذا أفصح النَّاسِ خطيباً .

فَكُلُّ من (خطيباً) و(مُجِداً): حالٌ مُتأخِّرة عن عاملها (أفضل، وأفصح)، ولا يجوز تقديم الحال في المثالين وأمثالها؛ لِعَدَمِ استعمالِ العرب لها مُتقدِّمةً على أفعال التَّفْضِيلِ، باستثناء توسط (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) بين حاليين أشار إليه ابنُ مالك بقوله:

وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنُ

وبيانه: هو أَنَّ (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) يُشَبِّهُ الجامد كما ذكرنا من حيث ثبات الصيغة في مواضع مُحدَّدة ؛ فأبعده هذا التماثل المحدود عن العوامل التي تعمل مُتقدِّمةً أو مُتأخِّرة، كالفعل المُتصرف وما جرى مجراه من الوصف؛ ونتيجة لهذا لم يعمل مُتأخِّراً، أي: لا يَتَقَدَّمُ عليه حاله، وقبالة هذا نجد أَنَّ (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) يأتي مُتصرفاً إذا أُضيف إلى معرفة؛ من أجل المطابقة^(٢)، كقوله تعالى: ﴿ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾

(الأنعام: ١٢٣) ، وقوله تعالى: ﴿ هُمْ أَرَأَيْنَا ﴾ (هود: ٢٧) .

وهذه المطابقة أبعدته عن الجامد المُلازم لِنِيَّةٍ واحدةٍ ، وتوسَّطه بين حاليين، في حالة تفضيل شيءٍ على غيره في حالة أخرى .

^(١) (فعل التفضيل) في حال تجردها، أو إضافتها إلى النكرة فإنها تلازم الإفراد والتذكير فأشبهت الجوامد . من ذلك قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا ﴾ (يوسف: ٨) . وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ ﴾ (التوبة: ٢٤)، ونقول: هو أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال .

^(٢) وهي مسألة جائزة وليست واجبة، ومن ترك المطابقة قوله تعالى: ﴿ وَلَجِدْهُمْ أُمَرَاسَ النَّاسِ عَلَى حَيَاقِهِمْ ﴾ (البقرة: ٩٦).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه مثال ابن مالك: زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا، فَ(أَنْفَعُ) أَفْعَلُ تَفْضِيلُ
عَمَلٍ فِي حَالَيْنِ:

إحدهما: (مفرداً)، وهي حالٌ مُتَقَدِّمَةٌ مُفَضَّلَةٌ، وصاحبها الضَّمِيرُ المُسْتَر في
(أَنْفَعُ) العائد إلى زيد.

والأخرى: (مُعَانًا)، وهي مُتَأَخَّرَةٌ مَفْضُولَةٌ، وصاحبها (عَمْرٍو) .

والقياس يقتضي تأخير الحالين عن عاملهما (أنفع)، لكنَّ الأسلوبَ العربيَّ اختار
تقديم الحال الأفضل، فَرَقًا بين المُفَضَّل والمُفَضَّلَ عليه، إذ لو أَخَّرَا لَحَصَلَ لُبْسٌ ،
وأجاز النحاة هذا التَّركيب من دون أيِّ ضَعْفٍ فيه، ولهذا أشار بقوله:

..... مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنُ

وتمثيلُ ابنِ مالك السَّابِق هو تمثيلٌ لحالة تفضيل شيء على غيره في حالة أُخْرَى،
أي: إِنَّه جاء لِذَاتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ (زيد) و(عمرو)، وحالين مختلفين (التَّفَرُّد) و(الإعانة).
فقد يأتي (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) تمثيلاً لحالة تفضيل شيء على نفسه في حالة أُخْرَى،
أي إِنَّه تمثيلٌ لذات واحدة، وبحاليتين مُختلفتين، ومنه القولُ المشهورُ: هذا بُسْرًا أَطِيبُ
مِنْهُ رُطْبًا.

فالإشارة إلى ذات واحدة هي التَّمَرُّ، بحالين مختلفين: البُسْر، والرُّطْب .
ومنه أيضاً قولك: زيدٌ قائماً أَحْسَنُ مِنْهُ قاعداً، وَحَمَلٌ عليه قولٌ مَعْرُوفٌ إلى الإمام
عليّ بن أبي طالب (عليه السلام): (أنا لكم وزيراً خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أميراً)، فَكُلٌّ مِنْ:
أَطِيبٌ، وَأَحْسَنٌ، وَخَيْرٌ، قَدْ تَوَسَّطَ مَعْمُولَيْنِ: حال مُفَضَّلَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ، وأُخْرَى مَفْضُولَةٌ
مُتَأَخَّرَةٌ.

ت - إذا كان عامل الحال لَفْظاً مُتَضَمِّناً مَعْنَى الفعل دون حُرُوفِهِ، قال:

وعاملٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا - حُرُوفُهُ - مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

كَ (تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ) وَنَدَرَ نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرِ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وهذا حديث ابن مالك -صراحة- عن وجوب تأخر الحال عن عاملها،
وبيانه هو: عدم جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي - والمراد به ما استنبط منه
معنى الفعل دون أن يتضمن حروفه، كاسم الإشارة مثلاً، الذي يتضمن معنى الفعل
(أشير)، فمثل هذه العوامل لا تعمل متأخرة كالفعل المتصرف، وما جرى مجراه.
وقد ذكر ابن مالك جملة من هذه العوامل المتضمنة معنى الفعل لا كلها،
وتفهم هذه البعضية من تعبيره الذي بدأه بحرف الكاف، إذ قال:

كَيْتَكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ.....

أي: إن هذه العوامل غير محصورة بما ذكره، وعلى العموم فما أشير إليه قسماً:
أولهما: ما ضمن معنى الفعل من الألفاظ.
والآخر: شبه جملة.

وسنذكر هذه العوامل بالترتيب الذي أشار إليه ابن مالك:

القسم الأول: ما ضمن معنى الفعل من الألفاظ:

١ - اسم الإشارة:

نحو: (تلك)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾ (النمل: ٥٢).
خاوية: حال، وعاملها اسم الإشارة المتقدم عليها؛ لما فيه من معنى الفعل
(أشير).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٣٠)
يبيئها: في محل نصب حال من (حدود الله)، والعامل هو اسم الإشارة المتقدم
المتضمن معنى الفعل.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود: ٧٢)
ومنه قولك: ذاك عبد الله قائماً، وهذا زيد منطلقاً.

٢ - حُرُوفُ التَّمْنِي:

نحو: (ليت)، ومنه قول رُؤبة:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وتقول: لَيْتَكَ قائماً في الدَّارِ.

ولَيْتَ خالداً مُقِيماً عندنا، وَلَيْتَ الصَّانِعَ مُجِدِّداً على إِتْقَانِ عَمَلِهِ.

فَكُلُّ من الألفاظ: (رواجعا، وقائماً، ومُقيماً، ومُجِدِّداً) بحال من المنصوب المُتقدِّم عليه، وعاملُ الحال ما في (ليت) من مَعْنَى الفعل (أَتَمَّى).

٣ - حَرْفُ التَّشْبِيهِ:

نحو: (كَأَنَّ)، ومنه قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا الْعِنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي^(١)

رَطْباً: حال من (القُلُوب)، وعاملُها: ما في (كَأَنَّ) من معنى الفعل (أَشْبَهَ).

ومثله قول النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّ:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ^(٢)

خارجاً: حال من الضَّمير المُتقدِّم، وعاملُها ما في (كَأَنَّ) من مَعْنَى الفعل.

* * *

قُلْنَا: إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَخْصُرِ الألفاظَ المعنويَّةَ، بَلْ ذَكَرَ بَعْضُهَا، وَقَدْ ذَكَرَ النُّحَاةُ

قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ^(٣) عَوَامِلَ أُخْرَى تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الفعل دون حُرُوفِهِ، مِنْهَا:

^(١) يصف الشَّاعر عقاباً وكثرة اصطياده للطيور، إذ يُرَى أمامَ عَشَّةِ قُلُوبٍ كثيرة، منها ماهو جديد لم يجف كالعِنَابِ، ومنها ماجف فأصبح كالتمر الرديء.

^(٢) يصف الشَّاعر قُرْنِ ثور - ذكره في بيت سابق - بأنه كحديدة شواء اللحم نَسِيها الشاربون عند موقد شواء اللحم (مفتأد).

^(٣) المقتضب ١٦٨/٤ والأصول ٢٤٦/٢، وشرح على الكافية ١٤/٢ وشرح المفصل ٥٨/٢، ولا يخلو ذِكْرُ هذه العوامل من الاختلاف في عددها، وعملها.

أ- حَرْفُ التَّنْبِيهِ (ها):

ومنه قولُ الشَّاعر:

ها بَيْنًا ذَا صَرِيحٍ التَّنْصِيحِ فَاصْغِ لَهُ وَطِعْ فِطَاعَةً مُهْدٍ نَصَحَهُ رُشْدُ

بَيْنًا: حال، وعاملها ما في حرف التَّنْبِيهِ من مَعْنَى الفعل (أُنْبِئْ).

وتقول: ها هو زيدٌ مُقْبِلًا، فمُقْبِلًا: حال، وعاملها ما في حَرْفِ التَّنْبِيهِ من مَعْنَى الفعل.

* * *

ب- ما أُريد به (التَّعْظِيمُ) من أدواتِ الاستفهام:

ومنه قولُ الشَّاعر: يا جَارَتَا ما أَنْتِ جَارَةٌ^(١)؟

جَارَةٌ: حال^(٢)، وعاملها (ما) الاستفهامية بما تَضَمَّنَتْ من مَعْنَى التَّعْظِيمِ.

وَحُمِلَ على هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ ۝ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ۝﴾ (المذثر: ٢٧-٢٨).

لا تُبْقِي: في محلِّ نَصْبٍ حال من (سَقَر)، والعامل فيه مَعْنَى التَّعْظِيمِ^(٣).

ت- حَرْفُ التَّرَجُّي (لَعَلَّ)^(٤)، تقول: لَعَلَّ زيداً (ناجحاً) قادمٌ.

ناجحاً: حال، وعاملها ما في (لَعَلَّ) من معنى الفعل (أَتَرَجَّي).

وعلى العموم لا يجوز تقدُّمُ الحال على هذه العوامل المُتَضَمِّنَة معاني الأفعال

دون حروفها؛ لِعَدَمِ وجود أفعال حقيقيَّة، بل هي ألفاظ تحمل معاني تلك الأفعال، إذاً فهي لا تتمكَّن تمكَّن الفعل الحقيقي.

* * *

^(١) أصل الكلام: يا جارتِي قُلِّيتِ الباء ألفاً، و(ما) استفهامية: مبتدأ، وأنت خبره. ينظر ارتشاف الضرب ٣٥٢/٢، وشرح

الأشموني حاشية الصبان ١٨١/٢.

^(٢) وقد تكون تمييزاً، لأجل أنَّ قوله: ما أَنْتِ، مدح شائع، و(جَارَةٌ) بَيَّنَّتِ المقصود من خصلة المدح.

^(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥٠، وقد تكون مستأنفة.

^(٤) الكتاب ١٤٩/٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما القسم الثاني ممّا تضمّن معنى الفعل دون حُرُوفِهِ فهو (شبه الجملة):
سواء أكان ظَرْفًا أم جَارًا ومَجْرورًا، فَإِنَّهُمَا إِذَا ضُمْنَا (معنى الاستقرار) عَمَلًا في
الحال، ولم يَذْكُرْ ابنُ مالكٍ هذا القسم إلّا في سياق مخالفته عَمَلِ الْمُتَضَمِّنِ مَعْنَى
الفعل، فاستثناه، وقال:

..... وَنَدَرُ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ) ^(١)

أي: ندر في استعمال العوامل المتضمنة معاني الأفعال تقدّمُ الحال على عاملها:
الظرف والجار والمجرور (المُخْبَرُ بهما)،

أي: وردّ شذوذاً توسّط الحال بين المبتدأ والخبر: الظرف أو الجار والمجرور، وقيدُ
(المُخْبَرُ بهما) لم يُصَرِّحْ به ابنُ مالكٍ ^(٢)، وإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْ تَمْثِيلِهِ: (سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي
هَجَرٍ)، فالجار والمجرور (في هَجَرٍ) في موضع خبر المبتدأ (سعيد).
ووصف هذا التقدّم بِـ(النَّادِر) إشارة الى عدم قياسيّته، وحفظه في بابه ^(٣).

فمن الظرف العامل المتضمن معنى الفعل: قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ
وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ (المائدة: ٤٣).

جملة (فيها حُكْمُ اللَّهِ): في موضع الحال، وعاملها ما في الخبر الظرف (عند) من
معنى الفعل (استقرّ) ^(٤). ومنه أيضاً قولك: زيدٌ عندك قائماً.

ومن المجرور العامل المتضمن معنى الفعل:

قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ١٥٦)

جميعاً: حال ^(٥)، وعامله ما في الجار والمجرور من معنى الفعل (استقرّ).

(١) هجر: اسم بلد.

(٢) صرح به بعض شراح الألفية كالأشموني (في شرحه بحاشية الصبان ١٨٢/٢).

(٣) قاسه الفراء والأخفش (المصدر نفسه)، وأجازه ابن السراج في الأصول ٢٤٦/٢.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٤٣٨/١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٣٦/١.

وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ (المدثر: ٤٩).
 مُعْرِضِينَ: حال، والعامل فيها ما في الجارّ والمجرور من معنى الفعل.
 وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ﴾ (الأعراف: ٣٢).
 خَالِصَةٌ: حال، والعامل فيه ما في الجارّ والمجرور (للذين) من معنى الفعل^(١).
 ونقول: زيدٌ في الدارِ قائماً .

* * *

ولم يشرح ابنُ مالكِ عملَ شبه الجملة من الظرف والجارّ والمجرور؛
 لوضوحه؛ ومن ثمّ اكتفى برصدِ عملهما في الحال المتقدمة عليهما، ومثّل له بقوله:
 سعيدٌ مُسْتَقَرّاً في هجر.
 فكأنّه قال: إنّ حقّ الظرف والجارّ والمجرور ألاّ تتقدّم حالهما عليهما؛ لأنّهما
 تضمّنا معنى الفعل، وليس بفعلٍ حقيقةً، وقد مرّ هذا، ولكن جاء في بعض
 الأساليب توسطُ حالهما بين المبتدأ وخبره العامل فيها^(٢)، وهو استعمال نادر
 الوقوع.

وهناك مَنْ أجازَ تقدّمَ الحال على شبه الجملة العاملة فيها مطلقاً؛ استدلالاً بما
 ورد في فصيح كلام العرب.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (الزمر: ٦٧) في قراءة^(٣)
 مَنْ كَسَرَ (تاء مطويّات)، فتكون (مطويّات): حالا مُتوسّطة بين المبتدأ
 (السّموات)، والخبر (بيمينه) العامل في الحال المُتقدّمة عليه.
 ومنه قولُ الشّاعر:

بنا عاذَ عَوْفٌ، وهو بادي ذِلَّةٍ لديكُم، فلم يَعدَمْ ولاءً ولا نصراً

^(١) مشكل إعراب القرآن ٣١٢/١، أما قراءة (خالصة) بالرفع فتكون خبر الابتداء، أي: هي خالصة.

^(٢) أي: في الحال.

^(٣) التبيان في إعراب القرآن ١١١٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٦١/٢ والمشهور: رفع التاء.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

بادي ذلّة: حال من ضمير الظرف (لديكم)، وقد تقدّمت الحال على عاملها
الظرف (لدى)، مع التوسط بين المبتدأ (هو)، والخبر (لديكم) ^(١).

أما المانعون لتقديم الحال على شبه الجملة العامل فيها، فقد أولوا هذه الشواهد.

* * *

الحال الواجبة التقديم:

لم يتعرّض ابن مالك للحال الواجبة التقديم على عاملها، كأن تكون الحال ممّا
لها الصّدارة في الكلام، نحو: كيف جاء زيد؟ والمعنى: في أيّ حال جاء زيد،
ف(كيف) في محلّ نصبٍ حال.

وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ (الأنعام: ٨١).
كيف: في محلّ نصبٍ حال، وعاملها الفعل أخاف.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (الإسراء: ٢١).
كيف: في أحد أوجهها الإعرابيّة: في محلّ نصبٍ حال، وعاملها الفعل (فَضَّلَ) ^(٢).

* * *

تعدّد الحال، قال:

والحال قد يجيء ذا تعدّد لمفرد فاعلم - وغير مفرد

الأصل في الحال أن تكون واحدة، وصاحبها واحد (مفرد)، كقوله تعالى:

﴿وَأَتَيْنَهُ الْخُكُمَ صَيِّبًا﴾ (مريم: ١١٢). و﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ (الكهف: ٤٧).

^(١) أمّا إذا جعل (بادي) حالا من المبتدأ - على وفق رأي سيبويه - فلا شاهد حينئذٍ.

^(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥١٤/١، ٨١٧/٢

(كيف): استفهامية - غالبا - لها الصّدارة في تركيبها. أمّا إعرابها فيكون على وفق حاجة العامل بعدها، فقد تكون خبراً
في نحو: كيف أنت؟. أو خبر لكان: كيف كنت؟ وتكون مفعولاً ثانياً في نحو: كيف ظننت الضيف؟. وتكون حالا
في مثل الجملة أعلاه، وعلامتها أن يصح حذفها، ونضع (حالا) مكانها، ويبقى التركيب مستقيماً. وقد تكون شرطاً في
نحو: كيف تصنع أصنع.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَقَدْ تَعَدَّدَ لَصَاحِبٍ وَاحِدٍ (مُنْفَرِدٍ)؛ وذلك لمشابهة الحال للحبر في كونها يُحْكَمُ بها في المعنى على صاحبها؛ ولذا صَحَّ تَعَدُّدُهَا لِمَفْرَدٍ، وهو مُرَادُ ابْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ:

..... يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ (طه: ٨٦)، وقوله تعالى:

﴿لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا﴾ (الحشر: ٢١)، قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (٧)

أَرْجَى إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ (الفجر ٢٧-٢٨).

وقول مجنون ليلي:

عليّ إذا ما جئتُ ليلي بِخُفْيَةٍ زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلَانِ حَافِيَا
ففي الآيات الكريمة، والشاهد الشعريّ تعددت الحال لصاحب واحدٍ.
وقد تعددت الحال وصاحبها مُتَعَدَّد (غير مُفْرَد)، ولهذا التَّعَدُّد صورتان:
الأولى: إذا اتفقت الأحوال في الألفاظ ومعانيها، وجب تَشْيِئُهَا أَوْ جَمْعُهَا؛ فِرَاراً
من التَّكْرَارِ:

فمن التَّشْيِئَةِ: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ (إبراهيم: ٣٣)
دَائِبَيْنِ: حال من مُتَعَدَّد (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)، وأصل الحال: دَائِبَةٌ لِلشَّمْسِ، ودَائِباً
لِلْقَمَرِ، فلمَّا اتَّحَدَ اللَّفْظَانِ ومعناهما، قُصِدَ الاختصارُ؛ فَصِيرَ إِلَى التَّشْيِئَةِ، وَغُلِبَ
التَّذْكِيرُ. ومنه قول عنتره:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ^(١) أَلْيَتِكَ وَتُسْتَطَارَا
فَرْدَيْنِ: حال مُتَعَدَّدَةٌ لِمُتَعَدَّد (الفاعل والمفعول)، والأصل: أنا فردٌ، وأنت فردٌ،
وَاسْتُعْنِيَ عَنِ التَّكْرَارِ بِالتَّشْيِئَةِ.

وَمِنْ الْجَمْعِ، قوله تعالى: ﴿فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ

ءَايَتٍ مُفْضَلَتٍ﴾ (الأعراف: ١٣٣)، آياتٍ: حال من كُلِّ ما سبقها.

(١) الروانف: جمع رانفة، وهي أسفل الأليتين، والمعنى متى تلقني وحيدتين ينتابك الذعر وترتجف خوفاً.

والأخرى: إذا اختلفت الأحوال في الألفاظ والمعاني، وجب تفريقها^(١).

ولهذا الأسلوب صور متعددة، منها:

أ- التفریق بين الأحوال، وإيلاء كلِّ حالٍ صاحبها:

ومثّلوا^(٢) له بقولهم: لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا.

ولا إشكال في هذا، ف(مُصْعِدًا): حال من الضمير، ومُنْحَدِرًا: حال من زيد، وهو الأولى؛ تجنباً للغموض واللبس.

ب - التفریق بين الأحوال والتأخير عن أصحابها:

وللتأخير حالتان:

● أولاًهما: تأخير مع ظهور المعنى، فتُعْطَى كُلُّ حالٍ لصاحبها اللائق بها، تقدّم

أو تأخّر، ويُقصدُ بـ(ظهور المعنى): وجود قرينة تدلّ على هذه أو تلك.

ومنه قول النحاة المشهور: لَقِيتُ هَنداً مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً، ف(مُصْعِدًا): حال من الضمير، و(مُنْحَدِرَةً): حال من هند، والقرينة واضحة.

ومنه قول امرئ القيس:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحِّلٍ^(٣)

أَمْشِي، وتَجُرُّ: حالان متأخران عن صاحبيهما، وأولاهما: حال من ضمير المتكلم.

● والأخرى: حال من ضمير المؤنث (ها)؛ بدليل المطابقة في التأنيث.

وحمل عليه -أيضاً- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ نُوفِقُهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ

عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٣٢)، طَيِّبِينَ: حال من الصّاحب

الأول الضمير (هم)، و(يقولون): حال من الصّاحب الثاني: (الملائكة)، والقرينة واضحة من السياق.

^(١) من النحاة من يرى أنّ التفریق يتمّ دون عطف.

^(٢) شرح الرضي ١١/٢ وارتشاف الضرب ٣٥٩/٢.

^(٣) مرط مرخل: كساء مخطط.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالشاهد في البيت، والآية الكريمة بجيء الحالين على وفق ترتيب الصّاحِبَيْنِ الأول للأول، والثاني للثاني؛ لِعَدَمِ الغموض، وأَمْنِ اللَّبْسِ.

وقد يُعَكِّسُ هذا التَّرتيب، فَيُجْعَلُ أَوَّلُ الحالين لثاني الصّاحِبَيْنِ، وثاني الحالين لأَوَّلِ الصّاحِبَيْنِ، من ذلك قول الشاعر:

عَهْدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَرَدْتُ، وَعَادَ سُلُواناً هَوَاهَا^(١)

فقد رَتَّبَ الشاعر الحالين ترتيباً عكسياً، مع ترتيب صاحبيهما: فجعل أَوَّلَ الحالين (ذات هوى) لثاني الاسمين (سعاد)؛ بدليل قرينة التّأنيث، وجعل ثاني الحالين (معنى) لأَوَّلِ الاسمين (تاء المُتَكَلِّم)؛ بدليل تذكير صيغة الحال.

* * *

● وثاني حالتي تأخير الحال: فهي تأخير مع عدم ظهور المعنى: أي: تأخير الأحوال عن أصحابها مع عدم وجود قرينة تربط بين كُلِّ حالٍ وصاحبها، وللنُّحَاةِ في هذا رأيان، وهما:

الأول: الرِّبْطُ العَكْسِيُّ بين الأحوال وأصحابها، وهو الرّأي المشهور^(٢).

وبيانه أن تكون الحال الأولى للصّاحب الأخير المُلاصِق بها، وتكون الحال الثانية للصّاحب الذي قبله؛ بُحْجَةِ حصول الاتّصال بين الحال الأولى وصاحبها، واعتُفِرَ اتّصال الثانية، وفُضِّلَ واحدٍ عندهم أفضلٌ من فَضْلَيْنِ، ولم يذكرُوا شواهد فصيحة على هذا التّرتيب العكسي، بل ذكروا مثلاً مصنوعاً، هو^(٣): رَأَيْتُ زَيْداً مُضْعِداً مُنْحَدِراً.

ف(مُضْعِدًا): حال من (زيد)، ومُنْحَدِرًا: حال من (التّاء)، وبعضهم اعتمد البيت السابق:

(١) أي: أَلَفْتُ سعاد ذات هوى مُتَعَب، وإننا متحابان، فأما أنا فازدادت محبتي لها، أمّا هي فصار هواها إلى النسيان. وسلوانا خبر عاد مقدّم.

(٢) ارتشاف الضرب ٣٥٩/٢، ومغنى اللبيب ٧٣٣/، وشرح المرادي ١٦١/٢ وجمع الهوامع ٢٤٤/١.

(٣) المقتضب ١٦٩/٤، وشرح المفصل ٥٦/٢.

عَهْدَتْ سَعَادَ

وليس لهم في هذا حُجَّة؛ وذلك لوجودِ القرينةِ اللَّفْظِيَّةِ التي تُعَيِّنُ الأحوالَ،
وتربطها بأصحابها.

وَالثَّانِي: الرِّبْطُ الْمُنَظَّمُ بَيْنَ الْأَحْوَالِ وَأَصْحَابِهَا:

وبيانه أن تكون أوّل الأحوال لأوّل الأصحاب، وثانيها لثاني الأصحاب، من
دونِ النَّظَرِ إلى حُجَّةِ ورودٍ أكثر من فصلٍ واحدٍ بين الأحوال وأصحابها.

ومع عدم شهرة هذا الرأي فإنّه إِمَارَةٌ بِمَا يَأْتِي:

أ- ورود أغلب الأمثلة الفصيحة - ومنها ما ذُكِرَ سابقاً - على وَفْقِ ترتيبه.

ب- تأييد جملة من النُحَاة والبلاغيين له؛ مُراعاةً لِلتَّرْتِيبِ الذي يَنْسَاقُ إِلَيْهِ الدَّهْنُ،
وكذا تَضْعِيفُ الرِّبْطِ الْعَكْسِيِّ^(١).

ولهذا يترجّح القولُ بترتيبِ الأحوالِ على وَفْقِ ترتيبِ أصحابها؛ ليكون
أوّل الأحوالِ لأوّل الأصحاب، وثانيها لثاني الأصحاب، وهكذا^(٢).

* * *

الحالُ الْمُؤَكَّدَةُ، قال:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا
وَأَنْ تُؤَكِّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

الغاية من الحال أن تُؤَدِّيَ مَعْنَى مُعَيَّنَةً في جُمْلَتِهَا؛ ومن حيثُ هذا الأداء قُسِّمَتِ
الحالُ على قسمين:

^(١) المقتضب: ١٦٩/٤، والأصول ٢١٨/١ وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح الرضي ١١/٢، وحاشية الصبّان ١٨٤/٢.

^(٢) ما ذكر من أمثلة تعدّد الحال هي أساليب جائزة، غير أنّه لم يُشير إلى وجوب تعدّد الحال في أساليب منها:

أ- بعد (إِذَا) التفصيليّة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٣).

ب بعد (لَا النافية) نحو: جئتُكَ لا راعياً ولا راهباً. ثم إنّ تعدّد الحال قد يكون مع العاطف كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا

طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ (التوبة: ٥٣). وقد يكون مجرداً - وهو الغالب قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ

حُنَفَاءَ﴾ (البينة: ٥).

أولهما: الحال المُبَيَّنَة للهَيْئَة:

وهي التي تُفِيد مَعْنَى جَدِيداً يُبَيِّنُ هَيْئَةً صَاحِبِهِ، أَيْ: هي التي تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِوُجُودِهَا، فَهِيَ تُؤَسِّسُ مَعْنَى جَدِيداً؛ وَلِذَا سُمِّيَتْ أَيْضاً بِ(الحال المُؤَسَّسَة)، وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الْغَالِبُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاجًا﴾ (المعارج: ٤٣) فـ(سِرَاجاً): (حَال) أَضَافَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ مَعْنَى جَدِيداً؛ إِذْ بَيَّنَّتْ كَيْفِيَّةَ الْخُرُوجِ، وَلَوْلَاهَا لَمَا فُهِمَ هَذَا الْمَعْنَى، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً﴾ (آل عمران: ١٩١).

وثانيهما: الحال المُؤَكِّدَة:

وهي التي لَا تُضِيفُ مَعْنَى جَدِيداً، بَلْ يُفْهَمُ مَعْنَاهَا مِمَّا قَبْلُهَا؛ لِأَنَّهُ مُوجُودٌ فِي عَامِلِهَا، وَمَاهِي إِلَّا تَأْكِيدٌ لَهُ، أَوْ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ؛ وَلِذَا سُمِّيَتْ بِ(المُؤَكِّدَة). وهي التي قَصَدَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَذَكَرَ نَوْعَيْنِ مِنْهَا، وَهُمَا:

١- الحال المُؤَكِّدَة لِمَعْنَى عَامِلِهَا:

وَيُرَادُ بِهَا: الْحَالُ الَّتِي يُعْرَفُ مَعْنَاهَا مِنْ صَرِيحِ لَفْظِ عَامِلِهَا، وَفِيهَا قَالَ:

وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدَا في نحو: لا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً

أَيْ: إِنَّ الْحَالَ قَدْ تَوَكَّدَ مَعْنَى عَامِلِهَا، سِوَاءَ أَكَانَ لَفْظُهُمَا مُخْتَلِفًا، أَمْ مُتَّفِقًا:

أ- فَمِنْ الْمُتَّفِقِ مَعْنَى وَالْمُخْتَلَفِ لَفْظاً - وَهُوَ الْغَالِبُ فِي الِاسْتِعْمَالِ - قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَلَا تَعَثُوا^(١) فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة: ٦٠): فَ(مُفْسِدِينَ): حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ

لِعَامِلِهَا (لَا تَعَثُوا)، أَيْ: لِأَتَفْسِدُوا، فَالْمَعْنَى مُتَّفِقٌ، وَاللَّفْظُ مُخْتَلَفٌ.

وَمِنْ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ اسْتَقَى ابْنُ مَالِكٍ تَمْثِيلَهُ: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً).

(١) من (عَثَا يَعَثُ) وَمِنْ لَهْجَاتِهِ: عَاثَ يَعِثُ

ومن هذا النوع أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ﴾ (النحل: ٩٢). أنكاثاً: جَمْعُ نَكْثٍ، بمعنى المنكوث، أي: المنقوض^(١)، فهي حال مؤكدة لعاملها (نَقَضَتْ)، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَبَسَّ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾ (النمل: ١٩)، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْتُمْ مُدِيرِينَ﴾ (التوبة: ٢٥).
ومنه قول لبيد:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجُمانَةِ الْبَحْرِ سُلَّ نِظامُها^(٢)

مُنِيرَةً: حال مؤكدة لعاملها (تضيء)، والصلة المعنوية واضحة.

ب- ومن المتفقِ مَعْنَى وَلَفْظًا:

قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (النساء: ٧٩)، رَسُولًا^(٣): حال مؤكدة لعاملها (أَرْسَلْنَا) المتفقة معها مَعْنَى وَلَفْظًا.

ومنّه -أيضاً- قراءة قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

وَالنَّجْمُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ (النحل: ١٢)، بعطف (النجوم) على السَّابِقِ، وَنَصَبِ (مُسَخَّرَاتٍ)^(٤)، على أنّها حال مؤكدة لعاملها (سَخَّرَ)، وصلته المعنى واللفظ واضحة.

ومنّه قولُ الشاعر:

أَصْخٌ مُصِيخًا^(٥) لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمْ تَوْفِي خَلَطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

مُصِيخًا: حال مؤكدة لعاملها (أَصْخٌ) الموافق لها في المَعْنَى وَاللَّفْظِ .

ولم يُشِيرِ ابنُ مالِكٍ إلى هذا النوع؛ ولعله اكتفى بالتمثيل للأكثر استعمالاً.

* * *

(١) النقض والنكث هنا: إفساد ما أبرم وتُسج من بعد خلقه ليُغزل فتله ثانية.

(٢) يصف الشاعر عين بكرة بأنها تضيء في الظلام مشعة تشبه ضوء لؤلؤة الغواص، وهي حبة تعمل من فضة، وقد سُحب خيطها وانتزع منها.

(٣) بمعنى (ذا رسالة)، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى (إرسالا).

(٤) القراءة المشهورة الأخرى (والنجومُ مسخراتٌ) بالرفع على الابتداء والخبر، (النشر في القراءات العشر ٣٠٢/٢).

(٥) أي: استمع وأحسن الاستماع والإنصات لمن ينصحك.

٢- الحال المؤكدة لمضمون الجملة^(١):

ويُراد بها الحال التي تقع بعد جملة فتؤكد معناها، وإليها أشار بقوله:

وإن تؤكّد جملةً فمضمّر عامِلها، ولفظها يؤخّر

أي: إن تؤكّد الحال جملةً سابقةً لها، فلا بدّ من شرطين لهذه الجملة المؤكدة يُفهمان من كلام ابن مالك نفسه^(٢)، وهما:

أ- أن تكون الجملة اسمية الجزأين:

أي: ألا يكون خبرها فعلاً، أو وصفاً؛ لأنّه لو كان كذلك لكان عاملاً في الحال، فيكون العامل ظاهراً لا مضمراً.. كما أشار ابن مالك، وكذا لا تكون الحال مؤكدة للجملة.

وتُفهمُ الاسمية -أيضاً- من قوله (جملة) بعد ذكر المؤكدة لِعاملها، وهذه فعلية، والمؤكدة لمضمون الجملة قسيمتها، فلا بدّ أن تكون اسمية.

ب- أن يكون جزأها معرفتين جامدتين:

وتُفهمُ التعريف من تسمية الجملة بالمؤكدة، فلا يؤكّد إلا ما عُرف^(٣).

وكذا جمودهما فإذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو ما في حكمه كان عاملاً في الحال، فتكون مؤكدة للعامل لا للجملة، أو أن تكون مبيّنة، نحو: هو الموليّ مدبراً. وهو المقتول صبراً، فالحال الأولى مؤكدة لِعاملها، والثانية مبيّنة.

أمّا العامل في هذه الحال فمُقَدَّر، وأشار إليه بقوله: فمضمّر عامِلها، أي: بعد تمام الجملة الاسمية، وتقديره: (أحقُّ)، أو: (أعرفُ)، إذا كان المبتدأ (أنا)، وتقديره: (أحقُّه)، أو: (أعرفُّه)، إذا كان المبتدأ غير ضمير المتكلّم المنفصل، وهذا الإضمار واجبٌ، وعُرفَ الوجوب من جزم ابن مالك بالإضمار.

^(١) الكتاب ٧٨/٢، والمقتضب ٣١٠/٤.

^(٢) أوضح المسالك ١٢٣/، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٨٥/٢، وحاشية الخصري ٢٢٠/١.

^(٣) يرى الكوفيون في هذا تأكيد النكرة المحدودة كيوم، وليلة، وشهر.

ومن سمات هذه الحال المؤكدة لمضمون الجملة السابقة (التأخير) بعد الجملة، وإليها أشار ابن مالك بقوله: (وَلَفْظُهَا يُؤَخِّرُ)، أي: لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على أحد جزأَيها؛ اتباعاً لأساليب العرب في كلامهم. وللتُّحَاة في هذا شواهد مشهورة، منها: هو زيدٌ مَعْرُوفٌ، وزيدٌ أبوك عَطُوفٌ. فَمَعْرُوفٌ: حال من زيدٍ، وعَطُوفٌ: حال من الأب. ومنه: أنا صَدِيقُكَ فقيراً، هو عليٌّ مَهِيئاً. وقد توافرت الشُّرُوطُ في الجملة المؤكدة، من حيث كونها اسمية الجزأين. وكون طرفيها معرفتين جامدتين.

وكذا تأخَّر الحال المؤكدة من الجملة المؤكدة. وكونها منصوبةً بِفِعْلٍ محذوفٍ، تقديره: (أَحْقُّهُ معروفًا)، أو: (أَحْقُّهُ عطوفًا)، فالحال في مثل هذين التركيبين مؤكدةٌ لِمَعْنَى الجملة السابقة لها. - ففي المثال الأول: -مثلاً- دلالة قولك: زيدٌ، خبرٌ، يحتمل أن يكونَ حقًّا، أو أن يكونَ غيره، فاذا أعقَبْتُهُ بِ(مَعْرُوفًا)، فكأنَّكَ قُلْتَ: لاشكَّ فيه، أو أَحَقُّ ذلك. - وفي المثال الثاني: فإنَّ الحال (عَطُوفًا) قد أكَّدت عاطفة الأُبُوَّة، والعطفُ ملازمٌ للأُبُوَّة؛ لأنَّ من شأنها العطفَ، فمعنى الحال مُستفاد من مضمون الجملة السابقة. ومنه أيضاً قولُ سالم بن دارة اليربوعي:

أنا ابنُ دارةٍ مَعْرُوفًا بها نَسَبِي وهلِ بدارَةِ يالِلنَّاسِ مِنْ عارٍ؟
مَعْرُوفًا: حالٌ مؤكِّدةٌ لِمَعْنَى الجملة الاسميَّة السابقة لها: (أنا ابنُ دارةٍ)، فهي تُؤكِّدُ نَسَبَهُ المشهورَ إلى (دارةٍ)، وعاملُ الحال: فِعْلٌ محذوفٌ وجوباً، تقديره: (أَحَقُّ)، ولا يجوز تقديم هذا الحال أو توسُّطها بين رُكْنَي الجملة الاسميَّة .

وحُجِّلَ على هذا النوع من التَّأكِيد^(١) قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ (البقرة: ٩١)، مُصَدِّقًا: حالٌ مؤكِّدةٌ لمضمون الجملة السابقة؛ فمضموناها متلازمان؛ لأنَّ الْحَقَّ لَا يَنْفَكُ مُصَدِّقًا.

(١) شرح المفصل ٦٤/٢.

وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّمَا لَطَىٰ ۖ نَزَاعَةٌ لِّلشَّوَىٰ﴾ (المعارج: ١٥-١٦).

ف(نَزَاعَةٌ) - في قراءة النَّصْبِ^(١) - حال مُؤَكَّدَةٌ لمضمون الجملة السابقة، وقيل: إنها لا تكون لَطَىٰ إِلَّا نَزَاعَةٌ لأطرافِ الإنسان، فمثل هذا الحال إعلَامٌ لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لا يكون، فتكون الحال مُؤَكَّدَةٌ لِمَا تَقَدَّمَهَا^(٢).

ومنه قولهم: هو خالِدٌ خَلِيلاً، وهو زَيْدٌ ذَلِيلاً، وأنا فُلَانٌ حَلِيمٌ فَأَتَّقِ غَضَبِي. فالحال في هذه المثل دالَّةٌ على معانٍ مُلَازِمَةٍ للمعنى المفهوم من الجملة السابقة، ومنصوبة بفعلٍ مُضْمَرٍ، تقديره: (أَحَقُّ)، أو: (أَعْرِفُ)، ونحو ذلك مما دلَّت عليه الحال^(٣).

* * *

الحالُ الجملة، قال:

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ	كَـ (جَاءَ زَيْدٌ، وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً)
وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ	حَوَتْ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوٍ مُبْتَدَأٌ	لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا
وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمَ	بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الحال من حيث تركيبها اللفظي تكون:

١ - مفردة: ويُراد بهذا المصطلح في باب الحال ألا تكون جملة، أو شبه الجملة، وقد

مرَّ ذِكْرُهَا، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ (المعارج: ١٩).

وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ (إبراهيم ٣٣)

^(١) قراءة حفص بن عامر، وقرأ الباقون بالرفع (النشر في القراءات العشر ٣٤١/٢ على أنها خير ثان، أو خبر (إن) ولظى بدل من الهاء، وقيل بدل لظى.

^(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٠٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٤٠/٢.

^(٣) برز قسم آخر في كتب المتأخرين عن ابن مالك، يسمّى به (الحال المؤكدة لصاحبها) وهي الحال التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، من ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَنَافِيَ الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ٢٩). فجميعاً: حال من أشم الموصول (ما). ومنه أيضاً: جاء القوم طرّاً، وسافر الجمع قاطبةً.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ (البقرة: ١١٤)، فكل من (هَلُوعاً، ودَائِبِينَ، وخَائِفِينَ): حال مفردة من حيث اللفظ.

٢- شبه جملة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ (الشعراء: ٣٤).

ف: حَوْل: ظَرَفٌ في موضع الحال، وقد يأتي جازاً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (القصص: ٧٩)، فالجاء والمجرور (في زينته): في موضع الحال.

٣- جملة:

أي: قد تقع الحال جملة - كما وقعت مفردة - أسوةً بجملة الخبر، وجملة النعت، وخصّ ابنُ مالك حديثه هنا بالجملة، وأبرز ما تتسم به، فافتتح بقوله:

ومَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ ك(جاء زيد، وهو ناو رحله)

أي: إنّ الجملة قد تقع موقع الحال المفردة، فتكون حالاً في محلّ نصبٍ.

كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (النساء: ٤٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ (المدثر: ٦).

فكلٌّ من جملة: (وَأَنْتُمْ سُكَارَى)، وجملة: (تَسْتَكْثِرُ)، في محلّ نصبٍ حالٍ. ولهذا الجملة شروط، أشار ابنُ مالك إلى أبرزها، ممّا اتَّفَقَ عليه، وهي: أن تكون جملة الحال مشتملةً على رابط يربطها بصاحب الحال، وهو أمرٌ لا بدّ منه لجملة الحال؛ لأنّ الجملة كلامٌ مستقلٌّ بنفسه، فلا بُدَّ إذا وقعت حالاً من رابط يُعَلِّقُهَا بما قبلها، ويربطها به؛ لئلاّ يتوهم السّامع أنّها جملة ابتدائية مستأنفة.

والرابطُ على أنواعٍ هي:

١- الضمير:

كقوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (البقرة: ٣٦)، فجملة: (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) حال من الضمير (الواو)، والرابط هو الضمير في (بعضكم) العائد على الضمير.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (الزمر: ٦٠)، فجملة: (وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)، حال، والرباط الضمير في (وجوههم).

* * *

٢- الواو التي تقوم مقام الضمير، وتُسمى واو الحال:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ (لقمان: ٢٧)، فجملة: (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ)، حال، ورباطها الواو.

ومنه قولنا: دَخَلَ الْأُسْتَاذُ وَالطَّالِبُ واقِفٌ.

* * *

٣- الواو والضمير معاً:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (الذاريات: ٤٧)، فجملة: (وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ)، حال، ورباطها الواو والضمير.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ (البقرة: ١٨٧).

ومنه الحديث الشريف: (أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجدٌ).

ومنه تمثيل ابن مالك: جاء زيدٌ وهو ناوٍ رَحْله.

ولكلٍّ من هذه الروابط مواقعٌ معينة، فقد يلزم الربط بالضمير، أو بالواو، وقد يمتنع بأحدهما؛ ولهذا شرع ابنُ مالك هنا في بيان طرف من هذا التفصيل، وقبل هذا نُشير إلى أنَّ جملة الحال على نوعين: جملة فعلية، وجملة اسمية.

والجملة الفعلية لها أنواع، وهي:

- فعلية مُصدَّرة بفعل مضارع مثبت.
- فعلية مُصدَّرة بفعل مضارع منفي.
- فعلية مُصدَّرة بفعلٍ ماضٍ مثبت.
- فعلية مُصدَّرة بفعلٍ ماضٍ منفي.

أما الجملة الاسمية فتكون: مثبتة أو منفية.

وبدأ ابن مالك حديثه عن هذه الجمل بما هو آت:

* * *

الرُّبْط في جملة الحال المُصَدَّرَة بالمضارع، قال:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ

يعني أنَّ جملة الحال المُصَدَّرَة بفعلٍ مضارعٍ مُثَبَّتٍ غير مقرون بقَدْ^(١)، يجب اشتغالها على (ضمير صاحب الحال)، وخلوها من (واو الحال)، من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ (المدثر: ٦)، جملة: (تَسْتَكْثِرُ)، في محلِّ نصبٍ حال -من فاعل (تَمْنُنْ) المُسْتَر- صَدْرُهَا مضارعٌ مثبتٌ عارٍ مِنْ (قَدْ)، وربطها الضمير وَحْدَهُ دون الواو، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأنعام: ٩١)، جملة: (يَلْعَبُونَ) حالية، والرَّابِط ضميرٌ، ومنه الآيات الكريمة الآتية:

- ﴿وَجَاءَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الحجر: ٦٧)

- ﴿وَجَاءَ آبَاَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (يوسف: ١٦).

- ﴿فَسَحَرْنَا لَهُ الرِّيحَ يَجْرِى بِأَمْرِهِ﴾ (ص: ٣٦).

- ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (الرحمن: ١٩).

- ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَى﴾ (النازعات: ٢٢).

وفي هذه الآيات الكريمة نرى أنَّ جملة الحال جاءت مُصَدَّرَةً بمضارعٍ مثبتٍ عارٍ من (قَدْ)، ومشتملة على ضميرٍ رابطٍ، وخالية من واو الحال.

ثم التفت ابنُ مالك إلى ما ورد في فصيح الكلام ممَّا يُخالف هذا الأسلوب، وهو: كونُ جملة الحال مُصَدَّرَة بفعلٍ مضارعٍ مثبت، مقرون بواو الحال، أي: على خلاف القاعدة التي سطرها في بيته السابق، فقال:

^(١) هذا القيد ذكره ابن مالك في التسهيل ١١٢/، فإنَّ قُرْنَ بِ(قَدْ) لزمتها الواو، كقوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤْذُنَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾

أَيُّ رَسُولٍ اللَّهُ ﴿ (الصف: ٥).

وَذَاتُ وَاوٍ، بَعْدَهَا اَنُو مُبْتَدَاً لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَاً

أي: إذا ورد ما ظاهره أنَّ جملة الحال فعلية مُصَدَّرَةٌ بمضارع مثبت، عارٍ من (قد)، ومقرون بواو الحال، فالجملة ليست فعلية، بل هي اسمية، يُقَدَّرُ مُبْتَدؤها بعد (واو الحال)، ويكون الفعل المضارع خبراً عن المبتدأ، فتكون جملة الحال: جملة اسمية، محذوفة الصدر.

ومنه قول عنزة بن شداد:

عَلَّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعِماً لَعَمْرُ أَيْبِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ^(١)

(وأقتل قومها): جملة الحال، مُصَدَّرَةٌ بمضارع مثبت عارٍ من (قد)، ومقترن بالواو، مع أنَّ قاعدتهم ترى خلو هذا المضارع من الواو، فخرَّجوه على تقدير مبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أقتل قومها.

ومثله قول عبد الله السلولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ، وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكا^(٢)

والتقدير: وأنا أَرْهَنُهُمْ مَالِكا.

أقول: إنَّ ما لم يقبله النحاة ومعربو القرآن إلا بعد تأويل، هو أسلوب قرآني صريح، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ (البقرة: ٩١)، فالحال جملة: (ويكفرون).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْجُدُونَ لِحَمْدِهِ وَتَنْظُنُونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾ (الاسراء ٥٢)، فالحال جملة: (وتنظنون).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَآئِيسِرًا يَدَّيْنَهُمَا﴾ (ق: ١٦)، فالحال جملة: (ونعلم).

^(١) أي: أحبتها وشغفت بها من غير قصد، وأنا أحارب قومها، ثم خاطب نفسه فقال: إنَّ هذا طمع وفعل لا يليق بمثلي ولا موضوع له.

^(٢) لما خِفْتُ أسلحتهم تَخَلَّصت منهم وترك مَالِكا رهينة عندهم.

فَكُلُّ من جُمِلَ الحَالِ الثَّلَاثُ: فعَلِيَّة فعلُها مضارعٌ مثبتٌ عارٍ من (قد)، ومَقْرُون بالواو، وهو أمرٌ مُتَمَتِع عند النُّحَاة؛ ولذا لجأ المتأثِّرون بِهَيْمَنَةِ القَوَاعِد، إلى التَّقْدِير، فَقَدَّر العُكْبَرِيُّ^(١): (وهم يكفرون)، و(أنتم تظنون)، و(نحن نعلم)؛ لتنسجم الآيات الكريمة مع القواعد الموضوعية، وقد نجد العكبري أحياناً يترك هذا التقدير، ويُصَرِّحُ بصِلَاحِيَّة التَّركِيب للحَالِيَّة، فَمِنْ ذَلِكَ ما ذَكَرَهُ في قوله تعالى: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولَ لَكُمْ وَأَفَوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ (غافر: ٤٤)، إذ قال: "قوله تعالى: ﴿وَأَفَوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾، الجملة حال من الضمير في (أقول)"^(٢)

ومع القول بتقدير النُّحَاة، وافترض مبتدأً محذوف، فإنَّ الجملة تبقى على حَالِيَّتِها، ولم يَخْتَلَفْ فيها شيءٌ، سِوَى الرَّغْبَةِ في أَنْ ينسجم أسلوب الآيات الكريمة مع قواعدهم، وكأنَّهم طلبوا الأَمْرَ المعاكس، فالذي ينبغي هو أَنْ تنسجم القواعد مع هذا الأسلوب الذي اتَّفَقَ على سلامته، وعلو فصاحته.

* * *

• الرِّبْطُ في جُمْلِ الحَالِ الأُخْرَى، قال:

وجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى ما قُدِّمَ بِوَاوٍ، أو بِمُضْمَرٍ أو بِهِمَا

تحدَّث ابنُ مالِك في الموضع السَّابِق عن الرِّبْط في جملة الحَالِ الفَعْلِيَّة المُصَدَّرَةِ بمضارع مثبت، ثمَّ تابع حديثه هنا عن الرِّبْط في غير المُصَدَّرَةِ بمضارع مثبت، وهذا قَصْدُهُ من عبارة (سِوَى ما قُدِّمَ)، ويشمل:

- الجملة الفَعْلِيَّة المُصَدَّرَةِ بمضارع منفي:
- الجملة الفَعْلِيَّة المُصَدَّرَةِ بماض مثبت أو منفي.
- الجملة الاسميَّة المثبتة أو المنفيَّة.

ومُقْتَضَى قوله:

^(١) التبيان في إعراب القرآن ٩٢/١، ٨٢٤/٢، ١١٧٤/٢.

^(٢) المصدر نفسه ١١٢٠/٢ مع احتمال كون الجملة استثنائية.

بِوَائٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا

جوازُ الأوجه الثلاثة في تلك الجُمْل، أي: يُمكن الرِّبْطُ بواو الحال، أو بالضَّمير، أو بهما معاً، ومن هذا نعرف أنَّ ابنَ مالك اقتصر على ذِكر حالة واحدة ممَّا يمتنع فيها اقترانُ جملةِ الحال بواو الحال، وهي كون الجملة مُصَدَّرَةً بمضارع مثبت عارٍ من (قَدْ)، وسيُرى هذا النوع من الجُمْل، أجاز فيه الرِّبْطُ بالواو، أو بالضَّمير، أو بهما.

أَمَّا شُرَاح الألفيَّة^(١) فلم يتركوا كلامَ ابنِ مالك على إطلاقه، فقد اتَّسعوا في حالات منَع اقتران جملة الحال بالواو، وذكروا ستَّ حالات أُخر، رأوا فيها منَع اقتران الواو بجملة الحال، والعُذر لابنِ مالك موجود في عدم ذِكر المواضع التي رصدها النُّحاة؛ لأنَّ أغلب ما ذكره قد -سُمِعَ- بخلافه، أي: جوازُ اقترانه بالواو، غير أنَّ هؤلاء اعتمدوا الغالب وقاسوا عليه، وأبقوا القليل على سماعه محفوظاً، أمَّا ابنُ مالك فيبدو أنَّه أجاز استعمال غير الغالب؛ لفصاحته، وسنُوضِّح ما يدَعُم موقف ابنِ مالك في أغلب ما أجازَهُ، ونرصد ما يبقى مُتفرداً في منَع الاقتران بواو الحال.

أولاً: جملة الحال المُصَدَّرَة بفعل مضارع:

أشرنا - في موضع سابق - إلى جملة الحال المُصَدَّرَة بفعلٍ مضارعٍ مثبتٍ عارٍ مِنْ (قَدْ)، وقد رفض ابنُ مالك اقتران واو الحال به أَسْوَةً بغيره من النُّحاة، وأثبتنا ما ورد بخلافه من الكلام الفصيح، ونُكْمِلُ الحديث مع المضارع، وقد ذكر النُّحاة تركيبين آخرين مُنِعَ فيهما اقتران المضارع بالواو، وهما:

١ - أن تكون جملة الحال مُصَدَّرَة بمضارع منفيٍّ ب(لا):

ومنه قوله تعالى: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾ (البقرة: ١٦٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ (المائدة: ٨٤).

^(١) شرح ابن النازم / ٣٣٦، وأوضح السالك / ١٢٤، وشرح المرادي / ١٦٦، وشرح المفصل / ٦٥٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الجملتان: (لا يُخَفَّفُ)، و(لا تُؤْمِنُ)، حاليتان مُصَدَّرتان بمضارع منفيٍّ بـ(لا)،
وخالٍ من الواو، وهذا التركيب هو المشهور الذي قاس عليه النحاة، أما ابنُ مالك
فقد اعتدَّ بغير الغالب أيضاً وأجازهُ، فلم يمنع اقتران واو الحال بالفعل المضارع المنفيِّ
بـ(لا) لِسَمَاعِهِ، ومنه:

- قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ
اللَّهُ حَدِيثَنَا﴾ (النساء: ٤)

- وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾
(الأنعام: ٨١).

فالجملتان: (ولا يَكْتُمُونَ)، و: (لا تخافون)، حاليتان، مُصَدَّرتان بمضارع منفيٍّ
بـ(لا)، ومقترنتان بواو الحال.

ومن هذا الاقتران القليل أيضاً قولُ مالك بن رقية :

أَمَانُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ، وَلَا يَنْهَنِي الْوَعِيدُ^(١)

فجملة: (ولا يَنْهَنِي)، حالية مُصَدَّرة بمضارع منفيٍّ بـ(لا)، ومقترن بواو الحال.
ومَّا يَقْوِي رأيَ ابنِ مالك إجازةَ جُمْلَةٍ من النُّحَاة لهذا الاقتران كالزَّمَخْشَرِيُّ، وابنِ
يعيش، والرَّضِيِّ، والخَوَارِزْمِيِّ^(٢).

٢- أن تكون جملة الحال مُصَدَّرة بفعلٍ مضارع منفيٍّ بـ(ما):

كقوله تعالى: ﴿الْمَرِيرُوا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾
(النحل ٧٩)، وقول الشاعر:

عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيَّةٌ فما لك بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيْمًا

(١) أي: وجدت نفسي غير منزجر مما توعدوني به. وكنت من كان التامة (شرح الأشموني بحاشية الصبيان ١٨٩/٢).

(٢) شرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥/٢، وشرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ٤٤١/١.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَجُمَلَتَا: (ما يُمْسِكُهُنَّ)، و: (وما تَصُبُّو)، حَالِيَتَانِ صُدِّرَتَا بِمَضَارِعِ مَنْفِيٍّ بِ(مَا)،
وعَارٍ مِنْ (واو الحال)، وهو القياس عند أغلب النحاة.

وقُبَالَةٌ هَذَا اعْتَدَّ ابْنُ مَالِكٍ بِمَا سُمِعَ مِنَ الْمُقْرُونِ بِوَائِ الْحَالِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَإِذْ أَعَزَّلْنَاهُم مَّا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (الكهف: ١٦).

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمَّكُرُوا فِيهَا وَمَا

يَمَّكُرُونَ إِلَّا أَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (الأنعام: ١٢٣)

فَكُلٌّ مِنْ جُمْلَةٍ: (وما يَعْبُدُونَ)، و: (ما يَشْعُرُونَ)، حَالِيَّةٌ صُدِّرَتْهَا مَضَارِعُ مَنْفِيٍّ

بِ(مَا) وَمُقْرُونِ بِوَائِ الْحَالِ .

وَمَّا يَقْوِي مَذْهَبَ ابْنِ مَالِكٍ فِي هَذَا الْاِقْتِرَانِ، إِجَازَتُهُ مِنْ نُحَاةِ آخَرِينَ كَالزُّخْمِشَرِيِّ،

وَابْنِ يَعِيشَ، وَالْخَوَازِمِيِّ، وَأَبِي حَيَّانَ، وَالسُّيُوطِيِّ^(١) .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْحَالِ مُصَدَّرَةً بِمَضَارِعِ مَنْفِيٍّ بِ(لَمْ)، أَوْ بِ(لَمَّا) فَقَدْ اتَّفَقَ

النُّحَاةُ عَلَى جَوَازِ اقْتِرَانِهَا بِالرَّوَاطِ الثَّلَاثَةِ: الْمُتَمَثِّلَةِ فِي الضَّمِيرِ، أَوْ الْوَائِ، أَوْ كِلَيْهِمَا.

كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ (آل عمران: ٤٧)، وقوله

تعالى: ﴿فَأَنقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ﴾ (آل عمران: ١٧٤).

فَالْجُمْلَتَانِ: (وَلَمْ يَمَسَّ سُنِّي بَشَرٌ)، و: (لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ)، حَالِيَتَانِ مُصَدَّرَتَانِ

بِمَضَارِعِ مَنْفِيٍّ بِ(لَمْ)، وَقَدْ سَبَقَتْ أَوَّلَاهُمَا بِالْوَائِ، وَتَجَرَّدَتِ الثَّانِيَةُ مِنْهَا، وَحُكْمُ (لَمَّا)

حُكْمُ (لَمْ).

* * *

^(١) شرح المفصل ٦٥/٢ وما بعدها، وشرح المفصل المسمى بالتخمين للخوارزمي ٤٤١/١، وارتشاف الضرب ٣٦٨/٢،
وهمع الهوامع ٢٤٧/٢، وشرح المرادي ١٦٨/٢.

ثانياً: جملة الحال المُصَدَّرَة بفعلٍ ماضٍ:

ظاهرُ كلام ابن مالك أجازته رُبط جملة الحال المُصَدَّرَة بالفعل الماضي بالواو، أو بالضمير، أو بهما، ولم يستثن تركيباً معيناً، غير أنَّ النُّحَاة منعوا تركيبين^(١) من تراكيب جملة الماضي من الاقتران بواو الحال، وهما:

١- أن تكون جملة الحال مُصَدَّرَة بفعلٍ ماضٍ مثبت مسبق بـ(إلا)، ومنه قوله

تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ (الحجر: ١١)، جملة:

(كانوا به يستهزءون)، حالية، فعلها فعلٌ ماضٍ، لم يفتقر بالواو.

ومثلها تقول: ما تسألني إلا قلتُ حقاً.

وكذلك قولك: وما تكلم إلا ضحك.

أما ابنُ مالك فقد أجازَ اقترانَ هذا الفعل الماضي بالواو تَمْسُكاً بالفصيح من كلام العرب، ولم يكن منفرداً بذلك^(٢).

ومن هذا الاقتران قولُ زهير بن أبي سلمى:

نَعَمْ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزْرًا^(٣)

ومنهُ تقول: ما لقيته إلا وأكرمني. ... وما لقيته إلا وقد أكرمني.

٢- أن تكون جملة الحال مُصَدَّرَة بفعلٍ ماضٍ متلّو بـ(أو): أي: إن جملة الحال

الماضوية التي يعطف عليها جملةٌ أخرى بالأداة (أو) لم تفتقر بواو الحال، ومنه قول الشاعر:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاً وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ: جَادَ أَوْ بَخِلاً

^(١) ويمثلان الحالتين الثالثة والرابعة من حالات عدم الاقتران بواو الحال من أصل ست حالات أضافها النحاة.

^(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٦/٢، وحاشية الصبان ١٨٨/٢.

^(٣) يمدح الشاعر ممدوحه هرماً بأنه ملجأ ومعين وناصر لكل من أصابته كارثة من كوارث الزمان، والبيت لزهير في شرح التصريح ٩٥/٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

جار: جملةٌ حالِيَّةٌ ماضويَّةٌ عُطِفَ عليها جملةٌ أُخْرَى بحرفِ (أو)، ولم تقتَرَنَّ بالواو، ومثله قولهم: **لَأَكْرِمَنَّهُ ذَهَبٌ أَوْ مَكَّةٌ**.

ولم يُرَوْ من كلام العربِ الفصحاء ما يُخَالِفُ هذا الأسلوب، وهناك مَنْ عُلِّلَ عدمَ الاقتِرانِ بالواو بأنَّ هذا الأسلوبَ، في تقديرِ أسلوبِ الشَّرْطِ، وفعلُ الشَّرْطِ لا يقتَرَنُ بالواو، وكذا المُقَدَّرُ^(١) به.

ثالثاً: جملة الحال الاسميَّة:

ظاهرُ كلامِ ابنِ مالك أنَّه يُجِيزُ رِنطَ جملةِ الحالِ الاسميَّةِ بصاحبها بالواو، أو بالضمير، أو بهما معاً، وقد مثَّلَ لهذه الحالةِ الثَّالِثَةِ بقوله: جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِخْلَةً. ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** ﴾ (البقرة: ١٣٢).

ومن انفرادِ الجملةِ الاسميَّةِ بالواو، قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ اللَّذِئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾ (يوسف: ١٤)، فالضمير (نحن) لا علاقة له بأجزاء الجملة السابقة له. ومثله قول امرئ القيس:

نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَالتُّجُومُ كَأَنَّهَا مصابيحُ رُهَبَانٍ تَشَبُّ لِقْفَالِ

ومن انفرادِ الجملةِ الاسميَّةِ بالضمير، قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُمْ** ﴾ (طه: ١٠٨)، - (لا عِوَجَ لَهُ) - في أحدِ وجهيها الأعرابيين^(٢) - جملةٌ حالِيَّةٌ، وربطها بصاحبها (الدَّاعِيَ) الضمير فحسب.

ومنهُ قوله تعالى: ﴿ **وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ** ﴾ (الزمر: ٦٠)، ومنهُ أيضاً قول النُّحَاةِ المشهور: جاء زيدٌ يَدُهُ على رَأْسِهِ.

* * *

(١) حاشية الصَّبَّان ١٨٨/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٩٠٤/٢.

حذف عامل الحال، قال:

والْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطْلٌ

الأصل في عامل الحال وغيرها أَنْ يُذَكَّرَ لتتم الفائدة مِنْهُ؛ ولكنْ قَدْ يتعرَّض للحذف لدواعٍ تقتضيه، ويبقى عَمَلُهُ، أي: نصب الحال.
وعاملُ الحال نوعان:

أحدهما: الفعل وَمَا جَرَى مجرأه: وهو النوع الذي قصده ابنُ مالكٍ في حديثه عن الحذف.

والآخر: ما فيه معنى الفعل: كالظرف، واسم الإشارة، وحرف التنبيه.

ولم يتعرَّض له ابنُ مالكٍ؛ لأنه واجب الذكر، ولا حذف فيه^(١).

• وما يُفهم من كلام ابنِ مالك أن الحذف نوعان:

أولاً: الحذفُ الجائزُ، قال: والْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ

فمن عبارة: (قَدْ يُحْذَفُ)، يُفهم أن الحذف هنا ليس بلازم، وهو ما يُعرف بـ(الجائز)، غير أن ابنَ مالك لم يذكر مواضع هذا الحذف الجائز؛ ولعله ترك ذكرها لشهرتها في مظاهرها النحويَّة^(٢) القديمة؛ ولشهرتها وتنظيم عَرْضِها في كُتُب القرنين السادس والسَّابع السَّابِقة له^(٣)، ثم تناولها مَنْ جاء بعده^(٤) بتنظيم أدق، فقالوا: إنَّ الحذف الجائز يتمُّ بدليلين: (حالي، ومقالي).

فالحالي: هو الذي يتَّسم بحضور معناه، أي: ما يُعرف بوجود القرائن المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بقول، كقولك للذي يُريد السَّفر: راشداً، أي: تذهب راشداً.

(١) ارتشاف الضرب ٣٦١/٢، وهناك مَنْ أجازَه في مواضع (انظر المقتضب ١٨١/٤ وقارن بالمغني ٤٧٥).

(٢) الكتاب ٣٤٠/١، والمقتضب ٢٥٥/٣، ٢٦٤، ٢٦٦.

(٣) المفصل للزمخشري، وشرحه الخوارزمي ٤٤٤/١، وشرحه لابن يعيش ٦٨/٢.

(٤) شرح ابن الناطم ٣٤٤/٢، وشرح الرضي ٤٧/٢، وأوضح المسالك ١٢٥، وشرح المرادي ١٧٢/٢.

وللقادم من سفر الحجّ: مأجوراً، أي: رجعت مأجوراً.
وللمُحدث: صادقاً، أي: قلت صادقاً.
فقرينه الحال دلّت على الفعل المحذوف، وأُغْنَتْ عن التَّلَفُّظِ به.
- أمّا الدليل المقالي: فهو أن تكون القرينة لفظيةً مذكورة، مُتَقَدِّمة الذِّكْرِ، دالة على المحذوف، ويتمّ هذا بأسلوبين:
أحدهما: الاستفهام، كقولك: راكباً، لِمَنْ سأل: كيف جئت؟، والتقدير: جئت راكباً.

والآخر: غير الاستفهام، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُبْعَثَ عَظَامُهُ﴾ (٣) بلى قَدِيرٍ عَلَى أَنْ تُسَوَّى بَنَانُهُ ﴿ (القيامة ٣ - ٤)، والتقدير: بلى: بجمعها قَادِرِينَ، فَ(قَادِرِينَ): حال عامِلُها محذوف، أُخِذَ تقديرُهُ من الفعل الظاهر (١).

ومنّه أيضاً قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (٢٣٨) فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ زُرْجَانًا ﴿ (البقرة: ٢٣٨-٢٣٩)، فقوله تعالى: ﴿فَرَجَالًا أَوْ زُرْجَانًا﴾، حالان حُذِفَ عامِلُهُما، والتقدير يُؤْخَذُ من السِّياق المُتَقَدِّم، وهو: فَصَلُّوا رِجَالًا أَوْ زُرْجَانًا، ففي مثل هذين الأسلوبين يجوز للقائل أن يحذف العامل كما مرّ، أو أن يذكره في غير أسلوب القرآن الكريم في ضوء التقديرات المذكورة.
ثانياً: الحذف الواجب، قال:

وبعض ما يُحذف ذكره حُظِلَ

يريد: أن بعض العوامل التي تُحذف يُمنع ذِكْرُها، أي: إن حذفها واجب، ولم يذكر ابن مالك أيضاً مواضع وجوب حذف عامل الحال، وقد تكفل شراح منظومته بذلك، فذكروا أربعة أساليب، حُذِفَ فيها عاملُ الحال وجوباً، وهي:

(١) الكتاب ٣٤٦/١.

١- أن تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة سابقة:

أي: إذا أكّدت الحال المفردة مضمون جملة سابقة، فإنّ عاملها يُحذف حذفاً واجباً؛ لأنّ الجملة وقعت كالبَدَل عن لفظ عامله، ومثّلوا له بقولهم: زيدٌ أبوك عَطُوفاً.

عَطُوفاً: حال لعاملٍ محذوفٍ وجوباً، تقديره: (أَحْقُهُ) ونحوه، والعطف من لوازم الأُبُوّة. ومما يَجْدُرُ ذكره هنا أنّ ابنَ مالك أشار إلى إضمارِ هذا العامل وجوباً في قول سابق له، وهو:

وإن توكّد جملةً فمضمّرٌ عامِلُها، ولَفْظُها يُؤخّرُ

وقد أشرنا هناك إلى أنّ عبارة ابن مالك تُوحى بالإضمار الواجب.

٢- أن تكون الحال سادة مسدّ الخبر:

أي: يُحذف عاملُ الحال وجوباً إذا كانَ خَبَرًا عن مبتدأ، ولا تصلح الحال للخبريّة، فتسدّ هذه الحال مسدّ الخبر، نَحْوُ: عَوْدِي الصّديقَ مريضاً. عَوْدِي: مبتدأ مضاف إلى عامله، والصّديق: مفعول به، ومريضاً: حال نابت عن الخبر، ولا تصلح لأن تكون خَبَرًا؛ إذ لا يُقال: عَوْدِي مريضٌ، لأنّ أصلَ الكلام هو: عَوْدِي الصّديقَ إذا كان مريضاً.

ومثله قولنا: خيرُ عطائِكَ خالِصاً لَوَجْهِهِ اللهُ تعالى.

وهذا الحذف الواجب أشار إليه ابنُ مالك في باب المبتدأ والخبر، بقوله:

وقبل^(١) حالٍ لا يكونَ خَبَرًا عن الَّذي خَبَرُهُ قد أُضمِرَا

ك(ضَرَبِي العَبْدَ مُسِيئاً)

مُسِيئاً: حال نابت عن الخبر، وقد حُذِفَ عاملُها وجوباً.

ومنه أيضاً قولك: احترامي زيداً مجتهداً.

(١) أي: يتم حذف الخبر وجوباً.

٣- أن تكون الحال دالة على زيادة أو نقص بتدرج لثمن أو غيره:

ولابد لهذا الأسلوب من حذف عامل الحال وصاحبها، وكذا اقتران الحال بـ(الفاء) أو (ثم) الدالّين على الترتيب:

ومنه: سؤال السائل: بكم اشتريت هذا الكتاب؟، فيجاب بـ: أخذته بدرهم فصاعداً^(١)، أي: أخذته بدرهم، فزاد الثمن صاعداً، فحذف عامل الحال (زاد)، وكذا صاحبها (الثمن)، واقرنت الحال بـ(الفاء) العاطفة في الأصل بالجملة. وفي غير الثمن تقول: قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً^(٢).

٤- أن تكون الحال المفردة واقعة بدل اللفظ بالفعل:

سواء أكانت مع (همزة الاستفهام)، كقولك لرجل رأيت في حال قيام، والناس قعود، وأردت أن تُنكر ما هو عليه، وتوجّه: أقائماً وقد قعد الناس، فـ(أقائماً): حال منصوبة بفعل محذوف وجوباً؛ لأنها نابت عنه، والتقدير: أتقوم قائماً؛ ولكن الفعل حذف استغناءً عنه بالاسم الذي أصبح بدلاً من اللفظ، ولا يُجمع بينهما. ومنه أيضاً: أقاعداً وقد سار الركب، وأتخلفاً عن أخيك مع برّه لك. ومنه قولهم في المثل توبيحاً لرجل في حال تلؤن وتنقل: أتميماً مرةً وقيسياً أخرى^(٣)، والتقدير: أتحول تميمياً مرةً... ومنه قول هند بنت عتبة:

أفي السلم أغياراً جفاءً وغلظةً وفي الحرب أشباه النساء العوارك^(٤)

(١) أي: إن أدناه بدرهم، والثمن في حالة ازدياد بعد ذلك، ويجوز أن تقول: ثم صاعداً، والفاء أكثر استعمالاً، لأن (ثم) توجب التراخي، وليس في الأمر تراخ.

(٢) شرح الرضی ٤٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٣/١.

(٤) قيل: إن البيت للقرشيين العائدين من بدر يحرضونهم على المسلمين، ووصفهم بأنهم في غير الحرب غلاظ كالحمير، وفي الحرب أشباه النساء الحوانض.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أَعْيَارًا: حال منصوبٌ بفعلٍ محذوف وجوباً، وَضِعَتْ هي موضعه بدلاً من التَّلَفُّظ به، والتَّقدير: أُنْتَقَلُونِ أَعْيَارًا فِي السَّلَمِ، وَأَشْبَاهُ النَّسَاءِ فِي الْحَرْبِ.

● أم بدونِ همزة الاستفهام ، نحو: قاعداً وقد سارَ الرَّكْبُ.

ومنه قولُ المغيرة بن حنبلٍ يخاطب أخاه:

أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصاً وعندَ الْفَقْرِ زَخَّاراً أَنَا

زَخَّارًا: حال منصوبة وقعت بدلاً من التَّلَفُّظ بالفعل (تَزَحَّرُ) ^(١).

فكأنَّ أصلَ الكلام: تَزَحَّرُ زَحِيرًا، وَتَزِحُّ أُنَيْنًا، فوضعَ الحالَ مكانَ الفِعْلِ؛ لبيان أنَّ حالة الموصوف عند الفقر هكذا.

حَذْفُ صَاحِبِ الْحَالِ:

قد يُحْذَفُ صَاحِبُ الْحَالِ: جَوَازًا، وَوَجُوبًا، فَمَنْ الحَذْفِ الجائزِ قوله تعالى:

﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان: ٤١)، رسولًا: حال من مفعول (بَعَثَ) المحذوف، والتَّقدير: (بَعَثَهُ).

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ زُرْكَبَانًا﴾ (البقرة: ٢٣٩)، رِجَالًا:

حال من الضَّمير المحذوف مع العامل، والتَّقدير: فَصَلُّوا رِجَالًا.

ومن الحذف الواجب ما ذكرناه في حديثنا عن الحال الدَّالَّة على زيادة أو

نَقْصٍ يَتَدَرَّج، نحو: اشْتَرَيْتُهُ بِدَرْهِمٍ فَصَاعِدًا، فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ: فَذَهَبَ

الثَّمَنُ صَاعِدًا؛ وبهذا حُذِفَ العامل، وصاحب الحال حَذَفًا وَاجِبًا في مثل هذا

الأسلوب؛ تماشيًا مع كلام العرب وأساليبهم.

* * *

(١) أي: يثن عند السؤال لبخله، وزخار: صيغة بالغة من (زاجر).

تدريب - ٣٣ -

س ١ / بَيِّنْ ما في النُّصُوص الآتية من الأحوال، وأنواعها، وروابطها:

- قال تعالى: ﴿ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ (البقرة: ٢٤٣).
 - وقال تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَنْصَرِفْ إِلَيْهِمْ رَبِّي ﴾ (الأنعام: ٩٣).
 - وقال تعالى: ﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ ﴾ (هود: ٧٨).
 - وقال تعالى: ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَى ﴾ (النمل: ٢٠).
 - وقال تعالى: ﴿ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ﴾ (النساء: ١٦١).
 - وقال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ (الانسان: ١).
- وقال الشاعر:

ولولا جنان الليل ما آبَ عامرٌ إلى جعفرٍ سرباله لم يُمَزَّقِ
مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي فهل إلى ليلي الغداة شفيغٌ
أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا ولقد كان، ولا يُدْعَى لأبٍ

* * *

س ٢ / عَيِّنْ صاحب الحال، واذكُرْ موقعه الإعرابي فيما يأتي من الآيات الكريمة:

- ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ (البقرة: ٢٦).
- ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (النساء: ٧٩).
- ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا ﴾ (الاسراء: ٣٣).
- ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ (النمل: ٥٢).
- ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ (يونس: ٤).
- ﴿ وَقُلْنَا يَتَّخِذُمْ أَسْكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ (البقرة: ٣٥).

س ٣ / اذْكَرَ الْفَرْقَ بَيْنَ حَالِي كُلِّ فُقْرَةٍ مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ:

أ- ﴿قَالُوا أَمَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ (غافر: ٨٤).

﴿وَلَهُ الَّذِينَ وَاصِبًا﴾ (النحل: ٥٢).

ب - ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً﴾ (النمل: ١٣).

﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف: ١٤٢).

ت - ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا﴾ (النساء: ١٤٢).

﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (النساء: ٧٩).

* * *

س ٤ / قالوا: شَتَّى تَوُوبُ الْحُلْبَةِ ، وتلك دائرٌ جميلةٌ.

شَتَّى: حالٌ مُتَقَدِّمَةٌ، وجميلةٌ حالٌ مُتَأَخِّرَةٌ، فهل يجوز تأخير الأولى؟، وكذا تقدم الثانية؟، واذْكَرِ القاعدة النَّحْوِيَّةَ الَّتِي تَعْتَمِدُهَا فِي إِجَابَتِكَ.

* * *

س ٥ / للحال صفات رئيسة غالبية اذْكَرْهَا، مع التَّمْثِيلِ لَهَا.

* * *

س ٦ / ذَكَرَ النُّحَاهُ شُرُوطًا لِلْحَالِ الَّتِي يَكُونُ صَاحِبُهَا مُضَافًا إِلَيْهِ، فما هي؟

* * *

س ٧ / اشرح قول ابن مالك:

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ ك (بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعُ)

* * *

س ٨ / اذْكَرْ مُسَوِّغَاتٍ مَجِيءٍ صَاحِبِ الْحَالِ نَكْرَةً فِي ضَوْءِ الشَّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَّةِ الْآتِيَةِ:

﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (الشعراء: ٢٠٨).

﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانَا عَرَبِيًّا﴾ (الأحقاف: ١٢).

س ٩ / في النُّصُوص الآتية أحوال مُؤكَّدة، عَيِّن المُؤكَّد، ونوع التَّأكيد:

- قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدِرِكًا﴾ (النمل: ١٠).
- وقال تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ٢٩).
- وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ^(١) بِأَمْرِي﴾ (النحل: ١٢).

وقال الشاعر:

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا.

صَادَفْتَ عَبْدًا نَائِمًا.

* * *

س ١٠ / أَعْرَبْ مَا يَأْتِي، مع ذِكْر الشَّاهد فيه:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا ؟

* * *

س ١١ / في البيت الآتي (حال) عَيَّنْهَا، واذْكُرْ نوعَهَا، ورابطَهَا؟

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ فَتَنَاولَتْهُ وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ

* * *

س ١٢ / حَوِّلِ الحَالِينَ الْآتِيَيْنِ مِنَ الْمَفْرَدِ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ مَرَّةً، وَجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ أُخْرَى:

وقف المنتصر مبتسمًا. جاء زيدٌ راكبًا.

* * *

س ١٣ / أَيُّ مِنَ الْجُمْلِ الْآتِيَةِ تَشْتَمِلُ عَلَى حَالٍ:

- اشْتَرَيْتُ كِتَابًا جَدِيدًا.
- اشْتَرَيْتُ الْكِتَابَ الْجَدِيدَ.

(١) على حسب قراءة النصب.

- اشترَيْتُ الكتابَ جديداً.

س ١٤ / قد تكونُ (الحال جُملة) مثل: دَخَلَ أَخِي وهو يَضْحَكُ ، فما نقول في إعرابها؟

مرفوعة، أو في محلِّ رَفْعٍ، أو منصوبة، أو في محلِّ نصب.

* * *

س ١٥ / اخْتَرِ الجملة ذات الشَّكْلِ الإعرابيِّ الصَّحِيحِ مَّا يَأْتِي ؟

- خَرَجَتِ الفائزاتُ مستبشراتٌ.

- خَرَجَتِ الفائزاتُ مستبشراتٍ.

- خَرَجَتِ الفائزاتُ مستبشراتَ.

* * *

التَّمْيِزُ

التَّمْيِيزُ

قال :

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
ك (شَبِيرٍ اَرْضًا، وَقَفِيرٍ بُرًّا)

* * *

وَبَعْدَ ذِي وَشَبَّهَهَا اجْرُزُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا: ك (مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ (مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

* * *

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَلَا مُفَضَّلًا: ك (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)
وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزًا ك (أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

* * *

وَاجْرُزُ يَمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدْدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى ك (طَبَّ نَفْسًا تُقَدُّ)

* * *

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا

التَّمْيِيزُ لُغَةً: هُوَ مَصْدَرٌ (مَيَّزَ)، بِمَعْنَى: فَصَّلُ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ آخَرَ، وَبَيَانُ
الْغَمُوضِ فِي الْأَجْنَاسِ الْمُحْتَمَلَةِ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ .

وَمِنْهُ أَخَذَ النُّحَاةُ الْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِيَّ لِلتَّمْيِيزِ، فِعْبَارَاتُ: (اشْتَرَيْتُ مِثْرًا،
وَعِنْدِي خَمْسَةٌ، وَطَابَ زَيْدٌ)، تَصَدَّقَ عَلَى أَشْيَاءَ، وَحَالَاتُ كَثِيرَةٌ، وَتَحْتَمِلُ مَعَانِي
مُتَعَدِّدَةً؛ وَلِهَذَا فَهِيَ بِحَاجَةٍ إِلَى مَا يُزِيلُ هَذَا الْإِبْهَامَ، وَيُوضِّحُ غَمُوضَهُ، وَيُبَيِّنُ
مَقْصُودَهُ بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِ الْإِبْهَامِ، فِي الْمَفْرَدِ أَوِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ اصْطُلِحَ عَلَى
الَّذِي يُؤَدِّي دَوْرَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الْمُحْتَمَلَةِ، وَإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ بِ(التَّمْيِيزِ)، وَقَدْ يُسَمَّى
أَيْضًا (التَّبْيِينِ)، وَكَذَا (التَّفْسِيرِ) ^(١).

(١) الكتاب ١٧٣ / ٢، ١٨١، ومعاني الفراء ٧٩ / ١، والمقتضب ٣٢ / ٣، والأصول ٢٢٩ / ٢ .

وافتح ابن مالك حديثه عن التمييز بتعريفه إياه، فقال:

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبَيِّنٌ نَكِرَةٌ

- أي: هو اسمٌ نَكِرَةٌ مُضْمَنٌ معنى (مِنْ)، مُبَيِّنٌ لِإِبْهَامِ سَابِقٍ .

وأراد الاسمَ الصَّريحَ؛ لأنَّ التَّمييزَ لا يكون جُمْلَةً، ولا شَبَهَ جُمْلَةٍ، وكونه (نَكِرَةً) هو الغالبُ في استعمال التَّمييز، كالشَّيْب في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مریم: ٤) ، وَسَمِعَ (معرفةً) أيضًا في أمثلة قليلة مشهورة، أُولَتْ على غير التَّمييز، منها: ما جاء مُعَرَّفًا بِ(أَل) كَقَوْلِ رشيد اليشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
والشَّاهد في: (وَطَبْتَ النَّفْسَ)، إذ جاء التَّمييزُ مُعَرَّفًا، والأصلُ عندهم أن يكون

نَكِرَةً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ (النساء: ٤) .
ومثله قول الشاعر:

عَلَامٌ مِلْتُ الرُّعْبَ، وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدِ لَظَاهَا، وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ وَالسُّمُرُ
والأصلُ: مِلْتُ رُعْبًا .

وقد أَوَّلَ النُّحَاةُ البصريُّونَ هذا المُعَرَّفَ بزيادة (أَل)، وقدَّروه بالنَّكِرَةِ؛ لأنَّهم افترضوا تنكيره أصلًا.

ومنه ما جاء مُعَرَّفًا بِالْإِضَافَةِ:

نحو: سَفَهَ نَفْسَهُ، عَنِ رَأْيِهِ، بَطَرَ عَيْشَهُ، أَلَمَ بَطْنُهُ، رَشَدَ أَمْرُهُ، فجاء الفعلُ في هذه الجُمْلِ لِلنَّفْسِ، والرَّأْيِ، والعَيْشِ، وَحَمَلِ النَّصْبِ فيها عند بعض النُّحَاةِ^(١) على التَّمييز .

^(١) وهم الكوفيون الذين لا يرون مجيء التمييز معرفةً ضعيفاً، وأوَّلَ البصريُّونَ الذين يرون تنكير التمييز على أنَّ المنصوب مفعول به لهذه الأفعال التي تَضَمَّنَتْ معنى أفعال متعدية بأنفسها، أو على إسقاط حرف . (معاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٦٣/٢، وارتشاف الضرب ٣٨٤/٢) .

وَحُمِّلَ عَلَيْهِ أَيْضًا مَنْ أَجَازَهُ، قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠)،

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: ٥٨).

* * *

وهذا الاسم النكرة مُضْمَنٌ معنى (مِنْ) البيانية لجنس ما قبلها (على الأشهر)، ولا يعني هذا صحة دخول (مِنْ) على كُلِّ تمييز؛ فهناك تمييزٌ تصحُّ مباشرةً (مِنْ) له، مِنْ دون أن يختلُّ نظامُ العبارة ودلالاتها، نحو: عندي قفيزٌ بُرٌّ، وعندي قفيزٌ مِنْ بُرٍّ. وكذا: لله دُرٌّ خطيباً، ولله دُرٌّ مِنْ خطيبٍ .

وهناك تمييز لا يصحُّ معه دخول (مِنْ)، نحو: حَسَنٌ مُحَمَّدٌ خُلُقاً، وطابَ نَفْساً؛ إذ لا يصحُّ أن نقول: حَسَنٌ مُحَمَّدٌ مِنْ خُلُقٍ، وطابَ زيدٌ مِنْ نَفْسٍ. ومن هذا نعرفُ أنَّ تَضَمَّنَ (مِنْ) يعود إلى المَعْنَى، بلا شرطِ قبول تركيب التَّمييز له فعلاً .

* * *

أما تبيينُ التَّمييز للإبهام في المُمَيِّز، فهو على نَوْعَيْنِ:

أحدهما: تبيين لإبهام ذات، أو مفرد:

وهو تبيينٌ لإبهام واقع في اسم ملفوظ^(١) مُجْمَلٍ يحتمل معاني عدَّةً، فيكون التَّمييزُ مُحَدِّداً لإجماله، ومُخَصِّصاً لعموميَّته، وأكثر ما يقع بعد الأعداد، والمقادير، وأشباهاها .

والآخر: تبيين لإبهام نسبة شيءٍ إلى شيءٍ:

وهو تبيينٌ لإبهام ملحوظ في جملة، فالنسبة في ظاهرها لشيءٍ مَّا، وفي حقيقة الأمر هي لشيءٍ آخر، وإيضاح حقيقة هذه النسبة يتم بوجود التَّمييز، فظاهرُ

^(١) اشترط النحاة أن يكون الاسم تاماً، وتامه يعني عندهم عدم صحَّة إضافته وذلك يتحقَّق بوجود التنوين في الاسم المُمَيِّز (المبهم) أو نوني التثنية والجمع، أو الإضافة نحو: لله دُرٌّ رجلاً، إذ لا يضاف الاسم ثانية.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

عبارة: طاب زيد نفساً، أنّ النسبة لزيدٍ، وحقيقته الأمر أنّ التي طابت هي النفس، فيكون التمييز هنا موضحاً، ومزيلاً لإبهام النسبة الغامضة .

وأكثر ما يكون هذا الإبهام في نسبة العامل إلى فاعله، أو مفعوله، مع تأويل كلّ ما خلفهما وردّهما إليهما .

ومن هذين النوعين في الإبهام قيل: إنّ التمييز نوعان:

١ - تمييز الذات .

٢ - تمييز النسبة .

• وبيانهما هو :

١- تمييز الذات:

وهو على ضربين :

أ- ما يقع بعد المقادير من: مساحّة، أو كيل، أو وزن^(١) :

وهو الغالب في تمييز الذات؛ ولذا اقتصر ابن مالك على التمثيل له بثلاثة أمثلة، في قوله:

كَشِيرِ أَرْضًا، وَقَفِيرِ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمَرًا

أي: إنّ تمييز الذات هو:

ما دلّ على مساحّة: كَشِيرِ أَرْضًا، وقيراطٍ ذَهَبًا، وفدانٍ شعيراً، أو ما دلّ على كيل: كَقَفِيرِ بُرًّا، ولترٍ حليياً ، أو ما دلّ على وزن: كَمَنَوَيْنِ عَسَلًا .

ويُجْمَلُ على هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ

يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿ (الزلزلة: ٧ - ٨) ، فكلٌّ من (خيراً، وشرّاً): تمييز إلى لفظة (مِثْقَال) (٢).

* * *

(١) وهي مالها مقادير متفق عليها .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٨١.

أَمَّا الأَعْدَادُ وما يَتَعَلَّقُ بتميزها فقد خَصَّها ابنُ مالكِ ببابٍ مُستقلٍّ سيأتي ذِكْرُهُ فيما بَعْدُ، وإفراده لها يدلُّ على مذهبه في كونها قسيماً للمقادير، وَمِنْ النُّحَاةِ مَنْ يَرَى أَنَّها قِسْمٌ مِنَ المقادير .

ب- ما يَقَعُ بَعْدَ أَشْبَاهِ المقادير:

أي: ما يَقَعُ بَعْدَ ما ليس لها مقاديرُ مُتَّفَقٌ عليها، كالحَفْنَةِ، والعَرَفَةِ، ومَوْضِعِ كَفٍّ، وَقَدْرِ رَاحَةٍ، وغيرها، نحو: ما في السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً .
سَحَاباً: تمييز لِ (قَدْرُ رَاحَةٍ) الذي يُشَبِّهه مقادير المساحة .
وقولهم: هذه فَصْعَةٌ ثَرِيدًا ، وتِلْكَ جَرَّةٌ عَسَلًا ، وهذا ذُنُوبٌ مَاءً، ونَحْيٌ سَمْنًا^(١) .

* * *

وَأَلْحَقَ جُمْلَةً مِنَ النُّحَاةِ بِأَشْبَاهِ المقادير ألفاظاً أشبه بالمقاييس، وإنْ لَمْ تَكُنْ موضوعَةً في الأَصْلِ لِلتَّقْدِيرِ، لكنَّ العربَ اسْتَعْمَلُها في هذا الأمرِ، من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (الكهف: ١٠٩)، مَدَدًا: تمييز، لِ (مِثْلِ) الذي يُشَبِّهه المساحة .

وكذا قولهم: على التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُنْدًا .

وكذا قولُ الشَّاعِرِ:

فَإِنْ خِفْتَ يَوْمًا أَنْ يَلْحَ بِكَ الْهَوَى فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْرًا
صَبْرًا: تمييز لِ (مِثْلِ) .

وَحَمَلَ العربَ لفظَ (غَيْرِ) على (مِثْلِ)، فقالوا: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبَالًا .

فَ (إِبَالًا) تمييز لِ (غَيْرِ) الدَّالَّةِ على المُغَايِرَةِ فَحَسَبَ، وهي إِبْهامٌ في حَقِيقَتِها .

ومن هذه المقاييس أيضاً: (مِلْءُ الأَرْضِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ (آل عمران: ٩١)، ذَهَبًا: تمييز لِ (مِلْءِ) .

^(١) الحفنة: ملء الكف أو الكفين، والذنوب: دلو ماء كبيرة، والنحي: زق للسمن خاصة .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنها أيضاً (عَدْلٌ ذَلِكُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَذِيَا بَلِغِ الْكَمْبَةِ أَوْ كَفَرَةُ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ (المائدة: ٩٢)، صِيَامًا: تمييز لـ (عَدْلُ) التي تدلُّ على مَعْنَى (مِثْلُ).

ونلاحظُ أنَّ الذي يحتاج إلى التَّمييز في تراكيب: مثل، وغير، ومِلء، وعَدْل، هو (المضاف والمضاف إليه) .

ومَّا هو جديرٌ بالذِّكْر أيضاً أنَّ محيىء هذه الألفاظِ تحتَ المقادير، أو أشباهها أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فيه بين النُّحَاة.

ت- ما يقع بعد غير المقادير وأشباهها:

وعُرِّفَ بأنَّه ما كان فَرْعاً للتَّمييز، ويليه أصلُهُ، ومثَّلوا له ب: هذا خاتمٌ ذَهَباً، وهذا بابُنَا خَشَباً، وهذا ردائي صُوفاً .

فكُلُّ من الألفاظ: ذَهَباً، وخَشَباً، وصُوفاً: تمييز، ومُمَيِّزُها فَرْعٌ مِنْهُ؛ فالخاتم فَرْعٌ من الذَّهَبِ، والباب فَرْعٌ من الخَشَبِ، والرداء فَرْعٌ من الصُّوفِ .

وعلى العموم فتمييزُ الذات يقع بعد المقادير، وأشباهها، وبعدها ما كان فَرْعاً للتَّمييز، وبعد الأعداد التي سيأتي ذِكْرُها.

* * *

٢- تمييز النسبة:

وهو كما ذَكَّرْنَا تمييز لإبهامٍ مَلْحُوظٍ لا مَلْفُوظٍ، ينتصبُ بعدَ تمام الكلام؛ لإبهام الاسم، أي: يُرْفَعُ به إبهام ناشئ عن نسبة فعل أو ما جرى مجراه إلى فاعله، أو إلى مفعوله.

ولم يتعرَّض ابنُ مالكٍ في منظومته إلى هذا النوع من التَّمييز، ولم يُمثِّلْ لَهُ، بل جاء ذِكْرُ قِسْمَيْنِ مِنْ أقسامه في حديثه عن نصبِ التَّمييز وهما الثَّالث والرَّابِع، وبيان أقسام هذا النوع هو:

أ- ما يَرْفَعُ نِسْبَةً مُبْهَمَةً بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ:

وهو ما يكونُ مُحَوَّلًا عن الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: ٤)

وتقدير أَصْلُ التَّرْكِيْب: وَأَشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ، فَحُوِّلَ الإسْنَادُ مِنَ المِضَافِ إِلَى المِضَافِ إِلَيْهِ، فَصَارَ: أَشْتَعَلَ الرَّأْسُ فَارْتَفَعَ، وَحَصَلَ الإِبْهَامُ فِي مِثْلِ هَذَا الإسْنَادِ، فَجِئَءَ بِالمِضَافِ الأَسَاسَ الَّذِي حُوِّلَ عَنْهُ الإسْنَادُ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِئُزِيلَ إِبْهَامُ النِّسْبَةِ عَنِ الْفَاعِلِ (١).

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ (يوسف: ٣٠)، فَالأَصْلُ: قَدْ شَغَفَهَا حُبُّهُ، أَيْ: إِنَّ أَصْلَ التَّمْيِيزِ فَاعِلٌ .

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الأنعام: ٨٠)، والأَصْلُ: وَسِعَ عِلْمُ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ، ثُمَّ حُوِّلَ الْفَاعِلُ إِلَى التَّمْيِيزِ .
وَأَمثلةُ النُّحَاةِ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: تَصَبَّبَ خَالِدٌ عَرَقًا، وَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَكَرَّمَ مُحَمَّدٌ خُلُقًا .

ب- ما يَرْفَعُ نِسْبَةً مُبْهَمَةً بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ (٢):

وهو ما يكونُ مُحَوَّلًا عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: ١٢)، وَأَصْلُ التَّرْكِيْب: وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ، ثُمَّ نُقِلَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ لِجِلِّ محلِّ المِضَافِ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، فَصَارَ: وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ؛ وَبِهَذَا أَصْبَحَتْ نِسْبَةُ (فَجَّرْنَا) إِلَى الْأَرْضِ مُبْهَمَةً، أَوْضَحَهَا التَّمْيِيزُ (عُيُونًا)، الْمَنْقُولُ عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ .
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ (الجن: ٢٨) .

(١) شرح الرضي على الكافية ٦٥/٢، وشرح ابن النظم: ٣٤١، وأوضح المسالك / ١٢٦، وعزا أبو حيان هذا القسم من التمييز للمتأخرين من النحاة (ارتشاف الضرب ٣٧٨/٢، وجمع الهوامع ٢٥١/١).

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤١٧/٢.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

عَدَدًا: تمييز، مُحَوَّل عن المفعول به؛ وأَصْلُ التَّقْدِيرِ: أَحْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ .
ومنه: أَعَدَدْتُ الطَّعَامَ أَصْنَافًا ، وَعَرَسْتُ شَجَرًا ، وَنَقُلُ المَفْعُولِ فِيهِمَا إِلَى التَّمْيِيزِ
واضح.

* * *

وَيَرَى أَكْثَرَ النُّحَاةِ أَنَّ تَمْيِيزَ النِّسْبَةِ لَا يَتَعَدَّى أَحَدَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ، أَيُّ: الْمُحَوَّلِ
عن الفاعل، وَالْمُحَوَّلِ عن المفعول به^(١)، وما كان ظاهره قَدْ حَوَّلَ عَنْ غَيْرِهِمَا يُرَدُّ
إِلَيْهِمَا، وَلَوْ تَأْوِيلًا .

* * *

ت - ما يقع بعد (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ):

وقد أشار إليه ابنُ مالك ببيان حالته الإعرابية، فقال:

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَلَا مُفَضَّلًا: كَرَأْنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

أَيُّ: مِنْ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ مَا يَلْقَى بَعْدَ (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) بِشَرَطِ كَوْنِهِ فَاعِلًا فِي
الْمَعْنَى^(٢)، وَدَلِيلُ مَعْرِفَتِهِ صِحَّةُ مَجِيئِهِ فَاعِلًا عِنْدَ صِيَاغَةِ فِعْلٍ مِنْ (أَفْعَلُ
التَّفْضِيلِ)^(٣)، أَيُّ: مِنْ مَادَّتِهِ، وَمَعْنَاهُ .

ومنه مثالُ ابنِ مالك: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا .

فَ(مَنْزِلًا): تَمْيِيزٌ، جَاءَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ (أَعْلَى)، وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى؛ بِدَلِيلِ
صِحَّةِ قَوْلِنَا: عَلَا مَنْزِلَكَ^(٤).

^(١) بين النحاة خلاف في المنقول عن المفعول به (ارتشاف الضرب ٣٧٨/٢) ولم يشبه ابنُ مالك في منظومته، وأثبتناه
لشهرته، ولكون ابنِ مالك قد ذكره في غير هذا الموضع .

^(٢) يسميه بعض النحاة بِ(السَّبْبِي) (شرح ابن الناضم: ٣٤٩)، ويُفهم من هذا الشرط أن التمييز إذا لم يكن فاعلاً في المعنى
لم ينصب، وسيأتي الحديث عن حالاته الإعرابية .

^(٣) فكان أصل التركيب مؤلف من فعل (وهو أفعل التفضيل) ومن فاعل (هو التمييز) ولهذا يمكن تقديرهما بهما
وإعادتهما إلى أصلهما .

^(٤) في هذا النوع من التمييز خلاف في تقدير الأصل، فمن النحاة مَنْ يرى أنه محوّل من المبتدأ، أَيُّ: إن النسبة المبهمة
تكون بين الخبر وبين المبتدأ، ويفترضون أن أصل (أنت أعلى منزلاً) منزلك أعلى، ثم حوّل المبتدأ إلى التمييز، ولا
منافاة بين الرأيين، لأن ما صلح لأن يكون مبتدأ صالح لأن يكون فاعلاً في المعنى.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه قوله تعالى : ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (الكهف: ٣٤)، مالا، ونفراً: تمييزان منصوبان بـ (أكثر، وأعز)، وهما فاعلان في المعنى؛ لصحة القول: كثر مالي، وعز نفري .

ومنه قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾ (يوسف: ٦٤)، حفظاً، بكسر الحاء وإسكان الفاء من غير ألف^(١): تمييز، بعد أفعل التفضيل (خير). .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا﴾ (البقرة: ١٦٥) .

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ (النساء: ٦٦)، حُبًّا، وتثبيثاً: تمييزان بعد أفعل التفضيل (أشد). .

وتقول: زيدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً ؛ إذ يصح قولك: زيدٌ كَثُرَ عِلْمُهُ^(٢) .

ث - ما يقع بعد كُلِّ ما دلَّ على تعجبٍ، قال:

وبعد كُلِّ ما اقتضى تعجباً مَيِّز كـ (أَكْرَمُ بِأبي بَكْرٍ أبا)

أي: من تمييز النسبة ما يقع بعد ما دلَّ على تعجبٍ، ليرفع نسبةً مُبْهِمَةً تردُّ في أساليب التعجب، سواء أكانت القياسية منها، كـ (أفعل به، وما أفعله)، أم الصيغ السماعية، وهي كثيرة ، وهذه تراكيب ليست مُحَوَّلَةً عن شيءٍ سابقٍ، بل تأتي بعد أسماء مفردة .

- ومثل لها ابنُ مالك بالصيغة القياسية الأولى (أفعل به)، فقال:

أَكْرَمُ بِأبي بَكْرٍ أبا

أباً: تمييز جاء بعد الصيغة الدالة على التعجب (أكرم بـ) .

ومثله: أَحْسَنُ بزيدٍ خطيباً .

^(١) ويُقرأ أيضاً حافظاً (مثل فاعل) . ويجوز في هذه القراءة النصب على الحال (التبيان في إعراب القرآن ٧٣٧/٢، والنشر ٢٨٤/٢) .

^(٢) وعلى التقدير الثاني، أي كونه محولاً عن الابتداء: علمُ زيدٍ أَكْثَرُ .

- ومنه ما جاء من الصيغة القياسية الثانية :

نحو: ما أَحْسَنَهُ أَخَا ، وما أَحْسَنَ عَلِيًّا أَدَبًا^(١) .

ومنه ما جاء بعد صيغ تعجب سماعية، نحو: تَحَدَّثْتُ مع زيدٍ، لِلَّهِ دَرَّةٌ^(٢) فصيحاً.

وحسبُكَ بزيدٍ شَهْمًا ، وكفى بالدين هادياً .

وهذا القسم كسابقه، قصد ابن مالك من ذكره رصد حالته الإعرابية التي توجب

نصبه، وعدم صحة إضافته، وهذا ما سندكره فيما بعد.

عامل التمييز: قال:

..... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

أي: حُكِمَ التَّمْيِيزُ النَّصْبُ، وَالنَّاصِبُ لَهُ بِنَوْعِيهِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا الْقَوْلِ
هو (ما قد فسَّره)، أي: المُمَيِّز، وهو ما قبل التَّمْيِيز من المُبْهَمَاتِ المَفْتَقِرَةِ إِلَيْهِ،
سواء أكان مفرداً مُجْمَلًا في حقيقته، أم جُمْلَةً مُجْمَلَةً في نسبتها .

والأمر يحتاج إلى بيان:

أولهما: تمييز المفرد:

لا خلاف في أنه منصوبٌ بِـ(ما قد فسَّره) كما ذكر ابن مالك أي: إنَّ عاملَ
تمييز المفرد هو: الأعداد، والمقادير وأشباهاها، نحو (عشرين) في قولنا: عندي عشرون
درهماً، فَالتَّمْيِيزُ منصوبٌ بِـ(عشرين)^(٣).

^(١) مع أن التركيبين غير محولين عن فاعل أو عن مفعوله به، إلّا أنه يمكن تأويلها بهما، ففي الصيغة الأولى رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله، فالتقدير أكرم بأبوة أبي بكر، والأبوة هنا فاعل . وفي الصيغة الثانية رفع إبهام نسبة الفعل إلى المفعول، فالتقدير مثلاً: ما أحسن أدب علي، والأدب هنا مفعول، وقد يقدر غير هذا .

^(٢) الضمير مرجعه معلوم، وهو زيد .

^(٣) هكذا ورد استعمال العرب، وحاول النحاة إظهار العامل هنا مع جمود (عشرين) فقالوا: إنه شبه باسم الفاعل (ضاربين محمداً) (المقتضب ٣٢/٣)

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ولعلَّ ابنَ مالك قدَ قَصَدَ بعبارة: (ما قدَ فَسَّرَهُ)، بيانَ ناصِبٍ تميّز المفرد؛ بدليل
الاقتصار على التَّمْيِيز له فحسب من دون غيره؛ لأنَّه جامدٌ غالِيًّا ؛ فربَّما يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ
لا يعمل .

والآخر: تمييز النسبة:

وفي عامله خلافٌ، والرَّأي المشهورُ هو كَوْنُ النَّاصِبِ ما تقدّمه مِنْ فِعْلٍ، أو ما
جَرَى بِجَرائِهِ^(١) ، وكلامُ ابنِ مالك في آخر الباب يُؤيِّدُ هذا؛ إذ قال:

وعاملُ التَّمْيِيزِ قَدِّمُ مُطْلَقًا

والعاملُ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ هنا هو (الفعل)، ثُمَّ إِنَّهُ نصَّ عليه في غيرِ هذا الكتاب،
إذ قال: "مميّزُ الجملةِ منصوبٌ مِنْهَا بِفِعْلٍ"^(٢)، وممكنُ نُكْمَلُ فنقول: بفعلٍ أو ما
جَرَى بِجَرائِهِ،

فَمِنْ نَصَبِ (الفعل) له قولهم: طابَ زيدٌ نَفْسًا .

وَمِنْ نَصَبِ (اسم الفاعل) له: هو مُنْشَرُحٌ صَدْرًا .

وَمِنْ نَصَبِ (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) له: عَلِيٌّ أَعْلَى مَنْزِلَةً .

وَمِنْ نَصَبِ (اسم الفعل) له قولهم: سُرْعانَ ذا إِهَالَةٍ .

● وهناك رأيٌ آخرٌ، ذهب أصحابُه إلى أَنَّ النَّاصِبَ لتمييزِ النسبةِ هو (الجملة)
التي انتَصَبَ بعد تمامها، وأوضحَ نسبتها، وأزالَ غموضَها، لا الفعل، ولا الاسم
الجارِي بِجَرائِهِ .

وربَّما حُجِّلَ ظاهرُ قولِ ابنِ مالك (ما قدَ فَسَّرَهُ) على هذا الرَّأيِ أيضاً ؛ لأنَّ
التَّمْيِيزَ فَسَّرَ نسبةَ الجملة، والمُفَسِّرُ هو عاملُ نَصَبِ التَّمْيِيزِ .

(١) من مصدر، أو وُصِفَ، أو اسم فعل، وهو مذهب أكثر البصريين (الكتاب ١/ ٢٠٤، والمقتضب ٣٢/٣ والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٣).

(٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسليبي ٢/ ٥٥٦.

ولكن بعد ثبوت رأي ابن مالك في أنّ العامل هو الفعل، والجاري مجرّاه،
يُمكن تخريج موافقة ابن مالك الظاهرية لهذا الرأي على أنّ الفعل في تمييز
النسبة مندرجٌ تحت عبارة: (ما قد فسّره)؛ وذلك لأنّ التّمييز لما رَفَعَ نسبة
إبهام الفعل إلى فاعله، أو إلى مفعوله، فكأنّه رَفَعَ الإبهام عن الفعل أيضاً ؛
وبهذا يصحّ تخريج عبارة ابن مالك: (بما قد فسّره) ، على المذهبين معاً،
وتَبَقَّى على عمومها .

* * *

نَصَبُ تمييزِ الاسم، وجُرُّه، قال:

ك (شَبْرٍ اَرْضًا، وَقْفِيزٍ بُرًّا	وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمَرًا
وَبَعْدَ ذِي وَشَبْهَهَا اجْرُرْهُ إِذَا	أَضَفْتَهَا: ك (مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)
وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا	إِنْ كَانَ مِثْلَ (مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

الغالبُ في تمييزِ الاسمِ النَّصَبُ، وقد يُجرُّ في سياقات معيّنة، وقد بدأ هنا بذكرِ
بعض حالات الجرّ، وبدأ بالإشارة إلى مُثُل المقادير السّابقة، بقوله: (وَبَعْدَ ذِي
وَشَبْهَهَا)، ويقصدُ الذي يأتي بعد ما دَلَّ على مساحةٍ أو كَيْلٍ، أو وَزْنٍ وأشباهها،
فَبَعْدَ هذه المقادير يجوزُ جرُّ التّمييزِ بإضافة المُميّز إليه، كإضافة (مُدِّ) إلى التّمييز
(حِنْطَةٍ) في مثاله الذي استشهد به .

فنقول بالإضافة: عندي شَبْرُ اَرْضٍ، وَقْفِيزُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ ، وَذَنُوبُ ماءٍ .
وهذه الإضافة لا تتمُّ إلّا بَعْدَ حَذْفِ ما يُمكن الاسمَ من الانفصال: كالتنوين،
ونون التّثنية، أمّا إذا ثَبَتَا في الاسم، نحو: عندي رطلٌ زَيْتًا، فَالنَّصَبُ واجبٌ .
ثمَّ أردف في البيت اللاحق حُكْمًا آخَرَ، وبيانه:

إِنَّ لِحَوَازِ جَرِّ التّمييزِ بالإضافة المذكور في البيت السّابق شرطاً إضافة المُميّز إلى
التّمييز نفسه، أمّا إذا أُضيف المُميّز إلى غير التّمييز فَالنَّصَبُ واجبٌ، كالإضافة التي
وردت في الآية الكريمة: ﴿فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ (آل عمران: ٩١) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فالمُبْهَم: (مِلء)، أُضيف إلى الأرض، و(ذَهَباً): تمييزٌ واجب النَّصْب، وهذا قَصْدُهُ من قوله:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ (مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

أي: يجبُ نَصْبُ التَّمْيِيزِ إذا أُضيف الاسمُ المُبْهَم إلى غَيْرِهِ، كما الحال في تركيب الآية الكريمة: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ ؛ إذ لا يصحّ فيها حذفُ المضاف إليه، وإضافة المُبْهَم (مِلء) إلى التمييز نفسه؛ لِعَدَمِ استقامة المعنى^(١)، فلا يقال: مِلْءُ ذَهَبٍ ؛ لأنَّ المقدار المُبْهَم في مثل هذا التركيب وأمثاله مجموع المضاف والمضاف إليه؛ ولهذا يكون نَصْبُ التَّمْيِيزِ واجباً، بشرط خُلُوه من حرف الجرِّ (مِنْ)، وهذا الشرطُ مفهومٌ من قوله: (إِنْ كَانَ مِثْلَ (مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا)، أي: إِنْ جَاءَ التَّمْيِيزُ كالمثال المذكور في امتناع حذفِ المضاف إليه، وإضافة المُبْهَم إلى التمييز نفسه، وفي تجرّده من حرف الجرِّ (مِنْ) نظير:

ما في السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً . وله جُمَامُ المَكُوكِ^(٢) دقيقاً .

ويُحْمَلُ على هذا قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ

مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ (المائدة: ٩٥) . فصياماً: تمييزٌ للاسم المُبْهَم (عَدْل) المضاف إلى غير التَّمْيِيزِ، والذي لا يجوز معه الاستغناء عن المضاف إليه؛ إذ لا يصحّ القول: عَدْلُ صِيَامٍ .

* * *

(١) أما إذا استقام المعنى في نحو: زيدٌ أشجعُ الناس رجلاً، فصَحَّ فيه القول: زيد أشجعُ رجلٍ، أي: يجوز في مثله نصب التمييز وجرّه، أي بعد صحة حذف المضاف إليه الأساس، وجعل التمييز مضافاً إليه .

(٢) المكوك: مكيال قديم، وجمعه مكاكٍ ومكاكي، وجمامه: الكيل إلى رأسه .

جَرَّ التَّمْيِيزِ بِ(مِنْ)، قال:

وَأَجْرُ مَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى، ك(طَبَّ نَفْسًا تُقَدِّ)

أي: يجوز في كُلِّ ما يُنْصَبُ مِنَ التَّمْيِيزِ أَنْ يُجَرَّ بِ(مِنْ)^(١)، وَيُفْهَمُ الْجَوَازُ مِنْ عبارته : (إِنْ شِئْتَ)، وَقَدْ أَطْلَقَ هَذَا الْجَوَازَ فِي صُورِ التَّمْيِيزِ كُلِّهَا، وَاسْتَشَى مِنْهَا:

١ - تمييز العدد الصريح^(٢)، فلا يُقال: عندي عشرون مِنْ دَرْهِمٍ^(٣) .

٢ - ما كان فاعلاً في المَعْنَى : سواء أكان مُحَوَّلاً عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً، وَمَثَلُ لَهُ بِ(طَبَّ نَفْسًا)، ف(نَفْسًا): تمييز، وهو فاعل في المَعْنَى؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لِيَطْبُ نَفْسُكَ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ بِ(مِنْ)، فلا يُقال : طَبَّ مِنْ نَفْسٍ.

أَمْ ما ذَكَرَهُ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ بِقَوْلِهِ:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَالٍ مُفَضَّلًا : ك(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

أي: التَّمْيِيزُ الْوَاقِعُ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، إِذَا كَانَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى، نَحْو: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، فَمَنْزِلًا: تمييز، وهو فاعلٌ في المَعْنَى، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْتَرَضَ: عَلَا مَنْزِلُكَ، وَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِمِنْ، فلا يُقال: أَنْتَ أَعْلَى مِنْ مَنْزِلٍ .

٣ - تمييز لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ مَالِكٍ هُنَا فِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ^(٤)، وَقَدْ أَضَافَهُ بَعْضُ

شُرَاحِهَا^(٥)، وَجَعَلُوهُ مِنَ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ، فَفِي مِثْلِ تَرْكِيبِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا

الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: ١٢)، لَا يَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِ(مِنْ)، أَي: لَا يُقَالُ: وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ مِنْ عُيُونٍ، وَكَذَا لَا يُقَالُ فِي: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا)^(٦)، مِنْ أَدَبٍ .

(١) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّمْيِيزِ أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى (مِنْ) .

(٢) أَي: لَيْسَ مِنْهُ الْعَدَدُ إِذَا كَانَ تَمْيِيزًا لِ(كَمْ)، لِحَوَازِ جَرِّهِ بِ(مِنْ) نَحْو: كَمْ مِنْ كِتَابٍ عِنْدَكَ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي الْعَدَدِ .

(٣) يَجُوزُ الْجَرُّ بَعْدَ جَمْعِ التَّمْيِيزِ وَتَعْرِيفِهِ، وَبِهَذَا يَخْرُجُ عَنِ التَّمْيِيزِ بِهَا، وَلِتَمْيِيزِ الْعَدَدِ أَحْكَامَ سَيِّدِ كَرَاهَا فِي بَابِهِ .

(٤) هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٥١/١ .

(٥) حَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ عَلَى ابْنِ عَقِيلٍ ٢٢٥/١، وَشَرْحُ الْمُرَادِيِّ ١٨٣/٢ .

(٦) أَصْلُ الْكَلَامِ: مَا أَحْسَنَ أَدَبَ زَيْدٍ (أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ / ١٢٧) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وبهذا يكون معنى البيت: يَجُوزُ^(١) دخول (من) على تراكيب التَّمييز: نحو:
عندي قفيزٌ من بُرٍّ، ورطلٌ من خَلٍّ، وملءُ الإناءِ من عَسَلٍ، وأمثالها من إِبِلٍ،
وخاتمٌ من حديدٍ، واللهُ دُرُّكَ من خَطِيبٍ .
ويُسْتَشْنَى منه: تمييز العدد الصَّريح: ما كان فاعلاً في المعنى، ويشمل المَحْوَل
عن الفاعل صناعةً^(٢)، وكذا ما جاء بعد (أفعل التَّفضيل)، ممَّا هو فاعلٌ في المعنى.
وما كان مُحْوَلًا عن المفعول به .

وَجُوبُ نَصْبِ التَّمييزِ:

ممَّا سبق يُمكن أن نحصرَ حالات وجوبِ نَصْبِ التَّمييز بما يأتي:

● تمييز الذات:

١ - إذا كان المفردُ مُنَوَّنًا، أو مُلْحَقًا بنون التثنية^(٣)، نحو: عِنْدِي صَاعٌ حِنْطَةٌ، وَعِنْدِي
صَاعَانِ حِنْطَةٌ .

٢ - إذا كان المفردُ مضافاً إلى غير التَّمييز، ولم تَدْخُلْ عليه (من) الجارّة، كقوله
تعالى: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ (آل عمران: ٩١) . وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾
(الكهف: ١٠٩) .

وفيه قال:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

ومنه تميُّزُ العدد الواجب النَّصْبُ ، وسيُذكرُ في بابه .

(١) أي: ليس بواجب .

(٢) أي فاعل لفعل، وما جرى مجراه مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعتها .

(٣) إذا سقطت النون أو التنوين وجبت الإضافة، فنقول: صَاعٌ حِنْطَةٌ، وإن دخلت عليه (من) لزم الجرّ، نقول صَاعٌ من حِنْطَةٍ .

● أما تمييز النسبة فيُنصَّب:

إذا كان فاعلاً في المعنى ، سواء أكان مُحَوَّلاً عن الفاعل ، نحو: المُتعلِّمُ أَكْثَرُ نَفْعاً. وقد ذكرَ هذا النَّصْبَ بقوله:

والفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَالٍ مُفَضَّلًا: ك (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا) ^(١)

وكذا إذا كان مُحَوَّلاً عن المفعول ، نحو: غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا .

رُئِبَةُ التَّمْيِيزِ ، قال:

وعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقًا

يُرِيدُ: أَنَّ عَامِلَ التَّمْيِيزِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا فَهُوَ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ، أَيُّ: يَلْزَمُ وَجُوبَ تَأْخِيرِ التَّمْيِيزِ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا، سَوَاءَ أَكَانَ التَّمْيِيزُ تَمْيِيزَ نِسْبَةٍ، أَمْ تَمْيِيزَ مَفْرَدٍ، وَسَوَاءَ أَكَانَ الْعَامِلُ فِعْلاً جَامِداً ^(٢)، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا خَطِيبًا ، أَمْ كَانَ الْعَامِلُ اسْمًا، نَحْوُ: عِنْدِي عَشْرُونَ كِتَابًا، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (مُطْلَقًا) .
أَمَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا ^(٣)، فَالْأَصْلُ فِيهِ التَّقْدِيمُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْضًا، وَقَدْ سَمِعَ تَأْخِيرُهُ عَنِ التَّمْيِيزِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ الطَّائِي:

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْمُخَبِّلِ السَّعْدِيِّ :

أَتَهَجِّرُ لِيَلِيَ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

^(١) يفهم من كلام ابن مالك أن التمييز الواقع بعد (أفعل التفضيل) إذا لم يكن فاعلاً في المعنى لم يُنصب، وعلامة هذا التمييز كون (أفعل) بعضاً من جنس التمييز، وقد يصحّ وضع لفظ (بعض) مكانه مع جمع ما بعد (أفعل)، فنحو: أَنْتَ أَفْضَلُ طَالِبٍ لَا يُنْصَبُ مَا بَعْدَ أَفْعَلٍ، لِأَنَّ (أفعل) جنسٌ مِمَّا بَعْدَهُ، بِدَلِيلِ صَحَّةِ قَوْلِنَا: أَنْتَ بَعْضُ الطَّالِبِ . أَمَّا إِذَا أَضِيفَ (أفعل) إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ فَإِنَّهُ أَيُّ التَّمْيِيزِ يُنْصَبُ نَحْوُ: أَنْتَ أَكْرَمُ النَّاسِ رُجُلًا، لِتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ ثَانِيَةً، إِلَّا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْأَسَاسِي وَجَعَلَ التَّمْيِيزُ مُضَافًا إِلَيْهِ .

^(٢) وكذا إذا كان فعلاً متصرفاً بمعنى الجامد نحو (وكفى بالله شهيداً) فَ (كفى) فعل متصرفٌ بمعنى فعل التعجب الجامد (ما أكفاه) . وما ورد بخلاف هذا فقد يعدّ ضرورة كقول الرازي: (ونارُنا لم يَرِ ناراً مثلها) ناراً: تمييز منصوب مقدّم على عامله (مثل) غير المتصرف ١.

^(٣) ولا يكون هذا إلّا في تمييز النسبة .

فَ (نَفْسًا) فِي كُلِّ مِنَ الْبَيْتَيْنِ تَمَيِّزٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ (تَطْيِبُ) .
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا
شَيْبًا: تَمَيِّزٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ (اشْتَعَلَ) .
وَقَوْلُ الْآخَرِ:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعَا أَضِيقُ بَضَارِعَ وَلَا يَأْسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ
ذَرَعًا: تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ (أَضِيقُ) .

• وفي هذا التقديم على الفعل المتصرف خلاف:

فَهَنَّاكَ مَنْ مَنَعَهُ، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مُتَصَرِّفًا^(١)؛ بِحِجَّةِ أَنَّ التَّمْيِيزَ كَالنَّعْتِ فِي
الْإِيضَاحِ، وَالنَّعْتُ لَا يَتَقَدَّمُ؛ أَوْ أَنَّ الْغَالِبَ فِي التَّمْيِيزِ الْمَنْصُوبُ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ مُحَوَّلٍ
عَنِ الْفَاعِلِ، وَهَذَا التَّحْوِيلُ لَا يُغَيِّرُ وَجُوبَ تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ عَنْ عَامِلِهِ^(٢).
وَحَمَلُوا الْمَسْمُوعَ عَلَى الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ .

وَهَنَّاكَ مَنْ أَجَازَ التَّقْدِيمَ؛ بِحِجَّةِ أَنَّ التَّمْيِيزَ كَسَائِرِ الْفَضَلَاتِ الْمَنْصُوبَةِ بِفِعْلِ
مُتَصَرِّفٍ ؛ وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ مَسْمُوعًا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، نَحْوُ: عَرَقًا تَصَبَّبْتُ، وَشَحْمًا
تَفَقَّأْتُ، وَلَكِنَّ هَذَا الْمَسْمُوعَ قَلِيلٌ، وَتُفْهَمُ هَذِهِ الْقَلَّةُ مِنْ قَوْلِهِ: (نَزَرًا سُبِقًا)، أَيُّ:
إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ قَدْ سَبَقَهُ التَّمْيِيزُ نَزَرًا، وَمِنْهُ يُفْهَمُ اتِّبَاعُ ابْنِ مَالِكٍ لِأَصْحَابِ الرَّأْيِ
الثَّانِي، أَيُّ: بِشَرْطِ كَوْنِ الْفِعْلِ مُتَصَرِّفًا^(٣)، مَعَ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ (قِيَاسٌ).

* * *

أَمَّا تَوْسُطُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، فَجَائِزٌ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا أَوْ مَا جَرَى
جَرَاهُ، نَحْوُ: طَابَ نَفْسًا الْمُؤْمِنُ ، وَطَيَّبَ نَفْسًا الْمُؤْمِنُ .

^(١) الكتاب ٢٠٤/١، والأصول لابن السراج ٢٣٣/١، وأسرار العربية / ١٩٦ .

^(٢) وقد رُذِّ هذا: (ينظر: شرح الرضى على الكافية ٧٩ / ٢) .

^(٣) همع الهوامع ٢٥٢ / ١ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَحُلَاصَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ رَتَبَةَ التَّمْيِيزِ هِيَ تَأْخِيرُهُ عَنْ عَامِلِهِ فِي نَوْعِي التَّمْيِيزِ
كِلَيْهِمَا، سِوَى مَا وَرَدَ مِنْ آيَاتٍ مِنْ تَمْيِيزِ النَّسَبَةِ تَقَدَّمَ فِيهَا التَّمْيِيزُ عَلَى
عَامِلِهِ، وَقَدْ وُصِفَتْ بِالنُّدْرَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا .
فَمِنْهُمْ: مَنْ عَدَّهَا ضَرُورَةً، وَمِنْهُمْ: مَنْ أَجَازَهَا، أَوْ قَاسَ عَلَيْهَا .

* * *

فائدة:

اتفاق الحال والتَّمْيِيزِ وافتراقهما :

هُمَا مُتَّفَقَانِ فِي كَوْنِهِمَا اسْمَيْنِ فَضْلَتَيْنِ، مَنْصُوبَتَيْنِ، نَكِرَتَيْنِ، رَافِعَتَيْنِ لِلإِبْهَامِ ، وَهُمَا
مُخْتَلِفَانِ فِي الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

- ١ - التَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا، بِخِلَافِ الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ مُفْرَدًا، وَجُمْلَةً، وَشِبْهَ جُمْلَةٍ .
- ٢ - التَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا فَضْلَةً، بِخِلَافِ الْحَالِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْمَعْنَى
- ٣ - التَّمْيِيزُ مُبَيِّنٌ لِلذَّوَاتِ أَوْ النَّسَبَةِ، أَمَّا الْحَالُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا مُبَيِّنَةً لِلْهَيْئَاتِ .
- ٤ - التَّمْيِيزُ يَكُونُ اسْمًا جَامِدًا (غَالِبًا)، أَمَّا الْحَالُ فَلْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً،
وَقَدْ تَأْتِي جَامِدَةً .

- ٥ - التَّمْيِيزُ عَلَى مَعْنَى (مِنْ)، أَمَّا الْحَالُ فَعَلَى مَعْنَى (فِي) .
- ٦ - التَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ مُؤَكَّدًا عَلَى الْأَشْهُرِ^(١)، بِخِلَافِ الْحَالِ الَّتِي تَأْتِي مُؤَكَّدَةً
لصاحبها، أَوْ لعاملها.
- ٧ - التَّمْيِيزُ لَا يَتَعَدَّدُ إِلَّا بِعَطْفٍ^(٢)، بِخِلَافِ الْحَالِ الَّتِي قَدْ تَتَعَدَّدُ بِعَطْفٍ، وَبَعَيْرِهِ^(٣) .
- ٨ - لِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمٌ خَاصٌّ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى الْعَامِلِ .

(١) يرى ابن مالك وقوعه مُؤَكَّدًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة: ٣٦)، وَيَرَى
غَيْرُهُ أَنْ شَهْرًا مَعَ كَوْنِهَا مُؤَكَّدَةً. فَهِيَ مُبَيِّنَةٌ لِلْعَدَدِ.

(٢) نَحْوُ: نَمَا الْغُلَامُ جَسْمًا وَعَقْلًا .

(٣) يَعْزِبُ الثَّانِي مَعْطُوفًا، مَعَ كَوْنِهِ يُؤَدِّي مَعْنَى التَّمْيِيزِ، أَوْ مَعْنَى الْحَالِ.

تدريب - ٣٤ -

س ١ / استخرج التَّمييزَ ممَّا يأتي، مع ذِكرِ نوعه ، قال تعالى :

- ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (آل عمران: ٨٥) .
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ (آل عمران: ٩٠) .
- ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَنَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَسًا مَرِيكًا ﴾ (النساء: ٤)
- ﴿ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ ﴾ (سبأ: ٣٥) .
- ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (الصف: ٣) .

وقال الشَّاعر:

فاصدغ بأمرِكَ ما عَلَيْكَ غَضاضَةٌ وابشِرْ بذاك وقَرَّ مِنْهُ عُيُونَا
يصرعن ذاللبِّ حتى لا حراك به وهنَّ أضعفُ خلقِ الله أركانَا
كفى بالمرءِ عيًّا أنْ تراه له وجهٌ وليسَ له لِسَانُ

وقالوا:

- على التَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُنْدًا .
- ما في الأرضِ قَدْرُ دَرْهَمٍ ظِلًّا .
- عِنْدِي صَاعَانِ شَعِيرًا .

* * *

س ٢ / أ- اشرح قول ابن مالك:

واجزُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ والفاعلِ المَعْنَى، ك(طَبَّ نَفْسًا تُفَدُّ)

ب- متى يجبُ جُرُّ التَّمييزِ ؟ ، مَثَلٌ لِمَا تقول .

* * *

س ٣ / ما الحُكْمُ الإعرابيُّ للتَّمييزِ الآتي بعد ما يُفيد التَّعَجُّبَ أو التَّفْضِيلَ ؟، اشرح

هذا الحُكْمَ، مع ذِكرِ قولِ ابنِ مالكٍ فيه .

س ٤ / قال الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًّا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا
بَيَّنَّ رتبة التَّمييز بالنَّسبة لعامله من حيث التَّقْدِيمُ عليه، أو التَّأخِيرُ عنه في ضوء
الشَّاهد المذكور، ورأي ابن مالك فيه .

* * *

س ٥ / قال تعالى: ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ (الجن: ٢٨) .

وقال تعالى: ﴿فَكُلِّي وَأَشْرِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ (مريم: ٢٦) .
عَدَدًا، وَعَيْنًا، كلاهما من تمييز النَّسبة، وبينهما فَرْقٌ رَئِيسٌ، وَضَحَّ هذا الْفَرْقُ .

* * *

س ٦ / أَعْرَبَ قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٦٥) .

* * *

حُرُوفُ الْجَرِّ

حُرُوفُ الْجَرِّ

قال:

هاك حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ: مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى
مُنْذُ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآوُ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى

* * *

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ: مُنْذُ، مُنْذُ، وَحَتَّى وَالْكَافُ، وَالْوَاوُ، وَرُبُّ وَالتَّاءُ
وَاخْصُصْ بِـ(مُنْذُ وَمُنْذُ) وَقْتاً وَبِرُبِّ مُنْكَرًا، وَالتَّاءُ لِلَّهِ، وَرُبُّ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رُبُّهُ فَتَى) نَزَرُ، كَذَا (كَهَا) وَنَحْوُهُ أَتَى

* * *

بَعْضُ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَةِ بِـ(مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ
وَزَيْدَ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ فَجَرُّ نَكِرَةً كـ(مَا لِبَاغٍ) مِنْ مَقَرٍّ

* * *

لِلانْتِهَاءِ حَتَّى، وَلَا مُمْ، وَإِلَى وَ(مِنْ، وَبَاءُ) يُفْهَمَانِ بَدَلًا

* * *

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قَفِي
وَزَيْدَ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِـ(بَا، وَفِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

* * *

بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ، وَعَدَّ، عَوَّضُ، أَصْبَقِ وَمِثْلُ "مَعَ وَمِنْ وَعَنْ" بِهَا انْطِقِ

* * *

عَلَى (لِلِاسْتِعْلَا) وَمَعْنَى (فِي وَعَنْ)، بِـ(عَنْ) تَجَاوَزًا عَنْ مَن قَدْ فَطِنَ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدِ) وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

* * *

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ
وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)
(مُذٌ، وَمُنْذٌ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيِّ فَكَـ (مِنْ)
يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ
مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ كـ "جِئْتُ مُذْ دَعَا"
هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ

* * *

وَبَعْدَ "مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ" زَيْدَ "مَا"
وَزَيْدَ بَعْدَ "رُبَّ وَالْكَافِ" فَكَفُّ
فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَقَدْ تَلِيَهُمَا، وَجَرُّ لَمْ يُكْفُ

* * *

وَحُذِفَتْ "رُبَّ" فَجَرَتْ بَعْدَ "بَلْ"
وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى "رُبَّ" لَدَى
وَأَلْفَا "وَبَعْدَ" الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
حَذَفِ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

حُرُوفُ الْجَرِّ : التمهيد:

مَرَّ بَنَا أَنَّ الْحَرْفَ هُوَ: "مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ"، فَهُوَ فَقِيرٌ لِمَا يَكُونُ
بَعْدَهُ؛ لِتَعْيِينِ مَعْنَاهُ، أَيْ: إِنَّ مَعْنَاهُ الْإِفْرَادِيَّ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي تَرْكِيبٍ مُعَيَّنٍ،
فَهُوَ بِمَفْرَدِهِ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْفَارِغَةِ الْمَعْنَى، وَالْحُرُوفُ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ الْإِعْرَابِيُّ
نَوْعَانِ: عَامِلَةٌ، وَغَيْرُ عَامِلَةٍ، وَمِنْ الْعَامِلَةِ حُرُوفُ الْجَرِّ؛ وَقَدْ سُمِّيتَ بِهَذَا
الْمِصْطَلَحِ نَظَرًا لِمَا تُحْدِثُهُ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ حَالَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ، وَهِيَ الْخَفْضُ
(الْجَرُّ، أَوْ الْكَسْرُ).

وَمِنْ مَسْمِيَّاتِهَا أَيْضًا: حُرُوفُ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ أَغْلَبَهَا مِنْ طَرِيقِ سِيَاقِهَا
التَّرْكِيبِيِّ يُفْضِي بِمَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَيَرْبُطُ بَعْضَهَا؛ بَعْضٌ، لِكُونِهَا مَعَ
مَجْرُورِهَا تَنَوُّبُ مَنَابِ الصِّفَةِ، فَهِيَ إِذَا مُخْتَصَّةٌ بِالْدُخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ،
وَعَمَلُهَا الْجَرُّ.

وهي مع تعددِها، واختلاف معانيها تشترك في إيصال معاني الأفعال
اللازمة إلى ما بعدها، وفي عملها الإعرابي جرُّ ما بعدها .

وجرُّ الأسماء يكون بما يأتي:

- أ- الجرُّ بالحرف، (وهو موضوع هذا الباب) .
- ب- الجرُّ بإضافة اسم إلى آخر، ويُسمَّى الثاني مضافاً إليه، وهو مجرور دائماً،
(وهو موضوع الباب القادم) .
- ت- الجرُّ بالتبعية، ممَّا وُصِفَ، أو عُطِفَ، أو أُكِّدَ، أو أُبْدِلَ، من متبوع مجرور .

* * *

أمَّا العلامةُ الإعرابيةُ لحالة جرِّ الأسماء، فهي:

١- الكسرة:

وتكون ظاهرةً، إذا كان الاسمُ المجرورُ مُعْرَباً مُنْصَرَفاً صحيحَ الآخر، كالسَّجْنِ في
قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ (يوسف: ٤٢)؛ أو مُقَدَّرَةً لِلتَّعَدُّرِ، إذا
كان الاسمُ المجرورُ مقصوراً، كالهَوَى في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (النجم:
٣)؛ أو مُقَدَّرَةً لِلثَّقَلِ، إذا كان الاسمُ المجرورُ مُنْقَوِصاً، كالهادي في قوله تعالى: ﴿وَمَا
أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ (النمل: ٨١)؛ أو مُقَدَّرَةً لانشغال المحلِّ، نظير كَوْنِ
الاسمِ المجرورِ مُضافاً إلى ياءِ المتكلمِ ، نحو: (أخي)، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ
اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي﴾ (الأعراف: ١٥١)

٢- ما ينوب عن الكسرة:

أ- الفتحة، إذا كان الاسمُ المجرورُ ممنوعاً من الصِّرفِ، نحو: " إبراهيم "، في قوله
تعالى: ﴿وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (البقرة: ١٢٥) .

ب- الياء :

إذا كان الاسم مُثَنًى، أو جَمَعَ مذكّرٍ سَالِمًا، أو من الأسماء السَّتَّة، كقوله تعالى: ﴿وَيَا أُولَ الَّذِينَ إِحْسَانًا﴾ (البقرة: ٨٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَصِيرَةٍ﴾ (آل عمران: ٢٢)، وقوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ (القصص: ٣٥) .

* * *

وقد يكونُ إعرابُ الاسمِ المحرورِ على المَحَلِّ، ويُراد بهذا: أن يكونَ الإعرابُ مُنْصَبًّا على محلِّ الكلمة بكاملها، من ذلك جَرُّ الأسماء المبنية: كالضَّمائر، والإشارة، والموصولة، وبعض الظروف، والإعداد المُركَّبة، إذا سُبِقَتْ بِحَرْفِ جَرٍّ، أو وقعتْ موقعَ المضافِ إليه، من ذلك، قوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (النساء: ٤١)، وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤) .

فكُلُّ مَنْ الكاف، واسم الإشارة في الآية الأولى، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ^(١) في الآية الثانية: في محلِّ جَرٍّ؛ لِسَبْقِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ من دون النَّظَرِ إلى حركة بنائِهِ، فهي باقية على حالتها الأولى .

* * *

أقسام حروف الجرّ:

لحروف الجرّ أقسام عدّة، على وفق الجهة التي يُنْظَرُ إليها في التَّقْسِيمِ، من ذلك:

١- أقسامها من حيث ملازمتها للحرفيّة، أو عدمها:

أ- ما يلازم الحرفيّة، ويُراد به: ما ثَبَّتَ على حَرْفِيَّتِهِ، فلا يجري أحياناً بِجَرِّ الأسماء، فيدخل عليه حرفُ جَرٍّ، ولا يجري بِجَرِّ بعض الأفعال، وحروف هذا القسم نوعان:

^(١) "قبل" و"بعد" في هذا السياق مَبْنَيَان على الضمّ، لقطعهما عن الإضافة لفظاً، لا معنى، أي: إنّ المضاف إليه محذوف، مع تقدير معناه.

- أحدهما: ما لازم عمل الجرّ، نحو: إلى، والباء، وربّ، وفي، واللام، ومنّ .
والآخر: ما لم يُلازم عمل الجرّ، فقد يُؤدّي وظائف نحوية أُخرى، نظير (حتّى)،
فإنّها قد تكون عاطفة، أو ابتدائية، أو ناصبة للمضارع .
- ب- ما يُستعمل حرفاً تارةً، واسماً تارةً أُخرى؛ بدليل دخول حرف الجرّ على
حروف هذا النوع، وهي: على، وعنّ، والكاف، ومُنْذُ، ومُنْذُ .
- ت- ما يُستعمل حرفاً تارةً، وفِعْلاً تارةً أُخرى؛ بدليل نصب الأسماء بعدها على
المفعولية، وهي: حاشا، وخلا، وعدا.

* * *

٢- أقسامها من حيث ما تدخل عليه:

- أ- ما لا تجرّ إلا الأسماء الظاهرة، وهي: تاء القسم، وحتّى، وربّ، والكاف،
ومُنْذُ، ومُنْذُ، وواو القسم، بالإضافة إلى الأحرف النادرة في عمل الجرّ، نحو: كيّ،
ولعلّ، ومتى .
- ب- ما تجرّ الأسماء الظاهرة، والأسماء المضمرّة، وهي: إلى، والباء، وعلى، وعنّ،
وفي، واللام، ومنّ، وكذلك (حاشا، وخلا، وعدا)، التي ذكّرت في الاستثناء.

* * *

٣- أقسامها من حيث أصالتها، أو زيادتها:

أ- الحروف الأصلية :

ويُراد بالحرف الأصلي: الحرف الذي يُضيف معنىً جديداً على دلالة التركيب
الأساسية، ولا يتّضح المعنى الجديد إلا بوجود ذلك الحرف، فلو قلنا: عاد الأب،
لفهمنا دلالة عامّة مطلقة لهذا القول، وهي دلالة العودة العامة فحسب، أمّا إذا
أضفنا إلى القول المذكور عبارة: (من سَفَرِه)، فنكون بذلك قد أضفنا معنىً فرعيّاً لم
يكن موجوداً في دلالة العودة المطلقة، مع لحظ أنّ هذا المعنى لا يمكن أن يستعمل
بنفسه، بل هو مرتبطٌ ومكمّلٌ للمعنى الأساس، ومع لحظ أنّ المجرور بالحرف

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
الأصليّ مجرور في اللفظ، أو في المحلّ، أي: لا يكون لهذا الاسم المجرور محلّ إعرابيّ آخر .

أمّا وظيفة هذا الحرف الذي لا يُمكن أن يُستغنى عنه، فهو الرّبطُ المعنويّ بين مُتعلّقه ومجروره ليتّم به المَعْنَى، وتكشّف مقاصد دلالة التّركيب من الفعل، أو ما يُشبهه (عامله)، ممّا يصحّ به هذا الرّبط والاتّصال، وهو ما يُسمّيه النّحاة بِ(تعلّق الجارّ والمجرور).

فالتعلّق: اتّصال وارتباط معنويّ من أجل إبراز المعنى الفرعيّ الجديد؛ لتقديم تركيب ذي دلالة متكاملة ، وهذا لا يتأتّى إلّا باختيار العامل الذي يرتبط معنويّاً بالجارّ والمجرور، بعيداً كان أو قريباً ممّا يعمل في محلّ الجارّ والمجرور، من ذلك قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

فالجارّ والمجرور (مِنَ التَّعَفُّفِ) مُتعلّق بِ(يَحْسَبُ)، أي: يَحْسَبُهُمُ الجاهلُ أغنياء، وليسوا فقراء؛ لِتَعَفُّفِهِمْ، وعدم سُؤالِهِمْ شيئاً من الصّدقات. ولا يجوز أن يكون متعلّقاً بمعنى (أغنياء)؛ لاختلاف المعنى تماماً، فيكون بهذا التعلّق: يَظُنُّهُمْ الجاهلُ أغنياء بالتَّعَفُّفِ، والغنيّ بالتَّعَفُّفِ فقيرٌ من المال، وهذا ضدُّ المعنى المقصود في الآية الكريمة، فالمعنى تغيّر على وفق تغيير الارتباط.

ومن ضرورة لحظ الرّبط المعنويّ في التعلّق أيضاً، ما نجده في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ (النساء: ٩٥)، فالجارّ والمجرور (بأَمْوَالِهِمْ) مُتعلّق بِ(المجاهدين)، و(على القاعدين) مُتعلّق بِ(فَصَلِّ)، ومن هذا نعرف أنّ تقدير الارتباط لا يتوقّف على قُرب عامله أو بُعده .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وهذا العامل الْمُتَعَلِّقُ به يأتي مُتَنَوِّعاً، من ذلك: قَدْ يَكُونُ فِعْلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: ١٤)، فالجَارَ والمَجْرورُ متعلّق بفعل الأمر " أَقِم " .

وقَدْ يَكُونُ اسْمَ فاعِلٍ، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة: ٣)، فالجَارَ والمَجْرورُ " لِإِثْمٍ " متعلّق بِـ"مُتَجَانِفٍ" .

وقَدْ يَكُونُ اسْمَ مفعولٍ، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ (النساء: ٩٧) ، فالجَارَ والمَجْرورُ (في الأرض) متعلّق بِـ(مُسْتَضْعَفِينَ في الأرض) .
وقَدْ يَكُونُ مصدرًا، كقول ابن دُرَيْدٍ:

وَأَشْتَعَلَ الْمُبَيِّضُ فِي مُسَوِّدِهِ مِثْلَ اشْتَعَلَ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَصَا
فالجَارَ والمَجْرورُ (في جَزْلٍ) متعلّق بالمصدر (اشتعال) .

* * *

من هذا نعرف أنّ حرف الجرّ الأصلي، هو:

- ١- ما أَضَافَ مَعْنًى جَدِيداً إِلَى التَّرْكِيبِ .
- ٢- ما جَرَّ الاسمَ بَعْدَهُ لَفْظاً، أَوْ مَحَلّاً .
- ٣- ما احتاج مع مجروره إلى متعلّق؛ ليرتبط به معنوياً.

* * *

ب- الحُرُوفُ الزَّائِدَةُ:

ويُراد بالحرف الزَّائِدُ: الحرف الذي لا يُضِيفُ مَعْنًى جَدِيداً، وإنَّما تَقْتَصِرُ وظيفته على دلالة توكيد المعنى القائم بالجملة وتقويته؛ ولذا فهو لا يحتاج إلى شيء يتعلّق به؛ لأنّ التَّعَلُّقَ والزَّيَادَةَ دالّتان مُتَعَارِضَتان، فالتَّعَلُّقُ يعني الاتّصال المعنوي لإضافة مَعْنًى فَرَعِيٍّ جَدِيدٍ، أمّا الزَّيَادَةُ فهي لا تُضِيفُ مَعْنًى جَدِيداً، بل تُؤَكِّدُ ما هو

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

موجود فعلاً، ففي قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ (فاطر: ٣)، فالمعنى: (هل خالقٌ)، فوظيفة الحرف (من) هو تقوية المعنى القائم في الجملة؛ ولذا هو ليس بحاجة إلى ما يتعلق به، ما دام التركيب بعد حذف الحرف لا يحتل من الناحية التركيبية الدلالية.

أما عمله الإعرابي فهو جرّ ما بعده لفظاً، مع بقاء حكمه الإعرابي، سواء أكان محلّه الرفع، أم النصب، أم الجرّ، فإنّ مجروره إعراباً لفظياً، وإعراباً محلياً، أو تقديرياً، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ (الأنعام: ٥٩)، ف(ورقة): مجرورة لفظاً بالحرف، مع المحافظة على وظيفتها الفاعلية . ومن الحروف الأصلية التي قد تأتي زائدة: الباء، والكاف، واللام، ومن: فالزائد بعد هذا هو:

- ١- ما لم يأت بمعنى جديد .
- ٢- ما جرّ الاسم بعده لفظاً فحسب، مع بقاء حالته الإعرابية التي يقتضيها السياق.
- ٣- ما لم يكن ومجروره بحاجة إلى متعلق؛ لعدم استعماله للربط بين شيئين، فالربط حاصل قبل دخوله، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَكْمَرَ الْحَكِيمِينَ﴾ (التين: ٨) .

* * *

فائدة:

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النُحَاة لم يقصدوا بقولهم زيادة الحروف في أسلوب القرآن الكريم بأنّها حَشَوْ، بلْ قَصَدُوا أنّها خارجة عن العناصر الرَّئِيسَة للتركيب الذي يتمّ به المَعْنَى الأساس، ومع خروجها عن هذه العناصر، فإنّها تُؤدّي معاني أسلوبيّة؛ توكيداً للمعاني الموجودة فعلاً، وكأنّ القَرَاء الكُوفِيّ قد تَحَرَّج من استعمال مصطلح الرّائدة في أسلوب القرآن الكريم؛ فأطلق عليها (الصّلة)^(١)، أمّا السّيوطيّ فعّل تسميتها بالرّائدة بأنّها لا تُعَيَّر أَصْلَ المَعْنَى، وأنّها عنده تقوم بوظيفتين:

أولاهما: في الجانب الدّلاليّ، وهو توكيد المَعْنَى.

والأخرى: في الجانب البلاغيّ، وهو التّوصُّل إلى الفصاحة، ومُحاكاة العرب القُدَماء.

* * *

ت - الحرف الشّبيه بالرّائد (رُبّ):

ويُراد به الحرف الذي يُضيف مَعْنَى جديداً، ويجرّ ما بعده لفظاً فحسب، مع بقاء حُكمه الإعرابيّ الأساس، وكذلك على الأشهر عدم حاجته إلى متعلّق كالرّائد؛ ولذا سُمّي: الشّبيه بالرّائد، فهو يُشبه الأصليّ في جرّ ما بعده، وفي إفادته لمَعْنَى جديد.

ويُشبه الرّائد في جرّ الاسم لفظاً، وفي عدم تعلّقه بعاملٍ يرتبطُ به، ويُخالِفُه في إتيانه بمَعْنَى جديد .

من ذلك قولهم: رُبّ غريبٍ شَهْمٍ أَنْفَعُ مِنْ قَرِيبٍ .
ورُبّ أخٍ لك لم تُلِدْهُ أُمُّكَ .

(١) معاني القرآن: ٥٧/١، ١٢٠، ٢٠١ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فدلالة التَّركيبين واضحة على القِلَّةِ المُستَوْحَاة من وجود (رُبِّ)، فَعَرِيبٌ مَثَلًا
اسم مجرور لفظاً، وموقَّعة (الابتداء)، أمَّا تابعه (شَهْم) فيجوز فيه أمران: الجرُّ؛
مُراعاةً لحركة لَفْظٍ متبوعه، والضَّمُّ مُراعاةً لِمَحَلٍّ متبوعه .
ولا يحتاج هذا الحرفُ ومجروره إلى مُتعلِّقٍ يربطُ به؛ لأنَّ ما بعده في المثالين
السَّابِقين مرفوعٌ محلاً على الابتداء، ولا يحتاج إلى ما يُوصِلُ معناه إلى المجرور شأنه
في ذلك شأن حرفِ الجرِّ الزائد .

وحروف هذا النوع: رُبِّ، وأضاف بعضهم (لَعَلَّ، ولولا).

وبيان هذه الأنواع الثلاثة من الحروف هو:

نوع الحرف	معناه	عمله الإعرابي	احتياجه إلى متعلِّق
الأصلي	يُضِيفُ مَعْنَى جَدِيداً يَتِمُّ مَعْنَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.	يَجُرُّ الاسمَ لفظاً، وليس لمجروره محلَّ إعرابيٍّ آخر.	يحتاج
الزَّائد	لا يُضِيفُ، وإنَّما يُوَكِّدُ المعنى القائم .	يَجُرُّ الاسمَ لفظاً، ولمجروره محلٌّ إعرابيٍّ آخر، ويجوزُ في تابعه الجرُّ؛ مُراعاةً لمتبوعه، أو حركة أُخْرَى .	لا يحتاج
الشبيه بالزائد	يُضِيفُ مَعْنَى جَدِيداً مُسْتَقِلاً.	يَجُرُّ الاسمَ لفظاً، ولمجروره محلٌّ إعرابيٍّ آخر، ويجوزُ في تابعه أمران كالزَّائد .	لا يحتاج على الأشهر.

* * *

● نيابة حَرْفِ جَرٍّ عن حَرْفِ آخَرٍ:

إِحْلَالُ حَرْفِ جَرٍّ مَوْضِعَ حَرْفِ آخَرٍ أحياناً وتأديّةُ معناه، مسألةٌ مُخْتَلَفٌ فيها

بين النّحاة، وهي التي عُرِفَتْ بـ : (نيابة حروفِ الجَرِّ بعضها عن بعض) .

فَرَأَيْ جُمْلَةً مِنَ النُّحَاةِ هُوَ : جَوَازُ هَذِهِ النِّيَابَةِ:

- فَ(مِنْ) تَقَعُ مَوْضِعَ: الْبَاءِ، وَعَنْ، وَفِي.

- وَ(فِي) تَقَعُ مَوْضِعَ: إِلَى، وَالْبَاءِ، وَعَلَى .

- وَ(إِلَى) تَقَعُ مَوْضِعَ: الْبَاءِ، وَفِي، وَمِنْ .

- وَ(عَنْ) تَقَعُ مَوْضِعَ: الْبَاءِ، وَعَلَى، وَمِنْ. وهكذا

● أَمَّا رَأْيُ الْآخَرِينَ فَهُوَ إِبْقَاءُ الْحَرْفِ عَلَى مَعْنَاهُ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ هَذِهِ النِّيَابَةِ قِيَاساً،

نَظِيرَ عَدَمِ نِيَابَةِ حُرُوفِ الْجَزْمِ، وَحُرُوفِ النَّصْبِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، فَلِكُلِّ حَرْفٍ

مَعْنًى وَاحِدٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ النُّحَاةِ يُؤَدِّيهِ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، أَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ

أَمْثَلَةٍ فَصِيحَةٌ أَدَّى فِيهِ الْحَرْفُ مَعْنًى آخَرَ غَيْرَ مَا اخْتَصَّ بِهِ، فَهُوَ: إِمَّا بِتَضْمِينِ

الْفِعْلِ^(١) لَا الْحَرْفِ دَلَالَةً فِعْلٍ آخَرَ يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ، وَإِمَّا بِإِبْقَاءِ الْحَرْفِ

عَلَى مَعْنَاهُ، مَعَ تَأْوِيلٍ مُجَازِيٍّ يَقْبَلُهُ تَرْكِيبُ الْجُمْلَةِ .

فَمِنْ أَمْثَلِهِ تَضْمِينُ الْفِعْلِ مَعْنًى فِعْلٍ آخَرَ، يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ الْمَوْجُودِ: وَقَوْعُ

(الْبَاءِ) مَوْضِعَ (مِنْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: ٦) .

فَأَصْحَابُ النِّيَابَةِ، يَرُونَ أَنَّ (الْبَاءَ) بِمَعْنَى (مِنْ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: يَشْرَبُ مِنْهَا^(٢) .

وَالْمَانِعُونَ يَرُونَ أَنَّ التَّضْمِينَ وَاقِعٌ فِي دَلَالَةِ الْفِعْلِ، فَمَعْنَى يَشْرَبُ: يَرَوِي، الَّذِي

يَتَعَدَّى بِ(الْبَاءِ)^(٣)، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: عَيْنَا يُرَوَى بِهَا عِبَادُ اللَّهِ .

(١) المراد بالتضمين هو الجمع بين معنيين في فعل واحد .

(٢) تأويل مشكل القرآن: ٥٧٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، وسر صناعة الإعراب ١٢٩/١ .

ومنه: وقوع (الباء) موقع (إلى)، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّنَاتٍ﴾ (يوسف: ١٠٠)، فأصحابُ النِّبَاةِ يرون أنَّ (الباءَ) بمعنى (إلى)، فيكون المعنى: أَحْسَنَ إِلَى . والمانعون يرون أنَّ الفعلَ (أَحْسَنَ) ضَمَّنَ معنى (لَطَفَ) الذي يتعدَّى بِـ (الباءِ)، فيكون تقدير الكلام: وَقَدْ لَطَفَ بِي .

وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْمَجَازِيُّ:

فقد مال عليه جُمْلَةٌ مِنَ النُّحَاةِ بعد إْحْسَاسِهِم بوجودِ تقاربٍ دلاليٍّ بين استعمال الحرفين: الحرف الموجود فعلاً، والحرف الذي يُؤدِّي عنه؛ بِحُجَّةِ أَنَّ الْعَرَبَ اتَّسَعَتْ فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ بِإِقَامَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ الْمُتَقَارِبَةِ دَلَالِيًّا مَكَانَ بَعْضِ .

ففي قولنا: فلان بالقاعة، وفي القاعة، جاز التَّبادُلُ هنا بين (الباءِ) و (في)؛ وذلك لوجود التَّقَارُبِ الدَّلَالِيِّ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ، ففي قولنا: فلانٌ بالقاعة، فقد أَخْبَرْنَا عَنْ اتِّصَالِهِ وَالتَّصَاقِهِ بِذَلِكَ الْمَكَانِ، وفي قولنا: فلانٌ فِي الْقَاعَةِ، فقد أَخْبَرْنَا عَنْ احْتِوَاءِ ذَلِكَ الْمَكَانِ لَهُ، وَإِحَاطَتِهِ بِهِ، فَاَلْمَعْنَانِ مُتَقَارِبَانِ؛ وَلِذَا جَازَتْ إِنْابَةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ .

ومن أمثلة هذا التَّأْوِيلِ: وقوع (الباءِ) موقع (على)، نحو قوله تعالى:

﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: ٧١) .

قال أصحابُ النِّبَاةِ: (في) بمعنى (على)، أي: على جُذُوعِ النَّخْلِ .
أمَّا أصحابُ التَّأْوِيلِ فقالوا: شُبَّهَ الْمَصْلُوبُ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْجَذْعِ بِالْحَالِّ فِي الشَّيْءِ، فَ(الْجُذُوعِ) هِيَ ظَرْفٌ مَجَازِيٌّ لِلْمَصْلُوبِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ هُوَ (التَّمَكُّنُ وَالِاسْتِقْرَارُ) اللَّذَانِ يُعَدِّيَانِ بِـ (في) .

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف: ١٤) .

قال أصحابُ النِّبَاةِ: (إلى) بمعنى (مع)، أي: مع الله .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما أصحاب التأويل فقالوا: المعنى هو: مَنْ يُضَيِّفُ نُصْرَتَهُ إِيَّايَ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ،
أو: مَنْ أَنْصَارِي فِي دَعْوِي إِلَى اللَّهِ؛ فجاز لذلك أَنْ تَأْتِيَ هُنَا (إِلَى).

فالمانعون اجتهدوا في تضمين الفعلِ مَعْنَى آخَرَ، أَوْ فِي تَأْوِيلِ دَلَالَةِ التَّرْكِيبِ
كُلِّهَا؛ فَرَاراً مِنْ الْقَوْلِ بِإِنَابَةِ حَرْفٍ عَنْ حَرْفٍ آخَرَ .

ومع قول كثير من النحاة بالإنابة، فهم لا يُصَرِّحُونَ بقياسها، بل هي إنابة
مسموعة؛ لاقترب دلالتي بين الحرفين ضَمْنِ سياقٍ تركيبِيٍّ معيّن، يُوحِي بدلالة حرفٍ
آخر دلالة منسجمة مع واقع التركيب الحالي ودلالته، لا أَنْ يَكُونَ المعنى مُطَرِّداً فِي
الأحوال كافّةً، بمعنى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَضْعُ مَا نَابَ عَنِ الْحَرْفِ الْأَسَاسِ بَدَلَهُ فِي أَيِّ
سياقٍ آخَرَ؛ فهذا ممّا لَمْ يَتيسَّرْ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ .

وقد أدرك ابنُ جنّي هذا الأمر على الرغم من رَفْضِهِ النِّيَابَةِ، فقال^(١) :
"ولسنا ندفعُ أَنْ يَكُونَ ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إِنَّهُ يَكُونُ بمعناه فِي مَوْضِعٍ
دُونَ مَوْضِعٍ، على حسب الأحوال الدّاعية إليه، والمُسَوِّغَةُ لَهُ، فَأَمَّا فِي كُلِّ
مَوْضِعٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا؛ فَلَا يُمكن القولُ: زَيْدٌ فِي الْحَصَانِ، وَأَنْتَ تُرِيدُ:
زَيْدٌ عَلَى الْحَصَانِ" .

فالأمر ليس نيابةً مطلقةً، وما ورد في فصيح الكلام هي سياقات معيّنة من
باب الاتّساع في الاستعمال، وقد يُفْهَمُ هذا من ظاهر قول ابن مالك:

..... كما (على) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

فهو يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ مَوْضِعاً خَاصّاً بِهِ؛ وَقَدْ يُوضَعُ مَكَانَ حَرْفٍ
غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ النِّيَابَةِ، وَالْأَصْلُ لذلك الحرف .

* * *

(١) الخصائص ٢ / ٣٥٨ .

وعلى العموم فدراسة الحروف وبخاصة حروف الجرّ ومعرفة معانيها والتدقيق في استعمالاتها ضرورة لابدّ منها؛ لتجنّب الخطأ في استعمالاتها السياقية المتعدّدة؛ فقد يقلب تغيير حرف الجرّ دلالة التركيب بكامله إلى النقيض، نظير قولنا: (رَغِبَ في)، و(رَغِبَ عَنْ)، فدلالة العبارة الأولى الإيجاب، ودلالة الثانية السلب.

وبعد هذا التمهيد الشامل نعود الى بيان أبيات ابن مالك.

* * *

عَدَدُ حُرُوفِ الْجَرِّ، قال:

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ: مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى
مُنْذُ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَي، وَآو، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى

هَآكَ: أي خُذْ، وَعَدَّ ابْنُ مَالِكٍ عَشْرِينَ حَرْفًا جَارًّا، تِسْعَةٌ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ،
وَأَحَدٌ عَشَرَ فِي الثَّانِي، وَكُلُّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَتَعْمَلُ فِيهَا الْجَرُّ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِي كَثْرَةِ
اسْتِعْمَالِهَا وَقِلَّتِيهَا، فَثَلَاثَةٌ مِنْهَا، وَهِيَ: (حَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا) تَقْدِّمُ ذِكْرَهَا فِي
الِاسْتِثْنَاءِ، وَثَلَاثَةٌ نَادِرَةٌ، وَهِيَ (كَي، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)، وَمَابَقِي هُوَ الْمَشْهُورُ فِي
الِاسْتِعْمَالِ، وَإِلَيْكَ بَيَانُهَا:

* * *

حَاشَا، خَلَا، عَدَا:

تَحَدَّثَ ابْنُ مَالِكٍ فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ عَنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي أَسْلُوبِ
الِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ دَلَالَةَ إِخْرَاجٍ مَا بَعْدَهَا مِمَّا قَبْلُهَا .

وَلَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الْعَرَبِ وَجْهَانِ فِي اسْتِعْمَالِهَا، فَقَدْ تُسْتَعْمَلُ أَفْعَالًا، وَتَتَعَيَّنُ
فَعْلِيَّتُهَا بَعْدَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَتُسْتَعْمَلُ أَيْضًا أَحْرَفَ جَرِّ، وَمَعْنَاهَا الْإِسْتِثْنَاءُ إِذَا
خَلَّتْ مِنْ تَقْدِيمِ (مَا) عَلَيْهَا، فَالْمَبْنِيُّ وَاحِدٌ، لَكِنَّهُ يَتَّسِمُ بِتَعَدُّدِ مَعَانِيهِ الْوُضُفِيَّةِ، وَفِي
(خَلَا، وَعَدَا) الْمَجْرَدَتَيْنِ مِنْ (مَا) قَالَ:

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ

يُريد: أُنهما حرفا جرٍّ، في حالة جرهما للمستثنى، ثُمَّ قَرَنَ بِهِمَا (حاشا) بقوله:

وَكَخَلَا حَاشَا

ومن شواهد الجرِّ بهذه الأحرف الآيات الآتية:

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ
أَبْخَنَا حَيَّيْهِمْ قَتِيلًا وَأَسْرًا
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ بِهِ
بجَرِّ الألفاظ (لفظ الجلالة، والشَّمْطَاء، وأبي).

* * *

الأحرف النادرة:

ذكر ابنُ مالكٍ ثلاثةَ أَحْرَفٍ جَرَّ أدَّت وظائفها في تراكيب معيّنة، أو في مستويات لَهْجِيَّة، وهي الآن غريبة الاستعمال، وقد اضْطَرَرْنَا إلى ذِكْرها؛ مُراعاةً لشرح نصِّ ابنِ مالك الذي لَمْ يتحدَّث عَنْهَا، وهي: (كَي، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)، وبيانها هو:

١- كَي:

مِنْ استعمالات (كي) كَوْنُهَا حَرْفَ جَرٍّ، ولها دلالةٌ تعليليَّة، في مواضع:
أولها: دخولها على (ما) الاستفهاميَّة، وبهذا تجرُّ الاسم الظَّاهِرَ غير المؤوَّل، تقول: كيما، وكَيْمَ في الوصل، وكَيْمَ في الوقف؟، بمعنى لِمَ ؟ ؛ فهي للتعليل .
فـ "ما": اسم استفهام في محلِّ جَرٍّ؛ وحذِفُ أَلِفُها دليل على كونها مجرورة؛ والهاء للسكوت حال الوقف؛ لصيانة الحركة السَّابِقَةِ لها من الحذف، نحو: فيمَ.
وثانيها: دخولها على مصدرٍ مؤوَّلٍ مِنْ (أَنْ والفعل)، فيكون المصدرُ المؤوَّلُ مجروراً بِهَا.

وثالثها: دخولها على مصدرٍ مُؤَوَّلٍ مِنْ (ما والفعل)، كقول قيس بن الخطيم:
 إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
 فَ(ما والفعل) في تأويل مصدرٍ مجرورٍ بِ(كَيْ)، أَي: للضَّرِّ والنَّفْعِ.
 ومنه قولنا: أَحْسِنْ معاملَةً والديك، كيما تحصلُ على ثوابِ هذه المعاملة.

* * *

٢- لَعَلَّ :

مرّ بنا أَنَّ (لَعَلَّ) مِنْ أَخَوَاتِ (إِنَّ)، أَي: من الحروف المشبهة بالفعل النّاسخة
 لحكم الابتداء والخبر، ولكن سُمِعَ لها استعمالٌ هَجِيٌّ في قبيلة (عُقَيْلٍ)، وهو الجرّ،
 من ذلك قول كعب الغنوي يَرِثِي أخاه أبا المغوار:

وداع دَعَا هَلْ مِنْ مُجِيبٍ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يُجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
 فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

يَجَرُّ (أبي)، وموضعه الأساسُ الابتداء؛ بدليل ارتفاع (قريب) على الخبرية .
 ومنه أيضاً قول خالد بن جعفر العبسي:

لَعَلَّ اللَّهُ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جَهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ

يَجَرُّ (لفظ الجلالة) .

ومثلها في العمل (عَلَّ)، وقد أنشد الفراء^(١) :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا
 يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
 فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

يَجَرُّ (صروف) وقيل: هناك مَنْ يَنْصِبُ بِهَا، ولا شاهدَ عليه .
 و(عَلَّ): هَجَعَةٌ فِي (لَعَلَّ)، واللَّمَّةُ: الاجتماعُ.

(١) معاني القرآن، للفراء ٩/١٣ .

٣- متى:

مَتَى: تكونُ استفهاماً عن الزَّمان، وتكونُ شرطاً، وقد سُمِعَ في قبيلة هُذَيل استعمالها حرفَ جرٍّ، بمعنى (مِن) الابتدائية، أو (فِي).

ومن الشواهدِ النَّثرية لهذا الاستعمال اللُّهجي:

قولهم: أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ، أَي: من كُمِّهِ... ووضعتها مَتَى كُمِّي، أَي: فيه، أو في وسطه، وعلى وفق هذه اللُّهجة، يُقال: قَرَأْتُ الكتابَ مَتَى أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ .

ومن شواهدهم الشعرية قولُ أبي ذؤيب الهذلي يصف سُحْباً:

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهْنٍ نَثِيجُ

أَي: شَرِبْتُ هذه السُّحْبَ (مِنَ لُجَج) ماءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَصَاعَدْتُ، وَلَهْنٌ صَوْتُ

عَالٍ مَرْتَفَعٌ .

ومنه قولُ ساعدة الهذلي يصف سحاباً:

أَخِيلَ بَرَقاً مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ إِذَا تَفَتَّرَ مِنْ تَوَاضِهِ حَلَجَا

أَي: ظَهَرَ الْبَرَقُ مِنْ سَحَابٍ حَابٍ (دَانٍ) .

وقول الآخر:

إِذَا أَقُولُ صَحَا قَلْبِي أُتِيحَ لَهُ سُكَّرَ مَتَى قَهْوَةٍ سَارَتْ إِلَى الرَّأْسِ

أَي: سُكَّرَ مِنْ قَهْوَةٍ

* * *

الحروف المختصة بِجَرِّ الأسماء الظَّاهرة، قال:

بالظَّاهِرِ اخْصُصْ: مُنْذُ، مُذٌ، وَحَتَّى والكاف، والواو، وَرُبُّ، والتَّاءِ
واخْصُصْ بِ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا وَبِرُبِّ مُنْكَرًا، والتَّاءِ لِلَّهِ، وَرُبِّ
وما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رُبُّهُ فَتَى) نَزَرٌ، كَذَا "كَهَا" وَنَحْوُهُ أَتَى

بدأ ابنُ مالك بالحديث عن الحروف الأربعة عشر الباقية، وهي كما أشرنا سابقاً قِسْمان:

أولهما: ما يختصُّ بِجَرِّ الأسماء الظَّاهرة:

ذكرَ في البيتِ الأوَّلِ سبعةَ حروفٍ بالإضافة إلى الحروف النَّادرة السَّابقة الذِّكْر، والسبعة هي " مُنْذُ، ومُذٌ، وحتى، والكاف، والواو، وَرُبُّ، والتَّاء "، وهي حروف مختلفة في نوع الأسماء التي تجرُّها، وتبَّه على هذا الاختلاف في بيته الثاني عندما خَصَّ كُلَّ حَرْفٍ بنوعٍ ما يَجْرُؤه، ويُمكنُ إيضاحُ فكرته، بتصنيف هذه الحروف على أربعة أقسام، على وفق الأسماء الظَّاهرة التي تأتي بعد كُلِّ قسمٍ، وهي:

١- ما يختصُّ بِجَرِّ أسماء الزَّمان (مُذٌ، وَمُنْذُ):

٢- ما يختصُّ بِجَرِّ الأسماء النَّكرة (رُبُّ).

٣- ما يختصُّ بِجَرِّ الأسماء في القَسَم، (الواو، والتَّاء).

٤- ما لا يختصُّ بظاهر معيَّن (الكاف، وحتى) .

* * *

وبيانُ هذه الأقسام هو:

١- ما يختصُّ بِجَرِّ أسماء الزَّمان، قال:

واخْصُصْ بِ"مُذٌ وَمُنْذُ" وَقْتًا

.....

لِ(مُذٌ، وَمُنْذُ) اسْتِعْمَالان:

١- كَوْنُهما حَرْفَي جَرٍّ، وهو ما عناه ابنُ مالك في كلامه السَّابق .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٢- كَوْنُهُمَا اسْمَيْنِ، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُمَا .

ففي حالة حَرْفَيْهِمَا فُهُمَا مُخْتَصَّانِ بِحَرِّ أَسْمَاءِ الزَّمان (الوقت)، أما دلالتُهُما فهي مقيدةٌ بِزَمَنِ المجرور بهما (سواء أكان ماضياً، أم حاضراً)، ولا يقع الاستقبال بعدهما، فإن كان الزَّمانُ بعدهما ماضياً، فهما بمعنى (مِنْ) الدَّالَّةُ على ابتداء الغاية، تقول: ما رَأَيْتُهُ مُذْ يوم الخميس، أي: من يوم .. وكذا: لَمْ أَكَلِّمُهُ مُنْذُ ثلاثة أيام، أي: مِنْ ثلاثة

ومن شواهد (مُنْذُ) الشَّعْرِيَّةُ بدلالة (مِنْ) قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعَرْفَانٍ وَرَسْمٍ عَفَّتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ^(١)

أي: مِنْ أَزْمَانٍ خَلَتْ، ويُؤكِّد هذا قوله في بيت لاحق :

أَتَتْ حَجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا
.....

وقول زهير :

لِمَنِ الدِّيَارُ بَقْنَةَ الْحَجَرِ ؟ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجٍ، وَمُنْذُ دَهْرٍ^(٢)

أي: خَلَوْنَ مِنْ سنوات مَضَتْ، مجرورها زمان ماضٍ، ومعنى (مُنْذُ) في الموضعين

هو: (مِنْ)، ويُؤكِّد هذا رواية البيت الثانية (مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ).

أما إذا كان الزَّمانُ بعدهما حاضراً، فهما بمعنى (في) الظَّرْفِيَّةُ، تقول :

ما فارقْتُهُ مُذْ يومنا هذا، أي: في يومنا هذا .

وما تركْتُهُ مُنْذُ ليلتنا هذه، أي: في ليلتنا هذه .

وإلى دلالي (مُنْذُ، وَمُنْذُ) أشار ابنُ مالك بقوله في بيت لاحق:

وإنَّ يَجْرًا في مُضِيِّ فَكَّ (مِنْ) هُما، وفي الحُضُورِ مَعْنَى (في) اسْتَبَيْنَ

^(١) ومعناه: قف يا صاحبي لنذرف الدمع من ذكرى الأحبة والمعارف، والمنازل التي تغيَّرت ودُرسَتْ علاماتها، وذهبت آثارها من أزمان طويلة .

^(٢) يقول: لمن هذه الديار بأعلى الحجِرِ (موضع منازل قوم ثمود بالشام)، فقد خلت من ساكنيها منذ سنوات مضت، ومنذ دهور عدَّة .

أي: إن كانا حَرْفِي جَرٍّ، والمجرور بهما ماضٍ فهما بِمَعْنَى (مِنْ)، وإن كان المجرور بهما حاضراً فَاسْتَنْ، أي: اطلُبْ بيانَ مَعْنَى (في) .

ومن هذه الأمثلة جميعاً يتبيّن لنا اختصاصُ هذين الحرفين بالدخول على الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان، أما دلالتهما فتتضح من السياق على وفق التحديد المذكور، مع لحظ أنّهما لا يأتيان إلا بعد فعلٍ ماضٍ منفيٍّ مُفيدٍ لِمَنْ ماضٍ، أو حاضرٍ، وإن دخلا على غير زمانٍ قُدِّرَ لهما زمانٌ محذوفٌ، نحو: ما رأيتهُ مُنْذُ مهرجانِ أُمسٍ، فالتقدير: مُنْذُ وقتِ مهرجانٍ

* * *

٢- ما يختصُّ بِجَرِّ الأسماءِ التَّكْرِرة، قال:

واخْصُصْ بِرُبِّ مُنْكَرًا

أي: اختصَّ حرفُ الجرِّ (رُبِّ) بِجَرِّ الأسماءِ المُنْكَرة، وهي دالةٌ على التقليل، وعلى التكرير، بحسب ما يدلُّ عليه سياق التركيب الذي تردُّ فيه .

• فَمِنْ دَلالاتِها على القِلَّة: قول الشاعر من أزد السَّراة في الواحد:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ

فالْحَرْفُ هُنا لِلتَّقليلِ؛ بِدَليلِ عَدَمِ وجودِ هَذا النُّوعِ مِنَ المولودِ إِلَّا "عيسى" (عليه السلام)، ولا هَذا النُّوعِ مِنَ ذِي الولدِ إِلَّا آدَمَ (عليه السلام).

• وَمِنْ التَّقليلِ قَوْلُنا: رُبُّما فَعَلَ ذلِكَ، فالقصد هو التَّقليلُ .

ومثله قَوْلُنا: رُبَّ صَمْتٍ خَيْرٌ مِنْ كَلَامٍ . وكذا: رُبَّ صُدْفَةٍ خَيْرٌ مِنْ مِيعادٍ .

• وَقَدْ تَدَلَّى على الكَثرة؛ ولذا اسْتُعْمِلَتْ في التَّعْميمِ، والمَدْحِ، والتَّفاخِرِ، وهي

صِفَاتٌ تَتَطَلَّبُ الكَثرة، مِنْ ذلِكَ قولُه (عليه أفضل الصَّلاة والسَّلام): (يا رُبَّ

كَاسِيَةٍ في الدُّنيا عاريَةٌ يَوْمَ القِيامَةِ)؛ فالْحَرْفُ هُنا لِلتَّكثيرِ؛ لِأنَّه مَسوقٌ

لِلتَّخويفِ، والتَّقليلِ لا يُناسِبُهُ، ومثله في التَّكثيرِ قولُ المَفْتَخر: رُبَّ كِتابٍ

مَلَكْتُهُ، يُريدُ: كَثرة ما اِمْتَلَكَ .

ومنه قول عطاء السندي في رثاء ابن هُبيرة:

فإن تُمسِ مهجورَ الفناءِ فرُبَّما أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ

رُبَّ: هنا للدلالة على الكثرة؛ لأنه مدح ابن هُبيرة في عدد الوفود القادمة عليه، للإقامة في داره التي أمست مهجورة، والتقليل لا يناسب هذا المدح .
ومثله أيضاً افتخار امرئ القيس:

أيا رُبَّ يومٍ قد لهُوتُ و ليلةٍ بآنسةٍ كأنها خطٌ تمثال

* * *

جُرُّ (رُبَّ) للضمير:

فيما تقدّم من شواهد جرّت (رُبَّ) الأسماء الظاهرة النكرة، والمُفيدة للتقليل، أو للتكثير، وهاتان الدالتان لا تكونان في المعرفة .

ونشير هنا إلى النوع الثاني من مجرورات (رُبَّ) على قَلْتِه، وهو الضمير، الذي يجري مجرى النكرة، وهي حالة يُطلق فيها الضمير على شيءٍ غير مُعيّن ولا مقصود، فوصفَ هذا الضمير بالإبهام؛ لكونه محتاجاً إلى مفسّر متأخّر عنه، يُنصبُ على التمييز؛ ولذا يُسمّى بـ (الضمير المجهول)؛ لعدم عوّده على مُتقدّم، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رُبَّه فَتَى) نَزَّرُ

أي: ما سَمِعَ مِنْ جَرِّ (رُبَّ) لضمير الغيبة بصيغة الإفراد والتذكير مفسّراً بنكرة بعده، هي لهجة قليلة الاستعمال، نظير قولهم في مواضع التّفخيم والتّعظيم للرجل: (رُبَّه فَتَى)، وفي هذا القول مخالفة لاستعمال (رُبَّ) من وجهين:

أولهما: جُرُّ (رُبَّ) لغير الظاهر.

والآخر: جُرُّ (رُبَّ) لمعرفة .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وفي كلامه نَظَرٌ، إِذْ وَصَفَ دُخُولَهَا عَلَى الضَّمِيرِ بِالْقَلَّةِ، مِنْ دُونِ الْإِشَارَةِ إِلَى
ماهية هذا الضَّمِيرِ كما أَشْرَنَّا، وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِ رَأَيْتُ وَشِيكاً صَدَعٌ أَعْظَمِهِ وَرُبُّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

وَالشَّاهِدُ فِي (رُبُّهُ عَطِباً)، فَقَدْ افْتَخَرَ الشَّاعِرُ بِكَثْرَةِ فَعْلِ الْخَيْرِ، وَمُسَاعَدَةِ
الضُّعْفَاءِ، وَإِنْقَاذِهِمْ، وَقَدْ دَخَلَتْ (رُبُّ) فِيهِ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَعُودُ عَلَى ظَاهِرٍ.
وقول الآخر:

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُو رِثُ الْمَجْدِ دَائِباً فَأَجَابُوا^(١)

وَالشَّاهِدُ فِي (رُبُّهُ فِتْيَةٌ)، فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَرَتْ (رُبُّ) الضَّمِيرَ الَّذِي لَزِمَ الْإِفْرَادَ
والتَّذْكِيرَ، وَعَدَمَ عَوْدِهِ عَلَى ظَاهِرٍ.

* * *

مِمَّا تَقَدَّمَ تَبَيَّنَتْ لَنَا جُمْلَةٌ مِنْ أَحْكَامِ (رُبُّ) وَهِيَ:

أ- وَجُوبُ التَّصْدِيرِ .

ب- جَرَّ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرِ الْمُنْكَرَةِ، جَرًّا لَفْظِيًّا، مَعَ بَقَاءِ مَحَلِّ الْمَجْرُورِ
الْإِعْرَابِيِّ، كَمَا هِيَ الْحَالُ مَعَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَجْرُورُ ضَمِيرًا
فِي حَالَةٍ خَاصَّةٍ مُفَسَّرًا بِتَمْيِيزٍ مَنْصُوبٍ .

ت- الدَّلَالَةُ عَلَى الْقَلِيلِ، أَوْ عَلَى الْكَثِيرِ أَيْضًا .

ث- مُوَافَقَتُهَا الْحَرْفِ الزَّائِدِ فِي الْعَمَلِ الْإِعْرَابِيِّ، وَمُخَالَفَتُهَا لَهُ فِي إِضَافَةٍ
مَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا؛ وَلِذَا سُمِّيَ: بِالشَّبِيهِ بِالزَّائِدِ.

أَمَّا إِعْمَالُ (رُبُّ) مَعَ الْحَذْفِ، أَوْ كَفِّهَا بَعْدَ زِيَادَةِ (مَا)، فَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ
عَنْهُ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ .

(١) يصف الشاعر كثرة دعوته إلى الفتيان، لعمل ما يورثهم المجد، والشرف، فاستجابوا لدعوته .

٣- ما يختصُّ بِجَرِّ الأَسْمَاءِ فِي الْقَسَمِ، قال:

..... والواوَ والتَّاءُ

.....، والتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ

ما يختصُّ بالاستعمالِ في القَسَمِ حَرْفان: (الواو، والتَّاء)، فهما يوصِلان الحَلْفَ^(١) وهو توكيدٌ إلى المحلوف به الظَّاهر كاستعمال الباءِ في القَسَمِ، وهما خافضان للمُقْسَم به، وبياهما هو:

أ- الواو:

للواو استعمالاتٌ كثيرةٌ، يعنينا منها استعمالها في القَسَمِ، فهي تدخلُ على كُلِّ مُقْسَمٍ به ظاهرٍ، سواء أكان لفظ الجلالة، أم غيره، ولا يُذكرُ معها فِعْلُ القَسَمِ، فلا يقال: أَقْسِمُ والله، كقوله تعالى:

- ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: ٢٣).

- ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ (التين: ١).

- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل: ١).

- ﴿وَالْفَجْرِ ① وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ (الفجر: ١-٢).

* * *

ب- التَّاء، قال:

..... والتَّاءُ لِلَّهِ، وَرَبِّ

أي: إنّ التَّاءَ حرفُ جَرٍّ، مختصٌّ بالدخول على لفظِ الجلالة، من ذلك قوله تعالى:

- ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ (يوسف: ٧٣).

- ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُوا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ﴾ (يوسف: ٨٥).

^(١) ويقال أيضاً: الحَلْفُ.

- ﴿وَتَأْتِيهِ لَكَيْدَنَ أَصْنَمُكُمْ﴾ (الأنبياء: ٥٧).

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

تَا لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْمَخَرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ^(١)

أما قول ابن مالك (والتاء لله ورب)، فهي إشارة إلى استعمال التاء في القسم مع لفظ الجلالة، وقد مرّت شواهدُ ومع لفظة (رب) التي سُمِعَ إضافتها إلى ياء المُتَكَلِّم، وإلى الكعبة، نحو: تَرَبِّي لَأَفْعَلَنَّ، وتَرَبَّ الكعبة لَأَفْعَلَنَّ.

أما المسموعُ في هذا فهو في غاية الندرة، ويكاد لا يُلتَقَت إليه، ولم يُنبه ابنُ مالك على هذه الندرة، وهي ندرة تُرَجِّحُ رأيَ مَنْ يَرَى أَنَّ التاء هنا بدلٌ مَنْ وَاوٍ، كما في لفظ (ثراث)، وأصلها وُراث؛ لأنها من الوراثة).

• أما (الباء) وهي أصلُ أَحْرَفِ الْقَسَمِ لصفات تفرّدت بها، فسيأتي الحديث عنها في موضعه.

٤- ما لا يختصُّ بظاهر مُعَيَّن، قال:

بالظاهر اخصُص حَتَّى
لِلانتها حَتَّى،
والكاف
.....

وهذا القسمُ الرَّابِع من الأحرف التي اختصّت بِجَرِّ الأسماء الظاهرة، ويشمل حَرَفَيْن (حتّى) و(الكاف)، وبيانهما هو:

أ- حَتَّى:

ل(حتّى) استعمالات مُتعدّدة، فهي (عاطفة، وابْتِدَائِيَّة، وحرف جرّ)، ويعنيها منها كونُها حرفَ جرّ، إذ يليها غالباً اسمٌ ظاهرٌ مجرورٌ بها، وهي دالة على انتهاء الغاية (المقدار أو المسافة)، أما مجرورها، فهو اسمٌ صريحٌ ظاهرٌ، قد يكون مُشاركاً لِمَا قَبْل (حتّى) في الحُكْم، أي: ينتهي الحُكْمُ به، وهو الأغلب إذا لم تكن هناك

(١) يقصد أنه لا يبقى وعِلٌّ متحصّنٌ في أعالي الجبال حيث الزهور وبقايا العسل، والأيام متعاقبة عليه.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 قرينةً خلافَ ذلك، نحوُ: قرأتُ القرآنَ حتّى سُورَةِ النَّاسِ، وأكلْتُ السمكةَ حتّى رأسِها^(١) يجرّ ما بعد (حتّى) في القولين.

ومفهوم المشاركة هنا يعني أنّ سورةَ النَّاسِ مقروءةٌ، وأنَّ السمكةَ برأسِها مأكولةٌ.
 • وقد لا يكون مُشاركاً لما قبله في الحُكم، بل ينتهي الأمرُ عنده، وحُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿سَلِّمْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (القدر: ٥)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينَ﴾ (يوسف: ٣٥).

وتقول: صُمْتُ شهرَ رمضانَ حتّى يومِ العيدِ.
 ونَمْتُ اللَّيْلَ كُلَّهُ حتّى الصَّباحِ .
 وعَمِلْتُ النَّهَارَ كُلَّهُ حتّى الغُروبِ.
 وزَرَعْتُ الأَرْضَ حتّى الحائطِ.
 فما بعد(حتّى) غير داخل في مفهوم الحدث المذكور قبلها، فيومُ العيد مثلاً غير داخل في الصيام، بل هو مُلاقٍ لآخرِ الصَّيام، وهكذا بقيّة الأمثلة .
 * * *

ب- الكاف، قال:

شَبَّهَ بكافٍ، وبها التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وزائداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدَ
 واستُعْمِلَ اسماً،

الكافُ الجارّةُ حرفٌ مبنيٌّ على الفَتْحِ، يجرُّ الاسمَ الظَّاهرَ غالباً، ويأتي لمعانٍ متعدّدة ذكرَ منها ابنُ مالكٍ في البيت السَّابِق ثَلَاثَةً، وهي:
 ١- التَّشْبِيهِ: وهو المُرادُ بقوله (شَبَّهَ بكافٍ) وهو أشهرُ معانيها، وأكثرُها استعمالاً، تقول: هو في شجاعته كالأسدِ، وهي في جمالها كالبدْرِ.

^(١) يجوز في "الرأس" ثلاثة أوجه: الكسر: على أنّ (حتّى) حرف جرّ . والنصب: على أنّه معطوف بحتّى على السمكة . والرفع: على أنّ (حتّى) ابتدائية وما بعدها مبتدأ خبره محذوف . والتقدير: حتّى رأسها مأكول.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ (القارعة: ٥)

وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْقَا ذَرَّةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ (النور: ٣٥)

ومنه قولنا: زيدٌ كالأسد، وسيرك كالبرق، وهو كالبحر جوداً، وكالبدر وجهاً .
ومنه قول امرئ القيس:

وَلَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَلَي

فقد شبه الليل بموج البحر في تراكمه، وشدة ظلمته .

٢- التعليل:

وهو أن ما بعدها علة لما قبلها، وهو المراد بقوله :

.....وبها التعليل قد يُعْنَى

أي: تأتي أيضاً بمعنى (اللام)، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٨)، أي: اذكُرُهُ لهدايته إياكم^(١)، فالكاف تعليلية، و(ما) مصدرية .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾ (الإسراء: ٢٤)، أي: لتربيتهم إياي صغيراً.

ومنه قولنا: ساعد فلاناً كما ساعدك، أي: لمساعدته إياك.

٣- التوكيد:

وهو معنى تحمُّله كاف الصلة (الزائدة)، وقد أشار إليه ابن مالك بقوله :

..... وزائداً لتوكيدٍ ورْدُ

وميدان الزيادة هو الإعراب، أما في المعنى فيردُّ هذا المُسمَّى بالزائد؛ لتقوية

معنى قائم في الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)،

^(١) منكرو التعليل، أعادوا معناها هنا للتشبيه، ومعنى الآية الكريمة والله أعلم اذكروه مثل ما هداكم إلى طريق الحق بعد ضلالتكم .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
وتقديرُ الكلام: ليس مثله شيءٌ، فالكافُ زائدةٌ عند أكثر النحويين، أمّا من
التّاحية الدّلالية؛ فهي لتوكيدِ نفي المُمائلة؛ لأنّ زيادةَ الحرف بمنزلة إعادة نُطق
الجملة ثانيةً، وزيادة المَبْنى تتبعها زيادة المعنى؛ فيكون الغرضُ توكيداً لفظياً.
وقول رُؤبة يصف قوماً استُوصِلت شأفتهم بوساطة تضمين الوصف القرآني:

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

فقد أكّد الشّبهَ بزيادة الكاف بعد (مثل) .

* * *

جَرُّ (الكاف) للضمير:

وقد أشار ابنُ مالك إلى هذا في حديثه على دخول (رُبَّ) على الضّمائر، فقال:
..... رَبُّهُ فَتَى نَزَرَ كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى
يريد أنّ جَرَّ (رُبَّ) للضمير نادرٌ، ومثله في التّذرة، نحو: (كَهَا) أي:
مثّلها، ولم يُنبّه ابنُ مالك على الخلاف بين ماهية الضمير المجرور بـ(رُبَّ)
وهو أشبه بالنّكرة، والضمير المجرور بـ(الكاف)، وهو معرفة.
ومن هذا النّادر قولُ الشّنفري يمدح انتصارهم في إحدى الغزوات:
فإن يك من جنّ لأبرح طارقاً وإن يك إنساً ما كها الإنسُ تَفْعَلُ
وقول العجاج في وصف طريق حمار هارب:

خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَشَا

وَأَمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

والذّنابات، وأمّ أَوْعَالٍ مواضع .

والشّاهد في البيتين دخولُ الكافِ على ضمير الغائبة؛ تشبيهاً لها بلفظِ
(مثل)؛ لأّها في معناها .
أمّا قولُ ابنِ مالك (وَنَحْوُهُ أَتَى)، فيَحْتَمِلُ أمرين:

أُولَهُمَا: جَرُّ الْكَافِ لَضَمَائِرِ أُخْرَى: من ذلك قولُ رُؤْبَةٍ أَوْ الْعَجَّاجِ يَصِفُ
حِمَارًا يَمْنَعُ، وَيَحْفَظُ أَثْنَهُ مِنْ حِمَارٍ آخَرَ يَرِيدُهُنَّ :

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَائِلًا

كَهُ، وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

فَجَرَّتِ الْكَافُ الْأُولَى ضَمِيرَ الْغَائِبِ لِلْحِمَارِ، وَجَرَّتِ الْكَافُ الثَّانِيَةُ ضَمِيرَ
الْغَائِبَاتِ لِلْإِنَاثِ الْوَحْشِيَّاتِ، وَحَاطِلًا: مَانِعًا .

وَالْآخَرُ: جَرُّ حَرْفِ آخَرٍ لِلضَّمِيرِ، نَظِيرَ (حَتَّى) فِي قَوْلِهِمْ: حَتَّاهُ، وَحَتَّاهُ، وَجَرُّ
الْكَافِ لِهَذِهِ الضَّمَائِرِ هِيَ مِنَ الصَّرُورَاتِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ جَاءَ هَذَا
الْجُرُّ عَلَى نُذْرَةٍ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ^(١).

"كَتَبَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ إِلَى ابْنِ الْمُقَفَّعِ كِتَابًا يُبَارِيهِ فِي الْوَجَازَةِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ نَحْنُ صَالِحُونَ فَكَيْفَ أَنْتُمْ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُقَفَّعِ: نَحْنُ كَلَّكَ، وَالسَّلَامُ
(أَيُّ: مِثْلَكَ).

وَقَوْلُ الْآخَرِ: مَا أَنَا كَأَنْتَ، وَلَا أَنْتَ كَأَنَا.

فَدَخَلَتْ الْكَافُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ، بِمَعْنَى: مَا أَنَا عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ.
وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَسَاوَةِ ابْنِ مَالِكٍ (لِجَرِّ رَبٍّ وَالْكَافِ) لِلضَّمَائِرِ، يَبْقَى جَرُّ
الْكَافِ لِلضَّمِيرِ مُخْتَلِفًا مِنْ حَيْثُ قِلَّتِهِ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنِ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا مَعْرِفَةً،
وَلَيْسَ نَكْرَةً، كَمَا فِي مَجْرُورِ (رُبَّ) .

* * *

ما تجرّ الأسماء الظاهرة والمضمرة:

ما تَبَقَّى مِنَ الْحُرُوفِ، هِيَ حُرُوفُ ذَوَاتِ مَعَانٍ اشْتَهَرَتْ بِهَا عَلَى سَبِيلِ
الْحَقِيقَةِ، وَأُخْرَى عُرِفَتْ بِهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، أَوْ التَّضْمِينِ، وَلَيْسَ مِنْ مَنْهَجِنَا

(١) خزانة الأدب ٢٧٥/٤.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

استقصاء معاني الحروف كما وردت في كُتُب النَّحْوِ، بل سنقتصرُ على ما جاء في منظومة ابنِ مالك، وقد نزيد عليها بعض ما ذاع صيته، واشتهر في تفسير آيات القرآن الكريم، وهي معانٍ يُفيد منها دارسو البلاغة أكثر من دارسي النَّحْوِ؛ لأنَّ النَّحْوِيَّ يبحث عن العمل الإعرابي.

وهي كما ذكرها ابنُ مالك:

أَوَّلًا: (مِنْ) بِكَسْرِ الميم، وسكون النُّون، قال:

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ بِـ "مِنْ" وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمَنِه
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ، وَشَبَّهَ فَجَرٌّ نَكِرَةً كـ "مَا لِبَاغٍ" مِنْ مَقَرٍّ
..... "و" مِنْ، يُفْهَمَانِ بَدَلًا

مِنْ: حَرْفٌ جَرٌّ، يدخل على الظَّاهر وعلى المُضْمَر، كقوله تعالى: ﴿وَلِذَا أَخَذْنَا

مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ﴾ (الأحزاب: ٧).

وما يُفْهَمُ من كلام ابنِ مالك أنَّ لـ (مِنْ) حالتين:

- أصلية، ولها معانٍ مُتعدِّدة، ذَكَرَ منها ثلاثة.

- وزائدة .

فمن المعاني الأصلية غير الزائدة:

١- التَّبْعِيضُ:

وهو المُرَادُ من قوله (بَعْضٌ)، أي: هي التي يصحُّ وَضْعُ لفظة (بَعْضٌ) مكانها؛

لأنَّ ما قبلها في الغالب يكون بعضاً من المجرور بها، وورودها في هذا المعنى كثير،

منه : قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ

مَّنْ يَنْتَظِرُ﴾ (الأحزاب: ٢٣)، أي: بعضُ المؤمنين ... وبعضُهم قَضَىٰ نَحْبَهُ، وبعضُهم

ينتظر ..

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه قولنا: أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ. وَأَكَلْتُ مِنَ الرَّغِيفِ، وَادَّخِرَ مِنْ غَنَّاكَ لِفَقْرِكَ،
فالمأخوذُ بعض المال، والمأكول بعض الرغيف، والمُدَّخَرُ بعض الغنى.

٢- بيان الجنس:

وهو المراد من قوله: (بَيِّنْ)، أي: ما بعدها في الغالب جنس عام يشمل ما
قبلها، وقد يكون العكس، من ذلك قوله تعالى: ﴿يُحَلِّقُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ
ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ (الكهف: ٣١)، وقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ
الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: ٣٠). ف (مِنْ) دخلت لبيان جنس الأساور الذي هو الذهب،
وجنس الثياب الذي هو السندس، وجنس الأوثان الذي هو الرجس ويصح في هذا
الإخبار بما بعدها عما قبلها، فتقول: هي ذهب، وهي سندس، وهو رجس.
وتقول: باب من حديد، وخاتم من ذهب، وكُرْسِيٌّ مِنْ خَشَبٍ .

* * *

٣- ابتداء وقوع الأحداث، قال:

بَعْضٌ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الْأَمْكِنَةِ (مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ

ودلالة الابتداء، أو ابتداء الغاية هو المعنى الأساس ل(مِنْ)، والأكثر استعمالاً،
والأقوى شهرةً، حتى سَمِيَ بعض النحاة (مِنْ): ابتداء غاية، وأرجع نحاة آخرون كُلَّ
المعاني الأخرى إلى هذا المعنى.

والابتداء على نوعين: مكان متفق عليه، وزمان مختلف فيه.

فمِنْ ابتداء الأمكنة:

- قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ

الْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١).

- وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ (القصص: ٣٠).

فَبَدْءُ الْإِسْرَاءِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَبَدْءُ النَّدَاءِ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وتقول: سافرت من بغداد إلى مكة.

وقد تُستعمل في البدء من الأشخاص، عندما تُنزل منزلة الأمكنة، كقوله

تعالى: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ سُلَيْمَنَ﴾ (النمل: ٣٠) .

ومن رسائله (صلى الله عليه): (من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم).

ويقال في الرسائل: مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ، وكذا: أَخَذْتُ الْكِتَابَ مِنْ زَيْدٍ .

أما ابتداء الأحداث الزمانية، فهو أمرٌ مختلفٌ فيه^(١)، غير أنه جاء في فصيح

الكلام، واختاره ابن مالك، فقال :

..... وقد يأتي لِبَدْءِ الْأَزْمَنَةِ

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة:

١٠٨).

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ (الحجر: ١٠) .

وفي الأخبار عن أنس (رضي الله عنه) (فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ).

وقول النابغة في وصف السيوف الجيدة:

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرَبْنِ كُلَّ التَّجَارِبِ^(٢)

فالشاهد في هذه النصوص دخول (مِنْ) على غايات زمانية:

من أول يوم، من الجمعة، مِنْ أَرْمَانِ ...، ومن هذا قولنا: نَحْتُ مِنْ أَوَّلِ

الليْلِ إِلَى آخِرِهِ، وَصُمْتُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ إِلَى آخِرِهِ.

والمانعون يجعلون كُلَّ هذا من مجاز الحذف، ويُقَدِّرُونَهُ: من تأسيس أول يوم.

* * *

(١) معاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٠/١ .

(٢) أي: إن هذا السيوف أثبتت قوتها وصلابتها من يوم حليلة، وهو اسم أحد حروب العرب المشهورة .

٤ - البدلية:

وهو المراد من قوله في بيتٍ لاحقٍ:

..... و(من)، وباءٌ يُفهمان بدلاً

والبدلية تعني صحة الاستغناء عن الحَرْفِ (من)، وإحلال لفظة (بدل)، محلّه

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (التوبة: ٣٨) .

أي: بدل الآخرة.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ (الأنبياء: ٤٢) .

أي: بدل الرحمن.

٥ - التوكيد، (وهي الزائدة) في حُكم نظام الإعراب، قال:

وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرٌّ نَكْرَةً (ما لباغ) مِنْ مَفْرُ

يُريد أن (من) تأتي زائدة، أي: مُفَحِّمَةً في التراكيب الواردة فيها، واشتهر بين النحاة أنّها لو أُسْقِطَتْ من التركيب لَبَقِيَ المعنى مستقيماً؛ لأنّها لا تُضيفُ معنًى جديداً؛ إذ إنّها ذات وظيفة دلالية لتوكيد المعنى القائم في التركيب، وعند التحقيق هي على نوعين:

أولهما: ما كانت زائدة لتوكيد العموم والشُّمول الموجود في التركيب قبل دخولها، وهذه هي التي عناها النحاة، ووصفوا دخولها كخروجها، ويتجسّد هذا النوع بدخول (من) على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي نكراتٌ مختصّةٌ بالنفي، مثل: أحد، وديّار، وطُوريّ، وعَرِيب، وكلّها بمعنى (أحد)، تقول: ما قام مِنْ أَحَدٍ، ما قام من دِيَّارٍ، ما قام من طُوريّ، ما قام من عَرِيبٍ؛ ف(من) هنا لمجرّد توكيد المعنى القائم قبلها، ف(ما قام أحد) و(ما قام مِنْ أَحَدٍ) سيان في قَصْدِ العموم، وليس لأيّ تركيبٍ منهما احتمالٌ آخر .

والآخر: ما كانت زائدةً لتفيد التَّنْصِصَ على العموم، وشمول كلِّ فردٍ من أفرادهِ، فهذه ليس من صفتها سواء الدخول والخروج، ويتجسّد هذا النَّوعُ بدخول (مِنْ) على الأسماء التَّكررة غير المُختَصَّة بالنَّفي، مثل رَجُلٍ، فقولنا: (ما في الدَّارِ رَجُلٌ)، محتملٌ لنُفي الجنس كلّهِ، ومحتملٌ لنُفي الواحد من هذا الجنس؛ لِصِحَّة قولنا: ما في الدَّارِ رَجُلٌ، بل رَجُلَانِ، فإذا دخلتْ (مِنْ) زائدةً، نحو: ما في الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ، كان التَّركيب نصًّا في عموم الجنس، مع عدم بقاء احتمال نُفي الواحد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ (الأنعام: ٥٩).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (المائدة: ٧٣).

* * *

ولزيادة (مِنْ) شَرْطَانِ، وهما:

١- أَنْ يتقدّم عليها نُفي، أو شِبْهُهُ مِنْ نَهْيٍ، أو اسْتِفْهَامٍ.

٢- أَنْ يكون مجرورها نكرةً.

وإليهما أشار ابنُ مالك بقوله:

وزيد في نفي وشبهه فجرٌ نكرةٌ.....

وتمثّل بقوله: مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرٍّ، فَ(مِنْ) زائدة، جاءت في سياق النَّفي بِ(ما) ومجرورها (مفّرٍ) نكرة .

بمعنى أنّها لا تُزاد في أسلوبٍ مُوجبٍ، ولا يكون مجرورها معرفةً، فلا يُقال: ما جاء من زيدٍ، فَمِنْ جرّها للتَّكررة في أسلوب النَّفي، قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ

الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾ (الملك: ٣).

ومنّه قول النَّابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا كَيْ أُسَائِلَهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وَمِنْ جَرِّهَا لِلنَّكِرَةِ فِي أَسْلُوبِ الاسْتِفْهَامِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ (الملك: ٣)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ (فاطر: ٣).
وَمِنْ جَرِّهَا لِلنَّكِرَةِ فِي أَسْلُوبِ التَّنْهِي، قَوْلُنَا: لَا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ .
وكذلك: لَا تَقْطَعْ مِنْ مُسَاعِدَةٍ أَجْرَيْتَهَا عَلَى ضُعْفَاءِ .

* * *

أَمَّا الْمَوَاقِعُ الْإِعْرَابِيَّةُ لِمَجْرُورِ (مِنْ) الزَّائِدَةِ فَمُخْتَلِفَةٌ، فَقَدْ يَكُونُ مُبْتَدَأً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: ٥٩)، وَمِنْهُ تَمَثِيلُ ابْنِ مَالِكٍ: وَمَا لِيَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ.

وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ﴾ (الأنبياء: ٢).
وَقَدْ يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ﴾ (إبراهيم: ٤).
وَقَدْ اجْتَمَعَ مَوْقِعَا النِّصْبِ وَالرَّفْعِ لِمَجْرُورِ (مِنْ) الزَّائِدَةِ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ (المؤمنون: ٩١).

* * *

هَذِهِ هِيَ الْمَعَانِي الْخَمْسَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ مَالِكٍ لِحَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ)، وَفِي تَسْهِيلِهِ وَكُتِبَ النَّحْوُ الْأُخْرَى مَعَانٍ لَمْ تُذَكَّرْ هُنَا، مِنْ أُبْرَزِهَا:
أ- الظَّرْفِيَّةُ:

وَيُرَادُ بِهِ تَضَمُّنُ الْحَرْفِ (مِنْ) لِمَعْنَى (فِي)، سِوَاءِ أَكَانَتْ دَلَالَتُهُ مَكَانِيَّةً أَمْ زَمَانِيَّةً، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩)، أَيُّ: فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

ب- التَّعْلِيلُ:

وَيُرَادُ بِهِ حَالَةُ دُخُولِ (مِنْ) عَلَى اسْمٍ يَكُونُ عَلَّةً فِي إِيجَادِ شَيْءٍ آخَرَ، مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾، أَيُّ: بِسَبَبِ الْإِمْلَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه قول الفرزدق في مدح الإمام علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام):

يُغْضِي حَيَاءً، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

وتقول: مِنْ إِمَالِكَ لَمْ تُؤَفِّقْ فِي الْامْتِحَانِ، وَلَمْ أَزُرْكَ مِنْ سُوءِ تَعَامُلِكَ .

ت - الاستعلاء (موافقة على):

ويُراد به صلاحية (مِنْ) لأن تقع موقع (على)؛ للتعبير عن أَنَّ شيئاً حَسِياً، أَوْ

معنوياً وقع فوقه، وَحَمَلَ بَعْضُ النُّحَاةِ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا

بِرَّائِنَا﴾ (الأنبياء: ٧٧)، وَقَدَّرُوهُ بِ: وَنَصَرْنَاهُ عَلَى الْقَوْمِ

* * *

ثانياً: (اللام) مكسورة: قال:

لِلانْتِهَاء لَامٌ،
.....

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِّي

وَزَيْدٌ
.....

لَامُ الْجَرِّ مَكْسُورَةٌ مَعَ كُلِّ اسْمٍ ظَاهِرٍ، مَا عَدَا الْمُسْتَغَاثَ بِهِ (يَا لِلنَّاسِ)

وَالْمُتَعَجَّبَ بِهِ، وَتُفْتَحُ مَعَ الضَّمَائِرِ، مَا عَدَا (يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ)، نَحْوُ: (يَا)؛ وَكُسِرَها

لِلفَرْقِ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ (التَّوَكُّيدِ)، وَمِنْ مَسْمِيَّاتِهَا: لَامُ الْجَرِّ، وَلَامُ الْمَلِكِ،

وَلَامُ الْإِضَافَةِ، وَهِيَ تَجْرُ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾

(الرعد: ٢)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ (مريم: ٥).

وما ذكره ابن مالك مِنْ معانيها:

١ - الانتهاء :

أي: انتهاء المدى الزماني، أَوْ المكاني وما يعامل معاملته، بمعنى أَنَّ مَا قَبْلَهَا

يَنْتَهِي بِوَصُولِهِ إِلَى مَا بَعْدَ اللَّامِ (الاسم المجرور)، فَهِيَ (هنا) مُوَافِقَةٌ لِلْحَرْفِ (إِلَى)،

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ (الأعراف: ٤٣)؛ بِدَلِيلِ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

قوله تعالى: ﴿وَهَدَيْتَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الأنعام: ٨٧)، وكذلك وقوله تعالى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الرعد: ٢)؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَيُخَرِّكُمُ إِلَهَ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (إبراهيم: ١٥).

فيما تقدّم كانت اللّام مكسورة البناء، وقد وقّعت موقع (إلى) على رأي مَنْ يرى تضمّن حرف الجرّ معنى حرف جرّ آخر .

٢- الاختصاص:

ويُراد به اختصاص شيء، وارتباطه بالمجرور، سواء أكان باعتبار المِلْكِيَّة الحقيقية، أم شبهها، وفيه قال ابنُ مالك:

واللّام لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ

وبيانها هو:

أ- المِلْكِيَّة:

ويُراد بها أنّ المجرور باللّام هو المالكُ على سبيل الحقيقة، وقد كُثِر استعمال اللّام بها، من ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، وقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ (الكهف: ٧٩). ونقول: الدّارُ لِ مُحَمَّدٍ . والمالُ لِ زَيْدٍ .

ب- شبه المِلْكِيَّة :

وقد يُعبّر عن هذا النوع بِ(الاختصاص)، ومجرورها لا يملك حقيقة، من ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ (يوسف: ٧٨)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْنَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾ (الكهف: ١٠٢).

ومنه قولنا: الابنُ لِ زَيْدٍ، والبابُ لِلدّارِ، والجَنَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ . فما دخلت عليه لفظ (اللّام) ذوات لا تملك حقيقةً .

٣- التعدية:

ويُراد بها إيصالُ حُكمِ الفعلِ إلى مَنْ يقع عليه الحدث، لذا فإنَّ مجرورها مفعولٌ به في المعنى، وقد أشار إليها ابنُ مالك، بقوله:

..... وفي تَعْدِيَةٌ.....

ومثّلوا لدلالة التعدية بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ﴾ (مريم: ٥-٦).

٤- التعليل:

ويُراد به أن يكونَ ما بعد اللامِ علَّةً لما قبلها؛ ولذا يُمكن أن تسدَّ عبارة (منْ أجل) مسدّها، وأشار إليه ابن مالك بقوله:

..... وتعليل قُفي

أي: تُبَيِّن، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ (الإنسان: ٩)، أي: من أجل وَجْهِ اللَّهِ تعالى .

ومِنْهُ قولُ أبي صَخْرٍ الهُدَلِيِّ:

إذا ذُكِرْتُ يرتاحُ قلبي لِذِكْرِهَا كما انتفضَ العصفورُ بِلَلَّةِ القَطْرِ
والشَّاهدُ في (لِذِكْرِهَا)، فقد جَرَّ الاسمُ باللامِ الدَّالة على التَّعليل، فالذِّكْرُ علَّةٌ لحدوثِ الهِزَّةِ، والمعنى مِنْ أَجْلِ، أو ذِكْرِهَا يرتاحُ قلبي .
ونقول: جِئْتُ لِإِكْرَامِكَ، وَزُرْتُكَ لِلإِطْمِئْنَانِ على صِحَّتِكَ .

٥- التَّوكِيد (وهي الزَّائِدَة):

ويُراد (هنا) اللامُ التي تقع زائدةً؛ لتأكيد معنى الجملة بتمامها، وفيه قال ابنُ مالك:

واللَّامُ
وزَيْدٌ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وتُزاد بكثرة مع المفعول لتوكيد الاختصاص، سواء أكان العامل متأخراً عن المعمول، ومنه، قوله تعالى: ﴿هُم لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٤)، فالتقدير (يَرْهَبُونَ رَبَّهُمْ)، فلما أُريد تخصيص (الرَّهْبَةَ)؛ قُدِّم لفظُ (رَبَّهُمْ)، ثم زيدت اللّام .

- أم كان العامل مُتقدِّماً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَتَعْمَلُونَ﴾ (النمل: ٧٢)، أي: رَدِفَكُمْ.

- أم كان العامل من المشتقات كاسم الفاعل، وصيغ المبالغة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ (البقرة: ٩١)، وقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (هود: ١٠٧) ففي الآيات الكريمة دخلت (اللّام) على مفاعيل هذه المشتقات؛ لتأكيد اختصاصها بدلالات معمولاتها، وهو ما تعارف عليه الأسلوب العربيّ الفصيح .

* * *

هذه هي المعاني الخمسة التي ذكرها ابن مالك لحرف الجرّ (اللّام)، وفي تسهيله وكتب النّحو الأخرى معانٍ لم تُذكر هنا، من أبرزها:

أ- الصّيرورة:

ويُراد بها بيان ما يؤوّل إليه الأمر، وما تكون عاقبته؛ ولذا تُسمّى: لام المآل، ولام العاقبة، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالٍ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص: ٨)، فاللّام في (ليكون) لبيان عاقبة الالتقاط ونتيجته، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدوّاً، بل هذا بيان لعاقبة الالتقاط، والمآل .

ومن كلام الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام): (إِنَّ لِلَّهِ مَلَكًا يُنَادِي فِي كُلِّ يَوْمٍ لِدُّوا لِلْمَوْتِ، واجمّعوا للفناء، وابنّوا للخراب)، فاللّام في قوله: لِلْمَوْتِ، وَلِلْفَنَاءِ، وَلِلْخَرَابِ، هي لام العاقبة، أي: إنّهم لم يولدوا لهذه النتيجة، بل عاقبة حياتهم

شرح التميمي على ألفية ابن مالك الموت، وعاقبة جمعهم الفناء، وعاقبة بنائهم الخراب؛ لأنّ الدُّنيا دارُ فَنَاءٍ، لا دارُ بقاءٍ .

ب- الاستعلاء:

ويُراد بها اللَّامُ التي يَصِحُّ أَنْ تَسُدَّ (على) مسدّها، سواء أكان الاستعلاء حقيقياً، كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ (الإسراء: ١٠٧)، أي: على الأذقان. أم كان الاستعلاء مجازياً، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الإسراء: ٧). أي: عليها؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتِ﴾ (البقرة: ٢٨٦).

ت- الظرفية:

ويُراد بها (اللام) التي يَصِحُّ أَنْ تَسُدَّ (في) مسدّها، ومثّلوا لها بقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ (الأنبياء: ٤٧). أي: في يوم القيامة. وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (آل عمران: ٩)، أي: في يوم. ومنه قول العرب: مَضَى لِسَبِيلِهِ، وقد استعمله الشاعر مسكين الدارمي، فقال: أولئك قَوْمِي قَدْ مَضَوْا لِسَبِيلِهِمْ كما قَدْ مَضَى مِنْ قَبْلُ عَادُ وَتُبَّعُ أي: في سبيلهم .

* * *

ثالثاً: إلى، قال:

للانتها إلى

إلى: حرفٌ يَجُزُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ، قال تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (المائدة: ٤٨). وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (الأنعام: ٦٠).

ومن أبرز معانيها: الانتهاء: أي دلالة (إلى) الدالة على انتهاء الغاية، وبهذا فهي نقيض (من) المفيدة للابتداء، وهو الأصل في معنى الحرف، وقد اقتصر عليه جملة من النحاة، وتبعهم ابن مالك في منظومته، وتأولوا ما ظهر من

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
مَعَانٍ أُخْرَى بِهَذَا الْمَعْنَى (الانتهاء)، وَلَمْ يُقَيَّدِ ابْنُ مَالِكٍ الْغَايَةَ بِمَكَانٍ أَوْ بِزَمَانٍ، بَلْ أَطْلَقَ كَلَامَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

• فَمِنْ انْتِهَاءِ الْغَايَةِ الْمَكَانِيَّةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْإِسْرَاءِ: ﴿مَنْ أَلْمَسَ مَسْجِدَ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ (الزمر: ٧٣)، فَمُنْتَهَى الْأَمْرِ وَغَايَتُهُ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى، وَكَذَا الْجَنَّةُ .

• وَمِنْ انْتِهَاءِ الْغَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ (البقرة: ١٨٧).
فائدة: الاختلاف في دلالة ما بعد (إلى):

اختلف علماء العربية والشريعة في دخول ما بعد (إلى) في حُكْمِ مَا قَبْلُهَا، وَالْأَغْلَبُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، هُوَ عَدَمُ دُخُولِ مَا بَعْدَ (إِلَى) فِي حُكْمِ مَا قَبْلُهَا، فَقَوْلُكَ: اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْأَرْضَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَالْمَوْضِعُ الْأَخِيرُ لَا يَدْخُلُ فِي الشِّرَاءِ، وَقَوْلُكَ: جِئْتُ إِلَيْكَ، أَيُّ: إِنَّ نَهَايَةَ الْجَمْعِ إِلَيْكَ .
وَلَكِنْ قَدْ يَدْخُلُ مَا بَعْدُهَا أَوْ يَخْرُجُ لِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى هَذَا، أَوْ ذَاكَ .

• فَمِنْ الدُّخُولِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَلْمَسَ مَسْجِدَ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١)، فَالْمَسْجِدُ دَاخِلٌ؛ لِقَوْعِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ (ﷺ) لَا يَسْرِي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَهُ.

وقولنا: صُمْتُ رَمَضَانَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، فَآخِرُهُ دَاخِلٌ فِي الصِّيَامِ؛ لِقَوْعِ الْعِلْمِ أَنَّ الشَّهْرَ كُلَّهُ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ الصِّيَامِ.
وقولنا: قرأتُ القرآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، فَآخِرُهُ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ سِيقَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كُلِّهِ .

• وَمِنْ الْخُرُوجِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ (البقرة: ١٨٧)، فَالْآيِلُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي حُكْمِ الصِّيَامِ، كَمَا أَوْضَحْتَهُ الْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ، إِذْ لَوْ دَخَلَ اللَّيْلُ لَكَانَ الصَّوْمُ مُتَمِّدًا، وَالْأَسْلُوبُ يُوضِّحُ انْقِطَاعَهُ وَانْتِهَاءَهُ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو

عُسْرَقَ فَتَظَرَّ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴿البقرة: ٢٨٠﴾، فَعَلَّهُ الانتظار هو الإغسار، ووجود الميسرة زوال للعلة (الإعسار)؛ لذا فهي خارجة عن الانتظار، أي: غير داخلية في حُكْم ما قبلها؛ إذ لو دخلت لكان إمهالاً وتأخيراً في الحالتين، ودلالة الآية غير ذلك.

* * *

ولـ (إلى) معانٍ أخرى لم يُشَرِّ إليها ابنُ مالك، وقد تفاوتت في شهرتها، والقول بها، منها:

١ - المَعِيَّة:

ويُراد بها موافقة (مَعَ)، ويتحقق هذا المعنى حالة ضَمَّ شيءٍ إلى شيءٍ آخر، وحُمِلَ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢) .

وقول العرب: الدَّوْدُ إلى الدَّوْدِ إِبْلٌ .

* * *

٢ - موافقة معنى في:

ويُراد بها (إلى) التي يصحُّ أن تسدَّ (في) مَسَدَّها، ومن شواهد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ (النساء: ٨٧)، أي: في يوم القيامة .

* * *

رابعاً: الباء، قال:

و (مِنْ وِبَاءٍ) يُفْهِمَانِ بَدَلًا	
..... وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَابَ	والظرفية استتبت بـ "با
ومثَل (مَعَ وَمِنْ وَعَنْ) بِهَا انْطِقَ	بالبا استتبت، وَعَدُّ، عَوَّضٌ، أَلْصِقُ،

الباء: حَرْفُ جَرٍّ، مكسورُ البنية، يَجْرُ الظاهر والمضمر، قال تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ﴾ (البقرة: ٤٥)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ (المطففين: ٣٠)، وهو

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
نوعان: زائد للتوكيد، وسيأتي الحديث عنه، وغير زائد، وهو ما أشار إليه ابن مالك،
وذكر له عشرة معانٍ، وهي كما رتبها:
١ - البدلية:

وهي الباء التي يُفيد تركيبها أخذ شيءٍ بدلَ شيءٍ آخر، من غير عوضٍ؛
ولذا يصحّ وضع لفظة (بدل) موضعها، وإلى هذا أشار ابن مالك في حديثه عن
حَرْفِيٍّ (من، والباء)، بقوله: (يُفهمان بدلاً).
ومن شواهد هذا المعنى: ما جاء في الحديث الشريف: (ما يَسُرُّني بها حُمْرُ
النَّعم)، أي: بدّلها.

وقول أحد الصّحابة: ما يَسُرُّني أيّ شَهِدْتُ بدراً بالعقبة، أي: بدلَ العقبة.
وقول قُرَيْطِ العنبريّ عندما أُخِذَتْ إبلُهُ، ولم يُنَجِّدْهُ قَوْمُهُ:

فَلَيْتَ لي بهم قوماً إذا رَكِبُوا شَتُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً
أي: بدّ لهم قوماً آخرين بهذه الصّفة.

٢ - الظرفية:

ويُراد بـ(الباء) التي يصحّ وضع (في) موضعها، وهو معنًى كَثُرَ استعمالُهُ، وإلى
هذا أشار ابنُ مالك بقوله:

..... والظرفية استين ب(با)

- سواء أكانت الظرفية مكانيةً، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ (آل عمران: ١٢٣)، أي: في بَدْرٍ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه: ١٢)، أي: في الوادي، وقوله تعالى: ﴿يَبْطِنُ مَكَّةَ﴾ (الفتح: ٢٤)، أي: في بطنِ مَكَّةَ.
ومنه قول الأعشى:

ما بُكَاءُ الكبيرِ بالأطلالِ وسؤالِي وما يَرُدُّ سؤالِي
أي: في الأطلالِ .

- أم كانت الظرفية زمانية: كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (البقرة: ٢٧٤)، أي: في الليل، وقوله تعالى: ﴿يَجْنَتْهُمْ بِسَحَرٍ﴾ (القم: ٣٤)، أي: في سحر، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَسْحَارَ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الذاريات: ١٨)، أي: في الأسحار.

٣- السببية:

ويُراد به (الباء) المبيّنة سبب حدوث الفعل، أي: إنّ ما بعدها سبب لما قبلها، ويصحّ غالباً أن تُسدّ (لام التعليل) مسدّها، وقد يكون السأد (من أجل)، وقد أشار ابن مالك إلى هذا المعنى في (الباء) و(في)، فقال :

..... وقد يُبينان السببا

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾ (البقرة: ٥٤)، أي: بسبب اتخاذه العجل معبوداً، وقوله تعالى: ﴿فِيُظَلِّمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتِ﴾ (النساء: ١٦٠)، أي: ما حرّمنا عليهم الطيبات إلا بسبب ظلم ارتكبه .

٤- الاستعانة:

ويُراد بها (الباء) الداخلة على المُستعان به؛ لحصول الحدث السابق لها؛ ولذا تسمّى أحياناً بـ (باء الآلة)، وهو من المعاني التي كُثِرَ استعمالها فيها، وقد أشار إليها ابن مالك بقوله:

بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ (البقرة: ٤٥)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا ظَلِمَ يَظْلِمُ بِنَاحِيَةٍ إِلَّا أُمَّمُ امْتَالِكُمْ﴾ (الأنعام: ٣٨).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه قولك: حَفَرْتُ بِالْفَأْسِ، وَخَطَطْتُ بِالْإِبْرَةِ، وَفَتَحْتُ الْبَابَ بِالْمِفْتَاحِ، وَقَطَعْتُ
اللَّحْمَ بِالسَّكِّينِ، ففي كُلِّ ما تقدّم استُعِينَ بمجرور الباء على حدوثِ الفعل المُتقدّم
٥- التَّعْدِيَّة:

ويُراد بها (الباء) التي تُوصِلُ معنى الفعل اللازم غالباً إلى مفعوله، فهي معاقبةٌ
للهمزة في هذا العمل؛ ولذا تسمّى (باء النُّقْل) أيضاً، وفي هذا المعنى قال ابنُ
مالك:

بِالْبَاءِ عَدَّ
.....

من ذلك قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة: ١٧)، أي: أَذْهَبَ نُورَهُمْ.
وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٠)، أي: أَذْهَبَ سَمْعَهُمْ.
٦- التَّعْوِيض:

ويُراد بها (الباء) التي تدخل على الأعواض والأثمان؛ ولذا قد تسمّى (باء
العِوَض) أو (باء المقابلة)؛ لأنَّ تركيبها دالٌّ على مقابلة شيءٍ بشيءٍ، أي: دَفَعَ
شيءٍ وأَخَذَ آخَرَ في مقابلته، كما الحال مع (باء البَدَل)، وإليه أشار ابنُ مالك
بقوله:

بِالْبَاءِ عَوَّضَ
.....

من ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ (البقرة: ٨٦)،
وقوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ (البقرة: ١٦).
وتقول: اشترَيْتُ الْكِتَابَ بثلاثةِ دنانيرٍ، مع لَحْظِ أَنَّ الباء تدخل على المتروك .

٧- الإِلصاق :

ويُراد به (الباء) الدَّالَّة على الاختلاط وتعليق الشيء بالشيء، وهو المعنى
الأساسُ له، وقد اقتصرَ عليه جملةٌ من النُّحَاة، وحملوا عليه ما يُوجي الحرف من
معانٍ أُخرى، وإليه أشار ابنُ مالك بقوله:

بالبا أَلْصِقِ

وعرّفها ابنُ مالك في (شرح التّسهيل) بقوله: "هي الواقعة في نحو: وَصَلْتُ هذا بهذا"، وهذا الإلصاق على نَوْعَيْنِ:

- فقد يكون حقيقياً (مباشراً)، نظير: أَمْسَكْتُ القلمَ بيدي، أي: هناك مَسْكٌ مُباشِر، وإلصاق حقيقي باليد، ومنه: وَصَلْتُ هذا بذاك، أي: إيصال واختلاط كاملين، ومنه: بزيدٍ داءً، أي: إِنَّ الدَّاءَ التَّصَقَّ به تماماً .
- وقد يكون الإلصاق مجازياً (غير مباشر)، حالة التَّوَسُّع فيه، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾ (المطففين: ٣٠)، أي: مرَّ المنافقون بمكانٍ يَقرُبُ من مكان نفرٍ من المسلمين، فضَحِكُوا، وتغامَرُوا .
ومنّه قولهم: يَجَلَّ به، وهَزِي به، أي: التَّصَقَّ به البُخلُ، والهَزْءُ.

٨- المصاحبة:

ويُراد بها (الباء) الدَّالَّة مع تركيبها على انضمام شيء إلى آخر، وعلامتها صحّة سداد (مَعَ) مسدّها، من دون تغيير في معنى التّركيب، وإليها أشار ابنُ مالك بقوله:

..... ومثَل (مَعَ)..... بها انطق

وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ (المائدة: ٦١)، أي: دخلوا كافرين، وخرجوا كافرين، وتقديره: مُتَلَبِّسِينَ بِالْكَفْرِ، ومصاحبين له، ومنطوين عليه .

وقوله تعالى: ﴿قِيلَ يَنْتَوُحْ أَهْبِطْ وَسَلِّمْ﴾ (هود: ٤٨)، ومنّه المثلُ المشهور: رَجَعَ بِحُفِّي حُنَيْنٍ.

وتقول: بَعْتُ الدَّارَ بملحقاتها ، وخرج بأصدقائه، وسافر برعاية الله تعالى .

٩- التبعيض:

ويُراد بها (الباء) الموافقة لمعنى (مِنْ) التَّبْعِيضِيَّة، أي: إِنَّ الجُرُورَ بها بَعْضٌ ممّا قبلها، وإليه أشار ابنُ مالك بقوله:

..... وَمِثْلَ مِنْ بِهَا انْطِقَ

وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (المطففين: ٢٨)، وقوله

تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: ٦).

١٠ - المجاوزة، موافقة (عَنْ):

ويُراد بها (الباء) التي تسدّ (عَنْ) مسدّها، وإليها قَصَدَ ابنُ مالك بقوله :

..... وَمِثْلَ (عَنْ) بِهَا انْطِقَ

أي: انطق بـ(الباء) مثل (عَنْ)، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِهِمْ خَيْرًا﴾ (الفرقان: ٥٩)، أي: سَلِّ عَنْهُ، وَمِنْهُ قول علقمة:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي
بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

أي: عَنْ النِّسَاءِ .

* * *

ومّا لم يَذْكُرْهُ ابنُ مالكٍ في هذه المنظومة من معانٍ أُخْرَى للباء، أبرزها:

أ - موافقة (إلى):

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ (يوسف: ١٠٠)، أي: أَحْسَنَ إِلَيَّ،

وقوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾ (الأعراف: ٨٠)، أي: إليها.

ب - موافقة (على):

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ (النساء: ٤٢)، أي: تُسَوَّى

عليهم .

ومِنْهُ قول منسوب لغاوي السّلمي:

أَرَبُ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ ؟
لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

أي: على رَأْسِهِ؛ بدلالة (عليه) في عَجَزِ البيت .

ت - الْقَسَم :

وهو أَصْلُ أَحْرَفِ الْقَسَمِ، ويجوز ذِكْرُ فِعْلِ الْقَسَمِ مَعَهَا، من ذلك قوله تعالى : ﴿ اَقْسَمُوا بِاللّٰهِ ﴾ (المائدة: ٥٣) ، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا اَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴾ (الواقعة: ٧٥).

* * *

خامساً: (في)، قال:

والظَّرْفِيَّةُ اسْتَيْنَ بـ " با، وفي " وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

في: حرفٌ يَجْرُ الظَّاهِرُ، والمُضْمَرُ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الرِّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنِيحِينَ ﴾ (الأعراف: ٩١)، وقوله تعالى: ﴿ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الأحقاف: ٢٤).

وللحرف (في) مَعْنَى رَئِيسِ هُوَ الظَّرْفِيَّةُ، وَقَدْ يُتَّسَعُ فِيهِ، فَيَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ أُخْرَى، وقد اقتصر ابنُ مالك على ذِكْرِ مَعْنَيْنِ فَحَسَبُ، وهما:

١ - الظَّرْفِيَّةُ:

ويُراد بها كَوْنُ الحَرْفِ (في) ومَجْرُورِهِ وعَاءٌ يَشْتَمِلُ عَلَى مَا قَبْلَهُمَا اشْتِمَالًا مَكَانِيًّا، أَوْ زَمَانِيًّا، وهو الْأَصْلُ، وَلَمْ يُثَبِّتْ أَغْلَبُ الْبَصَرِيِّينَ غَيْرَهُ، وقد تكون هذه الظَّرْفِيَّةُ حَقِيقِيَّةً: مَكَانِيَّةً أَوْ زَمَانِيَّةً، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ (البقرة: ١٨٧)، وقوله تعالى: ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ (البقرة: ٢٠٣) .

وقد اجتمعَ نوعا الظَّرْفِ في قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ۚ ﴾ (الروم: ١-٤) .

وقد تكون الظَّرْفِيَّةُ مجازيَّةً، بعد تنزيل جملة من الأسماء منزلة الظُّرُوفِ من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ (البقرة: ١٧٩)، وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ (الأحزاب: ٢١) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومن الجحاز قولنا: رَأَيْتُهُ فِي غُنْفَوَانٍ شَبَابِهِ. وفي فُلَانٍ عَيْبٌ، وزَيْدٌ فِي سَعَةٍ مِنَ الرِّزْقِ .

٢- السَّبِيَّةُ:

من ذلك قوله تعالى: ﴿لَسَّكَزٌ فِي مَا أَفْضَرْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور: ١٤)، أي: لَمَسَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ؛ بسبب ما أكثرتم، وبسطتم في حديث الإفك .
وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ (يوسف: ٣٢)، أي: الذي لُمْتُنَنِي بِسَبِيهِ .

وحديث الرسول الكريم (ﷺ): (دخلت امرأة النار في هرة).
وقول جميل بشينة:

فَلَيْتَ رَجُلًا فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِي وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَا بُشَيْنَ لَقُونِي
أي: بسببك .

* * *

ولم يَذْكُرْ ابْنُ مَالِكٍ فِي مَنْظُومَتِهِ غَيْرَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ، وَقَدْ رَصَدَ هُوَ فِي التَّسْهِيلِ، وَالنُّحَاهُ الْآخَرُونَ مَعَانِي وَاسْتِعْمَالَاتٍ أُخْرَى، مِنْهَا:

أ- الْمُصَاحِبَةُ:

أي: بِمَعْنَى (مَعَ)، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ﴾ (الأعراف: ٣٨)، أي: ادْخُلُوا فِي النَّارِ مَعَ أُمَّمٍ سَبَقَتْكُمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (القصص: ٧٩)، أي: خَرَجَ قَارُونَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ مَعَ أَتْبَاعِهِ الَّذِينَ تَزَيَّنُوا بِمَا يَمْلِكُونَ .

ب- الاستعلاء:

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا صَلْبَيْنَكُمُ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: ٧١)، أي: عَلَيْهَا .

ت - موافقة (إلى) الدالة على الانتهاء:

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَرُدُّوْا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (إبراهيم: ٩)، أي: إلى أفواههم.

ث - موافقة (من):

من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النمل: ٢٥)، أي: يُخْرِجُ الْمَطَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ، وَالنَّبَاتَ مِنَ الْأَرْضِ.

* * *

سادساً: (على)، قال:

على للاستعلاء، ومعنى (في، وعن)

..... كما (على) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

عَلَى: حرفٌ يَجْزِي الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون: ٢٢).

وما ذكره ابنُ مالك في الشَّطْرِ السَّابِقِ ثلاثة معانٍ، وكرَّرَ أحدها في عَجْزِ البيتِ الثَّانِي، وهي:

١ - الاستعلاء :

وهو أكثرُ المعاني استعمالاً، واقتصر جملة من النُّحَاة عليه، وأوَّلوا ما أظهر غيره، بالردِّ إليه.

وإليه أشار ابنُ مالك بقوله: " على للاستعلاء "،

- وقد يكونُ العُلُوُّ حقيقةً، أو مجازاً، فَمِنَ الحقيقةِ قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ

تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون: ٢٢)، أي: على ظهور الأنعام، وعلى ظهور الفُلُكِ

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن: ٢٦)، أي: كُلُّ مَنْ عَلَى الْأَرْضِ فَانٍ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ومن الاستعلاء المجازي، قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ (البقرة: ٥)، وقوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُم عَلَى بَعْضٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤).
٢- الظرفية:

وإليه أشار ابنُ مالك بقوله: (ومعنى في)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (القصص: ١٥)، أي: في حين .
وحمل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ (البقرة: ١٠٢)، أي: في زمن مُلكِ سليمان .
ومنه قولنا: كان كذلك على عهدِ فلان، أي: في عهده .
٣- المجاوزة:

وإليه أشار ابنُ مالك بقوله: (ومعنى عَنْ)، ومن شواهد هذا المعنى:
قول قحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيتُ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: إذا رَضِيتُ عَنِّي؛ بدليل قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (المائدة: ١١٩)، ومنه قولنا: نشكر المُحْسِنَ على صَنِيعِهِ .
هذه هي المعاني الثلاثة التي اقتصر عليها ابنُ مالك في منظومته، ولكنه رَصَدَ معانيَ أُخرى في غير هذه المنظومة، كغيره من النحاة، من ذلك :
أ- المصاحبة:

نحو قوله تعالى: ﴿وَعَائِيَ أَلْمَالُ عَلَى حُبِّهِ﴾ (البقرة: ١٧٧) أي: مع حُبِّهِ، والشَّحْ به، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ (الرعد: ٦)، أي: مع ظُلْمِهِمْ أَنْفُسَهُمْ.

ب- التعليل:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥)، أي: لهدايته إياكم، وتقول: أكافئ المجدد على اجتهاده . أي: بسبب اجتهاده.
ت- موافقة " من ":

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (١) الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (المطففين: ١٢)، أي: من الناس .

* * *

وقد روى النحاة معاني أخرى مُستدلّين بشواهد قليلة، منها: موافقة (إلى)، وموافقة (الباء)، وموافقة (عند)، وكذا زيادتها، ولا تُريد هنا أن تُكثر، فهي مشهورة في مظاهرها .
وسياقي الحديث عن اسميتها .

* * *

سابعاً: (عن)، قال:

..... بِ(عَنْ) تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ

عن: حرف يَجُزُّ الظاهر والمُضْمَر، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩)، وقوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (المائدة: ١١٩).
وله معاني كثيرة اقتصر ابنُ مالك على ثلاثة منها، وهي:

١- المجاوزة:

ويُراد به الابتعاد والزوال، وهو المعنى الأساس لها، والأكثر استعمالاً، وقد اقتصَرَ عليه جُملة من النحاة، وتأولوا به كُلَّ ما أوهم غيره، وقد أشار إليه ابنُ مالك بقوله:

..... بَعْنِ تَجَاوَزًا، عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: تؤدّي (عن) معنى التّجاوز، والابتعاد إذا قصّده من فطن له، وعلم به،
وثقهم كثرة استعمال هذا المعنى من تصدير ذكره للمعاني الأخرى بعبارة (وقد
تجي.....)، أي تأتي المعاني الأخرى على قلة، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ
عَنهُمُ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف: ١٥٧)، أي: يُبْعِدُ عن المؤمنين ما
يثقلهم من الفرائض والأحكام التي ألزمها الله من قبلهم، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ
اللَّهُ لِيَذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣).

وكذا قولنا: سافرت عن البلد، ورغبت عن الأمر .

وفي هذه المثل كلها تجاوز وابتعاد حقيقي، أو مجازي عن المرور بها .

٢ - موافقة (بعد):

وإليه أشار ابن مالك بقوله :

وقد تجي موضع (بعد)

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (النساء: ٤٦)، أي:
بعد مواضعه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ (المائدة:
٤١) . وقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩)، أي: حالاً بعد حال،
وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَيْنِ﴾ (المؤمنون: ٤٠)، أي: بعد مرور وقتٍ
قليل .

وقول كعب بن زهير يمدح الأنصار:

ورثوا السيادة كابراً عن كابرٍ
إن الكرام هم بنو الأخيار

أي: كابرأ بعد كابرٍ .

٣ - الاستعلاء، قال:

وقد تجي موضع (على)

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
وأردف بالإشارة إلى التقابل، أي يجيء (على) موضع (عن)، وقد سبق ذكره،
ويأتي هذا التقابل.

فمن أمثلة استعلاء (عن)، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾
(محمد: ٣٨)، أي: مَنْ يَبْخَلْ في الإنفاق، فكذلك يَبْخَلْ على نَفْسِهِ .

وقول ذي الأصبع العدواني:

لاه ابن عمك لو أفضلت في حسب عني ولا أنت ديان فتخزوني

أي: لم تفضل في حسب علي، ولا أنت مالك أمري فتقهرني .
ومما أضافه ابن مالك في كتابه (التسهيل) وغيره من معانٍ ل(عن):

أ- التعليل:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَأَنْتَ أَسْتَغْفَارُ لِبَنِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾
(التوبة: ١١٤)، أي: مِنْ أَجْلِ مَوْعِدَةٍ، وقوله تعالى على لسان قوم هود: ﴿وَمَا نَحْنُ
بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ (هود: ٥٤)، أي: بسبب قولك يا هود .
ب- موافقة (بدل):

ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَإِخْشَاؤُكُمْ لَا يَمْلِكُ الْإِثْمُ وَالْكَذِبُ﴾ (لقمان: ٣٣) .

ت- موافقة (من):

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ (الشورى: ٢٥)، أي: مِنْ عِبَادِهِ .
وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ﴾ (الأحقاف: ١٦)، أي: مِنْهُمْ، بدليل
قوله تعالى: ﴿فَنَقُصِّلُ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ (المائدة: ٢٧) .

* * *

ولم يَقِفِ التُّحَاهُ عند هذه المعاني، بل تَعَدُّوها إلى معانٍ أُخْرَى، وهي في
الأغلب مواطنٌ خلافٍ وتأويلٍ، أمَّا الحديث عن اسميتها، فسيأتي بحوله تعالى .

* * *

ما اسْتُعْمِلَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ اسْمًا: قال:

شَبَّهَ بِكَافٍ،
.....

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ وَعَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
(مُذٌّ وَمُنْذٌ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ كَ (جِئْتُ مُذٌّ دَعَا)

تعددت وظائف جملة من حروف الجرّ، إذ جاوزت الحرفيّة إلى الاسميّة، وهي:
(الكاف، وعنّ، وعلى، ومُذٌّ، ومُنْذٌ)، فقد استعملت هذه استعمالَ الأسماء؛ ودليل
هذا هو:

أ- موافقتها لدلالة اسم مُعَيَّن .

ب- سبقها بِحَرْفِ جَرٍّ، وحروفُ الجرّ لا تدخل على نظائرها، بل هي مختصّة
بالأسماء.

ت- حلولها بمواقع إعرابيّة خاصّة بالأسماء .

* * *

وبيان هذه الحروف الاسميّة هو:

أولاً: الكاف:

أشرنا في حديث سابق إلى أبرز دلالات الكاف الحرفيّة، وهي: التّشبيه،
والتّعليّل، والتّوكيد، ولم تقتصر الكاف على أداء هذه الدّلالات، بل انتقلت أيضاً
إلى الاسميّة، فقال ابنُ مالك :

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا
.....

أي: قد تخرج الكاف عن حرفيّتها، لتناظر الأسماء في استعمالاتها، وهو قولٌ
مطلقٌ، إذ لم يُقيّد ابنُ مالك هذا الاستعمالَ بضرورة الشّعْر، أو لا، أمّا دليل
اسميّتها فهو^(١):

(١) في ميدان ورود الكاف اسماً خلاف، فبعض كلام سيويه يُوحى بأنّه خاصّ بالضرورة (الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨) ولكنّه في موضع آخر ذكر اسميّة " على " فاستشهد بقول العرب " نهضَ من عليه "، (الكتاب ٢٣١/٤) وهو ما يوحى بجواز وروده في سعة الكلام، وعُزّي إلى الأخفش وأبي علي الفارسي والجزولي وتبعهم ابن مالك بجواز ورود الكاف اسماً في الاختيار، مع ملاحظة أنّ شواهد القولين محصورة في الأشعار (شرح الرضي ٣٢٤/٤، مغنى اللبيب ١٨٠/١ والمقدمة الجزولية: ١٣١، وخزانة الأدب ٢٦٤/٤).

١- كونها بمعنى (مثل)، كقول امرئ القيس:

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبٍ
أي: لم يفخر مثلاً فاحراً ضعيفاً عليك.
وقول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ
أي: لا ينهى ذوي شططٍ مثلاً الطعن .

٢- دخول حرف الجر عليها، ومنه قول العجاج:

بَيْضٌ ثَلَاثُ كِنَعٍ جُمٌّ
يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ

دخلت (عن) على (الكاف)، والتقدير: تضحك هذه النسوة من أسنانٍ مثلي
حبّ الغمام .

وقول امرئ القيس يصف فرساً:

وَرُحْنَا بِكَابُنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي
فدخلت الباء على الكاف، وتقدير المعنى: ورُحْنَا بمثل ابن الماء (طائر
الغريق).

٣- حلولها مواقع إغرائية خاصة بالأسماء:

من ذلك: كونها مبتدأ في قول الشاعر يصف رجلاً يأوي أعالي الجبال كحُمُرِ
الوَحْشِ التي تسمع أصوات طير الصَّرارِ :

أَبْدَأَ كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَارُ

فالكاف في محل رفع على الابتداء، وتقدير الكلام: مثلاً الفراء فوق ذُرَاهَا.
وكونها فاعلةً، كقول الأعشى السابق:

..... وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ

وفي قول الآخر:

ما عاتبَ الحرَّ الكريمَ كَنَفْسِهِ والمرءُ يُصْلِحُهُ الجَلِيسُ الصَّالِحُ

فالكافُ في القولين بمعنى (مثل)، جاءت وهي فيهما موقع الفاعلية للأفعال: ينهى، وعاتب.

وكوئها اسماً لـ (كان)، في قول جميل بُثينة:

لو كانَ في صَدْرِي كَقَدَرٍ قُلامَةٍ حُبًّا لَغَيْرِكَ ما أَتَتْكَ رِسائِلِي

وكوئها مفعولاً به، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأَظْفَارِي﴾ (المائدة: ١١٠)، فالكاف مفعول لـ (تخلق).

وكوئها في محل جرٍّ بالإضافة، في قول رؤبة:

تَرْمِيهِمْ حِجَارَةً مِنْ سَجِيلٍ

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ

ففي قوله: (مِثْلَ كَعَصْفٍ) فَمِثْلُ: مضاف، والكاف: في محل جرٍّ مضاف إليه، وهذا الموقع دليل الاسمية؛ لأنَّ الأسماء لا تُضاف إلى الحروف، وتقدير الكلام، مِثْلُ (مِثْلَ عَصْفٍ مَا كُولُ).

* * *

ثانياً: عَنْ :

تقدّم فيما سبق الحديث عن أبرز دلالات (عن) الحرفية، وهي: المجاوزة، والاستعلاء، والتعليل، وموافقتها لـ: بعد، وبَدَل، ومن، والباء.

ثم عاد ابنُ مالك ليُشير إلى اسميتها في مواقع محدّدة، فقال في عقب حديثه عن اسمية الكاف:

وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا، وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

أي: اسْتَعْمَلَ (عن) استعمال الأسماء، نظير استعمال الكاف؛ ودليلُ اسميته هو:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

١ - كونه بمعنى (جانب)، أو (ناحية)، أو (جهة)، وهي دلالات تبعده عن دلالات الحرفية التي نُسبت إليها ، من ذلك قول الشاعر:

وَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفِرَاقِ كُلِّهَا يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنِّ شِمَالِكِ
أي: ومهوى النّجم من ناحية شمالك .
وقول القطامي :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِّ يَمِينِ الْحُبِّيَا نَظْرَةً قَبْلُ
أي: لما علا بهم من جانب يمين موضع الحُبِّيَا .

وتقول: جَلَسْتُ مِنْ عَنِّ يَمِينِ أَخِي، أي: مِنْ جانب يمينه .

٢ - سَبَقُهَا بِحَرْفٍ جَرٍّ، وقد أشار ابنُ مالك إلى دخول (مِنْ) عليها، كقول القطامي السابق، وكذا قول جرير :

جَرِيءُ الْجَنَانِ لَا أَهَالُ مِنَ الرَّدَى إِذَا مَا جَعَلْتُ السَّيْفَ مِنْ عَنِّ شِمَالِيَا
فَ (عَنْ) هنا اسم؛ لأنَّ (مِنْ) لا تعمل إلّا في الأسماء.
وكذا دخول (على) في قول الشاعر:

عَلَى عَنِّ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ، وَالْيَمِينُ قَطِيعُ
فدلالة الحرفِ (عَنْ) على الجانب أو الجهة، وسَبَقُهُ بِحَرْفٍ جَرٍّ، وهو ممّا تختصُّ به الأسماء دليل على اسْمِيَّتِهِ فِي التَّرَاكِبِ المذكورة سابقاً .

* * *

ثالثاً: على:

سبق ذِكرُ أبرزِ دلالات (على) الحرفية، وهي: الاستعلاء، والظرفية، والمجاورة، والمصاحبة، والتعليل، وموافقة (مِنْ) .

وعاد ابنُ مالك ليذكر دلالةً جديدةً، وهي استعمالُ (على) استعمالَ الأسماء، فقرَّرها بالكاف، وعن، فقال:

وَأُسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
أي: اسْتُعْمِلَ (على) استعمال (عن) و(الكاف) حال اسْمَيْتَهُمَا؛ ودليل هذه
الاسمِيَّة هو:

- ١ - كونه بمعنى (فوق)، وهي دلالة بعيدة عن دلالات (على) الحَرْفِيَّة، من ذلك:
قولنا: نَزَلْتُ مِنْ عَلَى ظَهْرِ الْحِصَانِ ، وقول العرب: (نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ)، وكلاهما
بمعنى: مِنْ فَوْقِهِ .
- ٢ - وروده مسبقاً بِحَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ)؛ وهو ما أشار إليه ابنُ مالك للدلالة على
اسمِيَّة (عن وعلى)، فقال:

مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

أي: من أجل استعمالها استعمال الاسم، دخل عليهما حرفُ الجرِّ (مِنْ) المختصّ
بالدُّخُولِ على الأسماء.

من ذلك قول يزيد بن الطثريَّة يصف ظبيَّة تركت حِشْفَهَا:

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظِّلَّ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعَا
وقول مزاحم العقيلي يصف قطاة تركت عِشَّهَا بما فيه بسبب العطش:

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ
ف(على) في هذه الشُّواهد اسمٌ؛ بدليل دخول حرف الجرِّ (مِنْ) عليها؛ وهو
لا يسبق إلا الأسماء، وقد اختلف في دلالة (على) عند اللُّغَوِيِّينَ، فَمَنْهُمْ قال: إنّ
معناه (فوق)، وَمَنْهُمْ مَنْ قال: عند، وكلاهما يحمل دلالة الاسمِيَّة .

* * *

رابعاً، وخامساً: مُذٌ، وَمُنْدٌ:

ذكرنا في موضع سابقٍ حرفِيَّة (مُذٌ، وَمُنْدٌ) واختصاصهما بِجَرِّ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ، وعاد
ابنُ مالك، وذكر استعمالهما استعمال الأسماء، وقرنَهُمَا بِ(الكاف، وعن، وعلى)،
فقال:

و(مُذٌ وَمُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ كَ "جِئْتُ مُذٌ دَعَا"

أي: هما اسمان في حالتين:

أولاهما: كونهما اسمين مجردين عن الظرفية عندما يليهما اسمٌ مفرد مرفوع، وهو المفهوم من قوله: رَفَعَا، أي: إِنْهَمَا مَبْتَدَأَانِ، وما بعدهما خَبَرَانِ، تقول: ما رَأَيْتُهُ مُذٌ يَوْمَانِ ، وما سافَرْتُ مُنْذُ سَنَتَانِ، فكلٌّ من (مُذٌ، وَمُنْذُ) مُبْتَدَأَانِ، وما بعدهما الخَبَرُ .
والأخرى: كونهما ظرفين مضافين إلى الجُمْلِ الفعلية التي تليهما، وهو المفهوم من قوله: (أو أُوْلِيَا الْفِعْلِ)، ومثاله: جِئْتُ مُذٌ دَعَا . وتقول: ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ كَانَ عِنْدِي .

ومن شواهد ظرفيتيهما، وإضافتهما إلى الجُمْلِ، قول الفرزدق^(١) يرثي ابن المهلب:

ما زال مُذٌ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا، فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

مُذٌ: ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية .

وقد يُضاف إلى الجملة الاسمية، كقول الأعشى:

وما زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذُ أَنَا يَافِعُ وَلِيداً، وَكَهْلاً حِينَ شَبْتُ وَأَمْرُداً

فَ (مُذٌ) في قول الأعشى أَضِيفَ إلى الجملة الاسمية: (أَنَا يَافِعُ).

ومِمَّا تَقَدَّمَ فِي مَوْضِعِي بَحْثِ (مُذٌ، وَمُنْذُ) نَعْرِفُ أَنَّ لَهُمَا حَالَتَيْنِ:

الأولى: هما حرفان إذا جَرَّ ما بعدهما، ومختصَّان بأسماء الزَّمانِ، وهما:

- بمعنى (مِنْ) إِنْ كَانَ ما بعدهما ماضياً.

- وبمعنى (فِي) إِنْ كَانَ ما بعدهما حالاً .

وبمعنى (مِنْ وَإِلَى) جميعاً، إِنْ كَانَ ما بعدهما معدوداً .

والأخرى: هما اسمان إذا اِزْتَفَعَ ما بعدهما، أَوْ وَلِيَتْهُمَا الْجُمْلُ، والأشهر إذا وليهما

اسمٌ مرفوع كونهما مبتدأين، والزَّمانِ المرفوع بعدهما خَبَرٌ .

(١) ويريد الشاعر بهذا البيت وما بعده، بأن ممدوحة من وقت بلوغه يتدرَّج في مراتب المجد، والمكارم والرفعة .

وكذا إذا وَلِيَتْهُمَا الْجُمْل كونهما ظرفين مضافين إليهما، وبهذا فَهُمَا:

- قبل المجرور حرفان .
- وقبل المرفوع اسمان (مبتدآن)، مجرّدان عن الظرفية .
- وقبل الجُمْل ظرفان .

* * *

زيادة (ما) بعد حروف الجرّ، قال:

وَبَعْدَ (مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ) زَيْدٌ (ما) فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
وَزَيْدٌ بَعْدَ (رُبِّ وَالْكَافِ) فَكَفُّ وَقَدْ تَلِيَهُمَا، وَجَرُّ لَمْ يُكْفُ

أي: قد يُزاد الحرف (ما) بعد طائفة من حروف الجرّ، وهي: (مِنْ، وَعَنْ، والباء، ورُبِّ، والكاف)، فيقال: ممّا، عمّا، بما، ربّما، كما، وهذه الزيادة أثّر مختلفٌ، فقد تكون زيادة مجردة من دون أن يكون لها أثرٌ في عَمَلِ حرفِ الجرّ، وقد تكون زيادة مصحوبة بكفّ الحرف عن عمله، وإزالة اختصاصه بالأسماء، وتهيئته للدُّخُول على الجُمْل الفِعْلِيَّة، على وفق البيان الآتي:

١- (ما) زائدة فحسب، قال:

وَبَعْدَ " مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ " زيد " ما " فلم يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

أي: تُزاد (ما) بعد أحرف الجرّ: (مِنْ، وَعَنْ، والباء) زيادة تركيبية، من دون أن يكون لها تأثير في عمل الحرف، أو معناه، وهذا قصده من قوله :

فلم يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

فهي في هذا الوجه زائدة من الناحية التركيبية العامة، ومؤكدة من الناحية الدلالية.

فمثال زيادتها بعد (من)، قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا﴾ (نوح: ٢٥). ف(خطيئات): اسم مجرور بـ(من)، و(ما) زائدة، لم تَعْقُ عمل الحرف؛ وهي مؤكدة للعقاب بسبب ارتكاب الخطايا.

ومثال زيادتها بعد (عَنْ)، قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون: ٤٠)، ف(قليل): اسمٌ مجرورٌ بِـ(عَنْ)، و(ما) زائدة لم تُكفَّ عَمَلِ (عَنْ) الإعرابي، ولكنها ذات دلالة مُحَدَّدة، وهي توكيدُ قِلَّةِ المدة التي سيتمَّع بها هؤلاء، ويصبحون بعدها نادمين؛ ولزيادة التوكيدِ اشتمل التركيب الفعلي بعدها على نون التوكيد .

ومثال زيادتها بعد (الباء)، قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٩). ف(رحمة): اسمٌ مجرورٌ بِـ(الباء)، و(ما) زائدة مُؤَكِّدة للرَّسُولِ الكريم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على أَنَّ لِيَنَّهُ لَهُمْ ما كان إِلَّا بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ تعالى، وأسلوبُ القَصْرِ يُفْهِمُ من تقدِّم لفظة (الرَّحْمَةِ).

وكذا قوله تعالى في بني إسرائيل: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ لَعَنَهُمْ﴾ (المائدة: ١٣)، (نَقَضَ): اسمٌ مجرورٌ بِـ(الباء)، و(ما): زائدة مُؤَكِّدة لمفهوم اللعنة النَّازلة في بني إسرائيل؛ بسبب نقضهم للميثاق الذي أُخِذَ عليهم غير مُؤَثَّرَةٍ في عَمَلِ حَرْفِ الجَرِّ، فحُكْمُ تركيب: (فِيمَا نَقَضِهِمْ) هو حُكْمُ تركيب (فِيظَلُّمٍ) من قوله تعالى: ﴿فِيظَلِمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتِ﴾ (النساء: ١٦٠)، وكأنَّ (ما) غير موجودة في شكل التركيب الأول (المائدة: ١٣)، ماعدا دلالة التأكيد .

* * *

٢- (ما) زائدة كافة لعمل الحرف (غالبا)، قال:

وزيدَ بعدَ "رُبَّ والكافِ" فكفَّ وقد تليهما، وجَرَّ لم يكفَّ

أي: تُزاد (ما) بعد حَرْفِي الجَرِّ (رُبَّ، والكاف)؛ فتكفَّهما عن عملهما الإعرابي غالبا، فتكون (ما) -إن كَفَّت العمل- مُؤَكِّدة للدلالة الموجودة، وعائقة لعمل الحرف، وإن لم تُكفَّ فهي مُؤَكِّدة فَحَسَبَ، وهذا الكفُّ يُؤَهِّلُهَا للدُخُولِ على الجُمْلِ .

فمثال دخولها على (رُبَّ) وكفَّها عن عملها، واختصاصها بالأسماء المفردة، قول جُذَيْمَةِ الأبرش في مدح نفسه:

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ

رُبَّمَا: دخلت (ما) على (رُبَّ) فكفّتها عن العمل، والاختصاص بالأسماء المفردة، وأهلتها للدخول على الجُمْلِ الفعلية، من ذلك: قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢) .

وقد تدخل على الجُمْلِ الاسمية ، من ذلك قول أبي دؤاد الإيادي :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

رُبَّمَا: دخلت (ما) على (رُبَّ) فكفّتها عن عملها، واختصاصها بالأسماء المفردة، وأهلتها للدخول على الجملة الاسمية: (الجامِلُ فيهم)، فـ(ما) هنا مؤكدة للمعنى الموجود، وكافة لعمل الحرف الإعرابي .

ومثال دخولها على (الكاف) وكفّتها عن العمل، قول نھشل بن حري يَرْتِي مالِكا يوم صَفَيْن :

أَخْ مَا جَدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تَخْنُهُ مَضَارِبُهُ
ففي قوله: كَمَا سَيْفٌ: دخلت (ما) على (الكاف) فكفّتها عن جَرِّ سَيْفٍ، وبقي على رفعه .

ومّا حُمِلَ على هذا قوله تعالى على لسان بني إسرائيل: ﴿قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ (الأعراف: ١٣٨)، كما هُـم آلهة : (ما) كفّت اختصاص الكاف وعملها؛ ولذا دخلت على الجملة الاسمية .

وقد تدخل على الجملة الفعلية بعد الكَفِّ، ومنه قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): " صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي "، فـ(ما) في الشّواهد السابقة زائدة مُبْطِلَةٌ لعمل الحرف .

* * *

٣- (ما) غير كافة لـ(رُبَّ)، والكاف، قال:

..... وقد تليهما، وَجَرُّ لَمْ يُكْفُ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: قد تلي (ما) (رُبَّ) و(الكاف) من دون أن تحجب عملهما الإعرابي، وفيه قال ابنُ مالك: (وَجَرَّ لَمْ يُكْفَ)، وهو أَقَلَّ استعمالاً من أسلوب الكف، وثُقِّهْمُ هذه القِلَّة من عبارة ابنِ مالك المصدرة ب(قَدْ).

فمن أمثلة بقاء عملِ (رُبَّ) مع زيادة (ما)، قول عديّ بن الرعلاء:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

يَجْرُ: (ضَرْبَةٌ)، و(ما): زائدة، لم تُكْفَ (رُبَّ) عن العمل .

وقول ضمرة التَّهْشَلِيّ:

ما وِيّ: يا رُبَّتِمْا غَارَةٍ شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمِيسَمِ^(١)

يجرّ (غَارَةٍ) بِ(رُبَّ) التي لحقتها تاء التّأنيث، مع زيادة (ما)، و(غَارَةٍ) مبتدأ: خبره في البيت اللاحق .

ومن أمثلة بقاء عملِ (الكاف) مع زيادة (ما)، قول عمرو بن بركة الهمدانيّ:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمُ^(٢)

يجرّ (النَّاسِ) بِ(الكاف) مع وجود (ما) زائدة غير كافّة، والجارّ والمجرور خبر (إنّ).

* * *

ومّا تقدّم تبَيَّنَ أنّ (ما) تُزاد بعد أَحْرَفِ الجَرِّ (مِنْ، وَعَنْ، والباء، وَرُبَّ، والكاف) على نوعين:

أولهما: زائدة، مُؤَكَّدَةٌ غير مُبْطِلَةٍ لعملِ حَرْفِ الجَرِّ، حال كونها زائدةً بعد (مِنْ) و(عَنْ) و(الباء).

والآخَر: زائدة، مُؤَكَّدَةٌ كافّة لِعملِ حَرْفِ الجَرِّ غالباً، حال كونها زائدةً بعد (رُبَّ) و(الكاف)، وقولنا: (غالباً)، يعني جواز كونها زائدةً، غير كافّةٍ بعد هَذَيْنِ الحَرْفَيْنِ.

* * *

^(١) ماويّ: ترخيم ماوية (اسم امرأة) ويا للتنبيه على عملية سريعة لحرب منتشرة لاذعة كلذعة النار بالميسم (وهو الذي يوسم به البعير) .

^(٢) يريد أنهم ينصرون ويدافعون عن حليفهم في محنته مع علمه أنّه كسائر الناس قد يكون جانياً أو مجتنباً عليه.

حَذَفُ حَرْفِ الْجَرِّ، وإبقاء عمله: قال:

وَحَذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) والفاء، وَبَعْدَ (الواو) شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى حَذَفِ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّداً

الأصل في الاستعمال أن يُدَكَّرَ حرف الجر في التركيب الخاص به؛ لأداء وظائفه من دلالة، وعمل، ولكن ورد في ظاهر أساليب عربية فصيحة أنه محذوف، وأن التركيب العام سائغ لتقدير وجوده من حيث العمل الإعرابي والدلالة، وهو حذف أشار إليه ابن مالك في البيتين السابقين، وجاء على نوعين:

أولهما: الجرُّ بِ(رُبَّ) محذوفة:

سبق الحديث عن (رُبَّ) في موضعين :

أولهما عن شرط مجرور (رُبَّ)، وهو التنكير.

والآخر: عن زيادة (ما) بعدها، وكف عملها غالباً .

- وعاد ابن مالك، لِيَذْكُرَ أمراً ثالثاً اتَّصَفَتْ به (رُبَّ)، وهو: جواز عملها محذوفةً مُقَدَّرَةً بعد أحرف معلومة، وهي (بل، والفاء، والواو)؛ مِنْ أَجْلِ التَّخْفِيفِ بِقَلَّةِ التَّركيب؛ ومن اللَّبْسِ لِلْعِلْمِ بموضعها، والمحذوف إذا دلَّ عليه دليل كان في حُكْمِ الملفوظ .

وبيانه هو:

١ - عملُ رُبَّ مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ (بَلْ) العاطفة، قال:

وَحَذِفَتْ " رُبَّ " فَجَرَّتْ بَعْدَ "بَلْ"

أي: يجوز حذف (رُبَّ) مع بقاء عملها الإعرابي، ودالتها بعد (بل)، من ذلك قول رؤبة:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ

والتقدير: بل رُبَّ مَهْمَهٍ، و(مَهْمَهٍ): مبتدأ، وهو مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة بعد(بل)

التي نابت عنه، والخبر جملة(قَطَعْتُ)، وقوله:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ^(١)

والتقدير: بَلْ رُبُّ بَلَدٍ، فَرَبْلَدٍ: مبتدأ، وهو مجرور لفظاً بِ(رُبِّ) المحذوفة، وخبره في البيت اللاحق .
وقول أبي النجم العجلي:

بَلْ مِنْهَلٍ نَاءٍ مِنْ الْغِيَاضِ^(٢)

والتقدير: بَلْ رُبُّ مِنْهَلٍ . ف(مِنْهَلٍ): مبتدأ، وهو مجرور لفظاً بِ(رُبِّ) المحذوفة، وخبره (نَاءٍ).

٢- عمل (رُبِّ) مُقَدَّرَةٌ بعد (الفاء)، قال:

وَحَذِفَتْ (رُبُّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ الفا.....

أي: يجوز حذف (رُبِّ) وإبقاء عملها، ودلالاتها بعد حرف (الفاء)، من ذلك :
قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعاً فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ^(٣)

أي: فَرُبُّ مِثْلِكَ، ومثل: اسم مجرور لفظاً بِ(رُبِّ) المحذوفة، وهو مفعول به مقدم لـ(طَرَقْتُ)، وصحَّ دخول رُبِّ على لفظ (مِثْلِكَ)؛ لأنها نكرة، ولا تتعرّف بالإضافة.
وقول المنخل الهذلي:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ^(٤)

أي: رُبُّ حُورٍ، وحُورٍ: اسم مجرور بِ(رُبِّ) المحذوفة بعد (الفاء) .

* * *

(١) يصف الشاعر نفسه بالقدرة على تحمل المشاق في الأسفار، وأن ناقتة قوية على قطع الطرق الوعرة المليئة بالغبار .

(٢) يريد: رُبُّ موضع شرب ماء في الصحراء بعيد من الشجر (الغياض: جمع غيضة) .

(٣) الديوان: ١٢، يريد أن يُبين حب النساء له، وإقبالهن عليه حتى المراضع والحبالي معجبات به، فقد ألهى هؤلاء النساء عن أولادهن، والتمايم: ما يعلق على صدر الطفل وعنقه من عود، والمُغِيل: الطفل الذي يشرب الغَيْل، وهولين العجلى، أولبن المأْتِيَة (التي توتى).

(٤) الحور: جمع حوراء، وهي التي اشتد بياض عينها وسوادها، والعين: جمع عياء، وهي واسعة العيون، والنواعم المترفات في النعيم، والمروط، والرباط: أنواع من الثياب .

٣- عمل (رُبَّ) مُقَدَّرَةٌ بعد (الواو)، قال:

وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (الواو) شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

أي: يجوزُ حذفُ (رُبَّ) وإبقاء عملها ودلالاتها، بعد (الواو)، وهو أسلوبٌ كثير الاستعمال، شائعٌ على ألسنة العرب، إذا ما قيس بحذفها بعد (الفاء) أو بعد (بَلْ). من ذلك قول امرئ القيس في وصف هموم الليل:

وليلٍ كمَوجِ البحرِ أرخى سُدُولُهُ عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

ليل: اسمٌ مجرور بِـ(رُبَّ) المحذوفة بعد (الواو)، وهو مبتدأ، خبرُهُ محذوف، تقديره: (فَقَطَعْتُهُ).

وقوله أيضاً في وصف قوّة القلب، والصَّبْر:

وخليلٍ قد أفرقهُ ثم لا أبكي على أثره

أي: ورُبَّ خليلٍ.

وقوله أيضاً:

وتنوفةٍ جرداءٍ مهلكةٍ جاوزتُها بنجائبٍ قُتِلَ^(١)

أي: ورُبَّ تنوفةٍ جاوزتُها.

* * *

الجرُّ بِسَوَى (رُبَّ) محذوفاً، قال:

وقد يُجرُّ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى حَذَفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّداً

أي: يجوز حذفُ حرف الجرِّ، وإبقاء عمله، فيما سَوَى (رُبَّ) من حروف الجرِّ، وقد جاء على نَوْعَيْنِ على قِلَّتِهِ:

^(١) الديوان: ٢٣٧، يريد: رُبَّ أرض صحراء خالية، لا نبت فيها، مهلكة للناس ولكنه قطعها على كرام الإبل المفتولة، والقتل من الإبل التي بعدت مرافقها وأيديها عن مناكبها.

أولهما: حذف مقصوراً على السّماع، وهو المُراد من قوله :

وقد يُحَرُّ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى حَذْفٍ

وهي عبارة تُوحى بالقِلَّة؛ لتصديرها بالحرف (قَدْ) الذي يُوحى هنا بمعنى القِلَّة، من ذلك حذف (إلى)، وإبقاء عملها في قول الفرزدق يهجو (كُليّاً) قبيلة جرير: إذا قيل: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أشارت كُليِب بالأكْف الأصابع أي: أشارت إلى كُليِب، فحذف (إلى)، وهو مطلوبٌ للاسم المجرور به، وأصل الكلام: أشارت الأكْفُ إلى كُليِب بالأصابع؛ فقلب الشّاعرُ للمبالغة في الهجو . ومنه قول الشاعر:

وكريمةٍ من آلِ قيسٍ ألفتُهُ حَتَّى تَبَدَّخَ فارتَقَى الأعلام

أي: فارتقى إلى الأعلام، فحذف (إلى) وهو مطلوبٌ للاسم المجرور به، وكريمة: صفة لمذكر لحقتها تاء المبالغة .

ومنه حذف (الباء) وإبقاء عملها:

فقد قيل لرؤبة بن العجاج: كيف أصبحت؟، فقال: خَيْرٌ، عافاك الله، أو: الحمد لله. فحذف (الباء) من (بَحَيْرٍ)؛ لدلالة الحال عليها، وتداول أسلوب استعمالها مع هذه الكلمة .

* * *

والآخر: حذف مُطَرَّد، قال:

..... وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّداً

أي: يطردُ حذف حرف الجرّ، وبقاء عمله في مواضع في الاستعمال الفصيح، وقد سبق له أن أشار ابنُ مالكٍ في باب التّعديّ واللُّزوم إلى الاطراد في حذف حرف الجرّ، في أثناء حديثه عن نصب الأسماء بعد الأفعال اللازمة حال حذف حروف الجرّ السابقة لها، وقد ذكر من مواضع الحذف المُطَرَّد في قوله:

..... وفي " أَنْ وَأَنَّ " يَطْرُدُ مع أَمْنٍ لَيْسَ، (كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: يطرّد حذف حرف الجرّ إذا كان المحرور مصدراً مؤوّلاً من أحد الأحرف المصدريّة، نظير (أنّ) ومعمولها، و(أن) أو (كي) والفعل المضارع، بشرط الأمن من حدوث الخلط في المعاني، وقد سبق شرح هذا كلّهُ .

* * *

ملخص ما سبق من حديث حول أنواع حروف الجرّ، هو ما يأتي:

١- حروف تختصّ بجرّ الأسماء الظاهرة على وفق البيان الآتي:

أ - ما يختصّ بأسماء الزّمان: مُدّ ، ومُنْدُ.

ب- ما يختصّ بالأسماء النّكرة: رَبّ .

ت - ما يختصّ بأسلوب القسم: الواو ، والتّاء.

ث- ما لا يختصّ بظاهر معيّن: الكاف ، والتّاء.

٢- حروف تجرّ الأسماء الظاهرة، والأسماء المضمّرة، نحو:

- إلى، الباء، على، عن، في، اللّام، من.

- بالإضافة إلى (حاشا خلا عدا) في مواضع .

٣- وجود حروف تُلازم عمل الجرّ، نحو: إلى، الباء، رَبّ، في، اللّام، من؟

٤- وأحرف أخرى قد تُؤدّي وظائف نحوية أخرى، نحو: حتّى، التّاء، الواو .

٥- وحروف جرّ قد تُستعمل زائدةً نحويّاً لغرض التّوكيد، نحو: الباء،

الكاف، اللّام، من.

٦- وحروف تُستعمل استعمال الأسماء، نحو: على، عن، الكاف، مُدّ، مُنْدُ.

٧- وحروف تُستعمل استعمال الأفعال، نحو: حاشا ، خلا ، عدا.

٨- من القول بنياية بعض حروف الجرّ عن بعضها في الاستعمال ظهرت

معانٍ مشتركة بينها تُؤدّي بحروف مُتعدّدة، من ذلك:

أ - ابتداء الأحداث: يُؤدّي (من)، و: على، عن، في .

- ب- الاستعانة: تُؤدَّى بِ(الباء)، و: عَن، مِّن، إِلَى .
 ت- الاستعلاء: يُؤدَّى بِ(على)، و: الباء، عَن، فِي، اللَّام، مِّن.
 ث- الانتهاء: يُؤدَّى بِ(إلى)، وَاللَّام، وَحَتَّى .
 ج- البدلية: يُؤدَّى بِ(الباء، عَن، مِّن) .
 ح- التعليل: يُؤدَّى بِ(اللام)، و: الباء، عَلَى، عَن، فِي، الكاف، مِّن.
 خ- الظرفية: تُؤدَّى بِ(في)، و: إِلَى، الباء، عَلَى، اللَّام، مِّن .
 د- المعية: تُؤدَّى بِ(إلى، الباء، عَلَى، فِي) .
 ذ- المجاوزة: تُؤدَّى بِ: (عَنْ)، و: الباء، عَلَى.
 ونحو ذلك في المعاني المشتركة الأخرى .

* * *

فائدة:

مَنْ حَذَفَ الْجَارَّ (النَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ): سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْ هَذَا الْحَذَفِ
 فِي بَابِ التَّعْدِيَةِ وَاللُّزُومِ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلًا

أي: قد يُحذفُ حرفُ الجرِّ من مفعول الفعل اللازم اتِّساعاً في الاستعمال،
 فيكون نظيرُ المُتَعَدِّي في نَصْبِ الاسمِ المسلَّطِ عليه، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ
 لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ
 أَجَلَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٥)، فتقدير الكلام: (على سِرٍّ)، و: (على عُقْدَةِ النِّكَاحِ).

وقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَتِنَا﴾ (الأعراف: ١٠٠)، أي:
 (مِنْ قَوْمِهِ).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه ما رواه سيويه: (ضُرِبَ فُلَانٌ الظَّهْرَ، والبَطْنَ)، أي: على الظَّهْرِ ،
(وَمُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ)، أي: في السَّهْلِ .

ومنه قول عمرو بن معد يكرب:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

أي: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ؛ فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ اتَّسَاعاً ؛ فَأَصْبَحَ: (الخير) منصوباً بعد
نَزَعَ الْبَاءَ، وَالنَّشَبُ: الْمَالُ الثَّابِتُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: ذَهَبْتُ الشَّامَ.

وهذا الحذف سماعي لا يتعدى إلى غيره، فلا يُقال مثلاً: ذَهَبْتُ السُّوقَ،
قياساً على قولهم: ذَهَبْتُ الشَّامَ .

* * *

تدريب - ٣٥ -

س١ / وَضِّحِ المصطلحات الآتية:

حرف الجرِّ الأصليّ، حرف الجرِّ الزَّائد، التَّعليق، نيابة حَرْفٍ عن حَرْفٍ.

* * *

س٢ / بأيِّ مَعْنَى تشترك كُلُّ طائفةٍ مِمَّا يأتي:

الباء، والتَّاء، والواو .

مُنْذُ، وَمُنْذُ .

الكاف، وعن، وعلى، وَمُنْذُ، وَمُنْذُ .

* * *

س٣ / من حروف الجرِّ طائفة تُستعملُ استعمالاً نادرًا، اذْكُرْها، ومثِّلْ لها .

* * *

س٤ / من حروف الجرِّ طائفة تأتي زائدةً للتَّوكيد، اذْكُرْها، ومثِّلْ لها .

* * *

س٥ / من الحروف ما يُجَرُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ، اذْكُرْها مع التَّمثيل .

* * *

س٦ / من حروف الجرِّ ما يُؤدِّي وظائف نحويَّة أُخرى ،

اذْكُرْها مع التَّمثيل لهذه الوظائف .

* * *

س٧ / ما الفَرْقُ بين الحروف الأصليَّة، والحروف الزَّائدة ؟ ، وَضِّحْ مع التَّمثيل .

* * *

س٨ / في مسألة نيابة حَرْفٍ جرَّ عن حَرْفٍ آخرِ خِلافٌ بين النُّحاة، وَضِّحْ هذا

الخِلاف مدعوماً بالشُّواهد .

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 س ٩ / من حروف الجرّ ما يُستعمل استعمال الأسماء، اذكرها، مع بيان كيفية الاستدلال على اسمية هذا الاستعمال .

* * *

س ١٠ / اذكر دلالة الحرف (رُبَّ) في كُلِّ من البيتين الآتين:
 أ لا رُبَّ مَوْلُودٍ وليس له أبٌ وذِي وَلَدٍ لم يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 ويا رُبَّ يَوْمٍ قد لَهَوْتُ وِلِيلَةً بآنسَةٍ كأنَّها خَطُ تَمْثَالِ

* * *

س ١١ / ارضد الفرق في دلالة (إلى) في آيتي كُلِّ فقرة :
 أ- قال تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ الْأَنْبِيَاءَ﴾ (البقرة: ١٨٧) ، و: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أٰبِيَهِمْ﴾ (يوسف: ٦٣) .

ب- قال تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ الْأَنْبِيَاءَ﴾ (البقرة: ١٨٧) ، و: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١) .

* * *

س ١٢ / ما دلالة (الباء) في كُلِّ آيةٍ من الآيات الكريمة الآتية ؟، قال تعالى:

- ﴿أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ (الفرقان: ٧٥) .
- ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٍ بِالنِّلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ (الرعد: ٥) .
- ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ (النساء: ١٧٠) .
- ﴿لَوْ شِئْنَا لَهِبْنَا بِهُمُ الْأَرْضَ﴾ (النساء: ٤٢) .
- ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ (البقرة: ٦١) .
- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ (يونس: ٨٧) .

* * *

س ١٣ / قالوا: إنّ طائفة من حروف الجرّ قد تُكفُّ عن عملها الإعرابي .

وَصَّحْ فِكْرَةَ الْكَفِّ، وَكَيْفِيَّةَ حُدُوثِهَا، وَادَّعَمْ مَا تَقُولُ بِالشَّوَاهِدِ .

* * *

س ١٤ / تدبّر الآيات الكريمة الآتية، وارْضُدْ دلالة " اللّام " في كُلِّ منها، قال تعالى:

- ﴿ إِنَّمَا نَطْعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ (الإنسان: ٩) .

- ﴿ يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَاكِي ﴾ (الفجر: ٢٤) .

- ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ (النساء: ١١) .

- ﴿ بَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ (الزلزلة: ٥) .

* * *

س ١٥ / مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مَا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ الْأَفْعَالِ ،

ادْكُرْهَا مَعَ التَّمَثِيلِ لَهَا فِي حَالَتِي الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ .

* * *

س ١٦ / مَا فَصَّدَ ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ؟

..... وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنَبَ " بَا ، وَفِي " وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

* * *

س ١٧ / مَا دَلَالَةُ (الكَافِ) فِي كُلِّ مِنَ الْبَيْتَيْنِ الْآتِيَيْنِ ؟، وَمَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا تَقُولُ؟

مَا عَاتَبَ الْحُرَّ الْكَرِيمَ كَنَفْسِهِ وَالْمَرْءَ يُصْلِحُهُ الْقَرِينُ الصَّالِحُ

بِكَ الْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ

* * *

س ١٨ / تدبّر النُّصُوصَ الْآتِيَةَ، وَارْضُدْ دَلَالَةَ الْحَرْفِ (فِي)، قَالَ تَعَالَى:

- ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ (البقرة: ٦٥) .

- ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (الأنفال: ٦٨) .

وقال الشاعر:

كَخَلَاءٍ فِي دَعَجٍ، صَفْرَاءُ فِي نَعَجٍ^(١) كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ
وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسْتُ شَيْئَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

س ١٩ / اذْكُرْ دلالة الحرف (عن) في الشواهد الآتية:

إِذَا رَضِيتُ عَنِّْي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَمَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَيَّ لئَامُهَا
حَارِبْتُ عَنْكَ عِدَى قَدْ كُنْتَ تَحَذَّرُهُمْ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةٌ مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ^(٢)

* * *

س ٢٠ / عن دلالة أي حرف جرّ يتحدث ابن مالك في قوله ؟

وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ فَكَ (مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ
وَضَحَّ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ مَعَ التَّمْثِيلِ.

* * *

س ٢١ / اذْكُرْ دلالة (مِنْ) فِي كُلِّ آيَةٍ مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ، قَالَ تَعَالَى :

- ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ (التوبة: ١٠٣)
- ﴿ وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾
- ﴿ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾
- ﴿ يُمْلَكُونَ فِيهَا مِنْ آسَافٍ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ (الكهف: ٣١) .

* * *

س ٢٢ / اذْكُرِ الْمَوْقِعَ الْإِعْرَابِيَّ لِمَجْرُورِ (مِنْ) الزَّائِدَةِ فِي كُلِّ مِمَّا يَأْتِي، قَالَ تَعَالَى:

- ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا يَسْتَعْرِضُونَ ﴾ (المؤمنون: ٤٣) .

(١) الدعج: شدة سواد العين، وشدة بياض بياضها، والنعج: البياض الخالص .

(٢) في هذا الرجز أكثر من شاهد .

- ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ (الأحزاب: ٤) .
- ﴿ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَزٍ مِّن سَبِيلٍ ﴾ (الشورى: ٤٤) .
- ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ (الملك: ٣) .

* * *

س ٢٣ / بَيَّنَّ سَبَبَ جَرِّ كُلِّ مَنْ (قَاتِم) و (بلد) فيما يأتي .
 وقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقُنْ .
 بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابِ .

* * *

س ٢٤ / ما الفَرْقُ بين أَسْلُوبِي (رُبَّ) في البيتَيْن الآتِيَيْنِ ؟

● قال جُذَيْمَةُ بن الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شَمَالَاتٍ

● وقال ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ النهشَلِيّ:

مَآوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

* * *

س ٢٥ / أَعْطِ فِكْرَةً مَخْتَصِرَةً عَنْ مَسْأَلَةِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ، وَادْعَمْ مَا تَقُولُ بِالشَّوَاهِدِ الْفَصِيحَةِ .

* * *

س ٢٦ / هَاتِ جُمْلَةً تُعَبِّرُ عَمَّا يَأْتِي :

- استعمال (عَنْ) اسْمًا .
- استعمال (مُنْذُ) اسْمًا .
- استعمال (مِنْ) زَائِدَةً .
- استعمال (رُبَّ) مَكْفُوفَةً عَنْ الْعَمَلِ .

- استعمال (لعلّ) حَرْفَ جَرٍّ .
- استعمال (متى) حَرْفَ جَرٍّ .
- استعمال (حتى) حَرْفَ جَرٍّ .

* * *

س٢٧ / أَعْرَبِ الْبَيْتَ الْآتِي، وَادْكُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ عَلَى وَفْقِ دِرَاسَتِكَ لِحُرُوفِ الْجَرِّ.

تَنَاوَلْتُ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَالْفَمِ

* * *

الإضافة

الإضافة

قال:

نُونًا تَلِي الإِغْرَابَ، أَوْ تَنْوِينَا
وَالثَّانِي اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا
لَمَّا سَوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلًا
مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَ (طُورِ سِينَا)
لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُذَا
أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

* * *

وَأَنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ)
كَ "رَبِّ رَاجِنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ"
وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ
وَصَفًا، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُغَذَّلُ
مُرَوِّعِ الْقَلْبِ، قَلِيلِ الْحِيلِ "
وَتِلْكَ مَحْضَةٌ، وَمَعْنَوِيَّةٌ

* * *

وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرٌ
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ، إِنْ وَقَعَ
إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَ (الْجَعْدِ الشَّعْرِ)
كَ (زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِيِ)
مُثْنًى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

* * *

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا
تَأْنِيثًا، إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوهَلَا

* * *

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لَمَّا بِهِ اتَّحَدَ
مَعْنًى، وَأَوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ

* * *

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا
وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

* * *

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ
إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

كَ(وَحَدَ، لَبِّي، وَدَوَالِي، سَعْدِي) وَشَدَّ إِيلَاءَ (يَدَيَّ) لـ(لَبِّي)
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجَمَلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنَى كَ: (إِذْ)
وَابْنِ أَوْ اعْرَبْ مَا كَادَ قَدْ أُجْرِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ
وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى
لِمُفْهِمٍ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ، بِـلَا

* * *

وَلَا تُضِيفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ (أَيَّأَ)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفْ
أَوْ تَنَوَّ اجْزَاءَ، وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا، أَوْ اسْتِفْهَامًا

* * *

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرَّ وَنَصَبُ (عُدُوَّةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

* * *

وَمَعَ (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

* * *

وَاضْمُمْ بِنَاءً (غَيْرًا)، إِنْ عَدِمْتَ مَا قَبْلَ، كَ(غَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ،
وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا
وَدُونَ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَعَلَى (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

* * *

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا
عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفٍ مَا تَقَدَّمَ

لكن بشرط أن يكون ما حذف مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ
ويُحذفُ الثَّاني فيبقى الأولُ كحَالِهِ، إذا به يتَّصِلُ
بشرط عطِفٍ، وإضافةٍ إلى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

* * *

فَصَلَ مُضَافٍ شِبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ، وَلَمْ يُعَبَّ
فَصَلَ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وَجَدَا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

ماهية الإضافة :

لَمْ يَحْدِثْ ابْنُ مَالِكٍ مُصْطَلَحَ (الإضافة)، بَلْ افْتَتَحَ حَدِيثَهُ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ .

وَمَا يُرَادُ بِالْإِضَافَةِ: " ضَمُّ اسْمٍ إِلَى مَا يَلِيهِ "، مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَاهُ، مِنْ دُونِ تَرْكِيبٍ، أَوْ إِسْنَادٍ، وَيُسَمَّى (مُضَافًا إِلَيْهِ)، وَهُوَ ضَمُّ يُوْدِّي إِلَى كَوْنِ الْجُزْأَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا، وَلِكُلِّ مِنْ طَرَفِي التَّرْكِيبِ أَحْكَامٌ إِعْرَابِيَّةٌ خَاصَّةٌ، وَلِلتَّرْكِيبِ كُلِّهِ هَدَفٌ دَلَالِيٌّ، سَيُوضِّحُهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَمِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

- ﴿ جَنَّاتٌ عِدْنِي يَدْخُلُونَهَا ﴾ (النحل: ٣١) .

- ﴿ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (النور: ٣٩) .

- ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾ (الأعراف: ٥٠) .

فَالْأَسْمَاءُ (جَنَّاتٍ، وَسَرِيعٍ، وَأَصْحَابٍ) ضُمَّتْ إِلَى مَا بَعْدَهَا، فَهِيَ كَلِمَاتٌ مُضَافَةٌ - مِنْ دُونِ قَصْدِ تَرْكِيبٍ، أَوْ إِسْنَادٍ - وَقَدْ احْتَفِظَتْ بِمَوَاقِعِهَا الْإِعْرَابِيَّةِ، وَحَرَكَاتِهَا الْإِعْرَابِيَّةِ، أَمَّا الْأَسْمَاءُ اللَّاحِقَةُ لَهَا (عِدْنٍ، وَالْحِسَابِ، وَالنَّارِ، وَالْجَنَّةِ) فَقَدْ التَزَمَتْ الْجَرَّ .

وَلِكُلِّ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ .

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

استهّل ابنُ مالك حديثه بأحكامِ المضافِ، فقال :
نُونَا تَلِي الإِعْرَابَ، أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضَيَّفُ احْدِفْ كَ (طُورِ سِينَا)
وَالثَّانِي اجْرُرْ،

أي: إذا أردت إضافة اسم إلى آخر، تحذف مما تريد إضافته (المضاف) - إن كان موجوداً - أموراً هي :

١- النونان اللتان تتبعان حرف الإعراب^(١) - إذا كان المضاف مُثَنًى، أو جمع مذكّر سالمًا - من أجل دمج الكلمتين - المضاف والمضاف إليه - لجعلهما كالكلمة الواحدة ذات الجزأين؛ لأنّ بقاء نون التثنية، أو الجمع يؤذن بالانفصال؛ فلا يُجمع بين النون والإضافة .
والنونان المحذوفتان هما :

أ- نون التثنية التي تلحق ألف الإعراب - في حالة الرفع - وتلحق ياءه في حالتي النصب، والجر، كقوله تعالى :

- ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (المسد: ١) .

- ﴿ وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾ (الفرقان: ٢٧) .

- وقول طرفة :

يداك: يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

فالأصل قبل الإضافة في كُلِّ مِمَّا تقدّم هو (يدان)؛ وحذفت نونه للإضافة .

ب- نون جمع المذكر السالم وما ألحق به، اللاحقة للواو في حالة الرفع، وللياء في حالتي النصب والجر، كقوله تعالى :

- ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ مُلْفِقُوهُ وَبَشِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة: ٢٢٣) .

^(١) كَوْنُ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ وَبِأَنَّهُ حَرْفُ إِعْرَابٍ رَأَى لِسَبِيوِيهِ، وَبَعْضُ النَّحَاةِ مِنْ لَا يَرَى هَذَا، يَنْظُرُ: عِلْلَ التَّثْنِيَةِ، لِابْنِ جَنِي بِتَحْقِيقِي: ٤٨ وما بعدها .

- ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ (القصاص: ٥٩).

- ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَّنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ (الفتح: ١٢).

- ومنه قول بشامة النهشلي :

إِنَّا مُحْيِيُوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّنَا وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
فالأصل قبل الإضافة: (ملاقون، ومهلكين، وأهلين، ومحيّون) وحذفت النون في كُلِّ مِنْهَا للإضافة.

أما النون التي تليها علامة الإعراب - أي: ليست هي لاحقة إعرابية كما ذكر ابن مالك - فلا تُحذف، نظير (نون) بساتين، وشياطين، وغزلان، ومساكين، ومنه قوله تعالى :

- ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (البقرة: ١٤).

- ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ (الكهف: ٧٩).

فالنون في كُلِّ من (الشياطين، والمساكين) ثابتة، والحركة الإعرابية تالية للنون.

* * *

٢- التَّنوين اللاحق للأسماء المنفردة - غير المضافة - فليحاقه علامة على الانفصال بين الكلمة وما يليها؛ ولهذا قيل لا يُجمع بين التَّنوين والإضافة، من ذلك لفظة: (دعوة)، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (الروم: ٢٥)، ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (البقرة: ١٨٦)، ولفظة (عَيْن) في قوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ (الغاشية: ١٢)، وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ (طه: ٤٠).

فسقوط التَّنوين من لفظتي (دعوة، وعَيْن) دلالة على دخول الإضافة، وقد تمثل ابن مالك لحذف التَّنوين من المضاف بالتركيب الإضافي بـ (طور سيناً)، إذ حُذِفَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 التَّنوين من المضاف (طور) ؛ ولفظة (سينا) في المنظومة جاءت بالقَصْر للضرورة،
 وأصلُّه المَدُّ (سيناء) ، وهو جبلٌ في صحراء سيناء المصريَّة، وقد ورد اسمُه في سورة
 (المؤمنون: ٢٠).

* * *

فائدة:

حَذْفُ أَلِ التَّعْرِيفِ:

تُحذفُ (أَلِ التَّعْرِيفِ) مِنْ صَدْرِ المضاف، وهو ممَّا لَمْ يُشِرْ إليه ابنُ مالك؛
 ولعلَّ السَّببُ هو عدمُ تعميمِ هذا الحذفِ لأنواعِ الإضافة، بل اختصَّ الحذفُ
 بالإضافة المعنويَّة دون اللَّفْظيَّة؛ لأنَّ الهدفَ من دخول أَلِ التَّعْرِيفِ، أو من الإضافة
 المعنويَّة هو حصولُ التَّعْرِيفِ، فوجودُ علامةٍ تعريفٍ واحدةٍ تكفي لحصول الهدف .
 من ذلك لفظة (الجنَّة) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (النازعات: ٤١)،
 و﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ (النجم: ١٥) ، ولفظة (ذُنُوب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْفِرُ
 الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (الزمر: ٥٣) ، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِهِ ذُنُوبٍ عَبَادِهِ خَيْرًا﴾
 (الفرقان: ٥٨).

* * *

الحُكْمُ الإِعْرَابِيُّ لِلْمُتَضَايِفِينَ :

أ- إِعْرَابُ المضاف :

أشرنا في موضع سابق أنَّ أوَّل المتضايفين يُسمَّى (المضاف)، ويُحذفُ مِنْهُ
 التَّنوين، وكذا التَّنون - إنَّ كان مُثَنًّى أو مجموعاً جمْعَ سلامة -، ويحافظ المضافُ
 على موقعه الإِعْرَابِيِّ، وحُكْمُه قبل الإضافة، أي: إنَّ الإضافة لا تُؤثِّرُ في شكلِ
 إِعْرَابِ المضاف، وإليكُم لفظ أصحاب:

فقد يكون مرفوعاً في مثل قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (البقرة: ٨٢)، وقد يكون منصوباً في مثل قوله تعالى : ﴿كَمَا لَعْنَا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾ (النساء: ٤٧) ، وقد يكون مجروراً في مثل قوله تعالى : ﴿فَسَلِّمْ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ ، ولقوله تعالى : ﴿فَسَلِّمْ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (الواقعة: ٩١) .

ولم يتحدث ابنُ مالكٍ عن إعرابه، وذكرَ إعرابَ المضاف إليه، وهو الاسم الثاني من المتضايقين، فقال :

والثاني اجزُرُ

بمعنى أنَّ الإضافة مُقتضيةٌ للجَرِّ، فالمضافُ إليه دائم الجَرِّ، فإن كان ممَّا ينصرف جَرَّ بالكسرة، أو بالياء، وإن كان ممَّا لا ينصرف جَرَّ بالفتحة، من ذلك ما جاء في الآيات الكريمة الآتية: نحو لفظة: الجنة: ﴿وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ﴾ (الحشر: ٢٠) ، ولفظة الجنات: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ (الشورى: ٢٢) ، ولفظة الصُّدُور: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (آل عمران: ١١٩) ، ولفظة الجنَّتين: ﴿وَحَتَّى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ ، ولفظة الوارثين: ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ (الأنبياء: ٨٩) ، ولفظة أبيكم: ﴿أَطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخُلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ (يوسف: ٩)، ولفظة مصر: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ﴾ (الزخرف: ٥١)، ولفظة موسى: ﴿فَاطْلِعْ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾ (غافر: ٣٧) .

فالألفاظُ: (الجنة، والجنات، والصُّدُور)، مجرورة وعلامة جرِّها الكسرة الظاهرة. والألفاظُ (الجنَّتين، والوارثين، وأبيكم)، مجرورة، وعلامة جرِّها الياء، وأما لفظة (مصر) فعلامه جرُّها الفتحة؛ لأنها ممنوعةٌ من الصَّرْف. و(لفظ موسى ﷺ) مجرورة بعلامة الكسرة المقدَّرة على آخر الاسم ؛ للتَّعْذِيرِ.

* * *

عاملُ الجرِّ في المضافِ إليه: قال:

والثَّانِي اجْرُرْ.....

ذكرنا في أوَّل هذا الباب أنَّ الأسماء تُجرُّ لأحد الأسباب الآتية :

أ - الجرُّ بالحَرْف، وقد سبقَ الحديث عنه .

ب - الجرُّ بإضافة اسمٍ إلى آخر، وهو حديثنا الآن .

ت - الجرُّ بالتبعية - وسيأتي الحديث عنه .

ويعيننا الآن بيان عاملِ الجرِّ في المضافِ إليه، ولمْ يذكرهُ ابنُ مالكٍ هنا، بلْ ذَكَرَ العَمَل لا العاملَ، وهو يَرى أنَّ العاملَ هو المضاف وفقاً لسيبويه والمبرد، وقد صرَّح بذلك في باب إعمال المصدر، وفي بعض كتبه من ذلك :

قال في باب إعمال المصدر :

وبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ

وقال في التَّسهيل: " المضافُ هو الاسمُ المَجْعول كَجُزءٍ لما يليه، خافضاً لَهُ " ^(١) وكذا قوله في شرحِ عُمْدَةِ الحافظ: " ويُجرُّ المضافُ إليه بالمضاف "، أو أوَّلُ جُزْأَي الإضافة عامل في الثَّانِي " ^(٢) .

وهناك من النُّحاة كما تقدَّم مَنْ يَرى أنَّ عاملَ جرِّ المضافِ إليه هو حرفُ جرِّ مُقدِّر بين المضاف والمضافِ إليه، وسيأتي بيان هذا التَّقدير .

* * *

معنى التَّركيب الإِضافي، قال:

..... وانو(مِنْ) أو(في) إذا لم يصلح إلا ذاك، واللام خذا

لَمَّا سَوَى دَيْنِكَ

^(١) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٣٢٩/٢ .

^(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٦٥-٣٦٤/١ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أشار ابنُ مالك في هذين البيتين إلى معاني تراكيب الإضافة المعنويّة، وهي على تقدير معاني أَحْرَفٍ مَعِينَةٍ أقدر على تحقيق الإضافة المعنويّة، وهي: (مِنْ)، أو (فِي)، أو (اللام).

وهذه فكرة قديمة قال بها النُّحَاةُ المتقدِّمون، وقد اتَّفَقُوا على تقدير حَرْفِي (اللام) و(مِنْ) في مواضع، واختلفوا في تقدير الحرف (فِي)، مع وجودِ شواهد ثابتة عليه في الكلام الفصيح .

والتَّقدير لا يعني إلزامَ إظهارِ الحرفِ، وصحّة التَّركيبِ بَعْدَ إظهاره؛ وإنّما هو مَسْئُوقٌ لإيضاحِ سببِ الحالة الإعرابيّة (الجَرِّ)، من أنّ الاسمَ المضاف ما عَمِلَ إلّا لِيَتَضَمَّنَه معنى حرف الجرّ؛ لأنّ الأسماءَ المحضة لا أَصَلَ لها في العمل، فقد يكون في الإظهار فَضْلٌ بين المتضايفين، وهو أَمْرٌ غَيْرُ جَائِزٍ -غالباً-، وقد يكون في الإظهار تَغْيِيرٌ لِمَعْنَى التَّركيبِ، وهو غَيْرُ مُرَادٍ، وإليك بيان هذا التَّقدير :

* * *

تقدير (مِنْ):

يُقدَّر الحرف (مِنْ) بين الاسمين المُتضَايفين إذا كان المضافُ بعضَ ما أُضيف إليه، مع صلاحية الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، من ذلك قولنا: بابٌ ساجٍ، بُرْدٌ حريرٌ، ثوبٌ صُوفٍ، جُبّةٌ خَزٌّ، خاتمٌ فضّةٍ، سوارٌ ذَهَبٍ .

والمُرَادُ: بابٌ من ساجٍ، والسَّاجُ جنسُ البابِ، والبابُ بعضُ جنسِ السَّاجِ، ويُمكنُ القولُ: البابُ ساجٌ .

ومنه قوله تعالى: ﴿لَكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ (يونس: ١) . بمعنى: أنّ آيات سورة يونس مِنْ آيات الكتاب الحكيم .

وكذا قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ﴾ (الإنسان: ٢١) . على تقدير: ثيابٌ مِنْ سُنْدُسٍ .

● فإذا انتفى الشرطان المذكوران في أول الحديث عن تقدير (من)، تغيّر تقدير الحرف .

ومن هذا قولنا: ثوب زيد، فالثوب ليس بعرض زيد، وكذا لا يصح الإخبار ب(زيد) عن الثوب .

● أو انتفى أحدهما كذلك، نظير قولنا: يد خالد، فاليد بعرض خالد، لكن لا يصح الإخبار ب (خالد) عن اليد.

ففي مثل هذا الانتفاء بنوعيه خلاف بين النحويين في تقدير (من)، أو (اللام).

— تقدير (في):

يُقدّر الحرف (في) بين الاسمين المتضايين، إذا كان المضاف إليه ظرفاً، زماناً أو مكاناً، أو مجازاً.

● فمما كان المضاف إليه ظرف زمان، قوله تعالى :

— ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَىٰ﴾ (سبأ: ٣٣)، أي: مكر في الليل .

— ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، أي: ترئص في أربعة أشهر .

— ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم): (رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه) .
وقول الآخر :

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْشُ شَقِيًّا نَائِمَ اللَّيْلِ غَافِلَ الْيَقْظَةِ

يريد: نائماً في الليل، وغافلاً في اليقظة، فالإضافة واضحة على معنى (في) .

ومما كان المضاف إليه ظرف مكان، قوله تعالى: ﴿يَصْدِحِّي السَّجْنَ﴾

(يوسف: ٣٩) ، ومنه قول العرب: (شهيد الدار)، و(قتيل كربلاء). وفي كل هذه وقع المضاف إليه ظرفاً للمضاف، فالإضافة واقعة على معنى: (في).

ومما يحمل على الظرفية المجازية، قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَامُ﴾ (البقرة: ٢٠٤).

* * *

تقدير (اللام)، قال:

..... وانو..... اللام خذا

لَمَّا سَوَى ذَيْنِكَ.....

أي: إذا لم يحسن تقدير (من) أو (في)، فإنو تقدير (اللام) ما بين الاسمين المتضايين، فهو الأصل في تقدير معنى الإضافة، والأكثر في التقدير، والمتفق عليه، وأبرز سمات هذا التقدير هو عدم جواز التعبير بالمضاف عن المضاف إليه؛ لأنه ليس الثاني فيهما الأول، ففي قولك: (كتاب جعفر)، الكتاب غير جعفر، والعكس صحيح، فلا يقال: الكتاب جعفر، أو: جعفر الكتاب .

ومنه قوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ (هود: ٨٩)، أي: قوما لنوح، أو: قوما لهود

ومنه قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ (غافر: ٣). بمعنى: غافر للذنوب، وقابل للتوب .

ومنه: طور سيناء، وعلم النخو، وشجرة العنب، ودار زيد، ورداء خالد .

* * *

أنواع الإضافة وفوائدها، قال:

..... واخصص أولاً

وإن يشابه المضاف " يَفْعَلُ "

كـ " رَبِّ رَاجِنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ "

وذي الإضافة اسمها لَفْظِيَّة

الإضافة نوعان حددهما ابن مالك بقوله :

وذي الإضافة اسمها لَفْظِيَّة

وتلك محضة، ومعنوية

أولاهما: الإضافة المَحْضَة، أو المعنويّة:

سُمِّيَتْ مَحْضَةً؛ لِخُلُوصِهَا مِنْ نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ بَيْنِ الْمُتَضَايِفِينَ، وَتَوَافُرِ عُنْصَرِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَهُمَا؛ لِحَذْفِ التَّنُونِ أَوْ التَّنْوِينِ مِنْ أَوَّلِهِمَا؛ وَلِوُرُودِ التَّرْكِيبِ الْإِضَافِيِّ عَلَى مَعْنَى أَحَدٍ أَحْرَفِ الْجَزْرِ الْمُحَقِّقَةِ لِلتَّرْكِيبِ الْمَعْنَوِيِّ.

وَسُمِّيَتْ مَعْنَوِيَّةً - بِالْإِضَافَةِ إِلَى إِضَافَتِهَا اللَّفْظِيَّةِ - لِأَنَّهَا تُكْسِبُ الْمُضَافَ أَمْرًا مَعْنَوِيًّا، وَهُوَ التَّخْصِصُ، وَقَدْ يَبْلُغُ التَّعْرِيفُ، وَيتَجَسَّدُ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْإِضَافَةِ عِنْدَمَا لَا يَكُونُ الْمُضَافُ وَصْفًا مُضَافًا إِلَى مَعْمُولِهِ (نَظِيرُ إِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ اسْمِ الْمَفْعُولِ.....)، كَالْفَافِ :

- أَرْضُ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا﴾ (النساء: ٩٧).

- فَضْلُ: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ (المائدة: ٥٤).

- عِنْدَ، عِلْمُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (لقمان: ٣٤).

- مَسْكَنُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ﴾ (سبأ: ١٥).

وَفِي كَسْبِ الْمُضَافِ لِلأَمْرِ الْمَعْنَوِيِّ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِضَافَةِ، قَالَ:

..... وَأَخْصَصُ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

يُرِيدُ: أَخْصَصُ الْمُضَافَ، أَوْ عَرَّفَهُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ الْمَحْضَةِ، (الْمَعْنَوِيَّةِ)، وَالْأَمْرَ لَيْسَ اخْتِيَارًا كَمَا يَبْدُو مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ، بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَالَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً خُصِّصَ الْمُضَافُ، وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً عُرِّفَ الْمُضَافُ، وَالتَّعْرِيفُ أَقْوَى مَرَاتِبِ التَّخْصِصِ، ف: نَكْرَةٌ + نَكْرَةٌ = تَخْصِصٌ، وَنَكْرَةٌ + مَعْرِفَةٌ = تَعْرِيفٌ.

● فَمِنْ تَخْصِصِ الْمُضَافِ نَحْوُ:

- سَوَّطَ عَذَابٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوَّطَ عَذَابٍ﴾ (الفجر: ١٣).

- شَرَّ حاسِدٍ، في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ (الفلق: ٥) .
ومنه قولُ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): (مَنْهُومان لا يَشْبَعان: طالبُ علمٍ، وطالبُ دُنْيا أو مالٍ) .
وتقول: براءة طيبٍ، وخُلُقُ عالمٍ، وسَدادُ رأيٍ، وصاغُ حِنطةٍ، وصِدْقُ إرادةٍ.
ففي هذه الأمثلة كلها قد خُصَّصَ المضافُ، وقُلِّلَ الشُّيُوعُ، والشركاءُ في معناه بعد إضافته إلى نكرةٍ مثله، فهو قد أُخْرِجَ مِنْ نَوْعٍ إلى نَوْعٍ أَخَصَّ مِنْهُ .
● ومن مُثِّل تعريف المضاف حالَ إضافته إلى أحد المعارف الألفاظ الواردة فيما يأتي من الآي المباركة:

- مَلَّةٌ إبراهيم: ﴿مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة: ١٣٥) .
- غَافِرِ الذَّنْبِ: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ (غافر: ٣) .
- رَأْسِ أَخِيهِ: ﴿وَأَخَذَ رَأْسَ أَخِيهِ يَمُرُّهُ إِلَيْهِ﴾ (الأعراف: ١٥٠) .
وأقوال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): (صدرُ العاقلِ صُنْدُوقُ سرِّه)، و: (لا طاعةَ لِمَخْلُوقٍ في مَعْصِيَةِ الخالقِ)، و: (تَرَكُ الذَّنْبِ أَهْوَنُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ) .

* * *

فائدة: أَسْمَاءُ مضافَةٌ لَمْ تَتَعَرَّفْ:

أَوَّلًا: الألفاظ المَوْغَلَة في الإبهام:

في اللُّغة العربيَّة جُملةٌ مِنَ الأسماء المسموعة الملازمة للإضافة غالباً، والمَوْغَلَة في الإبهام؛ لِعَدَمِ تَخَصُّصِها بواحدٍ مع إضافتها، منها: غَيْرُكَ، ومِثْلُكَ، وشِبْهُكَ، وتَرْبِكَ، وخِدْنُكَ، ونِدْكُ، فهذه الألفاظ معارف بألفاظها، نكرات بمعانيها؛ وسببُ عَدَمِ تَعَرُّفِها على الرَّغْمِ من إضافتها هو دلالتها المطلقة على، المغايرة، أو المماثلة، أو المشابهة، فهذه الألفاظ ذات دلالاتٍ غير مُنَحْصِرَة في أفراد، أو صفات معيَّنة، بل

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

هي شاملة لكل جهات المغايرة، أو المماثلة، فقولنا: **غَيْرُكَ**^(١)، هُوَ: كلُّ مَنْ عداك، وقولنا: **مِثْلُكَ**، أو **شَبْهُكَ**، يعني المماثلة أو المشابهة في الجنس، أو الطول، أو اللون؛ ومما يدلُّ على كونها نكراتٍ:

١ - وقوعها صفةً للنكرة، من ذلك قوله تعالى:

- ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠) .

- ﴿وَحَزَنًا سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ (الشورى: ٤٠) .

- ﴿أَمْ لَمْ يَلِدْ غَيْرَ اللَّهِ﴾ (الطور: ٤٣) .

فالألفاظ (غَيْرُهُ، مِثْلُهَا، غَيْرُ اللَّهِ) نكرات مع إضافتها إلى الضمير، أو للظاهر، ولو كانت معارف لما جاز أن تقع صفات للنكرات (زَوْجًا، سَيِّئَةً، إِلَهَ).

٢ - دخول (رُبَّ) عليها، ومنه قول أبي محجن الثَّقَفِيِّ:

يا رُبَّ مِثْلِكَ في النِّسَاءِ غَرِيبَةٍ بيضاء قد متَّعْتَهَا بِطَلاقٍ

قوله: رُبَّ مِثْلِكَ، إذ دخلت (رُبَّ) على (مِثْلِكَ) المعرفة لفظاً، ورُبَّ لا تدخل إلا على النكرات؛ وهذا ما يدلُّ على أنَّ اللفظة نكرة .

ومنه قولك: رُبَّ غَيْرِكَ قابلُتهُ .

ثانياً: ألفاظ معرفة بالإضافة وقعت مواقع النكرة :

في اللغة العربية جملة من الألفاظ المعرفة بالإضافة إلى الضمائر، وقد استعملت

(أحوالاً) وشرط الحال أن تكون نكرةً، من ذلك: وَحْدُهُ، في قوله تعالى: ﴿لَتَعْبُدَ اللَّهَ

وَحْدَهُ﴾ (الأعراف: ٧٠) .

(١) استثنى كثير من النحاة "غير" الواقعة بين متضادين معرفتين لا ثالث لهما في مثل قوله تعالى: ﴿يَرْبُطُ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ نَفْسِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٣٠)، فالمغايرة هنا منحصرة، و"غير" تعرفت بمغايرة المضاف إليه (الضد المعرفة)، فهي لم تعرف بالإضافة المجردة فحسب، بل لوقوعها هذا الموقع، فالذي أنعم عليهم هم المؤمنون، والذي غضب عليهم هم الكفار، ومثل هذا التركيب: الساكن غير المتحرك، والقاعد غير القائم .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَحَدَّهُ: معرفة لَفْظاً؛ لإضافتها إلى الضمير لَفْظاً، ولكنها نكرة مَعْنًى؛ ولذا جاءتْ
حَالاً فَأُوْلَتْ بالنكرة، فقول: إِنَّ معناها لنُعْبِدَ الله مفرداً ومُوَحَّداً، ومثله قولنا: جاءَ
وَحَدَّهُ، وَعَمِلَ جُهْدَهُ، أي: جاءَ منفرداً، وَعَمِلَ جاهداً .

* * *

ثانيتها: الإضافة اللَّفْظِيَّة، قال:

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ

وهي الثَّانِيَّة من نَوْعِي الإِضَافَةِ، مِمَّا لَا يَتَعَرَّفُ، وَلَا يَتَخَصَّصُ بِهَا الْمُضَافُ، بَلْ
يَبْقَى على حالة التَّنْكِيرِ التي قبل الإِضَافَةِ؛ ولذا سُمِّيَتْ بِ(الْلَفْظِيَّة)؛ لاقتصارها على
إِفَادَةِ اللَّفْظِ تَخْفِيفاً؛ بسبب حَذْفِ نَوْبِي التَّشْيِيعِ، والجمع السالم، أو التَّنْوِينِ من
المُضَافِ (الوصفِ العاملِ) إِنْ وُجِدَتْ فِيهِ، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا السَّاعَةِ فَمَنْ تَمَنَّاهُمْ﴾ (القمر: ٢٧) .

- وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ٩) .

يَحْذَفُ النُّونُ من المُضَافِ: (مُرْسِلُونَ)، والتَّنْوِينُ من المُضَافِ: (جامع)؛ لأنَّ
بقاءهما يشكِّلُ فاصِلاً بين المتضايفين، ومِثْلُهما من الإِضَافَةِ، نظير قوله تعالى: ﴿وَمَا
أَنْتَ بِتَارِكٍ لِّقُلُوبِهِمْ﴾ (البقرة: ١٤٥) . فَالتَّخْفِيفُ اللَّفْظِيُّ هُوَ مَا أَكَّدَهُ النُّحَاةُ عِنْدَ
حَدِيثِهِمْ عَنِ هَذَا النَّوعِ من الإِضَافَةِ، مَعَ أَنَّهُمْ أَدْرَكُوا أَنَّ لَهَا دِلَالَةً زَمْنِيَّةً، فَإِذَا أُضِيفَ
الوصفُ، وَعَمِلَ الجَرُّ فيما بعده، فَالزَّمْنُ ماضٍ، وَإِنْ نُؤْنَ، وَعَمِلَ النَّصْبُ فيما بعده
فَالزَّمْنُ غيرُ ماضٍ، غير أَنَّهُمْ لَمْ يُوظَّفُوا هَذَا الإِدْرَاكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

● وَقَدْ تُسَمَّى أَيْضاً بِ(غَيْرِ المَحْضَةِ)؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ خَالِصَةٍ فِي الْإِتِّصَالِ بَيْنِ
المتضايفين، وَتُسَمَّى بِ(المَجَازِيَّة)؛ لِأَنَّهَا تَعَدَّتْ الْغَرَضَ الْأَصْلِيَّ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ
الْمَعْنَوِيُّ إِلَى التَّخْفِيفِ اللَّفْظِيِّ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقد مثل ابنُ مالك لهذه الإضافة التي جَرَتْ بِجَرَى الفعل المضارع (يَفْعَلُ) في العمل، وشيء من الدلالة، بقوله:

ك" رَبِّ راجينا عظيم الأمل مُرَوِّع القلب، قليل الحيل"

ومن هذا التمثيل يتضح أنَّ الإضافة اللَّفْظِيَّة تتجسَّدُ في ثلاثة أصناف، هي:

- ١ - إضافة اسم الفاعل إلى معموله (المفعول)، وتمثل بقوله: (رَبِّ راجينا) .
ف(راج) اسم فاعلٍ من: (رجا يَرجو)، مضاف إلى ضمير المتكلمين (نا)، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وفاعله مستترٌ، وأصل الكلام: رَبِّ راج لنا، وحُقِّفَ اللفظ بحذف التنوين من اسم الفاعل المضاف فحسب، ولم يُفدِ المضاف أمراً معنوياً، بل بقي على تنكيره .
ودليل تنكيره هنا أمران:

- أولهما: لفظي، ومُفاده دخول (رَبِّ) على (المضاف إلى المعرفة)، و(رَبِّ) لا تدخل إلا على النكرات، فهي دالة على قليل، أو كثير من دون أن تخصَّ واحداً معيَّناً .

- والآخر، معنوي: ومُفاده أنَّ دلالة التركيب لا تعني واحداً بعينه، ولو قُصدَ واحدٌ لاختلَّ المعنى .

ومثله قول جرير:

يا رَبِّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ^(١) وَحَرَمَانَا

أضاف الشاعر اسم الفاعل (غابط) إلى مفعوله (ضمير المتكلمين) مع بقاءه على التنكير؛ لدخول (رَبِّ).

^(١) يقول لصاحبه ربَّ إنسان يغطني على محبتي لك، ويرجو أن يكون مثلي ولو كان له هذا للاقى المباعدة والحرمان الذي أواجهها منك، والغبطة نقيض الحسد .

٢- إضافة الصِّفة المشبَّهة إلى معمولها:

تثَّى ابنُ مالك بالتمثيل لهذه الإضافة؛ مع تكراره إيَّاها لإكمال البيت، فقال:

..... عظيم الأمل قليل الحيل

فالصِّفة المشبَّهة (عظيم) أُضيفت إلى المعرّف بأل (الأمل)، وهو مع إضافتها إلى فاعلها في المعنى، لم تكتسب الصِّيغة تعريفاً معنوياً، بدلالة وصفها للنكرة (راجينا)، والمعرفة لا تصف النكرة؛ ليلزوم التطابق بين الصِّفة والموصوف.

ومنه تمثيل الثَّحاة المشهور: مرزْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، فَ(رجل) نكرة، ووُصِفَت النكرة بالتركيب الإضافيِّ المؤلَّف من الصِّفة المشبَّهة (حسن) والمضاف إليه (الوجه)؛ بما يدلُّ على أنَّ المضاف باقٍ على تنكيره بعد الإضافة .

٣- إضافة اسم المفعول إلى معموله: قال:

..... مُرَّوع القلب
.....

مُرَّوع: اسمُ مفعولٍ من: (رُوعَ)، أُضيف إلى المعرّف بأل (القلب)، وهو من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه (نائب الفاعل)، ومع إضافته، فقد بقي على تنكيره؛ بدلالة كونه صفةً ثانيةً للنكرة (راجينا) .

ومنه قولنا: هو مضروبُ اليدِ، ومحمودُ الخِصالِ ، فأدلة تنكير الوصف المضاف إضافة لفظية، هي كما يأتي:

١- دخول (رُبَّ)، نظير: رُبَّ راجينا، ورُبَّ غابطنا.

٢- وصف النكرة به (بالوصف العامل المضاف)، نظير: رُبَّ راجينا عظيم الأمل، مُرَّوع القلب .

ومنه قوله تعالى: ﴿ هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ ﴾ (المائدة: ٩٥)، ف(هَذاً): نكرة منصوبة (حال من ضمير سابق)، ووُصِفَت هذه النكرة بالتركيب الإضافيِّ (بالعِ الكعبة)، والتطابق بين الصِّفة والموصوف لازم .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
وقد يكون العكس، أي: يوصف التركيب الإضافي نفسه بالنكرة، ومنه قول ذي الرمة:

سَرَتْ تَخِطُ الظَّلَمَاءَ مِنْ جَانِبِي قَسَاً وَحُبَّ بَهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٌ^(١)
فَوَصَفَ (خَابِطِ اللَّيْلِ) بِ(زَائِرِ) النكرة.

* * *

ومما يُضاف إلى كلام ابن مالك للدلالة على بقاء الوصف المضاف إلى معموله نكرة، صحته وقوعه حالاً، والحال نكرة غالباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾^(٢) ثَانِي عَطْفِهِ ﴿(الحج: ٨-٩)﴾، ثَانِي عَطْفِهِ: حال من فاعل يُجَادِلُ .

ومنه قول أبي كبير الهذلي يمدح تأبط شرّاً:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطَنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجْلِ^(٣)
حُوش: صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها المعرف بأل (الفؤاد)، وحافظت على تنكيرها قبل الإضافة، فوقعت حالاً من الضمير في (به) .

وما يُضاف أيضاً للدلالة على بقاء الوصف المضاف إلى معموله نكرة، صحته وقوعه بعد (كلّ)، ولا يقع بعدها إلا نكرة، من ذلك قول مرار الأسدي:

سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ^(٣)
أُضِيفَتْ (كلّ) إلى (معطي رأسه)، المؤلّف من اسم الفاعل والمضاف إليه؛ وهو ما يُثَبِّتُ كونه نكرةً.

^(١) نعت الشاعر خيال الحبيبة وأنه يسير على غير هدى من جانبي موضع يسمّى "قَسَاً"، ثم يقول متعجباً: أحِبُّ بها من هذه المتخيلة السائرة على غير هدى .

^(٢) أي: أتت أم تأبط شرّاً بهذا المولود الذكي حوش الفؤاد (حديد القلب) ظاهر البطن، قليل النوم، حين ينام غيره من الكسالى، والهوجل: الكسلان.

^(٣) أي: انتزع همومك التي لزمته وارجل على بعير ذلولٍ سريع ذي لون أبيض يضرب إلى الحمرة .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وفيه أمرٌ آخر، أنَّ هذا التركيب الإضافي وُصِفَ بالنكرة (ناجٍ، مُتَعَيِّس)،
والنكرة تَصِفُ النكرة .

وأشار ابنُ مالكٍ مُؤكِّداً بقاء الوصف المضاف إلى معموله على حالة التنكير
الأولى، وقال:

.....
فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ

أي: إنَّ الوصفَ المضافَ نكرةً على كلِّ حال، سواء أُضيفَ إلى نكرة، أم إلى
معرفة .

* * *

مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْجَمْعُ بَيْنَ (أَلْ) وَ(الْإِضَافَةِ)، قَالَ:
وَوَصَّلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنَّ وَصِلْتَ بِالثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الشَّعْرِ)
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَ(زَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ، إِنَّ وَقَعَ مُثْنًى، أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعَ

أَشْرْنَا فِي حَدِيثِنَا السَّابِقِ عَنِ الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ إِلَى وَجوبِ حَذْفِ (أَلْ) (التعريف)
مِنْ صَدْرِ الْمُضَافِ، كَمَا نَجَدُهُ فِي كَلِمَةِ (عِلْمٍ)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ
بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: ٣٦). فَ(عِلْمٍ) هُنَا نَكْرَةٌ، يُمَكِّنُ تَصْدِيرُهَا بِ(أَلْ)، قَالَ تَعَالَى:
﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (الملك: ٢٦).

وَفِي حَالِ الْإِضَافَةِ تُحْذَفُ (أَلْ) مِنْهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾
(لقمان: ٣٤).

فَلَا يَصِحُّ هُنَا قَوْلُنَا: (العِلْمُ السَّاعَةِ)؛ إِذْ لَا تَجْتَمِعُ (أَلْ) مَعَ الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِي
كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ اغْتَفَرَ هَذَا الْجَمْعُ فِي الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، أَيْ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ، وَهُوَ
ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ:

وَوَصَّلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنَّ وَصِلْتَ بِالثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الشَّعْرِ)

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: أجاز العربُ بقاء (أل) بهذا المضاف إضافة لفظية المُشابهة يُفَعْل؛ لأنها غَيْر معنوية، بل هي على تقدير الانفصال بين المتضايين، وجوازُ هذا الجمع بين أل، والإضافة مشروط في مواضع أربعة مشهورة حدّدها ابنُ مالك في أبياته السابقة، وهذا التّحديد يعني عدم جواز الجمع بينهما في غيرها، ومواضع الجواز هي:

أ- دخول (أل) على طرفي التركيب الإضافي، قال:

.....
إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ: كـ "الْجَعْدُ الشَّعْرُ "

يقصدُ جوازُ الجمعِ بين (أل) والإضافة، بشرطِ دخولِ (أل) على المضاف إليه، كما دخلت على المضاف، نظير قولنا: (الْجَعْدُ الشَّعْرُ)، فالْجَعْدُ: خبر لمبتدأ محذوف (ذلك)، وهو مضاف، والشَّعْرُ: مضاف إليه، مِنْ إضافة الصّفة المشبّهة إلى معمولها؛ فَمُسَوِّغ دخول (أل) على المضاف هو دخولُها على المضاف إليه .

ومنْ هذا قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: ٣٥) بإضافة الوصف (المقيم) المعروف بأل بدلالة حذف النون تخفيفاً إلى الصّلاة المعروف بأل أيضاً، لأنّ الإضافة لفظية.

ويجوز في هذا التركيب ثباتُ النون، فيقال: (والمقيمين الصلاة) فهو الأصلُ .
ومثله: محمدٌ الطيّبُ الأصلُ، الصادقُ القولُ، الموفّي الوعدِ، الخالدُ الذّكرُ، وكلُّها باقتران (أل) والإضافة، لدخول (أل) على طرفي الإضافة .

ب- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه (أل)، قال:

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كـ (زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)

يقصد: جوازُ دخولِ (أل) على المضاف، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه (أل)، فإنَّ وجودَها في الطرف الثاني من التركيب الإضافي كوجودِها في طرفه الأوّل؛ لأنّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد، وتمثّل بقوله:

.....
زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فاعْتَفِرَ دخول (أل) على المضاف الوصف (الضارب)؛ لِكَونه مضافاً إلى،
(رأس) و(رأس) مضاف إلى ما فيه (أل)، وهو (الجاني)، وهو من إضافة اسم
الفاعل إلى مفعوله.

ومن هذا النوع قولُ الشاعر:

لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِالَاسِرٍ وَالْقَتْلَ^(١)

بإضافة (الزُّوَّارُ) المَعْرِفَ بِأل إلى الخالي منها (أقفية)؛ وسَوَّغَ اقتران (أل)
بالمضاف كونُ المضاف إليه (أقفية) مضافاً إلى ما فيه (أل)؛ وهو (العدى)، كلَّ
هذا لأنَّ الإضافة لفظية .

ومنه قولك: هذا القاصِدُ قاعةِ الدَّرسِ.

في الحالتين السَّابقتين اجتمعت (أل) مع الإضافة في الوصف المضاف إلى
معموله بشرطَين مُعَيَّنَين في المضاف إليه .
وهناك حالتان أخريان يكفي وجود (أل) في الوصف المضاف بِشَرَطِ كونه مثنًى،
أو جمع مذكر سالماً، وهما:

ت- أن يكون المضاف وَصْفاً مُثْنًى، قال:

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ، إِنْ وَقَعَ مُثْنًى.....

أي: يَجْزِي وجود (أل) في المضاف مِنْ دون المضاف إليه، إِنْ كَانَ المضاف
وَصْفاً مُثْنًى ، ومنه قولُ الشاعر:

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطَنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بَغْنِي^(٢)

(١) أي: إنهم ظفروا من الأعداء الفارين قتلاً وأسرًا، أكثر من المأمول، ومِالَاسِرٍ: يعني من الأسر، وهي لهجة عربية يمنية.

(٢) يغنيا: فعل الشرط، والألف فاعل، والمستوطنا بدل من الفاعل، ويجوز أن يكون المستوطنا فاعل، والألف في الفعل حرف دال على الشبهة على لهجة أكلوني البراغيث يريد الشاعر: بأن هذين الذين استوطنا عَدَنَ إِنْ استغنيا عني فإني بحاجة إليهما ولن استغني عنهما .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أضاف الشاعرُ المضاف المثنيَّ المقترن بأل إلى الخالي منها (عَدَن)؛ لأنَّ المضاف وُصِفَ مُثْنِيًّا؛ بِحُجَّةٍ أَنَّ زيادةَ التثنية تعمل على إطالة التركيب الإضافيِّ، فهو بحاجة إلى التخفيف، لا إلى الإطالة أكثر بأل ثانية.

ومنه قولك: هذان المُكْرِمَا زيدٍ، والضَّارِبَا خالدٍ .

ث- أن يكون المضاف وُصْفًا جَمْعَ سلامة للمذكَّر، قال:

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ، إِنْ وَقَعَ مَثْنِيًّا، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

أي: يجزي وجودُ (أل) في المضاف من دون المضاف إليه، إن كان المضاف جَمْعًا اتَّبَعَ سَبِيلَ المَثْنِيِّ في سلامة صيغة الإفراد، والزيادة في آخره، ويقصد: جَمْعَ المذكَّر السَّالِم .

من ذلك قول عنتره:

الشَّاتِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي^(١)

وقول الآخر:

لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُصْغِيِّ مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ^(٢)

ومنه قولنا: هؤلاء المُكْرِمُو زيدٍ .

وفيهما اقترن المضاف بأل (الشَّاتِمِي، المُصْغِي، المُكْرِمُو) بمفرده، أي: مَنْ دون اقتران المضاف إليه بها؛ وسَوَّغَ انفراد المضاف بأل كونه جمعَ مذكَّرٍ سالمًا .

* * *

اكتساب المضاف المذكَّر التَّأْنِيثَ من المضاف إليه، قال:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا، إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

^(١) يريد أنَّ الذين يشتمون عرضه ويوجبون سفك دمه إنَّما يتوعدونه حال غيبتهم، أمَّا في حضوره فلا يستطيعون ذلك .

^(٢) يريد: ليس من الأصدقاء المخلصين الذين يصغون لكلام الوشاة، ولو كانوا من الأقرباء . والمصغون: جمع مصغ، اسم فاعل من أصغى إذا أنصت .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

نَبّه ابنُ مالك هُنا على جواز اكتساب المضاف المذكّر التأنيث من المضاف إليه المؤنّث؛ وهو اكتساب جاء نتيجة لِشِدّة اتّصال المتضايفين، وإكمال أحدهما مَعْنَى الآخر، ولم يَكُنْ اكتساباً مطلقاً، بل إنّهُ مشروط بقوله:

..... إِنَّ كَانَ لِحَذْفِ مُوْهَلَا

أَيّ: مُستَحَقّاً، بِمَعْنَى: إِنَّ كَانَ المضافُ صالحاً، وأَهْلًا لِلحَذْفِ والاستغناء عَنْهُ بالمضاف إليه مع ثبات المَعْنَى، وكأَنَّ المضافَ لم يُحْذَفْ. وذكر ابنُ مالكٍ شرطاً آخر في بعض كُتُبِهِ وهو كونُ المضافِ بعضَ المضاف إليه، أو كِبَعْضِهِ، وقوله: (رُبَّما) مُشعرٌ بالتّقليل، على الرّغم من أنّ شواهدهُ ليست كذلك.

وحملَ بعضهم على هذا الاكتساب قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ (آل عمران: ٢٥)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ (آل عمران: ٣٠)، فقد اكتسبَ المضافُ المذكّر (كُلّ) التأنيثَ من المضاف إليه المؤنّث (نَفْس) فجاءَ فِعْلُهُ مؤنّثاً، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ (لقمان: ١٦). جاز تأنيث (تَكُ)، وفاعله مذكّر (مِثْقَال)؛ لأنّه مضاف إلى الحَبّة المؤنّثة، فاكْتَسَبَ التأنيثَ مِنْهَا. ومنه القراءة الشّاذّة لقوله تعالى: ﴿يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (يوسف: ١٠) بالتاء في الفعل، مع أنّ الفاعل (بعض) مذكّر.

ومنّه قول العرب: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، و: اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ، فَقَدْ أُنْثِ المضاف (بتأنيث فعله)؛ لإضافته إلى مؤنّث هو مِنْهُ، مع صلاحية المضاف لِلحَذْفِ، وإقامة المضافِ إليه مُقامه؛ لأنّ من كلامِهِم: ذَهَبَتْ أَصَابِعُهُ، وهو مِنْ باب الاتّساع في التعبير .

ومنْ اكتسابِ المضافِ التأنيثَ بتأنيثِ فعلِهِ قولُ عنترَةَ:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَرَكَنْ كُلَّ حَديقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

وفيه أُنْتُثَ الفاعل المضاف (كُلٌّ)؛ لإضافته إلى (عين) المؤنثة .
وقول الأعشى :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(١)
أُنْتُثَ (الصَّدْر) بتأنيث (شَرِقَتْ)؛ لإضافته إلى (القناة) المؤنثة؛ ولأنَّ صدرَ القناة
قناة.

ومن اكتسابِ المضافِ التأنيثَ بالإخبار عنه بالمؤنث :
قول مجنون ليلي :

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
أُنْتُثَ (الحُبِّ)؛ لإضافته إلى (الدَّيَارِ المؤنثة)؛ فأخبر عنه بـ(شَغَفَنَ) .
وقول العجاج (أو الأغلب العجلي) :
طَوُّ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي
أَخَذَنَ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي
فَقَدْ أُنْتُثَ الشاعر (طول)؛ لإضافته إلى (اللَّيَالِي)؛ فأخبر عنه بـ(أَسْرَعَتْ)
و(أَخَذَنَ) .

وكذا القول المعزوّ إلى الفرزدق :

أَتَيْتِ الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةً وَلَدَيْهِمْ تَرَكُّ الْجَمِيلِ جَمَالُ
أُنْتُثَ (أَتَيْتِ)؛ لإضافته إلى (الفواحش)؛ فأخبر عنه بـ(معروفة) .

* * *

^(١) يريد إنها غصّت بالقول الذي قد أفشيتَه كما غصَّ صدر الرمح بالدم .

اكتساب المضاف المؤنث التذكير:

أي: قد يكون الاكتساب على خلاف ما ذكر ابن مالك في بيته السابق، فيسري التذكير إلى المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر بالشروط السابق .

وَحُمِلَ عَلَى هَذَا الْاِكْتِسَابِ أَحَدُ أَوْجِهٍ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَّا خَلَّصِينَ﴾ (الشعراء: ٤)، إِذْ أُخْبِرَ عَنِ (الأعناق) الْمُؤَنَّثَةِ، بِالْمُذَكَّرِ (خاضعين)، وَلَمْ يُقَلَّ: خاضعات، ففِي ظَاهِرِ التَّرْكِيبِ أَنَّ التَّذْكِيرَ سَرَى إِلَى الْأَعْنَاقِ مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمَذْكَرِ (هُمْ) .

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ النُّحَاةِ عَلَى الْاِكْتِسَابِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: ٥٦)؛ بِحُجَّةٍ أَنَّ (رَحْمَةً) اِكْتَسَبَتْ التَّذْكِيرَ مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ اللَّفْظِ مُؤَنَّثَةٌ؛ فَأُخْبِرَ عَنْهَا بِالْمَذْكَرِ (قَرِيبٌ) .

• وَيَدُو أَنَّ أَسْلُوبَ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْاِكْتِسَابِ؛ لِأَمْرِ رَئِيسٍ، وَهُوَ وَرُودُ (قَرِيبٌ) بِصِيغَةِ الْمَذْكَرِ خَبَرًا عَنْ مُؤَنَّثٍ فِي غَيْرِ الْإِضَافَةِ فِي مِثْلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ (الأحزاب: ٦٣)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى: ١٧) .

وَأَوَّلُ اللَّغَوِيِّينَ وَمُعَرِّبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ هَذَا الْوُرُودَ عَلَى أَوْجِهٍ عِدَّةٍ، أَبْرَزَهَا: أَنَّ صِيغَةَ (قَرِيبٌ) نَقِیْضُ الْبَعِيدِ؛ هِيَ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ، تَقُولُ: هَذَا قَرِيبِي، وَهَذِهِ قَرِيبِي، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمَّ هَاشِمٍ قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ ابْنُهُ يَشْكُرَا

فَأُخْبِرَ عَنِ (أُمَّ هَاشِمٍ) بِ(قَرِيبٍ)، وَيَدْعُمُ هَذَا مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ (هود: ٨٣)، ففِي أَحَدٍ أَوْجِهٍ إِغْرَابُهَا أَنَّ (بَعِيدٌ) خَبَرُ الضَّمِيرِ (هِيَ) .

ومنه قول الشاعر :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
ذَكَرَ خَبَرَ (إِنَارَةَ) فَقَالَ: مَكْسُوفٌ؛ لِسِرْيَانِ التَّذْكِيرِ إِلَى (إِنَارَةِ) مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ
الْمَذْكُورِ (الْعَقْلُ).

وقول الآخر:

رُؤْيَاةُ الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمُّ رُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
ذَكَرَ خَبَرَ (رُؤْيَاةٍ) فَقَالَ: (مُعِينٌ)، لِسِرْيَانِ التَّذْكِيرِ إِلَيْهَا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ
(الْفِكْرِ).

ففي مثل هذه التراكيب جاءت الأخبارُ مسندةً إلى المضاف إليه لا إلى
المضاف .

* * *

وَنَلْحَظْ فِي هَذِهِ الشُّوَاهِدِ جَمِيعاً صِلَاحِيَّةَ الْمُضَافِ لِلْحَذْفِ، وَإِقَامَةَ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُضَافُ صَالِحاً لِلْحَذْفِ، وَهُوَ شَرْطُ ابْنِ
مَالِكٍ إِذْ قَالَ: إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلاً، وَلَمْ يَكُنْ بَعْضاً أَوْ كُلاًّ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، لَمْ
يَجْزِ اِكْتِسَابُ الْمُضَافِ التَّأْنِيثَ أَوْ التَّذْكِيرَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَفِي قَوْلِكَ: جَاءَ
ابْنُ أُخْتِي، لَا يَجُوزُ فِيهِ اِكْتِسَابُ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: جَاءَتْ
ابْنُ أُخْتِي؛ لِعَدَمِ تَأْدِيَةِ الْعِبَارَةِ الْجَدِيدَةِ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ .

* * *

إِضَافَةُ الْأَسْمِ إِلَى مَا يُوَافِقُهُ فِي الْمَعْنَى، قَالَ:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ

أَشْرَفْنَا فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ إِلَى أَنَّ فَائِدَةَ الْإِضَافَةِ هِيَ تَخْصِيفُ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ
إِلَيْهِ، نَحْوُ: طَالِبُ عِلْمٍ، أَوْ تَعْرِيفُهُ، نَحْوُ: كِتَابُ مُحَمَّدٍ، وَلَا تَتِمُّ هَاتَانِ الْفَائِدَتَانِ
الْمَعْنَوِيَّتَانِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرَ الْمُضَافِ، فَإِنْ كَانَا مَتَمَاثِلَيْنِ فِي الْمَعْنَى:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 كإضافة الاسم إلى مرادفهِ، أو إضافة الموصوف إلى صفته، لا يتحقق التخصيصُ،
 ولا التعريف .

فمن إضافة المتماثلين القول: حَبَسُ مَنَعٍ، وَشَحَطُ نَوَى، وَقَمَحُ بُرٍّ، وَلَيْثُ
 أَسَدٍ، ومديهُ سَكِينٍ ، فلا فائدة يكتسبها المضاف في مثل هذه التراكيب الإضافية؛
 لأنَّ كلاً من المضاف والمضاف إليه حقيقةً واحدةً، ولا توجد في أحدهما زيادة دلالية
 على الآخر؛ ولهذا التوافق بينهما لا يتخصَّص المضاف، ولا يتعرَّف .
 وكذا لا تتحقَّق هاتان الفائدتان المعنويتان من إضافة الموصوف إلى صفته غالباً،
 نظير القول: رجلٌ طويلٌ، شابٌّ فاضلٌ؛ لأمر منها:

- ١- إنَّ الموصوفَ وصفته لفظتانٍ لِذاتٍ واحدة .
- ٢- إنَّ الصفةَ تابعةٌ لموصوفها في الإعراب، وفي حال إضافتها تخرج عن هذه
 التَّبعية، وتلزم الجَرَّ دائماً .

وعنَّ إضافة الاسمين المترادفين، والصفة والموصوف عبرَ عنهما ابنُ مالك
 بِـ(الْمُتَّحِدِ الْمَعْنَى)، وهما عنده في هذه الأرجوزة ممَّا لا تجوز إضافتهما، قال:

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى

غيرَ أنَّه يعترف بورود مثل هذا التركيب الإضافي في فصيح الكلام ممَّا لا يمكن
 رَدُّه؛ ولذا لجأ متابعاً جمهرة البصريين إلى تأويل ما ورد منه بالشكل الذي لا يُحْكَمُ
 فيه بتضاييف الاسمين الْمُتَّحِدَيْنِ، فقال:

..... وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

أي: إذا ورد ما يُشعرُ بإضافة الاسم إلى ما بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، فَيُؤَوَّلُ تركيبه تأويلاً
 يُبَعِّده عن إضافة هذين الاسمين الْمُتَّحِدَيْنِ في المعنى، ويُفهم ضمناً أنَّه يجب الوقوفُ
 عند المسموع، وعدم القياس عليه^(١).

(١) ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل هو أجازة هذه الإضافة (ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٣/٢ وما بعدها) .

وللنُّحَاة أُمَامُ هَذِهِ التَّرَاكِيِبُ الْإِضَافِيَّةُ مَوْقِفَانُ:

فالفرَّاء الكوفي^(١): أجاز إضافة الشَّيءِ إلى نفسه إذا اختلفت اللَّفْظَتَانِ، وتابعه على ذلك جملةٌ من النُّحَاةِ البصريِّين المُتَقَدِّمِينَ والمُتَأَخِّرِينَ؛ اعتزَّازاً بالمسموع، وقياساً على عطفِ المترادفين في مثل قولنا: النَّأيُ والبُعدُ، والكَذِبُ والمِينُ، أمَّا جمهرة نُحَاةِ البصرة: فقد منعوا هذه الإضافة؛ بحُجَّةِ أَنَّ الشَّيءَ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِعَدَمِ التَّخْصِيصِ، أو التعريفِ .

ومَّا استدلَّ به المجيزون قوله تعالى:

- ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (يوسف: ١٠٩) .

- ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ (القصص: ٤٤) .

- ﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق: ٩) .

- ﴿وَمَنْ أَوْقَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق: ١٦) .

- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (الواقعة: ٩٥) .

فالتراكيب الإضافية: (دارُ الآخرة، وجانب الغربي، وحبُّ الحصيد، وحبلُ الوريد، وحقُّ اليقين) عند هؤلاء المجيزين من إضافة الشَّيءِ إلى نفسه؛ لاختلاف لفظ الاسمين المتضايفين، فالدار عندهم هي الآخرة، والجانب هو الغربي، والحبُّ هو الحصيد، والحقُّ هو اليقين .

ومن هذا ما جاء في حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): (ثمَّ أنشأ سُبْحَانَهُ فَتَقَّ الْأَجْوَاءَ، وَشَقَّ الْأَرْجَاءَ، وَسَكَّائِكَ الْهَوَاءَ)، والسَّكَّائِكُ جَمْعُ سَكَاكَةٍ، وهي: الهواء .

^(١) معاني القرآن ٣/ ٧٦، وإعراب النحاس ٢/ ٣٤٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٩٣، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٦١ ٢/ ٤٣٦ .

وقوله (الْكَلْبُ) أيضاً في وصف العباد المُكْرَمِينَ: (وَلَمْ يَسْتَعْظَمُوا مَا مَضَى مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ اسْتَعْظَمُوا ذَلِكَ لَنَسَخَ الرَّجَاءُ مِنْهُمْ شَفَقَاتُ وَجَلِهِمْ)، والْوَجَلُ: الخوف، وكذا: الشفقات: فهي تارات الخوف، ومنه قولنا: أنا مُشْفِقٌ عليه، أي: خائفٌ عليه .

• ومن هذا أقوال العرب: دقيق الحواري، والحواري: الدقيق الأبيض، وعِرْقُ الأَكْحَلِ، والأَكْحَلُ: عِرْق، وعِرْقُ النِّسَاءِ، والنِّسَاءُ: عِرْقُ.

• ومن أشعارهم : قول تأبط شراً:

إذا خاضَ عَيْنِيهِ كَرَى نَوْمٍ لَمْ يَزَلْ به كَالِيٍّ مِنْ قَلْبِ شَيْمَانَ فَاتِكَ

قال: كَرَى نَوْمٍ ، وهما متضايغان لحقيقة واحدة .

• وقولٌ معزوّ إلى عبد الرحمن بن حسانٍ لضيّفين طرّقه:

فَقُلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ أَنَّهُ سَيْرُضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

قال: نَجَا الْجِلْدِ، والنَّجَا هو: الجِلْدُ أيضاً .

• وقولُ الرَّاعِي التُّمَيْرِيِّ:

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغُرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ، واجْتَنَبَ الشُّعَارَا

قال: جانبِ الغُرْبِيِّ، والجانب في المعنى هو الغُرْبِيُّ .

• وقول الآخر :

لَمْ يَبْقَ مِنْ رَعَبٍ طَارَ الشِّتَاءُ بِهِ على قَرَا ظَهْرِهِ إِلَّا شَمَالِيلٌ^(١)

قال: قَرَا ظَهْرِهِ، والقَرَا: الظَّهْرُ.

• فالتضايغات في النصوص السابقة متّحدة المعنى، وهي كثيرة في تراثنا اللُّغَوِيِّ.

أمّا المانعون وهم جمهورُ البصريّين، فقد أولوا هذه التراكيب، وهو قصْدُ ابن مالك من قوله:

^(١) الرَّعَبُ: ريش صغار الطير، والشماليل، بقية متفرقة.

..... وَأَوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ

أي: هؤلاء لا يُجيزون هذه التراكيب المتضايفة، وفي ظواهرها إضافة الشيء إلى نفسه، أو موصوف إلى صفته، وبالعكس، فيؤولونها على تقدير موصوف محذوف، ثم أُقيمت صفته مقامه، فما مرّ من الشواهد القرآنية مثلاً هي عندهم:

- دار حال الآخرة، أو دار الساعة الآخرة .
- وبجانب الجبل الغربي أو بجانب المكان الغربي .
- وحبّ الثّبت الحصيد أو حبّ الزّرع الحصيد .
- وحبل العرق الوريد أو حبل الدّم الوريد .
- وحقّ الخبر اليقين أو حقّ الأمر اليقين .

وهكذا تعاملوا مع بقية الشّواهد المسموعة من هذا النوع من الإضافة انطلاقاً من فكرة رَفَضِ إضافة الشيء إلى نفسه، أو إضافة الموصوف إلى الصّفة.

* * *

● ومن شواهد المسموع المختلف في جواز إضافته:

أ - إضافة الموصوف إلى صفته:

قالوا: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، وليلة القمراء، ومسجد الجامع، فالمانعون يرون أنّ الثّاني صفة لموصوف محذوف، ثمّ أُقيمت الصّفة مقامه.

والتقدير: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، وليلة الساعة القمراء، ومسجد المكان الجامع، ففي المثال الأول: الحمقاء صفة لبقلة لا للحبة، ثمّ حُذِفَ المضاف إليه (البقلة)، وأُقيمت صفته (الحمقاء) مقامه، فصارت حبة الحمقاء .

وبهذا التقدير لا يكون الموصوف (حبة) مضافاً إلى صفته الحقيقية في الأصل (البقلة)، بل إنّهُ مضافٌ إلى صفةٍ غيره (الحمقاء) .

أمّا المجيزون فلا يتكلّفون هذا التأويل، واعتمدوه على ظاهره ما دام اللفظان مختلفين، والأصل عدم التأويل .

ب- إضافة الصفة إلى الموصوف:

وَمَا سَمِعَ مِنْهُ: عليه أخلاق ثيابٍ، وجُرْدُ قطيفةٍ، وسَحَقُ ثوبٍ، وسَحَقُ عِمَامَةٍ، ومَكَلُّ سِرْبَالٍ، وهل عندك جائبةٌ خَبَرٍ، ومُغْرِبَةٌ خَبَرٍ .

بمعنى: ثياب بالية، وقطيفة جرد، وثوب بالٍ، وعمامة بالية، وسربال خَلَقٍ، وخبر يجوب الأرض من بَلَدٍ إلى بَلَدٍ، وخبر غريب طرأ عليهم من بَلَدٍ آخَرَ.

فالأصل في المثال الأول: ثياب أخلاق ... فَقُدِّمَتِ الصفة، وَأُزِيلَتْ عَنْهَا الوصفية، ثُمَّ أُضِيفَتْ إِلَى الاسم، فصارت: أخلاق ثياب، وهي من باب إضافة الشَّيْءِ إِلَى جِنْسِهِ، نَحْوُ: خَاتَمٌ ذَهَبٍ، وَمِثْلُهُ: قُطِيفَةٌ جَرْدٍ، وَثَوْبٌ سَحَقٍ، وَعِمَامَةٌ سَحَقٍ، وَسِرْبَالٌ مَكَلٍّ، وَخَبَرٌ جَائِبَةٌ، وَخَبَرٌ مُغْرِبَةٌ، وَكُلُّهَا إِضَافَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ " مِنْ "، وَعَلَى الْعُمُومِ فَهِيَ إِضَافَةٌ لَا تَخْلُو مِنْ تَخْفِيفِ نُطْقِيٍّ؛ بِسَبَبِ حَذْفِ التَّنْوِينِ، وَمَا حُجِّلَ عَلَى هَذَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ (فاطر: ٨)، أَيْ: عَمَلُهُ السَّيِّئُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ عَسَى رَبِّتْ أَنْ يَهْدِيَنِ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ (القصص: ٢٢)، أَيْ: السَّبِيلَ السَّوِيَّ.

وقول مزرد بن ضرار:

وَمَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحَقِ عِمَامَةٍ وَخَمْسُ مِيٍّ مِنْهَا قِسِيٌّ وَزَائِفُ

وقول بشامة بن حزن النهشلي:

إِنَّا مُحْيُوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّنَا وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

قال: كِرَامَ النَّاسِ، أَرَادَ: النَّاسَ الْكَرَامَ، فَقَدَّمَ الصِّفَّةَ، وَأَضَافَهَا إِلَى مَوْصُوفِهَا، فَأَصْبَحَتْ مِضَافَةً إِلَى جِنْسِهَا .

وقول جرير يصف كثرة القتلى :

وَكَأَنَّ عَافِيَةَ النَّسُورِ عَلَيْهِمُ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي الْمَجَازِ نَزُولُ

قال: عَافِيَةُ النَّسُورِ، وَأَرَادَ: النَّسُورَ الْعَافِيَاتِ، ثُمَّ قَدَّمَ الصِّفَّةَ، وَأَضَافَهَا إِلَى مَوْصُوفِهَا.

وقول الآخر:

وَنَطْعُهُمْ تَحْتَ الْحَبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بَيِضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمِ

قال: بَيِضِ المواضي، وأراد: بالمواضي البيض .

ويجوز في كلِّ ما تقدّم أن يكون الثاني صفة، فيقال: الصَّلَاةُ الأولى، والقטיפفة الجرد، والنَّاسُ الكرام، وأمّا بعد الإضافة فالوجه عند المانعين هو التأويل؛ لإبعاد الإضافة .

ت - إضافة الاسم إلى اللَّقَب :

مما سُمِعَ عنهم من هذه الإضافة: ثابتٌ قُطْنَةٌ^(١)، وزيدٌ بَطَّةٌ، وسعيدٌ كُرْزٍ^(٢)، وقيسٌ قُفَّةٌ^(٣)، فظاهر هذه التراكيب الإضافية هو من إضافة الشيء إلى نفسه، أو إلى مرادفه، وهي جائزة عند النُّحَاة جميعاً، وإن كانا لشيء واحد؛ وذلك لاشتِهار اللَّقَبِ (قُطْنَةٌ، وبَطَّةٌ، وكُرْزٌ، وقُفَّةٌ) حتى صار أعرف من الاسم (ثابت، وزيد، وسعيد، وقيس) أو كونه أخصّ منه؛ فأُضيف الاسم إلى اللَّقَبِ ليتعرّف به بعد شهرته، وكأُهما متغايران؛ لأنّ في اللَّقَبِ وصفاً مُعَيَّناً لا يُوجد في الاسم، فقولنا: جاء ثابتٌ قُطْنَةٌ، يعني: جاء مُسَمًّى هذا اللَّقَبِ .

* * *

(١) ثابت قطنه شاعر إسلامي أصابه سهم في إحدى عينيه فذهب، وأخذ يحشوها قطناً، فعرف به، وفيه قيل: لا يعرفُ الناسُ منه غيرَ قُطْنِيته، وما سواه من الإنسان مجهول .

(٢) الكُرْز: خُرج الراعي، أو ضرب من الجوالق .

(٣) القُفَّة: الزَّيْبِل، أو القرعة اليابسة .

الأسماء الملازمة للإضافة :

وهي نوعان:

أولهما: ما يُضاف إلى المفردات .

والآخر: ما يُضاف إلى الجُمْل .

وبيانها هو:

ما يختصّ بالإضافة إلى المفردات، قال:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا اَمْتَنَعَ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
كَ(وَحْدَ، لَبِّي، وَدَوَالِي، سَعْدِي) وَشَذَّ إِيْلَاءَ (يَدِي) لـ(لَبِّي)
وَالزُّمُّوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ) وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ

قبل الحديث عن الأسماء نقول: إنّ كلام ابن مالك يُوحى بأمر، منها:

أ- إنّ أغلب الأسماء يجوز فيها أن تُستعمل مُفْرَدَةً، أو مُضَافَةً، من ذلك:

لفظة: (صَدْر)، فقد تكون مُفْرَدَةً، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا

فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ (النحل: ١٠٦)، وقد تكون مُضَافَةً، كما في قوله

تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ (طه: ٢٥) .

ب- من الأسماء ما لا يُضاف أبداً، من ذلك: الضمائر، وأسماء الإشارة،

والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام سِوَى (أَيِّ)، والأعلام

الباقية على علميّتها.

● أمّا حديث ابن مالك في أبياته السابقة، فهو عن الأسماء الملازمة للإضافة

وأنواعها، وقد أوضح أنّ بعضها لا يُستعمل إلّا مُضَافاً، وهو ما افتتح به حديثه،

فقال:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: إنّ جملةً من الأسماء لا تُستعمل إلاّ مضافةً؛ لأنّ أغلب معانيها لا يكتمل إلاّ بالإضافة، وهي على نوعين، كما يتّضح من حديثه عن الإضافة .
أولاً: ما يُضاف إلى المفرد، وهي جملة من الأسماء تُضاف إلى المفرد لفظاً ومعنى، وهي على أصناف:

١- ما تضاف إلى الضمائر فحسب، قال:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا، اِمْتَنَعَ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
كَ(وَحَدٌ، لَبِّي، وَدَوَالِي، سَعْدِي) شَذَّ إِيْلَاءُ (يَدِي) لـ(لَبِّي)

يعني: أنّ بعض الأسماء التي تلزم الإضافة تمتنع إضافتها إلى الاسم الظاهر، أي: إنّها واجبة الإضافة إلى الضمير، وهو مُرادُّه في البيت الأول، ومثّل لها بـ(وَحَدٌ، وَلَبِّي، وَدَوَالِي، وَسَعْدِي).

وهذه الأسماء المستشهد بها على نوعين:

أ- ما يُضاف إلى كُلِّ ضميرٍ، نحو: (وَحَدٌ)، وهو اسمٌ يغلبُ فيه النَّصب^(١) والإفراد .

● فَمِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْرَدِ الْمُتَكَلِّمِ: وَحَدِي.

ومنه قول الرّبيع الفزاريّ الذي وصف انتهاء شيبته وقوّته:

وَالذَّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطْرَا

ومن إضافته إلى ضمير جماعة المتكلّمين: وَحَدَنَا.

ومنه قول الشّاعر:

أَعَاذِلْ هَلْ يَأْتِي الْقِبَالَ حَظُّهَا مِنَ الْمَوْتِ أَمْ خُلِّيَ لَنَا الْمَوْتُ وَحَدَنَا

● ومن إضافته إلى ضمير المخاطب قولنا: وَحَدَكَ، ومنه قول الرّاجز عبد الله القرشي:

^(١) ندر وروده مجروراً بالإضافة، كقولهم في المدح: فلانٌ نسيحٌ وحده، وفلانٌ قريعٌ وحده . إشارة إلى عدم النظير في الخير، أو السيادة، وقولهم في الذم: فلانٌ جحيشٌ وحده، وعُيِّرَ وحده . أو الجرّ بالحرف، كقولهم: استلمتُ كلَّ درهمٍ على وحده .

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِ وَحْدَكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِ قَبْلَكَ

ومن إضافته إلى ضمير الغائب: وَحْدَهُ، وهو التعبير الذي اقْتَصَرَ عليه في الأسلوب القرآني الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ﴾ (الأعراف: ٧٠) .

ب- ما يُضَافُ غَالِباً إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ:

وهي جملة من المصادر المنصوبة الْمُثَنَّة بِقَصْدِ التَّكْثِيرِ، وتكرّر الحدوث، وَقَدْ أشار ابنُ مالكٍ إلى ثلاثة مِنْهَا، وهي: دَوَالِيكَ، وَسَعْدِيكَ، وَلَبِيكَ، وَمِنْهَا أَيْضاً: حَجَازِيكَ، وَحَذَارِيكَ، وَحَنَانِيكَ، وَهَذَاذِيكَ، وهي بعمومها ثابتة على هذه الصيغ، وَلَا تَتَغَيَّرُ، مَا عَدَا الاستعمالات النادرة، وهي على الأشهر مفاعيلٌ مطلقةٌ لأفعالٍ محذوفة، وبيانها هو: حَجَازِيكَ، بِمَعْنَى: أَحْجَزْ وَأَفْصِلْ بَيْنَهُمْ حَجْزاً بَعْدَ حَجْزٍ، وَيُحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: كُفِّ نَفْسَكَ عَنِ الْأَمْرِ، وَاسْتَمِرَّ عَلَى هَذَا الْكُفِّ .

- حَذَارِيكَ، بِمَعْنَى: لِيَكُنْ مِنْكَ حَذَرٌ بَعْدَ حَذَرٍ . حَنَانِيكَ، بِمَعْنَى طلب متكرّر لِلرَّحْمَةِ، أَيْ: تَحَنَّنْ عَلَيْنَا تَحَنُّناً، ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ؛ وَثَبَّتِ الْمَصْدَرُ لِلتَّكْثِيرِ، وَحُذِفَتْ زَوَائِدُهُ، وَأُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، فَقِيلَ: حَنَانِيكَ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ: -

- (حَنَانِيكَ^(١) يَا رَبِّ) . وقول طرفة:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضُنَا حَنَانِيكَ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

-دَوَالِيكَ بِمَعْنَى: المداولة، والمناوبة على الأمر بينهم،

وَمِنْهُ قَوْلُ سُحَيْمٍ فِي رَعْمِ الْعَرَبِ أَنَّ الْمُتَحَابِّينَ إِذَا شَقَّ كُلُّ مِنْهُمَا بُرْدَهُ، دَامَ حُبُّهُمَا:

إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ

(١) وربما ورد استعمالها بالإضافة إلى الغائب كقول العرب (سبحان الله وحانيه)، وكذا ورودها بصيغة الإفراد كقوله

تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِن لَّدُنَّا﴾ (مريم: ١٣) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- لَبَّيْكَ، بمعنى: الإقامة ولزوم الأمر على الطاعة، أي: إجابةً لك بَعْدَ إجابةٍ.
ومنه قولنا في افتتاح شعائر الحج: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ.
أَمَّا سَعْدَيْكَ: فَهِيَ تَابِعَةٌ لِـ(لَبَّيْكَ)، بمعنى المساعدة، والمتابعة، والطاعة لأمرِكَ،
أي: إسعاداً لأمرِكَ بَعْدَ إسعادٍ.
- ومنه ما رَوَى عن النَّبِيِّ (ﷺ): أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ: لَبَّيْكَ
وَسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ فِي يَدَيْكَ . هَذَاذَيْكَ^(١)، أي: إِسْرَاعاً بَعْدَ إِسْرَاعٍ .
ومنه قول العجاج:

ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخُضاً

أي: ضَرْباً مَوْصُوفاً بقطع سريع بعد قطع سريع، وَبَطْنُ الجَوْفِ.
وعلى العموم فهذه مصادر مَثَنَاءَ ملازمة للإضافة إلى ضمير المخاطب غالباً؛
مُلْحَقَةٌ بِالْمَثْنَى لِغَرَضِ التَّكْثِيرِ، منصوبة بأفعالٍ مُضْمَرَةٍ لا تظهر في الاستعمال،
مُقَدَّرَةٌ مِنْ أَلْفَظِهَا، أَوْ مِنْ مَعَانِيهَا .

* * *

شدوذ إضافة (لَبَّيْ) إلى الاسم الظاهر، قال:

وَشَذَّ إِيْلَاءُ " يَدَيَّ " لـ " لَبَّيَّ "

سبقت الإشارة إلى أَنَّ (لَبَّيَّ) تختصّ بالإضافة إلى ضمير المخاطب نحو: لَبَّيْكَ، وهنا
أشار ابنُ مالك إلى شدوذ إضافتها لِكَلِمَةِ (يَدَيَّ)، مستشهداً بقولِ أَعْرَابِيٍّ اسْتَعَانَ
بِآخِرِ اسْمِهِ (مِسْوَرٍ) لِنَائِبَةِ أَلَمَّتْ بِهِ، وهو:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّيَّ فَلَبَّيَّ يَدَيَّ مِسْوَرٍ

أضاف الشاعر (لَبَّيَّ) إلى الاسم الظاهر، وهو شاذٌّ عند ابنِ مالك؛ لِكَثْرَةِ مَا سُمِعَ
مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ .

^(١) لعلَّ أصله من هَذَا هَذَا، يقال: هَذَا الْقُرْآنُ هَذَا، أي: أسرع في قراءته، وهذا الحديث سرده بسرعة، وفي حديث ابن عباس (رضي الله عنه) لرجل قال له: قرأت المفضل الليلة، فقال له: أهذا كهذا الشعر؟ أراد: أسرع في قراءة القرآن كما تُسرّع في قراءة الشعر.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومن خروج إضافة (لَيَّيْ) عن استعمالها الأساس، وهو الإضافة إلى ضمير المخاطب، إضافتها إلى ضمير الغائب، ومنه قول الرَّاجِزِ:
إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي

.....
لَقُلْتُ " لَبَّيْهِ " لِمَنْ يَدْعُونِي

* * *

٢ - ما تُضاف إلى الأسماء الظاهرة والمضمرة:

وهو ممّا لم يُشَرِّ إليه ابنُ مالك في هذا الموضع، بل ذكرها في مواضع متفرقة أخرى من أرجوزته، من ذلك:

• سَوَى:

فَمِنْ إضافتها إلى الظاهر، قول الفند الزّماي:

وَلَمْ يَبْقَ سَوَى الْعُدَا
مِنْ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

ومن إضافتها إلى المضمّر، قول الشّاعر:

لَقَدْ أَضْمَرْتُ حُبَّكَ فِي فَوَادِي وَمَا أَضْمَرْتُ حُبًّا مِنْ سِوَاكَ

• لَدَى:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ (يوسف: ٢٥) ، وقوله تعالى:

﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (الروم: ٢٣) .

• حُمَادَى:

نحو: حُمَادَى فُلَانٍ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا .

و: حُمَادَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، أي: مَبْلَغُ جُهِدِكَ.

ومنّه قول أُمّ سلمة (رضي الله عنها): (حمادياتُ النّساءِ غَضُّ الطَّرْفِ) أي: غايَةُ

ما يُحَمَّدُ مِنْهُنَّ هذا .

• فُصَارَى: تقول: فُصَارَاكَ أَنْ تَفْعَلَ هذا، أي: (غايَتِكَ وجهدكَ).

• قد يُضاف إلى هذا النوع (كِلا، وكلتا):

فمن إضافتهما إلى الظاهر، قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْهَبًا﴾ (الكهف: ٣٣).
ومن إضافتهما إلى الضمير قولٌ معزُّوٌّ إلى عبد الله بن معاوية، أو للمغيرة بن حبياء:
كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ ونحنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

* * *

٣- ما تُضاف إلى أسماء الأجناس الظاهرة غالباً:

وهي مجموعة أسماء تتضمّن دلالة لفظية (صاحب)، ومؤنّتها وجمعها، وقد أشار إليها ابنُ مالك في مواضع أُخرى، واستعنى هنا عن ذكرها ثانية، وهي:

- ذو (بمعنى صاحب)، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (البقرة: ١٠٥)
- ذات (بمعنى صاحبة)، قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ ذَاتُ الصَّدْعِ﴾ (الطارق: ١٢)، والصدعُ: النَّبَاتُ.

- أولو (بمعنى أصحاب)، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا وَلَوْ أَلَّزَمْنَا﴾ (الأحقاف: ٣٥).
- أولات (بمعنى صاحبات)، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ (الطلاق: ٦).

* * *

قطعُ الأسماءِ الملازمة للإضافة، قال:

وبعضُ ذا قَدْ يَأْتِ لفظاً مُفرداً

أي: بعض ما تلزمُ إضافتهُ قَدْ يُقطعُ عن إضافته، ويُستعمل لفظاً مفرداً مع ملازمته لها معنًى، فيكون المضافُ إليه منوياً في الذهن، ومُعوضاً عنه بالتّنين، وهي: (أي ، وبعض، وكلّ، وأسماء الجهات)، وبيانها هو:

- أي: فمن إضافتها: قولك: أيُّ جهةٍ تتوجّه أتوجّه معك، وكذا قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٥).

ومن قطعها عن الإضافة لفظاً، قوله تعالى: ﴿يَا مَدْعُوًّا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠)، وتقول: أيًا أكرمت؟، و: جاءني أيُّ ناجح.

● بعض:

وقد اجتمعت إضافتها، وقطعها عنها لفظاً في قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة: ٨٥).
● كل:

فمن إضافتها نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (الروم: ٣٢)، ومن قطعها عن الإضافة لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًى﴾ (النساء: ٣٣).
* * *

ما يُضاف إلى الجُمْل، قال:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ	(حيثُ) و(إِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
إِفْرَادُ إِذْ، وَمَا كـ(إِذْ) مَعْنَى كَإِذْ	أَضِفْ جَوَازاً، نَحْوُ(حِينَ جَاءَ نُبُذْ)
وَابْنِ أَوْ اْعْرِبْ مَا كـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِبَا	وَاخْتَرْ بِنَا مَتَلَوْ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرِبٍ أَوْ مُبْتَدَا	أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى	جُمْلِ الْأَفْعَالِ، كـ(هُنْ إِذَا اعْتَلَى)

الفكرة العامة لهذه الأبيات هي: أنَّ من الأسماء الملازمة للإضافة ما يُضاف إلى الجُمْل، فتكون هذه الجُمْل في محلٍّ جرٍّ بإضافة هذه الأسماء إليها، وهي على نوعين:

أ- ما يُضاف إلى الجُمْل مطلقاً، أي: الفِعْلِيَّة والاسْمِيَّة، نحو: (حيثُ) و(إِذْ)، وهو ما عناهُ في البيتِ الأوَّل.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فَحَسَبَ، نَحْوُ: (إِذَا)، وَهُوَ مُرَادُّهُ مِنَ الْبَيْتِ الْآخِرِ .

وبيانهما هو:

أ- مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْأَسْمِيَّةِ:

حيث: هي ظرف مُبْهَمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، يُفَسِّرُهُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ.

فَمِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا

يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ (الحجر: ٦٥).

وَمِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، قَوْلُ الْأَدِيبِ فِي الْمَنْثُورِ:

تَطِيبُ الْحَيَاةِ حَيْثُ الشَّمْلُ مُلْتَمَسٌ، وَحَيْثُ الْجَمْعُ مُؤْتَلَفٌ .

فائدة:

أجاز جملةً من النُّحَاةِ إِضَافَةَ (حَيْثُ) إِلَى الْمَفْرَدِ؛ لَشَوَاهِدَ رَصْدُوهَا، مِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُ الْعَجَّاجِ أَوْ رُؤْبَةَ :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا

نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لِأَمْعَا

أَضَافَ (حَيْثُ) إِلَى الْمَفْرَدِ (سُهَيْلٍ) وَجُرَّ بِهَا .

وَقَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ:

وَهَاجِرَةٌ يَا عَزَّ بَلَطْفَ حَرِّهَا لِرُكْبَانِهَا مِنْ حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمِ

وَقَوْلُ عَمَلَسَ بْنِ عَقِيلٍ:

وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بَيْضَ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمِ

أُضِيفَتْ (حَيْثُ) فِي الْبَيْتَيْنِ إِلَى (لِيَّ) الْمُفْرَدِ.

* * *

إِذْ:

إِذْ: ظرفٌ للزَّمان الماضي غالباً، مبنيٌّ على السَّكون في محلِّ نَصْبٍ، فمنْ إضافتها إلى الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِكِتَابٍ﴾ (البقرة: ١٢٤). ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: ٢٦).

وقد اجتمعت أنواعُ إضافة (إِذْ) في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَظُنُّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة: ٤٠).

أُضِيفَتْ (إِذْ) في (إِذْ أَخْرَجَهُ) إلى الجملة الفعلية، وفعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، وأُضِيفَتْ في (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) إلى الجملة الاسمية، وأُضِيفَتْ في (إِذْ يَقُولُ) إلى الجملة الفعلية وفعلها ماضٍ معنًى لا لفظاً؛ لأنَّ أحداثه واقعة .
قطع (إِذْ) عن الإضافة:

..... وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

..... إِفْرَادُ إِذْ

أي: يجوز قطع (إِذْ) عن إضافتها إلى الجُمْل، وورودها مفردة لفظاً، مع تعويض الجملة المحذوفة بتنوين لاحقٍ لـ(إِذْ)، نحو: حينئذٍ، وساعتئذٍ، وعشيئئذٍ، وعندئذٍ، وغداتئذٍ، وليلتئذٍ، ويومئذٍ، ومَّا جاء منها في أسلوب القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ۚ (٢) فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۖ (٣) فِي بِضْعِ سِنِينَ ۚ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (الروم: ١-٤).
والتقدير: يومٌ إِذْ تُغْلِبُ الرُّومُ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ، فلَمَّا قُطِعَتْ (إِذْ) عن الإضافة بحذف الجملة (تُغْلِبُ الرُّومُ)؛ عُوِّضَتْ بتنوينٍ لاحقٍ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ (٨٣) وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ (الواقعة: ٨٣-٨٤).
والتقدير: وأنتم حين إذ تبْلُغُ الرُّوحُ الحُلُقُومَ تنظرون، فحُذِفَتِ الجملة، وعُوِّضَتْ
بتنوين لاحقٍ لِ(إذْ) .

* * *

إضافة المُشَبَّهَاتِ بمعنى (إذْ)، قال:

..... وما كَرَّ (إذْ) مَعْنَى كَرَّ (إذْ) أَضِفْ جَوَازًا، نَحْوُ: حِينَ جَا نُبِذَ

يقصدُ أنَّ ما كان بمنزلة (إذْ) ^(١)، أي: مشابهاً لها في كونه ظرفَ زَمَانٍ ماضِيًا
مُبْهَمًا غيرَ محدودٍ، وغيرِ مُخْتَصٍّ، تجوَّزُ إضافته إلى ما تُضاف إليه (إذْ) من الجُمْلِ
الفِعْلِيَّةِ والاسْمِيَّةِ، وهي إضافة جائزة، وليست واجبة، وهو واضح في قوله:

..... وما كَاذَ مَعْنَى كَاذَ أَضِفْ جَوَازًا.....

ومن هذه المُشَبَّهَاتِ: (بُرْهَة، وحين، وزمان، ومُدَّة، ووقت)، وهي ألفاظ تدلُّ
على مقدار من الزَّمان، وكذا: (ساعة، ويوم)، إن كانا بدلالة زمنيَّة عامَّة غير محدودة
لِمَا نعهدُه، ونعرفُه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ﴾ (آل عمران: ٣٠).

ومثَّل لها ابنُ مالك بقوله: حين جَا نُبِذَ

أي: حين جاء فلانُ نُبِذَ شأنه، أو حين جاء أبعدَ وطردَ، فأضاف (حين) إلى الجملة الفِعْلِيَّةِ.
ومن إضافة (حين) إلى الجملة الاسميَّة، قول الشاعر المقنَّع الكندي:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ

أضاف (حين) إلى الجُمْلَةِ الاسميَّة: الكرامُ قليلٌ.
وتقول: زُرْتُكَ حينَ عَمَّارٍ ضَيْفُكَ .

^(١) معَ لَحْظِ أنَّ المشابهة تتعلق بجواز الإضافة إلى الجمل فحسب، من دون شمولها للأعراب مثلاً، فهذه المُشَبَّهَاتِ قد
تكون ظروفًا، أو مبتدآت، أو أخبارًا.. بخلاف (إذْ) التي ترد ظرفًا، أو في محلِّ جرٍّ فحسب .

- ومن إضافة (يوم) إلى الجملة الفعلية، قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا

عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (التوبة: ٣٦) .

- ومن إضافة (يوم) إلى الجملة الاسمية، قولنا: عادَ الحاحُ يومَ السماءِ مُمَطَّرَةً.

وتقول: جِئْتُكَ وقتَ جاءَ زيدٌ، وحَضَرْتُ زمانَ زيدٍ أميرٍ عليّ.

وما دامت إضافة المشبهات بِ(إِذْ) جائزة فهي:

أ- صالحة للإضافة إلى المفرد، من ذلك، قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

(الفاحة: ٤) . وقول العرب: اليَوْمُ يَوْمُكَ، وقوله تعالى: ﴿فَنَادَاوَالَاتٌ حِينَ

مَنَاصِرٍ﴾ (ص: ٣). ومنهُ قول مُدْرِكِ بنِ حِصْن:

وليس ابنُ أنثى مائتاً دُونَ يَوْمِهِ ولا مُفْلِتاً مِنْ مِيتَةٍ حَانَ حِينُهَا

ب- صالحة لقطعها عن الإضافة، قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾

(الإنسان: ١)، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَيْسْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، ومنهُ

قول النَّابِغَةِ فِي إنسان مَلْدُوغ:

تَنادَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمِّهَا تُطْلِقُهُ حِينًا، وَحِينًا تُرَاجِعُ^(١)

أما إذا كانت هذه الظروف غير مبهمّة، أي ذات وقت معلوم المدّة، فلا تجوز

إضافتها إلى الجُمْل، وبهذا لا تجري مجرى (إِذْ)، وتُضاف إلى المفرد .

من ذلك قولك: أسبوعُ المُرُورِ مُنَظَّمٌ .

وشهرُ رمضان مُبارَكٌ.

وعامُ الإنجازات مُفرَّجٌ .

وقَرْنُ التَّقدُّمِ عَجيبٌ .

ويومُ الاحتفالِ بَهِيجٌ .

^(١) أي: إنَّ السَّمَّ يخفّ ألمه وقتاً ويعود وقتاً آخر، والراقون جمع الراقي، وهو الذي يعمل الرقية (العوذة) من اللدغ وغيرها. ويروى البيت طوراً وطوراً.

الإعراب والبناء فيما جرى مجرى (إِذْ)، قال:

وَابْنٍ أَوْ اعْرَبْ مَا كـ (إِذْ) قَدْ أُجْرِبَا واختَرْنَا مَتَلُوْ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا اعْرَبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

الأسماء التي تُضاف إلى الجُمْلِ نَوْعَانِ:

منها: ما يلزم الإضافة، نحو: حيثُ، وإِذْ، وإِذَا، وهي لازمة للبناء .

ومنّها: ما تجوزُ فيه الإضافة، نحو: حين، ويوم... وهذه يجوز فيها البناء أو الإعراب.

وهنا يتحدث ابنُ مالك عن القسم الثَّاني ممَّا شابه (إِذْ)، وَجَرَى بَحْرَاهُ فِي جَوَازِ

الإضافة إلى الجُمْلَتَيْنِ: الاسميّة، والفعلية، إِذْ يَرَى جَوَازَ بَنَائِهِ، أَوْ إِعْرَابِهِ، فقال:

وَابْنٍ أَوْ اعْرَبْ مَا كـ (إِذْ) قَدْ أُجْرِبَا

ولم يكن هذا الجوازُ على إطلاقه، بل هناك ترجيح حالة على أُخْرَى، إِذْ يُخْتَارُ

بناء الظرف إِذَا وليته جُمْلَةٌ فعليّة فعلها مبنيّ، ويُخْتَارُ إِعْرَابُهُ إِذَا وليته جُمْلَةٌ فعليّة

فعلها مُعْرَبٌ، أَوْ جُمْلَةٌ اسميّة، وبيان هاتين الحالتين هو:

أَوَّلًا: اختيارُ بناءِ الظرف، قال:

واختَرْنَا مَتَلُوْ فِعْلٍ بُنِيَا

أي: يجوز في الظرف البناء، أو الإعراب، إِذَا تلاه فعلٌ مبنيّ، والرّاجح اختيار

البناء؛ لإيجاد التَّنَاسُبِ والتَّشَاكُلِ في الحالات الإعرائيّة، أَوْ أَنَّ المضافَ يكتسبُ

حالة البناء من المضاف إليه، والفعل المبني التالي للظرف على نَوْعَيْنِ:

أ- ما كان مبنيًّا أصالَةً (وهو الفعل الماضي):

من ذلك قول النابغة الذُّبيانيّ:

فَكَفَّكَفْتُ مَنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا على النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِعٌ
على حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ على الصَّبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَانْعُ^(١)

^(١) يريد أن الدمع سال منه وقت معاتبته للشيب حين ارتحل الصبا مخاطبا ذاته موبخاً لها، لتصحو وتفيق من استرسالها بالشهوات معترفاً بأن الشيب أكبر واعظ وأعظم زاجر عن حياة الغفلة، ومستهلّ منصب، ودامع: قاطر .

وقول الآخر:

على حين انْحَنَيْتُ وشابَ رأسي فَأَيَّ فِتْيَ دَعَوْتُ وَأَيَّ حِينٍ ؟

ف(حين) في النَّصْنِ تُرَوَّى بالفتح، والجَرِّ، مع سبقها بحَرْفِ الجَرِّ: (على)، فالفتح يعني؛ البناء، لإضافتها إلى الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي الملازم للبناء، والجَرِّ يعني: الإعراب على الأصل، والاختيار في هذا هو البناء على الفتح باتِّفاقِ النِّحاة .

ب- ما كان مَبْنِيًّا عَرَضًا : وهو الفعل المضارع المتصل بإحدى التَّوْنين:

(النَّسوة، أو التَّوكيد)، من ذلك قول الشَّاعر :

لَا جَتَدِينَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصْنِينَ كُلَّ^(١) حَلِيمٍ

فَقَدْ أُضِيفَتْ فِيهِ (حين) إلى جملة فِعْلِيَّةٍ مَصْدَرَةٍ بفعل مضارع مبني لا تَصَالُهُ بنون النَّسوة، فيجوز فيه البناءُ أو الإعرابُ، واختيرَ البناءُ؛ لإضافته إلى مبني .

* * *

ثانيًا: اختيارُ إعرابِ الظرف، قال:

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبُ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

أي: يجوزُ في الظرف الجاري مجرى (إِذْ)، الإعرابُ والبناءُ إذا تَلْتَمَسَتْ جملة فِعْلِيَّةٌ صَدْرُهَا فِعْلٌ مُعْرَبٌ (مضارع مُعْرَبٍ)، أو جملة صَدْرُهَا (مبتدأ)، ويريد بهذا الجملة الاسميَّة، والاختيار في حالة هذا الظرف هو الإعرابُ؛ لأنَّه الأصلُ؛ أو للتناسب؛ أو لاكتساب الإعراب من المُضَافِ إليه، ومنهُ القراءةُ المشهورة لقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (المائدة: ١١٩) . بِرَفْعِ (ميم: يوم) على الإعراب، على أنَّه خبرُ المبتدأ: (هذا).

^(١) يشير الشاعر إلى إرادته إلى التخلص من سحر الفاتنات اللاتي يجذبن كل عاقل لجمالهن، وهي إشارة إلى الكف عن طريق مِثْل الإنسان إلى اللهو .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ فَهِيَ بِنَصْبٍ يَوْمٍ إِذْ قَرَأَ { هَذَا يَوْمٌ } . وهاتان الحالتان أُجِيزَتَا أَيْضاً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ (الانفطار: ١٩)، و﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (المرسلات: ٣٥) .

وحالة الرفع متفق عليها بين النحاة، أما حالة النصب فقد اختلفوا في توجيهها، فالبصريون يرون أنها فتحة إعراب؛ لأنه ظرف منصوب، لا يجوز فيه البناء، إلا إذا أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ .

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَرَوْنَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ فَتْحَةً بِنَاءً؛ لِحَوَازِ بِنَاءِ الظرف عندهم وإن أُضِيفَ إِلَى فِعْلٍ مُعَرَّبٍ، وَتَابَعَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، إِذْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ بَعْدَ ذِكْرِ إِعْرَابِ الظرف كما يرى البصريون:

..... وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

أي: مَنْ ادَّعَى بِنَاءَ الظرف قبل الفعل المضارع المُعَرَّبِ، وقبل الجملة الاسمية فَلَنْ يُضَعَّفَ، أَوْ يُحْطَأَ رَأْيُهُ، وَقِرَاءَةُ نَافِعِ السَّابِقَةِ الذِّكْرُ: { هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ }، خَيْرٌ مَا يَدْعُمُ هَذَا الرَّأْيَ .

ومن الشواهد المسموعة لحيء الظرف قبل الجملة الاسمية (المبتدأ)، قول الشاعر السابق:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ^(١) أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ
(حِينَ) سُمِعَتْ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، مَعَ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ .
ومثله قول الشاعر:

تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرِ دَانٍ^(٢)

(١) يَا عَمْرُكَ اللَّهُ: دعاء لإطالة العمر، (يا) للتنبيه، "عمر" من الأسماء الموضوعة موضع المصادر المنصوبة على إضمار فعل.

(٢) تذكر الشاعر وأعاد ذاكرته لما كان بينهما في وقت لا ينتظر فيه قرب الوصال .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ببناء (حين) أيضاً، مع كونه مضافاً إلى الجملة الاسمية: (التَّوَّاصُلُ غَيْرُ دَانٍ)،
فإذا ثبت سماعُ البناءِ قبل الجملة الاسمية، كان البناء قبل الفعل المضارع أولى؛ لأنَّ
الأصل في الفعل البناء .

* * *

وَمُلَخَّصَ حُكْمِ إِعْرَابِ مَا جَرَى مَجْرَى (إِذْ) مِنَ الظَّرْفِ، وَبَنَائِهِ عِنْدَ
إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلِ هُوَ مَا يَأْتِي :

أ- جَوَازُ الإِعْرَابِ وَالبَّاءِ بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ، إِذَا أُضِيفَ الظَّرْفُ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ
صَدْرُهَا فِعْلٌ مَبْنِيٌّ، مَعَ التَّرْجِيحِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ .

ب- أَمَّا إِذَا أُضِيفَ الظَّرْفُ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ صَدْرُهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ، أَوْ جُمْلَةٍ
اِسْمِيَّةٍ فَالْبَصْرِيُّونَ يُوجِبُونَ الإِعْرَابَ، وَالْكُوفِيُّونَ يُجِيزُونَ الْوَجْهَيْنِ مَعاً مَعَ
تَرْجِيحِ الإِعْرَابِ؛ وَبِهَذَا فَلِلْكُوفِيِّينَ الْوَجْهَانِ فِي إِضَافَةِ مَا جَرَى مَجْرَى (إِذْ)
إِلَى الْجُمْلِ.

أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيُوجِبُونَ الإِعْرَابَ فِيمَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ صَدْرُهَا مُضَارِعٌ، أَوْ
مَبْتَدَأٌ، وَيُجِيزُونَ الإِعْرَابَ وَالبَّاءِ فِي غَيْرِهَا، أَيُّ: فِي الْمُسَدَّرَةِ بِفِعْلٍ مَبْنِيٍّ.

* * *

مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ (إِذَا)، قَالَ:

وَالزُّمُّوْا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ، كَ (هُنَّ إِذَا اَعْتَلَى)

يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ بِلِزُومِ إِضَافَةِ (إِذَا) الظَّرْفِيَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَ(إِذَا) ظَرْفٌ
مَبْنِيٌّ يَرُدُّ بِدَلَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا:

أ- ظَرْفٌ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، غَيْرُ جَازِمٍ، وَبِحَاجَةٍ إِلَى جَوَابٍ، يَغْلِبُ عَلَيْهِ
الإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَيَدُلُّ عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ غَالِباً، وَإِنْ كَانَ فِعْلُهُ مَاضِياً،
وَهُوَ مَا يَتَحَدَّثُ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- يَدُلُّ على المفاجأة، وفي كونه اسماً أو حرفاً خلاف، ويختصُّ بالإضافة إلى الجملة الاسمية، ولا يحتاج إلى جوابٍ، ولا إلى صدر الكلام، من ذلك قوله تعالى:

﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ إِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: ٩٧)

ت- يكون ظرفاً مجرداً عن معنى الشرط، قال تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل: ١).

وقال تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾ (النجم: ١).

ث- سُمِعَ الجزمُ به في الشعر، ومنه قول النمر بن تولب:

وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرِّغَابَ فَارْغَبِ

وهنا يُضَافُ إلى الجمل الفعلية دون الاسمية، تبعاً لرأي جمهور البصريين؛ بحجة أنّها متضمنة معنى الشرط، وهذا يقتضي الفعل ظاهراً، أو مُقَدَّراً.

وتمثل ابنُ مالك بعبارة "هُنْ إِذَا اعْتَلَى"^(١)، فأدخل (إذا) على الجملة الفعلية

المصدرة بالفعل (اعتلى)، وهو أسلوبٌ شائعٌ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ (المائدة: ٨٣)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ (الإسراء: ٨٣).

هذا هو رأي جمهور البصريين، ولا يصحّ عندهم أن يلي (إذا) الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، نحو: أَكْرَمُكَ إِذَا خَالِدٌ نَاجِحٌ، ولكنهم أجازوا أن يليها الاسم، وبعده الفعل، ليكون ما بعد (إذا) على تقدير فعلٍ محذوفٍ يفسره الفعل المذكور بعد الاسم، ويكون الاسمُ مرفوعاً بالفعل المحذوف والمفسر بالمذكور، وبهذا لا تخرج (إذا) عن القاعدة العامة، وهي الدخولُ على جمل الأفعال.

ويتبين بعد هذا أن (إذا) عندهم لا يليها إلا فعلٌ ظاهرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر: ١)، أو فعلٌ مُقَدَّرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير: ١).

(١) أي: كُنْ متواضعاً حينئذٍ إذا تكبر وتعالى غيرك. وهُنْ بضم الهاء هو من الرِّفْق، والدَّعَا، والسُّكُون،

فهذه التراكيب عند البصريين من باب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة: ٦)، أي: إِنَّ الاسم المرفوع بعد (إذا) يُعامل معاملة الاسم المرفوع الواقع بعد (إِنْ) الشرطية، وهو أَنَّ الاسم مرفوعٌ بِفِعْلِ محذوفٍ مُفسَّر بما بعده .

* * *

فائدة :

أجاز الأخفش البصري والكوفيون وابنُ جني^(١) إضافة (إذا) المتضمنة معنى الشرط إلى الجملة الاسمية، بمعنى أَتَمَّ يُجِيزُونَ إعراب ما بعدها مبتدأ، وأنَّ الجملة بعده خبر، وهو قول اختاره ابنُ مالك في غير هذه الأرجوزة^(٢)؛ وحجة هؤلاء ظاهر الأسلوب القرآني في أكثر من عشرين آية كريمة، وكذا مئات الشواهد الشعرية المعتد بفصاحتها .

فَمِنْ الآيات القرآنية الكريمة : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ۝٢ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥﴾ (التكوير: ١-٥) .

ومن أشعارهم: قول عنترة:

إِذَا مَا مُنَادِي الْحَيِّ نَادَى أَجْبَتُهُ وَخَيْلُ الْمَنَايَا بِالْجَمَاجِمِ تَعَثُّرُ

وقول امرئ القيس:

تِلْكَ السَّحَابُ إِذَا الرَّحْمَنُ أَرْسَلَهَا رَوَى بِهَا مِنْ مُحُولِ الْأَرْضِ أَيَّاسَا

وقول عمرو بن كلثوم:

إِذَا مَا الْمَلِكُ سَامَ النَّاسَ خَسُفًا أَبَيْنَا أَنْ نُقِرَّ الذُّلَّ فِينَا

وقول طرفة:

^(١) الخصائص ١/ ١٠٤، الإنصاف مسألة ٨٥: ٦٢٠/٢ أجاز بعض الكوفيين أعراب الاسم التالي لـ "إذا" فاعلاً متقدماً للفعل المذكور بعده .

^(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٥٧/٢، شرح الاشموني ٥١١، شرح المرادي ٢٧٠/٢ .

إذا القوم قالوا: مَنْ فَتَى؟ خِلْتُ أَنِّي عُنَيْتُ، فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَلَّدْ

وقول حاتم :

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنِّي إِذَا الضَّيْفُ نَابِي وَعَزَّ الْقَرَى أَقْرِي السَّدِيفَ الْمُسْرَهْدَا^(١)
فظاهر هذه الأساليب الفصيحة: دخول (إذا) على الاسم، وعدم اللجوء إلى التأويل وهي حجة القائلين بجواز دخولها على الجملة الاسمية، ولكن البصريين يُصِرُّون على تأويلها مع كثرتها وفصاحتها؛ لتلاءم مع قاعدة وجوب دخول (إذا) المتضمنة معنى الشرط على الفعل، وأنَّ المرفوع بعدها فاعلٌ لفعلٍ محذوف يُفسَّرُ المذكور بعده، ولا شك في كون هذا التقدير متكلفاً في افتراض فعلٍ محذوفٍ بعد (إذا)، ويزداد التأويل تكلفاً عندما تدخل (إذا) على اسم لا فعل بعده، كقول الفرزدق:

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا، فَذَاكَ الْمَذْرَعُ^(٢)

فأدخل الشاعر (إذا) المتضمنة معنى الشرط على جملة اسمية الطرفين، بمعنى عدم وجود فعل بعد الاسم يُفسَّر به المحذوف قبله، ولكن البصريين يُصِرُّون على التأويل وإن كان متكلفاً، فافترضوا (كان) محذوفة بعد (إذا)، مع بقاء اسمها وخبرها (حَنْظَلِيَّةٌ تَحْتَهُ)، والجملة في محل نصبٍ خبر (كان)، وهذا التكلف في التقدير عندهم أحسن من مراجعة صحة قاعدتهم، أما المجيزون فقد اعتدوا بالبيت على ظاهره، واعتمدوه دليلاً على دخول (إذا) هذه على الجملة الاسمية .

* * *

شروط إضافة كِلا وکلتا، قال:

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ (بِلا) تَفَرُّقٍ (أُضِيفَ) (كِلْتَا وَكِلَا)

(١) السديف المسرهّد: لحم سنام الجمل الممزوج بالشحم لجودته .

(٢) المذرع هو الولد الذي تكون أمُّه أشرف من أبيه، فأُمُّه من قبيلة حنظلة من أكارم تميم، وأبوه من باهله أدنى قبائل قيس .

سبق الحديث في باب المثني عن (كِلا وَكِلتا)، وأشرنا إلى أنهما من الأسماء الملازمة للإضافة، وكلُّ منهما مفردٌ في اللفظ، مُثْنِيٌّ في المعنى؛ لأنَّه دالٌّ بصيغته على التثنية؛ وهما موضوعان لتأكيدهما، ومُثْلِحَقَانِ بإعراب المثني، إنَّ أُضِيفَا إلى الضمير، وإلاَّ أُعْرِبَا إعراب الاسم المقصور، (أي: بحركات مُقَدَّرَة على الألف).

ويُضَاف (كِلا وَكِلتا) إلى الأسماء الظاهرة والمضمرة، ولا بدّ للمضاف إليهما

من شروط ذكرها ابنُ مالكٍ في البيت السابق، وهي:

١- **إِفْهَامُ اثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ)**، ويُريد بهذا لزوم إضافتهما إلى مُثْنِيٍّ؛ لأنَّهما موضوعان لتأكيد التثنية في المضاف إليه، وهذا المثني يشمل الظاهر وضميره، وبعبارة أخرى:

أ- ما كان مُثْنِيٍّ لَفْظاً وَمَعْنًى، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ﴾ (الكهف: ٣٣).

ب- ما كان مُثْنِيٍّ مَعْنًى فَحَسَبُ، كقوله تعالى: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٣).
ومنه قول النمر بن تولب:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا وَيَعْلَمُ أَنَّ سَنَلَقَاهُ كِلَانَا

أضاف الشاعرُ (كِلا) إلى الضمير (نا) المشترك بين التثنية والجمع، وهو في هذا السياق دالٌّ على التثنية؛ لإشارته إلى المتكلم وأخيه.

ومنه أيضاً ما كان مُثْنِيٍّ مَعْنًى بِحَازٍ، كقول عبد الله بن الزبير:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ^(١)

والشَّاهدُ في (كِلا ذلك) إذ أُضِيفَتْ (كِلا) إلى مفردٍ في اللفظ: (ذلك)، ويُراد به التثنية، فقد أشار الشاعرُ هنا إلى اثنين: الخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَدَلَّ بِحَازٍ على التثنية، فكأنَّه قال: وكِلا ذَيْنِكَ^(٢).

^(١) يريد أن للخير والشر غاية ينتهيان إليها، وأن ذلك أمرٌ واضح وبيّن.

^(٢) هذا على وفق أسلوب الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا ذَا رِئْصَ وَلَا يَكْرُ عَوَانِ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٦٨) فد "ذلك" أشارت إلى الاثنين، لأن المعنى "بين ذينك، أي بين الفارض (المسنّة)، وبين البكر (الفتية)".

٢- مُثْنَى مُعَرَّفٌ:

ويُراد به أَنْ يكونَ المثنى المضاف إليهما (معرفةً)، نظير: (كلا الطالبين مجتهدان)، و(كلاهما مجتهدان)، فلا يضافان إلى نكرة؛ لأنَّهما مُؤَكَّدَتان للمضاف إليه، فلا يُقال: نَجَحَ كِلَا طَالِبَيْنِ، وَكُوفِئَتْ كِلْتَا طَالِبَتَيْنِ .

٣- بلا تَفَرُّقٍ:

يُرِيدُ أَنْ يكونَ المضافُ كلمةً واحدةً دالَّةً على التثنية، فلا يُضافان إلى ما دلَّ على تثنية من كلمتين اثنتين متفرقتين؛ لأنَّهما موضوعتان للإضافة إلى صيغة تثنية، أو مفرد متضمَّن معنى التثنية، أو ضمير دالٌّ على التثنية؛ وبهذا لا يُقال: جاء كِلَا زَيْدٍ وَخَالِدٍ، وَقَرَأْتُ كِلْتَا الْمَجَلَّةِ وَالْجَرِيدَةِ، وَقَدْ جاءَ هَذَا التَّفْرِيقُ مع (كِلا وَكِلتا) في شواهد شعرية عُذَّتْ من الضَّرُورَاتِ النَّادِرَةِ، من ذلك قول الفرزدق:

كِلا السَّيْفِ وَالْعَظْمِ الَّذِي ضَرَبَا بِهِ إِذَا النِّقْيَا فِي السَّبَاقِ أَوْهَاهُ صَاحِبُهُ^(١)
وقول الآخر:

كِلا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَيْ الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ^(٢)
وقول الآخر:

كِلا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمُلمَّاتِ
ففي هذه الأبيات أُضِيفَتْ (كِلا) إلى مفرد معطوف عليه آخر، أي: أُضِيفَتْ إلى مُثْنَى مُتَعَدِّدٍ، مُتَفَرِّقٍ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا عَاطِفٌ، فَكَأَنَّ الشَّاعِرَ عَظَفَ عَلَى مُثْنَى حَقِيقَةٍ، وَلَمْ يُرَوْ هَذَا التَّفْرِيقُ عَنْهُمْ فِي مَنْشُورِ الْكَلَامِ .

* * *

(١) يريد: أن السيف والعظم انكسرا مرة واحدة، فكأنَّهما كسرا أحدهما الآخر.

(٢) يريد: كلا الضيف والطفيلي التابع له واحد عندي ما يبعون في اليسر وفي العسر .

فائدة :

لمّا كان لِـ (كِلا وَكِلْتَا) نصيبٌ في الإفراد من حيث اللفظ، ونصيبٌ في التثنية من حيث المعنى، فقد أجازوا الإخبار عنهما بمراعاة الجهتين: اللفظ والمعنى.

- **فمن مُراعاة اللفظ**، وهو كثير، قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ آتَتْ أَكْهَبًا﴾ (الكهف: ٣٣)، فأخبر عنها بِـ (آتَتْ) بالإفراد، ولم يُقل: آتتا بِـ (التثنية).

ومنه قول عمرو بن جابر الحنفي:

أُكاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا على ما ساءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

فأخبر بِـ (حريص) بالإفراد، ولم يُقل: حريصان، وتقول: كِلا الطَّالِبَيْنِ مجتهدٌ

- **ومن مُراعاة المعنى**: قولُ بعض الأعراب: كِلَاهُمَا قائمان، وَكِلْتَاهُمَا لَقِيَتْهُمَا .
وقول الفرزدق:

كِلاهما حينَ جَدَّ الجَزْيِ بينهما قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلا أنفيهما رابي^(١)

فأخبر عن (كِلاهما) بِـ (قَدْ أَقْلَعَا) وهو من الحَمْل على المعنى، ولمّا فرغ من الأولى استأنف الثانية، وعاملها حَمْلًا على اللفظ، فقال: وَكِلا أنفيهما رابي.

* * *

(أي)، بفتح الهمزة وتشديد الياء ، قال:

وَلَا تُضِيفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ (أَيَا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ

أَوْ تَنَوِّ الْأَجْزَاءَ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا، أَوْ اسْتَفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

أَيَّ :

وهي من الأسماء المبهمة؛ لصلاحيتها للأمور الحسّية، والمعنوية، وملازمتها للإضافة معنًى، أو لفظاً ومعنًى؛ من أجل تحديد معناها بالمضاف إليه، وستأتي

^(١) يذكر الفرزدق جريراً عندما زوّج ابنته، وبعد حصول الألفة بينهما وبين زوجها تعسّف جرير وطلّقها منه بغداية، وهما لا يودّان ذلك.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أمثلتها، وقد تُقَطَّعُ عن الإضافة، إذا تقدَّم ذِكْرُ للمُضَافِ إليها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠) .

فأفرد (أَيًّا) بعد قطعها عن الإضافة؛ لأنَّ حقيقة المضاف إليه أحدُ الأمرين المتقدمين، وتقدير معنى الآية الكريمة: أيَّ الأسماءِ دَعَوْتَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، سواء أكان الله، أم الرَّحْمَن.

و(أَيِّ): مَبْنَى صَرَفِيٍّ واحد، ذو دلالات مُتعدِّدة، ذَكَرَ مِنْهَا ابنُ مالك في أبياته السابقة أربعة^(١) أنواع، وهي:

١- أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً:

وهي اسْمٌ مُبْتَهَمٌ تَكُونُ بِمَعْنَى (الَّذِي) يَزُولُ إِبْهَامُهُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهَا الْمَعْرِفَةُ وَصَلَتِهَا، وهي تلازم الإضافة، وقد تُقَطَّعُ عَنْهَا، وَيَعْوِضُ عَنْ الْمَحْذُوفِ بِالتَّنْوِينِ، وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهَا فِي بَابِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ .

من ذلك قوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الكهف: ٧) .
وتقول: أَكْفَى أَيُّهُمْ هو أَكْثَرُ اجْتِهَادًا، وَفِي قِطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ تَقُولُ: أَكْفَى أَيًّا هو أَكْثَرُ اجْتِهَادًا .

٢- أَنْ تَكُونَ صِفَةً:

وهي اسْمٌ مَعْرَبٌ تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَتَشْمَلُ نَوْعَيْنِ :

أ- أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلنَّكِيرَةِ، تَقُولُ: جَاءَ طَالِبٌ أَيُّ طَالِبٍ .

أَكْرَمْتُ طَالِبًا أَيُّ طَالِبٍ .

مَرَرْتُ بِشُجَاعٍ أَيُّ شُجَاعٍ .

ب- أَنْ تَكُونَ حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ، تَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ أَيُّ فَتًى، وَمَرَرْتُ بِخَالِدٍ أَيُّ صَدِيقٍ .

^(١) وهناك نوع خامس لا يُضاف هو كونها وَصْلَةٌ إِلَى نداء ما فيه (أَلْ) نحو: (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ) (يا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وستأتي في باب النداء .

٣- أن تكون شَرْطِيَّة:

وهي اسم ملازم للإضافة، وقد تُقَطَّعُ عنها إذا دلَّ على ذلك دليل، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَيُّمَ الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ (القصص: ٢٨)، ومن قطعها عن الإضافة قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠)، والتقدير: أيَّ الأسماء.....

٤- أن تكون استفهاميَّة :

وهي اسم ملازم للإضافة، يُسأل بها عن المضاف إليه؛ ولهذا فهي بحاجة إلى جواب، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ (مریم: ٧٣) . ومن قطعها عن الإضافة قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠)، والتقدير: أيَّ الأسماء.....

وقد خصَّص ابنُ مالك حديثه عن إضافة (أيّ) بالأنواع المذكورة، لكونها ممَّا تلزم إضافته، وابتدأ بالشَّرْطِ الأساس لإضافة (أيّ) الاستفهامية، وهو (عدم الإضافة إلى المفرد المعرفة)، قال:

أَوْ تَنَوُّ الْأَجْزَاءِ، وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ أَيًّا،

أيّ: لا يصحّ أن يُقال: أيُّ الرَّجُلِ عندك ؟، وأيُّ زيدٍ معك؟.

ولكنّه استثنى الإضافة إلى المفرد المعرفة بِشَرْطَيْنِ نصَّ عليهما بقوله:

..... وَإِنْ كَرَّرْتُهَا فَأَضِفِ

..... أَوْ تَنَوُّ الْأَجْزَاءِ

وبياهما هو:

١- تكرار (أيّ):

أيّ: تجوز إضافة (أيّ) إلى المفرد المعرفة بِشَرْطِ تكرارها، بمعنى عَطْفِ (أيّ) ثانية عليها، فيكون المفرد المعرفة مُضَافًا إلى مُتَعَدِّدٍ بالعطف، من ذلك قول الشاعر:

فَلَنْ لَقِيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيِّي وَأَيْتِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ
إِذْ أَضَافَ لَفْظَةَ (أَيِّ) إِلَى مَعْرِفَةِ (ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ) فِي (أَيِّي)، وَإِلَى (ضَمِيرِ
الْمُخَاطَبِ) فِي (وَأَيْتِكَ)؛ وَالَّذِي سَوَّغَ هَذِهِ الْإِضَافَةَ هُوَ تَكَرُّرُهَا .
وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيْكُمْ عُدَاةَ التَّقِيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا
فَفِي هَذَا الْبَيْتِ أَضِيفَتْ (أَيِّي) الْأُولَى إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهَا مِثْلُهَا
بِالْوَاوِ مِضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ أَوْ الْمُخَاطَبَيْنِ .
وَهَذِهِ الشَّوَاهِدُ وَأَمْثَالُهَا فِي هَذَا الْبَابِ جَاءَتْ فِي مِيدَانِ (أَيِّي) الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ
الَّتِي يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ .
٢ - الْإِضَافَةُ عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ إِلَيْهِ، مَحْذُوفٌ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، وَقَدَّرَهُ
ابْنُ مَالِكٍ بِـ (أَجْزَاءٍ) فِي قَوْلِهِ:

أَوْ تَنَوُّ الْأَجْزَاءِ

أَيِّ: تَحْزُوزُ إِضَافَةٍ (أَيِّ) إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ، إِذَا قَدَّرْتَ بَعْدَ (أَيِّ) مِضَافًا مَحْذُوفًا
بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى جَمْعٍ، لِتَكُونَ إِضَافَتُهَا إِلَى غَيْرِ الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ:
أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟، بِمَعْنَى: أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟ وَهَذَا فَالْجَوَابُ يَكُونُ بِالتَّعْيِينِ:
أَنْفَهُ، أَوْ عَيْنُهُ، أَوْ خُلُقُهُ

فَظَاهِرُ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مَفْرُودٌ (زَيْدٍ)، وَلَكِنَّهُ قُدِّرَ مُتَعَدِّدًا؛ وَهَذَا لَمْ تَكُنْ (أَيِّ)
مِضَافَةً إِلَى مَفْرَدٍ، بَلْ إِلَى مَعْرِفَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ تَقْدِيرًا .
وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ: أَيُّ الشَّجَرَةِ أَنْفَعُ؟، بِمَعْنَى: أَيُّ أَجْزَاءِ الشَّجَرَةِ أَنْفَعُ؟
وَقَدْ يُنَوَّى تَقْدِيرُ الْجِنْسِ فِي نَحْوِ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ؟
وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ (أَيًّا) الْإِسْتِفْهَامِيَّةَ لَا تُضَافُ إِلَى مَفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ، إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَتْ، أَوْ
قُدِّرَ بَعْدَهَا مِضَافٌ مَحْذُوفٌ بِلَفْظٍ دَالٌّ عَلَى الْجَمْعِ .

وَيُفْهَمُ مِنْ قَصْرِ ابْنِ مَالِكٍ الْمَنْعَ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى (المفرد المعرفة)، مَا يَأْتِي:

- ١- جواز إضافتها إلى المعرفة المُشْتَاة، كقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ (الأنعام: ٨١)، وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَالٍ ثَوًّا أَمَدًا﴾ (الكهف: ١٢) .
 - ٢- جواز إضافتها إلى المعرفة المجموعة، كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (هود: ٧)، وقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ عَايِدَتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ (غافر: ٨١) .
 - ٣- جواز إضافتها إلى النكرة مطلقاً، فَمِنْ إضافتها إلى النكرة المفردة، قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٥) .
- وقول الخنساء:

على صَخْرٍ وَأَيُّ فَتَى كَصَخْرٍ لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وَسَدَادٍ ثَغْرِ

ومن إضافتها إلى غير المفرد من النكرات قول الشاعر:

أَرَأَيْتَ أَيُّ سَوَالِفَ وَخُدُودٍ بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللَّوَى فَرْزُودٍ^(١)

* * *

نوع المضاف إلى (أَيُّ) بأنواعها، قال:

.....وَاخْصُصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ
وَأِنْ تَكُنْ شَرْطًا، أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

رَمَى ابْنُ مَالِكٍ هُنَا إِلَى بَيَانِ نَوْعِ مَا يُضَافُ إِلَى (أَيُّ)، وَرَبَطَهُ بِأَنْوَاعِ (أَيُّ) الْمَذْكُورَةِ فِي صَدْرِ حَدِيثِنَا عَنْهَا، وَبَيَانُهُ هُوَ:

- أَيُّ الموصولة: تختصُ بالإضافة إلى المعرفة، وهذا واضح من قوله:

.....وَاخْصُصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً.....

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعُنَّ مِنْ كُلِّ فِئَةٍ شِيعَةً أَلْهَمْنَاهُمْ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ (مريم: ٦٩).

* * *

^(١) السَّوَالِفُ: صفحات الأعناق، وَزَرُودٌ: موضع، وقيل: اسم رَمْلٍ معروف عندهم .

- (أيّ) الصّفة: وتختص بالإضافة إلى النكرة؛ لأنها تقع صفةً لنكرة، أو حالاً من معرفة، ونعتُ النكرة، والحال ينبغي أن يكونا نكّرتين، وهذا هو المقصود من قوله:

..... وبالعكس الصّفة

يُريد أن إضافتها عكسُ إضافة (أيّ الموصولة) .

فمن مجيئها صفةً لنكرة: مَرَزْتُ بِصَدِيقٍ أَيِّ صَدِيقٍ.

وهنا يكون كلُّ من موصوفها، والمضاف إليها نكرة .

ومن مجيئها حالاً من معرفة: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَيِّ فَتًى .

ومنه قولُ الرَّاعِي فِي حَدَّةٍ بَصَرَ ابْنَ اخْتِهِ حَبْتَرٍ :

فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتًى

أضاف الشّاعرُ (أيّ) إلى النكرة (فتى)، وهي حال من اسم العلم (حَبْتَر)،

و(ما) زائدة .

والمُسَوِّغُ لمجيء الحال من المضاف إليه، هو كونُ المضافِ جزءاً من المُضاف إليه.

* * *

- وأما (أيّ) الشرطيّة وكذا الاستفهاميّة، فإضافتهما جاءت في قوله:

وإنْ تَكُنْ شَرْطاً، أَوْ اسْتِفْهَاماً فَمُطْلَقاً كَمَلِّ بِهَا الْكَلَامَا

يعني: تُضاف (أيّ) بهذَيْنِ النَّوعَيْنِ إِلَى النَّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ مُطْلَقاً، باستثناء ما سبق

منعُهُ من الإضافة إلى المفرد والمعرفة .

فمن إضافة (أيّ) الشرطيّة إلى النكرة: أَيِّ كِتَابٍ تَقْرَأُ أَقْرَأُ.

ومن إضافتها إلى المعرفة. قوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾

(القصص: ٢٨) ، وتقول: أَيُّكُمْ يَجْتَهِدُ أَكْفَهْهُ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومن إضافة (أي) الاستفهامية إلى التكرار قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٥)، وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٧).

وقول الكُميت:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَبُ
وتقول سائلاً صديقك: أَيُّ فَرْعٍ تَخْتَارُهُ فِي الْجَامِعَةِ ؟

ومن إضافتها إلى المعرفة قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ (الكهف: ١٢)، وقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشًا﴾ (النمل: ٣٨) .
وفي الحديث الشريف (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟)، قال (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): الصلاة لَوْفَتْهَا) .

* * *

وخلاصةُ إضافة (أي) أَنْ لَأَيِّ سِمَاتٍ أُبْرُزُهَا:

١ - عدم إضافة (أي) إلى المفرد المعرفة، إلّا مع تكرارها أو تقدير مضاف محذوف دالّ على الجَمْعِ.

٢ - تضاف (أي) الموصولة إلى المعرفة وجوباً .

٣ - تضاف (أي) الصّفة بنوعيّها إلى النكرة .

٤ - تضاف (أي) الشرطيّة و(أي) الاستفهاميّة إلى النكرة والمعرفة .

أمّا قطعها عن الإضافة فقد سبق الحديث عنه .

* * *

لَدُنْ، قال:

وَالزَّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرُّ وَنَصْبُ "عُدْوَةٍ" بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

لَدُنْ - يَفْتَحَ وَضَمَّ وَسُكُونٌ - عَلَى وَزْنِ (عَضُدْ): ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، أَي: يَلْزَمُ حَالَةَ الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا لِلْجَرِّ بِـ(مِنْ)، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ عَلَى الْأَشْهَرِ، وَمِلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، مَكَانِيَّةٌ كَانَتْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنَّكَ لَلْفُلْكَ الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ (النمل: ٦)، أَي: مِنْ عِنْدِ.. أَمْ زَمَانِيَّةٌ، كَمَا فِي قَوْلِ الْقَطَامِيِّ:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ
أَي: مِنْ وَقْتِ شَبَابِهِ

وَمَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هُوَ الْغَالِبُ فِي اسْتِعْمَالِ (لَدُنْ)؛ لِذَا كَثُرَ وَرُودُهَا بِمَجْرُورَةٍ بِـ(مِنْ) خَاصَّةً، وَهُوَ أَسْلُوبُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، سِوَاءِ أَكَانَ الْمَجْرُورُ بِهَا اسْمًا ظَاهِرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود: ١)، أَمْ كَانَ ضَمِيرًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ (الكهف: ٧٦)، وَكَذَا: (مِنْ لَدُنَّا) وَ(مِنْ لَدُنْكَ) وَ: (مِنْ لَدُنْهُ).

وَأَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَيْتِهِ السَّابِقِ إِلَى مِلَازِمَتِهَا لِلْإِضَافَةِ إِلَى مَا يُفَسِّرُهَا، وَجَرَّ مَا بَعْدَهَا، وَفِيهِ قَالَ: وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ "لَدُنْ" فَجَرَّ.....
يَقْصِدُ: جَرَّ مَا بَعْدَهَا لَفْظًا إِنْ كَانَ مُعْرَبًا، وَمَحَلًّا إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا، أَوْ جُمْلَةً.

- فَمِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْكَلِمَةِ الْمَفْرَدَةِ قَوْلِ الرَّاجِزِ يَصِفُ حُمَّى إِيصَابَتِهِ :

تَنْتَهِضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي

مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ

فَالظُّهْرُ: مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَكَسْرُ نُونِ (لَدُنْ) يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: التَّخَلُّصُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَالْآخَرُ: كَوْنُهَا مُعْرَبَةً عَلَى لَهْجَةِ قَبِيلَةِ قَيْسٍ، وَجَرَّهَا بِـ(مِنْ) .

- وَمِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحُ

إِذْ أُضِيفَتْ فِيهِ (لَدُنْ) إِلَى جُمْلَةٍ (سَأَلْتُمُونَا) .

وكذا قول عمرو بن حسان يُخَاطِبُ زَوْجَتَهُ:

فَإِنَّ الْكُثْرَ أَغْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي ^(١) غُلَامٌ

وإذا كان ما بعد (لَدُنْ) مجروراً بالإضافة، فقد جاء منصوباً مُنَوَّناً على

أَلْسِنَةِ الْفَصَحَاءِ على خلاف القياس، فعَدَّه ابنُ مالكٍ نَصْباً نادراً؛ لأنَّ المَرْوِيَّ كان

كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ لَفْظَةٌ: (عُدُوَّةٌ)، وَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ، وَوَقْتُهِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى

طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَقَالَ:

وَنَصَبُ (عُدُوَّةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرٌ

ومنه قول أبي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ:

وَمَا زَالَ مَهْرِي مَرْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ عُدُوَّةٌ حَتَّى دَنْتُ لِعُرُوبٍ ^(٢)

وقول ذي الرُّمَّة:

لَدُنْ عُدُوَّةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَّ الْقَطِينَ الشَّخْشَحَانَ الْمُكَلَّفُ ^(٣)

ففي هذين البيتين نُصِبَتْ (عُدُوَّةٌ)، وَلَمْ تَجْرَ بِالإِضَافَةِ عَلَى الْقِيَاسِ .

وفي نَصْبِ (عُدُوَّةٍ) الْجَائِزِ بَعْدَ (لَدُنْ) أَقْوَالٌ، وَهِيَ:

١ - النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ .

٢ - النَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ كَانَ الْمَحذُوفَةُ مَعَ اسْمِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ

عُدُوَّةً .

٣ - النَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

* * *

^(١) يريد أن تحصيل كثرة المال أعياء، وهو لم يفتقر منذ شبابه .

^(٢) يريد: أن مهره بعيد عنهم من أول النهار إلى الغروب .

^(٣) يريد حثَّ الحادي المقيمين للسفر .

مَعَ: قال:

وَمَعَ (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَثِقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

مَعَ: ظرفُ مكانٍ أو زمانٍ، ملازمٌ للإضافة لفظاً ومعنى، والمشهور فيها فتح العين، وقد يسكنها بعض العرب، ولهُ دالّتان :

أولاهما: معنى الصُّحْبَةِ والمقارنة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ (يونس : ٢٠)، أي: إِنِّي مُنْتَظَرٌ مِنَ الْمُنْتَظَرِينَ .

- وهذه الصُّحْبَةُ والاجتماع والمقارنة بين اثنين أو أكثر قد تكون في مكانٍ واحدٍ، نحو: لا راحةً لكريمٍ مَعَ بخيلٍ .
وهو يَتَحَلَّى بِخُلُقٍ مَعَ أدبٍ .
والتَّوَاضُّعُ مَعَ الْعِلْمِ كَرُمٌ نَفْسٍ .

- أو في زمانٍ واحدٍ، نحو: غادر أخي مَعَ الْفَجْرِ، واستقبلته مَعَ الْعَصْرِ .
وقد يُتَّسَعُ في الاجتماعِ الحِسِّيِّ لِيَدُلَّ على النُّصْرَةِ، والتأييد، والعناية، والحفظ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (البقرة: ١٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (البقرة: ١٥٣) . ومن هذا الاتِّساعُ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (الشَّرح: ٥)، وهنا ليس الاتِّساعُ دالًّا على صُحْبَةِ الْيُسْرِ لِلْعُسْرِ، بل إِنَّ اللَّهَ سَيُصِيبُهُمْ يُسْرٌ بَعْدَ الْعُسْرِ بزمانٍ قريبٍ، فَقَرَّبَ الْيُسْرَ الْمُتَرَقِّبَ حَتَّى جعله كالمقارن للعُسْرِ؛ تقويةً للقلوب .

● والدَّلَالَةُ الثانية: مرادفة (عِنْدَ)، وبهذا تَبَعُدُ عن دلالة الصُّحْبَةِ والاجتماع؛ ولذا

تكون مجرورةً بِ(مِنْ)، ومَّا رُويَ في هذا المعنى :

ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ .

جِئْتُ مِنْ مَعِهِمْ .

مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ فَلْيُنْفِقْ مِنْ مَعِهِ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَقَدْ تَقَطَّعَ (مَعَ) عَنِ الْإِضَافَةِ، فَتَقَعَ اسْمًا مَنْوًى مَنْصُوبًا يَدُلُّ عَلَى الْجَمِيعِ،
وَتُعَرَّبُ حَالًا عَلَى الْأَغْلَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ مَتَمِّ بْنِ نُؤَيْرَةَ:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

أَوْ تَقَعَ ظَرْفًا مُخْبِرًا بِهِ، كَقَوْلِ جَنْدَلِ بْنِ عَمْرٍو:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تُقَضَّبِ

* * *

ونعود إلى بيت ابن مالك، فقد عطف (مَعَ) الأولى على (لَدُنْ) في البيت
السَّابِق؛ بِقَصْدِ بَيَانِ مَسْأَلَةِ (مَلَاذِمَةِ) (لَدُنْ، وَمَعَ) لِلْإِضَافَةِ، وَقَصَرَ حَدِيثَهُ عَنِ (مَعَ)
هنا على (حَرَكَةِ الْعَيْنِ)، فَذَكَرَ أَنَّ لَهَا حَالَتَيْنِ:

أولاهما: (مَعَ) بِمُتَّحِ الْعَيْنِ، وَهِيَ اللَّهْجَةُ الْمَشْهُورَةُ بِهَا، وَالْمُتَضَمِّنَةُ لِلدَّلَالَاتِ
السَّابِقَةِ الذِّكْرِ، وَلَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَةِ إِلَّا لِلْجَرِّ بِ(مِنْ)، وَقَدْ تُفْرَدُ، وَتُنَوَّنُ، وَتَكُونُ
حَالًا غَالِبًا، وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ .

والأخرى: (مَعَ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، وَقَدْ وَصَفَهَا بِالْقِلَّةِ فِي الِاسْتِعْمَالِ قِيَاسًا
بِاللَّهْجَةِ الْأُولَى (مَعَ) بِالْفَتْحِ، وَفِي سُكُونِهَا خِلَافٌ بَيْنِ النُّحَاةِ:

فَالْكَسَائِيُّ^(١) رَوَى أَنَّهَا لَهْجَةٌ لِقَبِيلَتِي رَبِيعَةَ وَعَنْمَ، إِذْ يَقُولُونَ مَعَكُمْ، وَمَعْنَا، أَمَّا

سَيَبَوِيهِ^(٢) فَيَرَى أَنَّ تَسْكِينَهَا ضَرُورَةٌ شَعْرِيَّةٌ، وَذَلِكَ فِي تَعْقِيهِ عَلَى بَيْتِ جَرِيرٍ:

وَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

يُرِيدُ أَنَّ الشَّاعَرَ سَكَنَ الْعَيْنَ مِنْ (مَعَ)؛ تَشْبِيهًا لَهَا بِحُرُوفِ الْمَعَانِي الْمَبْنِيَّةِ عَلَى

السُّكُونِ، مِثْلُ: (هَلْ) وَ(بَلْ)، حِينَ اضْطُرَّ.

وَعَقَّبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ بِأَنَّ سَيَبَوِيهِ لَمْ يَحْفَظْ لَهْجَةَ رَبِيعَةَ، وَعَنْمَ وَغَيْرَهُمَا بِالتَّسْكِينِ .

وفيهَا خِلَافٌ آخَرُ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ:

(١) لسان العرب: مع .

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣ .

..... وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

أي: إذا اتَّصَلَتْ (مَعَ) ساكنة العين بساكن آخر، اتَّصَالاً مباشراً، سواء أكان الألف واللام، أم همزة الوصل، فلا بُدَّ من التخلُّص من هذا الالتقاء:
فبعضُ العرب فتحَ العينَ، وهو الأشهر، نحو: خرجْتُ مَعَ الحُجَّاجِ، وَمَعَ ابْنِي.
وبعضُهم كسرها، نحو: خرجْتُ مَعَ الحُجَّاجِ، وَمَعَ ابْنِي،
أي: يجوز فتحُ عَيْنِ (مع) وكسرها في مثل قول الشاعر:
قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

* * *

غَيْرُ، قال:

واضُمُّ بِنَاءً (غَيْراً)، إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ، نَاوِياً مَا عُدِمَا

غَيْرُ: من الأسماء الملازمة للإضافة دالة على مخالفة ما قبلها لحقيقة ما بعدها، وهي اسْمٌ مَبْهُمٌ لا يتعرَّف بالإضافة، نظير: (سَوَى، ومثل، وشبه)، فقولنا: جاء غيرُك، لم يتحدَّد معنى المغايرة بشخص مُعَيَّن؛ لأنَّها لا تنحصر بِجَهَةٍ دُونَ أُخْرَى، فهي مع إضافتها تُفيد العموم لا الخصوص؛ والدليل على تنكيرها وقوعها صفة للنكرة، وصِفَةُ النكرة نكرة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠).

ومن استعمالاتها قيامُها مقام (إِلَّا) الاستثنائية، فيُستثنى بها اسم مجرور بالإضافة إليها، أمَّا (غَيْرُ) نفسها فتُعرب إعرابِ المستثنى بِ(إِلَّا) في الأسلوب المماثل، وَقَدْ سبق الحديث عنها .

وَمِنْ استعمالاتها أَنْ تكونَ مضافَةً لَفْظاً وَمَعْنَى، وتتقدَّم عليها (ليس) غالباً، نحو: جاءني زيدٌ ليسَ غَيْرُهُ، واشترَيْتُ عشرةَ كُتُبٍ ليسَ غَيْرُهَا، على أَنَّ (غَيْرُ): اسْمٌ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ليس، وخبرها محذوف، وفي هذا التركيب أجازت العرب قطعها عن الإضافة؛ اكتفاءً
بمعرفة المخاطب بالمحذوف، وتُضَمُّ (غير) بلا تنوين، نحو:
جاء زيدٌ ليسَ غيرٌ . اشتريتُ عشرةَ كُتُبٍ ليسَ غيرٌ .

* * *

وقد قصّر ابنُ مالك حديثه عن (غير) هنا على هذه المسألة، فقال:
واضمُّم بناءً (غيراً)، إنْ عَدِمْتَ ما لَهُ أَضِيفَ، ناوياً ما عُدِمَا
أي: اضمُّم حركة (راء غير) ضمة بناءً^(١) بِشَرْطَيْنِ هما:

١- أن تُفَرَّدَ (غير) بقطعها عن الإضافة، وذلك بِحَذْفِ المضافِ إليه، وهذا معنى
قوله:

..... إنْ عَدِمْتَ ما لَهُ أَضِيفَ.....

٢- أنْ يُنَوَّى معنى المضافِ إليه المحذوف لا لَفْظُهُ، (ناوياً ما عُدِمَا)، بمعنى: أنْ
يُقَدَّرَ معنى المحذوف فقط، وذلك باختيار كلمة أُخْرَى تنوبُ منابَهُ، وتؤدِّي معناه
المقصود، من دون التَّقَيُّد بلفظٍ معيَّن، من ذلك قولك: قبضْتُ عشرةً ليسَ
غيرُ، بالبناء على الضمِّ من غير تنوين؛ لِنِيَّةِ معنى المضافِ إليه .

* * *

نظائر "غير"، قال:

قَبْلُ، كَـ(غَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ، وَالْجِهَاتُ أَيضاً وَعَلُ) وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلاً) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

بمعنى أنَّ الألفاظ: (قبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، وعلُ، وأسماء الجهات
ومرادفاتهما، نحو: وراء، وخلف، وفوق، وتحت، وقدام، وأمام، ويمين، وشمال) الملازمة

^(١) لم تخل حركة راء (غير) من خلاف بين النحاة، وهو ممَّا لم يُشِير إليه ابن مالك، سوى أنَّه اختار كونها مبنية، وفاقاً
للمبرِّد وآخرين .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

للإضافة لفظاً ومعنى، أو معنًى فحسب، تماثل لفظاً (غير) في حالة البناء على الضمّ السابقة الذكر، وهي حالة قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنًى، وهو بناء عَرَضِي خُصَّت به الظروف المذكورة التي عُرِفَتْ بِ(الغايات)؛ لأنها صارت غايةً في التُّطْقِ بعدَ حَذْفِ المضاف إليه، وهذا البناء مشروطٌ أيضاً بالشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ في بناء (غير)، وهما:

١. الإفراد، أي: القطع عن الإضافة .

٢. تقدير معنى المضاف إليه لا لفظه .

وشرط ثالث جديد وهو التعريف، ويُفهم من البيت الثاني، إذ قال:

وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا

أي: أنَّ الألفاظ المذكور المُمَاثِلَة لِ(غير) تُعَرَّبُ إِذَا كَانَتْ نَكِرَاتٍ، أَمَا إِذَا كَانَتْ معارف، فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ.

ومن شواهد هذه الألفاظ وهي مقطوعة عن الإضافة، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس: ٩١) .

أي: أَتَوَمَّنُ الْآنَ وَقْتُ الْاضْطِرَارِ، وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ ذَلِكَ .

وتقول في تصدير الرسائل: أَمَا بَعْدُ، أي: بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ، وَقَدْ يَجْرَانِ بِ(مِنْ) مع الإفراد أيضاً .

كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤) بالبناء على الضمّ على وَفْقِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ.

وتقول: اسْتَعْنْتُ بِزَيْدٍ فَحَسْبُ^(١)، أي: فَحَسْبِي ذَلِكَ .

ومن ذلك أيضاً قولهم: أَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ، أي: أَوَّلَ الْأَمْرِ.

^(١) حسب: اسم لا يدل على الظرفية، وجميع مع ظروف الغايات، لمشابهتها لها في الغاية والدلالة على النهاية، أما حالتها الأعرابية فقد تكون مضافة لفظاً فتعرب، نحو: مررتُ بصديق حبيبك من صديق. وقد تُستعمل استعمال الأسماء

الجامدة، فتقع مبتدأً ومنه ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ (المجادلة: ٨)

ومنه قول مَعَن بن أوس:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ
أي: تعدو المنية أول الوقت .

ويقال: هذا مِنْ دُون^(١)، أي: مِنْ دُونِ ذَلِكَ، ويُراد به أَقْرَبُ مِنْهُ^(٢).

وقالوا: جئْتُ مِنْ عَلٍ، أي: مِنْ أَعْلَى كَذَا

ومنه قول الفرزدق :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَعَلَوْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ
أي: مِنْ عَالِيهِمْ، بِمَعْنَى: مِنْ فَوْقِهِمْ .

وقول الشاعر:

إِنْ تَأْتِ مِنْ تَحْتِ أَجْنُهَا مِنْ عَلٍ

وقول الآخر التميمي:

لَعَنَ الْإِلَهِ تَعَلَّةَ بَنِ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ
يُرِيد: مِنْ قُدَّامِهِ .

وتقول: قَعَدَ زَيْدٌ قُدَّامَ ، أي: قُدَّامِي، أَوْ قُدَّامَهُ .

وقول عُثَيِّ بن مالك العقيلي:

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ
وتقول: دَخَلَ الطُّلَّابُ وَزَيْدٌ خَلْفُ، أي: خَلْفُهُمْ .

* * *

ولـ "غير ونظائرها": (قبلُ وما ذُكِرَ بعدها) في بيت ابن مالك حالات

إِعْرَابِيَّةٌ ثلاثُ أَشَارِ ابْنِ مَالِكٍ إِلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، فقال:

^(١) الدون هو أقلُّ من الغاية، وأكثرُ كلام العرب استعمال (دون) مجرورة بـ "من" نحو: هذا من دوني .

^(٢) وقد يكون بمعنى التحقير، وقد يستعمل مجازاً في الرتبة نحو (علي دون محمد ذكاء) .

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

بمعنى: أن هذه الألفاظ (قبل وما ذُكِر بعدها) بُيِّنَتْ على الضَّمِّ في حالة قطعها عن الإضافة لفظاً فحسب، تكون معرفة، ويُفهم تعريفها من اقتصار ابن مالك التنكير على هذه الحالة المُنَوَّه عنها في هذا البيت .

فإن وردت هذه الألفاظ نكراتٍ أُعْرِبَتْ منصوبةً منوَّنةً، ومعنى التنكير فيها: هو قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وخصَّ ابنُ مالكِ الذَّكْرَ هنا على حالة النَّصْب؛ لأنَّه الأصل في الظروف؛ ولأنَّ الجرَّ حالةٌ جديدةٌ متوقَّعةٌ على دخول الجار .

وبعبارة أخرى: إذا حُذِفَ المضافُ إلى هذه الألفاظ، ولا يُنَوَّى بَعْدَهَا شيءٌ؛ لَفْظٌ أَوْ مَعْنَى، فالمضافُ يكونُ نكرةً، ويُنصَّبُ على الظرفية ما لم يَدْخُلْ عليه جارٌّ، ويعود إليه التنوين؛ لِعَدَمِ وجود الإضافة، من ذلك: قول يزيد بن الصَّعِق:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ الحَمِيمِ

نَصَبَ الشَّاعِر (قَبْلًا) على الظرفية؛ وَنَوَّهَ لِقَطْعِهَا عن الإضافة لَفْظاً وَمَعْنَى، فهي نكرة؛ لأنَّه لا يريد بـ(قَبْل) شيئاً بعينه، بل قصَدَ السَّبْقَ مطلقاً، فهو أراد: وَكُنْتُ مُتَقَدِّمًا.

وقول الشَّاعِر العَقِيلِي:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ شَنْوَةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

نصب (بَعْدًا) على الظرفية؛ وَنَوَّهَ لِقَطْعِهَا عن الإضافة لَفْظاً وَمَعْنَى، بمعنى: فما شربوا مُتَأَخِّرًا على إطلاق الزمن المُتَأَخِّر.

وقول الجعدي في وصف كتيبة محاربة، ولها جماعات منتشرة:

لَهَا فَرَطٌ يَكُونُ وَلَا تَرَاهُ أَمَامًا مِنْ مَعَرَسِنَا وَدُونَا

نصب (أَمَامًا وَدُونًا) على الظرفية؛ وَنَوَّهَ لِكُؤْنِهما نَكِرَتَيْنِ.

تقول: جِئْتُ قَبْلًا، وَحَضَرْتُ بَعْدًا، وَأَسْرَعْتُ لِإِنْقَاذِ الْغَرِيقِ أَوَّلًا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَقَدْ تُجْرُ هَذِهِ النُّكْرَةُ بِ(مِنْ) تَقُولُ: جِئْتُ مِنْ قَبْلِ ، وَحَضَرْتُ مِنْ بَعْدِ .
وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ يَصِفُ حِصَانَهُ:

مَكْرَرٌ مَفْرَرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَاً كَجُلُودِ صَخِرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَالٍ
أَيُّ: مَنْ مَكَانِ عَالٍ لَا مِنْ عُلُوِّ مُحَدَّدٍ، فَ(عَلٍ) مُعْرِبَةٌ؛ لِقَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ،
وَالْأَصْلُ فِيهَا التَّنْوِينُ؛ وَلَكِنَّهُ حُذِفَ مِرَاعَاةً لِلرَّوْيِ .

* * *

أَمَّا الْحَالَتَانِ اللَّتَانِ لَمْ يُشْرَرْ إِلَيْهِمَا ابْنُ مَالِكٍ؛ لَوْضُوحُهُمَا، فَهُمَا:
١- أَنْ تُضَافَ (قَبْلُ)، وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهَا) لَفْظًا وَمَعْنَى، أَيُّ: أَنْ يُصَرَّحَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛
وَبِهَذَا فَهِيَ مَعَارِفٌ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى أَمْثَالِهَا^(١) .

● فَتَكُونُ إِمَّا مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ:

- ﴿لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾ (النمل: ٤٦) .
 - ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة: ١٧٨) .
 - ﴿كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الأنعام: ٩٤) .
 - ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ (الأنبياء: ٨٢) .
 - ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (الأنعام: ١٨) .
 - ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: ١٨) .
 - ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ﴾ (القيامة: ٥) .
 - ﴿لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ (يونس: ٩٢) .
- وَإِمَّا مَجْرُورَةً بِ(مِنْ) بَعْدَ خُرُوجِهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الْآتِيَةِ:

^(١) وقد تكون نكرات مخصصة إذا أُضِيفَتْ إِلَى نِظَائِرِهَا، نَحْوُ: جِئْتُ قَبْلَ زَمَنِ قَصِيرٍ .

- ﴿ قَالُوا أَوْزَيْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ (الأعراف: ١٢٩) .
- ﴿ لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ ﴾ (التوبة: ١٠٨) .
- ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ (الأنعام: ٦٥) .

* * *

٢- أن يُحذف المضاف إليه مع تقدير ثبوت لفظه نصًا:

وتتمثل هذه الحالة بالحكم على المضاف إليه على أنه كالثابت المذكور، فيبقى المضاف على حالته التي كان عليها قبل الحذف، فلا يتغير إعرابه، فيُعرب مع عدم ردّ التنوين؛ لأنّ المضاف إليه بحكم المنطوق كالحالة السابقة الذكر؛ ولهذا حكم بمعرفتها، وقد تُفهم هذه الحالة ضمناً من قول ابن مالك في (غير):

واضمم بناءً (غيراً)، إن عَدِمْتَ ما لَهُ أَضِيفَ، ناوياً ما عُدِمَا

فَ (غير ونظائرها) بِحُكْمِهَا إِنْ حُذِفَ الْمَضَافُ إِلَيْهَا مَعَ تَقْدِيرِ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ .

ونفهم من هذا أنّ حَذَفَ المضاف إليه، مع تقدير لفظه نصاً يؤدي إلى الإعراب؛ لأنّه لم يُعَدَمْ، بل هو بِحُكْمِ المنطوق، من ذلك قولنا: جِئْتُ قَبْلَ، وَمِنْ قَبْلَ، وَحَضَرْتُ بَعْدَ، وَمِنْ بَعْدَ، بِمَعْنَى: مِنْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةً فَمَا عَطَفْتُ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^(١)

(مِنْ قَبْلِ) بِكُسْرِ اللَّامِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ لِأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ مُنَوِيّ اللَّفْظِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ نَادَى .

فحالات (غير ونظائرها) الإعرابية هو:

^(١) يصف الشاعر نائبة أصابتهم فكل رجل نادى قرابته وأعوانه، أمّا هو فلم يجد مَنْ يقف معه، لعدم وجود العواطف، وهي الروابط التي تستلزم العطف والميل والنجدة.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

١- في حالة التصريح بالمضاف إليه تكون مُعْرَبَة، وهي معارف إذا أُضيفت إلى نظائرها، وكذا نكرات إذا أُضيفت إلى نكرات أيضاً.

٢- أما في حالة حَذْفِ المضاف إليه، فلا تخلو مِنْ :

أ- أَنْ يُنَوَى معناه دونَ لفظه، فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ مع كونها معارف؛ لأنَّ المعنى ... معلوم للمخاطبين.

ب- أَلَّا يُنَوَى لفظه نصّاً، فَإِنَّهَا تُعْرَبُ، وكأنَّ المضافَ إليه مذكور .

٣- أَلَّا تُضَافَ، وهو المقصود من قولهم: أَلَّا يُنَوَى لفظه ولا معناه، فَإِنَّهَا تُعْرَبُ منصوبةً مَنْوَنَةً إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ؛ لِأَنَّهَا نَكَرَاتٌ؛ لِإِعْدَمِ تَحْدِيدِهَا بِدَلَالَةٍ مَعْيِنَةٍ.

ملاحظة :

ظاهر كلام ابن مالك:

وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلاً) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

أَنَّ الْحُكْمَ الْإِعْرَابِيَّ: الْمُتِمُّثِلُ بِ(النَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ) شَامِلٌ لِلْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ جَمِيعاً حَالِ كَوْنِهَا نَكَرَاتٍ، بِمَا فِي ذَلِكَ (عَلٍ، وَحَسَبٍ)، وَهُوَ أَمْرٌ لَمْ يَثْبُتْ مِنْ طَرِيقِ اسْتِعْمَالِهِمَا الْفَصِيحِ . ف(عَلٍ) مِثَالاً، لَمْ يُسْمَعْ فِي بَنِيَّتِهَا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَجْرُورَةً بِ(مِنْ)، وَلَمْ يَشْتَهَرْ فِي الْفَصِيحِ إِضَافَتُهَا، وَكَذَا (حَسَبٍ) لَمْ يُسْمَعْ نَصْبُهَا وَتَنْوِينُهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِظَرْفٍ، وَكَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَدْرَكَ أَنَّ لِي(عَلٍ) امْتِيَازاً فِي أَحْكَامِ الْإِضَافَةِ؛ وَلِذَا أَخَّرَهَا فِي الذِّكْرِ، وَعَظَفَهَا بِ(الْوَاوِ) مَنْفَرَدَةً؛ وَلِذَا حُمِلَ قَوْلُهُ :

..... وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

على المجموع العام لهذه الألفاظ، لا على كُلِّ لَفْظٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ؛ وبهذا أدرج معها (حسب، وعل) أيضاً .

* * *

حَذَفُ أَحَدِ الْمُتَضَائِفَيْنِ:

١- حَذَفُ الْمُضَافِ، قال:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذَفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَازِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

نَبَّهَ ابْنُ مَالِكٍ هُنَا عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْمُضَافِ إِذَا دَلَّ عَلَى حَذْفِهِ قَرِينَةٌ؛
اتِّسَاعًا فِي الْكَلَامِ، وَإِيجَازًا، وَاجْتِصَارًا، وَإِحْلَالَ مَا يَلِيهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ
الْإِعْرَابِيِّ، وَيُسَوِّغُ هَذَا الْحَذْفَ عَدَمُ وَجُودِ لَبْسٍ، أَوْ تَغْيِيرٍ فِي الْمَعْنَى لِلْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ .

ولهذا الإحلال صورتان إعرابتان:

أولاهما: إَحْلَالُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَحَلَّ الْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ الْغَالِبُ فِي الِاسْتِعْمَالِ
الْفَصِيحِ، وَيَتَضَحَّى فِي قَوْلِهِ:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

بِمَعْنَى: أَنَّ يَخْلَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمُضَافَ الْمَحْذُوفَ فِي الْحَالَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَشِوَعُ هَذَا
الِاسْتِعْمَالِ وَشَهْرَتُهُ يَتَضَحَّى مِنْ تَقْيِيدِ ابْنِ مَالِكٍ لِلِاسْتِعْمَالِ الْآخَرِ بِـ(رُبَّمَا)، فَقَدْ
يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ الْمُضَافِ فَاعِلًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ
وَالْمَلِكُ صَفَاصِفًا﴾ (الفجر: ٢٢)، أَيْ: جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ؛ لِاسْتِحَالَةِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِيِّ .
وَتَقُولُ: وَافَقَ مَجْلِسُ الْجَامِعَةِ عَلَى كَذَا أَيْ: وَافَقَ أَعْضَاءُ مَجْلِسِ الْجَامِعَةِ،
فَحُذِفَ الْمُضَافُ الْفَاعِلُ، وَحَلَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَحَلَّهُ.

• وَقَدْ يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ الْمُضَافِ مَفْعُولًا بِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (البقرة: ٩٣) .

أَيْ: سَقُّوا فِي قُلُوبِهِمْ حُبَّ الْعِجْلِ؛ لِأَنَّ مَا يَشْرَبُهُ الْقَلْبُ هُوَ الْمَحَبَّةُ، لَا الْعِجْلَ نَفْسَهُ،
فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ حُذِفَ الْمُضَافُ (حُبٌّ)، وَالسِّيَاقُ وَاضِحٌ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(العِجْل) مُقَامَه، ومن ثمَّ أَخَذَ مَوْقِعَهُ الإِعْرَائِيَّ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَلِيمَةٌ﴾ (هود: ١٠٢)، أي: إذا أَخَذَ أَهْلَ الْقُرَى.

- وقد يكون المضاف إليه بعد حذف المضاف مبتدأ: نحو قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٧)، والتقدير: وَقْتُ الْحَجِّ. ومنه قول الشاعر:

المال يُزْري بأقوامٍ ذوي حَسَبٍ وقد يُسوِّدُ غيرَ السيِّدِ المالُ
والتقدير: فَقَدْ المالُ يُزْري، فَحُذِفَ الْمُضَافُ الْمَبْتَدَأُ فِي كُلِّ مِنَ الشَّاهِدَيْنِ، وحلَّ المضافُ إليه محله، وأخذ إعرابه.

- وقد يكون المضاف إليه بعد حذف المضاف خبراً: كقول الحطيئة:

وشرُّ المنايا هالكٌ وَسَطُ أَهْلِهِ كَهْلِكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ
يريد: شرُّ المنايا منيَّةُ هَالِكٍ.

ومنه الخبر في وصف الدنيا: (فإنَّما هي إقبالٌ، وإدبارٌ)، أي: هي ذاتُ إقبالٍ، وذاتُ إدبارٍ.

وقد يكون المضاف إليه بعد حذف المضاف ظرفاً، كقولك: دَخَلْتُ الدَّارَ غُرُوبَ الشَّمْسِ، أي: وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

فُلْنَا فِي افْتِتَاحِ الْحَدِيثِ: إِنَّ جَوَارَ الْحَذَفِ مَرْمُوهٌ بِوُجُودِ الْقَرِينَةِ، معنويَّةٌ كانت أَمْ لَفْظِيَّةً، أمَّا مع عدم وجودها، فإنَّه أَمْرٌ يُوْدِّي إِلَى اللَّبْسِ، وعدم وضوح المعنى المطلوب؛ فلا يُقال: أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَنْتَ تُرِيدُ: ابْنَ زَيْدٍ.

وثاني صورتَي حَذْفِ الْمُضَافِ: بقاء المضاف إليه على جرِّه، قال:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: ربما - وهي لِلتَّخْلِيلِ - حَذَفُوا المضاف، وأَبْقُوا المضاف إليه مجروراً على حالته الأولى قبل حذف المضاف، ويكون هذا على تقدير ثبوت المضاف وعدم حذفه، وهو بقاء مشروط بأمرٍ غالبٍ، ذكره في قوله:

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مِمَّاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

أي: يبقى المضاف إليه على جرّه، بشرط أن يكون المحذوف (المضاف) معطوفاً على مذكورٍ مماثلٍ له في اللفظ والمعنى؛ ليكون المعطوف دليلاً على الأول المحذوف.

من ذلك قول أبي دؤاد الإيادي:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا ؟ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ؟

والتقدير: أتحسين كلَّ أَمْرِي أَمْرًا ؟ وكلَّ نارٍ نَارًا ؟ فحذف المضاف (كل) من المضاف إليه (نار)؛ استغناءً بذكرها في أول الكلام، ولما قُدِّرَ المضاف ثابتاً أَبْقُوا جرَّ المضاف إليه (نار)، وسوّغ البقاء على الجرّ عطف المضاف المحذوف (كل) على مماثلٍ له سابق عليه، وهو (كُلُّ أَمْرِي)، والتقدير المذكور واضح، وبخلافه لا يجوز عطف (نار) على (أمرئ) .

ومثله قول بشر القشيري:

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ

والتقدير: لم أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ وَلَا مِثْلَ الشَّرِّ، فحذف المضاف المعطوف (مثل) الثاني، على مماثلٍ له في صدر البيت، مع إبقاء المضاف إليه (الشَّر) مجروراً. ومنه المثل العربي: ما كُلُّ سوداءٍ ثَمَرَةٌ، ولا بيضاء شَحْمَةٌ^(١)، أي: ولا كُلُّ بيضاء شَحْمَةٌ .

* * *

^(١) سوداء: مضاف إليه مجرور بالفتحة، وبيضاء مضاف إليه بتقدير ثبوت المضاف المحذوف المعطوف على مماثل له، وشحمة تروى بالنصب أيضاً .

٢- حذف المضاف إليه، قال:

ويُحذفُ الثَّاني فَيَبْقَى الأوَّلُ كحالِهِ، إذا بِهِ يَتَّصِلُ

أي: قد يُحذفُ الثَّاني (المضافُ إليه، مع تقدير وجوده) فيبقى الأوَّل (المضافُ) على حالته الإعرابيَّة، كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، فلا يُعاد إلى الأوَّل (المضاف) التَّنوينُ، أو نونُ التَّثنية إن كان مُثَنَّى، أو نونُ جمعِ المذكر إن كان جمعاً، وبقاء المضاف على حالته الإعرابيَّة، مع غياب المضاف إليه مشروط بِشَرْطٍ غالبٍ، يَتَّضح في قوله:

بشَرْطِ عَطْفٍ، وإِضافةٍ إلى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصَفَتِ الأوَّلَا

يريد: بِشَرْطِ (العطف، والتماثل)، وبيانهما هو أن يُعطفَ على المضاف اسمُ مضافٍ إلى مثلِ المحذوفِ من الاسمِ الأوَّل في صيغته، ومعناه غالباً، من ذلك قول الشاعر:

سَقَى الْأَرْضَينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَها فَيَطُتْ عَرَى الْأَمالِ بِالزَّرْعِ^(١) وَالضَّرْعِ وَالشَّاهِدِ فِي (سَهْلٍ)، إذْ لَمْ يُنَوَّنْ بعدَ حَذْفِ المضافِ إليه؛ لتقدير وجوده، والتقدير: سَهَّلَها وَحَزْنَها، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ إليه من (سَهْلَها)؛ لدلالة المضافِ إليه المماثلِ في (حَزْنَها)، وبيان ذلك: عُطِفَ على المضافِ الأوَّل (سهل)، مضافٌ آخر (هو حَزْنٌ)، وهذا الآخر قد أُضِيفَ إليه مثْلُ المحذوفِ من المضافِ الأوَّل (سَهْلٍ)؛ وسوِّغَ هذا الحذفَ وضوحُ التراكيبِ حولَ دلالةِ المذكور على المحذوفِ الأوَّل؛ لتماثلهما في الصَّيْغةِ والمَعْنَى، وهما في الموضعين (ضمير الغائب) .

ومنه قولُ الفرزدق:

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ^(٢)

^(١) يريد أن المطر عم الأرض سهلها وحزنها، فتعلقت آمال الناس في نمو الزرع، وغزارة لبن الحيوانات.

^(٢) يصف الشاعر سحاباً، وقد اعترض جملة من كواكب السماء ومنازل القمر، وهما ممَّا يُفَرِّحُ بهما العرب للتفاؤل بنزول المطر عند طلوعهما .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

والتقدير: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد، فحذف المضاف إليه الأول؛
لِدلالة الثاني المماثل له عليه، ومّا يُلحَظُ أنّ نونَ المثني: (ذراعين) لمْ تَعُدْ بَعْدَ
حذفِ المضافِ إليه؛ لتقدير ثبوته، فهو بحكم المذكور .

ومنه أيضاً القول المشهور في كُتُبِ النَّحْوِ: قَطَعَ اللهُ يَدَ رَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا،
وتقديره: قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالِهَا، وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا، فحذفَ المضافُ إليه الأولُ من
(يَد)؛ والمُسَوِّغُ للحذفِ عَطْفُ مضافٍ آخَرَ (رَجُلٍ) على الأول، وهذا الثاني
مضاف إلى مماثل المحذوف من المضاف الأول (يَد) .

وتقول: خُذْ رُبْعَ رُبْعٍ وَنِصْفَ رُبْعٍ، بعدَ حذفِ المضافِ إليه الأول؛ لأنّه مُقَدَّرٌ
بِ: رُبْعَ الرُّبْعِ، وَنِصْفَ الرُّبْعِ .

وعلى العموم فحذفُ المضافِ إليه هنا^(١) هو حذفُ لفظٍ مُتَقَدِّمٍ؛ لدلالة لفظٍ
مُتَأَخِّرٍ عليه، وهو كثير في كلام الفصحاء^(٢).

الفصلُ بين المُتَضَايِفِينَ، قال:

فَصْلٌ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ	مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ، وَلَمْ يُعَبِّ
فَصْلٌ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وَجِدَا	بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

الاتّصال بينَ المضافِ والمضافِ إليه هو الأصل، وقد رأى كثيرٌ من نُحاةِ البصرة
عدمَ جوازِ الفصلِ بينهما؛ حاشا ما جاء في أسلوبِ الشَّعْرِ لكثرتِه، على أن يكونَ
الفصلُ بالظَّرْفِ، أو الجارِّ والمجرورِ؛ لأنَّهما ممّا يُتَسَّعُ في استعمالهما .

أمّا الكُوفِيُّونَ وبعضُ البصريِّينَ فقد أجازوا هذا الفَصْلَ في النَّثْرِ على قَلَّتِه؛ وفي
الشَّعْرِ لشواهد فصيحة مُتَعَدِّدة في الظَّرْفِ، أو الجارِّ والمجرورِ وغيرهما .

^(١) مرّ بنا في حديث سابق، مواضع أخرى من حذف المضاف إليه مع الاسماء والظروف (قبل وبعد ...)، وكذا يكثر حذفه
إذا كان (ياءً) في مثل أسلوب النداء، نحو: ربّ أغفر لي .

^(٢) يرى الفراء الكوفي أن هذا الحذف جائز في الشّيين المصطحين: كاليد والرجل، والربع والنصف، وقبل وبعد، وغير
جائز في المتباعدين: كالدار والغلام، أي لم يجز قولك: اشتريت داراً أو غلام زيد (معاني القرآن ٣٢٢/٢) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقد ردَّ جمهورُ البصريِّين أغلبها؛ بحجَّةِ القائلِ المجهولِ، أو الشُّدُوذِ أو النُّدرة. ولم يُقَرُّوا منها سوى الضُّروراتِ الشَّعريَّةِ في مواضعٍ معيَّنة، أو الفصلِ باليمين؛ لكثرة في كلامهم من أجلِ التَّوكيدِ.

وتابع ابنُ مالكٍ المجيزين للفصلِ، ورأى وقوعَ الفصلِ في صورتين :

- أولاهما: الفصلُ في اختيارِ الكلامِ المنظوم، والمنثور .

- والأخرى: الفصلُ في الضُّروراتِ الشَّعريَّةِ (الاضطرار) .

فمنَ الفصلِ في سعةِ الكلامِ واختياره (في منظوم الكلام ومنثوره) قال:

فَصْلٌ مُضَافٍ شَبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبِّ

فَصْلٌ يَمِينٍ،

يُرِيد: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في تركيبين:

• أولهما: أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل، نظير: المصدر، واسم فاعل، فيُفصلُ بينه وبين المضاف إليه بمعمولٍ المضافِ ومتعلِّقه، سواء أكان المعمول مفعولاً، أم ظرفاً، وما في حُكمِهِ، وهو الجارّ والمجرور وهذا واضح في قوله:

فَصْلٌ مُضَافٍ شَبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبِّ

وقوله: (ما نصب) اختراز من أمرين:

١- عدم جواز الفصل اختياريّاً بالمرفوع، وسيأتي ذكرُهُ في الفصلِ اضطراراً .

٢- عدم جواز الفصل اختياريّاً بالمنصوب الذي لم يكن معمولاً للمُضاف .

• فمن شواهد الفصلِ بمفعول المصدر المضاف، قراءةُ ابنِ عامرٍ للآيةِ الكريمة:

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾

(الأنعام:١٣٧)، بِ" زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ، "برفع (لام قتل)

على أنه نائب فاعل، ونصب (دال أولاد)، وجرّ شركاء بالإضافة، وبهذا فُصِّلَ بين المصدر المضاف وما أضيف إليه بمفعول المصدر .

ومثله قول الشاعر الطائي:

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُعَاثِ الْأَجَادِلِ^(١)

أراد: (سَوْقَ الْأَجَادِلِ الْبُعَاثِ)، فَفَصَّلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ بِمَفْعُولِ الْمَصْدَرِ (الْبُعَاثِ) .

وقول أبي جندل الطّهويّ في وصفِ الجراد :

يَفْرُكْنَ حَبَّ السَّنْبِلِ الْكُنَافِجِ

بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ الْمَحَالِجِ^(٢)

يريد: (فَرَكَ الْمَحَالِجِ الْقُطْنَ)، ثُمَّ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ بِمَفْعُولِ الْمَصْدَرِ .

وإذا كان هناك مَنْ يَحْمِلُ رَجَزَ أَبِي جندل على الصُّرُورَةِ؛ لِكُونَ الشَّاعِرِ مُلْتَزِمًا بِقَافِيَةِ مَجْرُورَةٍ، ففِي الشُّوَاهِدِ السَّابِقَةِ، وَقَوْلِ الْأَحْوَصِ الْآتِي ذِكْرُهُ مَا يُثَبِّتُ أَنَّهُ جَائِزٌ فِي غَيْرِ الصُّرُورَةِ، قَالَ:

لَيْنَ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

أراد: فَإِنَّ نِكَاحَ مَطَرٍ إِثْبَاهًا، ثُمَّ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ بِالضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ، مَعَ جَوَازِ رَفْعِ مَطَرٍ أَيْضًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، فَيَكُونُ الْأَسْلُوبُ مِنْ بَابِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَرَفْعِ الْفَاعِلِ؛ فَخَفَضُ (مَطَرٍ) إِذَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ.

• وَمِنْ شَوَاهِدِ الْفَصْلِ بِظَرْفِ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ، قَوْلُ أَحَدِ الْعَرَبِ الْقَدَمَاءِ فِي نَصِيحَةٍ نَثَرِيَّةٍ: (تَرُكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيِي لَهَا فِي رَدَاهَا)، أَرَادَ: تَرُكُ نَفْسِكَ يَوْمًا...، ثُمَّ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ بِظَرْفِ الْمَصْدَرِ (يَوْمًا) . وَتَنَصَّحَ صَدِيقُكَ بِقَوْلِكَ: اخْذَرْ مِنْ إِهْمَالِ يَوْمًا وَاجِبِكَ.

^(١) يريد أنهم لما أجابوا أعدائهم للسلام أفسدوا وتجاوزوا الحدّ، ممّا فرض علينا مطاردتهم وسوقهم كما تسوق الصقور الطيور الضعيفة كالبعاث .

^(٢) يريد أنّ الجراد يفرك حبّ السنبل المكتنز بالحبّ في الأرض كَفَرَكِ الْمَحَالِجِ الْقُطْنَ .

- ومن شواهد الفصل بمفعول اسم الفاعل المضاف، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ (إبراهيم: ٤٧).

فقد قرأها بعض السلف: مُخْلِفاً وَعْدَهُ رُسُلِهِ، بنصب (وَعْد) وجر (رُسُل)، وبذلك فصل بين المتضايين (مُخْلِفاً رُسُلِهِ) بالمفعول الثاني (وَعْد) ^(١).
ومنه أيضاً قول الشاعر:

ما زال يُوقِنُ مَنْ يُوْثِقُكَ بِالْغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجُ ^(٢)

أراد: (وسواك مانع المحتاج فضله)، ثم فصل بين المتضايين بالمفعول الثاني لاسم الفاعل، والأول: المحتاج، والثاني: فضله .

- ومن شواهد الفصل بالجار والمجرور معمول اسم الفاعل، قوله (ﷺ): (فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي) .

تاركو: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله (صاحبي)؛ بدليل حذف النون، وفصل بينهما بالجار والمجرور (لي) المتعلق باسم الفاعل المضاف .

وهذا ما يؤكد جواز الفصل في الكلام المنشور، من دون ضرورة، ومنه قول الشاعر:

لَأَنْتَ مَعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا

أراد: (لأنت معتاد مصابرة في الهيجاء)، ثم فصل بالجار والمجرور معمول المضاف .

- وثانيهما: أن يكون المضاف اسماً لا يُشْبِهُ الْفِعْلَ ^(٣)، والفاصل بينه وبين المضاف إليه قَسَمٌ، وفيه قال ابن مالك:

فَصَلَ مُضَافٍ شَبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ لَمْ يُعَبِّ
فَصَلَ يَمِينٍ،
.....

^(١) مُخْلِفاً: اسم فاعل متعلّق لاثنتين، وعد: مفعول ثانٍ، رسل: مفعول أول .

^(٢) بمعنى ما زال يقصدك المحتاجون مع أن غيرك يمنعهم فضله .

^(٣) والأول من جواز الفصل بين المتضايين: أن يكون المضاف شبه الفعل وقد سبق الحديث عنه .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أراد: لم يُعِبْ أَحَدٌ مِنَ النُّحَاةِ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ بِالْقَسَمِ، وَمِنْهُ رَوَايَةُ الْكَسَائِيِّ^(١) عَنِ الْعَرَبِ: (هَذَا غَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ) بِجَرِّ (زَيْدٍ) بَعْدَ إِضَافَةِ (غَلَامٍ) إِلَيْهِ، مَعَ فَصْلِهِمَا بِالْقَسَمِ.

وكذا رواية أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْهُمْ: (إِنَّ الشَّاةَ تَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهُ رَبَّهَا).
وتقول: سَمِعْتُ صَوْتَ وَاللَّهُ خَالِدٍ. وهذا كتابُ وَاللَّهُ مُحَمَّدٍ .
وقد يَكُونُ الْفَاصِلُ غَيْرَ الْقَسَمِ، وَمِنْهُ رَوَايَةُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ عَنْهُمْ: هُوَ غَلَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ابْنِ أَخِيكَ .

* * *

الفصل في اضطرار الكلام: قال:

.....واضطراراً وُجِداً بأجنبيٍّ، أو بنعتٍ، أو نداً

أراد أنّ هناك مواضعَ فَصْلٍ مُبَاحَةٍ في غير الحالات السَّابِقَةِ، تتمثل في الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ، أَدْرَجَهَا فِي مَوَاضِعٍ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ: الْفَصْلُ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَبِالنَّعْتِ، وَبِالنَّدَاءِ، وَيَبَاحُ هُوَ:

١- الفصل بالأجنبي:

ويُراد بالفواصل الأجنبيّ هو مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُضَافِ، أَيُّ: مَا لَا عَمَلَ لِلْمُضَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لغيرِهِ، مَفْعُولًا كَانَ، أَمْ ظَرْفًا، أَمْ جَارًّا وَجَرُورًا، وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلًا أَيْضًا.

● فَمِنْ شَوَاهِدِ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ الْأَجْنَبِيِّ:

قول جرير في أمِّ عمرو :

كَأَنَّهَا مُزْنَةٌ غَرَاءُ وَاضِحَةٌ أَوْ دُرَّةٌ لَا يُوَارِي ضَوْءَهَا الصَّدْفُ
تُسْقِي أَمْتِيَا حَأْ نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا كَمَا تَضْمَنُ مَاءُ الْمُزْنَةِ الرِّصْفُ^(٢)

^(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٥/٢ .

^(٢) يصف أم عمرو بالبيت الثاني بأنها تسقي من بَلَلِ ريقها المسواك عند استياكها، فيعطر المسواك بريقها كتضمن الرصف (الحجارة المرصوفة) عند ماء المطر الصافي .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أراد: تسقي ندى ريققتها المسواك، فندى: مفعول ثانٍ لِ(تُسقي)، والمسواك مفعول أول، و(ندى ريققتها) مُتضايغان، ففصل بينهما بالمفعول (المِسواك) للفعل المتقدم "تسقي"^(١)، فهو فاصلٌ أجنبيٌّ؛ لأنَّه ليس معمولاً للمضاف .

• ومن شواهد الفصل بالظرف الأجنبيّ: قول أبي حية التُّميريّ في وصفِ رسمِ دارٍ:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٢)

أراد: (كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يَهُودِيٌّ) يوماً

ثمَّ فصل بين المُتضايغيْن بالظرف (يَوْماً)، وهو أجنبيٌّ عن المضاف ؛ لأنَّه معمولٌ للفعل (خُطَّ)، ولا عملٌ للمضاف فيه.

• ومن شواهد الفصل بالجارِّ والمجرور الأجنبيّ:

قول الشاعرة (دَرْنا بنت ععبة) ترثي أخوين اثنين لها:

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَحَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً نَبَوَّةً فَدَعَاهُمَا^(٣)

أرادت (هما أخوا مَنْ لَا أَحَا لَهُ فِي الْحَرْبِ)، ثمَّ فصل بين المُتضايغيْن (أَخَوَا مَنْ) بالجارِّ والمجرور (فِي الْحَرْبِ)، وهو ليس بمعمولٍ للمضاف .

ومن شواهد الفصل بالفاعل الأجنبيّ، قول الأعشى يمدح سلامة الحِميريّ:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَاهُ^(٤)

أراد: (أَنْجَبَ والداهُ بِهِ أَيَّامَ إِذْ نَجَلَاهُ)، ثمَّ فصل بين المُتضايغيْن (أَيَّامَ إِذْ) بفاعل أَنْجَبَ، وهو أجنبيٌّ عن المضافِ، أي: إِنَّه هو معمول لِغَيْرِ المضاف .

^(١) ويجوز أن يكون (ندى ريققتها) فاعل تسقي، والمسواك مفعوله الأول، وامتيحاً مفعولاً ثانياً، ويكون الفصل أيضاً بالمفعول .

^(٢) شَبَّه الشاعر رسم الدار لتنسيقه كخطِّ كتاب بيد يهودي ماهر في الكتابة فهو يقرب بين السطور أحياناً ويباعد أحياناً أخرى، وقيد الكتابة باليهودي لأنهم أهل كتابه آنذاك.

^(٣) أي هما ناصرًا مَنْ لَا نصير له في الحرب، إذا غشيه عدو وخاف ألا يستطيع مقاومته .

^(٤) أراد إن والدي هذا المولود أنجبا ولدًا نجياً حين ولداه فنعم المولود الذي أنجباه، نَجَلَاهُ: نَسَلَاهُ.

٢- الفصل بِنَعْتِ المضاف :

ومنه قول الفرزدق:

وَلَيْنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلَفَنَ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ
أراد: بيمينِ مُقْسِمِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ بِنَعْتِ المضافِ
(أصدق) .

* * *

٣-الفصل بالنداء:

ومنه قول بُجَيْرِ بْنِ زُهَيْرٍ يُخَاطِبُ أَخَاهُ كَعْبًا لِيُسَلِّمَ، وَيَحْذَرُهُ مِنْ جَهَنَّمَ:
وَفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذُكَ لَكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ
أراد: (وفاقُ بُجَيْرٍ يا كعبُ)، ثُمَّ أَقْحَمَ المُنَادَى بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ، فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا .
وكذا قول الرَّاجِزِ فِي وَصْفِ حِصَانٍ لَزِيدٍ:

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ
زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ

أراد: (كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٍ يا أبا عَصَامٍ حِمَارٌ)، ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ (بَرْدُونَ
زَيْدٍ) بِالنِّدَاءِ (يا أبا عَصَامٍ)، بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ . ومنه قول الفرزدق:
إِذَا مَا أَبَا حَفْصٍ أَتَتْكَ رَأَيْتَهَا عَلَى شُعْرَاءِ النَّاسِ يَغْلُو قَصِيدُهَا
أراد: (إِذَا مَا أَتَتْكَ يا أبا حَفْصٍ)، ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ (إِذَا أَتَتْكَ) بِالنِّدَاءِ (أبا
حَفْصٍ).

* * *

يُضَافُ إِلَى الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ فِي فَصْلِ الْمُتَضَايِفِينَ اضْطِرَارًا حَالَةً رَابِعَةً
يُوحِي بِهَا كَلَامُهُ السَّابِقُ فِي الْفَصْلِ عِنْدَ الْاِخْتِيَارِ، إِذْ قَالَ:

فَصْلٌ مُضَافٍ شَبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ

.....

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
وقد سَبَقَ شَرْحُهُ، وَعَكْسُهُ أَنَّهُ يَقَعُ الْفَصْلُ اضْطِرَاراً إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعاً
بالمضاف.

* * *

وَمُلَخَّصُ أَحْكَامِ الْإِضَافَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَا يَأْتِي:
أَوَّلًا: أَنْوَاعُ الْإِضَافَةِ:

١- الْإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ (الْمَحْضَةُ):

- وهي إضافة غير الوصف العامل إلى معموله، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا:
- أ- حذف النون، والتنوين من المضاف، وكذا حذف (أل) من صدره .
- ب- اكتساب المضاف التعريف، أو التخصيص، وكذا التأنيث أو التذكير من المضاف إليه .
- ت- بقاء المضاف على حالته الإعرابية.
- ث- جرُّ المضاف إليه .

* * *

٢- الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ (غير المحضة):

- وهي إضافة الوصف العامل إلى معموله: (اسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول)، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا:
- أ- حذف النون، أو التنوين من المضاف تخفيفاً .
- ب- عدم اكتساب المضاف التعريف .
- ت- جواز الجمع بين (أل) و(الإضافة اللفظية) في حالات معينة .

* * *

ثانياً: أَنْوَاعُ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ:

- ١- ما يُضَافُ إِلَى الْمَفْرَدِ لَفْظاً، وَهُوَ أَنْوَاعُ:
- أ- ما يُضَافُ إِلَى الضَّمَائِرِ كَافَّةً، نَحْوُ: وَحَدَ، وَ(كَلِّ) الْمُؤَكَّدَةِ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ب- ما يُضافُ إلى ضميرِ المخاطبِ غالباً، نحو: لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَانِيكَ .
- ت- ما يُضافُ إلى الظاهرِ والمضمَرِ، نحو: سوى، وعند، ولَدَى، وقُصَارَى، وكِلَا، وكِلْتَا.
- ث- ما يُضافُ إلى اسمِ جنسٍ، نحو: ذو، وذات، وأولو، وأولات .
- ٢- ما يُضافُ إلى الظاهرِ والمضمَرِ مع جوازِ قطعه عن الإضافة لفظاً، نحو: كُلِّ (غير المؤكَّدة والنَّعتِيَّة) وبعض، وأيِّ، وغير، ومع، وأسماء الجهات .
- ٣- ما يُضافُ إلى الجَمَلِ:
- أ- ما يُضافُ إلى الجملتين الاسميَّة والفعلِيَّة، نحو: حيثُ، وإِذْ، والمُشَبَّهات بها، مع جوازِ قطع (إِذْ) عن الإضافة لفظاً .
- ب- ما يُضافُ إلى الجَمَلِ الفِعْلِيَّة، نحو: (إذا)، على رأي جُمهُور البصريِّين، وتُضافُ إلى الجمل الاسميَّة على رأي الكُوفِيِّين وبعض البصريِّين .

* * *

من أحكام الإضافة:

- ١- بقاء المضاف على حالته الإعرابيَّة، مع حذفِ نُويِّ التثنية والجمع، والتنوين منه، وكذا حذفُ (أل) من صدرِه .
- ٢- اكتسابُ المضافِ التعريف، أو التخصيص، وكذا التَّأْنِيثُ أو التَّذْكِيرُ من المضاف إليه .
- ٣- وجوبُ جَرِّ المضاف إليه .
- حذفُ أحد المُتضايِفَيْنِ:
- ١- حذفُ المضاف، ويتمثَّل بما يأتي:
- أ- إحلالُ المضافِ إليه محلَّ المضاف المحذوف .
- ب- بقاءُ المضافِ إليه على جَرِّه، بعد حذفِ المضاف بِشُرُوط .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٢- حذف المضاف إليه، مع تقدير وجوده، أي: يبقى المضاف على حالته الإعرابية من حذف النون، أو التنوين، أو (أل) من صدره .

* * *

جواز الفصل بين المتضايقين :

١- الفصل في اختيار الكلام وسعته:

ويأتي على صورتين:

أ- أن يكون المضاف شبه الفعل من مصدر، أو اسم فاعل مضاف الى معموله .

ب- أن يكون المضاف اسماً لا يشبه الفعل، والفاصل قسم .

٢- الفصل في الضرورات الشعرية، ويتم بصور متعددة، منها:

أ- الفصل بالأجنبي.

ب- الفصل بنعت المضاف.

ت- الفصل بالنداء.

ث- الفصل بالفاعل.

* * *

المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ:

لَمْ يَكْ مُعْتَلًا: كَ (رام، وَقَذَى)	آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرَ، إِذَا
جَمِيعُهَا يَا بَعْدُ، فَتَحُّهَا اخْتِذِي	أَوْ يَكْ كَ "ابْنَيْنِ وَزَيْنَيْنِ" فَذِي
مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمَّ فَاكْسِرْهُ يَهْنُ	وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ
هُذَيْلُ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنُ	وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ

ياءُ المُتَكَلِّمِ من الضمائر التي تُضاف إليها الأسماء، وقد أفرَدَ ابنُ مالك هذا النوع من الإضافة بحديث مُستقلٍّ، لِتَمْيِيزِهِ بِأَحْكَامٍ خَاصَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِضَبْطِ آخِرِ الْاسْمِ الْمُضَافِ، وَكَذَا ضَبْطُ حَرَكَةِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَفْسَهَا، وَبَيَانُ مَا أَرَادَ قَوْلُهُ هُوَ :

* * *

كسُر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، قال:

آخر ما أُضيفَ للياء اكسُر
.....

تُضاف أغلب الأسماء فيما عدا المركبة تركيب إسناد إلى ياء المتكلم، وتستلزم هذه الإضافة غالباً كسُر آخر الأسماء المضافة إلى الياء؛ لمناسبة الياء؛ والمحافظة عليها من الانقلاب. ولزوم الكسُر لآخر المضاف في الأحوال الإعرابية الثلاثة، وهو ليس بحركة بناء، بل إنَّه حركة موافقة للياء ومناسبة معها، وإتباعاً لها؛ ولذا يبقى الاسم مُعرباً بإعرابٍ تقديرِيٍّ اضطراراً؛ لتعذر ظهور الإعراب اللَّفْظِيّ على آخره، ويردُّ كسُر الآخر وجوباً في مجموعة من الأسماء، وهي:

• الاسم المفرد صحيح الآخر، نحو: كتاب، ورداء، تقول فيهما: كتابي، وردائي .

قال تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ (يوسف: ١٠٨) .

• الاسم المفرد الجاري مجرى الصحيح، نحو: دُلُو، وظَيِّي، تقول فيهما: دُلُوي، وظَيِّي .

• جمع التكسير صحيح الآخر، نحو: كُتُب، فتقول فيه: كُتُبِي .

• ما جُمع بألف وتاء مزيديتين، نحو: كتاباتٍ، فتقول فيه: كتاباتي .

أما حركة ياء المتكلم نفسها إذا لحقت بالأسماء المذكورة فهي جواز (الفتح، والسكون) في محلّ جرّ، ويُفهم هذا الجواز من تقييده وجوب الفتح مع أنواع أخرى من الأسماء التي سيذكرها فيما بعدُ، فتقول: كتابي، وكتابي، وردائي، وردائي .

* * *

حركة أواخر الأسماء المُعْتَلَّة، والمُثَنَّاة، والمجموعة، قال:

..... اكسُر، إذا لم يَكْ مُعْتَلَّاك (رام، وقْدَى)

أَوْ يَكْ كَ (ابنَيْنِ وَرَبْدَيْنِ) فَذِي جميعها أيا بعدُ، فَتَحها احتْذِي

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أشرنا قبل هذا إلى أنّ القاعدة العامّة في ضبط حركة المضاف إلى ياء المتكلم تنحصر في أمرين:

أولهما: كسُر آخر الاسم المضاف وجوباً .

والآخر: جواز فتح ياء المتكلم، أو سكونها .

وهذان الأمران ليس على إطلاقهما، فلا يشملان الأسماء جميعاً؛ ولذا استثنى ابنُ مالكٍ جملةً من الأسماء الأخرى، واستثناؤه واضح في قوله: (إذا لم يَلِكْ)، والإطارُ العامُّ للأسماء المستثناة كما يظهر من كلامه، هو كونُ أواخرها حركات طويلة، سواء أكانت ألفاً، أم واواً، أم ياءً، وهي كلّها ممّا يتعذر تحريكُها، أو يثقلُ، وعمومها على نوعين:

أحدهما: الأسماء المُعتَلّة، وهي:

أ- الأسماء المنقوصة: ومثّل لها بِ(رام) اسم فاعلٍ مِنْ (رَمَى)، ومن نظائرها:

الدّاعي، والرّاعي، والسّاعي، والتّادي .

ب- الأسماء المقصورة: ومثّل لها بِ(قَدَى)، ومن نظائرها: عَصَا، وفَتَى، وهُدَى،

وأعشى، ومصطفى .

والآخر: الأسماء المثناة والمجموعة على حدّ الثّنية في حالتي النّصبِ والجَرِّ،

ومثّل للمثنى بِ(ابْنَيْنِ)، وللجمع السّالم بِ(زَيْدَيْنِ)، فحركة أواخر هذه الأسماء إذا

أضيفت إلى ياء المتكلم هي (السّكون)، لا الكسْر؛ لأنّه في البيت الأوّل استثنى

لحاق الكسر بهذه الأسماء المنقوصة، والمقصورة، والمثناة، والمجموعة جمع سلامة .

أمّا حركة الياء نفسها، فهو وجوب الفتح للتّخلُّص من التّقاء حَرَفِي المدّ، وهو

ظاهر في آخر البيت الثّاني، إذ قال:

.....فَذِي
جميعُها اليا بعدُ، فتُحها اختُذي

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يُرِيد أَنَّهُ عِنْدَ إِضَافَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ، وَالْمُثَنَّاتِ، وَالْمُجْمُوعَةِ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلَّمِ فَلَا بَدَّ مِنْ فَتْحِ الْيَاءِ مَعَهَا؛ وَمِنْ أَجْلِ إِتْمَامِ شَرْحِ الْفِكْرَةِ، وَبَيَانِ مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ أَوَاخِرَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِيَاءِ الْمُتَكَلَّمِ، قَالَ:

وَتُدْعَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَانْكَسَرَتْ يَهُنْ
وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هَذَا نِيلَ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا

فهذا حديث عن العمليّات الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي تَحْدُثُ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَبَيَانُهَا هُوَ :

أَوَّلًا: مَا كَانَ مَخْتُومًا بِ(يَاءٍ)، وَمِنْ مَصَادِيقِهِ:

أ- الاسم المنقوص، نحو: (الهادي)، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم انْتُقِثَ ياءان: ياء المنقوص، وياء المتكلم، فتُدْعَمُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، بِمَعْنَى أَنَّ أُولَاهُمَا وَهِيَ آخِرُ الْأَسْمِ الْمُضَافِ سَاكِنَةً، وَثَانِيَتُهُمَا يَاءُ الْمُتَكَلَّمِ (المُضَافُ إِلَيْهِ) مُتَحَرِّكَةٌ بِالْفَتْحِ، فَيَحْدُثُ مِنْ إِدْغَامِهِمَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مُفْتُوحَةٌ فِي الْحَالَاتِ الْإِغْرَابِيَّةِ الثَّلَاثِ، تَقُولُ: الْعَقْلُ هَادِيٍّ إِلَى الرَّشَادِ، وَأَكْرَمْتُ هَادِيٍّ إِلَى الرَّشَادِ، وَسِرْتُ وَرَاءَ هَادِيٍّ إِلَى الرَّشَادِ.

ب- المثنى في حالتي النصب والجرّ: نحو: ابْنَيْنِ، وَصَاحِبَيْنِ، فَعِنْدَ إِضَافَةِ الْمُثْنَى فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلَّمِ؛ تُحْدَفُ النُّونُ لِلإِضَافَةِ، فَتَلْتَقِي يَاءَان: يَاءُ الثَّنِيَّةِ، وَيَاءُ الْمُتَكَلَّمِ، فَتُدْعَمُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، فَتَكُونُ الْأُولَى سَاكِنَةً، وَتُبْنَى الثَّانِيَةُ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَمِنْ الإِدْغَامِ تَنْشَأُ الْيَاءُ الْمُشَدَّدَةُ، تَقُولُ: أَكْرَمْتُ ابْنِيَّ، وَقَابَلْتُ صَاحِبِيَّ، وَمَرَرْتُ بَوْلَدِيَّ، وَأَشَدْتُ بِصَدِيقِيَّ .

ت- جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فِي حَالَتِي النصب والجرّ: نحو: مهندسين، فَعِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلَّمِ؛ تُحْدَفُ النُّونُ لِلإِضَافَةِ، فَتَلْتَقِي يَاءُ الْجَمْعِ فِي حَالَتِي النصب والجرّ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلَّمِ، فَتُدْعَمُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى؛ لِتَكُونِ أُولَاهُمَا سَاكِنَةً، وَثَانِيَتُهُمَا مُفْتُوحَةٌ مُشَدَّدَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ يَبْنَئُ﴾ (يوسف: ٦٧) . وَتَقُولُ: رَأَيْتُ مَهْنَدِسِيَّ، وَمَرَرْتُ بِمَهْنَدِسِيَّ، وَأَنَا مُهْتَمٌّ بِتَعْلِيمِ بَنِيَّ.

ثانياً: ما كان مختوماً بِ(واو):

ويختصُّ هذا بِجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ في حالةِ الرَّفْعِ؛ فعند إضافته تُحذفُ النونُ للإضافة، وبعْدَ الحذفِ تلتقي الواو والياء، وهما متماثلتان في المدِّ، وأولاهما ساكنة وعلى وَفْقِ القاعدةِ الصَّرْفِيَّةِ تُقْلَبُ الواوُ ياءً، ثُمَّ تُدْعَمُ الياءُ في الياءِ، لِتَكُونَا ياءً مشدَّدةً مفتوحةً؛ ويُكسَّرُ ما قبلها لِمُناسبةِ الياءِ وسهولةِ النطق، وإنْ وُجِدَتْ ما قبل واوِ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ ضَمَّةً، قُلِبَتْ كَسْرَةً؛ ولهذا قال ابنُ مالك:

..... وَإِنْ مَا قَبْلَ واوِ ضَمٌّ فَاكْسِرُهُ يَهُنُ

والمُرَادُ هو: إنْ وُجِدَتْ ضَمَّةٌ بعدَ قلبِ واوِ الجَمْعِ ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم، وجَبَ قلبُ هذه الضمَّةِ كَسْرَةً؛ لِيَهْوَنَ النُّطْقُ، (أي: يسهل)، نحو:

● ومنه قول أبي ذؤيب في رثاء أولاده:

أودَى بَنِيذَ فَأَعْقِبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلَعُ^(١)

قال: بَنِيّ، وأصله: بَنُونِي، لأنَّه فاعل أودَى؛ فحذفت النونُ للإضافة، فالتقت واوُ الجَمْعِ مع ياءِ المتكلم، وأولاهما ساكنة، فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ؛ وكُسِرَ ما قبل الياءِ لِمُناسبةِ ياءِ المتكلم، فصارت: بَنِيّ .

-المحافظة على مفتوح الآخر من جمع المذكر السالم حال إضافته:

أشرنا قبل قليل إنْ كان ما قبل واوِ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ مضموماً، نحو: ضَمَّ سَيْن (مهندسون ومحامون)؛ يُكسَّرُ لِمُناسبةِ ياءِ المتكلم، أمّا إذا كان ما قبل الواو مفتوحاً في الأصل، نظير فَتَحَ (الفاء) في جَمْعِ (مُصْطَفَى)، إذ تقول: مُصْطَفَوْنَ^(٢)، فعند إضافة مثل هذه الصيغة إلى ياءِ المتكلم؛ تُحذفُ النونُ للإضافة، وتُقْلَبُ الواوُ ياءً، وتُدْعَمُ في ياءِ المتكلم، مع المحافظة على فَتَحِ ما قبل الواو أصلاً، فيقال: هؤلاء مُصْطَفَيّ، ومُرْتَجَيّ؛ لأنَّ الفتحة في بنية الجَمْعِ للدلالةِ على الألف المحذوفة من المفرد

^(١) يريد: هلك أبنائي وأورثوني حسرة وتلهفاً ودموعاً، وخصَّ النوم هنا، لأنه مثار الهموم والذكريات والأحزان.

^(٢) ومن فَتَحِ الفاء قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِرِينَ﴾ (ص: ٤٧).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

(مصطفى)؛ بسببِ التقاءِ (ألف مصطفى) مع (واو جمع المذكر السالم)، وابنُ مالكٍ، وإن لم يذكرْ هذا الأمر صراحةً، اشترطَ الكسرَ فيما كان مضموماً قبل الواو، إذ قال :

..... وإنَّ ما قَبْلَ واوِ ضُمَّ فأكْسِرْهُ.....

وبهذا نعرف أنَّ جمعَ المذكر السالم حال إضافته إلى ياء المتكلم تُدغمُ ياؤه، وواوه في الياء، في الحالات الإعرابية الثلاث .

ونكرر ما ذكرناه سابقاً من أنَّ هذه الأسماء المتقدمة من مقصورة، ومنقوصة ومثناة، وجمع سلامة تكونُ حركةً أو آخرها السكون؛ لأنها مُدغمَةٌ في ياء المتكلم، والمُدغمُ أولُهُ ساكنٌ وثانيه متحرِّكٌ، أمَّا حركةُ ياء المتكلم فهي الفتحُ الواجب؛ تخلصاً من التقاء المدود، وفيه قال:

.....فَذِي جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ، فَتَحُّهَا اخْتِذِي

* * *

ثالثاً: ما كان مختوماً بِ(ألفٍ)، قال:

وَأَلِفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ

حديث ابن مالك هنا عن الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم ممَّا خُتِمَتْ أو آخرها بِ(ألفٍ)، وهي نوعان:

أ- المثنى المرفوعُ:

فعند إضافته إلى ياء المتكلم تسقطُ النونُ للإضافة، فتلتقي ألف الاثنين مع ياء المتكلم، فتسلَّمُ الألفُ من التغيير؛ وتُفتحُ ياءُ المتكلم تخلصاً من التقاء المدتين:

الألف والياء، وثبات الألف ظاهر في قوله: وَأَلِفًا سَلَّمَ.....

وفتحُ الياءِ ظاهرٌ في قوله: فَذِي جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذِي .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

تقول: حَضَرَ أَحْوَايَ، وجاءَ صَاحِبَايَ، وسَافَرَ صَدِيقَايَ، وَأَعْتَمَدُ عَلَى مَا تَكْسِبُ يَدَايَ .

وثبات الألف، وَفُتِحَ ياءُ المتكلم مع المثني المرفوع، لهجةً متفقٌ عليها بين قبائل العرب، ولو قُلِبَتْ أَلِفُ التثنية حال الإضافة هنا لَحَدَّثَ لَبْسٌ، بين الحالات الإعرابية الثلاث: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ؛ فكأنَّهم كَرِهُوا حدوثَ اللَّبْسِ مع وجود ما يُمَيِّزُ حالةً من أُخْرَى .

ب- المقصور:

وللعرب في إضافة الأسماء المقصورة إلى ياء المتكلم لهجتان:
إحداهما: ثبات أَلِفِ المقصور^(١) وسلامتها: (وَأَلْفًا سَلَمًا) مع فتح ياء المتكلم، وهذا واضح في قوله:.....(فَإِذَا يَأْتِيَنَا مَنِي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ)، وهي اللهجة الغالبة المشهورة، ومنه قوله تعالى:

- ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ (البقرة: ٣٨).

- ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ (طه: ١٨).

- ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾ (الأنعام: ١٦٢).

وقراءه (يا بُشْرَايَ)^(٢)، يَفْتَحُ الياء (يوسف: ١٩) .

ففي هذه النصوص الكريمة سَلِمَتِ الألفُ من القَلْبِ، وَفُتِحَتْ بعدها الياءُ.
والأخرى: قَلْبُ أَلِفِ المقصور ياءً أيضاً، وإدغامها في ياء المتكلم، مع فتح الياء المُشَدَّدَة، وهي لهجة عزها ابنُ مالك إلى هُذَيْل، فقال:

..... وفي المقصورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ

^(١) قد نجد على ندرة ما لا يثبت نحو: لدى، فإننا نقول فيها: لديه، ولديك، ولدينا، فتقلب الألف ياء مع الضمائر كافة: وهي لهجة العرب كلهم .

^(٢) قراءة أهل البصرة، وأهل المدينة (إعراب القرآن للنحاس ٣١٩ / ٢) أما قراءة أهل الكوفة فهي (يا بُشْرَى) بفتح الراء دون ياء .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
أي: إِنَّ قَبِيلَةَ هُذَيْلٍ تَقْلِبُ كُلَّ أَلْفٍ مَقْصُورَةٍ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءً،
وَتُدْغِمُهَا لِتَكُونَ يَاءً مُشَدَّدَةً.

ومنه القراءات غير المشهورة في الآيات الكريمة السابقة: (عَصِيٍّ) و(مُحْيِيٍّ) و(يا
بُشَيْرِيٍّ)، ومنه رواية ابن مالك عنهم القول: يَا مَوْلِيَّ اغْفِرْ لِي خَطَايِي .
ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أولاده:

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لَهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ^(١)
أراد: (سَبَقُوا هَوَايَ)، ولكنه على وَفْقٍ لِهَجَةِ قَوْمِهِ قَلَبَ الْأَلْفَ يَاءً، وأدغم .
وكذا قول المنخل الهذلي:

يُطَوِّفُ بِي عِكْبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفَايَا
فَإِنْ لَمْ تَثَارْ لِي مِنْ عِكْبٍ فَلَا أُرْوِيئُهَا أَبَدًا صَدَيًّا^(٢)
أراد: فِي قَفَايَ صَدَايَ، ولكنه قَلَبَ أَلْفَ الْمَقْصُورِ يَاءً عِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى يَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ، وأدغم.

فائدة:

يبدو أَنَّ هَذَا الْقَلْبَ لَمْ يَكُنْ مَقْيَدًا بِلِهْجَةِ هُذَيْلٍ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ،
فَالْفَرَّاءُ^(٣) عَزَاهُ أَيْضًا إِلَى بَعْضِ بَنِي سُلَيْمٍ، وَرَوَى قَوْلَهُمْ: (أَتِيكَ بِمَوْلِيٍّ، فَإِنَّهُ أَرَوَى مِيٍّ)،
أي: أَتِيكَ بِمَوْلَايَ .

وعزاهُ سيبويه إِلَى نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَمْ يُجَدِّدْ . وَحَكَاهُ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو الثَّقَفِيُّ
عَنْ قَرِيْشٍ، وَرَوَى ابْنُ يَعِيْشٍ قَوْلَ طَلْحَةَ يَوْمَ الْجَمَلِ حِينَ قَالَ لَهُ الْإِمَامُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي

^(١) أراد: أَنَّ أَوْلَادَهُ سَبَقُوا رَغْبَتَهُ فِي بَقَائِهِمْ أَحْيَاءَ وَبَادَرُوا لِاتِّبَاعِ هَوَاهُمْ وَرَغْبَتِهِمْ فِي الْمَوْتِ الَّذِي أَخَذَهُمْ وَاحِدًا وَاحِدًا،
وَيَسْتَلْزِمُ آخِرًا فَيَقُولُ: وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ نَهَايَةٌ .

^(٢) أراد أَنَّ عِكْبَ سَجَانَ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ يَدُورُ بِهِ وَيَطْعُنُهُ بِالْحَرِيَةِ فِي قَفَاهُ لِعِلَاقَتِهِ بِامْرَأَةِ النُّعْمَانِ، لِذَا يَرِيدُ مِنْ أَخُوْتِهِ
الْثَّارَ، وَإِلَّا لَمْ يَرَوْا عَطَشَ انْتِقَامِهِ.

^(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٩ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

طالب (عليه السلام): "عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ، وَأَنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَأَ"، فقال طَلْحَةُ:
بَايَعْتُ وَاللَّحَّ عَلَى قَفِّي^(١)، أراد: وَالسَّيْفُ عَلَى قَفَايَ، أي: مُكْرَهًا .

وعلى العموم فلهذا القلب وجه في العربية، وهو أن ياء المتكلم تتطلب الكسر لما قبلها، وحال إضافة المقصور يكون ما قبل الياء ألفاً، وهي مما لا يمكن كسرها؛ ولذا قُلبت ياء؛ لمناسبتها للكسر المطلوب؛ ولمماثلتها مع ياء المتكلم التي بعدها؛ فكان قلب الألف هنا عوضاً من الكسر اللازم قبل الياء .

* * *

ومُلَخَّصُ أحكام إضافة الأسماء إلى ياء المتكلم:

١ - يُكْسَرُ آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، سواء أكان صحيح الآخر وشبهه، أم جمع تكسير، أم ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين .

٢ - تُدْغَمُ ياء المنقوص، وياء التثنية، وياء جمع المذكر السالم في ياء المتكلم حال الإضافة، مع فَتْح هذه الياء .

٣ - تُثَقَّلُ واو جمع المذكر السالم ياءً، ثُمَّ تُدْغَمُ في ياء المتكلم، مع قلب الضمة كسرةً، إن كان آخر الاسم مضموماً، مع المحافظة على الفتحة إن كان آخره مفتوحاً .

٤ - تُثَبِّتُ الألف في المثني المرفوع، والاسم المقصور قبل ياء المتكلم المفتوحة، سوى ما أُثِرَ عن بعض العرب من قلب ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ياءً، ثُمَّ إدغام الياء في الياء .

* * *

(١) الكتاب ٤١٤/٣، شرح المرادي ٢٩٨/٢، شرح المفصل ٣٣/٣ .

فوائد:

١- زيادة هاء السكت:

قد يُزاد إلى المضاف لياء المتكلم حال الوقف هاء تُسمَّى (هاء السكت)، وهي: تلحق آخر الاسم وقفاً لبيان الحركة، وهو إلحاق ليس بواجب، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُ وَأَكْنَبُ﴾ (١١) إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالٍ فَيَقُولُ بَلَيْتَنِي لَأَوْتُ كِتَابِيَّةٍ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَذَرَ مَاحِسَابِيَّةٍ ﴿٢٦﴾ بَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿الحاقة: ١٩-٢٩﴾، ومنه قول عمرو بن ملقط الطائي: مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَىٰ بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهْ^(١)

أراد: وسربالي، (أي: قميصي، أو درعي).

٢- حذف ياء المتكلم:

قد تُحذف ياء المتكلم استغناءً بكسرة باقية، دليلاً على الياء المحذوفة، وتمثل هذا الحذف في صورتين:

أ- أن يكون المضاف مُنادى، ومنه قوله تعالى:

- ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَنْقُورُ﴾ (البقرة: ٥٤).

- ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف: ١٤٣).

ب- أن يكون المضاف في غير النداء، ومنه قوله تعالى:

- ﴿وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (الزمر: ١٧).

- ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦).

^(١) كأن الشاعر يخاطب شخصاً لائماً له، فقال: إنه ذهول، وأمر عظيم أتلّف نعليه وقميصه وهذا تعبير عن تلك الحالة.

٣- قَلْبُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَلْفًا:

قد تُقْلَبُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ أَلْفًا فِي صَوْرَتَيْنِ:

أ - فِي النَّدَاءِ غَالِبًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ يٰأَسْفَىٰ عَلَىٰ يَٰسُفَ﴾ (يوسف: ٨٤) .

الأصل: يَا أَسْفَىٰ؛ فَقُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِلْحَقَقَةِ .

ومثله قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ﴾ (الزمر: ٥٦) .

الأصل: يَا حَسْرَتِي، فَقُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا؛ لِأَنَّهَا أَحْفُ نُطْقًا .

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعْفُونِي﴾ (الأعراف: ١٥) .

بَفَتْحِ الْمِيمِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: يَا ابْنَ أُمَّا .

ب- فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُ نَفِيعِ بْنِ جَرْمُوزٍ :

أَطَوُّ مَا أَطَوُّ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا، وَيَرْوِينِي النَّقِيعُ

أَرَادَ: إِلَى أُمِّي، ثُمَّ قُلِبَتِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ أَلْفًا، فِي غَيْرِ النَّدَاءِ، وَالنَّقِيعُ: اللَّبَنُ الْبَارِدُ.

* * *

تدريب - ٣٦ -

س١ / ما المقصود بمصطلح الإضافة؟، وما الحكم الإعرابي لكل من المتضايقين؟
عَرَّفْ، واشْرَحْ مع التَّمثِيل .

* * *

س٢ / لو كان الاسم مَّا يقبل الإضافة، فماذا يُحذفُ منه حال إضافته؟

* * *

س٣ / متى يَدْخُلُ الجرُّ على الاسم؟

* * *

س٤ / للإضافة نَوَعَانِ، اذْكُرْهُمَا، وَبَيِّنْ فائدتَهُمَا، مع ذِكْرِ الفَرْقِ بينهما .

* * *

س٥ / هناك ألفاظ لا تَتَعَرَّفُ بالإضافة، اذْكُرْ بعضها، مع التَّمثِيل لها .

* * *

س٦ / ماذا يكتسب المضاف من المضاف إليه حال الإضافة المعنويّة؟

* * *

س٧ / اشرَحْ قَوْل ابنِ مالك:

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ

* * *

س٨ / هل يُجْمَعُ بين (أل) والإضافة؟، ومتى؟ مَثِّلْ لما تقول .

* * *

س٩ / مَثِّلْ لما يأتي:

— أسماء لا تُضَافُ أبداً .

— أسماء لا تُضَافُ إلَّا إلى الضمائر .

— أسماء تُضَافُ إلى الظَّاهر والمضمَر .

— أسماء تُضاف إلى أسماء الأجناس الظاهرة غالباً .

* * *

س ١٠ / كيف تُثَبِّتُ أَنَّ المضافَ لا يتعرَّفُ بالإضافة اللَّفْظِيَّة ؟

* * *

س ١١ / اشرح مراد ابن مالك من قوله:

..... وما كَاذُ مَعْنَى كَاذُ أَضِفْ جَوَازاً، نَحْوُ: حِينَ جَا نُبْذُ

* * *

س ١٢ / أعطِ فكرة مختصرة عن الخلاف النَّحْوِيَّ في دخول (إذا) على الجملة الاسميَّة.

* * *

س ١٣ / كِلا وَكِلْتَا من الأسماء الملازمة للإضافة، فما شروط إضافتهما ؟ وما إعرابهما؟، مثَّلْ بفصيح الكلام .

* * *

س ١٤ / متى تُبْنَى (عَيْر) ؟، ومتى تُعْرَبُ ؟ مثَّلْ لِمَا تقول .

* * *

س ١٥ / ما المقصود بنظائر " عَيْر " ؟

* * *

س ١٦ / اذكرِ الظُّرُوفَ التي تُضاف إلى الجُمْلِ، مع بيان أنواع الجُمْلِ المضافة .

* * *

س ١٧ / قد يُحْذَفُ المضافُ ويحلَّ المضافُ إليه محله الإعرابي.

اذكرِ الحالات الإعرابية للمضافِ إليه .

* * *

س ١٨ : عَيِّنْ نوع (أَيِّ) فيما يأتي، قال تعالى:

— ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ (مريم: ٦٩) .

- ﴿يَا أَيُّ ذُنُوبِكُلْتِ﴾ (التكوير: ٩).

* * *

س ١٩ / عَيْنِ المضافِ إليه في كُلِّ من الآياتِ الكريمةِ الآتيةِ، وبَيِّنْ علامةَ إعرابه.
قال تعالى :

- ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِأَمِينِهِمْ﴾ (الإسراء: ٧١).

- ﴿وَمَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقًّا﴾ (الإسراء: ٢٦).

- ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣).

- ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ (الدخان: ١٧).

* * *

س ٢٠ / عَيْنِ المضافِ في كُلِّ مِمَّا يَأْتِي من الآياتِ الكريمةِ، وبَيِّنْ حالته الإعرابيَّة، قال
تعالى:

- ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ (الدخان: ١٥).

- ﴿قُلْ يَتُوفَنَكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ (السجدة: ١١).

- ﴿قُلْ يَتَقَوَّمُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ (الزمر: ٣٩).

- ﴿يَصْنَعِي السَّجْنِ﴾ (يوسف: ٤١).

- ﴿إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (القصص: ٧٩).

- ﴿وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الجمعة: ١٠).

* * *

س ٢١ / حدِّدِ الإجابة الصَّحيحة لبناء (قَبْلُ، وَبَعْدُ) على الضَّمِّ في الآية الكريمة :

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤).

أ - سبقهما بحرف جرّ .

ب - قطعهما عن الإضافة لَفْظًا .

ت - قطعهما عن الإضافة مَعْنَى .

ث - قطعهما عن الإضافة لَفْظًا وَمَعْنَى .

* * *

س ٢٢ / هل يجوز الفصل بين المتضايين ؟، ومتى ؟ مثَّلْ لما تقول .

* * *

س ٢٣ / مثَّلْ لما يأتي بِجُمْلٍ مفيدة:

- تركيب إضافي بتقدير (في) .

- تركيب إضافي بتقدير (من) .

- تركيب إضافي بتقدير (اللام) .

* * *

س ٢٤ / (كل) من الأسماء الملازمة للإضافة، ما الفرق في إضافتها بين الآية الكريمة

والبيت الشعري ؟، قال تعالى: ﴿كُلُّ لَهُ قَنُونَ﴾ (الروم: ٢٦) .

قال الشاعر: كُلُّ ابْنِ أَنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلِهِ حَذَبَاءَ مَحْمُولُ

* * *

س ٢٥ / ما الفرق في الحالة الإعرابية لـ (كلا) بين الآية الكريمة، والبيت الشعري؟.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء: ٢٣).

قال الشاعر: كِلَا يَوْمِي أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدَّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

* * *

س ٢٦ / عَيِّنِ الفاصل بين المتضايين فيما يأتي:

قال عمرو بن كلثوم: فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحِصَادِ الدَّائِسِ

وقول الآخر:

وداعٍ إلى الهيجا وليس كفاءها كجالبٍ يوماً حتْفِه بِسلاحِه
وقولك لإخوانك: هل أنتم مُنْجَزولي وَعَدْكُمْ ؟

* * *

س ٢٧ / مَثَلٌ لِمَا يَأْتِي بِجُمْلٍ مفيدة:

- مُثَنًى مرفوع مُضاف إلى ياء المتكلم .
- مُثَنًى منصوب مُضاف إلى ياء المتكلم .
- جمع مذكر سالم مرفوع مُضاف إلى ياء المتكلم .
- اسم مقصور مُضاف إلى ياء المتكلم .

* * *

س ٢٨ / هل هناك فَرْق بين إضافة المثنى المرفوع، وإضافة الاسم المقصور إلى ياء المتكلم، وكلاهما محتوم بألف ؟ مَثَلٌ لإجابتك .

* * *

س ٢٩ / حَدِّدِ الأمر الذي اكتسبه المضاف من المضاف إليه في النصوص الشعرية الآتية:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سَوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ
إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ فِدَانَتْ لَهُ أَهْلُ الْقُرَى وَالْكَنَائِسِ
أَرَى مَرَّ السَّنِينِ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَالِلِ

* * *

س ٣٠ / كيف تُثَبِّتُ بوساطة الآية الكريمة الآتية أَنَّ إضافة (غَيْرِ) لا تُكْسِبُهَا التَّعْرِيفَ؟

قال تعالى: ﴿كَلَّمَا فَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلَنَّهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ (النساء: ٥٦) .

* * *

إِغْمَالُ الْمَصْنَدِ

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ^(١)

قال:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ مُضَافاً، أَوْ مُجَرِّداً، أَوْ مَعَ (أَلْ)
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ، وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ
 وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٍ بِنَصْبٍ، أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ
 وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

المصدر:

سبق أن ذكر ابن مالك في باب المفعول المطلق تعريف المصدر، فقال:

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ كَ(أَمِنَ) مِنْ (أَمِنْ)

بمعنى: أن للفعل مدلولين، هما: الحدث والزمن، أما المصدر فيدل على أحدهما، وهو (ما سوى الزمان) أي: الحدث فحسب، ف(الأمن) في تمثيل ابن مالك، وفعله أمن يدل على مفهوم عقلي لمعنى مجرّد عن حدث الأمن، من دون دلالة محدّدة عن الزمان؛ ولهذا قيل: إنّ دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمينية؛ لأنّ الحدث جزء من الفعل، أمّا دلالة المصدر على الحدث، فهي دلالة مطابقة، لأنّ الحدث هو معنى المصدر كلّهُ .

وما نلحظه من الصيغة المصدرية (أمن) أنّها اشتملت على أحرف الفعل كلّها من دون زيادة، وقد نجد صيغاً مصدرية تزيد على حروف الفعل الماضي، فمن المساواة مع حروف الفعل: أكلَ أكلاً، وتكسّر تكسراً، ومن الزيادة عليها: أكرم إكراماً، وقعد قعوداً.

^(١) قدّم ابن مالك إعمال المصدر والمشتقات على أبواب التعريف بأبنيتها، وهذه الأبواب هي ممّا يفترض تقديمها على الأعمال، ولعلّه يقصد أنّ الإعمال باب نحوي يجب تقديمه على أبواب الأبنية الصرفية .

وبهذا يكون لصيغة المصدر جانبان:

أحدهما: معنوي: وهو دلالة على مجرّد الحدث .

والآخر: لفظي: وهو كون الصيغة مشتملة غالباً على جميع أحرف الفعل الماضي، وقد تزيد عليها .

ومن أنواعه:

١ - المصدر الصريح: وهو ما دلّ على الحدث، واشتمل على أحرف فعله، أو زاد عليها كما مثلنا.

٢ - المصدر الميمي: وهو ما دلّ على الحدث، وبُديءَ بميم زائدةٍ لِعَيْرِ مفاعلة^(١)، نحو مَطْلَب، ومَقْدَم، ومَوْضِع، ومَوْعِد، ومَحْمَدَة، ومَفْسَدَة .

٣ - المصدر الصناعي: وهو ما زيد في آخره ياء مشدّدة، بعدها تاء تأنيث مَرْبُوطَة، لِيَدُلَّ على مَعْنَى مجرّد، لم يَكُنْ يدُلُّ عليه قبل الزيادة، والدلالة الجديدة هي: مجموعة الصفات والمعاني التي تُمثّلها الصيغة الجديدة، نحو: إنسانيّة، وتَقْدُميّة، ورَجعيّة، وعالميّة، ووطنيّة.

من فوائده:

أ - أن يكون عَوْضاً من تكرارِ الفعلِ، أو لبيانِ عددِ مرّاتِ وقوعه، أو إيضاحِ نوعِ وقوعه، وقد مرّ هذا في باب (المفعول المطلق) .

ب - أن يكون واقعاً موقعَ الحال، نحو: جاء مَشِياً، أي: ماشياً، كما مرّ هذا في باب (الحال) عند وقوعه مصدراً .

* * *

(١) ما صُدِّرَ بميم مفاعلة نحو: مقاومة، ومساهمة هو " مصدر " يعمل عمل الفعل، ولاخلاف في ذلك.

اسم المصدر:

قلنا: إنَّ المصدر هو ما طابق أحرف فعله الماضي، أو زاد عليها، أمَّا إذا لاقت الصيغة الاسمية المصدر في الاشتقاق، وقُرِبَ المعنى، ولكنها لم تجرِ على أحرف الفعل كما جرى عليه المصدر، بأنْ نقصت عن أحرف الفعل، أو تغيّر ضبط حركاتها، فهو اسم مصدر، وليس مصدرًا .

والذي استقرّ عليه النحاة المتأخرون هو وجود فَرْق بينهما^(١)، وإليك بيانه:
فالمشهور عندهم أنَّ اسم المصدر هو "ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، وخالفه بخُلُوه من بعض أحرف الفعل، من دون تعويض كما أشرنا، و" (عطاء): اسم مصدر بمعنى (إعطاء) مصدر: (أعطى)، وقد سقطت الهمزة منه، وإليك بعض الأمثلة التوضيحية :

الفعل	المصدر	اسم المصدر
اغتسل	اغْتِسَالًا	الغُسْل
أقرض	إِقْرَاضًا	الْقَرْض
وَقَدَّ	وُقُودًا	الْوُقُود
مَلَأَ	مَلَأً	مِلْء

فما يُلاحظُ من هذه الأمثلة أنَّ صِيغَ أسماء المصادر قد نقصت عن أحرف الأفعال الماضية، أو قد تغيّر ضبطها، فإنْ نقصت أحرف الصيغة، ولكنها عُوِّضَتْ فهي مصدر، من ذلك: وَعَدَ عِدَّةً، فَ(عِدَّة): مصدر نقصت منه فاءُ الفعل (الواو)، وعُوِّضَ المحذوف ب(تاء مربوطة).

- وبعد هذا يمكن رصد الفرق بين صيغتي المصدر، واسمه في جوانب متعدّدة:

^(١) المصدر واسمه مصطلحان قديمان منذ سيبويه، وكلام سيبويه ومن تبعه من المتقدمين يشعر أحياناً بالخلط بينهما (الكتاب ٤/٤٢، ٨١) وبالتمييز بينهما أحياناً أخرى (الكتاب ٣/٢٧١، ٢٧٤، والمقتضب ٣/٢١٢، ٢١٧). والموضع هنا غير مناسب للتفصيل .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- ففي الجانب اللفظي يتمثل الفرق في نقص أحرف صيغة اسم المصدر عن قياس مصدره المناظر له، وفي تغيير ضبط حركات بنيته.
- وأمر آخر أن الصيغة اللفظية لاسم المصدر مقصورة على سماع ورودها في فصيح الكلام، أما الصيغة اللفظية للمصدر، فمنها ما هو سماع، ومنها ما هو قياس.
- أما في الجانب المعنوي: فهناك آراء عدة تخلص جميعاً في النهاية إلى التسوية بينهما في الدلالة على (الحادث المجرد) .

فالرأي المشهور هو كونهما متساويين في هذه الدلالة، وهو ما تبناه ابن مالك، فالعطاء معناه الإعطاء، والقبلة بمعنى التقبيل، والعشرة بمعنى المعاشرة .
ورأي ثانٍ أن التساوي في الدلالة ليس مباشراً؛ لأن المصدر عند هؤلاء يدل على لفظ المصدر، وهذه الدلالة تؤدي تبعاً إلى الدلالة على معنى ذلك اللفظ (معنى الحادث) .

فاسم المصدر إذاً يدل على الحادث المجرد دلالة غير مباشرة؛ لأنه يدل عليها بوساطة لفظ المصدر .

ولعل ابتغاء السهولة في التعليم دعت جملة من النحاة إلى تبني فكرة المساواة المعنوية بين المصدر واسمه، ما دام هذا الرأي ينتهي إليها أيضاً .

ثم إننا لا نعدم وجود فروق واضحة بين جملة من المصادر وأسمائها، نظير:

- الإمطار مصدر أمطر، أما المطر: فهو اسم الماء المتساقط من السحاب .
- الإقراض مصدر أقرض، أما القرض: فهو اسم لما يُعطى .
- التكليم مصدر كلّم، أما الكلام: فهو اسم للأصوات التي تخرج من الفم .

ومن حيث العمل الإعرابي، فلا خلاف في عمل المصدر عمل فعله، أما اسم المصدر^(١) فقد منعه جمهور البصريين إلا في الضرورة؛ وأجازه الكوفيون قياساً على

^(١) إن كان علم جنس، نحو (يسار) علم جنس لليسر لا يعمل اتفاقاً، لأن الأعلام لا تعمل، وأن كان مصدرًا ميميًا فهو عامل اتفاقاً.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 عَمَلِ المصدر؛ مُستدلّين بقيام هذه الأسماء مقام المصادر في الدلالة على الحدث،
 وبه أخذ النحاة المتأخرون .

- فأسماء المصادر في عمومها صيغٌ خارجةٌ عن أقيسة المصادر المناظرة لها، وهي:
- ١ - ما دلّ على معنى الحدث، لكنّه لم يَجْرِ على وزن المصدر الذي هو قريب من اشتقاقه، كالسَّلام مع سَلَّمَ، والخيرة مع اختارَ، والرَّاحة مع استراحَ، والطَّهارة مع تَطَهَّرَ.
- ٢ - ما دلّ على معنى الحدث، وليس له فعلٌ يَجْرِي عليه أصلاً، كالويل ، والوَيْح، والقَهْقَرَى.

* * *

وبعد هذه التقديم الإيضاحي نعود الآن إلى حديث ابن مالك الذي أفردَه لعمل المصدر وحالاته، فقال:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ (أَلْ)
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ،

يُريد ابنُ مالك هنا أن يوضّح الوظيفة النَّحْوِيَّةَ للمصدر، فقال: يلحقُ المصدرُ أحياناً بفعله في العمل الإعرابي، فيقوم بوظيفته النَّحْوِيَّةَ، فالضمير في قول ابن مالك (بِفِعْلِهِ) عائد على (المصدر) مع تأخيرِه عنه؛ وذلك لِتَقْدِيمِهِ مَعْنًى، فهو المخصوص بالحديث، فإذا كان الفعلُ مُتَعَدِّياً كان لِمَصْدَرِهِ فاعل ومفعول، كقوله تعالى: ﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾ (البقرة: ٥٤)، إذ أُضِيفَ المصدرُ إلى فاعله (الضمير)، ونصب المفعول (العجل)، والتقدير: بأنَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجَلَ. أمّا إذا كان الفعل لازماً، اكتفى مصدرُه بالفاعل، فكما تقول: قام زيدٌ، تقول: أعجبنى قيامُ زيدٍ .

وكذا: سرّني إقبالُ الطُّلابِ على الدراسة، وهذا هو قصْدُ ابن مالك من قوله:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ^(١)

* * *

شروطُ عملِ المَصْدَرِ:

عَمَلُ الْمَصْدَرِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ، لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ إِنَّهُ مَشْرُوطٌ
بقوله:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ.....

أي: يلحق المصدرُ فعله في العمل الإعرابي، إِنْ قُدِّرَ الْمَصْدَرُ بِ(أَنْ) وَالْفِعْلُ، أَوْ
مَا وَالْفِعْلُ، صَحَّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ، تقول: ساءني بالأمس مَدَحُ الشَّاعِرِ نَفْسَهُ،
والتقدير: ساءني بالأمس أَنْ مَدَحَ الشَّاعِرُ نَفْسَهُ. وتقول: يَسُرُّنِي نَجَاحُكَ غَدًا،
والتقدير: يَسُرُّنِي أَنْ تَنجَحَ غَدًا.

وتقول: يُعْجِبُنِي إِصْغَاؤُكَ إِلَيَّ الْآنَ، والتقدير: يُعْجِبُنِي مَا تُصْغِي إِلَيَّ الْآنَ.

● من هذا يتبين لنا صحّة الاستغناء غالباً عن المصدرِ العاملِ عَمَلِ فِعْلِهِ، لِيَحُلَّ
مَحَلَّهُ فِعْلٌ من معناه مسبق بحرف مصدرِي مناسبٍ لَزَمِنِهِ، هذا هو الشَّرْطُ الَّذِي
اقتصر ابنُ مالك على ذكره هنا.

● وهناك شَرْطٌ آخَرُ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ لِلْمَصْدَرِ الْعَامِلِ، حالة عدم إمكان
تقديره بالحرف المصدرِي والفعل، ومُفَادُهُ: أَنَّ الْمَصْدَرِ يَعْمَلُ عَمَلِ الْفِعْلِ عِنْدَمَا
يَتَوَبُّ عَنْهُ، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد: ٤)،
فَضَرْبُ: مصدرٌ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ، والتقدير: فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ، فَالرِّقَابُ
مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ، وفي الآية الكريمة أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى مَفْعُولِهِ، فهو مجرورٌ لَفْظاً،
منصوبٌ مَحَلّاً، وفاعله محذوف .

^(١) مما يخالف المصدرُ الفعلَ أمور منها:

- لا يعمل المصدرُ إلّا بشروط، بخلاف الفعل .

- لا يلزم ذكر الفاعل مع المصدر، لكثرة حذفه، بخلاف فاعل الفعل الذي يستوجب وجوده ظاهراً أو مقدراً .

ومنه قول الشاعر:

يا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُهَا، أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

غُفْرَانًا: مصدر مُنَوَّن، نَابَ مَنَابَ فِعْلُهُ، فَعَمِلَ عَمَلَهُ، وَنَصَبَ مَآثِمَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَفَاعِلُهُ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: اغْفِرْ مَآثِمَ .

وتقول: إِكْرَامًا الضَّيْفَ، وَإِطْعَامًا الْفُقَرَاءَ، وَقِتَالًا الْأَعْدَاءَ، فَالْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ نَابَتْ مَنَابَ أَفْعَالِهَا، وَعَمِلَتْ عَمَلَهَا، وَالْأَسْمَاءُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَهَا مَفَاعِيلُ مَنْصُوبَةٌ، وَكَأَنَّ هَذِهِ الْمَفَاعِيلَ مَسْبُوقَةٌ بِأَفْعَالٍ أَمْرٌ .

ومن هذا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ شَرْطِيَّ عَمَلِ الْمَصْدَرِ، هُمَا:

١. أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُقَدَّرًا بِ(أَنْ) وَالْفِعْلِ، أَوْ (مَا) وَالْفِعْلِ .
٢. أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ نَائِبًا مَنَابَ الْفِعْلِ .

* * *

أَحْوَالُ عَمَلِ الْمَصْدَرِ: قال:

..... مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ " أَل "

تَبَّهَ ابْنُ مَالِكٍ هُنَا عَلَى أَحْوَالِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ عَمَلِ فِعْلِهِ، وَهِيَ ثَلَاثُ:

- الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُضَافًا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِهِ، وَبِهِ بَدَأَ، وَإِضَافَتُهُ أَنْوَاعٌ:

أ - مَا يُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ، ثُمَّ يُذَكَّرُ مَفْعُولُهُ:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١) . دَفْعُ: مصدر مضاف إلى فاعله (لَفْظُ الْجَلَالَةِ)، وَالْفَاعِلُ مَحْرُورٌ لَفْظًا: مَرْفُوعٌ مَحَلًّا، وَ(النَّاسُ): مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ .

ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (آل عمران: ١٨١) .

وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٠٠) .

وقول ابن الأطنابة:

أَبَتْ لِي عَفَّتِي، وَأَبَى بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرِّيحِ
وإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

وفيه: إضافة المصدر إلى الفاعل، ثُمَّ ذَكَرَ المفعول فِي كُلِّ مَنْ (وَأَخَذِي الْحَمْدَ)،
و(إِقْحَامِي نَفْسِي)، و(ضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ، (أَي: الحَذِر). .

ب- ما يُضَافُ إِلَى مفعوله، ثُمَّ يُذَكَّرُ فاعله:

ومنه الحديثُ الشَّرِيفُ ^(١) (وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) .

على تقدير: حجَّ: مصدر مضاف إلى المفعول (البيت)، و(مَنْ) فاعله.
وكذا قول الأقيشر الأَسَدِيِّ:

أَفْتَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْبَارِقِ ^(٢)
قَرَعُ: مصدر أُضِيفَ إِلَى مفعوله (القَوَاقِيزِ)، ثُمَّ جَاءَ فاعله (أَفْوَاهِ) عَلَى رَوَايَةٍ رَفَعَهَا.
وقول الآخر:

نَجَذُ رِقَابِ الْأَوْسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَجَذِّ عَقَاقِيلِ الْكُرُومِ خَبِيرُهَا ^(٣)
الجدُّ: مصدر مضاف إلى مفعوله (عَقَاقِيلِ)، ثُمَّ ذُكِرَ فاعله (خَبِيرُهَا) .
ومنه قولك: أعجبنى تنظيمُ المُرُورِ الشَّرْطِيِّ .
وَفَرِحْتُ مِنْ أَكَلِ الطَّعَامِ الضُّيُوفِ .

ت - ما يُضَافُ إِلَى فاعله مع عَدَمِ ذِكْرِ المفعول:

ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ (إبراهيم: ٤٠) . دُعَاءُ: مصدر
مضاف إلى الفاعل (ياء المتكلم)، ومفعوله محذوف، والتقدير: وَتَقَبَّلْ دُعَائِي إِيَّاكَ.

^(١) وتاممه (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج). لم نذكر الآية الكريمة المماثلة هنا؛ لاحتمالها أكثر من وجه.

^(٢) بمعنى أن معاقرتي للخمر ذهب بكل ما ورثته عن آبائي، وما جمعته بجهدي من مال.

^(٣) عَقَاقِيلِ الْكُرُومِ: ما غرس من فروع العنب .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا اسْتَغْفَارُوا لِإِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ (التوبة: ١١٤)، والتقدير: استغفار إبراهيم ربه لأبيه.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر: ١)، أي: نصر الله إياك .
ث - ما يُضاف إلى المفعول مع عدم ذكر الفاعل:

كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (فصلت: ٤٩)، دُعاء: مصدر أُضيف إلى المفعول (الخير)، وفاعله محذوف، والتقدير: من دُعاء الإنسان الخير.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعِيكَ﴾ (ص: ٢٤)، سُؤال: أُضيف إلى المفعول (نَعَجَة)، والفاعل محذوف، والتقدير: بسؤاله نَعَجَتَكَ.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا فَأَيْنَا يَمَّا تَعْدُنَا﴾ (هود: ٣٢) .
جدال: أُضيف إلى المفعول (ضمير المتكلمين)، والفاعل محذوف يعود على نوح (عليه السلام).

● وفي أحوال إضافة المصدر، يكونُ المضاف إليه مجروراً لفظاً، ومرفوعاً محلاً إذا كان فاعلاً، ومنصوباً محلاً إذا كان مفعولاً .

● الحالة الثانية :

أن يكونَ المصدرُ مُجرّداً من (أل)، و(الإضافة)، أي: إذا كان مُنَوّناً، وهي الحالة التي يَرى الثَّحَاةُ أنَّها أقيسُ في العمل من غيرها؛ لِشبهها الفعل في التنكير: ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾ (البلد: ١٤)، إطعامٌ: مصدرٌ مُنَوّنٌ (نَكِرَة)، فاعله محذوف، وبيتماً مفعوله، والتقدير: أن يُطعمَ بيتماً .

ويُحْمَلُ عليه قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ (الصفات: ٦)، بتنوين زينة، ونصب (الكواكب) على المفعولية للمصدر في أحد الأوجه الإعرابية.
وكذا قول الشاعر:

فلولا رجاء النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
رهبةٌ: مصدرٌ مُنَوَّنٌ عَمِلَ فِعْلُهُ، فنصب (عقاب)، والتقدير: ولولا أن نَرَهَبَ
عِقَابَكَ.

وقول المزار بن منقذ التميمي:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
أعملَ الشَّاعِرُ المَصْدَرَ المُنَوَّنَ (ضَرْبٍ)، فنصب المفعول (رؤوس)، وفاعله
محذوف، والتقدير: بِضَرْبِنَا رُؤُوسَ قَوْمٍ .
ويكثرُ إعمالُ المُنَوَّنِ في المَصْدَرِ النَّائِبِ عن فِعْلِهِ، نحو: نَصْرًا أَخَاكَ، وإنصافاً
كُلَّ مَنْ ظَلِمَ.

● الحالة الثالثة:

أن يكون المصدر مُقْتَرَنًا بِ(أل)، وهي حالةٌ قليلةٌ الاستعمال، وشواهدُها
محدودة، من ذلك، قول المزار الأسدي:
لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
الضَّرْبِ: مصدرٌ مُقْتَرَنٌ بِ(أل) عَمِلَ فِعْلُهُ، فَنَصَبَ مِسْمَعًا.
وقول الآخر:

فإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيَّدِنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
أعملَ الشَّاعِرُ المَصْدَرَ المَقْتَرَنَ بِ(أل) (التَّائِبِينَ)، فنصب المفعول (عُرْوَةً) .
وتقول: لم يتوانَ الجُنْدِيُّ عن الطَّعْنِ أعداءَهُ .

* * *

عَمِلَ اسْمُ الْمَصْدَرِ: قال:

..... ولا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

(١) بمعنى رجاؤنا لنصرك، ورهبتنا لعقابك، لانقمنا منهم، ولوطنناهم كما توطأ طرق الماء .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: إنَّ اسمَ المصدرِ قدَّ يعملُ عملَ المصدرِ المُلاقي له في الاشتقاق، وهو أمرٌ مختلفٌ فيه، إذ مَنْعَهُ جُمْهُورُ البَصَرِيِّينَ إِلَّا في الضَّرورةِ الشَّعْرِيَّةِ، وتأوَّلوا ما وردَ منه على إضمارِ فِعْلٍ. وأجازَهُ الكُوفِيُّونَ ونُحَاةُ آخَرُونَ، وتَبِعَهُمُ النَّحَاةُ الْمُتَأَخَّرُونَ، ومنهم ابنُ مالِكٍ في قوله السَّابِقُ:

..... ولا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

وتنكير (عمل) في قول ابن مالك، قدَّ يُشيرُ ضِمْنًا إلى قِلَّةِ عَمَلِهِ .

ومن الشَّواهدِ الشَّعْرِيَّةِ المشهورة في عَمَلِ اسمِ المصدرِ:

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الآمالِ إِلَّا مُيسَّرًا

قال: عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءِ: اسمُ مصدرٍ، وفاعله المضاف، ومفعوله المنصوب .

وقول الآخر:

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ، قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

كَلَامُكَ هِنْدًا: اسمُ مصدرٍ، وفاعله المضاف، ومفعوله المنصوب .

وقول معزٍّ إلى حَسَّانَ :

لَأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَانٌ مِنَ الْفِرْدُوسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

ثواب: اسمُ مصدرٍ بمعنى (الإثابة)، أُضيفَ إلى فاعلِهِ (لفظ الجلالة)، ثُمَّ ذَكَرَ المفعول (كُلَّ).

ومنه قول القطاميِّ يمدحُ زخَرَ الكلابيِّ:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةِ الرِّتَاعَا ؟

عَطَاء: اسمُ مصدرٍ بمعنى (الإعطاء)، أُضيفَ إلى فاعله (الضمير)، ثُمَّ نُصِبَ المفعول

(المِائَةِ)، وحُذِفَ المفعول الثَّانِي، والتقدير: بَعْدَ عَطَائِكَ إِيَّايِ المِائَةِ الرِّتَاعَا، يُريد:

(السَّمينَةِ).

• تابعُ المجرور، قال:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَّلَ بِنَصْبٍ، أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْاِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

عملُ المصدرِ مُضافاً هو الأكثرُ، وهو مضافٌ إمّا إلى الفاعل، وإمّا إلى المفعول، فبعد إضافة المصدر المُتعدّي فِعْلُهُ وَجَرَهُ المضاف إليه، يُتِمُّ عَمَلُهُ الإعرابي :

- بالنَّصْبِ إنَّ كان المصدر مُضافاً إلى الفاعل؛ لأنَّ الآتي هو المفعول به، نحو: كَرِهْتُ أَكُلَّ خَالِدٍ مَالِ الْيَتِيمِ.

- وبالرَّفْعِ إنَّ كان المصدر مضافاً إلى المفعول؛ لأنَّ الآتي هو الفاعل، نحو: كَرِهْتُ أَكُلَّ مَالِ الْيَتِيمِ خَالِداً، عِلْماً أَنَّ المضاف إليه مع جَرِّهِ اللَّفْظِي الظَّاهِر، فهو في محلِّ رَفْعٍ إنَّ كان فاعلاً، وفي محلِّ نَصْبٍ إنَّ كان مفعولاً، وهي أمور يجب ملاحظتها، والعِلْمُ بها؛ لِتَعَلُّقِ تابع المضاف إليه بها، كما سيأتي بيانه، وهذا هو قَصْدُ ابنِ مالك من قوله:

..... كَمَلْ بِنَصْبٍ، أَوْ بِرَفْعِ عَمَلُهُ

أي: كَمَلْ عَمَلَ المصدرِ بِ.....
ثم قال:

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْاِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

أي: إذا كان هناك تابعٌ للمضاف إليه المجرور، فيجوز فيه وَجْهَان:

١. الجُرُّ؛ مُرَاعَاةً للفظ المجرور (المضاف إليه)، وهو الْوَجْهُ لِتَشَاكُلِ اللَّفْظَيْنِ، وهذا هو مَعْنَى قوله: (وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ).

٢. الحُمْلُ على المعنى مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ المجرور (المضاف إليه)، مِنْ رَفْعٍ إنَّ كان فاعلاً للمصدر، أو نَصْبٍ، إنَّ كان مفعولاً، وهذا هو مَعْنَى قوله:

..... وَمَنْ رَاعَى فِي الْاِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

قد أطلق ابنُ مالك التابع، ولم يقيده بنوع معيّن، وقيدَه غيره بالعطفِ والبَدَلِ،
ففي قولنا: (مُراعاةُ الابنِ الصَّالحِ حُقُوقَ والديه واجبٌ عليه)، أُضيفت (مُراعاة) إلى
الفاعل (الابن)، فالابن مجرور لفظاً بالإضافة، ومرفوع مُحملاً؛ لأنّه فاعل بالمعنى؛ لذا
يجوزُ في تابعه (الصَّالح): الجرُّ؛ مُراعاةً لِلجَرِّ اللفظي؛ والرُّفْعُ عطفاً على المحلِّ.
وفي قولنا: رَغِبْتُ في أَكْلِ الخُبْزِ واللَّحْمِ، أُضيفَ (أَكَلَ) إلى المفعول (الخُبْزِ)
فجرّه بالإضافة، مع أنّ محلّه النَّصْب، ثُمَّ تلاه المعطوف (وهو تابعٌ)، فيجوز في
التابع المعطوف (اللَّحْمِ) الجرُّ؛ مُراعاةً للفظ المتبوع المعطوف عليه (الخُبْزِ)، والنَّصْب
مُراعاةً لمحلّ لفظ المتبوع المعطوف عليه.

ومن شواهدهم في مراعاةِ المحلِّ المرفوع، قولُ ليبد يصف حماراً وَحْشِيّاً:

حتى تَهَجَّرَ في الرِّوَّاحِ وهاجها طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

طَلَبَ: مصدر مضاف إلى فاعله (المُعَقَّب)؛ ولذا جَرَّ لفظاً مع رُفْعِهِ محلاً، أمّا
المظلوم فهو التابعُ لِلْمُعَقَّبِ (نَعْتُ لَهُ)؛ فَرُفِعَ مُراعاةً لمحلِّ (المُعَقَّب)، ويجوز فيه
(أي: المظلوم) الجرُّ؛ مُراعاةً للفظ الْمُعَقَّبِ، لكنَّ الشَّاعِرَ مُقَيِّدٌ بحركة القافية،
و(حَقَّهُ): مفعول المصدر .

ومن مراعاةِ المحلِّ المنصوب، قول الرَّاجِزِ^(٢) العنبريِّ، أو رُؤبة:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانَا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

^(١) بمعنى حصل كذا وكذا حتى سار الحمار في الهاجرة ليصل إلى أثنائه يطلبها طلباً حثيثاً كطلب الغريم المظلوم لديه من غريمه .

^(٢) بمعنى أنني كنت قد أخذت هذه الجارية من حسان بدلاً من دين لي عليه لخوفي من إفلاسه أو ممّا طالبتّه من دفع ما عليه من دين .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

مخافة: مصدرٌ مضافٌ إلى مفعوله (الإفلاس)، فالمفعول هنا مجرور لفظاً، منصوب محلاً.

ولما تلاه تابعه (الليانا) على العطف؛ نصبه الشاعِرُ مُراعاةً لِمَحَلِّ المعطوف عليه (المتبوع)، والتقدير: لأني خِفْتُ الإفلاسَ والليانا^(١).

ومثله: بَيَّعَ الأَصْلَ والقيانا، من إضافة المصدر إلى مفعوله، والعطف على المفعول المجرور لفظاً بالنَّصْبِ؛ مُراعاةً لِمَحَلِّ المفعول .

ومن هذه المراجعة للمحلِّ ما تمثِّل به سيبويه^(٢): عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وَعَمْرًا .

وإلى هذه المراجعة بنوعيتها أشار ابنُ مالك بقوله:

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

أي: مَنْ رَاعَى فِي التَّابِعِ مَحَلَّ الْمُتَبَوِّعِ مَرْفُوعاً كَانَ أَوْ مَنْصُوباً، فَعَمَلُهُ حَسَنٌ، وَرَأْيُهُ سَدِيدٌ.

* * *

^(١) يوافق سيبويه على نصب (الليانا)، لكنَّه يختلف في علَّةِ النصب، فهو يرى أنَّ (الليانا) منصوب بإضمار فعلٍ وتقديره: أن خفت الإفلاس، خفت الليانا، وهو المطل بالدَّيْنِ .

^(٢) الكتاب ١/ ١٩١ .

تدريب - ٣٧ -

س ١ / اذْكَرْ تعريف المصدر، واسمّه، وارْصُدِ الفَرْقَ بينهما .

* * *

س ٢ / ما شروط عمل المصدر عَمَلَ فِعْلِهِ ؟ مَثِّلْ لِمَا تقول .

* * *

س ٣ / ما أقسام المصدر العامل عَمَلَ فِعْلِهِ ؟ مَثِّلْ لِكُلِّ قِسْمٍ بفصيح الكلام .

* * *

س ٤ / اشرح قول ابن مالك مع الاستشهاد على ما تقول:

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْاِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَّنْ

* * *

س ٥ / مَثِّلْ لِمَا يأتي بجمل مفيدة ومضبوطة بالشَّكْلِ:

- مصدر مضاف إلى فاعله مع ذِكر المفعول.
- مصدر مضاف إلى مفعوله مع ذِكر الفاعل.
- مصدر مضاف إلى فاعله مع عدم ذِكر المفعول.
- مصدر مضاف إلى مفعوله مع عدم ذِكر الفاعل.
- مصدر مقترن بأل.
- مصدر مُنَوَّن.

* * *

س ٦ / بَيِّنْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ، وَوَجِّهْ الاستشهاد فيما يأتي من حيث إضافة المصدر العامل .

- قال تعالى: ﴿كَذَّابٌ آلُ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (آل عمران: ١١) .
- وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم: ٤٧) .

- وقال الشاعر:

يا مَنْ يَعُزُّ علينا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وَجَدَانَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ

* * *

س ٧ / بَيَّنَّ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ، وَوَجَّهَ الاستشهاد فيما يأتي في باب إعمال المصدر واسمه:

وَحَمْدُكَ الْمَرْءَ مَا لَمْ تَبْلُهُ خَطَأُ وَذَمُّكَ الْمَرْءَ بَعْدَ الْحَمْدِ تَكْذِيبُ
ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ
فَرْمُ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْتَطِيعُ نَقْلًا جَبَالًا مِنْ تِهَامَةٍ رَاسِيَاتِ
بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لَغَيْرِهِمْ أُلُوفًا
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَندَلًا زُرْبُقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

* * *

س ٨ / لَمْ عَمِلَ الْمَصْدَرَانِ: (شُكْرًا، ورؤية) عَمِلَ فَعَلِيَهُمَا، فيما يأتي:

شُكْرًا لِرَبِّكَ يَوْمَ الْحَرْبِ نِعْمَتُهُ فَقَدْ حَمَّاكَ بَعِزُّ النَّصْرِ وَالظَّفَرِ
وَأَقْتُلْ دَاءَ رُؤْيَا الْعَيْنِ ظَالِمًا يُسِيءُ، وَيُتَلَّى فِي الْمُحَافِلِ حَمْدُهُ

* * *

س ٩ / أَغْرِبَ مَا يَأْتِي، مع ذِكْرِ مَوْضِعِ الشَّاهِدِ في باب إعمال المصدر واسمه:

أَعَاذِلُ إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابِي إِجَابَتِي الصَّرِيخَ إِلَى الْمُنَادِي
هَدَمْتُ الْبَاطِلَ هَدَمَ الْخِيْمَةِ صَاحِبُهَا .
تَأْدِيَةُ الْوَاجِبِ شَيْءٌ عَظِيمٌ .

* * *

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

قال:

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَزِلٍ
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا، أَوْ جَاصِفَةً، أَوْ مُسْنَدًا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتًا مَحْذُوفٍ عُرْفُ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

* * *

فَعَالٌ، أَوْ مَفْعَالٌ، أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنْ "فَاعِلٍ" بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي "فَعِيلٍ" قَلَّ ذَا "فَعِيلٍ"

* * *

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

* * *

وَانْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا، وَاخْفِضَ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

* * *

وَاجْرُزْ أَوْ انْصَبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَدَ (مُبْتَغِي جَاهٍ، وَمَالًا مَنْ نَهَضَ)

اسْمُ الْفَاعِلِ :

هُوَ اسْمٌ مُشْتَقٌّ دَالٌّ عَلَى حَدَثٍ وَعَلَى فَاعِلِهِ، فَ(عَادِل) مَثَلًا اسْمٌ مُشْتَقٌّ
يَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: مَعْنَى الْعَدْلِ مُطْلَقًا .

وَالْآخَرُ: الذَّاتُ الَّتِي مَارَسَتْ الْعَدْلَ.

أَمَّا صَوْغُهُ فَمِثَالُ الْحَدِيثِ عَنْهُ فِي بَابِ مُسْتَقْلٍ .

عَمَلُهُ الإِعْرَابِيُّ، قال:

كَفَعِلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعَزِلٍ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرَفَ نِدَا أَوْ نَفِيًّا، أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

افتتح ابن مالك حديثه عن العمل الإعرابي لاسم الفاعل، فقال: (كَفَعِلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ)، يريد أنّ اسمَ الفاعل قد يعملُ عَمَلُ فِعْلِهِ، فإن كان فِعْلُهُ لازماً فهو لازمٌ، نحو: أُمَسَاوِرُ الرَّجُلَانِ؟، فالرَّجُلَانِ مرفوع بـ(مُساوِر)، فاكْتَفَى اسمُ الفاعل بالرفوع، وإن كان فعله مُتَعَدِّياً فهو مُتَعَدٍّ أيضاً فتقول:

- أُمَكْرَمٌ زَيْدٌ أَخَاكَ ؟

- الْفَاهِمُ وَاجِبُهُ مُسْتَرِيحٌ .

- الْمُعِينُ إِخْوَانُهُ مُحَبُّوبٌ .

فالأسماء: أَخَاكَ، وَاجِبُهُ، إِخْوَانُهُ، منصوبة بأسماء الفاعلين .

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا لَكَ بَنِعْجٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَرِهِمْ ﴾ (الكهف: ٦)، وقوله

تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (الزمر: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا ﴾ (المجادلة: ١٠).

ومشابهة اسمِ الفاعلِ فِعْلُهُ فِي الْعَمَلِ، لم تَكُنْ على إطلاقها، بل إنَّها مشروطة بحالاتٍ معيّنة؛ ولذا قال:

..... إِنْ كَانَ
.....

ويمكن تلخيصُ الحالات بالآتي: يَرِدُ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أ - ما كان مجرداً من (أَلْ) .

ب - ما كان مقترناً بـ (أَلْ) .

وقد بدأ ابنُ مالكٍ حديثه عن عمل المجرّد؛ بدليل أنّه ذكّر المقترن في البيت الرابع بقوله: (وإنَّ يَكُنْ صِلَةٌ "أل"). وبیانهما:

أ- ما كان مُجرّداً: فإنّه يعمل عمل فعله من الرّفْع والنّصب بِشَرطَين:

الشّرط الأوّل: أن يكون اسم الفاعل دالّاً على الحال أو الاستقبال، وفيه قال:

..... إنَّ كَانَ عَنْ مُضِيّهِ بِمَعزِلٍ

بمعنى أنّ عمل اسم الفاعل عمل فعله مقيّد بدلالة الصّيغة على غير زمن الماضي، وهو الحال، أو الاستقبال، فهو في الأصل شابة الفعل المضارع لا الماضي، ومنه قولنا: خالدٌ مُذاكِرٌ دَرَسَهُ الآنَ، بنصب (دَرَسَهُ) على المفعوليّة لاسم الفاعل (مُذاكِرٍ) الدّالّ على الحال .

فإنّ دلّ على الماضي فإنّه لا يعمل على رأي جُمهور النُّحاة، فلا ينصب مفعولاً، بلّ تحب إضافته إلى ما بعده، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (فاطر: ١) لأنّ المعنى: الحمد لله فَطَرَ السَّمَوَاتِ، وتقول: هذا مُكرّمٌ خالدٍ أمس.

فائدة:

١- عمَلُ اسمِ الفاعلِ الدّالّ على المُضِيّ:

تقييدُ عملِ اسمِ الفاعلِ بزمن الحال أو الاستقبال، أمرٌ خالفه الكسائيُّ الكوفيُّ، وتابَعَهُ على ذلك ابنُ هشام، إذ أجازا العمل، وإنّ كان بمعنى الماضي؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَنَحْسَبُهُمْ ^عأَيَّكَافًا ^{وَهُمْ}رُفُودًا ^{وَنَقَلَبُهُمْ}ذَاتَ الْيَمِينِ ^{وَذَاتَ الشِّمَالِ} وَكَلْبُهُمْ ^{بِ}سِطٍّ ^{ذِرَاعِيهِ}بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: ١٨)، فاسمُ الفاعل (باسِط) بمعنى الماضي؛ لأنّ الكلام عن حوادثٍ سابقة، ومع المُضِيّ، فقد عمِلَ النّصب في (ذراعيه)، ورُدّ هذا الاستدلال من الطرف المانع بأنّ المراد من الآية الكريمة هو (حكاية آتية لحال ماضية)، وقدّروا الآية بِ(وَكَلْبُهُمْ يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ)؛ بدليل ما قبله (وَنَقَلَبُهُمْ) ولم يَقُلْ: قَلَبْنَاهُمْ، وكذا (الواو الحاليّة) في: (وَكَلْبُهُمْ) التي يحسّن بعدها

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

المضارع لا الماضي، وكلُّ هذا التأويل، والردُّ لظاهر الآية الكريمة؛ سببه الالتزام بالقاعدة البصريّة التي تنصّ على أنّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضيّ.

٢- زمن اسم الفاعل، وحالته الإعرابيّة:

أ - إذا كان معنى اسم الفاعل ماضياً، حُذِفَ تنوينه، وأُضِيفَ إلى ما بعده، وجَرى

بجَرى الأسماء في الإضافة، من ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

(فاطر: ١)، وتقول: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا أُخْبِرْتَ عن صومِ خميسٍ ماضٍ.

ب - إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، فَلَهُ وَجْهَان:

- الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ تُنَوِّنَ اسمَ الفاعل، وتُنصِبَ به ما بعده، وهو الأشيع، ومنه

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)،

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِنْ صَلْصَلٍ﴾ (الحجر: ٢٨)،

وتقول: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا أُخْبِرْتَ عن صيامِ خميسٍ مُقْبِلٍ.

ومنهُ قولُ زهير في إحدى رواياته:

بدا لي أنّي لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى ولا سابقاً شيئاً إذا كانَ جَائِياً

- الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَحْذِفَ تنوينَ اسمِ الفاعل؛ لتُضَيِّفه وتُخَفِّضَ ما بعده، ومنه قوله

تعالى :

- ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (آل عمران: ٩).

- ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ (النساء: ١٤٠).

- ﴿إِنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾ (هود: ٢٩).

- ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (العنكبوت: ٥٧).

وبهذا يتبيّن لنا: أنّ التنوين ونصب المفعول دلالةٌ قطعيّةٌ على زمنِ الحال أو

الاستقبال .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما الإضافة فقد تدلُّ على الماضي، وهو الأغلب، وقد تدلُّ على الحال أو الاستقبال، والسِّيَاق كفيْل بإيضاح المعنى، وأحياناً تدلُّ على الاستمرار، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ فَالِقُ تَوَفَّكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ الْإَصْبَاحِ ﴾ (الأنعام: ٩٥ - ٩٦)، فَفَلَقُ الْحَبِّ، وإخراجِ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ، وإخراجِ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ، و فَلَقُ الْإَصْبَاحِ، كُلُّ ذَلِكَ مُسْتَمِرٌّ، ولم يتوقف.

* * *

● ونعود الآن إلى بيان الشرط الثاني لعمل اسم الفاعل المُجَرَّد:

أن يكون اسم الفاعل مَسْبُوقاً بشيءٍ يعتمد عليه، وفيه قال:
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا، أَوْ حَرَفِ نِدَا أَوْ نَفِيًّا، أَوْ جَا صِفَةً، أَوْ مُسْنَدًا
وقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ

يريد أن اسم الفاعل غير المقترن بأل، يُشترط فيه أن يعتمد على واحدٍ من أشياء سِتَّةٍ .

أَوَّلًا: الاعتماد على الاستفهام، إذ قال: (وولي استفهاماً).

تقول: أَخَالِصُ عَمَلَكَ لِوَجْهِ اللَّهِ تعالى ؟

عَمَلُكَ: مرفوع باسم الفاعل (خالص) المُعْتَمَد على الاستفهام؛ لِكَوْنِهِ فاعلاً سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

وتقول: وَهَلْ عَارِفٌ زَيْدٌ رَأَيْ أَحِيكَ ؟

زَيْدٌ: فاعل لاسم الفاعل (عارف)، ورأى: مفعوله .

ومنهُ شواهد ذُكِرَتْ في باب المبتدأ والخبر، منها:

..... أَنَاوِ رِجَالُكَ قَتَلَ امْرِئٍ
..... أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا
..... أَمُنَجِزُ أَنْتُمْ وَعَدًا وَثَقْتُ بِهِ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
فأسماء الفاعلين قد رَفَعَتْ، أو رَفَعَتْ وَنَصَبَتْ؛ لاعتمادها على استفهام متقدم عليها.

* * *

ثانياً: الاعتماد على النَّفْيِ، إذ قال: (أو نَفْيًا)،
تقول: ما فَاهِمٌ دَرَسَهُ إِلَّا مَنْ أَحَسَّنَ الاستماعَ إِلَيْهِ، وَمَا مُخْلَفٌ عَهْدَهُ أَمِينٌ .
وقول الشاعر:
فَمَا بَاسِطُ خَيْرًا، وَلَا دَافِعٌ أَدَى مِنْ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ
وقول الآخر:

مَا رَاعِ الْخِلَافُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلًا
فأسماء الفاعلين عَمِلَتْ الرِّفْعَ والنَّصْبَ؛ لاعتمادها على نفي متقدم عليها .
وقد اجتمع تقدم الاستفهام والنفي في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦).

* * *

ثالثاً: الاعتماد على نداء، إذ قال: (أو حَرْفِ نِدَاءٍ) .
ولم يتمثل شارحو الألفية إلا بعبارة مصنوعة، وهي: يا طَالِعاً جَبَلًا، فد(طالع):
اسم فاعل عَمِلَ فنصب المفعول (جَبَلًا)، ولم يكن معتمداً على شيءٍ غير النداء .
وقد يُقال في مثله: يا رَاكِباً فَرَسًا، ويا مُنِيرًا وَجْهَهُ .
غير أن كثيراً من النحاة المتأخرين، وابن النّاطم مِنْهُمْ لم يرتضوا هذا التفسير،
بل عَدّوه من الاعتماد على موصوف محذوف، والتقدير: يا شَخْصاً طَالِعاً جَبَلًا؛
فمَسْوُوعٌ عَمِلَ اسم الفاعل هو وقوعه صفةً لا مُنَادَى، فالنداء مختص بالأسماء، وهو
ما يُبْعَدُ عن الفعل وعمله .
رابعاً: أن يكون اسمُ الفاعل صِفَةً لموصوفٍ مَذْكُورٍ، إذ قال: (أو جَا صِفَةً):
والصفة في قوله تشمل:

أ- إذا كان صفةً لنكرة:

كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾ (النحل: ٦٩)، وقوله تعالى: ﴿ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾ (فاطر: ٢٧).
ف(مُخْتَلِفٌ) في الآية الكريمة الأولى صفةٌ للشَّراب، وعَمِلَ الرَّفْعُ في (ألوانه).
و(مُخْتَلِفًا) في الآية الكريمة الثانية صفةٌ للثَّمرات، وعَمِلَ الرَّفْعُ في (ألوانها).
ومنه قولنا: مَرَزْتُ بَرَجُلٍ مُكْرِمٍ أبوه خالداً .

ب- إذا كان حالاً من معرفة، والحال صفة في المعنى :

قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرُهُ﴾ (الأنعام: ١٤١)، مختلفاً: حال، وقد عمل فَرْعٌ (أَكْثَرُهُ) على الفاعلية .
ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿لِلطَّغْيِينَ مَتَابَا ۖ ﴿٢٢﴾ لَيْثِينَ فِيهَا أَحْقَابَا﴾ (النبأ: ٢٢-٢٣)،
لايثين: حال من الضمير في الطَّاغين، وقد عَمِلَ النَّصْبُ في (أحقاب).
ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۚ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ (الأنبياء: ٢-٣)، لاهية: اسمُ فاعل حال من الضمير
في (يلعبون)، أو في (استمعوه)، عَمِلَ الرَّفْعُ في (قُلُوبُهُمْ).
ومنه قولُ الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام): (لا يَنْفَعُ عَبْدًا وَإِنْ أَجْهَدَ نَفْسَهُ
وَأَخْلَصَ فِعْلَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا لَا قِيَا رَتَهُ بِخُصْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخُصَالِ لَمْ يَتُبْ
منها...).

وتقول: جاء زيدٌ راكباً درّاجةً. وكذا: أعجبنى عليٌّ فاهماً دَرَسَهُ.

* * *

خامساً: أن يأتي اسمُ الفاعل مُسنداً، إذ قال: (.....أو مُسنداً)

بمعنى أن اسمَ الفاعل يَعْمَلُ عملَ فِعْلِهِ إذا وقع خبراً لذي خبرٍ، والخبرية هذه

تشمل:

أ - خبر المبتدأ:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَارِكٍ لِّهِنَّ﴾ (البقرة: ١٤٥) تابع: خبر المبتدأ (أنت)، عَمِلَ فَنَصَبَ مَفْعُولَهُ " قَبِلْتَهُمْ "، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ (لقمان: ٣٣)، جاز: خبر المبتدأ (هو)، عَمِلَ فَنَصَبَ المفعول (شيئاً)، وتقول: هذا مُنْفِقٌ مَالاً فِي وُجُوهِ الْبِرِّ.

ب - خبر ناسخ المبتدأ:

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الأنفال: ٥٣)، مُغَيِّرًا: خبر كان، وقد عمل فنصب المفعول (نعمة).

وقال تعالى على لسان بلقيس ملكة سبأ: ﴿مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ (النمل: ٣٢)، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾ (الحاقة: ٢٠). حسابيّه: مفعول مُلاقٍ (خبر النَّاسِخ).

وقالوا: كان قيسٌ مُحِبًّا ليلي، وأليس خالدٌ بمذاكرٍ دَرَسَهُ. وتقول: إِنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ خَالِدًا.

ت - أن يكون مفعولاً ثانياً^(١) في (باب ظن):

تقول: أَظُنُّ الطَّالِبَ فَاهِمًا دَرَسَهُ، ف(فاهماً): مفعول ثانٍ، عَمِلَ فَعَلُهُ فَنَصَبَ المفعول "دَرَسَهُ".

سادساً: الاعتماد على مَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، قال:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ

^(١) وهو في الأصل خبر، لأنَّ ظن وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية بعد استيفاء الفاعل فنصب طرفي الجملة، فيكون المبتدأ مفعولاً أول، والخبر مفعولاً ثانياً.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أي: إنَّ اسمَ الفاعلِ المسبوقِ بموصوفٍ محذوفٍ معلومٍ من السياقِ يعملُ عملَ فعلِهِ، كما لو اعتمد على موصوفٍ مذكور.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ (فاطر: ٢٨).
ف: مُخْتَلِفٌ: اسمُ فاعلٍ، وهو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، تقديره: (خُلِقَ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)،
و(مُخْتَلِفٌ) نَعَتْ أَقِيمَ مُقَامَ المنعوتِ، عَمَلٌ فَرَعَ (أَلْوَانُهُ) على الفاعليَّة؛ فسببُ العملِ
هو الاعتمادُ على موصوفٍ محذوفٍ. ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدُّمَى^(١)
مَالِي بالتَّوْنينِ: اسمُ فاعلٍ مِنْ (مَلَأَ يَمْلَأُ)، وهو صفةٌ لِمَحذُوفٍ، والتقدير: كَمْ
شَخْصٍ مَالِي عَيْنِيهِ، فعَمِلَ اسمُ الفاعلِ؛ لاعتماده على الموصوفِ المحذوفِ المعلومِ
من السِّياق .

ومنه على رأي جُمْلَةٍ من النُّحاة: يَفاعِلًا الخَيْرَ لَا تَنْقَطِعُ عَنْهُ؛ فَالْمُسَوِّغُ لَيْسَ
اعتماده على النِّداءِ، بَلْ على موصوفٍ محذوفٍ، والتقدير: يَا رَجُلًا فَاعِلًا

* * *

أَمَّا النَّوعُ الثَّانِي مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ فَهُوَ الْمُقْتَرَنُ بِ(أَلْ)، قال:

وإنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

لَمَّا فَرَّغَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ حَدِيثِهِ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْرَدِ مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، انْتَقَلَ إِلَى
الْمُقْتَرَنِ بِهَمَا، فَذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُقْتَرَنًا بِ(أَلْ) الْمُوصُولَةِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلُ
فِعْلِهِ مُطْلَقًا مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، مِنْ دُونِ اشْتِرَاطِ زَمَنِ الْحَالِ أَوْ الاسْتِقْبَالِ اللَّذِينَ
ذُكِرَا فِي عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْرَدِ مِنْ (أَلْ)، فَالْمُقْتَرَنُ بِ(أَلْ) يَعْمَلُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى
الْمَاضِي، أَوْ الْحَالِ، أَوْ الاسْتِقْبَالِ، وَهُوَ مَا ثَبَتَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ لَهُ،
وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ النُّحَاةُ، وَمِنْهُ أَقْوَالُنَا:

^(١) أي: كم رجل أيام مئى ينظر إلى النساء الحسنات فيملا عينه مما لا يملك، وهو نظر لا يفيد شئاً، وقد شبه النساء البيض بالدمى في الحسن وجودة الشكل .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

هذا النَّاطِظُ أَمْسٍ قَصِيدَةٌ رَائِعَةٌ .

هو النَّاطِظُ الْآنَ حِكْمَةٌ وَبَيَانًا .

هو الْمُوَاجِهُ خَصَمُهُ غَدًا بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ .

فَأَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ عَمِلَتْ مُطْلَقًا؛ وَحُجَّتُهُمْ أَتَاهَا وَقَعَتْ مَوَاقِعَ الْفِعْلِ؛ فَكُلُّ مِنْهَا صِلَةٌ (أَل) الْمُوصُولَةُ، وَحَقُّ الصِّلَةِ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وَالْفِعْلُ يَعْمَلُ مَاضِيًا وَغَيْرَ مَاضٍ، وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مَوْقَعَهُ وَحَلَّ مَحَلَّهُ .

وَمِنْ شَوَاهِدِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُقْتَرَنِ بِ(أَل)، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (النساء: ٧٥)، أَهْلُهَا: مَرْفُوعُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُقْتَرَنِ بِ(أَل) .

وقوله تعالى: ﴿فَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَقَرًا﴾ (الذاريات: ٢)، وَقَرًا^(١): مَفْعُولٌ لاسْمِ الْفَاعِلِ (الحاملات)، وَمِنْهُ قَوْلُ عَنْتَرَةَ:

وَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمَضَمِ
الشَّاتِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دَمِي
وتقول: الْمُعِينُ إِخْوَانُهُ مُحَبُّوبٌ .

* * *

صَيَغُ الْمُبَالِغَةِ: قَالَ:

فَعَالٌ، أَوْ مَفْعَالٌ، أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلٌّ ذَا وَ(فَعِلٍ)

بَعْدَ فَرَاغِ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ بَيَانِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِقِسْمِيهِ، انْتَقَلَ إِلَى أَمْثَلَةِ الْمُبَالِغَةِ؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهِيَ أَمْثَلَةٌ مَشْهُورَةٌ مَحْفُوظَةٌ؛ وَتُصَاغُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ وَالْمُبَالِغَةُ فِي مَعْنَى الْحَدَثِ، وَقَدْ عُرِفَتْ بِ(صَيَغِ الْمُبَالِغَةِ) أَوْ (أَمْثَلَةِ الْمُبَالِغَةِ).

^(١) الوقْر بكسر الواو كل ما حُوِّلَ عَلَى الظَّهْرِ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

فَدَ (الزَّارِع) مثلاً هو المُمَارِس لِمِهْنَةِ الزَّرَاعَةِ، أَمَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَشِيرَ إِلَى كَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ هَذَا الْعَمَلِ وَمَلَاظَمَتِهِ إِيَّاهُ، وَالْحِرْصَ عَلَى الْإِكْثَارِ مِنْهُ، فَنَقُولُ: زَرَّاعٌ؛ وَلِذَا فَالصَّيْغَةُ الْجَدِيدَةُ دَالَّةٌ عَلَى:

١- معنى الحَدَث (الزَّرَاعَةُ) .

٢- الدَّاتُ الَّتِي تَقُومُ بِالْحَدَثِ .

٣- كَثْرَةُ مَزَاوِلَةِ الْحَدَثِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِ .

وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُنَا عَنْ دَلَالَةِ (اسْمِ الْفَاعِلِ) عَلَى الْأَمْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ .

ثُمَّ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةُ تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، كَمَا يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ بِشُرُوطِهِ؛ لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنْهُ؛ وَدَالَّةٌ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُكَرَّرًا، وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ:

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ

وَأَشْهُرُ أَوْزَانِهَا خَمْسَةٌ كَمَا يَتَّضِحُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ، ثَلَاثَةٌ كَثِيرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ،

وهي:

١- فَعَّالٌ^(١) يَفْتَحُ الْفَاءَ وَتَشْدِيدُ الْعَيْنِ:

ومنه قول القلاخ بن حزن:

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

لَبَّاسًا: صِيغَةُ مِبَالِغَةٍ عَلَى (فَعَّالٍ) مِنْ (لَابَسَ)، عَمَلَتْ عَمَلَ الْفِعْلِ؛ لِاعْتِمَادِهَا

عَلَى مَوْصُوفٍ مَذْكُورٍ (أَخَا الْحَرْبِ)، فَنَصَبَتِ الْمَفْعُولَ (جِلَالُهَا) .

وكذا قول سعد بن ناشب مُسْتَعْيِثًا؛ لِيَجْعَلُوهُ مُتَقَدِّمًا فِي الْحَرْبِ:

فَيَا لِرِزَامِ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا عَلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا الْكَرَائِبَا

خَوَاضًا: صِيغَةُ مِبَالِغَةٍ عَلَى (فَعَّالٍ)، مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ (خَائِضٌ)، عَمَلَتْ عَمَلَ الْفِعْلِ

فَنَصَبَتِ (الْكَرَائِبَا) .

(١) وردت صيغة " فَعَّالٌ " أيضاً للدلالة على النسب، بدلاً من إلحاق الاسم المنسوب بـاءٍ مُشَدَّدةٍ: حَنَادٌ، عَطَّارٌ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومنه ما رواه سيبويه من قول العرب: أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ، فَ(الْعَسَلُ): مفعول به مقدّم لصيغة المبالغة شَرَّاب .

ومن ألفاظ هذه الصيغة: بَسَام، وَحَلَّاف، وَسَمَّاع، وَشَتَّام، وَصَبَّار، وَضَحَّاح، وَعَلَّام، وَعَقَّار، وَمَشَّاء، وَنَظَّام، وَهَمَّاز .

٢- مِفْعَالٌ بِكَسْرِ الميم:

كقول بعض العرب مادِحاً: إِنَّهُ لَمُنْحَارٌ بِوَائِكْهَا، (مُنْحَارٌ): مبالغة (ناحر) عَمِلْتُ عَمَلَ الْفِعْلِ، فَنَصَبْتُ (بوائِكها) وهي التُّوقُ السَّمَانُ، وَقَدْ عَمِلْتُ الصَّيْغَةَ؛ لِعَتَمَادِهَا عَلَى مُخَبَّرٍ عَنْهُ (اسْمُ إِنَّ)، وَأَعْمَلُ الْكُمَيْتُ جَمَعَ (مِفْعَالٍ) فِي قَوْلِهِ:

شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ.....

مهاوين: جمع (مَهْوَان) صيغة مبالغة (مهين)، عَمِلْتُ عَمَلَ الْفِعْلِ، فَنَصَبْتُ (أبدان) على المفعوليّة، وسيأتي الحديث عن إعمال صيغة الجمع إعمال الواحد .
ومن ألفاظ هذه الصَّيْغَةِ: مِثْلَاف، وَمِخْذَار، وَمِخْصَاص، وَمِخْوَاف، وَمِرْصَاد^(١)، وَمِسْمَاع، وَمِضْرَاب، وَمِعْطَاء.

٣- فَعُولٌ بفتح الفاء :

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۖ (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۖ (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۚ﴾ (المعارج: ١٩-٢١)، ف: (هلوع، وَمَنُوع، وَجَزُوع) صفات دلّت على كثرة الهَلَعِ، وَالْمَنَعِ، وَالْجَزَعِ، ومنه قولُ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَمَّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَرِثُنِي أَبَا أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيَّ:

ضَرْوْبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقٌ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ^(٢)

^(١) وصفهم بأنهم شمّ الأنوف كناية عن العزّة وهو يهينون أبدان النوق السمينة المتخذة للنحر لضيوفهم، وشمّ بالكسر، لأنها صفة مجرور سابق، ويروي بالرفع أيضاً على تقدير: هم شمّ.

^(٢) وصف الشاعر ممدوحه بالكرم والجودة وقت الشدة والعسرة . وأنه ينحر الأبل السمان لضيوفه، وأشار إلى ضرب السوق من أجل إضعاف الأبل والتمكن من ذبحها .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ضُرُوب: صيغة مبالغة من (ضارب)، عَمِلْتُ عَمَلَ الْفِعْلِ، فنصبتِ المفعول (سوقَ سمانها)، وقد عَمِلْتُ صيغة المبالغة؛ لاعتمادها على مُحْذَرٍ عَنْهُ محذوفٍ، والتقدير (هو ضُرُوبٌ)^(١). ومن ألفاظ هذه الصيغة: أَكُولُ، وَسَرُوقُ، وَصَدُوقُ، وَضَحُوكُ، وَغُفُورُ، وَغَيُوطُ، وَقُؤُولُ.

* * *

أَمَّا الصَّيْغَتَانِ الْأَقْلَى اسْتِعْمَالًا، ففيهما قال:

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وفي (فَعِيل) قَلَّ ذَا وَ(فَعِل)

أي: إِنَّ عَمَلَ صَيَغِ الْمُبَالِغَةِ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ قَلَّ فِي الصَّيْغَتَيْنِ: (فَعِيل، وَفَعِل)^(٢)، وقد وَرَدَ السَّمَاعُ بهما .

● فَمِنْ شَوَاهِدِ إِعْمَالِ (فَعِيل) بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَكَسْرِ الْعَيْنِ، قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقِيَّاتِ:

فَتَاتَانِ: أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا^(٣)

شبيهة: صيغة مبالغة، نصبتُ (هَلَالًا) على المفعوليَّة، وقد عَمِلْتُ الصَّيْغَةُ؛ لاعتمادها على مُحْذَرٍ عَنْهُ محذوفٍ، والتقدير: (فهي شبيهة هلالًا) .

ومنه قولُ العرب: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءٌ مَنْ دَعَاهُ .

وكذا هو سَمِيعٌ قَوْلَكَ وَقَوْلَ غَيْرِكَ.

وتقول هو حَفِيزٌ عِلْمُهُ وَعِلْمَ غَيْرِهِ .

فَكُلُّ مَنْ الْأَلْفَاظِ (دُعَاء) وَ(قَوْل)، وَ(عِلْم)، منصوب بصيغة المبالغة السابقة له.

ومن ألفاظ هذه الصيغة: أَلِيمٌ، وَبَصِيرٌ، وَحَلِيمٌ، وَرَحِيمٌ، وَسَمِيعٌ، وَعَلِيمٌ، وَقَدِيرٌ، وَنَذِيرٌ.

^(١) ظاهر السياق أنَّ اسمَ الفاعلِ للماضي، وهو لا يعمل عند الجمهور من النحاة، وأولوا هذا بأنَّه على إرادة حالة مستمرة في النحر، وليست أفعالاً ماضية منتهية وإلا لمْ مُدحت فعلته، وأيدوا تأويلهم بوجود (إذا) التي تستخدم للزمان والمستقبل .

^(٢) بين النحاة خلاف في عملهما، فقد قال سيبويه بعملهما، وخالفه آخرون من البصريين والكوفيين (الكتاب ١١٠/١، والمقتضب ١١٤/٢، شرح الرضي ٤٢٢/٣) .

^(٣) يريد أنَّ هاتين الفتاتين جميلتان غير أنَّ أحدهما تُشبه الهلال في نحافتها، والأخرى تُشبه البدر في سمنها وإشراقها .

- ومن شواهد إعمال (فَعِل) بفتح الفاء، وكسر العين من غير ياء، قول أبي يحيى اللاحقي:

حَذِرْ أُمُوراً لَا تُخَافُ، وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

حَذِرْ: صيغة مبالغة من (حاذر)، عَمِلْتُ فنصبْتُ المفعول (أُمُوراً)؛ وذلك لاعتمادها على مبتدأ محذوف، والتقدير: (هو حَذِرْ) .

ومنه أيضاً قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿لَيْثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ (النبأ: ٢٣)، من غير أَلِفٍ في (لَيْثِينَ)، وأحقاباً معمول لَيْثِينَ، ومن ألفاظ (فَعِل) للمبالغة: حَذِرَ، وشَنَجَ، وظَلِمَ، وَلَبِثَ، وَمَزَقَ .

- وأخيراً فصيحُ المبالغةِ تعملُ عَمَلُ أفعالِها كَعَمَلِ أسماءِ الفاعلين، مفردةً ومثناةً ومجموعةً^(١)، فيجوز تنوينُها، ونَصْبُ ما بعدها، كما في قولنا: اللهُ عَقَّارُ الذَّنْبِ، ويجوز رفعُ التَّنوين وإضافتها، نحو: اللهُ عَقَّارُ الذَّنْبِ.

مع لَحْظِ أَنَّ الصَّيْغَتَيْنِ: (فَعِيلاً، وَفَعِلاً) لا تعملان إذا لم تكونا للمبالغة، نحو: ظريف، وَقَطِنَ؛ لأنَّ الكلامَ في صِيغِ خاصَّة ذات دلالات معيَّنة^(٢) .

* * *

إِعْمَالُ غَيْرِ الْمَفْرَدِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَصِيغِ الْمُبَالِغَةِ، قَالَ:

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

نَبِّهَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمَفْرَدِ وَهُوَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَصِيغِ مِبَالِغَتِهِ كَالْمَفْرَدِ مِنْهُمَا فِي الْعَمَلِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقاً، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ مَذْكَرٌ سَالِماً، أَوْ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِماً، أَوْ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ .

فَمِنْ إِعْمَالِ الْمُثَنَّى مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ قَوْلُ عَنْتَرَةَ السَّابِقِ:

(١) سيأتي الحديث عنهما .

(٢) هناك صيغ مبالغة سمعية أقل استعمالاً منها: فَعِيلٌ، نحو: سَيَّكِرٌ، سَيَّكَيْتُ، ضَلَّيْلٌ، وكذا مَفْعُلٌ، نحو: مَسْعَرٌ، تقول: هو مَسْعَرٌ حربٍ، أي: موقدها.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُضَمِ
الشَّاتِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ - إِذَا لَمْ الْقَاهُمَا - دَمِي

النَّاذِرِينَ: مثني اسم الفاعل (ناذر) معطوف على (الشَّاتِمِي)، وقد عَمِلَتِ
الصيغة المثناة، فنصبت المفعول به (دَمِي)، والمُرَادُ: سَفَكُ دَمِي، وقد عَمِلَتِ
الصيغة من دون الاعتماد على شيء؛ لأنها مقترنة (بأل).

ومنه أيضاً قولك: الْمُؤْمِنَانِ غَفُورَانِ دُثُوبًا، وَحَذِرَانِ مَعَاصِي .

وَمِنْ إِعْمَالِ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّلَامِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا
عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ (الكهف: ٨)، جاعلون: جمع مُذَكَّرٍ لاسم الفاعل (جاعل)،
عَمِلَ عَمَلٌ فِعْلُهُ، فنصب مفعولين: (ما، وصعيداً)، وقد عَمِلَ؛ لأنه خبر (إن).

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾ (الواقعة: ٥٢-٥٣)، أي: مَالِئُونَ
البُطُونَ.

ومنه قول امرئ القيس حين بلغه أن قبيلة بني أسد قتلت أباه الملك الشريف:

وَاللّٰهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا

حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْخُلَاحِلًا

القاتلين: جمع لـ(قاتل)، عَمِلَ مع دلالة على الزَّمن الماضي؛ لأنه صلة (أل)،
فنصب مفعولَه (المَلِك).

وَمِنْ إِعْمَالِ مَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيهِ﴾ (الزمر: ٣٨)، بَتْنُوين كاشفات، ونصب
ضُرُّهُ^(١) على المفعولية .

(١) القراءة المشهورة بإزالة التنوين، وإضافة " كاشفات " إلى " ضُرُّهُ " .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومّا اجتمع فيه نوعًا الجمع السالم، وهما عاملان، قوله تعالى: ﴿وَالذَّكِرَاتِ﴾
الله كثيرًا وَالذَّكِرَاتِ ﴿ (الأحزاب: ٣٥).
أي: والذَكَراتِ الله، وقد أغنى المفعول الأول (لفظُ الجلالة) عن إعادته مع
(الذَكَرات).

ومنْ إعمالِ جمع التّكسير من اسم الفاعل، قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمُ﴾
يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴿ (القمر: ٧)، خُشَعًا: حال منصوب، وهو جمع (خاشع)، عَمِلَ
هذا الجمعُ المُكسّر، فَرَفَعَ فَاعِلُهُ: (أَبْصَرُهُم).
وقول طرفة بن العبد يتفاخر بأهله:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنْبُهُمْ، غَيْرُ فُخْرٍ
غُفْرٌ: جمعٌ لصيغة المبالغة (غُفُور)، عَمِلَ، فَنَصَبَ المفعول: (ذَنْبُهُمْ)، و(غَيْرُ
فُخْرٍ) خَيْرٌ: ثَانٍ لِـ"إِنَّ".
وقول زيد الحير:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ
مَرْقُونٌ: جمعٌ صيغة المبالغة (مَرْقٍ)، مبالغة وتكثير لِـ(مازق)، وهو من المَرْقِ،
أي: شَقَّ الثَّيَابِ.

* * *

● مفعول اسم الفاعل: قال:

وَانْصَبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا، وَاخْفِضِ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
بمعنى: أنّه يجوزُ في مفعولِ اسمِ الفاعلِ العاملِ (المستوفي لشروطِ العملِ من الزَّمانِ،
والاعتماد على شيء) التَّأليُّ لَهُ مباشرةً وَجْهَانِ: النَّصْبُ على المفعوليَّة، أو الجرُّ على
الإضافة؛ للتَّخفيفِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

من ذلك: (بالْعُ أَمْرُهُ)، بالتَّنوين ونَصْب لفظة أَمْرُهُ، و(بالْعُ أَمْرِهِ)، بحذف التَّنوين وإضافة اسمِ الفاعل إلى (أَمْرِهِ)، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ (الطلاق: ٣) ومثله: (مُتِمُّ نُورُهُ)، و(مُتِمُّ نُورِهِ)، من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ (الصف: ٨). وكذا (مُوهِنُ كَيْدِ)، و(مُوهِنُ كَيْدِ)، من قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ (الأنفال: ١٨).

فالأصلُ في اسمِ الفاعلِ العاملِ هو التَّنوين، ونَصْب ما بعده، أمَّا حذفُ التَّنوين منه، ثمَّ إضافته إلى ما بعده بعد زوال حاجزِ التَّنوين؛ فهو للتخفيف؛ لِيذا قَدَّمَ ابْنُ مالِكٍ ذَكَرَ النَّصْبَ، وَأَخَّرَ الْجَرَّ.

أمَّا إذا لم يَكُنِ المفعولُ تاليًّا لاسمِ الفاعلِ، أي: حُجِرَ بينهما بشيءٍ، فإنه يقتضي النَّصْبَ لا غير؛ لِتَعَذُّرِ الإضافة بسببِ الفصلِ بينهما، وفيه قال:

..... وهو لِنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضِي

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠). خَلِيفَةً: منصوب ب(جاعل)، ولا شيء غير النَّصْبِ، ولو وَلِيَ اسمُ الفاعل مباشرةً، جَازَ فِيهِ أَمْرانِ النَّصْبِ، والجَرُّ على الإضافة. ووجوبُ النَّصْبِ هذا يشملُ حالةَ نَصْبِ اسمِ الفاعل لأكثر من مفعول، فيجوز أن يُجَرَّ أحدهما على الإضافة، ويجب نصب ما بَقِيَ، نحو: أنا ظانُّ الجَوِّ مُعْتَدِلًا.

أنت كاسي خالدٍ ثوباً غَدًا.

تابع مفعول اسمِ الفاعلِ، قال:

واجرُّ أو انصب تابع الذي انخفض ك(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مِّنْ نَّهْضٍ) يقصد: إذا أُضِيفَ اسمُ الفاعلِ إلى مفعوله (المضاف إليه)، وأرَدْنَا أَنْ نَعْطِفَ على المفعول (المجروح بالإضافة)، فيجوز في هذا التابع (المعطوف) وَجْهَانِ:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الجرّ؛ مراعاةً للفظ المضاف إليه المجرور (المعطوف عليه)، وهو الرَّاجِحُ، وقد ابتدأ ابنُ مالكٍ بذكره .

والنَّصْبُ؛ مُراعاةً لمحلِّ المضاف إليه، فهو في الأصل مفعول به .
ففي قولنا: زيدٌ حافظُ الموضوعِ والقصيدةِ، والقصيدةُ، أي: يجوز في القصيدة:
الجرُّ مُراعاةً للعطف على المجرور، والنَّصْبُ؛ مُراعاةً لمحلِّ لَفْظَةِ (الموضوع)، فهو في الأصل مفعول به .

ومثّل ابنُ مالكٍ لهذه الحالة بقوله: ك (مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا)،
ف: مُبتَغِي: اسمُ فاعلٍ أُضيف إلى مفعوله (جَاهٍ)، ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ (مَالًا)
بِالنَّصْبِ؛ مُراعاةً لمحلِّ المفعول، ويجوز فيه أن يُقال: (ومالٍ) بالجرِّ؛ مُراعاةً للفظ
(جَاهٍ) المجرور .

فمن شواهدِ مُراعاةِ اللَّفْظِ المجرور، قول الأعشى مادحاً:
الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عُوْذًا تُرْجِي بَيْنَهَا أَوْفَالَهَا
ف(الواهب) اسمُ فاعلٍ عَمِلَ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وتقديره: (هو
الْوَاهِبُ)، وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى مَفْعُولِهِ (الْمِائَةِ)، ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ، فقال: وَعَبْدُهَا بِكَسْرِ
الدَّالِ؛ عطفاً على لفظ (المائة).

ومن شواهدِ مُراعاةِ محلِّ المفعول (المضاف إليه)، قول نُصَيْبٍ :
بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادٍ رَاعِي
(مُعَلَّقُ): اسمُ فاعلٍ، أُضيف إلى مفعوله (وَفْضَةٍ)، ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ (زِنَادُ)
بِالنَّصْبِ مُراعاةً لموضع (وَفْضَةٍ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: يُعَلِّقُ وَفْضَةً وَزِنَادًا.

* * *

تدريب - ٣٨ -

س ١/ ما المقصود بِعَمَلِ اسمِ الفاعل في قول ابن مالك:

كَفَعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ؟

* * *

س ٢/ اكْمِلِ الإجابة الآتية:

لِعَمَلِ اسْمِ الفاعل المجرّد من (أل) شرطان:

١ -

٢ -

* * *

س ٣/ ضَعِ الشُّرُوطَ الآتية لِعَمَلِ اسمِ الفاعل أمام ما يناسبها من الجُمْل:

عمل لآئته صفة / عمل لآئته اعتمد على استفهام، / عمل لآئته خبر /

عمل لآئته اعتمد على نفي / عمل لآئته حال من معرفة .

١ - ذَاكِرَ الطَّالِبِ مُجَدِّدًا مَعْلُومَاتِهِ .

٢ - الْحَسَدُ نَارٌ قَاتِلَةٌ صَاحِبَهَا .

٣ - زَيْدٌ مُكْرِمٌ خَالِدًا

٤ - أَضَارِبُ أَخُوكَ خَالِدًا ؟

٥ - مَا مُخْلِفٌ عَهْدَهُ شَرِيفٌ .

* * *

س ٤/ أَعْرِبِ البيت الآتي.

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

* * *

س ٥/ اشرح قول ابن مالك:

وإِنْ يَكُنْ صَلََّةٌ أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتُضِيَ

س٦ / قال الشاعر:

سَلِيمٌ دَوَاعِي الصَّدْرِ لَا بِاسِطًا أَذَى وَلَا مَانِعًا خَيْرًا وَلَا قَابِلًا هَجْرَ
إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا فَأَرْسِلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِلْهُ

استخرج كل اسم فاعل ومعموله، ويُن سبب عمله عمل فعله .

* * *

س٧ / ارْتُطُ أَوْزَانَ صَيْغِ الْمَبَالِغَةِ الصَّرْفِيَّةِ بِأَمْثَلِهَا .

فَعَال	ضَرْوب
مَفْعَال	مَنْحَار
فَعُول	قَتَال

* * *

س٨ / أَعْرَبُ مَا تَحْتَهُ خَطٌّ.

ضَرْوبٌ يَنْصِلُ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

* * *

س٩ : استخرج أمثلة المبالغة مما يأتي مع ذكر أوزانها الصَّرْفِيَّةِ:

وَأَنِّي لَقَوْلٌ لِّذِي الْبَثِّ مَرْحَبَا	وَأَهْلًا إِذَا مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ مَرَّصَدٍ
وَكُنْ عَلَى الْخَيْرِ مَعُونًا لِّذِي أَمَلٍ	يَرْجُو نَدَاكَ فَإِنَّ الْخُرَّ مَعُونٌ
صَحْوُكَ السَّنَّ إِنَّ نَطَقُوا بِخَيْرٍ	حَتَّى إِذَا فَاتَ أَمْرًا عَاتَبَ الْقَدْرَا
وَعَاجِزُ الرَّأْيِ مَضْيَاعٌ لِفُرْصَتِهِ	وَعِنْدَ الشَّرِّ مَطْرَاقٌ عَبُوسُ
وَأَنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنْوِينِي	وَحَسْبُكَ أَنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ
مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمَا	وَلَا الْكَرِيمُ بَمَنْعٍ وَإِنْ حُرِّمَا

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س ١٠ / ما الفرق من حيث الدلالة الزمنية بين التركيبين الآتين ؟

أخوك آخذ حقّه.

أخوك آخذ حقّه.

* * *

إِعْمَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ

إِعْمَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ

قال:

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كـ (الْمُعْطَى كِفَاةً يَكْتَفِي)
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كـ (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)

في نهاية حديث ابن مالك عن اسم الفاعل عَقِبَ بآياتٍ ثلاثة أشار فيها إلى
عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، متابعة إلى منهج أسلافه من النحاة؛ وسبب عدم فصل هذا
الموضوع عن باب اسم الفاعل في منظومته، هو وجود التشابه الكبير في أحكام
العَمَلِ الإعرابي.

والمراد باسم المفعول: كُلُّ اسْمٍ مَشْتَقٌّ دَالٌّ عَلَى حَدَثٍ مَا، وعلى مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ
الْحَدَثُ، نَحْوُ: مَأْخُودٌ، وَمَكْتُوبٌ، وَمَقْرُوءٌ، وَمَنْصُورٌ، وَمُبْجَلٌ، وَمُحْتَرَمٌ، وَمُكْرَمٌ،
وَمُقَدَّسٌ، وَمُسْتَخْرَجٌ.

ولما كان أصلُ فعلِهِ هو صيغةُ المبني للمفعول (المجهول)، فقد وافقه في الدلالة،
والعمل الإعرابي، فهو يرفعُ المفعولَ بَعْدَهُ على أَنَّهُ نائبُ فاعِلٍ، تقول:

أ- مَأْخُودُ الْكِتَابِ؟

ب- مُسْتَخْرَجُ النَّقْطِ فِي بِلَادِنَا؟

فَكُلُّ مَنْ: الْكِتَابِ، وَالنَّقْطِ رُفِعَ بَعْدَ صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ على أَنَّهُ نائبُ فاعِلٍ،
نظير قولنا: أُخِذَ الْكِتَابُ . وَاسْتُخْرِجَ النَّقْطُ.

أما كَيْفِيَّةُ صَوْغِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، فسيأتي بيانها، في باب قابل .

* * *

أحوالُ اسْمِ المفعولِ العاملِ، قال:

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
فَهُوَ كِفْعَلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ(الْمُعْطَى كِفَافاً يَكْتَفِي)

نَبه ابنُ مالك هنا في كلامٍ مُختَصِرٍ على أَنَّ كُلَّ مَا حُدِّدَ لِاسْمِ الفاعلِ مِنْ أَحكامٍ في العملِ والشُّرُوطِ تكونُ لِاسْمِ المفعولِ بلا تَفاضُلٍ في أيِّ زيادةٍ في أحدهما على الآخر، من ذلك:

-أولاهما: أَنْ يكونَ مُقْتَرِناً ب(أَل)؛ ولهذا يعملُ عَمَلَ الفعلِ مُطلقاً مِنْ دونِ اشتراطِ مَنْ زَمَنِ، أو اعتمادٍ على شيءٍ، ومنهُ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاةُ فَلَوْلَهُمْ﴾ (التوبة: ٦٠)، فالمَوْلَاةُ: اسْمُ مفعولٍ، وفُلُولُهُمْ: نائبُ فاعلٍ لِاسْمِ المفعولِ .

-وثاني الأحوال: أَنْ يكونَ مجرّداً مِنْ (أَل)، وهذا لا يعملُ عَمَلَ الفعلِ إلّا بِشَرْطَيْنِ:

١. إذا كانَ زَمْنُهُ للحالِ أو الاستقبالِ .

٢. إذا اعتمدَ على استفهامٍ، أو نفيٍ، أو نداءٍ، أو كانَ صِفَةً، أو مُسنداً .

فإذا توافَرَ هذانِ الشَّرْطانِ عملَ اسْمُ المفعولِ عَمَلَ فعلِهِ المبني للمجهولِ، بِرَفْعٍ ما بعده على أَنَّهُ نائبُ فاعلٍ، فإنَّ كانَ فِعْلُهُ مُتَعَدِّياً إلى واحدٍ اقْتَصَرَ على هذا المرفوعِ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (هود: ١٠٣) .

وقول الشاعر:

أَمَحْمُولٌ عَلَى التَّعَشِّ الهُمَامُ

وقول الأعشى:

غُرَاءُ فَرَعَاءُ مَصْفُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الهَوْنَنَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَحْلُ

وتقول: أَمَكَّرَمَ الطَّالِبَانِ السَّاعَةَ . ما مَنصُورُ الظَّالِمُونَ .
أما إذا كان اسم المفعول مُتَعَدِّياً إلى اثنين كَفَعَلِهِ رَفَعَ أَحَدَهُمَا على أنه نائبُ
فاعل، وبقي الثاني منصوباً، نحو: ما مُعْطَى أخوك مكافأةً .
ومن هذا مثال ابن مالك:

..... المُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

فالمُعْطَى: اسم مفعول مُتَعَدِّ إلى اثنين كَفَعَلِهِ أَعْطَى، وفيه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ
في محلِّ رَفَعٍ قام مقام النَّائب عن الفاعل، وهو في الأصلِ المفعول الأول، والتقدير:
المُعْطَى هو، وكفافاً: المفعول الثاني، وقد يبقى على نَصْبِهِ .
أما إذا كان فِعْلُ اسمِ المفعول لازماً، فلا يُصاغُ منه اسمُ المفعول إلا إذا صحَّ
أَنْ يَتَّبَعَهُ ظَرْفٌ، أو جَارٌّ ومَجْرُورٌ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾
(يوسف: ١٨)، و ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: ٧)، فكلُّ من الجارِّ
والمَجْرُورِ (على ما تَصِفُونَ) و(عليهم) في محلِّ رَفَعٍ نائبِ فاعِلٍ الاسمِ المفعول السَّابِقِ
له.

وتقول: الأمرُ مُقْتَنَعٌ به، والحقُّ مَرْدُودٌ لِصَاحِبِهِ، ورَأْيُكَ مُعْتَدٌّ به، والخطيبُ
مُلْتَفٌّ حَوْلَهُ .

وكذلك إذا كان اسمُ المفعول مُثَنَّى أو جَمْعاً فإنه يعملُ عَمَلُ مُفْرَدِهِ أيضاً، تقول:
أَمَكَّرَمَانِ ولدا هذين الرَّجُلَيْنِ .

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمَوْفُوهُمْ نَصِيبُهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾ (هود: ١٠٩).

أما اسمُ المفعول نفسه فيُعْرَبُ بحسبِ موقعه من الجملة، فقد يكون مرفوعاً
بالابتداء، نحو: المَنصُورُ جيشُ المسلمين، أو منصوباً على المفعوليَّة، نحو: قرأتُ
المَكْتُوبَ في الصَّفحة، أو مجروراً، نحو: كُلُّ المَكْتُوبِ واضحٌ.

* * *

وعلى الرغم من إشارة ابن مالك إلى اشتراك اسمي الفاعل والمفعول في الأحكام، فإننا نجد أموراً انماز بها كلُّ منهما من الآخر، أبرزها ما يأتي:

١. في الصيغة وأصلها، فكلُّ مِنْهُمَا أوزانٌ محدّدةٌ سيأتي بيانها، ولكلُّ مِنْهُمَا أصلٌ، فاسمُ الفاعل يُصاغُ من الفعل المبني للمعلوم، واسمُ المفعول يُصاغُ من الفعل المبني للمجهول .

٢. في العمل الإعرابي، فاسمُ الفاعل يَرْفَعُ فاعلاً، واسمُ المفعول يرفعُ نائباً عن الفاعل .

٣. تفرّد اسمُ المفعول في جوازِ إضافتهِ إلى ما كان مرفوعاً به، وهو ما سيأتي ذكره بعد هذا الموضوع .

* * *

جوازُ إضافة اسمِ المفعول إلى مرفوعه في المعنى، قال:

وقد يُضَافُ ذا إلى اسمٍ مُرتَفَعٍ معنَى كـ(مَحْمُودُ المقاصِدِ الوَرَعِ)

بمعنى أنّه تجوزُ إضافةُ اسمِ المفعول الذي عبّر عنه ابنُ مالكٍ بقوله: (ذا) إلى مرفوعه في المعنى، فيكون نائبُ الفاعلِ مضافاً إليه، بمرور اللَّفْظِ مرفوعٍ المحلِّ، فنقول في نحو: (الكتابُ مقروءٌ مادّتهُ): الكتابُ مقروءُ المادّةِ .
وفي نحو: "زيدٌ محترمةٌ آراؤه: زيدٌ مُحْتَرَمُ الآراءِ".

ومنه مثال ابن مالك: (مَحْمُودُ المقاصِدِ الوَرَعِ)، وأصلُ التركيبِ (أَي: بِنْيَتُهُ العميقة): الوَرَعُ مَحْمُودٌ مقاصِدهُ، ثُمَّ حُوِّلَ الإسنادُ؛ ليُضَافَ، ف قيل: الوَرَعُ مَحْمُودُ المقاصِدِ، ثُمَّ راعى ابنُ مالكٍ نَظْمَهُ؛ فَقَدَّمَ وأَخَّرَ، فقال: مَحْمُودُ المقاصِدِ الوَرَعُ .
وهذه الإضافة قليلةٌ، وليست شائعةً، وتُفْهَمُ هذه القِلَّةُ من تصدير القاعدة بالحَرْفِ (قَدْ).

* * *

تدريب - ٣٩ -

س ١ / وَضَحِ الْمُرَادَ مِنْ مُصْطَلَحِي "اسْمِ الْفَاعِلِ" و "اسْمِ الْمَفْعُولِ"، ثُمَّ ارْصُدِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا .

* * *

س ٢ / اسْتَخْرِجْ كُلَّ اسْمٍ فَاعِلٍ، وَاسْمٍ مَفْعُولٍ مِمَّا يَأْتِي:

ما عَاشَ مَنْ عَاشَ مَذْمُومًا خَلَأَتْهُ	وَلَمْ يَمُتْ مَنْ كَانَ بِالْخَيْرِ مَذْكُورًا
لَا تَحْسَبِ الْمَجْدَ تَمَرًا أَنْتَ آكِلُهُ	لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبْرَا
هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ	مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا
وَنَحْنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ ابْنَةً وَائِلٍ	كَمْضْرُوبَةٍ رِجْلَاهُ مَنْقَطِعِ الظَّهْرِ
وَأِنْ نَاصِحٌ مِنْكَ يَوْمًا دَنَا	فَلَا تَنَأْ عَنْهُ، وَلَا تُقْصِصْهُ

* * *

س ٣ / فِي الْبَيْتِ الْآتِي اسْمُ مَفْعُولٍ، اذْكُرْهُ، وَبَيِّنْ مَوْقِعَهُ الْإِعْرَابِيَّ، وَمَعْمُولَهُ:

بِثَوْبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَلْهَذَا رَأْسُ

* * *

س ٤ / ضَعْ عِلَامَةَ (√) أَمَامَ الْإِجَابَةِ الصَّحِيحَةِ، وَعِلَامَةَ (x) أَمَامَ الْإِجَابَةِ غَيْرِ الصَّحِيحَةِ .

- اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُقْتَرَنُ (بِأَلٍ) يَعْمَلُ مُطْلَقًا .
- اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمُقْتَرَنُ (بِأَلٍ) لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِشَرْطٍ .
- مَا بَعْدَ اسْمِ الْمَفْعُولِ يُعْرَبُ نَائِبَ فَاعِلٍ .
- مَا بَعْدَ اسْمِ الْفَاعِلِ يَكُونُ فَاعِلًا .
- مِنْ أَمْثَلَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ: هَذِهِ فَتَاةٌ مُحَمَّدُودٌ خُلِقَتْهَا .
- مُنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ لَا يَعْمَلُ عَمَلِ فِعْلِهِ .

* * *

س ٥ / صِلْ بين العبارة وإجابتها الصَّحيحة فيما يأتي:

- | | |
|-------------|--|
| اسم فاعل | (إِنَّ اللَّهَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ): |
| صيغة مبالغة | أَنْتَ مَعْرُوفٌ فَضْلُكَ: |
| اسم مفعول | هَذَا هُوَ الرَّجُلُ الشَّاكِرُ رَبَّهُ: |

* * *

س ٦ / عَيِّنِ اسْمَ المفعول ومعموله:

- الْمُقْصِرُ مَعْضُوبٌ عَلَيْهِ .
- الْكَلَامُ الرَّدِيُّ مَسْكُوتٌ عَنْهُ .
- اللَّهُ هُوَ الْمُتَوَكِّلُ عَلَيْهِ .
- مَا مُرْتَقِبٌ وُصُولُ الْحَجِيجِ الْآنَ .

* * *

س ٧ / مَثِّلْ لِمَا يَأْتِي بِجُمْلٍ مُفِيدَةٍ:

- اسْمُ مفعول مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ .
- اسْمُ مفعول مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ .
- اسْمُ مفعول مضاف إِلَى مرفوعه .
- اسْمُ فاعل مضاف إِلَى مفعوله .

* * *

س ٨ / أَعْرِبْ مَا تَحْتَهُ خَطُّ.

- في المدرسة معلمان اثنان .
- صيد الغزال في الصحراء .
- لولا المرض ما عُرِفَت الصَّحَّةُ .
- ما مكسُو زيد حُلَّةً .
- ما مُعلَّنة النتيجة هذا المساء .

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ

قال:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ-رَدَّ رَدًّا-

* * *

وَفِعْلَ اللَّازِمِ بَابُهُ فَعَلٌ
وَفَعْلَ اللَّازِمِ مِثْلَ قَعَدَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا
فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَ-أَبَى-
لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمِلَ
فُعُولَةُ فَعَالَةٌ لِفُعَالَا
كَ-فَرَحَ-، وَكَ-جَوَّى-، وَكَ-شَلَّنَ-
لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ، كَ-غَدَا-
أَوْ فَعْلَانًا فَادِرٍ أَوْ فُعَالَا
وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا
سَيْرًا، وَصَوْنًا الْفَعِيلُ كَ-صَهَّلَ-
كَ-سَهَّلَ- الْأَمْرَ، وَزَيْدٌ جَزَلًا

* * *

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ، كَسَخَطَ وَرَضَى

* * *

وَعَيَّرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيِسُ
وَزَكَّاهُ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلَا
وَأَسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ
وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحَا
بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَ-اصْطَفَى- وَضُمَّ مَا
فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا
لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةُ
مَصْدَرُهُ كَ-قُدِّسَ- التَّقْدِيسُ
إِجْمَالٌ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلَا
إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِ
مَعَ كَسْرِ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُحَا
يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَا
وَاجْعَلْ مَقْيَسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
وَعَيَّرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

* * *

وَفَعَلَةٌ لَمَرَّةً كَ - جَلَسَهُ - وَفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْأَةٌ كَالْخِمْرَةِ

أشار ابنُ مالك في باب سابق إلى عملِ المصدرِ وشروطه وحالاته، وعاد هنا بعد فصلٍ إلى تكملة حديثه عن المصدرِ (الحَدَثُ الْمُجَرَّدُ)، فخصَّ هذا الموضع ببيان الهيئات التي تردُّ عليها ألفاظُ المصادر، بوساطة رَنْطِ هذا الصيغ بأفعالها من جهة، وبما تُوحى به من معانٍ من جهة أخرى .

وأبنية الأفعال كما هو معلوم ثلاثيةٌ وغيرها، أمَّا مصادر الأفعال الثلاثية فكثيرة ومُتَشَعِّبَةٌ لِتَشَعُّبِ معانيها، فهي لا تنحصر بقياسٍ محدّدٍ شاملٍ لها جميعاً، إضافة إلى هذا فقد يكون للفعل الواحد مصادرٌ مُتعدِّدة، نحو:

- رَكَعَ رُكْعًا، وَرُكُوعًا .
- رَاغَ التَّغْلَبُ، رَوْغًا، وَرَوَّغَانًا، وَرَوَّاعًا، أَيِ (حَاد).
- عَدَا عَدْوًا، وَعُدُّوًا وَتَعَدَّاءَ وَعَدَوَانًا، أَيِ (جَرَى).
- عَزَمَ فَلَانٌ: عَزَمًا، وَعَزِيمًا، وَعَزِيمَةً، وَعَزْمَةً، وَمِعْزَمًا، أَيِ (جَدَّ).
- رَأَى رَأْيًا، وَرُؤْيَةً، وَرَاءَةً، وَرِيَانًا .

وَمِنْ هُنَا كَانَ لِلنُّحَاةِ فِي مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمَجْرَدَةِ اتِّجَاهَانُ:

- فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِقِيَاسِيَّةِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ مِنْهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ، بِمَعْنَى أَنَّهَا مِمَّا يُحْتَدَى بِهَا وَيُقَاسُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا أَوْزَانٌ جَارِيَةٌ عَلَى الْأَغْلَبِ مِنْ دُونِ أَنْ يُصَرَّحُوا بِأَنَّهَا قِيَاسِيَّةٌ إِلَى دَرَجَةِ الْحُضَرِ الشَّامِلِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ قِيَاسِ الْعَلَبَةِ لَا قِيَاسِ الْإِطْرَادِ، وَالْمُرَادُ بِالْقِيَاسِ هُنَا إِذَا وَرَدَ فِعْلٌ، وَلَمْ يُعْلَمْ كَيْفَ تَكَلَّمَ الْعَرَبُ بِمَصْدَرِهِ فَإِنَّكَ تَقْسِمُهُ عَلَى هَذَا، وَلَا تَقْسِمُ مَعَ وَجُودِ الْمَسْمُوعِ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِسَمَاعِيَّةِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ وَجَدُوا أَنَّ أَفْعَالًا كَثِيرَةً مِمَّا يَتَحَقَّقُ فِيهَا شَرْطُ الْقِيَاسِ الَّذِي حَدَّدَهُ أَصْحَابُ هَذِهِ الْفِكْرَةِ، لَكِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ سُمِعَتْ لَهَا مَصَادِرُ فِي صِيغٍ أُخْرَى؛ وَلِذَا انْتَهَوْا إِلَى الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا لَمْ تَلْزَمْ قِيَاسًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا تُحْفَظُ حِفْظًا.
- وَسَنُكْتَفِي هُنَا بِبَيَانِ مَا عَرَضَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَرْجُوزَتِهِ مُعْتَمِدًا عَلَى تَتَبُعِ الْغَالِبِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ افْتَتَحَ حَدِيثَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ بِأَمْرَيْنِ، وَهُمَا: تَعَدِّي الْفِعْلِ، وَلِزُومُهُ .

وَأَوْزَانَ كُلِّ فِعْلٍ مِنْهُمَا، وَهِيَ: فَعَلَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ، وَفَعَلَ يَكْسِرُ الْعَيْنَ، لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ، أَمَّا فَعَلَ بِضَمِّ الْعَيْنِ فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِي الْمُتَعَدِّي .

* * *

مصدرُ الفعلِ المُتَعَدِّي، قال:

فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدِّي مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدِّ رَدًّا

بمعنى: إذا كان الفعل الماضي ثلاثيًا مُتَعَدِّيًا، فقياسُ مصدرِهِ هو (فَعَلَ بفتح وسكون)، أي: إذا ورد فِعْلٌ ولم يُعْلَمْ مصدرُهُ قيس على هذا الوزن، وقد أطلق ابنُ مالك الفعل المُعَدِّي، ولم يُحدِّد وزنَ صيغته؛ ليدخلَ فيه مَفْتُوحُ الْعَيْنِ مثل: (ضَرَبَ)، ومَكْسُورُ الْعَيْنِ مثل: (حَمَدَ)، والمضاعف مثل (رَدَّ) الذي تمثِّل به ابنُ مالك في بيته السابق، والمعتلّ، تقول: ضَرَبَ ضَرْبًا، وَحَمَدَ حَمْدًا، وَرَدَّ رَدًّا.

قال تعالى: ﴿فَلْخُذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُقْنَدٍ﴾ (القمر: ٤٢)، ﴿قَالَ يَنْفَقِيرُ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا﴾ (طه: ٨٦)، و﴿فَيُظَاهِرُ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحُلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (النساء: ١٦٠)، فأفعالُ مصادرِ أفعالِ الآياتِ الكريمةِ من باب (فَعَلَ، مفتوح العين)، نحو: أَخَذَ أَخْذًا، وَوَعَدَ وَعْدًا، وَصَدَّ صَدًّا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- وبناء (فَعَلَ)، يأتي أيضاً مصدراً للفعل: فَعَلَ مكسور العين نحو: حَمَدَ حَمْدًا، ووسَّعَ سَمْعًا، وشَرِبَ شَرِبًا، وفَهِمَ فَهْمًا، وشَمَّ شَمًّا (وأصلُ فَعَلِهِ شَمَمَ بكسر الميم الأولى).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠).

وقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ (الكهف: ١٠١)^(١).

- أما بناء (فَعَلَ) بضم الفاء، فهو لازم فَحَسَبَ، نحو: حَسُنَ، وشَرُفَ،

مصادرُ الفعلِ الثلاثيِّ اللازم، قال:

وفَعَلَ اللازمُ بَابُهُ فَعَلَ كَفَرَحَ، وَكَجَوَى، وَكَشَلَنَ

إذا كانت الصيغة المصدرية (فَعَلَ) يَفْتَحُ وُسْكَونَ، غالبية على أبوابِ الفعلِ المُتَعَدِّي، فإنَّ الصَّيْغَةَ المَصْدَرِيَّةَ للأفعالِ الثلاثية اللازمة تختلف باختلافِ أبوابِ أفعالها؛ ولهذا تناولها ابنُ مالك على وَفْقِ هذا الاختلاف، وافتتح حديثه عما يأتي:

١ - مصدرُ فَعَلَ اللازم مكسور العين:

أوضح ابنُ مالك في بيته السابق أنَّ صيغةَ (فَعَلَ بفتح الفاء والعين) هي الصَّيْغَةُ المَصْدَرِيَّةُ لـ (فَعَلَ اللازم، بكسر العين)، ومثَّل لها بثلاثة أفعال: صحيح، ومُعتَلٍّ، ومُضَاعَف.

فالأول نحو: فَرِحَ فَرَحًا، وَبَطَرَ بَطْرًا، وَجَزَعَ جَزَعًا.

والثاني نحو: جَوِيَ جَوًى، وَعَمِيَ عَمًى، وَلَوِيَ لَوًى.

والثالث نحو: شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا (أصلُ الفعلِ شَلِلَتْ).

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا﴾ (الأنفال: ٤٧).

وقوله تعالى: ﴿فَاللْقَظَّةُ مِنْ أَلْفِ عُرْوَةٍ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصاص: ٨).

^(١) لم يُشير هنا ابنُ مالك إلى ما خرج عن قياس (فَعَلَ) مع أنه من (فَعَلَ) المتعدي، وذلك إذا دلَّ على حرفه أو صناعة، وجاء على (فعالة بكسر الفاء) نحو: تجر تجارة، حاك حياكة، خاط خياطة.

٢- مصدر (فَعَلَ) اللازم مَفْتُوح الفاء والعَيْن، قال:

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بَاطِرَادٍ، كَ- غَدَا-
 مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فَعَلَانًا فَآدِرٍ أَوْ فَعَالًا
 فَأَوَّلٌ لِّذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا
لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِمَصَوْتٍ وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلَ

نَبَّهَ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ عَلَى أَنَّ مَصَادِرَ (فَعَلَ اللَّازِمِ) عَلَى قِسْمَيْنِ:
 أَوَّلُهُمَا: مَا كَانَتْ دَلَالُهُ مَصْدَرِهِ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ، بِمَعْنَى مُحَدَّدٍ، فَاَلْمَصْدَرُ (فُعُولٌ
 بِضَمِّ الْفَاءِ) وَمِثْلُ لَهُ: قَعَدَ فُعُودًا، وَغَدَا غُدُوءًا: أَيُّ: بِصَحِيحٍ، وَمُعْتَلٍّ، وَمِنْهُ: بَكَرَ
 بُكُورًا، وَجَلَسَ جُلُوسًا، وَجَنَحَتِ السَّفِينَةُ جُنُوحًا، وَدَخَلَ دُخُولًا، وَرَكَعَ رُكُوعًا،
 وَسَجَدَ سُجُودًا، وَقَنَتِ الْمُصَلِّي فُنُوتًا، وَنَزَلَ نُزُولًا، وَمَنْ الْمُضَاعَفِ: مَرَّ مُرُورًا،
 وَمَنْ الْمُعْتَلِّ: دَنَا دُنُوءًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ (الفتح: ٢٩). وَقَالَ تَعَالَى:

﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْفُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (التوبة: ٨٣). وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ:

وَكَأَنَّ عَافِيَةَ التُّسُورِ عَلَيْهِمْ حَجَّ بِأَسْفَلِ ذِي الْمَجَازِ نُزُولٌ

وَهَذَا هُوَ قَصْدُ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ قَوْلِهِ:

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بَاطِرَادٍ، كَغَدَا

* * *

وَالثَّانِي: مَا كَانَتْ دَلَالُهُ مَصْدَرِهِ مُتَعَيَّنَةً بِمَعْنَى غَالِبٍ عَلَيْهَا؛ وَلِذَا قَالَ: (مَا لَمْ يَكُنْ
مُسْتَوْجِبًا)، وَذَكَرَ مِنْهَا أَرْبَعَةَ أَبْنِيَةِ حَدَدَ دَلَالَاتِهَا الْغَالِبَةِ، وَهَذَا مُرَادُهُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ
 الْوَاردِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، وَالْمُسْتِثْنَايَاتُ هِيَ:

١. فِعَالٌ، بِكَسْرِ الْفَاءِ: وَخَصَّهُ بِدَلَالَةِ الْإِبَاءِ وَالْامْتِنَاعِ، فَقَالَ: (فَأَوَّلٌ) وَيَقْصُدُ

الصَّيْغَةَ الْمَذْكُورَةَ أَوَّلًا، وَهِيَ فِعَالٌ لِّذِي امْتِنَاعٍ، وَمِثْلُ لَهَا بِالْفِعْلِ: أَبَى: أَيُّ:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

اسْتَعَصَى، تقول: أَيْ الكَرِيمُ الضَّيْمُ إِبَاءً، وَأَبَقَ^(١) الرَّجُلُ إِبَاقاً، وَجَمَحَ جِمَاحاً،
وَشَرَدَ شِرَاداً، وَنَفَرَ نَفَاراً، وَهَاجَ هِجَاجاً، وَكَلَّهَا تَفِيدَ الامْتِنَاعِ وَالْإِعْرَاضِ،
وَالصُّدُودِ.

٢. فَعْلَان، بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ: وَخَصَّهُ بِدَلَالَةِ الْحَرَكَةِ بِتَقْلُبِ وَاضْطِرَابِ، وَزَعَزَعَةٍ
وَاهْتِزَازٍ، وَمِنْهُ: جَالَتِ الْحَيْلُ جَوْلَاناً، وَطَافَ الْمُتَسَابِقُ طَوْفَاناً، وَعَلَتِ الْقِدْرُ
عَلْيَاناً، وَلَمَعَ الضَّوْءُ لَمَعَاناً، وَإِلَى هَذَا قَصَدَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ: (وَالثَّانِي، وَيُرِيدُ:
(فَعْلَاناً)، لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُباً).

٣. فُعَالٌ، بِضَمِّ الْفَاءِ، وَخَصَّهُ بِدَلَالَتَيْنِ:
إِحْدَاهُمَا: دَلَالَةُ الدَّاءِ؛ وَقَدْ قَصَرَ اللَّفْظَ فِي النَّظْمِ لِلضَّرُورَةِ، وَمِنْهُ: سَعَلَ
سُعَالاً، وَصَدَعَ صُدَاعاً.

وَالْأُخْرَى: دَلَالَةُ الصَّوْتِ، نَحْوُ: صَرَخَ صُرَاخاً، وَنَبَحَ الْكَلْبُ نُبَاحاً، وَهَذَا
قَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ:

لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ

٤. فَعِيلٌ، بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَخَصَّهُ بِدَلَالَتَيْنِ أَيْضاً، وَهُمَا:
أ- دَلَالَةُ الْحَرَكَةِ وَالسَّيْرِ، نَحْوُ: رَحَلَ الْقَوْمُ رَحِيلاً، وَدَلَفَ الشَّيْخُ دَلِيفاً، وَخَبَّ
الْفَرَسُ خَبِيْباً.

ب- دَلَالَةُ الصَّوْتِ، نَحْوُ: أَزَّ الْقِدْرُ أَزِيْزاً، وَزَارَ الْأَسَدُ زَيْيراً، وَنَشَجَ الْحَزِينُ نَشِيْجاً،
وَكَذَا حَفَّ حَفِيْفاً، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعَشَى:

لَهَا زَجَلٌ ك-حَفِيْفٍ- الْحَصَا دِ صَادَفَ بِاللَّيْلِ رِيحاً دَبُوراً

وَإِلَى هَاتَيْنِ الدَّلَالَتَيْنِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

سَيِراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ وَشَمِلٍ

(١) وَيَأْتِي بِكسر الباء أيضاً.

ومنه: صَهَلَ الحِصَانُ صَهِيلاً .

٣- مصدرُ فَعَلَ اللّازِم، بِضَمِّ الْعَيْن، قال:

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهَلَ الأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلًا

لما فرغ ابنُ مالك من الكلام عن فَعَلَ اللّازِم مفتوح العين ومكسورها شَرَعَ في الحديث عن الصّيغة الفعلية الماضية (فَعَلَ بِضَمِّ الْعَيْن)، وأنّ مصدرها يَرِدُ على نوعين، هما:

أ- فُعُولَةٌ^(١): بِضَمِّ الْفَاءِ، نَحْوُ: سَهَلَ الأَمْرُ سُهولةً، وَعَذَبَ الماءُ عُذوبةً، وَمَلَحَ الطَّعَامُ مُلوحَةً .

ب- فَعَالَةٌ: بفتح الفاء، نَحْوُ: جَزُلَ زيدٌ جَزالةً (عَظُمَ) ومنه: بَلَغَ بلاغةً، وشَجَعَ شجاعةً، وضَحَمَ ضَحامةً .

* * *

هذه هي الصّيغة المصدرية الغالبة على مصادر الأفعال الثلاثية المُجرّدة، مُتعدّية كانت، أم لازمةً كما نقلها ابنُ مالك عن أسلافه .

أما ما خالفها من فصيح الكلام، فهي صيغٌ مصدريةٌ مقبولةٌ في أمثلتها، لكنها تبقى في حُكْمِ المسموعِ الذي يُحْفَظُ، ويُستعملُ في بابه، ولا يُقَاسُ عليه، وعُرِفَتْ بـ(المصادر السّماعية).

* * *

مصادرُ الفعلِ الثلاثيِّ السّماعيّة، قال:

وما أتى مُخالفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النّقلُ، كسُخِطَ وِرَضَى

بمعنى: أنّ ما جاء مُخالفًا لهيئات المصادر القياسية ماضية الذّكر، فأمرُهُ مقصورٌ على النّقلِ أي: (السّماعِ المَرْوِيّ عن العربِ)، وتمثّل بمصدرين، فعلهما ثلاثي

(١) عدّ سيبويه هذه الصيغة سماعية، أما ابن مالك فقد خالف سيبويه فيها (الكتاب ٢٨/٤) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

مكسور العين: سَخِطَ، وَرَضِيَ، وقياس مصدر هذا البناء إن كان مُتَعَدِّياً كما ذكرنا (فَعَلَ) بفتح وسكون، وإن كان لازماً فقياسُ مصدره (فَعَلَ) بفتححتين، أما مثالا ابن مالك فمصدرهما: (سَخِطَ، وَرَضًا)، أي: وردا على خلافِ القياس في الحالتين:

• ومن أمثلة السَّماعيِّ في الفعل المُتَعَدِّي، وقياسه (فَعَلَ) بِفَتْحٍ وَسُكُونٍ: شَكَرَ شُكْرَانًا، وَكَتَمَ كِتْمَانًا، وَطَلَبَ طَلَبًا، وَذَكَرَ ذِكْرًا، وَرَأَى رُؤْيًى، وَسَأَلَ سُؤْلاً، وَسَيَّم سَامَةً.

• ومن أمثلة السَّماعيِّ في (فَعَلَ) اللَّازِمِ، وقياسه الْفُعُولِ: ذَهَبَ ذَهَابًا، وَنَمِيَتْ نَمِيَةً، وَمَاتَ مَوْتًا، وَحَكَمَ حُكْمًا، وتقول: فَسَقَتْ الرُّطْبَةُ عَنْ قَشْرِهَا فِسْقًا .

• ومن أمثلة السَّماعيِّ في (فَعَلَ) اللَّازِمِ، وقياسه فُعُولَةً، نَحْوُ: حَسَنَ حُسْنًا، وَكَرَّمَ كَرَمًا، وَعَظَّمَ عَظَمَةً.

فائدة:

المقصودُ بِسَمَاعِيَّةِ المصدر أَمُرُ تناولناه في بحثنا: القياس والسَّماع في مصادر الأفعال الثلاثية^(١)، وحصرناه في أمور خمسة:

- ١- وُرُود الصِّيْغَةِ ورُوداً نادراً .
- ٢- وُرُود الصِّيْغَةِ بِنَاءٍ مُخَالِفٍ لِلأَوْزَانِ القِيَّاسِيَّةِ .
- ٣- وُرُود الصِّيْغَةِ وهي لا تفيّدُ المعنى المَحْصَصَ لبنائها .
- ٤- وُرُود الصِّيْغَةِ على وَفْقِ لَهْجَةٍ عَرَبِيَّةٍ .
- ٥- وُرُود الصِّيْغَةِ في غير الأفعال المحدّدة لها من حيث التَّعَدِّي واللُّزوم .

* * *

مصادر الأفعال غير الثلاثية، قال:

وغيرُ ذي ثلاثة مَقْيَسُ مَصْدَرِهِ، كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

^(١) مجلة المورد (بغداد ١٩٧٨)، وكتابنا دراسات لغوية في تراثنا القديم (عمان ٢٠٠٣) .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

لما فرغ ابنُ مالك من ذكر مصادر الأفعال الثلاثية المقيسة والمسموعة شرعَ في بيان مصادر الأفعال غير الثلاثية، وهي تشمل كما ذكر ابنُ مالك أنواعاً، وهي:

١ - الثلاثيُّ المزيد بحَرْفٍ، نحو:

- فَعَّلَ، نحو: قَدَّمَ.

- أَفْعَلَ، نحو: أَحْسَنَ.

- فَاعَلَ، نحو: خَاصَمَ.

٢ - الرباعيُّ المجرد، فَعَّلَلَ، نحو: دَخَرَ.

٣ - الرباعيُّ المزيد، تَفَعَّلَلَ، نحو: تَدَخَّرَ.

٤ - الثلاثيُّ المزيد بحرفين، نحو:

- انْفَعَلَ، مثل: انْقَطَعَ.

- افْتَعَلَ، مثل: اجْتَمَعَ.

- تَفَعَّلَ، مثل: تَقَدَّمَ.

- تَفَاعَلَ، مثل: تَخَاصَمَ.

٥ - الثلاثيُّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: اسْتَفْعَلَ، مثل: اسْتَغْفَرَ.

وقد ذكر ابنُ مالك أغلب مصادر هذه الأفعال المزيدة، وهي مصادر جاءت على منهاج واحدٍ، ولا خلاف فيها؛ ولذا فهي مقيسةٌ، وسنتصرّف قليلاً في الترتيب الذي ذكره ابنُ مالك؛ لاضطراره في مراعاة الأوزان الشعريّة؛ مِنْ أَجْلِ التَّنْظِيمِ الأكثرِ يُسرًا، وسهولةً في العَرْضِ، والحِفْظِ.

* * *

مصدرُ (فَعَّلَ المُضَعَّفِ): قال:

..... ك - قُدَّسَ - التَّقْدِيسُ

..... وَرَكِّهِ تَرْكِيةً

أشار ابنُ مالك في مثاليّه (قُدَّسَ، وَرَكِّ) إلى نوعين من بناء (فَعَّلَ)،

أُولَهُمَا: صحيح الآخر.

وثانِيَهُمَا: مُعْتَلّ الآخر.

- ومن مثاله الأول: قُدِّسَ التقديس، نعرف أنّ مصدرَ (فَعَّلَ) الصَّحِيح الآخر هو (التَّفْعِيل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، وقوله تعالى: ﴿فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الإسراء: ١٦)، وقوله تعالى: ﴿مَلْعُونٌ أَيْنَمَا تُفْقَهُوا اخْذُوا وَقْتًا لِقَاتِي﴾ (الأحزاب: ٦١).
ومنه: أثَّرَ تأثيراً، وحرَّمَ تحريماً، وثمَّرَ تسميراً، وعذَّبَ تعذيباً، وموَّه تمويهاً، وودَّع توديعاً.

- أما مصدر (فَعَّلَ) المعتل الآخر المُمَثَّل له بـ: زَكَّى تزكية . فهو (التفعيل) أيضاً، بعد حذف (ياء) صيغة التفعيل، وتعويضها بتاء في آخر الصيغة نحو: تفعيل - تفعِّل - تفعِّله، تقول: رَضَى تَرْضِيَةً، وصَفَى تَصْفِيَةً، وَضَحَى تَضْحِيَةً، وَعَطَى تَعْطِيَةً، وَنَحَاهُ تَنْحِيَةً، وَوَلَّى تَوَلِيَةً، ويكثرُ حذفُ ياء التفعيل في المهموز، نحو: بَرَّ تبرُّهً، جَزَأَ تَجَزُّهً، وَهَنَأَ تَهْنِئَةً.
ونَدَرَ مجيء فَعَّلَ الصَّحِيح على تَفْعِلَة، نحو: جَرَّبَ تَجَرُّهً، وَذَكَرَ تَذَكُّرَةً، ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَصَّرْهُ وَذَكَرْهُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ (ق: ٨).

* * *

مَصْدَرٌ (أَفْعَل)، قال:

..... وَأَجْمَلًا إِجْمَالٌ
..... ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا التَّأَلُّفِ

أوضح ابنُ مالك هُنا مصدر الفعل (أَفْعَل)، وقد ذَكَرَ نوعيه:

أ- أَفْعَل (صحيح العين)، ومصدره (إفْعَال)، نحو: أَجْمَلُ إجمالاً.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

تقول: أَجْمَلَ الْمُدْرَسُ الْفِكْرَةَ إِجْمَالًا، وَأَحْسَنَ شَرْحَهَا إِحْسَانًا، وَأَكْرَمَ الطَّلِبَةَ الْمُتَابِعِينَ إِكْرَامًا، وَأَفْطَرَ الصَّائِمَ إِفْطَارًا شَهِيًّا، وَأَظْهَرَ شُكْرَهُ لِلَّهِ تَعَالَى إِظْهَارًا مُبِينًا، وَمِنْ هَذَا الْبِنَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ (النساء: ٦).

ب- أَفْعَلَ (مَعْتَلَّ الْعَيْنِ)، وَمَثَلُ لَهُ بِ(أَقِمَ إِقَامَةً) وَمَصْدَرُهُ عَلَى (إِفْعَالٍ) أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ أَعْلَى بِالطَّرِيقَةِ الْآتِيَةِ: أَقَامَ < إِقْوَامَ < إِقَامَ < إِقَامَ < إِقَامَةً .
تَنْقَلِبُ حَرَكَةُ عَيْنِ الْمَصْدَرِ (وَهُوَ: حَرْفُ عِلَّةٍ) إِلَى فَائِهِ الصَّحِيحِ السَّاكِنِ، ثُمَّ قُلِبَ حَرْفُ الْعِلَّةِ (الْوَاوُ) أَلْفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا بِحَسَبِ الْأَصْلِ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَالْتَقَى أَلْفَانِ أَلْفُ صِيغَةِ الْمَصْدَرِ، وَأَلْفٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا، وَعُوِّضَ مِنْهَا تَاءٌ.

ومثْلُهَا: أَبَانَ إِبَانَةً، وَأَجَادَ إِجَادَةً، وَأَضَاعَ إِضَاعَةً، وَأَعَانَ إِعَانَةً، وَأَفَادَ إِفَادَةً، وَأَنَاحَ إِنَاحَةً.

تقول: أَنَاحَ الْبَدْوِيُّ إِبْلَهُ إِنَاحَةً سَرِيعَةً.

أَعَانَ أَبِي الْفُقَرَاءِ إِعَانَةً كَبِيرَةً.

أَشَاحَ الرَّجُلُ بِوَجْهِهِ عَنْ الْجَاهِلِ إِشَاحَةً، أَيْ: (أَعْرَضَ عَنْهُ).

وَالْغَالِبُ فِي أُبْنِيَةِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ لَزُومُ التَّاءِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ:

.....وَالْغَالِبُ إِذَا التَّاءُ لَزِمَ.....

وَقَدْ وَرَدَ حَذْفُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَامَ الصَّلَوةَ﴾ (الأنبياء: ٧٣) وَالْأَصْلُ: إِقَامَةً.

وَقَدْ سُمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: أَجَابَ إِجَابًا، وَأَرَاهُ إِرَاءً .

* * *

مصدر الفعل (فَاعِلٍ)، قال:

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ

.....

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

بمعنى: إن كان الفعل الثلاثي المزيد على وزن (فَاعَلَ)، فقياسُ مَصْدَرِهِ على وَزْنَيْنِ: فِعَالٍ (بَكْسَرِ الْفَاءِ)، وَمُفَاعَلَةٍ، نحو: جادل جِدَالًا ومُجَادَلَةً، وخاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَةً، وصَارَعَ صِرَاعًا ومُصَارَعَةً، وضاربَ ضِرَابًا ومُضَارَبَةً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ (البقرة: ٢٠٤)، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْتُحِمْ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾ (هود: ٣٢).

وصيغة (مُفَاعَلَة) هي الأكثرُ في الاستعمال، فقد يُتْرَكُ الْفِعَالُ فِي الصِّيغَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ، فتتفرَّدُ (مُفَاعَلَة) غالباً فيما فاؤه ياءٌ، نحو: يَاسِرٌ مُيَاسِرَةً، ويَاسِمٌ مُيَاسِمَةً أي: (إذا ذهب إلى يساره أو يمينه) وتتفرَّدُ أيضاً ببعض الأفعال، نحو: جالسٌ، وقاعدٌ، فلا يقال فيهما إلَّا الْمُجَالَسَةُ، والمُقَاعَدَةُ، ولم يَرِدْ فِيهِمَا الْجِلَاسُ، ولا الْقِعَاد.

* * *

مصدرُ الْفِعْلِ (فَعَّلَل)، قال:

فِعْلَالٌ أَوْ فَعَّلَلَةٌ لِفَعْلَلَا وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا

ذكر ابنُ مالكٍ هنا أنَّ قياسَ مصدر (فَعَّلَل) الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ، والمُلْحَقُ بِهِ يَرِدُ عَلَى وَزْنَيْنِ: فِعْلَالٌ، وَفَعَّلَلَةٌ. ثمَّ قال:

وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا

ومُرَادُهُ أَنَّ الصِّيغَةَ الْمَذْكُورَةَ ثَانِيَةً فِي الْبَيْتِ (فَعَّلَلَة) هِيَ الصِّيغَةُ الْمُطَّرِدَةُ فِي قِيَاسِ مَصَادِرِ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ، وإنَّ وَرْدَ غَيْرِهَا فَهُوَ مِنْ بَابِ السَّمَاعِ، يُحْفَظُ فِي بَابِهِ، نَحْوُ:

- بَهْرَجَ الْقَاضِي دَمَ الْخَائِنِ بِهَرْجَةٍ أَيْ: (أَبْطَلَهُ).
- دَخَرَجَ اللَّاعِبُ الْكُرَّةَ دَخْرَجَةً، أَمَا دِخْرَاجٌ فَيَكُونُ سَمَاعِيًّا.
- طَمَأَنَّ الرَّجُلُ الْخَائِفَ طَمَأْنَةً.
- حَوَقَلَ الْمُؤْمِنُ حَوَقْلَةً.

● أما إذا كان الرُّباعي مُضاعفاً، فيردُّ المصدر غالباً على الوزَّين نحو:

– بَلَبَلَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بَلْبَلَةً أَوْ بَلْبَالاً بِكَسْرِ الْأَوَّلِ أَي: (فَرَقَهُ).

– زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زَلْزَلَةً أَوْ زِلْزَالاً بِكَسْرِ الْأَوَّلِ .

– وَسَوَّسَ الشَّيْطَانُ وَسْوَسةً أَوْ وَسْوَاساً بِكَسْرِ الْأَوَّلِ^(١)

مصدرُ الفعل (تَفَعَّلَ)، قال:

..... وَضُمَّ مَا يَرْتَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّلَمَا

بمعنى: أنَّ المصدرَ القياسيَّ للفعلِ الخماسيِّ المبدوء بـتاء زائدة، كَوَزَّنَ: (تَفَعَّلَ)

ينشأ من:

١. أَخَذَ صِيغَةَ الفعلِ الماضي كما هي .

٢. وَضُمَّ (ما يَرْتَعُ مِنْهُ) أَي: الحرفِ الرَّابِعِ من الفعل .

فَالفعل (تَلَمَّلَمَ) الذي تَمَثَّلَ به ابنُ مالك نقول فيه: تَلَمَّلَمَ الشَّعْثُ بعد تَفَرَّقِهِ

تَلَمَّلَمَا، ومثله: تَدَحْرَجَتِ الْكَرَّةُ تَدَحْرُجاً، وَتَصَعَّلَكَ الرَّجُلُ تَصَعُّكاً .

ومنه قولُ حاتم:

غَيْنَا زَمَاناً بِالتَّصَعُّكِ وَالْغِنَى فَكُلَّا سِقَانَاهُ بِكَأْسَيْهِمَا الدَّهْرُ

فَمَا زَادَنَا بَغِيّاً عَلَى ذِي قَرَابَةٍ غِنَانَا، وَلَا أَزْرَى بِأَخْسَابِنَا الْفَقْرُ

وَضُمَّ الحرفِ الرَّابِعِ من الصِّيغَةِ الفعليَّةِ من أَجْلِ خَلْقِ الصِّيغَةِ المصدرِيَّةِ، تشملُ

ما يُمَاتِلُ بِنِيَّةٍ: (تَفَعَّلَ) في الحركات، والسَّكنات، وزيادة التَّاءِ في أوَّلِهِ، مثل: تَفَاعَلَ

تَفَاعُلاً، نحو: تَبَاعَدَ تَبَاعُداً، وَتَخَاصَمَ تَخَاصُماً، وَتَشَاوَرَ تَشَاوُراً، وَتَغَاعَلَ تَغَاعُلاً،

وَتَكَاثَرَ تَكَاثُراً، قال تعالى: ﴿أَلْهَمَكُمُ التَّكَاثُرَ﴾ (التكاثر: ١) .

* * *

^(١) إذا فتح أول هذه الصيغ المضاعفة، فالأكثر يُراد به اسمُ الفاعل كقوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ أَلْوَسَايِ الْخَفَّاسِ﴾ (الناس:

٤). أَي: المُوسَّوس .

مصدرُ تَفَعَّلَ، قال:

..... إجمالاً مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا

فالمصدر هو: التَّفَعَّلُ، نحو: تَعَلَّمَ تَعْلَمًا، وَتَقَدَّمَ تَقَدُّمًا، وَقَدَّ عَبَّرَ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ هَذَا الْوِزْنَ بِمِثَالِهِ (تَجَمَّلَ)، وَنَصَّ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهُوَ: (التَّجَمُّلُ)، بِضَمِّ الرَّابِعِ مِنَ الصَّيْغَةِ، يُرِيدُ: مَنْ تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً.

* * *

فالفارق بين صَيَغِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فِي هَذِهِ الْمُثُلِ وَمَصَادِرِهَا يَكْمُنُ فِي الْخِلَافِ فِي حَرَكَةِ (الْحَرْفِ الرَّابِعِ مِنَ الْفِعْلِ)، فَالْفَتْحُ لِلْفِعْلِ، وَالضَّمُّ لِلْمَصْدَرِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمَصْدَرَ فِيهَا عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ .

* * *

مصادرُ الأفعالِ المصدَّرةِ بهمزة وصل، قال:

.....	وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً
مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُحَا	وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وافتَحَا
.....	بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَاضْطَفَى

شَرَعَ هُنَا ابْنُ مَالِكٍ فِي بَيَانِ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْخُمَاسِيَّةِ وَالسُّدَّاسِيَّةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ ثَابِتَةٍ، سِوَاءِ أَكَانَتْ عَلَى وَزْنِ (انْفَعَلَ) أَمْ (افْتَعَلَ) أَمْ (اسْتَفْعَلَ)، فَمَصَادِرُ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ تَكُونُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، مَعَ تَغْيِيرِ يَنْقُلُهُ إِلَى الصَّيْغَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَيُنْحَصِرُ هَذَا التَّغْيِيرُ فِي:

١. كَسْرِ ثَالِثِهِ (مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ) .

٢. زِيَادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ الْحَرْفِ الْآخِرِ (وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وافتَحَا) نحو:

- انشَرَحَ انشراح، انصَرَفَ انصراف

- انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، انْفَتَحَ انْفِتَاحًا
- انْقَلَبَ انْقِلَابًا، انْقَضَ انْقِضَاضًا

و:

- اعْتَمَدَ اعْتِمَادًا، اقْتَبَسَ اقْتِبَاسًا
- اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، اقْتَرَبَ اقْتِرَابًا
- اقْتَصَدَ اقْتِصَادًا، اشْتَدَّ اشْتِدَادًا

و:

- اسْتَحْسَنَ اسْتِحْسَانًا، اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا
- اسْتَغْفَرَ اسْتِغْفَارًا، اسْتَكْبَرَ اسْتِكْبَارًا

أما إذا كان (اسْتَفْعَلَ) معتلّ العين، وهو ما أشار إليه ابنُ مالك بقوله: (واسْتَعِيدَ اسْتِعَادَةً)، فالأصلُ الفعليّ: اسْتَعَوَدَ، ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالٌ (أقام) السَّابِقَ الذَّكْرَ من نَقْل حركة عَيْنِ الصَّيْغَةِ المصدرِيَّةِ إلى فائِهَا، وَقَلْبِ الْعَيْنِ أَلْفًا، وَلَمَّا التَّقَى أَلِفَانِ حُذِفَتْ إحداهما، وَعُوضَتْ تَاءٌ تَأْنِيثٌ .

فأصل المصدر: اسْتِعْوَاذٌ < اسْتَعَوَاذٌ < اسْتَعَاذَ < اسْتَعَاذَ < اسْتَعَاذَ.

ومنه: اسْتَجَابَ: اسْتِجَابَةٌ، واسْتَزَادَ: اسْتِزَادَةٌ،

واسْتَعَادَ: اسْتِعَادَةٌ، واسْتَقَامَ: اسْتِقَامَةٌ، واسْتَنَارَ: اسْتِنَارَةٌ.

وإذا كانت الصَّيْغَةُ الفعلِيَّةُ معْتَلَّةٌ اللَّامُ، قُلِبَ الْحَرْفُ الْأَخِيرُ هَمْزَةً؛ لِتَطْرَفَهُ بَعْدَ

ألفِ زائدةٍ، نَحْوُ:

- انْطَوَى: انْطَوَاءٌ.

- اقْتَدَى: اقْتِدَاءٌ.

- اسْتَدْعَى: اسْتِدْعَاءٌ.

تقول: اصْطَفَى أَخِي أَصْدَقَاءَهُ اصْطِفَاءً، واسْتَهْوَى أَفْعَدْتَهُمْ بِحُسْنِ تَعَامُلِهِ اسْتِهْوَاءً.

* * *

خلاصة مصادر الأفعال غير الثلاثية، وهي على ما يأتي:

- فَعَّلَ (صحيح اللام): تفعيلاً، نحو: قَطَعَ تَقْطِيعاً .
- فَعَّلَ (معتلّ اللام): تفعلةً، نحو: زَكَّى تَزْكِيَةً، بعد حذف ياء (تفعيل)، وتعويضها بالتاء في آخر الصيغة.
- أَفْعَلَ (صحيح اللام): إفعالاً، نحو: أَكْرَمَ إِكْرَاماً.
- أَفْعَلَ (معتلّ العين): افعالاً، نحو: أَقَامَ إِقَامَةً.
- فَاعَلَ: فاعلاً ومفاعلةً، نحو: خَاصَمَ خِصَاماً وَمُخَاصَمَةً.
- فَعَّلَلَ (مضاعف): فاعلاً، نحو: زَلَزَلَ زِلْزَالاً .
- فَعَّلَلَ (غير مضاعف): فَعَّلَلَةً، نحو: دَخَرَ دَخْرَجَةً .
- تَفَعَّلَ: تفعُّلاً، نحو: تَصَعَّلَكَ تَصَعُّكاً
- انْفَعَلَ: انفعالاً، نحو: انْكَسَرَ انْكِسَاراً
- افْتَعَلَ: افتعالاً، نحو: اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً
- اسْتَفْعَلَ: استفعالاً، نحو: اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً

* * *

المصادر السماعية لما زاد على الثلاثي، قال:

وغير ما مرّ السماع عادله

يقصد ابن مالك أنّ ما جاء مخالفاً لما ذكره من المصادر القياسية للأفعال غير الثلاثية التي سبق ذكرها، فمقصود أمره على السماع الذي يُحْفَظُ، ولا يُقاس عليه، وأراد بقوله (السماع عادله)، أي: السماع يكون عديلاً، ومساوياً له، من ذلك:

- فَعَال: مصدر للفعل (أَفْعَلَ)، مع أنّ القياس لهذا الفعل: إفعال، نحو: أَجْبَرَ جَبَّاراً.

- فَعَال: مصدر لـ (فَعَّلَ) مع أَنَّ القياس: تَفَعَّلَ، نحو: قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ (النبا: ٢٨).

- فَعْلُوت: مصدر لـ (تَفَعَّلَ)، مع أَنَّ القياس: تَفَعَّلَ، نحو: تَجَبَّرَ جَبْرُوتاً، وفي الحديث الشريف (سبحان ذي الجَبْرُوتِ).

- تَفَعَّلَ: مصدر لـ (فَعَّلَ) مع أَنَّ القياس: تَفَعَّلَ، نحو: تَحَمَّلَ الأَمْرَ تَحَمُّلاً، وَمَتَلَّقَ تَمَلُّقاً.

ومنه قول الشاعر :

ثلاثة أحبابٍ: فحُبُّ علاقةٍ وحُبُّ تِمْلَاقٍ، وحُبُّ هو القتل

- انْفَعَال: مصدر لـ (تَفَعَّلَ)، مع أَنَّهُ قياس للفعل (انْفَعَلَ)، نحو، تَطَوَّى: انطواءً.

قال الراجز: وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ^(١)

* * *

مصدر المَرَّةِ والهيئة، قال:

وفَعَلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ

في غير ذي الثلاثِ بالتَا المَرَّةِ وشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْحِمْرَةِ

سبق أن أشرنا إلى أَنَّ دلالة المصدرِ مقتصرةً على معنى الحدث الذي تصفه الصيغة مجرداً، نحو: سجدَ المُصَلِّي سُجُوداً، فدلالة مصدرِ السَّجودِ تُشير إلى مجرد معنى السَّجودِ، من دون أن نفهم منها عدد السَّجَدَاتِ أو كَيْفِيَّتِهَا، ولكنَّ الاتِّساعَ الدَّلَالِيَّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَرَّ لَنَا صِيغاً مصدريةً جديدةً ذات دلالاتٍ تعبيريةٍ مُضافةٍ إلى المعنى المجرد للمصدر العامِّ، ومن هذه الصَّيغ: مصدر المَرَّةِ، ومصدر الهيئة، فلاولهما قيمة عددية إضافة إلى المعنى العامِّ، ولأآخر قيمة كَيْفِيَّة تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الحدث حال حصوله .

(١) الحِضْبُ: نوع من الأفاعي .

مصدر المَرَّة، قال:

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَةٍ

مُرَادُهُ من هذا القول: هو أَنَّا إِذَا أَرَدْنَا صِيَاغَةَ مَصْدَرِ المَرَّةِ من الفعل الثلاثي (جلس) نقول: جَلَسَتْ، فمصدر المَرَّة: مصدر يدلُّ على وقوع حَدَثٍ مَرَّةً واحدةً، ويُصاغ من الثلاثي على وزن (فَعْلَةٌ) بفتح الفاء، مهما كان قياسُ مصدره، نحو: جالَتِ الخيلُ جَوْلَةً، ودارت الشمس دَوْرَةً، وهجعَ زيدٌ هَجْعَةً، وأكلَ الجائعُ أَكْلَةً. ووقفتُ الى جانبِ الحقِّ وَقْفَةً، فكلُّ من الصيغ المصدريّة: جَوْلَةٌ، ودَوْرَةٌ، وهَجْعَةٌ، وأكْلَةٌ، ووقْفَةٌ، ذات دلالة واضحة على وقوع أحداثها مَرَّةً واحدةً .

● ويُصاغ اسمُ المَرَّةِ من غيرِ الثلاثي على وزنِ المصدرِ المقيسِ (المشهور)، مع زيادة تاء في آخره، ولهذا أشار بقوله:

في غير ذي الثلاثِ بالتَّاءِ المَرَّةُ

نحو:

- أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْنَا إِنْعَامَةً .
 - سَبَّحَ الْمُؤْمِنُ تَسْبِيحَةً .
 - انْطَلَقَ الصَّارُوخُ انْطِلَاقَةً .
 - احْتَرَزَ الرَّجُلُ احْتِرَازَةً .
 - اعتدى الغريبُ على حُرْمَةِ البيتِ اعتْدَاءً.
 - استخرج المهندسون النِّقْطَ اسْتِخْرَاجَةً.
- وَقَدْ يحدث أَنَّ يكونَ المصدرُ العامُّ في أصله موضوعاً على وزن (فَعْلَةٌ)، أي: مختوماً بتاء، نحو: دَعْوَةٌ، وَرَحْمَةٌ، وَنَظْرَةٌ، وَهَفْوَةٌ، ثُمَّ أُريدَ التَّعبيرُ عن حصولِ الحدثِ مَرَّةً واحدةً؛ فلا بُدَّ من قرينةٍ للتمييز بين صيغةِ المصدرِ العامِّ، وصيغةِ مصدرِ المَرَّةِ، وغالباً ما تكون القرينة وصفَ المصدرِ بِ(واحدة) أو ما يُشابهها، تقول:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- دَعَوْتُهُ دَعَوَةً واحدةً .

- رَحِمَ رَحْمَةً واحدةً .

وتقول: رُبَّمَا سَبَّبَتِ الْهَفْوَةُ الْوَاحِدَةَ عَوَاقِبَ خَطِيرَةٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي

النُّفُورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ۝١٣﴾ وَجُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ۝ (الحاقة: ١٣-١٤).

أو بقرينة تدلّ على المرّة الواحدة، كقولنا: أَهْلَكَ اللَّهُ ثُمَّودَ بِصِيْحَةٍ.

ونقول فيما زَادَ عَلَى الثَّلَاثِيّ أَيْضاً: أَقَامَ إِقَامَةً واحدةً، وَزَكَّى تَزْكِيَةً واحدةً،

وَاسْتَعْنَتْ بِزَيْدٍ اسْتِعَانَةً واحدةً، وَاسْتَدَارَتِ الْعَرَبَةُ اسْتِدَارَةً واحدةً .

* * *

مصدرُ الهَيْئَةِ، قال:

وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَةٍ

ذكر ابنُ مالك هنا مصدرَ الهَيْئَةِ، وهو مَصْدَرٌ ذُو دلالة مَزْدَوِجَةٍ أَيْضاً، وهي:

دلالة المعنى المجرّد للحدّث، مع دلالة كَيْفِيَّةٍ حصول الحدّث، أي: إِنَّهُ يَصِفُ الْكَيْفِيَّةَ التي حصلَ بها الحدّثُ.

● وَأَمَّا صَوْغُهُ: فَمِنْ الثَّلَاثِيّ عَلَى وزن (فِعْلَةٌ) بِكَسْرِ الْفَاءِ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ، وَمِثْلُ لَهُ بـ (جِلْسَةٌ) بِكَسْرِ الْجِيمِ، تَقُولُ: جَلَسْتُ جِلْسَةَ الْوُقُورِ، وَمِثْلُهُ: قَعْدَةُ الْأُسْتَاذِ مُحْتَرَمَةً.

وَنَظَرَ الْخَائِنُ نَظْرَةً حَائِرَةً. وَلَا تَمَشْ مِشْيَةَ الْمُتَكَبِّرِ .

● وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: (إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا دَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الدَّبْحَةَ).

وَمِنْ هَذَا الْمُثَلِّ نَعْرِفُ أَنَّ مَصْدَرَ الْهَيْئَةِ يُصَاغُ مِنَ الثَّلَاثِيّ عَلَى وزن (فِعْلَةٌ) بِكَسْرِ الْفَاءِ.

● وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الصَّيْغَةُ الْمَصْدَرِيَّةُ مَوْضُوعَةً فِي أَصْلِهَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ الْمُخْتَوِمِ بِالْتَاءِ، نَحْوُ: رِخْوَةً، عِزَّةً، نِشْدَةً؛ فَمِنْ أَجْلِ رَفْعِ اللَّبَسِ بَيْنَ الصَّيْغَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ

العامة، وصيغة مصدر الهيئة التي تماثلت مع صيغة المصدر، لا بد من قرينة ووصف أو إضافة؛ للتمييز بين الصيغتين، تقول:

– نشد الضالة نشدة عظيمة .

– نشد عليه نشدة الملهوف.

– دريت درية وافية.

● أمّا صوغ مصدر الهيئة من غير الثلاثي، فيرى ابن مالك شذوذه، واعترف بسماعه عن العرب في بعض الأقوال، إذ قال:

في غير ذي الثلاث..... شذ فيه هيئة كالخمرة

يعني أنّ مصدر الهيئة قد شُمع وروّده من غير الثلاثي، وتمثل ب: **الخمرة**، من قولهم: **احتمرت المرأة خمرّة**، أي: (لبست الخمار) .
ومن المسموع أيضاً:

– انتقبت المرأة نقبةً، أي: (لبست النقاب).

– تقمص الرجل قمصّةً، أي: (لبس القميص).

– تعمم الرجل عمّةً، أي: (لبس عمامته).

ومن النحاة من لا يرى هذا الشذوذ، وقياس مصدر الهيئة من غير الثلاثي عندهم كقياس اسم المرأة، مع وصفه، أو إضافته، والقرائن كقيلة بإيضاح المراد، نحو قولنا:

للمرّة: **ابتسم الرجل ابتساماً واحدةً**. وللهيئة: **ابتسم الرجل ابتساماً هادئةً**.

* * *

فائدة مختصرة:

اسم المرأة من الثلاثي: **فَعَلَة** (بفتح الفاء)، نحو: **وَقَفَ وَقْفَةً**.

اسم المرأة من غير الثلاثي: **بزيادة تاء على المصدر المشهور نحو: انطلق انطلاقاً**.

اسم الهيئة من الثلاثي **فَعَلَة** (بكسر الفاء) مع قرينة، تقول: **وَقَفَ وَقْفَةً طويلةً**.

اسم الهيئة من غير الثلاثي: **سماعي** في الغالب.

تدريب - ٤٠ -

س١/ ما دلالة الفعل ؟، وما دلالة المصدر ؟، وما الفرق بينهما؟

* * *

س٢/ ما الفرق بين دلالة المصدر العام ودلالة مصدر المرة ؟

* * *

س٣/ ما المقصود من قياسية المصدر أو سماعيته ؟

* * *

س٤/ ما آراء النحاة في قياسية مصادر الفعل الثلاثي المجرد ؟

* * *

س٥/ أكمل ما يأتي:

- قياس مصدر الفعل المتعدي:
- قياس مصدر فعل اللازم:
- قياس مصدر فعل اللازم:
- قياس مصدر فعل اللازم:

* * *

س٦/ أكمل ما يأتي:

- فِعَالٌ - بكسر الفاء - قياس مصدر ما دلّ على
- فُعَالٌ - بضمّ الفاء - قياس مصدر ما دلّ على
- فَعْلَانٌ قياس مصدر ما دلّ على
- فَعِيلٌ قياس مصدر ما دلّ على

* * *

س٧/ بعض الأوزان المصدرية القياسية لها دالتان، اذكرها، مع التمثيل لها .

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س٨ / اذكر أفعال المصادر القياسية الآتية مع التمثيل:

- فُعُول:
- فَعَلَ:
- فُعُولَة:
- فَعَالَة:
- فَعَلَ:

* * *

س٩ / اذكر أوزان الأفعال الآتية، ومصادرها وأوزان هذه المصادر .

الفاعل	وزنه	مصدره	وزن المصدر
أظهر			
قطّع			
شارك			
كرّم			
زخرف			
تقدّم			
انصرف			
وسّوس			
اقترب			
استكبر			
تدخّر			
اتّخذ			
تنبأ			
رّم			

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س ١٠ / اذكر مصادر الأفعال الآتية:

الفعل	مصدره
استولى	
استزاد	
أناب	
استدعى	
استكان	
أصاب	
غطى	

* * *

س ١١ / اذكر مصادر الأفعال الآتية وأوزانها:

الفعل	مصدره	وزن المصدر
رمى		
سجد		
فاض		
فزع		
ضح		
ثغى		
هدر		

* * *

س ١٢ / أكمل التراكيب الآتية بوضع مصدر مناسب للفعل:

- عذب كلام زيد

- تَخَرَّجَ أَحْمَدُ
- فَارَقَ الْغَرِيبُ الْمَدِينَةَ
- اسْتَقَامَ أَخِي فِي عَمَلِهِ
- أَجَابَ الطَّالِبُ كاملة

* * *

س ١٣ - أَكْمِلِ التَّرَاكيبَ الْآتِيَةَ بَوَضْعِ فِعْلٍ مُنَاسِبٍ لِلْمَصْدَرِ:

- الْحَاجُّ تَلْبِيَةً.
- فِي مَجْلِسِ الْأَسْتَاذِ تَأْدُبًا.
- الْخَطِيبُ عَمَّا فِي نَفْسِهِ إِبَانَةً.
- الْجُمْهُورُ عِنْدَ مَدْخَلِ الْبَنَاءِ تَزَاحُّمًا.

* * *

س ١٤ / اذْكُرِ الْمَصْدَرَ الْقِيَاسِيَّ لِكُلِّ مِمَّا يَأْتِي، ثُمَّ اذْكُرِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا:
أَكْرَمَ، أَقَامَ .

* * *

س ١٥ / عَيِّنِ الْمَصَادِرَ فِيمَا يَأْتِي، ثُمَّ اذْكُرِ أَفْعَالَهَا، قَالَ تَعَالَى:

- ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ (فاطر: ٣٤) .
- ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ﴾ (المائدة: ٣٠) .
- ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَإِلَى اللَّهِ يَرْجِعُ الْحَسَنَاتُ﴾ (البقرة: ٨٣) .
- ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤) .

قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا بِالْعَقْلِ يُكْتَسَبُ الْغِنَى وَلَا بِاِكْتِسَابِ الْمَالِ يُكْتَسَبُ الْعَقْلُ
آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرَى هَبْكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

س١٦ / صُغ مصدر المَرَّة، ومصدر الهيئة مَّا يأتي:

الفاعل	اسم المَرَّة	اسم الهيئة
وقف		
رحم		
انطلق		

* * *

س١٧ / أَكْمِلِ المعلومات المطلوبة في الجدول الآتي:

الفاعل	المصدر	اسم المَرَّة	اسم الهيئة
نام			
مات			
دار			
أنعم			

* * *

أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ
وَالْمَفْعُولِينَ

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ

قال:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ، إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَ - غَذَا -

* * *

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدِّي، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ وَأَفْعَلُ، فَعَلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ وَنَحْوُ صَدْيَانِ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

* * *

وَفَعْلٌ أَوْلَى، وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جُمْلٌ وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ، وَفَعْلٌ وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

* * *

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُواصِلِ مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

* * *

وَأِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمَثَلِ الْمُتَنَظَّرِ وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ زِنَةُ مَفْعُولٍ: كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

* * *

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

أَبْنِيَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ :

ذَكَرْنَا فِي مَوْضِعٍ سَابِقٍ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُوَ الْاسْمُ الْمَشْتَقُّ الدَّلَالُ عَلَى الْحَدَثِ وَعَلَى صَاحِبِهِ، أَيْ: هُوَ الدَّلَالُ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ، أَوْ قَامَ بِهِ، وَأَنَّ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

هذا المشتقَّ عاملٌ عَمَلَ فِعْلُهُ بِشُرُوطٍ مَعْيَنَةٍ، وعاد هنا ابنُ مالكٍ في هذا الموضع لبيان الأوزان التي يَرُدُّ عليها هذا الاسمُ المشتقُّ، وقد ربطها ابنُ مالكٍ بعدد حروف الفعل، وكذا بنوع حركة عَيْنِ الثلاثي، ونوعه من حيث التَّعَدِّي واللُّزوم، وبدأ بالثلاثي بثلاثة قواعد على وَفْقِ حركة عينه، وهي:

١. اسم الفاعل من (فَعَلَ) مفتوح العين، قال:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ: إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَ غَذَا

بمعنى أَنَّ اسْمَ الفاعل يُصاغ من الفعلِ الثلاثيِّ على وزن (فَاعِلٍ)، ومثَّل لهذه القاعدة بـ(غَذَا)، وأطلق ثَلَاثِيَّةَ الفعل ليشمل: فَعَلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَ، المفتوح العين والمكسور والمضموم، مع علمه أَنَّ هذه الصِّيَغَ الثلاث لم تَكُنْ متساويةً في نسبها إلى صيغة فاعل؛ بدليل تصنيفه فيما بعد، وتمثيله بـ(غَذَا)، وما يُفهم منه أَنَّهُ شَمَلَ بهذه القاعدة المُتَعَدِّي واللازم؛ لأنَّ هذا الفعل قد يكون مُتَعَدِّياً، كقولنا: غَذَوْتُ الصَّيِّ، أَي: رَبَّيْتُهُ، وقد يكونُ لازِماً، نحو: غَذَا العَرَقُ والماءُ أَي: (سَالَ)، وتمثيلُ ابنِ مالكٍ بهذا الفعل يعني اطرَادَ وزن (فاعل) في الفعل المفتوح العين.

- فَمِثَالُ فَعَلَ المُتَعَدِّي: ضَرَبَ ضَارِبٌ، وَفَتَحَ فَاتِحٌ، وَقَتَلَ قَاتِلٌ، وَأَخَذَ آخِذٌ، وَقَرَأَ قَارِئٌ، وَعَقَّ عَاقٌ، وَوَادَ وَائِدٌ، وَقَالَ قَائِلٌ، وَرَمَى رَامٌ.
- ومِثَالُ فَعَلَ اللَّازِمِ: جَلَسَ جَالِسٌ، وَذَهَبَ ذَاهِبٌ، وَقَعَدَ قَاعِدٌ، وَأَفْلَ آفِلٌ، وَمَضَى مَاضٍ، وَهَامَ هَائِمٌ، وَدَنَا دَانٌ.

ومن شواهد فاعل، قال تعالى:

- ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠).
- ﴿مَّا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ (هود: ٥٦).
- ﴿وَلَا يُرْذَكُ بِمَخِيرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ (يونس: ١٠٧).
- ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾ (يوسف: ١٠).

- ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ (يونس: ١٢).

- ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (مريم: ٧١).

وفي الحديث الشريف: (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) .
وقول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
وقول الآخر:

إِذَا رءَانِي أَبْدَى بَشَاشَةً وَاصِلٍ وَيَأْلَفُ شَنَانِي إِذَا كُنْتُ غَائِبًا
وقد أشار ابنُ مالك في موضع لاحق بقوله:

وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَعْنِي فَعْلٌ

بمعنى أنه قد يستغني (فَعْلُ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ) بِمَجِيءِ اسْمِ فَاعِلِهِ عَلَى غَيْرِ وَزْنِ (فَاعِلٍ)، وهي أوزان سماعيّة، نحو: شَابَ أَشْيَبُ، وشَاخَ أَشْيَخُ، وطَابَ طَيِّبٌ، وَعَفَّ عَفِيفٌ، وَحَرَصَ حَرِيفٌ.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ (التوبة: ١٢٨).

وقد يرُدُّ (فَاعِلٍ) مِنَ الْفَعْلِ الْمُتَعَدِّي (فَعْلٍ) الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ قِيَاسًا، نحو: حَسِبَ حَاسِبٌ، وَرَكِبَ رَاكِبٌ، وَشَرِبَ شَارِبٌ، وَعَلِمَ عَالِمٌ، وَخَافَ خَائِفٌ، وَوَسِعَ وَاسِعٌ، وَوَلِيَ وَالٍ، قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (التغابن: ١٨)، و﴿إِنَّ رَبَّكَ وَسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾ (النجم: ٣٢).

ومن هذا البيان يتضح لنا أنَّ صيغة اسمِ الفاعلِ على وزن (فَاعِلٍ) مقيسة في كُلِّ مَنْ:

أ- فَعْلُ الْمُتَعَدِّي . ب- فَعْلُ اللَّازِمِ . ج- فَعْلُ الْمُتَعَدِّي .
ويأتي في غيرهما على قِلَّةٍ، فهو مسموعٌ، وسيذكرُ هذا الأمرُ .

اسم الفاعل من (فَعَلَ) و(فَعُلَ) مكسور العين ومضمومها، قال:
وهو قليلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلَ غَيْرَ مُعَدِّي، بل قِياسُهُ فَعِلَ
وأفَعَلَ، فَعْلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ ونَحْوُ صَدْيَانِ، ونَحْوُ الأَجْهَرِ
وفَعِلَ أوْلَى، وفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كالضَّخَمِ والجَمِيلِ، والفِعْلُ جَمْلٌ
وأفَعَلَ فِيهِ قَلِيلٌ، وفَعَلَ وبِسَوَى الفاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلَ

تحدّث ابنُ مالك في هذه الأبيات عن أمور عدّة، هي:

١ - قِلَّةُ مَجِيءِ اسمِ الفاعلِ على وزنِ (فاعل) من الفِعْلَيْنِ:

- وَفَعَلَ مضموم العين، نَحْوُ: حَمُضٌ حامِضٌ، وطَهَّرَ طاهرٌ، ومَكَّتْ مَكِثٌ، وَتَبَّه نابه.

- فَعِلَ مكسور العين، نَحْوُ: سَلِمَ سالمٌ، وضَحِكَ ضاحِكٌ، وَنَدِمَ نادِمٌ، وأَثِمَ آثمٌ، وأَمِنَ آمِنٌ، وورِمَ وارِمٌ، وَيئِسَ يائِسٌ، وَييسَ يابسٌ.

ومنْ هذا تظهر صحّة إطلاق ابنِ مالك لورود اسمِ الفاعِلِ على وزنِ (فاعل) من الثَّلَاثِيّ مطلقاً، فقد ذكرنا وروده من:

- فَعَلَ (المفتوح العين) بِنَوَعِيهِ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِم.

- فَعِلَ الْمُتَعَدِّي.

- فَعَلَ (مضموم العين) على قِلَّتِهِ .

- فَعَلَ (مكسور العين) على قِلَّتِهِ، وهذا هو قصدُ ابنِ مالك من قوله:

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدِّي.....

* * *

قياسُ اسمِ الفاعلِ من (فَعِلَ) اللَّازِمِ (مكسور العين)، وهو المعروفُ ببابِ (فرح)،
أَنْ يَرِدَ على أَحَدِ الأوزانِ الثَّلَاثَةِ التي أشار إليها بقوله:

..... بل قِياسُهُ فَعِلَ

وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ نَحْوُ أَشْرٍ وَنَحْوُ صَدْيَانٍ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

وبيان هذه الأوزان الثلاثة هو :

أ- **فَعْلٌ**، نحو: أَشْرُ فهو أَشْرٌ، وَبَطِرَ فهو بَطِطٌ، وَتَعَبَ فهو تَعِبٌ، وَجَشَعَ فهو جَشَعٌ، وَحَزِنَ فهو حَزِنٌ، وَغَرِثَ فهو غَرِثٌ، وَفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وَنَضِرَ فهو نَضِرٌ، ومن شواهد هذا الوزن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ (هود: ١٠) وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ

كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ (القمر: ٢٥).

ب- **أَفْعَلٌ**، نحو: جَهَرَ أَجْهَرُ، وَخَرَسَ أَخْرَسُ، وَخَضِرَ أَخْضَرُ، وَشَقِرَ أَشْقَرُ، وَكَجَلَ أَكْجَلُ، وَكَدَرَ أَكْدَرُ، وَحَوَلَ أَحَوْلُ، وَسَوَدَ أَسْوَدُ، وَعَوَرَ أَعَوَرَ، وَغَيَدَ أَغَيَدَ.

ومنه قول الأقيشر الأسدي:

فَقُلْتُ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةً صَفْرَاكَ - لَوْنٍ - الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

ت- **فَعْلَانٌ**، نحو:

رَوِيَ رَيَّانٌ، وَسَكِرَ سَكْرَانٌ، وَشَبِعَ شَبْعَانٌ، وَصَدِيَ صَدْيَانٌ، وَعَطِشَ عَطْشَانٌ، وَغَرِثَ غَرِثَانٌ .

ومن شواهد ما جاء في الحديث الشريف (أَنَّ زَمْزَمَ كَانَ يُقَالُ لَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ شُبَاعَةٌ؛ لِأَنَّ مَاءَهَا يُرْوِي الْعَطْشَانَ، وَيُشْبِعُ الْغَرِثَانَ)، وكذلك: كُلُّ عَالِمٍ غَرِثَانُ إِلَى الْعِلْمِ، أَيْ: جَائِعٌ.

وقول الفرزدق:

أَسْكْرَانَ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرٌ

وقد مثل ابن مالك لهذه الأوزان بقوله: أَشْرُ، وَصَدْيَانٌ، وَأَجْهَرُ، وهذا هو مُرَادُهُ من قوله:

..... بَلْ قِيَاسُهُ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
والضَّمير هنا عائد إلى الفعلِ (فَعَلَ مكسور العين) غير المُعَدَّى؛ ولذلك أفرد الضَّمير.

* * *

ث - قياسُ اسمِ الفاعل من (فَعَلَ)، مضمومُ العين:

سبق أن أشار ابنُ مالكٍ إلى أنَّ مجيء وزن (فاعل) من الفعل (فَعَلَ) قليل، أي: من السَّماعيِّ، وشرع هنا في ذِكْرِ الأكثر في الاستعمال، والمطرّد في ورودٍ، فذَكَرَ لـ (فَعَلَ) وَزْنَين، بقوله:

وفَعْلٌ أوْلَى، وفَعِيلٌ بِفُعْلٍ كالضَّخْمِ والجَمِيلِ والفِعْلُ جَمْلٌ
وأفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وفَعْلٌ

بمعنى أنَّ الأكثرَ في ورودِ اسمِ الفاعل من الفعل (فَعَلَ) مضموم العين وزنان، وهما:

- فَعْلٌ، نحو: سَهْلٌ فهو سَهْلٌ، وشَهْمٌ فهو شَهْمٌ، وصَعْبٌ فهو صَعْبٌ، وضَخْمٌ فهو ضَخْمٌ، وعَذَبٌ فهو عَذَبٌ.

- فَعِيلٌ، نحو: جَمَلٌ فهو جَمِيلٌ، وحَقَرٌ فهو حَقِيرٌ، وشَرَفٌ فهو شَرِيفٌ، ظَرَفٌ فهو ظَرِيفٌ، وعَظُمَ فهو عَظِيمٌ.

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿هَذَا عَذَبٌ مُرَاتٌ﴾ (الفرقان: ٥٣). وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، وفي الحديث الشريف: (كان شَهْمًا نافذًا في الأمور ماضيًا).

ثمَّ ذَكَرَ وَزْنَيْنِ وَرَدَ فِيهِمَا اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (فَعْلٌ) عَلَى قِلَّةٍ، وهما:

١. أفْعَلٌ، نحو: حَرِشَ فهو أَحْرَشُ، وَخَضَبَ فهو أَخْضَبُ.

٢. فَعْلٌ، نحو: بَطَلَ فهو بَطَلٌ، وَحَسَنَ فهو حَسَنٌ.

وقد جاء في الحديث الشريف: (شَاكِي السِّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّبٌ).

وقول الشاعر:

ما عابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وما جفاَ قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلَا

هذه هي الأوزان الأربعة التي ذكرها ابنُ مالك لورود اسمِ الفاعل من (فَعَلَ) مضموم العين، اثنان قياسيان وَرَدَا بكثرة، وهما: فَعَلَ، وفَعِيل، واثنان قَلَّ وروُدُهما وهما: أَفْعَلَ وفَعَّلَ، ثمَّ أكْمَلَ حَشَو البيت بعبارة: والفعلُ جُمِلَ .

* * *

اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي، قال:

وَزْنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

بعد فراغ ابنِ مالك من تحديد أبنية اسمِ الفاعل من الثَّلَاثِي الْمُجَرَّدِ بأوزانه المختلفة، شرَّع في بيان أبنية اسمِ الفاعل مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي، فأوضح في هذين البيتين كَيْفِيَّةَ صِيَاغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، بِلَحْظِ أَنَّهَا تَرِدُ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ، وَصُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَطْلَقَ قَاعِدَتَهُ الَّتِي تَتَضَمَّنُ ثَلَاثَ خُطُواتٍ لِحَلْقِ صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الرَّائِدَةِ عَلَى الثَّلَاثِي، وَهِيَ:

١ - تحديد زِنَةِ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ، إِذْ قَالَ:

وَزْنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ

٢ - كَسْرُ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ، سِوَاءِ أَكَانَ مَكْسُورًا فِي الْأَصْلِ، نَحْوُ: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، أَمْ مَفْتُوحًا، نَحْوُ: تَقَدَّمَ يَتَقَدَّمُ، وَهَذَا هُوَ قَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ :

مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا

أَيُّ: كَسْرُ الْحَرْفِ الَّذِي يَتْلُوهُ الْحَرْفُ الْأَخِيرُ مَهْمَا كَانَتْ حَرَكَتُهُ .

٣. إِبْدَالُ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً، قَالَ:

وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

ومثل لهذه التغيرات: ب(مُواصل) المأخوذ من:

واصل < يُواصل < مُواصل، ومثله:

ضارب يُضارب مُضارب، وتكبر يتكبر مُتكبر، وتقطع يتقطع متقطع،
وانحرف ينحرف مُنحرف، واستخرج يستخرج مُستخرج، واستغفر يستغفر مُستغفر.

ومن الشواهد على ذلك: قوله تعالى:

- ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَءْ ثُمَّ فِيهَا وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (البقرة: ٧٢).

- ﴿إِنِّي عَذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾ (غافر: ٢٧).

- ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْأَيْمَنِ﴾ (النحل: ١٠٦).

- ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢).

- ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ﴾ (القمر: ٧).

وفي الحديث الشريف: (ولا بعد الموت من مُستعْتَبٍ) أي: استرضاء.

وقول أبي الأسود:

فألفيته غير مُستعْتَبٍ ولا ذاكِرِ الله إلا قليلا

فكل من: مُخرج، ومُتكبر، ومُطمئن، ومُصيطر، ومُنْتَشِر، ومُستعْتَب، أسماء
فاعلين للأفعال المزيدة: أخرج، وتكبر، وأطمأن، وسيطر، وانتشر، واستعْتَب، وقد
أنشئت على وفق القواعد المذكورة: على زنة المضارع، وكسر ما قبل الآخر، وإبدال
حرف المضارعة ميماً مضمومة .

* * *

أبنية اسم المفعول، قال

وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرَد زنه مفعول ك-آت- من قصد

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

انتقل ابنُ مالك هنا من ذِكرِ أبنية اسمِ الفاعلِ إلى ذِكرِ أبنية اسمِ المفعولِ، وهو اسمٌ مشتقٌّ يدلُّ على حَدَثٍ وذاتٍ وَقَعَ عليها هذا الحدثُ، وقد استَطرَد ابنُ مالك في حديثه عن أبنية اسمِ الفاعلِ من غيرِ الثُّلاثيِّ إلى ذِكرِ أبنية اسمِ المفعولِ من هذا الزَّائدِ على الثُّلاثيِّ أيضاً قبلِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ، فقال:

وإنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كـمِثْلِ - المُنتَظَرُ

فلما ذُكر في بيتٍ سابقٍ أنَّ بناءَ اسمِ الفاعلِ من الزَّائدِ على الثُّلاثيِّ يكون على زِنَةِ الفعلِ المضارعِ مع إبدالِ حرفِ المضارعة ميماً مضمومة، وكسراً ما قبل آخره، فبناءُ اسمِ المفعولِ من هذا النوعِ من الأفعالِ على وَفْقِ القاعدةِ نفسِها، ما عدا خِلافاً واحداً هو (فَتَحَ ما كان انْكَسَرَ مِنْهُ)، أي: فَتَحَ الحرفِ ما قبلِ الأخيرِ من صيغةِ اسمِ المفعولِ، بعد أنْ كانتْ مكسورةً في صيغةِ اسمِ الفاعلِ، ومثَّل بـ(المُنتَظَرُ)، فالفعل: انتظر، واسمُ الفاعلِ مِنْهُ: مُنتَظِرٌ (بِكَسْرِ الظاءِ)، واسمُ المفعولِ مِنْهُ: مُنتَظَرٌ (بفتحِ الظاءِ)، ومثله:

اسمُ المفعولِ	اسمُ الفاعلِ	الفعل
مُكْرَم	مُكْرِم	أَكْرَمَ
مُعَلِّم	مُعَلِّم	عَلَّمَ
مُبَارَك	مُبَارِك	بَارَكَ
مُحْتَرَم	مُحْتَرِم	احْتَرَمَ
مُرْتَبِط	مُرْتَبِط	ارْتَبَطَ
مُسْتَخْرَج	مُسْتَخْرِج	اسْتَخْرَجَ

ومن الشُّواهد على ذلك: قوله تعالى:

- ﴿وَقَالُوا مُعَلِّمٌ لِّجُنُودٍ﴾ (الدخان: ١٤).

- ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ (مريم: ٣١).

وتدخل التاء على المؤنث، نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ﴾ (الدخان: ٣).
 فـ "مُعَلَّم، ومُبَارَك، ومباركة، " أسماء مفعولين من: (بُورَك، يُبَارَك، وَعُلَّم، يُعَلَّم).
 وأقوال الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): (كُلُّ مُقْتَصِرٍ عَلَيْهِ كَافٍ). ^(١)
 (لا تَظُنَّنَّ بكلمة خرجت من أحدٍ سوءاً، وأنت تجد لها في الخير مُحْتَمَلاً).
 فـ: (مُقْتَصِر، مُحْتَمَل) أسماء مفعولين من: اقْتَصِرَ يُقْتَصِر، واحتَمِلَ يُحْتَمَل.
 وأقوال الشعراء، كقول عباس بن مرداس:

وقال نبي المسلمين تقدّموا واحبب إلينا أن تكون المقدّما
 وقول حاتم الطائي:

أريني جواداً مات هزلاً لعلي أرى ما ترين أو بخيلاً مُخلداً
 وقول زهير:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مُشترَك
 وقول الآخر:

عهذتكَ لا تصبُو وفيكَ شبيبةٌ فما لك بعد الشيب صَباً مُتَيِّماً
 فـ "مُقَدَّم، ومُحَلَّد، ومُشْتَرَك، ومُتَيِّم: أسماء مفعولين من: يُقَدَّم، ويُحَلَّد، ويُشْتَرَك،
 ويُتَيِّم، ويُجَدَّد، فأسماء المفعولين جاءت على زنة الأفعال المضارعة، بعد إبدال أوائلها
 ميماً مضمومة، مع فتح ما قبل أواخرها .

* * *

اسمُ المفعول من الثلاثي المُجرّد، قال:

وفي اسمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيّ اطرَدَ زَنَهُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصَدَ

- بمعنى أنّ بناء اسمِ المفعولِ المُطرَد من الفعلِ الثَّلَاثِيّ المُجرّد يكون على زِنَةِ (مَفْعُول) كما تقدّم، مهما كانت شكل حركات بنية الفعل، ومثّل له بالصيغة الآتية من الفعل (قَصَد)، وهو: مقصود، وهذا هو قَصْدُهُ من القول:

^(١) إذا اقتضت على شيء فقتعت به فقد كفاك .

زَنَهُ مَفْعُولٌ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

ومثله: حَرَسَ مَحْرُوسٌ، وَصَرَعَ مَضْرُوعٌ، وَضَرَبَ مَضْرُوبٌ، وَحَفِظَ مَحْفُوظٌ، وَحَمَدَ مَحْمُودٌ، وَعَلِمَ مَعْلُومٌ، وَأَخَذَ مَأْخُوذٌ، وَسَأَلَ مَسْئُولٌ، وَقَرَأَ مَقْرُوءٌ، وَأَمَّ مَأْمُومٌ، وَرَدَّ مَرْدُودٌ، وَغَرَّ مَغْرُورٌ.

ومن اللازم يقال: دَارَ: مَدُورٌ حَوْلَهُ، وَذَهَبَ: مَذْهُوبٌ إِلَيْهِ، وَرَغِبَ: مَرْغُوبٌ عَنْهُ، وَغَضِبَ: مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ، وَمَرَّ: مَمْرُورٌ بِهِ، وَرَوِيَ: مَرْوِيٌّ مِنْهُ، وَاعْتَدَى: مُعْتَدِيٌّ عَلَيْهِ، وَانْطَلَقَ: مُنْطَلِقٌ بِهِ، وَاسْتَعَانَ: مُسْتَعَانٌ بِهِ، .

ومن هذه الأمثلة نعرف: إِنْ كَانَ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْمُتَعَدِّي يُصَاحُ مِنْ دُونِ قَيْدٍ، وَإِنْ كَانَ مِنَ اللَّازِمِ فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْحَرْفِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ أَوْ بِظَرْفِهِ .

ومن شواهد المفعول الثلاثي الصحيح: قوله تعالى:

- ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (الإسراء: ٧٩).

- ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ (البروج: ٢١-٢٢).

- ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ

﴿١٣﴾ وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مَعْدُودٍ﴾ (هود: ١٠٣-١٠٤).

وفي الحديث الشريف: (الخیلُ مَعْقُودٌ بنواصيها الخيْرُ)، و: (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ).

وأقوال الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام):

- (مَسْكِينٌ ابْنُ آدَمَ مَكْتُومٌ الْأَجَلِ، مَكْنُونٌ الْعِلَلِ، مَحْفُوظُ الْعَمَلِ).

- (كُلُّ نَعِيمٍ دُونَ الْجَنَّةِ مَحْقُورٌ) .

- (قَلِيلٌ مَدُومٌ عَلَيْهِ، خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مَمْلُوءٍ مِنْهُ) .

وأقوال الشعراء أيضاً، قال كعب بن زهير:

كُلُّ ابْنِ أَنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ

وقال أبو زيد الطائي:

إِنَّ امْرَأً خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

ف: "محمود، محفوظ، مجموع، مشهود، معدود، معقود، مسؤول، مكتوم، مكنون، محقور، مدوم، ملمول، محمول، مكفور "أسماء مفعولين على وزن مفعول، وأفعالها: حُمد، حُفظ، جُمع، شُهد، عُدَّ، عُقد، سُئل، كُتِم، كُنَّ، حُقِر، ديم، مُلَّ، حُمل، كُفِر .

● أما اسم المفعول من المعتل: وهو مَّا لم يُشَرَّ إليه ابنُ مالك هنا فالقاعدة هي هي، ما عدا التَّغييرات التي تَطَّرُّ على المعتل من أجل التَّناسب الصَّوْتِيّ. فالمعتلُ المِثَالُ: لا يتغيَّر فيه شيء، فهو كالصَّحيح، نَحْوُ: وَجَدَ، وَرَدَ، وَعَدَّ، يَسِرُّ، تقول: مَوْجُودٌ، مَوْزُودٌ، مَوْعُودٌ، مَيْسُورٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَسِّرْ لَّوَرْدُ الْمَوْزُودُ﴾ (هود: ٩٨).

والمُعتلُّ الأَجوفُ: يُقَلَّبُ وسطه (الألف) إلى أصله الواوي، أو اليائي، ففي: رام، وصاغ، وفاز، وقال، نقول: مَرُومٌ، وَمَصُوعٌ، وَمَقُوزٌ، وَمَقُولٌ. ويمكن هنا الاستئناس بقول المتنبي:

إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفِ مَرُومٍ فَلَا تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ

وتقول في باع، وصاد: مَبِيعٌ، وَمَصِيدٌ، وفي الناقص اليائي، نَحْوُ: رَمَى، وَقَضَى، وَهَدَى، وَرَضَى، تقول: مَرْمِيٌّ، وَمَقْضِيٌّ، ومَهْدِيٌّ، ومرْضِيٌّ عنه، وفي الناقص الواوي، نَحْوُ: دَعَا، وَدَنَا، وَغَزَا، تقول: مَدْعُوٌّ، وَمَدْنُوٌّ، وَمَعْرُؤٌ. وبيان سبب هذه التَّغييرات الصَّرْفِيَّة سِيَّاتِي فِي أَبْوَابِ لَاحِقَةٍ .

* * *

نيابةً فَعِيلٍ عن مَفْعُولٍ، قال:

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

ذكر ابنُ مالك أنَّ القياس المطَّرد في اسم المفعول من الثلاثي هو صيغة (مفعول).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أما هنا في هذا البيت فقد نَبّه على أنّ هناك صيغةً مسموعةً عن العرب هي صيغةُ (فَعِيل) نابتٌ عن صيغةِ (مَفْعُول) في الدلالة على اسم المفعول الثلاثي، وهذا معنى قوله:

ونابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيل

أي: ناب سَمَاعًا عَنْ (مفعول) صيغة: (فعيل)، ومثّل لهذا المسموع بـ(فتاة أو فتى كحيل)، يُريد: فتاة كحيل (بمعنى مكحولة)، وفتى كحيل (أي: مكحول)، ومن مثاله نعرف أنّ المذكّر والمؤنث سواء في هذه الصيغة، نقول:

- رجلٌ أسير، وامرأة أسير، بمعنى مأسور، ومأسورة .
 - رجل جريح، وامرأة جريح، بمعنى مجروح، ومجروحة .
 - ومثلهنّ: ذبيح، وسجين، وصريع، وطريح، وطريد، وقتيل، وكليم .
- بمعنى: مَذْبُوح، وَمَسْجُون، وَمَصْرُوع، وَمَطْرُوح، وَمَطْرُود، وَمَقْتُول، وَمَكْلُوم، وَمَجْرُوح). وعلى كثرة هذه النّياية لم يُقَس هذا الوزن على غيّره، فلا يُقال: ضريب، وعليم، بمعنى: مضروب، ومعلوم .
- أما إذا حُذِفَ الموصوف من تركيب: هذه امرأة جريح، فلا بدّ من إلحاق التاء بالمؤنث، فتقول: قابلتُ جريحةً، بمعنى مجروحة .

* * *

فوائد مختصرة:

صياغة اسمُ الفاعل:

من الثلاثي (الصّحيح والمعتلّ) على وزن فاعِل، نحو: كَتَبَ كَاتِب، وأَخَذَ آخِذ، ووثقَ واثِق، وقال قائل، ووعى واعٍ، ونوى ناوٍ.

* * *

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

من مزيد الثلاثي على وزن مُضارِعِه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة،
وكسّر ما قبل الآخر، نحو: أَكْرَمُ مُكْرِمٍ، وَأَعَادَ مُعِيدٍ، وَأَنْكَسَرَ مُنْكَسِرٌ، وتعاون
مُتَعَاوِنٌ، واقتحم مُقْتَحِمٌ، واستخرج مُسْتَخْرَجٌ.

صياغة اسم المفعول:

من الثلاثي على وَزْنِ مفعول قياساً، نَحْوُ: كَتَبَ مَكْتُوبٌ، وأخذ مأخوذٌ، وقال
مَقُولٌ، وباع مبيعٌ.

وعلى فَعِيلٍ نيابةً عن مفعول سماعاً، نَحْوُ: قَتَلَ قَتِيلٌ، وَجَرَحَ جَرِيحٌ .

* * *

ومن المزيد على وزن مضارعِه، وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما
قبل الآخر، أَكْرَمُ مُكْرِمٌ، واقتحم مُقْتَحِمٌ، واستغفر مُسْتَغْفَرٌ.

* * *

تدريب - ٤١ -

س ١ / ما الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في كُلِّ من:

أ - حركات البنية؟

ب - الدلالة؟

* * *

س ٢ / صُغِ اسمُ الفاعل من الأفعال الآتية:

قال، خشع، وعد، دق، دعا، اجتهد، تقدّم، هيمن، سأل، اخترع، استنجد، قنت، نوى.

* * *

س ٣ / هاتِ أفعال أسماء الفاعلين الآتية:

مُنكسر، مُتعاون، داعٍ، دارس، بائع، مُتدخِر، مُحترَم، مُنصف، مُتسلّق، العابدون، حافظات.

* * *

س ٤ / اقرأ التّصوُّص الكريمة والأقوال الشّريفة الآتية، واستخرج كُلَّ اسمٍ فاعِلٍ، مع ذِكْرِ فِعْلِهِ . قال تعالى:

- ﴿وَكَلْبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَيْهِ﴾ (الكهف: ١٨).

- ﴿خُسْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ (القمر: ٧).

- ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ (القصص: ٥٩) .

وقول الرّسول (ﷺ): (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) .

وأقوال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام):

- هلك فيّ رجلانِ مُحبُّ غالٍ، ومُبغضٌ قال .

- الحكمة ضالّة المؤمن .

- كُنْ سَمَحًا وَلَا تَكُنْ مُبَذِّرًا، وَكُنْ مُقَدِّرًا، وَلَا تَكُنْ مُقَتِّرًا.
- كَفَى بِالْأَجْلِ حَارِسًا .

وقول عنزة:

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي، وَعِرْضِي وَاقِرٌ لَمْ يُكَلِّمْ

وقول الآخر:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِينِي لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكَ هَائِمٌ

وقول الآخر:

يَا صَاحِبَ الْهَمِّ إِنَّ الْهَمَّ مُنْفَرِجٌ أَبْشِرْ بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْفَارِجَ اللَّهُ

وقول الآخر:

أَعْنَدِي وَقَدْ مَارَسْتُ كُلَّ خَفِيَّةٍ يُصَدِّقُ وَاشٍ أَوْ يُخَيِّبُ سَائِلٌ

* * *

س ٥/ اقرأ النُصُوصَ الآتِيَةَ، واستخرجْ كُلَّ اسْمٍ مَفْعُولٍ، مع ذِكْرِ فِعْله:

قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝ (١١) فَمَنْ شَاءَ ذَكِّرْهُ ۝ (١٢) فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝ (١٣) تَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾

(عبس: ١١-١٤)

وأقوال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام):

- مَا الْمُبْتَلَى الَّذِي قَدْ اشْتَدَّ بِهِ الْبَلَاءُ بِأَحْوَجَ إِلَى الدُّعَاءِ مِنَ الْمُعَافَى الَّذِي لَا يَأْمَنُ الْبَلَاءَ .
- مِنْ كَفَّارَاتِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ إِغَاثَةُ الْمَلْهُوفِ وَالتَّنْفِيسُ عَنِ الْمَكْرُوبِ .
- ومن أقوال العرب:
- كُلُّ فَتَاةٍ بِأَيِّهَا مُعْجَبَةٌ .
- صَرَحَ الْبَغْيِ مُهَدَّمٌ .
- إِذَا تَخَاصَمَ اللَّصَّانَ ظَهَرَ الْمَسْرُوقُ .

ومن أشعارهم:

وَمَنْ تَكُنِ الْعَلِيَاءُ هِمَّةَ نَفْسِهِ فَكُلُّ الَّذِي يَلْقَاهُ فِيهَا مُحَبَّبٌ

* * *

س٦/ هَاتِ اسْمَ الْفَاعِلِ واسْمَ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْآتِيَةِ:

فِهِمْ، عَصَمَ، سَرَقَ، غَزَا، رَدَّ، حَرَسَ، نَقَصَ، قَالَ، دَانَ، قَضَى. قَدَّرَ، تَعَاوَنَ،
اسْتَغْفَرَ، انْطَلَقَ، أَسَسَ، اسْتَعَانَ .

* * *

س٧/ عَيِّنْ كُلَّ اسْمٍ فَاعِلٍ واسْمٍ مَفْعُولٍ فيما هو آتٍ:

- الْغَالِبُ بِالشَّرِّ مَغْلُوبٌ.

- كُلُّ مُتَوَقِّعٍ آتٍ .

- عِظْمُ الْخَالِقِ عِنْدَكَ يُصَغَّرُ الْمَخْلُوقَ فِي عَيْنِكَ .

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ	وَأَنَّكَ لَا خَلٌّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ
إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى	وَعَقْلٌ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا
وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفِتَاةِ بِمَنْزِلِ	فَأَيْبْتُ لَا حَرَجٍ وَلَا مَخْرُومُ
لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ	إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

رُبَّ مُسْتَقْبَلٍ يَوْمًا لَيْسَ بِمُسْتَدْبِرِهِ، وَمَعْبُوطٍ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ، قَامَتْ بِوَاكِيهِ فِي آخِرِهِ .

* * *

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمٍ

الْفَاعِلِ

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

قال:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ
وَصَوَّغَهَا مِنْ لَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

* * *

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ
وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

* * *

فَارْفَعَ بِهَا وَانْصَبَ وَجَرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ
بِهَا، مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجَرَّرُ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهَوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ :

قال :

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

بدأ ابنُ مالك بتعريف الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِذِكْرِ إِحْدَى عِلَامَاتِهَا الْمُمَيِّزَةِ لَهَا، وَالَّتِي
أَفْرَدَتْهَا عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمُشْتَقَّاتِ، فَقَالَ:

هِيَ صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ فِيهَا أَنْ تَجَرَّرَ فَاعِلُهَا فِي الْمَعْنَى، وَالْمُرَادُ بِجَرِّ فَاعِلِهَا فِي الْمَعْنَى
إِضَافَتُهَا إِلَى فَاعِلِهَا الْحَقِيقِيِّ، فَقَوْلُنَا: عَلِيٌّ طَاهِرُ الْقَلْبِ، (طَاهِرُ): صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ،
أُضِيفَتْ إِلَى (الْقَلْبِ)، وَهُوَ الْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: طَهَّرَ قَلْبُهُ، فَالطَّهَارَةُ
تُنْسَبُ إِلَى الْقَلْبِ، فَهُوَ فَاعِلٌ، وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا لَفْظًا، وَمِثْلُهُ نَقُولُ: الْجَبَلُ صَعْبٌ
الْمُرْتَقَى، بِإِضَافَةِ الصِّفَةِ (صَعْبِ) إِلَى الْمُرْتَقَى، وَهُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ
الْمَقْصُودَ: صَعَبَ ارْتِقَاؤُهُ.

- فالفاعل المعنوي هنا هو اسم يقع بعد الصفة المشبهة، يُعرب فاعلاً حقيقياً لها لو جعلنا الصفة فعلاً، وهذه الإضافة لا تجوز في اسم الفاعل، فلا نقول: زيد ضارب الأب خالداً، وأنت تريد: زيد ضارب أبوه خالداً .
 - وتنبه ابن مالك في البيت الثاني إلى صوغها من اللازم دون المتعدي، وسأتي على بيانه، وإذا كان ابن مالك قد رصد في تعريفه الناحية النحوية، فيمكننا أن نعتد الناحية الصرفية، والدلالية؛ لايضاح معنى الصفة المشبهة أكثر، فنقول :
 - إنها اسم مشتق من مصدر الفعل اللازم؛ للدلالة على: حَدَثٍ وَمِنْ اتَّصَفَ بِهِ، مع ثبوت معنى الحدث، وملازمته له.
- فإذا قلنا: زيد رقيق القلب، أو أبيض البشرة، (رقيق، وأبيض) صفتان مشبهتان دلتا على معنى ثابت في ذات زيد، وليستا على سبيل الحدوث الآني، فالصفتان ملازمتان لزيد في الماضي والحاضر والمستقبل؛ ومن هنا يتبين لنا أن دلالة الصفة المشبهة: تشتمل على ما يأتي:
١. معنى مجرّد، ويُطلَق عليه (الحدث).
 ٢. ذات متصفة بذلك المعنى.
 ٣. كَوْن الصفة ملازمة على سبيل الثبوت الدائم، وقد يكون الثبوت المستمر في أغلب الأحيان، حتى تكون له طبيعة، وسجية غالبية، نحو: زيد سريع الحركة، فَرِحَ بِلِقَاءِ أَخِيهِ، فهو في أغلب أحيانه سريع، وفَرِحَ.
- أما التسمية بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ فسببها وجود شبه حقيقي بين هذه الصفة واسم الفاعل يتمثل بأمر أبرزها:
- ١- أمر دلالي، فكلاهما يدل على حَدَثٍ وصاحبه، وإن اختلفا في ماهية الدلالة، من حيث كَوْنُها ثابتة أو متجددة؟ فكل من: كريم، مكرم: يدل على معنى الكرم، وذات متصفة بالكرم.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

٢- أمر لفظي، فكلاهما يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَيُثَنَّى، وَيُجْمَعُ، نقول: جميل، جميلة، جميلان، جميلتان، جميلات عاقل، عاقلة، عاقلان، عاقلتان، عاقلات

● مع هذا الشبه نجد فروقاً تميّزهما من بعض، فمما انفردت به الصّفة المشبهة، هو:
١- كونها تُؤخذ من الفعل اللازم، نحو: حَسَنَ، وَفَرِحَ، وَأَعْرَجَ، فأفعالها لازمة: حَسُنَ، فَرِحَ، عَرَجَ، بخلاف اسم الفاعل الذي يُؤخذ من المُتعدّي نحو: ضَرَبَ فهو ضاربٌ، واللازم نحو: جَلَسَ فهو جالسٌ.

٢- كونها دالة على صفة ثابتة لصاحبها على الدوام، نحو: أبيض، وأعرج، وطويل، وقصير، وقد ترد بعض الصفات ممّا ظاهرها طارئ الحدوث، نحو: فَرِحَ، وشبعان، ومريضٌ.

فهذه صفات ذات انقطاع طارئ، لكنّها تظهر مباشرة عند وجود سببها؛ ولذا عُدَّت، وكأَنَّها مستمرة الوجود في الموصوف، ومن طبيعته، وعاداته الغالبة عليه، فانطوت هذه وأمثالها تحت الحدّ العامّ، وإن غابت أحياناً .

● أمّا اسم الفاعل فيدلّ على صفة مُتجدّدة عارضة لموصوفها .

وقد حَكَمَ النُّحَاةُ بأنّ الصّفة المشبهة إذا قُصِدَ بها الحدوث والتَّجَدُّد كانت اسم فاعل لا صفة مشبهة، كقولنا: خالِدٌ دَلِقَ اللِّسان في خطبته، إذا قصدنا أنّه طَلَّقَ اللِّسان في الخطبة فقط من دون غيرها، وفي المقابل إذا قُصِدَ بصيغة اسم الفاعل معنى الثبوت والدوام كان صفة مشبهة، نحو: خالِدٌ مُعْتَدِلُ القامة، فاعتدال القامة أمرٌ ثابتٌ دائمٌ في خَلْقِ خالِدٍ وتكوينه، ومثله: طاهرُ القلبِ، وواضحُ الرَّأيِ، ومُنْطَلِقُ اللِّسانِ

ما تختصُّ به الصّفة المُشبهة، قال:

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ
وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُتَعَدِّي لَهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

نظراً للتقارب الشديد بين اسم الفاعل، والصفة المشبهة به في الصيغ، والدلالة؛
نَبّه ابنُ مالك هنا على خمسة أمور انفردت بها الصفة المشبهة دُونَ اسمِ الفاعل،
وهي :

١- اشتقاقها من اللازم.

٢- كونها ذات زمنٍ حاضرٍ.

٣- عملها عمل اسمِ الفاعل المُتعدّي إلى واحدٍ.

٤- عدمُ تقديم منصوبها عليها.

٥- كون معمولها سَبَبِيًّا.

وبيان هذه الخصائص هو :

أولاً: الاشتقاق من الفعل اللازم، قال:

وصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ

بمعنى أَنَّ الصِّفَةَ المَشْبَهَةَ بِاسْمِ الفَاعِلِ تُصَاغُ مِنَ اللَّازِمِ، وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ هَذَا
الْأَمْرَ بِفِكْرَةٍ مُطْلَقَةٍ، وَمَثَلٌ لَهَا بِمِثَالَيْنِ: طَاهِرٌ، وَجَمِيلٌ، وَفَعْلَاهُمَا: طَهَّرَ، وَجَمَّلَ، أَيُّ:
مِنْ فَعَلَ مَضْمُومِ الْعَيْنِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا .

وَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَبَيِّنَ هَذَا الْأَمْرَ قَلِيلًا، فَنَقُولُ: إِنَّ أَوْزَانَ
الْفِعْلِ اللَّازِمِ ثَلَاثَةٌ، هِيَ: فَعِلٌ، فَعُلٌ، فَعَلٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا وَفَتْحِهَا، وَالْغَالِبُ
اِشْتِقَاقُ الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ مِنَ الْفَعْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مَكْسُورِ الْعَيْنِ وَمَضْمُومِهَا .

● فَمِنْ (فَعِلَ المَكْسُورِ الْعَيْنِ) جَاءَتْ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ لِلصِّفَةِ المَشْبَهَةِ، وَهِيَ :

أ- فَعِلٌ، نَحْوُ: أَشِرٌّ، وَبَطِرٌ، وَتَعِبٌ، وَجَشِعٌ، وَشَكِسٌ، وَضَجِرٌ، وَفَرِحَ، وَلَبِقَ.
وَمُؤَنِّثُ هَذِهِ الصِّيَغِ بِالتَّاءِ، تَقُولُ: زَيْدٌ أَشِرٌّ، وَغَضِبْتُ، وَشَكِسْتُ، وَهِيَ فَرْحَةٌ بِنَسْبِهَا.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب- أَفْعَلْ، نَحْوُ: أْبْلَجْ، وَأَجْدَعْ، وَأَجْهَرْ، وَأَخْدَبْ، وَأَحْمَقْ، وَأَدْعَجْ، وَأَزْهَرْ، وَأَشْرَمْ،
وَأَشْعَتْ، وَأَعْرَجْ، وَأَغْبَرْ، وَأَكْحَلْ، وَأَكْدَرْ، وَأَهْوَجْ، وَأَهْيَفْ، ومؤنث هذه الصيغ
على فعلاء: جَدَعَاءُ، وَجَهْرَاءُ، وَحَدَبَاءُ
ففي المثل العربي: الْحَقُّ أْبْلَجُ، وَالْبَاطِلُ لَجَلَجٌ.
وفي الحديث الشريف: رُبَّ أَشْعَثَ أَعْبَرَ ذِي طَمَرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى
اللَّهِ لِأَبْرَةٍ .

وفي حديث الملاعة: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَدْعَجَ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ.
ومن المؤنث قول كعب بن زهير :
كُلُّ ابْنِ أَنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدَبَاءَ مَحْمُولُ
وقوله أيضاً :

هِيَفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْرَاءُ مُدْبِرَةٌ لَا يَشْتَكِي قِصَرٍ مِنْهَا وَلَا طُولُ
ت- فَعْلَانُ: نَحْوُ :

شَبَعَانُ، وَصَدْيَانُ، وَظِمَّانُ، وَعَطْشَانُ، وَعَزْثَانُ، وَعَضْبَانُ، وَهَقَّانُ، وَوَهَّانُ،
وصيغة المؤنث لهذه الصيغ على (فَعْلَى)، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ
غَضَبَيْنَ أَسْفَى﴾ (طه: ٨٦).
وقول المحبَّل :

وَتُرَيْكُ وَجْهًا كَالصَّحِيفَةِ لَا ظِمَّانُ مُخْتَلِجٌ وَلَا جَهْمُ
ومن أقوال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام): (أَيُّتُ مِبْطَانًا وَحَوْلِي
بُطُونٌ عَزْثَى) .

ويقال للمرأة خميسة البَطْنِ: امْرَأَةٌ عَزْثَى الْوِشَاحِ.

• ومن (فَعْلَ) مضموم العين جاءت أوزان مشهورة هي :
أ- فَعْلٌ، نَحْوُ: بَطَلٌ، وَحَسَنٌ.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ب - فَعَال، نحو: جَبَانٍ، وَحَصَانٍ، وَرَزَانٍ.

ت - فُعْل، نحو: جُنُبٍ.

ث - فُعَال: شُجَاعٍ، وَزُعَافٍ، وَصُرَاحٍ، وَطُوَالٍ، وَفُرَاتٍ.

ومن شواهد هذه الأوزان : ما جاء في الحديث الشريف: شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ .

ونستأنس بقول المتنبي :

إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَوْتِ بُدُّ فَمِنَ الْعَارِ أَنْ تَمُوتَ جَبَانَا

وقوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ (النساء: ٣٦)، وقوله تعالى أيضاً: ﴿هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُمْ﴾ (فاطر: ١٢).

* * *

● أما غير الثلاثي فتأتي الصِّفَةُ المشبَّهَةُ على وزن اسم الفاعل على أن تكون ذات وصف ثابت للموصوف، تقول: زيدٌ مُعْتَدِلُ القَامَةِ، وَمُنْطَلِقُ اللِّسَانِ، وَمَنْفَعِلُ النَّفْسِ، وَمُتَخَاذِلُ العَزِيمَةِ، وَمُسْتَقِيمُ السَّيْرَةِ.

* * *

ثانياً: كَوْنُ الصِّیْغَةِ ذاتَ زَمَنِ حَاضِرٍ، قال:

وصَوْغُهَا لِحَاضِرٍ كطَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ

ذكرنا في موضع سابق أن دلالة الصِّفَةِ المشبَّهَةِ هي الثَّبَات والاستمرار لموصوفها في الأزمنة الثلاثة، وهذا هو القصْدُ من قوله: لِحَاضِرٍ، أي: الحال، والثَّبُوت من ضرورات الحال؛ لأنهم يعنون به الماضي المستمرّ إلى زمن الحال، بخلاف اسم الفاعل الذي يدلّ على الحدوث والتَّجَدُّد، فإنّ دَلَّ اسْمُ الْفَاعِلِ على الثَّبَات والملازمة صار صِیْغَةً مشبَّهَةً، فمثال ابن مالك (طاهر القلب)، طاهر: اسم فاعل على وزن فاعِل، ولكنّ إضافته إلى القلب جعلتْ زَمَنُهُ للثَّبَات والدَّوام، فصار صِیْغَةً مشبَّهَةً؛ لأنّها صِیْغَةُ دائمة، أمّا (جميل) فهي صِیْغَةُ أصليّة .

وقد يحدث العكس، ففي قول أشجع السلمي:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَانِغٌ وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

فأصل فارح: فرح، ولما قصد به زمن المستقبل (بعد موت المخاطب) استعمل الشاعر صيغة اسم الفاعل (فارح) الدالة على معنى الحدوث والتجدد.

* * *

ثالثاً: عملها الإعرابي عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد، قال:

وعمل اسم فاعل المتعدي لها على الحد الذي قد حُداً

لما كانت الصفة المشبهة تُشتق من اللازم، فإنها من الطبيعي إن كانت عاملةً تكفي بمرفوعها، اكتفاء الفعل اللازم بالمرفوع، وعدم تعديهِ للعمل في اسم آخر، ولكن لما أشبهت الصفة اسم الفاعل في الخصائص التي أشرنا إليها حمل الاستعمال العربي هذه الصفة على مشابها اسم الفاعل المتعدي إلى مفعول واحد، بمعنى أنها تنصب اسماً واحداً لا بوصفه مفعولاً به حتى لا تخالف سمة الفعل اللازم، وإنما على أن المنصوب بها مشبه بالمفعول.

نقول: خالد حسن صوته، كريم خلقه .

فكل من (صوت، وخلق) اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به .

ونقول: علي فارس شجاع قلباً، صلب عوداً .

فكل من (قلباً، عوداً): اسم نكرة منصوب على التمييز بالصفة المشبهة، وعمل

النصب في المشبه بالمفعول، وقَّيده ابن مالك بقوله :

على الحد الذي قد حُداً

أي: إن النصب مشروط بتوافر الضوابط التي ذكرت لكل منهما، فمن ضوابط

نصب الصفة المشبهة التي ذكرها ابن مالك:

أ- صوغها من لازم .

ب- عدم تقدّم منصوبها عليها .

ت- وجوب كَوْنِ معمولها متّصلاً بضمير موصوفها، ولو تقديرًا .

* * *

رابعاً: عدم تقديم منصوب الصّفة المشبهة عليها، قال:

وسبق ما تعمل فيه مجتنّب

بمعنى أنّه لا بدّ أن نجتنب تقدّم منصوب الصّفة (المشبه بالمفعول) عليها، فمعمولها مؤخّر عنها، وهذا هو ديدن الاستعمال العربيّ لتركيب الصّفة المشبهة، ففي قولنا: أَحْتَرِمُ الطَّالِبَ الْحَسَنَ الْخُلُقَ، (الحسن): صفة مشبهة، عمّلت النّصب في (الخلق)، فنصبه على التشبيه بالمفعول به، ففي هذا التركيب لا يجوز تقديم المعمول على الصّفة، فلا يقال: أَحْتَرِمُ الطَّالِبَ الْخُلُقَ الْحَسَنَ . ولا يقال: زيدٌ الوجهَ حسنٌ، وأنت تُريد: زيدٌ حسنٌ الوجهَ .

وتحديداً لمعمول الصّفة بالمنصوب (المشبه بالمفعول به) بسبب كَوْنِ الحديث تكملة للبيت السّابق الذي أوضح فيه أنّ هذه الصّفة تعملُ عملَ اسمِ الفاعل المُتعدّي إلى واحدٍ، فترفع فاعلاً، وتنصب اسماً على التّشبيه بالمفعول به، ثمّ أردف ابنُ مالك أنّ هذا المعمول، ويقصدُ المنصوب لا يُقدّم على عاملِ الصّفة المشبهة، فهو لا يكون إلّا مؤخّراً عنها، بخلاف اسمِ الفاعل الذي يعمل في منصوبه مُتقدّماً عليه، أو متأخّراً عنه .

* * *

خامساً : كون معمول الصّفة سببياً، قال:

وكوْنُهُ ذا سببيّة وجب

يتابع ابنُ مالك حديثه عن المعمول المنصوب المشبه بالمفعول به، فيقرّر كونه (ذا سببيّة) أي: كونه ذا تعلّق، وارتباط بموصوفه، وتحقيق هذه السببيّة أو الارتباط باشتمال المعمول على ضمير يعود على الموصوف،

فالمُرَاد بالمعمول السَّبَبِيّ: ما ليس أَجْنَبِيًّا من الموصوف؛ لاشْتِمَال المعمول على ضمير عائد إلى الموصوف، أمّا ظاهر اللَّفْظ، نحو: مُحَمَّدٌ شَرِيفٌ مُحْتَدُهُ، سَدِيدُ رَأْيِهِ، أَوْ مَقْدَرٌ، نحو: مُحَمَّدٌ شَرِيفٌ مُحْتَدٍ، سَدِيدُ الرَّأْيِ، وفي المقدّر خلاف لا بدّ من الإشارة إليه، فَنَحَاهُ البَصْرَةُ يرون أَنَّ الضَّمِيرَ مَقْدَرٌ، تقديره: (المحتد منه، والرأي منه)، فالضمير محذوف مع حرف جرّ، وكأنّه موجود.

أمّا نحاهُ الكوفة فيرون أنّه لا تقدير هنا بل نيابة، فالألف واللام في المعمول ناب عن الضمير، وهو رأيٌ ميسّرٌ لفهم الفكرة، ويُغني عن التقدير الافتراضي.
ومن هذا المعمول السَّبَبِيّ قول حسان :

بِضِّ الوجوهِ كريمةً أحسابُهُم شُمُّ الأنوفِ مِنَ الطَّرَازِ الأوَّلِ
وقد اجتمعت الإضافة إلى الضمير، وحذفه في قول سويد بن أبي كاهل يصف
ثَعْرَ امرأة :

أَبْيَضُ اللَّوْنِ، لَدِيدٌ طَعْمُهُ طَيِّبُ الرِّيقِ، إِذَا الرِّيقُ خَدَعُ^(١)

* * *

الأحوال الإعرابية لمعمول الصّفة المشبّهة، قال:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ
بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً، وَلَا تَجَرَّرُ بِهَا (مَعَ أَلْ) سُمّاً مِنْ أَلْ خَلا
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهَوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا

نَبّه ابنُ مالك في بيت سابق أَنَّ للصّفة المشبّهة عملاً مؤثراً في معمولها، كعمل اسمِ الفاعل المُتَعَدِّي إلى واحدٍ، وهو الرّفْعُ للفاعل، والتّصَبُّ على التّشبيه بالمفعول به، وأراد هنا أَنْ يُبَيِّنَ الأحوال الإعرابية للاسم الواقع بعد الصّفة المشبّهة، فقال: ارْفَعْ بِهَا، أي: بالصّفة المشبّهة، أو انْصِبْ، أو جُرَّ، سواء أكانت الصّفة مقترنةً بأل

(١) إذا نقص الريق خثر، وإذا خثر نتن وفسد .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 أو مُجَرَّدَةً مِنْهَا، وبعبارة أخرى نقول: يجوز في الاسم الواقِع بعد الصِّفَةِ الرَّفْعُ، أو النَّصْبُ، أو الجُرُّ .

● أما توجيه هذه الحالات وإن لم يذكرها ابن مالك، فهو :

أ- إذا جاء معمول الصِّفَةِ مرفوعاً، فهو فاعل للصِّفَةِ المشبَّهة، كقولك :

- أُعْجِبْتُ بِجَنْدِيٍّ شُجَاعٍ قَلْبُهُ .

- احْتَرَمْتُ الطَّالِبَ ذِكِّيًّا عَقْلُهُ .

- هذا رَجُلٌ كَرِيمٌ أَصْلُهُ .

فكلُّ من: (قَلْبُهُ، وعَقْلُهُ، وَأَصْلُهُ)، فاعل للصِّفَةِ المشبَّهة؛ لأنَّ الشَّجَاعَةَ لِلْقَلْبِ، والدِّكَاةَ لِلْعَقْلِ، والكرامة للأصل .

ب- إذا جاء معمول الصِّفَةِ منصوباً، فيكون نصبه على التَّشْبِيهِ بالمفعول به إن كان معرفةً، كقولك: طَارِقٌ حَسَنُ الصَّوْتِ، أو على التَّمْيِيزِ إن كان نكرةً، كقولك: طَارِقٌ حَسَنٌ صَوْتاً .

ت- إذا جاء معمول الصِّفَةِ مجروراً، فيكون مضافاً إليه أي (إلى الصِّفَةِ)، كقولك: هذه فتاة طَيِّبَةُ الْقَلْبِ، ضَيْفُنَا رَجُلٌ كَرِيمٌ الْأَصْلِ، والحال هي في الحالات الثلاث إذا اقترنت الصِّفَةُ المشبَّهة بالألف واللام .

● أما صورةُ المَعْمُولِ: المرفوع، أو المنصوب، أو المجرور، فقد أوضحها ابن مالك بقوله:

..... ودون أل، مَصْحُوبٌ أل وما اتَّصَلَ

بها مُضَافاً أو مُجَرِّداً.....

وَمِنْ إِضَافَةٍ لَتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهَوَ بِالْجَوَازِ وَسِمْمَا

ومنه يتبيّن أنّ معمول الصِّفَةِ المشبَّهة يأتي بصور متعدّدة، وهي :

١- مصحوب أل :

والمراد به: أن يكون معمول مقترباً بالألف واللام، نحو : جاء الرَّجُلُ الشُّجَاعُ الْقَلْبِ، وهذا هو حَسَنُ الْوَجْهِ.

٢- ما اتّصل بها مضافاً أو مجرداً :

- والمراد بهذا الوصف: أن يكون المعمول متّصلاً بالصفة المشبهة من دون فاصل، أي: يأتي بعدها مباشرة، وهو على أوجه:
- أ- أن يكون مضافاً إلى ما فيه (أل) نحو: جاء رجلٌ كريمٌ صفاتُ الأب.
- ب- أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء الرجلُ الكريمُ أبوه.
- فالمعمول (أبوه) أضيفَ إلى الضمير العائد إلى (الرجل).
- ت- أن يكون مجرداً من (أل والإضافة)، نحو: جاء الرجلُ الكريمُ أباً.

* * *

وملخص ما ذكر من إعراب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة وأحواله :

- ١- كَوْنُ الاسم بعد الصفة مرفوعاً على أنه (فاعل)، أو منصوباً على أنه (مشبه بالمفعول به) إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، أو مجروراً على أنه (مضاف إليه).
- ٢- كَوْنُ الاسم بعد الصفة مُقْتَرِناً بالألف واللام، أو مضافاً، أو مجرداً من (أل والإضافة) .

وأكمل ابنُ مالكٍ حديثه ببيان الحالات التي يمتنع فيها جرّ المعمول، فقال :

..... وَلَا تَجْرُرُ بِهَا (مع أل) سُمّاً مِنْ (أل) خلا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لَتَالِيهَا.....

سبق أن أشار ابنُ مالكٍ إلى أن إحدى حالاتِ إعرابِ معمولِ الصفة المشبهة هو (الجرّ بالإضافة)، وبيانُ ابنِ مالكٍ هنا يُوضِّحُ لنا أن الجرّ ليس على إطلاقه، فذكرَ هنا الحالات التي لا يصحّ معها جرّ المعمول، فقال: (ولا تجرُّ بها)، وهو نهْيٌ عن هذه الحالة الإعرابية للمعمول، ولم يكن النهي مطلقاً، بل قيده بأمرين :

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أحدهما: ما يخصّ الصّفة المشبّهة نفسها، وهو أن تكون الصّفة المشبّهة مفردةً مقترنةً (بأل)، وهذا هو قصّده من قوله: (ولا تجرّز بها مع (أل) سُما) ويريد بلفظة (سُما): الاسم، وهي لهجة فيه، سبق له أن ذكرها في باب الإعراب والبناء.

والآخر: ما يخصّ المعمول الذي يُراد جرّؤه، قال:

..... وَلَا تَجْرُزُ بِهَا سُماً مِنْ (أَل) خَلا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا.....

بمعنى أنّه لا يجوز جرّ معمول الصّفة المشبّهة المفرد المقترنة بأل إذا كان :

أ- مُجَرِّداً من (أل)، فلا يُقال: الحَسَنُ وجهٍ.

ب- مُجَرِّداً من الإضافة لِتَالِيهَا، أي: الإضافة إلى تالي (أل)، نحو: الحَسَنُ وَجْهه
أب؛ لأنّ هذين الأمرين يلزمان إضافة ما فيه (أل)، وهي الصّفة المقترنة بها إلى الخالي من (أل)، أو الخالي من الإضافة إلى المعرّف بها .

* * *

فوائد مختصرة :

من معرفة صيغ كل من اسم الفاعل، والصفة المشبهة به، نرى أن هناك صيغاً متماثلةً، فقد تكون كل من صيغة (طاهر، ومعتدل) اسم فاعل مرةً، أو صفة مشبهة باسم الفاعل مرةً أخرى؛ ومن أجل التمييز بينهما نُؤكِّد ما أوضحناه في مواضع سابقة، من أن السياق الدلالي الذي ترد فيه هذه الصيغة، أو تلك كفيلاً بإيضاح المعنى وتجليته لأحد الجانبين، فإن دلت الصيغة على صفة ثابتة وملازمة للموصوف فهي (صفة مشبهة)، نحو: زيد طاهر القلب، ومُعتدل القامة.

وإن دلت الصيغة على صفة طارئة تحتل التجدد والحدوث فهي (اسم فاعل)، نحو: الرجل أخذ الكتاب، وهذا مُتأخَّر عن موعده .

وهناك أيضاً القرينة اللفظية، ومفادها إن كانت الصيغة قد أُضيفت إلى مرفوعها (فاعلها في المعنى) فهي صفة مشبهة، نحو: زيد رابط الجأش، أو القرينة المعنوية، نحو: مالك يؤم الدين، فالله تعالى هو المالك في كل الأزمنة.

* * *

تدريب - ٤٢ -

س ١/ ما الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من الناحيتين الشكلية والدلالية ؟

* * *

س ٢/ ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به من الناحيتين الدلالية، والاشتقاقية ؟

* * *

س ٣/ اشتق الصفة المشبهة من الأفعال الآتية :

جَبُنَ، حَمَقَ، ضاقَ، طَهَّرَ، كَرُمَ، طابَ، عَطَشَ، عَظُمَ، هَيْفَ، صَدَقَ، ظَمِئَ، حَمِرَ.

* * *

س ٤/ هاتِ المؤنث من الصفات المشبهة الآتية:

فَرِحَ، رَيَّانٌ، شَرِيفٌ، حَسَنٌ، أَشْقَرُ.

* * *

س ٥/ بيِّنْ ما في النصوص الآتية من صفات مشبهة، مع ذِكر أوزانها، والأفعال التي اشتقت منها ، قال تعالى :

- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة: ٦) .

- ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ (البقرة: ٦٩) .

- ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيْتُونَ﴾ (المؤمنون: ١٥) .

- ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ۖ ۝١ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عبس: ١-٢) .

قال الفرزدق في مدح الإمام علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام) :

سهلُ الخليفة لا تُخشى بواذرُهُ تُزيئُهُ الخصلتانِ الحِلْمُ والكِرَمُ
لا يُخلفُ الوعدَ ميمُونٌ بغرَّتِهِ رَحِبُ الفناءِ أريبٌ حينَ يعتزمُ

وقول الآخر :

قَدْ تُدْرِكُ الْحَادِثَاتُ الْجَبَانَ وَيَسْلَمُ مِنْهَا الشُّجَاعُ الْبَطْلُ
وَإِذَا الْحَلِيمُ رَمَى بِسَرِّ صَدِيقِهِ عَمْدًا فَأُولَى بِالْوَدَادِ الْأَحْمَقُ
وَاخْذَرْ مُصَاحَبَةَ اللَّئِيمِ فَإِنَّهُ يُعْذِي كَمَا يُعْذِي الصَّحِيحُ الْأَجْرُبُ

* * *

س٦/ مَيَّزَ ما بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فيما يأتي، مع بيان الدليل على اختيارك: (رشيقة القوام، رامي الكرة، مستخرج النفط، كريم الطباع، قائل الخطبة، معتدل القامة، سائل مالا، أبيض الوجه، أكل السمكة، الضارب الرجل، حسن العينين، ملتف الأعضاء).

* * *

س٧/ قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٦٤) رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿ (النساء: ١٦٤-١٦٥).
استخرج من الآية الكريمة، المصادر والأسماء المشتقة من اسم الفاعل، والصفة المشبهة .

* * *

س٨/ قال الشاعر :

حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي الْـ سَلَمٍ، وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ كَفْهَرُ
في البيت ثلاث صفات مشبهة عَيْنُهَا، مع بيان أوزانها .

* * *

س٩/ اغرب ما تحته خط :

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلُ
وَمَنْ يَكُ مُنْحَلَّ الْعِزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ، فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

السَّمْحُ فِي النَّاسِ مَحْبُوبٌ خَلَائِقُهُ وَالْجَامِدُ الْكَفِّ مَا يَنْفَكُ مَمْقُوتًا
إِذَا تَفَرَّقَتِ الْغَنَمُ قَادَتْهَا الْعَنْزُ الْجَرَبَاءُ.

* * *

س ١٠ / اذْكُرْ أوزان الصفات المشبهة الآتية :

- فَرِحَ :
- صَفَرَاءَ :
- ظَمَانَ :
- شُجَاعَ :
- ضَنَخَمَ :
- بَخِيلَ :

* * *

س ١١ / أَكْمِلْ مَا يَأْتِي :

- كُلُّ مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَى وَزْنِهِ فَهُوَ
- كُلُّ مَا صِيغَ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأُرِيدَ بِهِ الثَّبُوتُ وَالِدَوَامُ فَهُوَ

* * *

س ١٢ / كَوِّنْ جُمْلًا مُفِيدَةً تَشْتَمِلُ عَلَى :

- مَعْمُولُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ مَعْرَفَ بَأَلْ :
- مَعْمُولُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ مَجْرَدَ مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةِ :
- مَعْمُولُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ مَضَافَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ :

* * *

التَّعَجُّبُ

التَّعَجُّبُ

قال:

بَأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ "مَا" تَعَجُّبًا أَوْ حِيٍّ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)

* * *

وَتَلَوَ أَفْعَلَ انْصَبَتْ: كَ "مَا" أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدَقَ بِهِمَا

* * *

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضَحُ

* * *

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزَمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

* * *

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلِ فُعَلَا

* * *

وَأَشَدِّدْ، أَوْ أَشَدِّدْ، أَوْ شَبَّهْهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِـ(الْبَا) يَجِبُ

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ

وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا

* * *

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

التَّعَجُّبُ: هو انفعالٌ نفسيٌّ يعبر عنه الإنسان عند شعوره بأمر ما يجهل سببه،

أو حقيقته، أو نظيره؛ ولهذا قيل: إذا عُرِفَ السَّبَبُ بَطَلَ الْعَجَبُ، كمُشَاهِدَةِ جِسْمٍ

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

غريب في السماء، أو صفة في الإنسان قلّ نظيرها، وللإنسان أمام مثل هذه الأمور ردود فعل متنوّعة، لغويّة وغير لغويّة، أمّا الرّدّ اللّغويّ فيتمّ التعبير عنه بأسلوبين:

أحدهما: سماعي :

ويُقصدُ به التعبير بصيغٍ مأثورة عن العرب كثيرة لا ضابط لها، وقد لا يفهم معناه إلاّ بقرينة؛ لكونها تُستعمل في غير أسلوب التعجب، وقد استعملت فيه مجازاً.

• من ذلك: سبحان الله، لله درّه، الله أكبر، لله أنت، يالك من....، واهاً،

عجيب، عجباً، ومنه:

قول الشاعر:

أ قَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا
وكذا قول حسان:

لِلّهِ دُرٌّ عِصَابَةٍ نَادَمْتُهُمْ يَوْمًا بَجَلَقٍ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ

وقول امرئ القيس:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ

وكذا قوله:

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَغَارٍ الْقَتْلِ شُدَّتْ بِيذْبُلِ

• وقد يكون استفهاماً أريد به التعجب، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللّهِ

وَكُنْتُمْ آمَوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨).

• أو نقيّاً، كقول الأعشى:

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

ومنه قول العرب: وَيْلُ أُمَّهِ مِسْعَرُ حَرْبٍ.

فهذه الأساليب مهما كانت خبريّتها أو إنشائيّتها فقد استعملت في معانيها

الأساسيّة؛ لإفادة معنى التعجب .

والآخر: قياسي:

ویرادُ به أسلوبُ تعجُّبٍ مقيّدٍ بقواعدٍ محدّدة، ومطرّدة، حصرها النُّحاة في صيغَتَيْن، وهما: (ما أَفْعَلْ)، نحو: ما أَعْظَمَ الخالِقَ، (وَأَفْعَلْ به)، نحو: أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ نَسَبًا.

صِيغَتَا التَّعَجُّبِ، قال:

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ (ما) تَعَجُّبًا أَوْ جِئْ بِأَفْعِلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِ(با)

تَبه ابنُ مالك هنا على أنّ أسلوب التَّعَجُّب يتم بصيغَتَيْن مَبُوتَتَيْن في كُتُب النُّحو، هما:

١- ما أَفْعَلْ:

وعَبَّرَ عنها بقوله: انْطِقْ بِ(أَفْعَلْ) بَعْدَ (ما)، ومنها:

قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (البقرة: ١٧٥)، فسياق الآية الكريمة تعجُّب، من الذين اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى .
ومنه قول الشاعر:

ما أَحْسَنَ الدِّينَ والدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الكُفْرَ والإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ
وقول الآخر:

إِذَا وَرَثَ الجُهَّالُ أبنَاءَهُمْ غِنًى وَجَاهًا، فَمَا أَشَقَى بني الحُكَمَاءِ
وقول ابن أبي مقبل:

ما أَجْمَلَ العَيْشَ لَوْ أَنَّ الفَتَى حَجَرٌ تَنَبَّوْا الحَوَادِثُ عَنْهُ، وهو مَلْمُومٌ
وتقول: ما أَفْقَرَنِي إلى عَفْوِ اللَّهِ تعالى، ومَعْفَرَتِهِ .

٢- أَفْعَلْ به:

وهو المُرَادُ من قوله:

..... أَوْ جِئْ بِ (أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِ(با)

بمعنى: أن تأتي بصيغة (أَفْعَلْ) قبل اسم مجرور بباء الجر الزائدة .

كقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ... ﴾ (مریم: ٣٨).

فالسِّيَاق تعجُّب، بِمَعْنَى: ما أَسْمَعَهُمْ، وما أَحَدٌ بَصَرَهُمْ ...

وقول كعب بن زهير:

أَكْرَمَ بِهَا خَلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولُ

وتقول: أَعْظَمَ بِاجْتِمَاعِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا.

وَأَحْسَنَ بِالْوَفَاءِ خُلُقًا.

وَأَجْدَرَ بِهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا.

فصيغة (أَفْعَلْ) ماضٍ في المَعْنَى، أَمْرٌ في اللَّفْظِ.

* * *

نَضَبُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، قال:

وَتَلَوْ أَفْعَلْ انْصَبْنَهُ ك(ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدِقَ بِهِمَا)

بعد أن ذكر صيغتي التعجب نَبَّه في هذا البيت على أمرين، وهما:

١. احتياج (أَفْعَلْ التعجب) إلى مفعول به .

٢. التمثيل لصيغتي التعجب .

وبيان هذين الأمرين: وجوب نَضَب (تَلَوْ أَفْعَلْ)، أي: ما بعد (أَفْعَلْ)، وهو الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ على أنه مفعول به، والمُتَعَجَّبُ مِنْهُ: معمول له ارتباط بالأمر الذي يدعُو إلى التَّعَجُّبِ، فإذا قُلْتَ: ما أقبح الإفلاسَ، فالإفلاس: مفعول به، وهو الْمُتَعَجَّبُ من حالته.

أمَّا مثال ابن مالك فهو: ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، فد(خَلِيلَيْنَا) مفعول به منصوب (وهو مثني).

● فتركيب جملة (ما أَفْعَلْ) هو: ما التعجبية، وفعل التعجب، والمُتَعَجَّبُ مِنْهُ، نحو:

- ما أَحْسَنَ زَيْدًا .

- ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا .

- ما أَقْبَحَ النَّفَاقَ .

والإعراب المشهور لهذا التركيب، هُوَ:

ما: تَعَجَّبِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ .

أَحْسَنَ: فِعْلٌ التَّعَجَّبُ، فَعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرٌ عَائِدٌ عَلَى (ما)،

وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ .

زَيْدًا: الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ، مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ.

* * *

ثُمَّ أَكْمَلَ ابْنُ مَالِكٍ بتمثيله للصيغة الثانية (أَفْعَلْ بِهِ) بِ(أَصْدَقْ بِهِمَا)، وَهُوَ

تَرْكِيبٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ، وَحَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ (الباء)، وَالْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ، نَحْوُ:

- أَصْدَقْ بِهِمَا.

- أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ نَسَبًا .

والإعراب المشهور للتركيب الأول:

أَصْدَقَ: فَعْلٌ ماضٍ جَاءَ عَلَى بَنِيَّةِ الْأَمْرِ لِلتَّعَجُّبِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ الْمَقْدَّرِ

عَلَى آخِرِهِ، مَنْعٌ مِنْ ظُهُورِهِ سَكُونُ صِيغَةِ الْأَمْرِ.

الباء: حَرْفٌ جَرٌّ زَائِدٌ.

هما: فاعِلٌ أَصْدَقَ.

أَمَّا إعراب التركيب الثاني، فهو:

أَكْرَمَ: فَعْلٌ ماضٍ جَاءَ عَلَى بَنِيَّةِ الْأَمْرِ .

مُحَمَّدٌ: الْبَاءُ زَائِدَةٌ، مُحَمَّدٌ: فاعِلٌ مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال

المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد، والتقدير: كَرَّمَ مُحَمَّدٌ.

* * *

جوازُ حَذْفِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، قال:

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ

ذكرنا أنَّ تركيب أسلوب التعجب يتألف من:

ما، وفعل التعجب ، والمتعجب منه، نحو: ما أعظم الوفاء .

أو: أفعل ، والباء ، والمتعجب منه، نحو: أعظم بالوفاء.

فالتعجب هو المفعول به الذي يأتي بعد (ما أفعل)، أو المحرور بعد (أفعل) .

وهنا تبه ابن مالك على إباحة حَذْفِ (ما منه تعجبت) أي: حذف المتعجب

منه، وقد قيّد هذا الحذف بقوله :

إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ

بمعنى: لا يُحذفُ المتعجبُ منه، إلّا إذا اتّضح المعنى بعد الحذف، وهو شرطٌ لا يتم

إلّا بوجود دليل أو قرينة على الحذف، وبالمقابل: إذا لم يكن هناك دليل لم يُحزِر

الحذف، أمّا نوع المتعجب منه المحذوف؛ فقد أطلقه ليشمل المتعجب منه

المنصوب والمحرور، فالحذف بشرطه جائز مع الصيغتين القياسيتين: ما أفعل، وأفعل به.

● فَمِنْ الحذفِ في أسلوب (ما أفعل) ما عُزِيَ إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب

(عليه السلام) يمدح قبيلة ربيعة على ما أبلت في معركة صفين:

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ربيعةٌ خيراً ما أعفَّ وأكرما

والتقديرُ واضحٌ من السّياقِ بعد الحذف؛ لأنّ المراد: ما أعفّها وأكرمها،

فحذف الضّمير، وهو مفعول فعل التعجب .

وكذا قول امرئ القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً على عَمْرٍو، وما كان أصبراً

والتّقدير: وما كان أصبرها، فالضّمير المحذوف الواقع مفعولاً لفعلِ التّعجبِ معلوم؛

لدلالة السّياق المُتقدّم عليه.

- ومن الحذف في أسلوب (أَفْعَلْ به)، قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مریم: ٣٨).
والتقدير: أَسْمِعْ بِهِمْ، وَأَبْصِرْ بِهِمْ، فحذف الجارّ والمجرور (المُتَعَجَّب مِنْهُ)؛ لدلالة ما قبله عليه، وأكثر ما يُستباح الحذف بعد (أَفْعَلْ به) إذا كان المُتَعَجَّب مِنْهُ معطوفاً على آخر .

نظير: أسلوب الآية الكريمة، وكذا قول الشاعر:

أَغْزَرْنَا ! وَأَكْفَرْنَا ! إِنَّ دُعَيْنَا
يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا
أي: وَأَكْفَرْنَا .

وقد وَرَدَ الحذف مع عدم العطف، كقول عروة بن الورد يصف صُغْلُوكًا:

فذلك إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حميداً، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ
أي: فَأَجْدِرُ بكونه حميداً، فحذف المُتَعَجَّب مِنْهُ؛ للعلم به من طريق السياق، مع عدم عطفه على مماثلٍ له، وهذا يوافق رأي ابن مالك الذي أطلق جواز الحذف بشرط وضوح المعنى (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ) .

* * *

عدم تصرف فعلي التعجب، قال:

وفي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا
مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتِمَا

أشار هنا إلى أَنَّ فعلي التعجب: (أَفْعَلْ، أَفْعِلْ)، يفقدان تصرفهما بعد صياغتهما للتعجب، وقد لَزِمَ منعهما من التصرف بِحُكْمِ نَحْوِيٍّ قَدِيمٍ، فلا يُستعمل من (أَفْعَلْ) غير الماضي، ولا من (أَفْعِلْ) غير ما جاء في صيغة الأمر، فأُولُهُمَا جاء على نظير: (بُئْسَ، لَيْسَ، عَسَى) في الجمود، وملازمته المُضَيِّ .
والآخر: نظير (هَبْ، وَتَعَلَّمْ) في الجمود، وملازمة صيغة الأمر .

شروط صياغة فعلي التعجب، قال:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وغير ذي وصفٍ يضاهي أشهلاً وغير سالكٍ سبيل فُعلاً

نَبّه ابنُ مالك هنا على كَيْفِيَّةِ بِنَاءِ فِعْلِي التَّعَجَّبِ قِيَاساً، وتَتَمُّ صِيَاغَتُهُمَا مِنْ صَاحِبِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ، أَيِ: الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ، وَالْمُتَصَرِّفِ، الْقَابِلِ لِلْمُفَاضَلَةِ وَالتَّفَاوُتِ، وَالتَّامِّ، غَيْرِ الْمَنْفِيِّ (غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ)، وَلَمْ يَكُنْ صِفَةً عَلَى أَشْهَلِ شَهْلَاءِ (أَفْعَلِ فَعْلَاءِ)، وَغَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى صِيغَةِ (فُعَلٍ) أَيِ: الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ .

وَبَيَانُ هَذِهِ الشُّرُوطِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنَ الِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ لِفِعْلِي التَّعَجُّبِ، وَصِيَاغَتُهُمَا صِيَاغَةً مُبَاشِرَةً، هُوَ:

١- **أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا:** فَلَا يُصَاغُ فِعْلُ التَّعَجَّبِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ، نَحْوُ: انْكَسَرَ، وَاسْتَقَامَ؛ لِأَنَّ التَّعَجَّبَ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ يَقْتَضِي حَذْفَ بَعْضِ أَحْرَفِهِ لِبِنَاءِ صِيغَةِ التَّعَجَّبِ الْقِيَاسِيَّةِ، وَالْحَذْفُ يُؤَدِّي إِلَى الْإِحْلَالِ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحُرُوفِ كَانَتْ بِهَدَفٍ مَعْنَى مَقْصُودٍ.

٢- **أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا:** فَلَا يُصَاغُ فِعْلُ التَّعَجَّبِ مِنَ الْجَامِدِ، نَحْوُ: بَنَسَ، وَعَسَى، وَلَيْسَ.

٣- **أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَابِلَ فَضْلٍ،** أَيِ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قَابِلًا لِلْمُفَاضَلَةِ فِي الزِّيَادَةِ أَوْ النَّقْصِ، كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَالكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ؛ لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى التَّعَجَّبِ مِنْ زِيَادَةِ هَذَا عَلَى ذَاكَ؛ وَعَلَى هَذَا فَلَا يُصَاغُ فِعْلُ التَّعَجَّبِ مِمَّا لَا تَفَاوُتَ فِيهِ، نَظِيرُ: فَنِي، وَمَاتَ، وَهَلَكَ.

٤- **أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ تَامًّا:** فَلَا يُصَاغُ فِعْلُ التَّعَجَّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، كَ"كَانَ، وَكَادَ، وَأَخَوَاتُهَا، فَلَا يُقَالُ: مَا أَكُونُ زَيْدًا قَائِمًا .

٥- **أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُثْبِتًا:** فَلَا يُصَاغُ فِعْلُ التَّعَجَّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَنْفِيَّةِ؛ حَذَرَ الْإِلْتِبَاسِ مَعَ الْمُثْبِتِ، وَهَذَا هُوَ قَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ: (غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ) .

٦- إِلَّا يَكُونُ وَصْفَ الْفِعْلِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَل) الَّذِي مَوْثُقُهُ (فَعْلَاءُ)، نَحْوُ: عَرَجَ، وَخَضِرَ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ مِنْهُمَا: أَعْرَجَ وَعَرَجَاءُ، وَأَخْضَرَ خَضْرَاءَ، وَمِثْلُهُ: أَشْهَلَ وَشَهْلَاءَ . وَهَذَا هُوَ مُرَادُهُ مِنْ قَوْلِهِ: (وغير ذي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا).

٧- أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ: فَلَا يُصَاغُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، نَحْوُ: ضَرَبَ، فَلَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا، وَنَحْنُ نَقْصِدُ التَّعَجُّبَ مِنْ ضَرَبٍ وَقَعَ عَلَيْهِ، لَا مِنْهُ، وَبِهَذَا يَقَعُ الْخَلْطُ بَيْنَ التَّعَجُّبِ لِلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالتَّعَجُّبِ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ .

فَإِذَا اسْتَوْفَى الْفِعْلُ هَذِهِ الشُّرُوطَ صَحَّتْ صِيَاجَةُ (مَا أَفْعَلُ)، أَوْ (أَفْعَلُ بِهِ) مِنْهُ مَبَاشَرَةً، نَحْوُ: صَبَرَ، وَسَمِعَ، قَالَ تَعَالَى: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ)، وَ(أَسْمِعْ بِهِمْ)، أَمَّا إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، فَلَهُ حُكْمٌ آخَرُ سَيَتَحَدَّثُ عَنْهُ .

* * *

كَيْفِيَّةُ التَّعَجُّبِ مِمَّا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ، قَالَ:

وَأَشَدُّ، أَوْ أَشَدُّ، أَوْ شَبِيهُهُمَا	يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدَمًا
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ	وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِ(الْبَا) يَجِبُ
وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ	وَلَا تَقْسِنَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ

فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ مُسْتَوْفِيَةٍ لِلشُّرُوطِ اللَّازِمَةِ لَصِيَاجَةِ فِعْلِي التَّعَجُّبِ، فَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ ثَلَاثِيٍّ، أَوْ جَامِداً، أَوْ نَاقِصاً، أَوْ مَنْفِيّاً، أَوْ مَبْنِيّاً لِلْمَجْهُولِ، أَوْ غَيْرَ قَابِلٍ لِلْمُفَاضَلَةِ، أَوْ يَكُونُ وَصْفُهُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ فَعْلَاءَ، فَإِذَا أُريدَ التَّعَجُّبُ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّبَاعِ مَا اعْتَمَدَهُ الِاسْتِعْمَالُ الْعَرَبِيُّ عِنْدَ التَّعَجُّبِ بَوَسَاطَتِهَا، وَهُوَ: الْإِتْيَانُ بِفِعْلٍ مُنَاسِبٍ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلُ) أَوْ (أَفْعَلُ) مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ، ثُمَّ اتِّبَاعُهُ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُسْتَوْفِي، سَوَاءً أَكَانَ مَصْدَرًا صَحِيحاً أَمْ مُؤَوَّلاً، مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ إِذَا كَانَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ (أَفْعَلُ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَمَجْرُوراً إِذَا كَانَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ الَّذِي جَاءَ عَلَى صُورَةِ الْأَمْرِ (أَفْعَلُ).

هذه هي الفكرة العامة لصياغة أسلوب التعجب من الأفعال غير المستوفية للشروط، وهو ما نبه عليه ابن مالك في هذه الأبيات، فقال:

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ، أَوْ شَبَهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدَمًا

بمعنى: أنه عند صياغة أسلوب التعجب من الأفعال التي فَقَدَتْ بعضَ الشروط المذكورة في أبياتٍ سابقةٍ فلا بدّ من الاستعانة بصيغٍ يمكنُ صياغةَ التعجب منها، نظير: أَشَدُّ، وَأَشَدَّ، أَوْ مثيلتهما نحو: أَعْظَمُ، وَأَعْظَمَ، وَأَحْسَنُ، وَأَحْسَنَ، وَأَقْبَحُ، وَأَقْبَحَ، فهذه الصيغ المستعان بها تخلفُ الصيغ الفعلية التي لا يمكن صياغة التعجب منها مباشرة؛ لفقدِها بعضَ الشروط اللازمة، فنقول مثلاً:

مَا أَعْظَمَ وَأَعْظَمَ بـ
مَا أَشَدَّ وَأَشَدُّ بـ
 ثم قال:

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِ(البا) يَجِبُ

يعني أنه بعد ذِكْرِ الصيغة المُستعان بها (ما أَعْظَمَ، أَوْ، أَعْظَمَ بـ)، (وما أَشَدَّ، أَوْ أَشَدُّ بـ)... نذكرُ مصدرُ الفعلِ الفاقِدِ لبعضِ الشروط، ويكون منصوباً بعد صيغة التعجب (ما أَفْعَلْ)، ومجروراً بعد صيغة التعجب الثانية (أَفْعَلْ بـ) .
 فإذا أَرَدْنَا التعجب من (استغفر) مثلاً، وهو فاقِدٌ لِشَرَطِ الثَّلَاثِي، نقول: ما أَجْمَلَ استغفارَ المُذْنِبِ، فَاسْتَعْنَا بلفظة (أَجْمَلَ)؛ لأنّها مستوفية للشروط، ثمّ ذكرنا مصدر الفعل استغفر العادم لبعضِ الشروط، وهو استغفار، فجاء منصوباً.

وإذا أَرَدْنَا التعجب من صيغة (أزرق) وهي صيغة فاقدة لِشَرَطِ (عدم كون وصفها على أَفْعَلِ فَعَلَاءِ)، نقول: أَجْمَلَ بَرْزَقَةِ السَّمَاءِ، فَاسْتَعْنَا بلفظة (أَجْمَلَ) المستوفية للشروط، ثمّ جئنا بالمصدر (رُزْقَة) مجروراً بالباء الزائدة؛ لأنّه بعد (أَفْعَلِ)

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

الوارد على صورة الأمر، فتركيب أسلوب التعجب لما فقد شروط الصياغة القياسية هو:

ما: الصيغة المستعانة بها المستوفية للشروط على (أَفْعَلْ)، مصدر الفعل الفاعل منصوباً.

أَوْ: الصيغة المناسبة والمستوفية للشروط على صورة الأمر، مصدر الفعل الفاعل مجروراً بالباء الزائدة.

من ذلك:

- ما أَحْسَنَ كَوْنِكَ مُتَقَدِّماً عَلَى أَقْرَانِكَ . (التعجب من الناقص) .
- ما أَحَقَّ أَلَّا يَنْجَحَ الْمَهْمَلُ. (التعجب من المنفي والمصدر مؤوّل).
- ما أَنْفَعَ مَا هُدِيَ إِلَيْهِ الضَّالُّ. (التعجب من المبني للمجهول والمصدر مؤوّل).
- أَمَّا الْجَامِدُ فَلَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ مَصَادِرِ لَهُ، وَكَذَا الَّذِي لَا تَفَاضُلَ فِيهِ، لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ فِي الْغَالِبِ، وَخَتَمَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ :

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقَسَّ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ

وهذا تنبيه منه على أنّ ما جاء مخالفاً لِمَا ذُكِرَ من شروط بناء فعل التعجب، ممّا هو مستوفٍ للشروط، أو بناء فعل التعجب ممّا هو غير مُستوفٍ، فهذا محكوم عليه بالنُّدرة، وهو الذي يقلُّ عن القليل.

ثمّ قال: لَا تَقَسَّ عَلَى الْمَأْثُورِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ هَذَا الْمَخَالَفِ لِلْأَحْكَامِ الْمُطَّرَدَةِ، نَظِيرَ قَوْلِهِمْ فِي التَّعَجُّبِ مِنْ فِعْلِ جَامِدٍ، نَحْوُ: مَا أَعْسَاهُ، أَوْ التَّعَجُّبِ مِمَّا كَانَ وَضْفُهُ عَلَى أَفْعَلٍ وَمُؤَنَّثَةٍ فَعْلَاءً، نَحْوُ: مَا أَهْوَجَهُ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: مَا أَخْصَرَهُ، فَهَذَا مِمَّا يُحْفَظُ فِي بَابِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

* * *

عدم جواز تقديم المعمول على فعل التعجب، قال:

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

عَرَفْنَا مِمَّا مَضَى أَنَّ لِفِعْلِ التَّعَجَّبِ مَعْمُولًا مَنْصُوبًا، إِنْ كَانَتْ صِيغَةُ التَّعَجَّبِ (مَا أَفْعَلُ)، وَمَجْرُورًا إِنْ كَانَتْ صِيغَةُ التَّعَجَّبِ (أَفْعِلْ بَ)، وَهَذَا الْمَعْمُولُ هُوَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ، نَحْوُ: مَا أَعْظَمَ الْوَفَاءَ، وَأَعْظَمَ بِالْوَفَاءِ، إِذْ لَا بَدَّ مِنَ التَّزَامِ التَّرْتِيبِ، وَهُوَ:

- مَا وَفَعَلَ التَّعَجَّبُ، وَمَعْمُولُهُ (الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ).

- أَوْ: فِعْلُ التَّعَجَّبِ (عَلَى صُورَةِ الْأَمْرِ)، وَالْبَاءُ، وَمَعْمُولُهُ (الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ).

وَحُجَّةُ النَّحَاةِ فِي عَدَمِ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ هُوَ ضَعْفُ فِعْلِ التَّعَجَّبِ فِي الْعَمَلِ؛ لِكُونِهِ جَامِدًا .

* * *

وَجُوبُ وَصْلِ فِعْلِ التَّعَجَّبِ بِعَامِلِهِ، قَالَ:

..... وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَاءُ
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٍ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

أَشَارَ هُنَا ابْنُ مَالِكٍ إِلَى الْحُكْمِ الْآخِرِ الْمُتَعَلِّقِ بِمَعْمُولِ فِعْلِ التَّعَجَّبِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْوَصْلَ بَيْنَهُمَا مُلْزِمٌ عَلَى وَفْقِ التَّرْتِيبِ الْمَعْرُوفِ: (فِعْلُ التَّعَجَّبِ ثُمَّ الْمَعْمُولُ) مِنْ دُونِ أَنَّ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، وَلَكِنَّهُ اسْتَثْنَى الْفَصْلَ بِنَوْعَيْنِ، فَقَالَ:

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٍ،.....

أَيْ: إِنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجَّبِ، وَمَعْمُولِهِ بِالظَّرْفِ، أَوْ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مُسْتَعْمَلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَثْرًا وَنِظْمًا، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَ ابْنِ مَالِكٍ هُوَ:

١- الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ، نَحْوُ قَوْلِ أَوْسٍ:

أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَخِرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا^(١)

فَتَرْكِيبُ التَّعَجَّبِ هُوَ (وَأَخِرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا)، فَفَصَلَ بِالظَّرْفِ وَصَلَتْهُ (إِذَا حَالَتْ) بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجَّبِ (أَخِرِ)، وَمَعْمُولِهِ (بَأَنْ أَتَحَوَّلَا)، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فَاعِلُ فِعْلِ التَّعَجَّبِ .

^(١) بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقِيمُ فِي الدَّارِ إِذَا كَانَتْ الْإِقَامَةُ خَيْرًا، وَأَجْدَرُ بِهِ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى غَيْرِهِ إِذَا تَغَيَّرَتِ الْأَحْوَالُ.

..... شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وتقول: ما أَثْبَتَ عِنْدَ الشَّدَائِدِ زَيْدًا. مَا أَجْبَرَ سَاعَةَ اللَّقَاءِ الْمُنَافِقَ .

٢- الفصلُ بالجَارِّ والمجرور، نحو: قول عمرو بن معد يكرب: (الله درُّ بني سُليم ما أحسن في الهيحاء، لقاءها، وأكرم في اللَّزباتِ عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها).

وكذا قول أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) عندما وقف على جثمان الشهيد عمّار بن ياسر في معركة صفّين، فقد فصل بالجارّ والمحرور مع المنادى: (أعزّز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلاً) .

وقول الشاعر :

خَلِيلِيَّ مَا أُخْرِى (بِذِي اللَّبِّ) أَنْ يُرَى صَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ
فَقُصِّلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بِذِي اللَّبِّ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَفْعُولِهِ الْمَصْدَرِ الْمُتَنَسِّكِ
مِنَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَمَعْمُولِهِ .

ثُمَّ نَبِّهَ عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَعَ وَرُودِهِ خِلَافاً بَيْنَ النُّحَاةِ، إِذْ قَالَ:

.....، والخُلفُ في ذاك استقرُّ

وفي هذا إشارة إلى مَنْ منعَ الفَصْلَ كالأخفش والمُبَرِّدَ وَمَنْ تابعَهُما، وإلى مَنْ أجازَهُ كالفرّاء، والجرّمِيّ، والمازنيّ، والفارسيّ، وهو ما أخذَ به ابنُ مالكٍ وصَحَّحَهُ؛ بدليل وروده في كلام الفصحاء نثراً ونظماً .

فائدة مختصرة: أسلوب التعجب:

۱- قیاسی: ما أَفْعَلَ، وَأَفْعِلْ به.

٢- سماعي: بألفاظ متعددة، مثل: سبحان الله، لله دُرُك، عَجَبًا.

● فعل التعجّب يُصاغُ من :

فعل ثلاثي، مبني للمعلوم، مُتَصَرِّف، قابل للمفاضلة، تامّ، مُثَبَّت، لم يكن وَصْفُهُ على زنة (أفعل فعلاء) .

تدريب - ٤٣ -

س ١/ مِمَّ تُبْنَى صِيغَتَا التَّعَجُّبِ ؟

* * *

س ٢/ كيف تتعجب مما فَقَدَ الشروط اللازمة لصياغة التعجب ؟

* * *

س ٣/ مِمَّ تتألف جملة ما أَفْعَلْ، وجملة أَفْعَلْ به ؟

* * *

س ٤/ هل يجوز تقديم المفعول على فِعْلِ التعجب ؟ وَضِّحْ مع التمثيل .

* * *

س ٥/ ما حُكْمُ الْفَصْلِ بين فعلِ التعجب ومفعوله ؟

* * *

س ٦/ كَوْنُ ما يَأْتِي في جُمْلٍ مفيدة:

- أسلوب تعجب من فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ.

- أسلوب تعجب من فِعْلٍ غير ثَلَاثِيٍّ.

* * *

س ٧/ تعجب بوساطة الأفعال الآتية: قُبِحَ، أَكْرَمَ، ازدحمَ، صَدَقَ.

* * *

س ٨/ املا الفراغات الآتية لتكتمل أساليب تعجب:

..... الجهاد في سبيل الله .

..... احترام الكبير .

..... عناد الجاهل .

..... أخلاق العلماء .

..... الوفاء بالوعد .

* * *

س ٩ / استبدل كل صيغة تعجب مما يأتي مع المحافظة على أسلوب التعجب:

- ما أعظم استكشاف الأجرام السماوية البعيدة.

- ما أنضر الرّوض في الربيع.

- أقبح بمّبع الهوى .

- أجمل بعدم الكذب

* * *

س ١٠ / تعجب من الأفكار الآتية:

- رجل كريم النسب .

- احترام الكبير .

- إنصاف المظلوم .

- روعة الوفاء .

- اندحار الأعداء .

- عذوبة الماء .

* * *

س ١١ / أعرب ما تحته خط:

- أعظم بأيام الشباب نضارة .

- أخلق بذي الصبر أن يخطى بما جته .

- ما أفبح التزهيد من واعظ يزهد الناس ولا يزهد

* * *

س ١٢ / استخرج صيغ التعجب مما يأتي:

ما كان أسعد مَنْ أجابك آخذاً بهُداك مُجتنباً هوى وعنادا

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبوراً، ولكن لا سبيل إلى الصبر

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتماعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

أَكْرَمَ بِقَوْمٍ يَزِينُ الْقَوْلَ فِعْلُهُمْ مَا أَقْبَحَ الْخُلْفَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
وَمَا أَكْثَرَ الْإِخْوَانَ حِينَ تَعُدُّهُمْ وَلَكِنَّهُمْ فِي النَّائِبَاتِ قَلِيلُ

* * *

نِعْمَ وَبِئْسَ

وَمَا جَرَىٰ مَجْرَاهُمَا

نِعَمَ وَبُسْ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

قال:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ	نِعَمَ وَبُسْ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنِي (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا	قَارَنَهَا: كـ (نِعَمَ عَقَبَى الْكُرْمَا)
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفَسِّرُهُ	مُمَيِّزٌ: كـ (نِعَمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ)

* * *

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ	فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
-------------------------------------	---------------------------------------

* * *

وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ	فِي نَحْوِ: (نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
-------------------------------------	---

* * *

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ	أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
وَإِنْ يَقْدَمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى	كَ"الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُفْتَنَى وَالْمُفْتَنَى

* * *

وَاجْعَلْ كِبُسَ (سَاءٍ) وَاجْعَلْ فَعْلًا	مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كـ (نِعَمَ) مُسَجَّلًا
--	---

* * *

وَمِثْلُ نِعَمَ (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ (ذَا)	وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)
وَأَوَّلُ (ذَا) الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ، لَا	تَعْدِلُ بـ(ذَا)، فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بـ(حَبَّ) أَوْ فَجِّرْ	بِالْبَاءِ، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَاكِثُرِ

أَسْلُوبُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ:

من أساليب اللغة العربية المتنوعة ما عُرف بـ(أسلوب المدح والذم)، وهو أسلوب إنشائي غير طليجي، له مصاديق كثيرة، تكاد تنحصر في نوعين:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

أَحَدُهُمَا: نَوْعٌ يُؤَدِّي مَعْنَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بِشَكْلٍ غَيْرِ مُبَاشِرٍ، بَلْ يُفْهَمُ مِنَ الْقَرَائِنِ؛ وَذَلِكَ لِوُجُودِهِ ضِمْنَ أَسَالِيبٍ أُخْرَى، كَالِاسْتِفْهَامِ، أَوْ النَّفْيِ، أَوْ التَّعْجُّبِ، فَجُمْلَةٌ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي أَوْحَتْ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، فَضْلاً عَنْ مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ، مِنْ ذَلِكَ:

- قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨).

- وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١).

وقول العرب: لله دَرُّ فُلَانٍ.

فهذه أساليب لها معانٍ حَقِيقِيَّةٌ مِنْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ تَعْجُّبٍ، يَبْدَأُ أَهْمًا تَضَمَّنَتْ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، وَهِيَ مُبَيَّنَةٌ فِي كُتُبِ الْبَلَاغَةِ .
وَالْآخَرُ: نَوْعٌ يُؤَدِّي مَعْنَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بِشَكْلٍ صَرِيحٍ، وَلَهَا أَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ تُوْحِي مُبَاشَرَةً بِإِخْدَى الصَّفَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، مِنْ ذَلِكَ: نِعَمٌ، وَحَبْذٌ، لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ.
و: بُئْسَ، وَسَاءَ، وَلَا حَبْذًا، لِإِنْشَاءِ الذَّمِّ.

وكذا مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ (فَعْل) بِضَمِّ الْعَيْنِ أَصَالَةً، أَوْ تَحْوِيلًا إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ سِوَاهُ أَكَانَ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ، أَمْ الذَّمِّ.

وَقَدْ دَارَ حَدِيثُ ابْنِ مَالِكٍ حَوْلَ هَذِهِ الْمَجْمُوعَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَسَمَّى هَذَا الْبَابَ النَّحْوِيَّ بِ(نِعَمٍ، وَبُئْسَ)؛ لِأَنََّّهُمَا أَشْهُرُ أَخَوَاتِهِمَا دَلَالَةً وَاسْتِعْمَالًا، وَعَدَّهُمَا فِعْلَيْنِ مَاضِيَيْنِ مِنْ دُونِ النَّظَرِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ فِي كَوْنِهِمَا فِعْلَيْنِ؛ بِدَلِيلِ قَبُولِهِمَا تَاءَ التَّأْنِيثِ، كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

نِعْمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ

دَارُ الْأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

أَوْ إِنَّهُمَا اسْمَانِ؛ بِدَلِيلِ دَخُولِ حُرُوفِ الْجَرَ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ الَّذِي بُشِّرَ بِمَوْلُودَةٍ أَنْثَى: (وَاللَّهُ مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ)،

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقول الآخر السائر إلى جهةٍ محبوبَةٍ لَدَيْهِ على حمارٍ بطيء السَّيْرِ: نَعَمْ السَّيْرِ
على بُئْسَ الْعَيْرِ) .

وقول حسان:

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُصْرِمَا

* * *

(نعم وبئس) ومرفوعاتهما، قال:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نَعَمْ وَبُئْسَ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنِي (أَل) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا، كـ (نَعَمْ عُقْبَى الْكُرْمَا)
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ: كـ (نَعَمْ قَوْمًا مَعَشَرُهُ)

نَبَّهَ ابْنُ مَالِكٍ هُنَا عَلَى أَنَّ فِعْلِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ هُمَا: نَعَمْ، وَبُئْسَ بِكُسْرٍ أُولَهُمَا،
وَسَكُونٍ ثَانِيَهُمَا، وَذَكَرَ أَبْرَزُ سِمَاتِهِمَا:

١- كَوْنُهُمَا فِعْلَيْنِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ (جَامِدَيْنِ)، وَمَا اسْتُعْمِلَ مِنْهُمَا هُوَ الْمَاضِي
فَحَسَبُ إِذَا أُريدَ إِنْشَاءُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، مَعَ لَحْظِ أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ ضَبْطُهُمَا تَغَيَّرَتْ
دَلَالَتُهُمَا، وَخَرَجَا عَنِ إِنْشَاءِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.

٢- كَوْنُهُمَا يَرْفَعَانِ اسْمَيْنِ، هُمَا فَاعِلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ .

وَهَاتَانِ السَّمَتَانِ بَرَزَتَا فِي قَوْلِهِ:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نَعَمْ وَبُئْسَ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

ثُمَّ تَابَعَ بِذِكْرِ أَنْوَاعِ فَاعِلِيهِمَا (الاسْمَيْنِ الْمَرْفُوعَيْنِ)، وَهِيَ:

أ- كَوْنُ الْفَاعِلِ اسْمًا ظَاهِرًا مُفْتَرِنًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ (مُقَارِنِي أَل): مِنْ ذَلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَعَمَ الْمَوْلَى وَنَعَدَ النَّصِيرُ﴾ (الحج: ٧٨).

- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَعَمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران: ١٧٣).

- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَنَعَمَ الْمُجِيبُونَ﴾ (الصافات: ٧٥).

- وقوله تعالى: ﴿وَيْئَسَ الْمُصِيرُ﴾ (البقرة: ١٢٦).
- وقوله تعالى: ﴿لَيْئَسَ الْمَوْلَى وَلَيْئَسَ الْعَشِيرُ﴾ (الحج: ١٣).
- وقول زهير :
- نِعَمَ الْفَتَى الْمُرِّي ^(١) أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ
- وقولنا: نِعَمَ الوالدُ أحمدُ، وَيئَسَ الولدُ زيدُ.
- ب- كون الفاعل اسماً ظاهراً مضافاً إلى مُقْتَرِنِ (بأل)، قال:
- أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَ "نِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَا"
- ومنه:

- قوله تعالى: ﴿وَنِعَمَ أَجْرُ الْعَمِلَيْنِ﴾ (آل عمران: ١٣٦).
- وقوله تعالى: ﴿فَنِعَمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد: ٢٤).
- وقوله تعالى: ﴿فَلَيْئَسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (النحل: ٢٩).
- وقوله تعالى: ﴿يَأْسَ مِثْلُ الْقَوْرِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٥).
- ومثال ابن مالك: " نِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَاءِ " .
- ونقول: نِعَمَ فَارِسُ الْإِسْلَامِ عَلِيٌّ (عليه السلام)، وَيئَسَ مِصْدَاقُ الْكَذِبِ مُسَيِّلَمَةٌ.
- ومنه قول الرَّاجِزِ السابق:

نِعَمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ

دَارُ الْأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنَّةِ

- ت- كَوْنُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا، قال:
- وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ: كَ (نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ)

^(١) يريد أنَّ ممدوحه هرم بن سنان المرِّي أشد الناس إكراماً لضيوفه إذا حضروا دار ضيافته، واستدلوا عليها بالنار التي يوقدها للاستدلال على مكان الضيوف .

بمعنى: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً مُفسّراً بِنَكِرَةٍ عامّة منصوبة على التّمييز؛ وسببُ شرطِ التّفسير، هو أنّ الضّميرَ أَضْمَرَ، واستترَ قبل الذّكرِ لَهُ، فلزمَ هذا الإضمار المُتقدّم، وتمثّل ابنُ مالك بقوله: (نَعَمْ قَوْماً مَعَشَرُهُ) ففي الفعل (نَعَمْ) ضمير مستتر مُفسّر بـ(قَوْماً)، والمنصوب على التّمييز، والتّقدير: نَعَمْ قَوْماً فَتَرَكْ ذِكْرَ الأوّل؛ لأنّ النّكِرَةَ المنصوبة تُدَلُّ عليه، وفي هذا اختصار الكلام.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَنْسِلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٠)، ففاعل يَنْسِلُ: مُضْمَرٌ فيها، وقد فُسِّرَ بالنّكِرَةِ (بَدَلًا) المنصوبة على التّمييز، والتّقدير: يَنْسِلُ البَدَلُ بَدَلًا، والمخصوص بالذّم محذوف، أي: هو إبليس، وقد تقدّم ذِكْرُهُ .

ومنه قولُ الشاعر:

لِنَعَمْ مَوْئِلاً المَوْلى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي البَغْيِ، واستيلاءُ ذِي الإِحْنِ

ففي (نَعَمْ) ضمير مستتر مُفسّر بالتّمييز (مَوْئِلاً)، والتّقدير: نَعَمْ المَوْئِلُ مَوْئِلاً.

ومثله قول الآخر :

نَعَمْ امْرَأاً هَرِمَ لَمْ تَغْزُ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا^(١)

وكذا قول الرّاجز:

تَقُولُ عَرَسِي، وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرِهِ

بِئْسَ امْرَأً، وَإِنِّي بِئْسَ المَرَّةَ^(٢)

ونقول: نَعَمْ صاحِباً أَخوكَ، وَبِئْسَ رَفيقاً خَالِدٌ.

* * *

من هذا نعرف أنّ حالات فاعل نَعَمْ، وَبِئْسَ كما ذُكِرَ هنا هي:

١- كونهُ معرّفاً بالألفِ واللام .

٢- كونهُ مضافاً إلى ما فيه ألفٌ ولاّمٌ.

(١) يمدح الشاعر هرمًا بأنه رجل كريم لا تنزل بأحد نازلة إلا وكان له المُنجد والمعول .

(٢) عرسي: زوجتي، عَوْمَرَة: صحب وجلة، والمَرَة: تخفيف المرأة .

٣- كونه ضميراً مستتراً مُفسّراً بتمييز.

يُضاف إليها أحد الأوجه الإعرابية في (ما) الواقعة بعد (نعم وبئس) كما ذكر في ما هو آتٍ.

* * *

حُكم (ما) بعد نعم، وبئس، قال:

و(ما) مُمَيِّزٌ وقيل: فاعِلٌ في نحو: (نعم ما يقول الفاضل)

نَبّه ابنُ مالكٍ هنا على أمرين، وهما:

١- ورود (ما) بعد نعم ويشمل كلامه (بئس) أيضاً، وتُرسَمُ منفصلةً، نحو: نعم ما، أو موصولة خطأ، نحو: نعمًا، بعد كسر العين، وإدغام الميم، ومثلها: بئس ما، وبئسما، وتمثّل ابنُ مالكٍ بـ(نعم ما يقول الفاضل).

وتقول: نعم ما يقول الخبيرُ المحرّبُ، وبئس ما يقول المنافقُ، ومنه قوله تعالى:

- ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْذَرْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧١).

- ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا يُعْطِيكُمْ﴾ (النساء: ٥٨).

- ﴿بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِوَدِّ أَنْفُسِهِمْ﴾ (البقرة: ٩٠).

- ﴿بِئْسَمَا خَلَقْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ (الأعراف: ١٥٠).

أما إعراب (ما) الواقعة بعد الفعلين نعم، وبئس:

فهو جوارٌ وجّهين إعرابين، وهما:

أ- كونه تمييزاً، وهي على هذا الوجه نكرة، والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما).

ب- كونه فاعلاً لفعل المدح أو الذم، وهي على هذا الوجه اسمٌ موصول، والجملة بعدها صلة.

ففي المُثَلِّ السَّابِقَةِ كُلُّهَا تُعَرَّبُ (ما) بوجهين: تمييز، أو فاعل، نحو: إعراب

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْذَرْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾

إِنْ: حرفٌ شَرْطٌ جازم.

تُبْدُوا: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جَزْمِهِ حذف النُّون، والواو فاعِل، وفي هذا الِوَجْه إشارةٌ إلى مسألةٍ خِلافِيَّةٍ مشهورة بين النُّحاة، فقد مَنَعَهَا فريقٌ، فلا يصحَّ عندهم قولنا: نِعَمَ الطَّالِبُ طالِباً زيدٌ؛ بِحُجَّةٍ أَنَّ وظيفَةَ التَّمييزِ رَفْعُ الغموض، وإزالة الإبهام، ولا غموضَ هنا؛ لأنَّ الفاعلَ موجود، وأجازها فريقٌ آخر من القدماء، وتابعهم ابنُ مالك؛ ومن أدلَّتْهم، قول جرير:

والتغلييُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ

فَجَمَعَ بين الفاعل الظَّاهر (الفحل)، والتَّمييز (فحلاً).
وقولُها أيضاً:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَيْكَ زَادَا

فَجَمَعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ (الزَّادِ)، والنَّكِيرَةِ الْمُفَسَّرَةِ، أي: التَّمييز (زادا).
وقول الآخر:

نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هَشِنْدُ لَوْ بَدَلْتَ رَدَّ التَّضْحِيَّةِ نَطْقاً أَوْ بِإِيمَاءٍ

فَجَمَعَ الشَّاعِرُ، وقال: (الفتاةُ فتاةً).

وقول الكَرُوسِ بن الحُصَيْنِ:

وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيْمُهَا

والشَّاهِدُ فِي (نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى) الْمُؤَلَّفُ مِنْ: فَعَلَشَ الْمَدْحَ، وَالْفَاعِلُ

الظَّاهِرُ، وَالْمَخْصُوصُ، وَالتَّمييزُ (مِنْ فَتَى).

وَمِنْ النَّثْرِ أَيْضًا قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ عِبَادٍ فَارِسُ النِّعَامَةِ حِينَ بَلَغَهُ قَتْلُ أَبِيهِ :

(نِعَمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ).

وتقول: نِعَمَ الْفَارِسُ رَجُلًا غَيْرَ هَيَّابٍ.

الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ: إِعْرَابُهُ، وَحَذْفُهُ، قَالَ:

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

وإنَّ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَدَ الْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

أفعال المدح والذم لم تكتف بمرفوعه؛ بل تحتاج لإتمام دلالة أسلوبها إلى اسم يتعين مدحُه أو ذمُه يُسمَّى المخصوص، فالمخصوص هو (الاسم المراد مدحُه أو ذمُه، فعناصر تركيب المدح أو الذم هي: الفعل، والفاعل، والمخصوص يأخذي الداليتين: (المدح أو الذم) وذلك لأنَّ الفعل يحتاج إلى فاعل، ولما اختصَّ الفعل بالمدح أو الذم احتاج إلى ذكر الممدوح أو المذموم (المخصوص)، تقول: نِعَمَ الرَّجُلُ عَمَّارٌ، وبئسَ الرجلُ أبو هَبٍ.

وكذا: نِعَمَ البديلُ من الزَّلةِ الاعتذارُ، وبئسَ العوضُ مِنَ التَّوْبَةِ الإصرارُ.
فما بعد (نِعَم) هو الفاعل، ثم يأتي ترتيب المخصوص، وهذا قصده من القول: (ويُذَكِّرُ المخصوصُ بَعْدُ)، أي: يُذَكِّرُ بعد الفاعل، وبهذه العناصر المؤلفة لتركيب المدح أو الذم تكون هاتان الصفتان قد تحققتا مرتين:

- أولاهما: بوساطة الفاعل الذي تندرج دلالة المخصوص تحته.
- والأخرى: بوساطة ذات المخصوص؛ لأنَّه المقصود بالمدح أو الذم.
- إعرابه، قال:

..... مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبْدَأُ

بمعنى: أنَّ له وجهين إعرابين، وهما:

- ١- كونه مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، والجملة الفعلية السابقة له خبرٌ عنه .
 - ٢- كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً (ليس يبدو أبداً) .
- فإعراب: نِعَمَ الطَّالِبُ جَعْفَرٌ.

نِعَم: فعل ماضٍ.

الطَّالِبُ: فاعل.

جَعْفَرٌ: وهو المخصوص بالمدح له اعرابان :

أ - مبتدأ مؤخر، وجملة (نعم الطالب) في محل رفع خبر مقدم .

ب - خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) .

ومثله تماماً: ينس الناعب العراب .

فالعراب: مبتدأ، وما قبله خبر أو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً .

● حذفه، قال:

وإن يقدم مشعر به كفى (العلم نعم المفتى والمفتى)

يُريد: إذا تقدم على جملة المدح أو الذم ما يُشعر بمعنى المخصوص، وما يدل عليه من دون لبس أو غموض اكتفي به، واستغني عن ذكر الممدوح أو المذموم في آخر التركيب .

من ذلك حديث القرآن الكريم عن أيوب (عليه السلام): ﴿وَأَذْكُر عَبْدًا يَأْتُبُ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ﴾ إلى أن قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ﴾ (ص: ٤١-٤٤) .
فلما سبق ما يُشعر ويُعرف أن الممدوح هو أيوب (عليه السلام) لم يُذكر ثانية؛ اكتفاء بما دل عليه؛ فجاء التركيب (نعم العبد)، فاقْتَصَرَ على الفعل والفاعل فحسب .

ومنه أيضاً حديث القرآن الكريم عن جزاء الظالمين يوم الحساب: ﴿وَلَن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ يَنسُ الشَّرَابُ﴾ (الكهف: ٢٩) ، فالتركيب مُقْتَصِرٌ على الفعل والفاعل؛ وحذف المخصوص لما سبق ما يُشعر بهذا الشراب المذموم الذي ذُكرت بعض صفاته، فهو كدُردي الزيتش يشوي الوجوه من حرارتِهِ .

ومنه أيضاً وصف القرآن الكريم لجزاء المؤمنين والمحسنين: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نَعِمَ الثَّوَابُ﴾ (الكهف: ٣١) ، فلم يُذكر المخصوص بالمدح؛ اكتفاء بما أُشير إليه فيما تقدم من ذكر بعض أنواعه .

وهذا هو ظاهر القصد من قوله:

وَأِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى

- أمّا المثال الذي ذكره ابن مالك فهو: الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى، ففيه شيء من عدم المطابقة مع ما ذكر في صدر البيت؛ فالمُتَقَدِّمُ هنا هو المخصوص بذاته (العلم)، لا ما يُشْعِرُ به، فاستُغْنِيَ عن ذكره ثانية، فالأصل: نِعَمَ الْمُقْتَنَى الْعِلْمُ .
ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَبْدُوءَ﴾ (الذاريات: ٤٨)، أي: نحن، وقوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِرُونَ﴾ (المرسلات: ٢٣)، أي: نحن، فاستُغْنِيَ عن ذكر المخصوص؛ لتقدمه بصورة ضمير متّصل .

وكذا قول يزيد بن الطثريّة:

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نِعَمَ الممارس

- وبهذا يمكن القول بجواز حذف المخصوص عند:

أ - تقدّم ما يُشْعِرُ به، ويدل عليه.

ب - تقدّم المخصوص نفسه.

* * *

ما جرى مجرى نِعَمَ وبئس، قال:

واجعل كِبْسَ (ساء)، واجعل فعلاً من ذي ثلاثة كـ (نِعَمَ) مُسَجَلاً

ومثل نِعَمَ (حَبَّذا) الفاعل (ذا) وإن تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ (لا حَبَّذا)

بعد أن أتم ابن مالك حديثه عن قواعد (نِعَمَ، وبئس)، أردف ببيان ما جرى مجراها من الأفعال، فذكر: ساء، وحَبَّذا، ولا حَبَّذا، وما جاء على وزن: (فَعْل)، وإليك بيان هذه الأفعال:

١- ساء، قال:

واجعل كِبْسَ "ساء"

يعني جواز استعمال (ساء) استعمال يَنْسَ في إنشاء أسلوب الذم، وفي عدم التصرف، وأنواع الفاعل، والمخصوص، وجواز حذفه، ومما يثبت ذلك ما يأتي من النصوص :

قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ﴾ (الصفافات: ١٧٧)، (الفاعل مضاف إلى ما فيه أل).

وقوله تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (الكهف: ٢٩)، (الفاعل مُضَمَّرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ).
وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لِمُوقِرِيئَا فِسَاءٍ قَرِيْنًا﴾ (النساء: ٣٨)؛ (حذف المخصوص لتقدم ذكره).

وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: ٩)، ("ما" بعد ساء) .
وتقول: ساء الرجل أبو لهب (الفاعل معرّف بـ "أل").

٢- بناء (فعل) في المدح والذم، قال:

واجعل فعلا من ذي ثلاثة (نعم) مُسَجَلَا

بمعنى: جواز بناء صيغة على زنة (فعل) بضم العين، من كل فعل ثلاثي؛ لإنشاء المدح أو الذم، كما هي الحال من (نعم)، سواء أكان الفعل على (فعل) أصلاً، أم محولاً إليه، نحو: برّع، وحسن، وشرف، وظرف، وفقه، وفهم، وكبر، ولؤم، ونبه.

من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ④ ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: ٤-٥)، ففي (كبر) استعظام لقولهم، وتعجب من تمكّنهم من نطقها، وتضمن أيضاً ذمّاً لهم على هذا الأمر العظيم .

فنقول في المدح: فقه الرجل زيد، ونبه الطالب، ووسع الأستاذ صدراً.
ونقول في الذم: حبت الرجل عمرو، وقبح الرجل زيد.

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 أمّا قوله: (مُسَجَّلًا) يعني مُطلقاً، بلا قَيْدٍ يُحْتَرَزُ مِنْهُ، وهذا الإطلاق يحتمل
 أمرين:

- أ - مماثلة (فَعَلَ) لـ (نَعَمْ) في الأحكام كلّها .
 ب - شمول (فَعَلَ) لما ورد على بنائه أصالةً، أو تحويلاً .

* * *

٣- حَبَّذا، ولا حَبَّذا، قال:

ومِثْلُ نَعَمْ (حَبَّذا) الفاعِلُ (ذا) وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: لا حَبَّذا

مما استعمله العرب في إنشاء المدح والذمّ تركيبان، وهما: (حَبَّذا، ولا حَبَّذا)،
 و(حَبَّذا) مؤلّفة من: الفعل (حَبَّ) وأصله: حُبٌّ، ثم أُدْغِمَ المثالان .
 وذا: فاعل للفعل حَبَّ، وأصله اسْمُ إشارة ملازمٌ للإفراد والتذكير، وقد فَقَدَ
 خصائصه الأولى؛ بدليل ورود اسْمُ إشارة آخر بعده، تقول: حَبَّذا ذاك الأمر، وهذا
 التركيب للمدح العام مع المحبة .

فإن أُريد به الذمّ صُدِّرَ بـ (لا النافية)، وهذا قصده من قوله:

..... وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: لا حَبَّذا

تقول: حَبَّذا الصّدق، ولا حَبَّذا الكذب.

فالتركيب مؤلّف من: الفعل (حَبَّ)، والفاعل (ذا)، والمخصوص.

فَ (ذا) هو فاعل (حَبَّ)، وهو واضح في قوله:

..... حَبَّذا، الفاعل ذا

فتركيب (حَبَّذا) جملة فعلية على الأشهر، وإعراب مخصوص (حَبَّذا، ولا

حَبَّذا)، هو إعراب مخصوص (نَعَمْ).

ومن شواهدهما، قول الشاعر:

ألا حَبَّذا عاذري في الهوى ولا حَبَّذا الجاهل العاذل

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وقول كَنْزَة أَم شَمْلَة المنقري:

أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ، فَلَا حَبْدًا هِيَا
وتقول: حَبْدًا الْمُجْتَهِدُ، وَلَا حَبْدًا الْمُقْصِرُ، وَحَبْدًا الصَّبْرُ عَلَى الْمَصِيبَةِ، وَلَا
حَبْدًا الْجَزَعُ مِنْهَا.

ففي هذه المُثَلِّ كُلُّهَا اسْتُعْمِلَتْ حَبْدًا لِلْمَدْحِ بِمَعْنَى نِعَمَ، وَأَدْخَلْتَ عَلَيْهَا (لَا
النَّافِيَةَ)؛ فَصَارَتْ لِلدَّمِّ بِمَعْنَى (يُبْسَ).

* * *

● مَخْصُوص حَبْدًا، قَالَ:

وَأَوَّلُ (ذَا) الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ، لَا تَعْدِلُ ب (ذَا)، فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

في هذا البيت أمران، وهما:

١- ترتيبُ المَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الدَّمِّ ب(حَبْدًا، وَلَا حَبْدًا) يَكُونُ بَعْدَ: (ذَا)، بِمَعْنَى
عَدَمِ جَوَازِ تَقْدُّمِهِ عَلَيْهَا، كَمَا جَازَ تَقْدُّمُ مَخْصُوصِ: (نِعَمَ، وَبُسَ)، فَلَا يَصَحُّ
الْقَوْلُ: الْوَفَاءُ حَبْدًا، وَلَا حَبَّ الْوَفَاءِ ذَا .
وَكَذَا لَا يَصَحُّ: التَّفَاقُ لَا حَبْدًا، أَوْ: لَا حَبَّ التَّفَاقُ ذَا .
وَعَدَمُ التَّقْدُّمِ هَذَا يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْمَخْصُوصِ مِنْ حَيْثُ التَّنْكِيرُ وَالتَّائِيثُ،
وَالْإِفْرَادُ، وَالتَّشْنِيعُ، وَالْجَمْعُ، وَهَذَا قَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ:

وَأَوَّلُ (ذَا) الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ،... ..

٢- إلْزَامُ (ذَا) حَالَةَ الْإِفْرَادِ، وَالتَّنْكِيرِ دَائِمًا، قَالَ:

..... لَا تَعْدِلُ ب (ذَا) فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

يُرِيدُ أَنْ لَا نَمِيلُ ب(ذَا) إِلَى صَيغَةٍ أُخْرَى عِنْدَ تَغْيِيرِ الْمَخْصُوصِ لِعَدَدٍ، أَوْ جِنْسٍ،
بَلْ تَلْزِمُ صَيغَةً وَاحِدَةً هِيَ الْإِفْرَادُ وَالتَّنْكِيرُ؛ لِأَنَّ تَرْكِيبَ (حَبْدًا) شَابَةِ الْأَمْثَالِ، وَجَرَى
مَجْرَاهَا فِي عَدَمِ تَغْيِيرِ بَنِيَّتِهَا، وَحَكَائِهَا كَمَا هِيَ، وَهَذَا هُوَ قَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ:

..... فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يُريد الثَّبات وعدم التَّغيير، ويُؤيِّدُ هذا ما رُوي من نُصُوصٍ شعريَّةٍ، من ذلك:

..... حَبْدًا الصَّبْرُ شِيمَةً لَامِرِيٍّ

المخصوصُ مفردٌ مُذكَّرٌ.

..... يا حَبْدًا القَمَرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجِ

المخصوصُ مفردٌ مُؤنَّثٌ.

..... حَبْدًا أَنْتَمَا خَلِيلِيٍّ

المخصوصُ مُثنًى .

..... أَلَا حَبْدًا قَوْمًا

المخصوصُ جَمْعٌ .

فصيغة (ذا) ثابتة في ملازمتها للإفراد والتذكير مع تنوع المخصوص .

* * *

(حَبٌّ) بغير (ذا)، قال:

وما سِوَى (ذا) أَرَفَعَ بـ (حَبٍّ) أَوْ فَجَرُ بِالْبَاءِ، وَدُونَ (ذا) انْضِمَامُ الْحَاكِثِ

يريد أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ (حَبٍّ) اسْمٌ آخَرُ غَيْرَ كَلِمَةِ (ذا)، كقولنا: حَبٌّ عَلِيٌّ رَجُلًا،

ففي لفظة (عليّ) وجهان:

- أَوَّلُهُمَا: الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ الْفِعْلِ .

والآخر: الجرّ بياء زائدة؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا، تقول حَبٌّ بِعَلِيٍّ،
فـ(عليّ) فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ
الرّائد .

ومن هذا الوجه قول الطّرمّاح في صاحب الزّيارة السّريّة:

حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ ^(١)

^(١) يعني: ما أحبّ الزائر السريع الترحّل، فهو لا يثقل على مضيفه، ولهذا لا يُرى من ملامحه إلّا جانبه وشعره من جهة أذنه؛ لسرعة انصرافه.

وكذا قول الأخطل:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

بها: الباء حرف جرّ زائد، والضّميرُ في محلّ جرّ لفظاً، ورفع فاعلٍ محلاً.

ثمّ أكمل ابنُ مالك البيت بقوله:

.....
ودون "ذا" انضمامُ الحاكِثِ

وهذا تنبيهٌ وإشارةٌ إلى حركة (حاء) حَبَّ، فلها وجهان:

أولهما: وجوبُ الفتح في تركيب (حَبَّذا) تقول: حَبَّذا السَّعْيُ نَحْوَ إِصْلَاحِ الْمُتَخَصِّمِينَ.

والآخر: جوازُ الفتح والضّم في تركيب: حَبَّ ، فاعل غير ذا..

تقول: حُبَّ زيدٌ، وَحَبَّ زيدٌ .

حُبَّ بزيدٍ، وَحَبَّ بزيدٍ .

والضّم مع غير فاعليّة (ذا) أكثر في كلام العرب .

وقد رُوي قول الأخطل السّابق (وَحَبَّ بها) بِوَجْهَيْنِ: بضمّ الحاء وفتحها.

وَمِنْ فَتَحِ الحاءِ عَلَى قَلْبِهِ، قول الرَّاجِزِ:

بِاسْمِ إِلَهِهِ وَبِاسْمِهِ بَدَيْنَا

وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

فَحَبَّذَا رَبًّا، وَحَبَّ دِينَا

فالشاهد فيه قوله: (حَبَّ) بالفتح، مع أنّ الفاعلَ (سِوَى ذا).

* * *

فوائد مختصرة:

أفعال المدح والذّم :

١ - للمدح: نِعَمَ، وَحَبَّذَا.

٢- للذَّمِّ: بئسَ، وساءَ.

٣- بناء فعلٍ مشتركٍ للمدح، نحو: (شَرُفَ)، وللذَّمِّ، نحو: (قُبِحَ).

* * *

عناصر أسلوب المدح أو الذَّمِّ:

فِعْلٌ، وفاعلٌ، والمخصوص بالمدح أو الذَّمِّ:

نِعَمَ الفارسُ عليّ.

بئسَ رجلُ الكُفْرِ أبو جهلٍ.

* * *

فاعل نِعَمٍ، وبئسَ، وساءَ:

١- معرّفٌ بآل نحو قوله تعالى: ﴿نِعَمَ الْمَوْلَى﴾.

٢- مضاف الى ما فيه آل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾.

٣- ضمير مستتر، نحو قوله تعالى: ﴿سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾.

* * *

تركيب حالة حذفِ الفاعل:

- فِعْلٌ، وتمييز، والمخصوص:

- نِعَمَ رجلاً زيدٌ

إعراب المخصوص:

١- مبتدأ مؤخر.

٢- خبر لمبتدأ محذوف وجوباً.

* * *

رُتبة المخصوص:

- مخصوص (نِعَمَ وبئسَ) يُؤخَّرُ، ويُقدَّمُ.

- مخصوص (حبذا ولا حبذا) يُؤخَّرُ وجوباً.

* * *

تدريب - ٤٤ -

س١ / لفاعل: (نعم، وبئس، وساء)، أحوال مختلفة، اذكرها مع التمثيل لها .

* * *

س٢ / هل يجوز حذف فاعل (نعم، وبئس)؟، وإن حذف فماذا يحدث؟ بيّن ذلك مع التمثيل .

* * *

س٣ / اذكر العناصر التي تتألف منها كل من جملة: نعم، وبئس، وحب .

* * *

س٤ / اذكر قول ابن مالك في وقوع (ما) بعد (نعم وبئس)، مع الشرح المختصر .

* * *

س٥ / ماذا يقصد ابن مالك من قوله:

..... واجعل فعلا من ذي ثلاثة ك(نعم) مسجلا

* * *

س٦ / عيّن فيما يأتي: فاعلي نعم وبئس وما في معناها، قال تعالى:

- ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ (الأنفال: ٤٠)

- ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (النحل: ٣٠)

- ﴿فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (غافر: ٧٦)

- ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ﴾ (النمل: ٥٨)

- ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ﴾ (النساء: ٥٨)

- ﴿يَسْأَلُ الظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٠)

- ﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: ٥)

ومن الشواهد الشعرية:

حُبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ
أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَقَفُوا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ
فَنِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا
نِعْمَ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

* * *

س٧/ عَيَّنْ مَخْصُوصَ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ فِي الشَّوَاهِدِ الْآتِيَةِ:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ
حَبَّذَا أَنْتَمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ تَعْذِلَانِي فِي دَمْعِي الْمُهْرَاقِ
فَنِعْمَ صَدِيقُ الْمَرْءِ مَنْ كَانَ عَوْنُهُ وَبُسْ امْرَأً مَنْ لَا يُعِينُ عَلَى الدَّهْرِ
إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ

نِعْمَتْ جِزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ

دَارُ الْأَمَانِي وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

خَيْرُ أَيَّامِ الْفَتَى يَوْمٌ نَفَعُ

فَاتَّبَعَ الْحَقُّ، فَنِعْمَ الْمُتَّبَعُ

* * *

س٨/ ماذا قال ابنُ مالك في مثل أسلوب هذه الأبيات:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هُنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ رُدُّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِأَيْمَاءِ
وَالْتَّغْلِبِيُونَ بُسْ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقُ

* * *

س٩/ اذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ فِي مِثْلِ اسْلُوبِ هَذِهِ النُّصُوصِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

- ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلَانَكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ (الحج: ٧٨)

- ﴿حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران: ١٧٣)

وقول الشاعر:

أنت نِعَمَ المتاع لو كنتَ تَبْقَى غَيْرَ أنْ لا بقاءَ للإنسانِ

* * *

س ١٠ / أعربِ الجُمْلَ الآتية:

- نِعَمَ الحَصْلَةُ الأمانةُ.
- حَبَّذَا شُكْرُ النِّعْمَةِ .
- أَحَبُّ القِرَاءَةِ ونِعَمَتِ الصِّفَةِ.
- لا حَبَّذَا الغِيْبَةُ .
- لَوْمَ الخَائِنُ عَدُوُّ الدِّينِ .
- بَيْسَ مَثَلًا والمنافقونَ .

* * *

س ١١ / أكملِ المعلومات المطلوبة:

- عناصر أسلوب المدح أو الذم هي: فِعْلٌ ، ومرفوعان، وهما:
- أ - ب -
- قد نستغني عن ذكر المخصوص بالمدح أو الذم إذا
- ترتيب مخصوص حبذا هو

* * *

س ١٢ / ركب من العناصر الآتية جُمْلًا من إنشائك أنت:

- فِعْلَ ذَمٍّ ، فاعل ظاهر ، ومخصوص بالذمِّ.
- فِعْلَ مَدْحٍ ، وتمييز ، ومخصوص.
- مخصوص ، فِعْلَ مَدْحٍ ، وفاعل.
- حَبَّ ، وفاعل في محلِّ رَفْعٍ.
- حُبَّ ، فاعل مجرور لفظًا.

* * *

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

قال:

صُغِّ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ (أَفْعَلُ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ
وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

* * *

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا وَتَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدَا
وَأَنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ، أَوْ جُرِّدَا أَلْزَمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحِّدَا
وَتَلَوْ (أَلْ) طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مَنْ)، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنِ

* * *

وَإِنْ تَكُنْ بَتَلَوْ (مَنْ) مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
كَمَثَلِ (مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ) وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدَا

* * *

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكثيرًا ثَبَتَا
ك-لَنْ- تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

التَّعْرِيفُ بِالتَّفْضِيلِ وَصِيغَتُهُ:

عِنْدَمَا يَشْتَرِكُ شَيْئَانِ فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَفُوقُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِيهَا، وَيُرَادُ
الْمُفَاضَلَةُ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الصِّفَةِ، اسْتَغْمَلَ الْعَرَبُ صِيغَةً مَعْيَنَةً عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلُ)؛
لِإِتْمَامِ هَذِهِ الْمُفَاضَلَةِ تُسَمَّى (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ).

- فَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ: وَصَفٌ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلُ) لِلْمُوَازَنَةِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ اشْتَرَكَا فِي
صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَزَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِيهَا، سِوَاءَ أَكَانَتْ كَمَالًا، أَمْ

نَقْصًا، أَمْ حُسْنًا، أَمْ قُبْحًا، نَحْوُ: أَحْسَنَ، وَأَرْوَعَ، وَأَعْظَمَ، وَأَكْثَرَ، وَأَقْبَحَ، وهي صيغة اسمية؛ لقبولها علامات الاسم مِنْ جَرٍّ، وَأَلٍّ، وإضافةٍ، وَجَمْعٍ، ثُمَّ إِنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلوصفيةِ وَوزنِ الفعلِ، وتَوَثَّنَ على وَزْنِ (فُعْلَى) بِضَمِّ الفاءِ، نَحْوُ: فَاطِمَةُ فَضَّلَى النِّسَاءِ، هذه صُغْرَى الطَّالِبَاتِ، وَأَنْتِ كُبْرَى الشَّاعِرَاتِ.

● وقد ورد في الاستعمال العربي ثلاثة ألفاظٍ حُذِفَتْ فيها (همزة أفعل)؛ للتخفيف، وهي، (خَيْرٌ، وَشَرٌّ) بكثرة، وأقلَّ منهما (حَبٌّ)؛ لأنَّ الأكثر فيها (أَحَبٌّ)، ومن أمثلة هذه الثلاثة، قوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ (القدر: ٣)، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ (البينة: ٦).

وجاءت الصيغتان في قول الإمام عليٍّ (عليه السلام): فاعلُ الخيرِ خيرٌ مِنْهُ، وفاعلُ الشرِّ شرٌّ مِنْهُ .

أما أصلهما فيالهمزة، وهو بِحُكْمِ الأصلِ المرفوض، إِلَّا أَنَّ ابنَ الأنباري نقلهما عن بعض العرب كما يروي الزَّحَحْشِيُّ، ومَّا تناقلته كُتُبُ النُّحَاةِ من شواهد لهما: قول الراجز رُؤْبَةٌ: بلالُ خيرِ النَّاسِ وابنُ الأَخِيرِ .

وقوله تعالى: ﴿مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشِيرُ﴾ (القمر: ٢٦)، بقراءة (فتح الشَّينِ، وتشديد الرَّاء).

● أما (أَحَبٌّ، وَحَبٌّ) فالكثير بالهمزة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾ (يوسف: ٨) .

وورد في الشُّعْرِ محذوف الهمزة، قال:

وَرَادَنِي كَلْفًا فِي الْحُبِّ مَا مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

* * *

أما أسلوب التَّفْضِيل، فنحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ (الكهف: ٣٤) .
فهنا محاورة بين صاحِبَيْنِ اشتركا في كَثْرَةِ المال، غير أنَّ أحدهما فاق الآخر في
الكثرة، فأراد أن يُظهر ذلك، فقال: أنا أكثر منك مالا .
وهذا ما عُرفَ بأسلوب التَّفْضِيل، وهو مُؤَلَّف من:
- طرفٍ أوَّل زائد في الصِّفَةِ، يُسَمَّى الْمُفَضَّل (أنا) .
- وطرفٍ لاحقٍ مقابل له أقلَّ نِسْبَةً يُسَمَّى الْمُفَضَّلَ عَلَيْهِ، وهو الضَّمِيرُ في
(مِنْكَ)

- وبينهما صيغة دالة على المفاضلة على وزن أَفْعَل (أكثر) .
ومن سمات هذه الصِّيْغة أنَّها وَصِفَتْ على زِنَّة (أَفْعَل)، دالٌّ على مُفاضلة أَحَدِهما
على الآخر في الصِّفَةِ نفسها .
ومنه أسلوب الآيات الكريمة الآتية:

- ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (فصلت: ١٥) .
- ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا﴾ (الحديد: ١٠) .
- ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ (غافر: ٥٧) .

* * *

دلالات صيغة أَفْعَل:

لصيغة أَفْعَل استعمالات متعددة، منها:

١. للدلالة على تفضيل طرفٍ على آخر اشترك معه في صِفة واحدة، وهي محور
كلام ابن مالك في هذا الباب .

٢. قد تردُّ وهي مجرَّدة عن التَّفْضِيل، بعيدة عنه، غير مُتضمِّنة له، من ذلك:

أ - الدلالة على إثبات الوصف في الموصوف، أو المبالغة في الصِّيْغة، نحو:

- قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام: ١٢٤) .

• وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ (الروم: ١٠).

وكذا قولك: الله أَرْحَمُ بعباده، والْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

وقول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

يريد: دعائِمُهُ عزيزةٌ وطويلةٌ.

ب- الدلالة على بُعد الطرف الأول عما يأتي بعده.

من ذلك قولنا: المؤمنُ أَسْمَى مِنْ أَنْ يَكْذِبَ، وزيدٌ أَعْجَزُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ هذا الأمرَ، وأنا أَكْبَرُ مِنْهُ.

فهذه وأمثالها توضحُ ابتعادَ الفاضل عن المفضول، بمعنى أَنَّهُ لَا تَفْضِيلَ فِي هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ .

* * *

ما يُصَاغُ مِنْهُ اسْمُ التَّفْضِيلِ، قال:

صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ (أَفْعَلُ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلَ لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

بمعنى أَنَّهُ يُصَاغُ (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلُ التَّعْجُبِ، وبشروطه السابقة الذكر التي حدَّدها في قوله السابق:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرَفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي أَنْتِفَا

وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلِ فُعَلَا

أي: يُصَاغُ مِنْ: الفعلِ الثَّلَاثِيِّ المُثَبِّتِ المُتَصَرِّفِ، القابل للمفاضلة، هذه هي الشُّرُوطُ الرَّئِيسَةُ، وأضاف إليها ابنُ مالكٍ قيوداً أُخْرَى، وهي كَوْنُ الفعلِ تَامًّا، مَبْنِيًّا للمعلوم، وليس وصفُهُ على أَفْعَلٍ فَعْلَاءَ، مع العِلْمِ أَنَّ هذه القيودَ لَمْ تَمْنَعِ العربَ من صياغةِ اسْمِ التَّفْضِيلِ خارجَ هذه القيودِ، فقد وَرَدَتْ عَنْهُمْ أقوال من دون التَّقْيِيدِ بها،

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

كقولهم: (هذا الحديث أَخْصَرُ من هذا)، (مُشْتَقٌّ من اخْتُصِرَ)، وهو أَهْوَجُ مِنْهُ (مُشْتَقٌّ من وُصِفَ على أَفْعَلَ فَعْلَاءً) .

وعلى العموم فإذا استوفى هذه الشروط مثل (حَسُنَ)، صَحَّ اشتقاق (أفعل التفضيل) مِنْهُ، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت: ٣٣).

ثم أكمل ابنُ مالك البيت الأول بقوله :

..... وَأَبَ اللِّدُّ أُبِي

بمعنى ائْتِ صياغة أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِمَّا مُنِعَ صَوْغُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ، وقد ذُكِرَ قبل هذا الموضع بأنَّ الفِعْلَ إذا لم يكن مستوفياً للشُّروط الثَّمَانِيَةِ، فلا يجوزُ بناءُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ، والأمر مع (أفعل التَّفْضِيلِ) هو هو، والمانع غالباً هو فَقْدُ الشُّروط المذكورة كُلِّهَا أو بعضها، وسيتمُّ ابنُ مالك هذا الأمر فيما هو آتٍ.

* * *

صياغة التَّفْضِيلِ مِمَّا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّروط، قال:

وما به إلى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لمانع به إلى التَّفْضِيلِ صِلَ

ذُكِرَ في باب التَّعَجُّبِ أَنَّ الفِعْلَ المراد صياغةُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ إذا فَقَدَ بعض الشُّروط الثَّمَانِيَةِ جيءَ بفعل آخر مستوفٍ الشُّروط ومناسب للمعنى، ثمَّ يُدْكَرُ مصدر المادَّة التي يُراد التَّعَجُّبُ مِنْهَا منصوباً على أَنَّهُ شِبْهُ المفعول، والحال هي هي مع أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، كما يَتَّضِحُ مِنْ قَوْلِ ابنِ مالك، فيتوصَّلُ إلى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عند وجودِ مانعٍ وهو فَقْدُ أَحَدِ الشُّروط باختيار صيغةٍ مناسبةٍ على (أَفْعَلَ) ممَّا يناسب المعنى، ثمَّ يُدْكَرُ مصدر الفعل غير المستوفي منصوباً على التَّمْيِيزِ، فإذا أَرَدْنَا الصَّوْغَ مِنْ: استخرج واستنبط، وهما أكثر من الثَّلَاثِي، نقول:

- هذا الجهازُ أَشَدُّ استخراجاً للماء من باطنِ الأرضِ .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

- زيد أكثر استنباطاً من أخيه حلول المشكلات .
- شجرة البرتقال أزهى اخضراراً من شجرة التفاح .

أحوال اسم التفضيل، قال:

وأفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا	تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدَا
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ، أَوْ جُرِّدَا	أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتَلَوُ أَلْ طَبَقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ	أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ	لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ

من كلام ابن مالك يتضح أن (لأفْعَلِ التَّفْضِيلِ) باعتبار لفظه ثلاث حالات،

وهي:

- أَنْ يَكُونَ مَجْرَدًا مِنْ (أَلْ)، وَالْإِضَافَةِ (إِنْ جُرِّدَا) .
- أَنْ يَكُونَ مَقْتَرَنًا (بِأَلْ)، كَمَا وَصَفَهُ بِ(تَلَوُ أَلْ) .
- أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ)، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ (وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ) .

وبيان هذه الحالات هو:

● الحالة الأولى: كَوْنُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مُجَرَّدًا:

وله حُكْمَانِ أَوْضَحَهُمَا فِي قَوْلِهِ:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا	تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا
وَإِنْ يُضَفُّ، أَوْ جُرِّدَا	أُلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا

● الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ (مِنْ) جَارَةً لِلْمَفْضُولِ، وَهُوَ فَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

يُريد: أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ المَجْرَدَ من (أَل) و(الإضافة)، لَا بُدَّ من وَصْلِهِ بِ(من) جازة للمفضّل عليه، وعند حذفها تكون مُقَدَّرَةٌ، بمعنى أَنَّهُ لَا بَدَّ (لأفْعَلِ التَّفْضِيلِ) المَجْرَدَ مِنْهَا ملفوظةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ.

● فَمِنْ الملفوظ قوله تعالى:

﴿لِيُؤْسِفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا نَا﴾ (يوسف: ٨) .

﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾ (الزخرف: ٨).

﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ (الكهف: ٣٤).

● وتقول: قَدْ يَكُونُ السُّكُوثُ أَتْلَعَ من الكلام . وعليّ أَكْبَرُ من خالِدٍ سِنًا.

وَمِنَ الْمُقَدَّرِ قوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (الأعلى: ١٧) .

والتقدير: وَأَبْقَى من الحياة الدُّنْيَا .

وقوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (الكهف: ٣٤) .

والتقدير: أَعَزُّ مِنْكَ نَفَرًا .

● الحُكْمُ الثَّانِي: أَن يَلْزَمَ الْإِفْرَادَ والتذكير، قال:

وَأَنَّ جُرْدًا أَلْزَمَ تَذْكِيرًا، وَأَنَّ يُوحَدَا

يُريد: إِذَا كَانَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ مَجْرَدًا من (أَل، والإضافة) يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بصيغة التذكير والإفراد، وهذا قَصْدُهُ من قوله:

..... أَلْزَمَ تَذْكِيرًا، وَأَنَّ يُوحَدَا

من ذلك قوله تعالى: ﴿لِيُؤْسِفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا نَا﴾ (يوسف: ٨)، أَفْرَدَ

(أَحَبُّ) من الاثنين، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ

وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ﴾

(التوبة: ٢٤) .

أفرد أحبَّ مع الجماعة .

وتقول: المُتعلِّمُ أذكى من غيره.

المُتعلِّمان أذكى من غيرهما.

المُتعلِّمون أذكى من غيرهم.

المُتعلِّمُ أذكى من غيرها .

المُتعلِّمتان أذكى من غيرهما.

المُتعلِّمات أذكى من غيرهنّ .

* * *

● الحالة الثَّانية: أن يكونَ (أفعل التَّفضيل) مقترناً بأل، قال:

وتَلَوْ أَلْ طَبَقٌ، أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَةٍ

نَبه ابنُ مالك هنا على أنَّ حُكْمَ (أفعل التَّفضيل) المقترن بأل هو وجوب المطابقة مع موصوفه (المُفَضَّل) في الجنسِ والعَدَدِ، من ذلك:

قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١).

﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ (الدخان: ١٦).

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (الكهف: ١٠٣).

﴿فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ (طه: ٧٥).

وتقول: هذا الحلُّ الأمثلُ لهذه المشكلة .

هذه الطريقةُ المثلى للمصاحلة بين المُتَخَصِّصِينَ .

– المُتعلِّمان هُما الأفضلان

– المُتعلِّمون هُم الأفضلون

– المُتعلِّمات هُنَّ المُفضَّلَاتُ أو المُفضَّلُ

* * *

● الحالة الثالثة: أن يكونَ (أفعل التَّفضيل) مضافاً:

وإضافته نَوْعَانِ:

أولهما: الإضافة إلى نكرة: قال:

وإنْ لَمَنكُورٍ يُضَفُّ أُلزِمَ تذكيراً، وأنْ يُوحِّداً

يعني إذا أضفتَ أفعل التَّفضيل إلى نكرة لزمَ (أفعل) التَّذكير والإفراد، كما الحال في (أفعل) المجرد، من ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ﴾ (الحديد: ١٠). ف(أعظم): مضاف إلى نكرة (درجة)، ولزمَ الإفراد والتَّذكير مع أنَّ الموصوف جمعٌ مذكّرٍ .

وفي الحديث الشريف عن النَّساء: (هُنَّ أَغْلَبُ)، فأغلب لزمَ الإفراد والتَّذكير، والموصوف جمعٌ مؤنَّثٌ .

وتقول: المُصلِحُ أفضلُ رجلٍ، والمُصلِحانِ أفضلُ رجلَيْنِ، والمُصلِحَةُ أفضلُ امرأةٍ، والمُصلِحاتُ أفضلُ نساءٍ .

وتقول: الإرادةُ أوَّلُ مرحلةٍ لِيُلْوَغِ الهدفَ، والإرادةُ والتَّخطيطُ أَحْسَنُ عَمَلَيْنِ لِيُلْوَغِ الهدفَ .

والآخر: الإضافة إلى المعرفة، قال:

أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ وما لِمَعْرِفَةٍ

هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وإنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُ ما بِهِ قُرْنُ

تَبَّهَ هنا إلى حُكْمِ (أفعل التَّفضيل المضاف إلى معرفة) المنقول عن أهل المعرفة بِلُغَةِ العرب (عن ذي مَعْرِفَةٍ) هو جوازُ وَجْهَيْنِ فيه :

- المطابقة مع الموصوف، واستعماله كالمقترن بأل .

- وعدم المطابقة مع الموصوف واستعماله كالمُجَرَّد .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
 وجواز هذين الوجهين مقيّد بتقدير مَعْنَى (مِنْ) إلى تركيب التّفْضِيل، وهذا هو
 قَصْدُهُ من قوله :

هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)....

أما إذا لم يمكن تقدير (مِنْ) فَلَهُ وَجْهٌ واحدٌ، وهو المطابقة مع الموصوف الذي
 قُصِدَ تفضيلُهُ، وهذا واضح في قوله:

.....وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن

- ومن أمثلة جواز الوجهين حين يكون قَصْدُ المفاضلة موجوداً بتقدير (مِنْ)، قوله
 تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرِيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ (الأنعام: ١٢٣)، (فَأَكْبَرُ)
 صيغة تفضيل، أُضيفت إلى معرفة، وهي مطابقة لموصوف مُقَدَّر، تقديره: (قوماً
 أكابر)، ولو لم يُطابق، لَقِيلَ: أكبر مجرميها، وقد قُرئ بها .

وكذلك: ﴿وَمَا زَنَّاكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَن زَنَّا﴾ (هود: ٢٧) .

ففي الآيتين الكريمتين طابق (أَفْعَل) موصوفه في التذكير والجمع .

وقوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ): (أنا أفصح العرب) .

طابق أفعال موصوفه في التذكير والإفراد .

ومن عدم المطابقة، قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ﴾

(البقرة: ٩٦) . الموصوف جمعٌ، وصيغة أفعال مفردة .

وقول ذي الرُّمّة:

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنهم قدالاً

الموصوف مؤنثٌ، وصيغة (أَفْعَل) مفردة مُذَكَّرَة .

وجاء في الحديث الشريف الوجهان: المطابقة وعدمها في قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) (ألا

أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً)، فأفرد كلاً

من: (أحب، وأقرب)؛ لعدم المطابقة؛ وجمع (أحاسن) للمطابقة .

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

ومن هذه النصوص نعرف أن جواز الوجهين مشروط ببقاء قصد التفضيل
المُعبر عنه بكلام ابن مالك بنية معنى (من)، فإن لم تنو (من) كما يقول ابن مالك
لم تكن هناك مفاضلة، وأن (صيغة أفعل) استعملت في غير بابها؛ كأن تكون لمجرد
بيان الصفة من غير تفضيل؛ أو لمجرد التخصيص؛ أو للزيادة المطلقة، فلا بد من
مطابقة (صيغة أفعل) مع الموصوف، وهذا قصد من قوله:

..... وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن

وأشهر شواهد هذه الحالة قولهم: "الناقص والأشج" ^(١) أعدلا بني مروان،
والقائل لم يقصد تفضيلهما، بل أراد تثبيت صفة لهما، لا توجد في بني مروان،
فالتقدير: (عادلا بني مروان).

ولو كان المراد التفضيل لعبر عنه بالمفرد (أعدل)؛ لأنه مجرد يُلزم الأفراد
والتذكير .

ولمحيء (أفعل) لغير تفضيل شواهد كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ
عَلَيْهِ﴾ (الروم: ٢٧)، أي: كل الأشياء عليه هيبة، وقال تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾
(الإسراء: ٥٤)، أي: عالم بكم.
وقول الشنفرى في لاميته:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل
والشاهد في (بأعجلهم)، فلم يقصد أنه (أعجل القوم)، بل أراد أن يُثبت أنه
ليس عَجَلًا؛ لأن الجشع هو أعجل القوم، ومما يُثبت هذا أنه مدح نفسه، فنفى
عنها العجلة، حال مد الأيدي إلى الزاد.
وقول الفرزدق في الكعبة المُشرقة:

^(١) الناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك (الذي نقص أرزاق الجند) .
والأشج هو عمر بن عبد العزيز (لقب بهذا لشج في وجهه من ضربة دابة).

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
فكُلٌّ مِنْ أَعَزُّ، وَأَطْوَلُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَل)، وَلَمْ يُقْصَدْ بِهِمَا تَفْضِيلٌ؛ لِأَنَّهُمَا
بِمَعْنَى: دَعَائِمٌ عَزِيزَةٌ وَطَوِيلَةٌ، وَلَهَا تَفْسِيرَاتٌ أُخْرَى أَيْضًا .

* * *

تقديم الجارّ والمجرور على (أَفْعَل)، قال:

وَأِنْ تَكُنْ بَتَلُو (مِنْ) مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
كَمِثْلٍ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى إِيخْبَارٍ، التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدًا
مَرَّ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ أَنَّ (أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ) إِذَا كَانَ مَجْرَدًا مِنْ (أَلْ، وَالْإِضَافَةِ) يَأْتِي بَعْدَهُ
حَرْفُ الْجَرِّ (مِنْ) جَارًّا لِلْمَفْضُولِ، وَهَذَا قَالَ:

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صَلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا
فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ تَابِعٌ لِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، سَوَاءٌ أَكَانَ مُوَصُولًا بِهِ مُبَاشَرَةً، نَحْوُ:
التَّعَلُّبُ أَمَكْرُ مِنَ الذُّبِّ، أَمْ مَفْصُولًا بِمَعْمُولِ أَفْعَلَ، نَحْوُ: الْعُلَمَاءُ أَخَوْفُ الْعِبَادِ
مِنْ اللَّهِ .

وَعَادَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لُيُبَّهَ عَلَى حَالَاتٍ وَجُوبٍ تَقْدِيمِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَلَى
صِيغَةِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ أَوْ جَوَازِهِ، فَقَالَ:

وَأِنْ تَكُنْ بَتَلُو (مِنْ) مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
أَيْ: إِنْ كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِالاسْمِ التَّالِيِ حَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ)، وَيَقْصَدُ بِهَذَا أَنَّ
الْمَجْرُورَ هُوَ اسْمُ اسْتَفْهَامٍ، فَلِلْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ التَّقْدِيمُ وَجُوبًا (أَبَدًا)؛ لِأَنَّ الاسْتَفْهَامَ لَهُ
صَدْرُ الْكَلَامِ دَائِمًا، وَتَمَثَّلَ فِيهَا بَعْدَ :

كَمِثْلٍ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) ؟

فَ(خَيْرٌ): أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ؛ حُذِفَتْ هَمْزُهُ لِلتَّخْفِيفِ .

و (مِمَّنْ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَفْعَلَ، وَقُدِّمَا؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ اسْمُ اسْتَفْهَامٍ، وَهُوَ (مَنْ).

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
ومثله قولنا:

أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ؟، وَمِمَّنْ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟، وَمِمَّنْ كَمْ دَرَجَاتِكَ أَكْثَرُ ؟ .
ثُمَّ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ فِي تَكْمِلَةِ الْبَيْتِ إِلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بِـ(مِمَّنْ) إِذَا لَمْ يَكُنْ
اسْتِفْهَامًا، فَتَقْدِيمُهُ قَلِيلٌ، وَهَذَا قَصْدُهُ مِنْ قَوْلِهِ:

..... وَلَدَى إِخْبَارٍ، التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدًا

وَمِنْ تَقْدِيمِ هَذَا النَّادِرِ قَوْلُ جَرِيرٍ:

إِذَا سَايَرْتُ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ
وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ)، فَقَدْ قَدَّمَ الشَّاعِرُ (مِنْ وَمَجْرُورَهَا) عَلَى
(أَمْلَحُ) الَّذِي هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَتَقْدِيرُ كَلَامِهِ: فَأَسْمَاءُ أَمْلَحُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ،
وَهُوَ تَقْدِيمٌ فِي غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ .

وقول الفرزدق في امرأة ضيفته، وأكرمته، وزودته:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ
فَقَدَّمَ الْمَجْرُورُ بِـ(مِنْ) عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ (أَطِيبُ)، وَالْمَجْرُورُ لَيْسَ بِاسْمِ اسْتِفْهَامٍ، وَلَا
مُضَافًا إِلَى هَذَا الْاسْمِ .
وقول ذي الرُّمَّة:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَهَا قَطُوفٌ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ
قال: (مِنْهُنَّ أَكْسَلُ)، إِذْ قَدَّمَ الْمَجْرُورَ بِـ(مِنْ) عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ (أَكْسَلُ)، وَلَا
اسْتِفْهَامَ هُنَا .

* * *

ما يرفعُهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، قال:

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا، وَمَتَى كَلَنَ - تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ
عَاقِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
أُولَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

أشار ابنُ مالك هنا إلى إحدَى حالات العمل النَّحويِّ لأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وهي رَفْعُهُ للفاعل ونائبه، ومَّا هو معلوم أنَّ مرفوعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ غالباً ما يكون ضميراً مستتراً، نحو: الْمُؤْمِنُ أَنْبَلُ نَفْساً، والعِلْمُ أَشْرَفُ مِنَ الْمَالِ، وخالدٌ أَكْرَمُ الطُّلَابِ، والمُحْتَشِمَةُ أَجْمَلُ مِنَ الْمُتَبَرِّجَةِ.

ففي كُلِّ مَنْ: (أَنْبَلُ، وَأَشْرَفُ، وَأَكْرَمُ، وَأَجْمَلُ)، ضمير مستتر يعود على (المؤمن، والعلم، وخالد، والمحتشمة) وهو الفاعل .

ولم يتحدث ابنُ مالك هنا عن الضمير؛ لشيوعه واطراده، بل خَصَّ حديثه بِرَفْعِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ للاِسْمِ الظَّاهِرِ، وظاهر كلامه يُوضِّحُ أَنَّ هذا الرَّفْعَ نَوْعَانِ: قليل، وكثير.

- أمَّا القليل فهو المقصود بقوله: (ورَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا)، وأطلق الأمر، ولم يَزِدْ على هذا، ويمكن أَنْ نَفْهَمَ شَرْطاً لهذا الرَّفْعِ القليل من عدم توافر شَرْطِ الرَّفْعِ الكثير، فقد اشترطَ للرَّفْعِ الكثير بقوله:

..... ومَتَى عاقِبَ فِعْلاً فكثيراً ثَبَتَا

- بمعنى أَنَّ الرَّفْعَ المَطْرَدَ للاِسْمِ الظَّاهِرِ، والثَّابِتُ في كلام العرب مقيّدٌ بِصِحَّةِ حلولِ فِعْلٍ مَحَلٍّ (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) من دون اختلال المعنى أو التَّركيبِ، فمتى صحَّ هذا الإِخلالُ ثَبَتَ الرَّفْعُ للظَّاهِرِ بكثرةٍ؛ بِحُجَّةِ أَنَّ الفِعْلَ يرفعُ الاسْمَ الظَّاهِرَ فكذلك ما يحلُّ مَحَلَّهُ .

هذا القيد إن لم يتوافر فلا يرفعُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الاسْمَ الظَّاهِرَ إلَّا في حالة نادرة، وهو النوع الأوّل من الرَّفْعِ، وقد استشهد أغلب النُّحاة بمثال يَتِيمٍ لِسَيِّوِيهِ، ووسمّوه بأنّه لهجّةٌ ضعيفةٌ، وهو: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أبوه)، فأبوه مرفوع أَفْضَلَ، والأشهر في إعرابه هو: أَفْضَلُ: خبرٌ مُقَدَّم، وأبوه: مبتدأ مُؤَخَّر، والفاعل ضمير مستتر عائد على المبتدأ، وبالمقابل: متى حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ بمعناه صحَّ الرَّفْعُ، نظير المثال

شرح التميمي على ألفية ابن مالك
المشهور والمعروف بمسألة الكُحْل، وهو: لَمْ أَرِ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ .

فالكُحْلُ مرفوعُ أَفْعَلٍ، ويُمكن القول: لَمْ أَرِ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ
وقول الرسول الكريم (ﷺ): (ما من أيامٍ، أَحَبَّ إلى الله فيها الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)، فالجَارُ والمَجْرور (فيها) نائبُ مرفوعِ أَحَبَّ، ويمكن القول: ما من أيامٍ يُحِبُّ اللهُ.....
ومثال ابن مالك:

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

فالفضل: مرفوع أولى، ويُمكن أَنْ يَحْلَ الفَعْلُ حَلَّ (أَفْعَل)، فتقول: من رفيقٍ يَحِقُّ لَهُ الْفَضْلُ.

ومن أقوالهم: ما رَأَيْتُ قَوْمًا أَشْبَهَ بَعْضٌ بِبَعْضٍ مِنْهُ قِي قَوْمِكَ.
بعض: مرفوع أشبه، ونقول: يُشْبَهُ بَعْضٌ بِبَعْضٍ.
- فالسَّمات المشتركة لهذه الشواهد التي يُسْتَدَلُّ بها على رفع الظاهر بكثرة، ما يأتي:
١- صحّة إخلالِ فِعْلٍ محلَّ أَفْعَلِ التفضيل من دونِ فساد المعنى، أو الأسلوب .
٢- تقدّم النَّفي على أَفْعَلِ التَّفضيل، وجميئ اسمِ نَكِرَةٍ بعد النَّفي موصوف بأَفْعَلِ التَّفضيل .

٣- كون مرفوع (أَفْعَلٍ) أَجْنَبِيًّا عَنْهُ (غير متّصل بضمير يعود على الموصوف)، ويدلّ على صِلَةٍ بين أَفْعَلٍ وموصوفه.
٤- كون مرفوع أَفْعَلِ التَّفضيل مُفَضَّلًا ومفضولًا، ففي مسألة الكُحْل، فالكُحْلُ مُفَضَّلٌ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، ومفضولٌ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ

* * *

وختلاصة رفع أفعل التفضيل لمعموله ما يأتي:

١. يرفع الضمير المستتر بكثرة.
٢. يقلُّ رُفْعُ الاسم الظاهر من دون قيد.
٣. يكثرُ رُفْعُ الاسم الظاهر إذا صحَّ حلولُ فعلٍ محلَّه من دون اختلالٍ في المعنى .
وشروط أخر أشرنا إليها .

* * *

تدريب - ٤٥ -

س ١/ عَرَّفَ بِـ " أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ " ، مع ذِكْرِ وَزْنِهِ .

* * *

س ٢/ صُغْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِمَّا يَأْتِي :

جَهْلٌ ، فَهْمٌ ، هَتَكَ ، عَظُمَ ، تَقَدَّمَ ، ارْذَحَمَ ، اصْغَرَ ، عَوَرَ .

* * *

س ٣/ اشرح قول ابن مالك :

صُغْ مِنْ مَصْنُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ (أَفْعَلِ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذِّ أَبِي

* * *

س ٤ : لأفْعَلِ التَّفْضِيلِ حالات مختلفة باعتبار لفظه ، اذكرها مع التمثيل لكلٍّ منها .

* * *

س ٥/ كيف تتوصل إلى صياغة أسلوب تفضيل من أفعال زائدة على الثلاثي ؟ ، وما

قول ابن مالك في هذا ؟

* * *

س ٦/ استخرج كُلَّ (أفْعَلِ تفضيل) مِمَّا يَأْتِي ، مع ذِكْرِ فِعْلِهِ :

• قال تعالى : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ (غافر: ٥٧)

• وقال تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ (النساء: ١٢٢)

• اليدُ العليا خيرٌ من اليدِ السفلى .

• أقبحُ الصَّدَقِ ثناءُ المرءِ على نفسه .

• الفقرُ هو الموتُ الأكبرُ .

وظلمُ ذوي القربى أشدُّ مضاضةً على المرءِ مِنْ وَقْعِ الحُسامِ المُهَنَّدِ

ومِيَّةُ أَحْسَنِ الثَّقَلَيْنِ جِدًّا وسالفةٌ وأحسنُهُم قَدَالًا

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

إِنْ كَانَ وَجْهُ الْعُذْرِ لَيْسَ بَيِّنَ فَإِنَّ اطِّرَاحَ الْعُذْرِ خَيْرٌ مِنَ الْعُذْرِ

* * *

س٧/ في الأبيات الآتية ظاهرة واحدة في أسلوب أفعال التفضيل، اذكرها، مع ذكر قول ابن مالك فيها :

وَأَنْ عَنَاءً أَنْ تُنَاطِرَ جَاهِلًا فَيَحْسَبُ جَهْلًا أَنَّهُ مِنْكَ أَعْلَمُ
إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ
فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

* * *

س٨/ عَيْنِ الْمُفَضَّلِ، وَالْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ، وصيغة التفضيل فيما يأتي:

- قال تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ (القدر: ٣) .
 - وقال تعالى: ﴿لِيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا مِّنَّا﴾ (يوسف: ٨) .
 - وقال تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (الكهف: ٣٤) .
- وقالوا: المؤمن القويُّ خيرٌ من المؤمن الضَّعيفِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ أَعْظَمُ ثَوَابًا مِنْ غَيْرِهَا .

* * *

س٩/ أكمل ما يأتي:

- يلزم أفعال التفضيل الإفراد والتذكير إذا كان
- يلزم أفعال التفضيل المطابقة مع موصوفه إذا كان
- إذا أضيف أفعال التفضيل إلى معرفة

* * *

س١٠/ استخراج أفعال التفضيل مِنَ النَّصِّ الآتي:

شرح التميمي على ألفية ابن مالك

وصف خالد بن صفوان الفرزدق والأخطل وجريير فقال: أَمَّا أَعْظَمُهُمْ فَخِرًا،
وَأَبْعَدُهُمْ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ عُذْرًا، وَأَيْسَرُهُمْ مَثَلًا، وَأَقْلَهُمْ غَزَلًا، وَأَخْلَاهُمْ عِلًّا
فَالْفَرَزْدَقُ.

وَأَمَّا أَحْسَنُهُمْ نَعْتًا، وَأَمْدَحَهُمْ بَيْتًا، وَأَقْلَهُمْ فُوتًا فَالْأَخْطَلُ.
وَمَا أَغْزَرَهُمْ هَجْوًا، وَأَزْفَعَهُمْ شِعْرًا، وَأَهْتَكَمَ لِعَدُوِّهِ سِتْرًا فَجَرِيرُ .

* * *

الفهرست

٧	تعدّي الفعل ولزومه
٨	علامته
٩	حكمه
١٠	أنواعه
١١	الفعل اللازم
١٢	علامته
١٤	تعديته
١٨	ترتيب مفعولي أعطى وأخواتها
٢١	حذف المفعول
٢٣	حذف الفعل
٢٦	تدريب ٢٦
٣١	التنازع في العمل
٣٥	الاختيار في عمل أحد المتنازعين
٣٨	الإضمار قبل الذكر
٤٦	تدريب ٢٧
٤٧	المنصوبات
٥١	المفعول المطلق
٥٣	أنواعه
٥٤	عامل المفعول المطلق
٥٧	ما ينوب عن المصدر
٦١	تنية المصدر وجمعه
٦٢	حذف عامل المفعول المطلق
٧١	تدريب ٢٨
٧٥	المفعول له

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٧٥	تسميته وشروط عمله
٧٩	نصبه وجره
٨٢	تدريب ٢٩
٨٥	الظرف (المفعول فيه)
٨٧	عامل الظرف
٨٨	حذف عامل الظرف
٩٤	ما يصلح للظرفية
٩٤	تصرف الظرف وعدمه
٩٦	ما ينوب عن الظرف
٩٩	تدريب ٣٠
١٠٣	المفعول معه
١٠٥	ناصب المفعول معه
١٠٨	حالات الاسم بعد (الواو)
١١٣	تدريب ٣١
١١٧	المُسْتَنَى
١١٨	حده
١١٨	أدواته
١٢٠	ناصبه
١٢٠	إعرابه
١٢٥	تقدم المُسْتَنَى على المُسْتَنَى مِنْهُ
١٢٧	الاستثناء المُفْرَغ
١٢٨	فائدة
١٢٩	تكرار (إلا)
١٣٤	حَمْلٌ، (إلا) على (غَيْر)
١٣٥	المُسْتَنَى بِ(غير) و(سوى)

..... شرح التميمي على ألفية ابن مالك	
فائدة	١٣٧
المُسْتَشْنَى بِ(ليس) و(لا يكون)	١٤٠
المُسْتَشْنَى بِ(خَلا) و(عَدَا)	١٤١
المُسْتَشْنَى بِ(حاشا)	١٤٤
تدريب ٣٢	١٤٨
الحَال	١٥٣
حُدُّهُ	١٥٤
صفاته	١٥٧
صاحب الحال	١٧٠
ترتيب صاحب الحال	١٧٥
ترتيب الحال مع عاملها	١٨٣
تعُدُّ الحال	١٩٣
الحال المؤكدة	١٩٧
الحال الجملة	٢٠٢
حذف عامل الحال	٢١٣
حذف صاحب الحال	٢١٧
تدريب ٣٣	٢١٩
التَّمْيِيز	٢٢٥
مسمياته وأنواعه	٢٢٥
تمييز الذات	٢٢٨
تمييز النسبة	٢٣٠
عامل التَّمْيِيز	٢٣٤
نَصْبُ تَمْيِيز الاسم، وجرُّهُ	٢٣٦
رتبة التَّمْيِيز	٢٤٠
فائدة: اتَّفَاق الحال والتَّمْيِيز واقتراحهما	٢٤٢

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٢٤٣	تدريب ٣٤
٢٤٧	حروف الجرّ
٢٤٩	جرّ الأسماء وعلاماته
٢٥٠	أقسام حروف الجرّ
٢٥٥	فائدة
٢٥٧	نيابة حرف جرّ عن حرف آخر
٢٦٠	عدد حروف الجرّ وأنواعها ودلالاتها
٣٠٠	ما استُعمل من الحروف اسماً
٣٠٦	زيادة (ما) بعد حروف الجرّ
٣١٠	حذف حرف الجرّ، وإبقاء عمله
٣١٥	فائدة
٣١٧	تدريب ٣٥
٣٢٥	الإضافة
٣٢٧	ماهية الإضافة
٣٢٨	أحكام المضاف
٣٣٠	فائدة
٣٣٠	الحكم الإعرابي للمتضايقين
٣٣٢	عامل الجرّ
٣٣٢	معنى التركيب الإضافي
٣٣٥	أنواع الإضافة وفوائدها
٣٣٧	فائدة: أسماء مضافة لم تتعرّف
٣٤٧	اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه
٣٤٩	اكتساب المضاف المؤنث التذكير
٣٥٠	إضافة الاسم إلى ما يوافق في المعنى
٣٥٧	الأسماء الملازمة للإضافة

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٣٦٤	فائدة
٣٧٣	فائدة
٣٧٧	فائدة
٣٩٦	حذُفْ أحدِ الْمُتَضَائِقَيْنِ
٤٠٠	الفَصْلُ بينِ الْمُتَضَائِقَيْنِ
٤٠٩	المُضَافُ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ
٤١٠	حركة أواخر الأسماء المعتلّة، والمثناة، والمجموعة
٤١٦	فائدة
٤١٨	فوائد
٤٢٠	تدريب ٣٦
٤٢٧	إِعمال المصدر
٤٢٧	المصدر دلالاته وفوائده
٤٢٩	اسمُ المصدر
٤٣٢	شروطُ عملِ المصدر
٤٣٣	أحوالُ عملِ المصدر
٤٣٦	عَمَلُ اسمِ المصدر
٤٤١	تدريب ٣٧
٤٤٥	إِعمال اسمِ الفاعل
٤٤٦	عمله الإعرابي
٤٤٧	فائدة
٤٤٨	زمنُ اسمِ الفاعل
٤٥٥	صيغُ المبالغة
٤٦٣	تدريب ٣٨
٤٦٩	إِعمالُ اسمِ المفعول
٤٧٠	أحوالُ اسمِ المفعول

..... شرح التميمي على ألفية ابن مالك	
جواز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في المعنى	٤٧١
تدريب ٣٩	٤٧٢
أَبْنِيَّةُ المصادر	٤٧٧
مصدرُ الفعلِ المُتَعَدِّي	٤٧٩
مصادرُ الفعلِ الثُّلاثيِّ اللّازم	٤٨٠
فائدة	٤٨٤
مصادر الأفعال غير الثُّلاثيَّة	٤٨٤
مصادر الأفعال المصدَّرة بِمِزَّةٍ وَضَلَّ	٤٩٠
مصدرًا المِرَّةَ والهِئَةَ	٤٩٣
فائدة	٤٩٦
تدريب ٤٠	٤٩٧
أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ	٥٠٥
اسم الفاعل	٥٠٥
أوزان اسم الفاعل	٥٠٩
اسم الفاعل من غير الثُّلاثيِّ	٥١١
أَبْنِيَّةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ	٥١٢
اسم المفعول من الثُّلاثيِّ المجرَّد	٥١٤
اسم المفعول من المعتلِّ	٥١٦
نيابة فاعيل عن مفعول	٥١٦
فوائد	٥١٧
تدريب ٤١	٥١٩
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ	٥٢٣
التعريف بها وبصياغتها	٥٢٥
ما تختصُّ به الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ	٥٢٧
أوزانها	٥٢٨

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٥٣١	عملها الإعرابي
٥٣٣	الأحوال الإعرابية لمعمول الصفة المشبهة
٥٣٧	فوائد
٥٣٨	تدريب ٤٢
٥٤٣	التعجب
٥٤٣	التعريف به
٥٤٤	أنواع أسلوب التعجب
٥٤٥	صيغتا التعجب
٥٤٨	جواز حذف المتعجب منه
٥٤٩	عدم تصرف فعلي التعجب
٥٥٠	شروط صياغة فعلي التعجب
٥٥١	كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط
٥٥٥	فائدة
٥٥٦	تدريب ٤٣
٥٦١	نعم وبئس وما جرى مجراها
٥٦١	أسلوب المدح والذم
٥٦٣	(نعم وبئس) ومرفوعاتهما
٥٦٧	المخصوص بالمدح أو الذم: إعرابه، وحذفه
٥٧٠	ما جرى مجرى نعم وبئس
٥٧١	بناء (فعل) في المدح والذم
٥٧٢	حبذا، ولا حبذا
٥٧٥	فوائد
٥٧٧	تدريب ٤٤
٥٨٣	أفعل التفضيل
٥٨٣	التعريف بالتفضيل وصيغته
٥٨٥	دلالات صيغة أفعل

.....	شرح التميمي على ألفية ابن مالك
٥٨٦	ما يُصاغ منه اسمُ التَّفضيل
٥٨٨	أحوال اسم التَّفضيل
٥٩٥	ما يرفعهُ أَفْعَلُ التَّفضيل
٥٩٩	تدريب: ٤٥